

الاستواء بعالمهم
والكيفية بمجملهم

الاستواء معلوم والكيف مجهول

تأليف: أ. د. الشريف حاتم بن عارف العوفي

عدد الصفحات: (٤٩٦)

القياس: ٢٤ × ١٧

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

ISBN 978-9933-586-65-2



9 789933 586652

التصميم والإخراج الفني: عائشة الفارس
aishahalialfares@gmail.com



جميع الحقوق محفوظة

دار المرجح

تلفاكس: 963112247242
ص.ب: 31429 - سورية - دمشق
E-mail: meraj.press@gmail.com

الاستِواءُ بِمَعْنَاهُمْ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ

تَقْرِيرٌ لِنُفُوضِ الْمَعْنَى لَا لِإثْبَاتِهِ

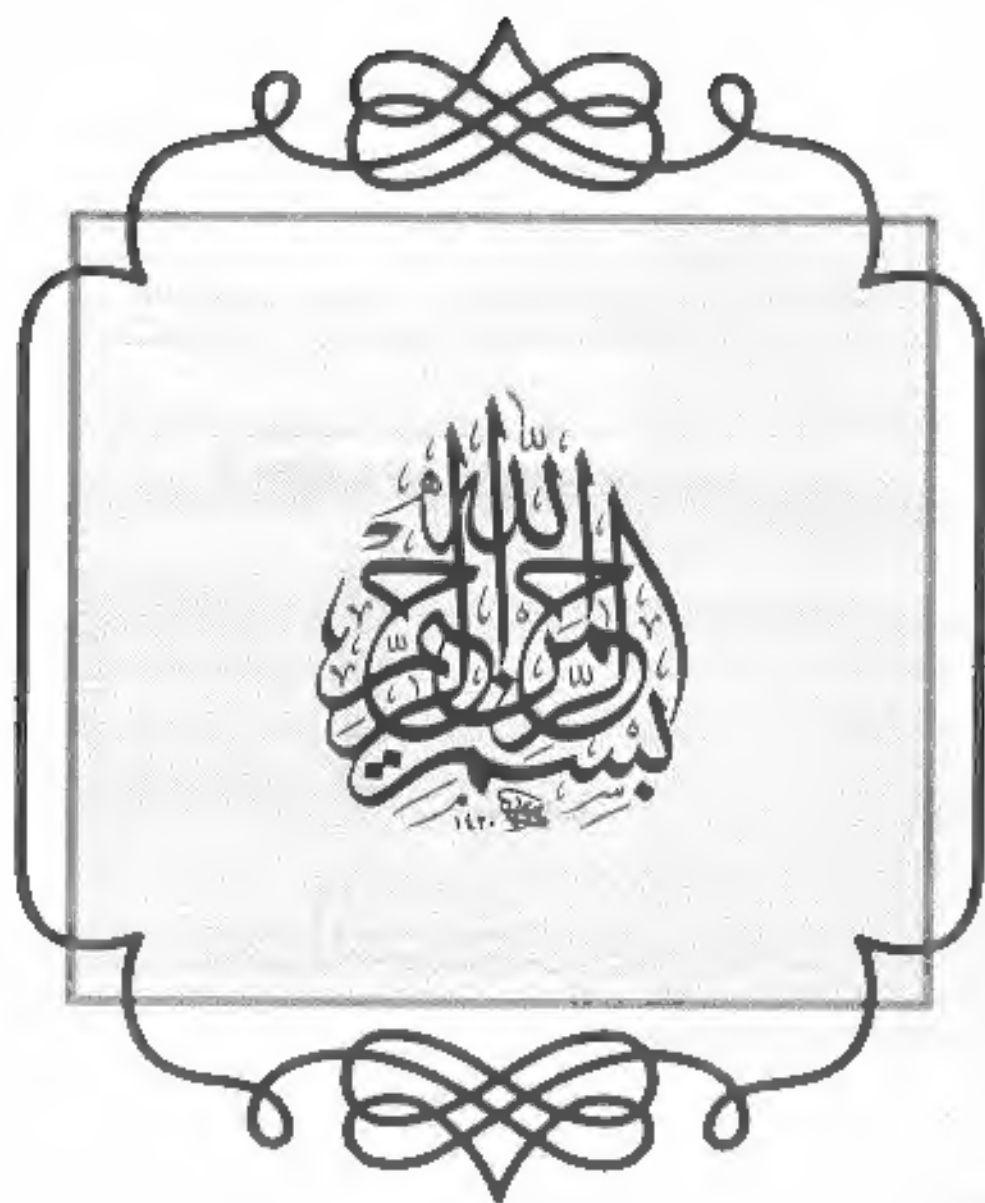
عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ تَسْعِينِ إِمَامًا مُخَالَفِينَ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ

(فَكَيْفَ تَمَّ تَحْرِيفُ دِلَالَتِهَا؟)

تَأْلِيفُ

أ. د. الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

بَنِي الْعَرَبِ



المقدمة

الحمد لله الحق المبين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين
المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذريته إلى
يوم الدين .

أما بعد :

فمما يُهمُّ كلَّ مسلمٍ محبٍّ لإخوانه المسلمين ، وكلِّ ناصحٍ لأمتِهِ مشفقٍ عليها :
أن يكون ساعياً في التآليف بين قلوب المؤمنين ، جامعاً ما كان قد تفرَّق من كلمتهم ،
راجياً من ربه العليِّ القدير أن يُوفِّقه في هذا المسعى الجليل الكبير .

هذا قدَّر من النصح للأمة لا يختلف فيه مسلمان ، ولا تخلو منه رغبة أحدٍ من
أهل الإيمان ، وإن تباينوا في درجة الاهتمام ، وفي منهجيته .

ولذلك لا أشك أن بعض التفريق للأمة الذي قد حصل من بعضهم (وما زال
يحصل) إنما أُرْهِم إليه ظنُّهم أن التآليف لا يتمُّ إلا بعد أن يُفَرَّق بين ما توهموه
حقاً عما زعموه باطلاً ، ولا أتردّد في أن بعض القطع لصف المسلمين الذي أخلَّ
بتماسكهم لم يقع من بعضهم إلا لزعمهم أنهم يريدون أن يُلْتَمَسَ الصفُّ على الكتاب



والسنة ، فقطعوه على خلاف الكتاب والسنة ! ولا أتوقفُ طرفة عينٍ في أن كثيراً من
العراك العقائدي والفكري الذي تَشْرُدُ بِسببِهِ المسلمون إلى طوائف وأحزاب إنما
استفزهم إليه توهُمُهُم أن اجتماع الكلمة لا يمكن أن تتحقق أسبابه إلا بعد تصحيح
العقائد على ما كانوا قد اعتقدوه صحيحها ، وهو بخلاف ذلك !

فجئنا وقد ورثنا بعض هذا الإرث ، وزاد بعض أبناء أمتنا عليه جهالات ورقة
ديانة ، بل لا أشك أن لعدو أمتنا في العصر الحديث يدًا خفية كانت تحرك بعض
خيوط التحريش والتفريق والإفشال ، مستغلةً ذلك الإرث الطائش . فاجتمع في
بعض أمتنا ما تفرق فيمن سبق من أسباب التفريق بالتكفير والتفسيق والتبديع على
خلاف منهج الشرع ، وصار بعض الأمة في العصر الحديث شراً على الأمة من
عدوها الخارجي ، بل صار خادماً له دون أن يشعر !

ولكن - بحمد الله - قد بقي في تراثنا الرزق الثقيل كثير من منارات العلم
الرفيعة ومن أضواء الإيمان الراسخ : تهدي من أراد الحق الواضح والعلم الصافي ،
ووجد في الحق الجاذبية الكافية لتوحيد الكلمة ، وفي العلم حبل الألفة المتين الذي
لا ينقسم .

فكيف لا أكون واحداً من أولئك : ممن له أقوى رغبة في توحيد الكلمة
 وإعادة الألفة الأخوية بين المسلمين ، على محجة الكتاب والسنة وعلى صراط
الحق المستقيم ؟

كما أرجو أن أكون قد ابتعدت عن خطأ من فرق وهو يريد أن يجمع ، وشئت

وهو يحب أن يوحد !

جمع الكلمة
بالعلم لا
بالعاطفة

فلقد علمت أن الاختلاف الذي منشؤه العلم ، لا يُزيل أسباب التفرّق منه إلا العلم نفسه . فلا تنفع فيه العبارات العاطفية التي تُنادي بتوحيد الأمة ، وهي عبارات خالية من براهين العلم . ولا تُفيد الشعارات الرمزية الجميلة التي تُرفع لِرابِّ الصّدع ، وهي لا تبيّن موضع الصّدع وقدره حتى نعرف مرأته ؛ إذ العلم صليّف عزيز ، لا يُداهن ولا يُداري ، ولا ينخدع ولا يغترّ ، ولا تنفع معه الحلول الوسط بين الحق والباطل ، فلا توسّط بين الحق والباطل ؛ إلا الباطل نفسه . إنما العلم شيء واحد : حقّ ناصع ، ودليل ساطع ، وصراط مستقيم ، وميزان العدل القويم .

لذلك فقد حثني واجبي الديني ، وحبّ أمّي : أن أُجبل فكري في كثير من مسائل الاختلاف العقائدية ، وأن أضعها تحت ضوء التبيين ، وأن أفحصها بنظر العلم الموضوعي المتجرد ، بحسب ما آتاني الله تعالى - بفضله - من قدرة ، تالياً قوله تعالى ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وقوله تعالى ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧] .

وقد وفقني الله تعالى إلى تأليف عدد من الكتب في هذا الاتجاه ، تناولت العديد من الأصول التي كان الاختلاف فيها من أكبر أسباب التفرّق : كالتكفير ، والتبديع ، والتفسيق بغير حق^(١) .

(١) انظر كتيبي التالية :

١ . (تكفير أهل الشهادتين : موانعه ومناطاته) .

كتبي
في الإصلاح
والتأليف
بين المسلمين

من أسباب
التفرق

ومن هذه المباحث العقائدية التي كانت - وما زالت - سبباً لتفريق الأمة ،
ولتناثرها بألقاب الفسق والبدعة والكفر : مسألة الأسماء والصفات الإلهية : ما
الذي يُثبِتُ منها ؟ وما الذي لا يُثبِتُ ؟ وما معنى الإثبات عند الإثبات ؟ وما معنى
النفي عند النفي ؟

وكل صاحب قول من مقالات الاختلاف تلك يزعم أنه هو المتبع للكتاب
والسنة ، وأنه هو المقتفي أثر السلف الصالح . وقد يَصِفُ مُخَالَفَهُ بمعاندة الكتاب ،
وبمشاققة الرسول ﷺ ، وبالتكُّب عن سبيل المؤمنين والسلف الصالحين .

وقد اشتعلت كتب العقائد بنار تلك المعارك ، وتقابلت فيها خنادق الاختلاف ،
وتراصت صفوف الاصطفاف ، ثم تقارعت في ساحها سيوف الاستدلالات ،
وتعالت للردود فيها صرخات ، فتصاعد رَهْجُ الاحتراب ، وعُميت بصائر التمييز ،
فسقطت في وسطها عقول ، وصُرعت هنالك نفوس عن يقينها ، واضطُرت أخرى
أن تكتم إيمانها ، وتعادت الإخوة في بابها ، وتَقَطَّعت الأرحام في أسبابها ، وهناك
ضحك الشيطان واستلقى ، فقد قطع عنا حبل العروة الوثقى !

ومع ذلك : فما خلت الأمة من جذوة هداية ، ولا دَرَسَتْ فيها كل معالم طريق
الرشاد ، ولا تفانى منها رجال الإنقاذ على مرِّ العصور ، في كل معركة عقائدية وقعت ،
وفي كل ساحة من ساحاتها ، بحمد الله تعالى .

- ٢ = (ومفهوم شرك العبادة : تحريره والرد على غلاة التكفير بحجة وقوع المسلمين فيه) .
- ٣ (والولاء والبراء : بين الفلو والجفاء) .
- ٤ (والتعامل مع المبتدع : بين ردِّ بدعته ومُراعاة حقوق إسلامه) .
- ٥ (اختلاف المفتين) .
- ٦ (اليقيني والظني من الأخبار سجالاً بين الإمام أبي الحسن الأشعري والمحدثين) .

الهداية في
باب الصفات
الإلهية

فكانت جذوة الهداية في ساحة الاختلاف في مسألة الصفات الإلهية : هي القول بتفويض المعنى مع التنزيه في الصفات المشتبهة ، وعدم التشنيع على التأويل : ما دام التأويل بقصد التنزيه (لا التعطيل) ، وعلى نهج كلام العرب وأساليبهم في الكلام (وليس ينحصر إلى تفاسير الباطنية الأجنبية عن دلالات اللغة) .

مذهب الجمهور
في باب الأسماء
والصفات

ورضي كثير من أهل العلم بأحد الخيارين السابقين (التفويض مع التنزيه أو التأويل المنضبط بغير تعطيل) ، وصوبوا كلا المنهجين ، ولم يرتضوا من انتقص التفويض ، ولا من شنع على التأويل . وقالوا : التفويض هو منهج السلف ، والتأويل هو ضرورة الخلف ، فلا السلف قد جهلوا التأويل أو رفضوه حين تركوه ، ولا الخلف ترفعوا عن التفويض حين تأولوا .

الغلاة في
بابي التفويض
والتأويل

وبقي - بخلاف أولئك الحكماء الحلماء - قلة آخرون غيرهم : يستجهلون المفوضة ، ومع استجهالهم لهم لا يخلصون هم أنفسهم من مطلق التفويض ؛ إلا إذا عطلوا أو جسموا . وفي مقابلهم آخرون : يطلقون القول بتبديع المؤولة والتشنيع عليهم ، على أنهم - مع شدة نفارهم من التأويل - ما نجوا (هم أنفسهم) من مطلق التأويل ؛ إلا إذا شبهوا أو تناقضوا^(١) .

دلائل الغلو في
منع التأويل

(١) للغلو في منع التأويل دلائل ، منها :

١ . رفض التأويل رفضاً مطلقاً ، أو ادعاء رفضه المطلق ؛ مع أنه لا خلاف في قبوله إذا وجدت القرينة النصية الصارفة ، أو القرينة العقلية الصارفة ، كالقرينة في قوله تعالى عن الشمس ﴿وَجَدَّهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ . فالعقل يوجب أن يكون معنى غروبها في العين الحمئة هو مَرَأَى العين ، كما تظهر الشمس عند الغروب على شاطئ البحر وكان قُرْصُهَا يَسْقُطُ في البحر . مع أن ظاهر الآية : أن الشمس تغرب في العين الحمئة حقيقة ، وأنها تغطس فيها ، هذا هو ظاهر الآية ، وقد يروهم صحة هذا الظاهر القراءة المتواترة الأخرى ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾ . ولا يُحيل هذا الظاهر إحالة قاطعة إلا العقل والعلم بالطبيعة . ولذلك ذهب عامة أهل التفسير إلى المعنى الصحيح الأول ، وإن وجد قول شاذ بالثاني .

الخطب بين
الفريقين يسير
لولا تحريف
الشیطان

ويكاد هذا الاختلاف أن يُصبح ائتلافًا : لو عرف المفوض أن المؤول لا يعترض على النص ، بل هو يعترض على التوهم في فهمه . ولو علم المؤول أن المفوض لا يجمد على الظاهر غير المراد ، ولا يقصد ما يؤول إلى التشبيه ، بل هو يقف عند حدود ما يعلم ، ويكمل ما لا يعلم إلى الله تعالى .

ثم توالى أجيال : كانت معاركهم تدور حول أي المنهجين نُقدم : تفويض المعنى ، أم التأويل ؟ وكانت أصوات الحكماء الحكماء دومًا موجودة ، تقول : « وَلِكُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ » .

ولذلك رأيت أن أكتب في هذا الموضوع ، علي أعين من أراد الحق ناصرا على توحيد كلمة المسلمين ، ورجائي أن يكون العلم (لا العاطفة وحدها) هو القائد إلى تأليف القلوب .

خطة سير
الكتاب

ومن هنا نلج بحث هذا الموضوع بتمهيد وفصلين ، وملحق :

التمهيد : وتضمن شرح المشكلة ، وتقرير ابن تيمية فيها ، وافتتاحية الرد عليه .

الفصل الأول : تخريج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها .

الفصل الثاني : الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه

تفويض منه لمعنى (الاستواء) ، خلافاً لمن زعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف .

٢ = إلحاق نصوص بنصوص الصفات ، وإدعاء تفويضها ، مما لا يمكن التفويض فيها إلا

بما يشبه التجسيم ، أو مما لا يدخل في نصوص الصفات أصلاً ، لوضوح الدليل على أنه ليس منها ، كالمرض «مرضت فلم تزرنى» والهرولة والإزار والرداء والظل .

٣ . إيراد الضعيف والموضوع في أحاديث الصفات والعقائد ، ثم الموالاة والمعاداة عليها !

كحديث (الشاب الأمرد) و(الاستلقاء) و(جلوس النبي ﷺ على العرش) .. ونحو ذلك .

ثم الخاتمة ، وتضمنت أهم النتائج

سجل عقد
يتم لأول مرة

مع الملحق الأول أثبت فيه سجلاً عقدياً حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل في المسائل الخلافية من مسائل صفات ربنا الجليل ﷺ بين ابن الصلاح والعز ابن عبد السلام

والملحق الثاني : القدر المشترك (الذي بإثباته يثبت معنى صفات الله تعالى في التقرير التيممي) .

هالله أسأل أن يبارك في هذه الصفحات ، وأن يوفق كاتبها وقارئها إلى ما فيه المرضاة ، ويبلغنا بها جميعاً أعالي الجنات .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأئمة والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتب

أ.د. البشير خاتمة بن عارف العوني

في العاشر من رمضان المبارك سنة ١٤٤٥ هـ

وفي مكة المكرمة زادها الله قسرياً وتعطياً

التمهيد

وفيه بيان مسأله الاختلاف ومدخل النقاش

لقد شاء الله تعالى أن تختلف مواهب الناس ، وأن تختلف مناحي أنظارهم ، وأن تتعدّد اجتهاداتهم ، خاصة في ظنيات الشريعة ، وفي الأحكام المبينة على تحديد الأصلح ، بمعرفة خير الحيرين ليُجلب ، ويتعيس شر الشرين ليُدرا .

ومن ذلك : ظنيات الأحكام العملية من أحكام الفقه ، ومنها أيضًا : ظنيات العقائد ، التي لا يسي على الاختلاف فيها تدبّع .

الخلافاً في
القضايا
والتأويل من
مسائل
العقائد الفرعية

ومن هذه المسائل التي أجازت طيئها للعلماء ، موقفين مختلفين في الظاهر ، متفقين في الباطن . مسائل الموقف من بصوص الصفات المشبهة ، والتي تراوحت الاختلافُ المعترُ فيها (عند أهل السنة) بين . تفويض المعنى مع التنزيه ، والتأويل الرافع للشبهة والموافق لأساليب العرب في البيان .

ظهور قول في
التفويض سد
باب الاختلاف

ولقد ذكرتُ في تقديمي الآنف : أن هذا الاختلاف بين طائفتي أهل السنة (من مفوضة المعنى ومن المؤولين) كاد أن يُصح اثتلافًا ، لأن فتيل التنازع بين التفويض المعتدل والتأويل المعتدل فتيلٌ منزوع ، لولا تحريش الشيطان ونفخه فيها بالعصيات وإساءة الظنون . وكان يمكن أن يُكبّت كيدُ الشيطان ، وأن تُحلّ عقدة نفثه ، لولا ظهور قولٍ في التفويض أعاد الفتنة جذعةً ، وأحيا موات المراك ،

وأما حياة التوافق والتسالم ، بأن رعم أن التفويض الذي يقبله المؤولة ليس هو تفويض السلف ، ورعم أن تفويض السلف إنما هو التفويض الذي يمنع التمثيل ، ولا يمنع القدر المشترك (وحه شيه) ' بين الخالق والمخلوق ، وأنه بغير إثبات (القدر المشترك) سيؤول الأمر إلى تعطيل التام للصفات وسمى صاحب هذا القول الحادث التفويض بهذا المعنى إثباتاً للمعنى ، وأحدًا بالظاهر . فتفويض السلف عند صاحب هذا القول هو تفويض للكيف ، لا للمعنى ، وأما تفويض الخلف عنه * فهو تفويض للمعنى والكيف معاً ، ونسره بسبب ذلك كله - بلقب الشؤء - تعطيلًا وتحهيلًا !

وهذا القول في التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلف قول حادث ، لم نجد لمن اخترعه في بداية القرن الثامن الهجري سابقاً من الصحابة عليه السلام أو التابعين وأتباع التابعين ولا في الأئمة المتبوعين ولا فيمن جاء بعدهم من جميع أئمة المسلمين وعلمائهم ، اللهم إلا أن يوحد نظيره أو ما يقاربه عند طوائف من أهل التجسيم ، وممن يلزم من قوله التجسيم !

وأقصد بذلك تقرير ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، والذي أوضحه في رسالته (التدمرية) ، وفي غيرها من مصنفاته . والذي يوجب فيه إثبات معنى للإضافات ، هو المعنى الذي يفهم من دلالة اللفظ مع التثنية عن المثلية ، والذي يثبت به وجود قدر مشترك بين دلالة اللفظ في صفة الخالق وصفة المخلوق ، وبغير إثبات هذا المعنى - عند ابن تيمية - سيكون اللفظ معطلاً عن كل دلالاته ، ولا يمكن أن يحاطبنا الله تعالى بمثله .

لما مراد
التفويض الذي
أحدثه ابن تيمية

وإن تيمية بهذا التقرير قد سد باباً كان مُشرعاً للتصالح بين المعتدلين من أهل التفويض وأهل التأويل ، ودق بين الطائفتين عطر منسجم ! لأنه بهذه الدعوى

جه عميق
تقرير ابن تيمية
اختلاف بين
لغير يقين

لم يَعدْ وجهُ الاختلاف بين المفوض والمؤول منحصرًا في غُلُوّ التفويض أو في مبالغة التأويل (كما كان يقع) ، وإنما صار سبب الاختلاف بقوله هذا يكمن في أصل التفويض نفسه ، الذي هو عند السلف (برغمه) تفويضٌ للكيف مع إثبات المعنى ، وعند الخلف تعطيلٌ وتحجيلٌ ؛ لأنه تفويضٌ للمعنى فما عاد هناك (هذا الرأي الحادث) وجهُ التقاء بين الطائفتين من أهل التفويض وأهل التأويل ، بل اتسعت شُقَّةُ التساعد ، وصار الشائئ بينهما نحوًا من شائئ الأضداد !

فما عسى أن يقبل المؤول تزيهاً لله تعالى من مُثَبِّتِ المعنى (على هذا الرأي) وهو لا يُتره الباري عز وجل عن شَيْءٍ ما بالمخلوق ، ويصرح بإثبات القدر المشترك ، وإنما يُزهِهُ سحابه عن المثلية فقط ، ولا يُزَهِه الله تعالى عن الكيفية ، وإنما ينفي عِلْمَنَا نحن بالكيفية فقط .

- وما عسى أن يقبل مُثَبِّتُ المعنى ومفوضُ الكيف من المؤول ، وهو يراه لم يكتف بالسكوت عن المعنى ، حتى رآه قد أخرج النص عن ظاهره إلى تعطيل للمعنى وتحجيل بصفات ربا تعالى ذِكْرُهُ وتقدست أسماؤه ، بحسب نظره إليه !

ولذلك كان ادعاءُ التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلف تراجعًا عن طريق الألفة والاتفاق ، وتَقَهُّرًا في سبيل الإصلاح ، وازتدادًا إلى خندق العداوات التي فرقت وأفسدت ، والتي لا يمكن تجاوزها إلا برَدَمِ ذلك الخندق ، وإبطالِ ذلك التفريق المزعوم .

وتالله ، لو كان تفويض السلف للكيف دون المعنى كما قال صاحب هذا الرأي الحادث ، لرَضِينَا به كما نَرْضَى بالحق ، ولقلنا هذا التقرير ، بل لنصرونه ورأيًا فيه طريق الألفة ، ليعود الناس إلى نهج السلف الصالح الذي عليه يصح الاتفاق والاحتماع . أمّا والأمر بحلاف دعواه ، وأن الواقع هو أن تفويض السلف والخلف سواء . وأنه تفويضٌ للكيف والمعنى معًا = فلا يجوز أن نقبل ما يحالف ذلك ؛

لو كان تقرير
ابن تيمية هو
الحق لاتبعناه

لأنه ليس هو الحق ، بل هو الساطل ؛ ولأن تفريقه المزعوم هذا بين ما ادّعاه تهويصاً
للسلف وادّعاه محالفاً لتفويض الخلف تفريق قد عمِلَ ما يعملُه عودُ المُشعر الذي
يحرك الجمر فينفض عنه الرماد ويُسعلُ ما خفا من نار العراك ، وكالكبير قد نفخ في
رماد جمرة الخصام فتوهجَ لها أشدُّ مما كان ، فزاد من تفرق الأمة ، وأبعدَ على
الإصلاح الشقة .

فتنة السلفية
المعاصرة

ثم جاء أدعياء السلفية المعاصرة فتقلّدوا هذا الرأي الحادث ، كعادتهم مع
من يعلّون في تعظيمه ، وكانوا أقلَّ علماً وأقلَّ ورعاً ممن أحدثه ، مما اكتفوا بعود
المُشعر يحرك النار ، بل تقدّموا الجمر في وجه رياح الفتنة ، فتطاير اللهب في كل
اتجاه ، واشتعلت حرائق الفتنة في كل مكان ، فامصم ما كان متصلاً من أجزاء الأمة ،
وتقطّعت أجزاؤها المنفصلة أجزاءً جديدة ، بل بُشيت قبور الأئمة بالتبديع والتضليل
والتنفير عن علومهم ، وصُلبوا على عود بحثهم العقدي المزعوم ، وصُدَّ عاذاً الله عن
قدواتهم من العلماء السالفين ، بشنائم التجهّم والتجهيل ، وبِثُهم التحريف والتعطيل .
فصار الردّ على ذلك الرأي الحادث الزاعم أن تفويض السلف في الكيف
دون المعنى : من أوجب الواجبات ، لكي نعيد الحق إلى بصائه ، نُصرةً للعلم
بدليله ، واستثنافاً لخطّة تأليف القلوب وتوحيد الكلمة التي كانت مؤهّلةً
للحصول قبل ذلك التفريق

أقصر الطرق
لإستقفا
المحدث

ولما كان هذا هو عرص هذا المقال نظرتُ في أوضح طريق وأقصره يمكن
أن يصحح المسار ، فإذا هو إثبات أن التفريق بين التفويضين قول حادث ، لا يسنده
السلف ولا علماء الخلف ، فتفويض الخلف هو نفسه تفويض السلف ، وما كان
يقع الراع بين الحائلة والأشعرية إلا في التوسع في التأويل

عبارات اسلف
القضاطة
بتفويض المعنى

ولما كانت عبارات السلف متواترة بتفويض المعنى ، بصريح عباراتهم وواضح دلالاتها ، بنحو قولهم : «بلا معنى» ، و . «بلا كيف ولا معنى» ، و . «بلا تفسير» ، و . «أمرؤها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها» ، لم يجد صاحب هذا

(١) قال يحيى بن معين «شهدت ركريا بن عدي سأل وكيعا ، فقال يا أبا سفيان ، هذه الأحاديث ، يعني مثل حديث «الكرسي موضع القدمين» ، ونحوه ؟ فقال وكيع أدركنا إسماعيل بن أبي خالد ، وسفيان ، ومستمرا يحدثون بهذه الأحاديث ، ولا يُفسرون شيئا» تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم ٢٥٤٣) ، ونقله عنه كثير من كتب المعائد . فالمعنى هو (التفسير) بأي شيء ، والإثبات مقتصر على قبول اللفظ المروي والإيمان به وكل محاولة لتأويل هذه العبارات بخلاف ظاهرها ، بنحو قولهم «المراد - تفسير الجهمية» أو «تفسير المجسمة» = فهو تحريف لدلالة ظاهر العبارة والعريب أنه سيكون تأويلا ممن يزعم رفض التأويل ، وتجويزا ممن ينفي وجود المجاز !! كما أن ادعاء أن وكيعا أراد إثبات المعنى الظاهر ادعاء لا علاقة له بلفظ عبارته .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) «هذه الأحاديث التي تُروى «صحت رب من قوط عباده» ، و : «إن جهنم لا تمتلئ حتى يصعب ركب قدمه فيها» ، و : «الكرسي موضع القدمين» ، وهذه الأحاديث التي في الرؤية = هي عندنا حق ، حملها الثقات بعضهم عن بعض ، ونحن إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نُفسرها ، وما أدركت أحدا يفسرها» التوحيد لاس مده - تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيه الجامعة الإسلامية المدينة المنورة سنة ١٤١٣هـ - (٣/ ١١٦ رقم ٥٢٢) ، وقد حُرِّجَتْ في مجلس إمام محمد بن عبد الواحد الدقاق (في الرؤية) - تحقيق . مكتبة الرشيد - الرياض . سنة ١٤١٨هـ - (رقم ٧)

وهذا الكلام من أبي عبيد كالحكاية للإجماع على ذلك

وقال الإمام الحافظ الناقد الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْلِيُّ - شيخ الحنابلة - (ت ٢٥٨هـ) عن رؤية الله ﷻ «السُّنة عندنا - وهو قول أئمتنا مالك بن أنس ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوراعي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وأحمد بن حنبل ، وعليه عهدنا أهل العلم - أن الله جل وعز يُرى في الآخرة بالابصار ، يراه أهل الجنة ، فأما سواهم من بني آدم فلا . قال : والحجة في ذلك أحاديث ماثورة عن النبي ﷺ ، أنه قيل له : يا رسول الله ، هل يرى ربنا يوم القيامة ...» وذكر الحديث قال محمد بن يحيى : وإن الإيمان بهذه الأحاديث لماثورة عن رسول الله ﷺ في رؤية الرب في القيامة ، والقدر ، والشفاعات ، وعذاب القبر ، والحوص ، والميران ، والدجال ، والرجم ، وبزول الرب تبارك وتعالى في كل ليلة بعد النصف أو الثلث الباقي ، والحساب ، والنار والجنة أنهما مخلوقتان غير هابيتين =

الرأي الحادث بالتهريق بين تهويض السلف والحنف (وهو تقي الدين ابن تيمية رحمته)

«وأنه ليس أحد [إلا] سجد لله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترحمان يترحم له ، وبحوها من الأحاديث ، والتصديق بها لأمر بالعباد أن يؤموا بها ، وإن لم تبغ عقولهم ، ولم يعرفوا تفسيرها ، فعليهم الإيمان بها والتسليم ، بلا كيب ، ولا تنقيير ، ولا قياس ؛ لأن أفعال الله لا تشبه بأفعال العباد» إعراب القرون لأبي جعفر ابن المحاسن - تحقيق د. زهير عازي زاهد . عالم الكتب : بيروت . سنة : ١٤٠٥ هـ - (٨٨ / ٥).

وهذه حكاية أخرى للإجماع على تهويض المعنى ، ويسمي الدهلي أعيان الأئمة عليه (ومسهم الإمام مالك) (عدم التفسير) الذي حكى الدهلي الإجماع عليه لا يمكن أن يكون هو التفسير بذكر المعنى ؛ لأن ذكر المعنى هو التفسير (يا معشر العقلاء!) وليس شيئاً غيره (عدم التنقيير) لا يمكن أن يكون هو كل ذلك التنقيير في إثبات القدر المشترك والخصوص فيه وامتنع الناس على إثباته ؛ إلا إذا صار النقيض بمعنى النقيض واتفق الضدان ! وقد تعف أبو جعفر ابن المحاسن (ت ٣٣٨ هـ) هذا الكلام لشيخ شيعته الدهلي بمولاه «فهذا كلام العلماء في كل عصر المعروفين بالسهة ، حتى انتهى ذلك إلى أبي جعفر محمد بن جرير» ، فذكر ما يدل على أن ابن جرير موافق لهم في مذهبهم الذي حكاه ، والذي هو تهويض المعنى كما يسه الدهلي ، مؤكداً بذلك صحة الإجماع الذي حكاه الدهلي وقال ابن مسه (ت ٣٩٥ هـ) في (التوحيد) «ذكر أحبار جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مهيولة ، رصبيها الأئمة ، ورووها على سبيل الوصف على ما جاءت ، وامتنعوا عن تأويلها وتفسيرها» . التوحيد لابن مسه (٣ / ١١٥)

وهذا يعني التأويل ويعني للتفسير معاً ، فإن أمكن المحققون أن يقولوا في عبارات يعني التفسير وحده «إب المقصود هو تأويل أهل البدع الذي يُخرج اللفظ عن ظاهره» ، فمادام يقولون عن تأويل والتفسير معاً ؟

نعم لن يعجزوا عن مزيد تحريف ومعاناة ، كمادة أهل الاستكبار ، فلا تبال بهم في أي واد بعد ذلك سقطوا .

ثم إن ابن مسه ينسب ذلك للأئمة ، بلا امتشاء ، فهو إجماع محكي من أحد أئمة السهة ممن كان مافراً للأشعرية في رسمه ، وكتابه (التوحيد) يرغم السلفية المعاصرة أنه من كتبهم ، فإذا هو صدهم .

وقال قوائم السهة أبو القاسم النيمي (ت ٥٣٥ هـ) «ما صحح من أحاديث الصفات عن رسول الله ﷺ اجتمع الأئمة على أن تفسيرها قراءتها ، قالوا أمرؤها كما جاءت» الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم النيمي تحقيق محمد ربيع المدحلي ، ومحمد أبو رحيم دار الراية . المدينة المنورة . الطبعة الثانية : ١٤١٩ هـ - (٢٥٩ / ١)

وهذا نقل صريح للإجماع على عدم التفسير ، وفسر عدم التفسير بالاكتماء بالقراءة !

إلا عبارة للإمام مالك بن أنس رحمه الله في الحواري عن صفة (الاستواء) ، وهي عبارة
تحتمل دعواه بأحد ألفاظ حوار الإمام مالك دون بقية ألفاظه ، وتمسك ابن بيمية
بحيط هذا الاحتمال ، ورغم أن عبارة الإمام مالك رحمه الله تدل على إثباته للمعنى
وتفويضه في معرفة الكيف فقط^(١) ، وأراد بذلك أن يوثق دعواه بوجود تفويض

= وحكي ذلك أحد أئمة السنة المشاهير لأهل الكلام ، وكتابه (الحجة في بيان المحجة)
بدعي لمتسبون للسنة أنه على مذهبهم
وتعقب الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) عبارة أبي عبيد السدقة بقوله «قلت ، قد فسر علماء
السلف المهم من الألفاظ وغير لهم ، وما أنقوا ممكنا ، وإيات الصفات وأحاديثها لم
يتعرضوا ، وتأويلها أصلاً ، وهي أهم الدين ، فلو كان تأويلها سائعا أو حتماً ، لبادروا إليه
فعلماً - قطعاً - أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق ، لا تفسير لها غير ذلك ، مؤمن
بذلك ، وسكت اقتداءً بالسلف ، معتقدين أن صفات الله - تعالى - استأثر الله بعلم حقائقها ، وأنها
لا تشبه صفات المخلوقين ، كما أن دونه المقسمة لا تماثل دواب المخلوقين ، فالكتاب
والسنة يطق بها ، و لرسول ﷺ بلغ ، وما تعرض لتأويل ، مع كون لباري قال : ﴿لَتُبَيِّنَ
لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فعلى الإيمان والتسليم للمصوص ، والله يهدي من يشاء إلى
صراط مستقيم* مير أعلام النبلاء (٥٠٦ / ١٠)

وقال في موضع آخر معلقاً أيضاً على كلام أبي عبيد «قلت قد صنف أبو عبيد كتب
(عرب الحديث) ، وما تعرض لأخبار الصفات الإلهية وتأويل أئمة ، ولا فسر منها شيئاً ،
وقد أخبر بأنه ما لحق أحداً بفسرها فلو كان - والله - تفسيرها سائعا ، أو حتماً لأوشك
أن يكون اهتمامهم بذلك عرق اهتمامهم بأحاديث الفروع والآداب فلما لم يتعرضوا لها
تأويل ، وأقرروها على ما ورد عليه ، علم أن ذلك هو الحق الذي لا حيلة عنه» سير
أعلام النبلاء (١٦٢ / ٨)

فهذا هو فهم الإمام الذهبي لعبارة أبي عبيد ، والتي ما كان لأحد أن يفهم منها غير ما فهم ،
لقطعية دلالتها . ومع ذلك مستجد أصحاب التحريف يعمونها تدل على إثبات المعنى
الذي لم يأت له ذكر في كلام أبي عبيد ، بل جاء ما ينهي إثباته ؛ لأنه قد نهى التفسير ، ومادا
يكون إثبات معنى كلمة ، إذ لم يكن هو التفسير ؟ ومادا يكون التفسير ، إذا لم يكن هو
بيان المعنى ؟

(١) كقوله في (شرح حديث البرول) «ولهذا كان السلف - كربيعة ، ومالك بن أنس وغيرهما -
يقولون ، الاستواء معلوم ، والكيف مجهول وهذا قول سائر السلف - كان المجشون ،
والإمام أحمد بن حنبل ، وغيرهم - وفي غير ذلك من الصفات بمعنى الاستواء معلوم =

للكيف دون المعنى عند السلف بهذا المحيط الرقيق الضعيف ، لكي ينسب إلى السلف فكرة لديه توهم صحتها ، فصار يبحث عما يؤيدها ، فلم يجد مستمسكاً لذلك إلا أحد ألفاظ الجواب المشار إليه للإمام مالك .

وهذه معضلة هذا القول الحادث ومُرْتَكِرُ ضَعْفِهِ . أنه ينسب إلى السلف قولاً لم يجده في مقالة لأحد من السلف ، فلم يتلَقَط به أحد من السلف ، ولا قرره أحد من الأئمة المتبوعين ! وكيف يكون مذهب السلف ولا يوجد لهم في تقريره كلام ١٩ ؟ هذه هي معضلة هذا القول الحادث !

لذلك حمل ابن تيمية رحمته جواب الإمام مالك المشار إليه على معنى يؤيد التقرير الذي أحدثه ، وصار يؤول عبارات السلف الصريحة والقاطعة بتصويص المعنى على وفق ما حمل عليه عبارة الإمام مالك ! فصار بذلك مؤولاً بحلاف الظاهر لعبارة الإمام مالك ، ومؤولاً بحلاف الظاهر لعبارات بقية السلف ، وهو الذي يرفض التأويل وينفي المجاز ! بل انتقى من ألفاظ الجواب المروي عن الإمام مالك أقرب الألفاظ لاحتمال تأويله ، دون منهج علمي يبين سبب هذا الانتقاء لتلك الرواية ، مع علمه ببقية الألفاظ وذكره لأهمها !

ولا أشك أن هذا الخطأ عندما وقع من ابن تيمية لم يقع حيانة للأمانة ، فحاشاه من ذلك هو وكل عالم من علماء الإسلام ! وإنما هذا أحد مظاهر ضعف الإنسان ، عندما يتشبع بفكرة ، ويتحمس لرأي ، فيدخله هوى حمي يعجز عن مشاهدته ، ويصيح مأسوراً فيه ، فلا يرى إلا ما يؤيده ، ولا يبصر أي شيء يعارضه !

حكاية ابن تيمية
لمذهب السلف
بخلاف ما هو
عليه لم يقع منه
عن خيانة

= وهو التأويل والتفسير الذي يعدمه الراسخون ، و«الكيفية» هي التأويل المجهول لبي آدم وغيرهم ، الذي لا يعلمه إلا الله (سبحانه وتعالى) . شرح حديث النور لابن تيمية - تحقيق : محمد عبد الرحمن الحميس دار العاصمة الرياض . سنة : ١٤١٤ هـ - (١٠٧) . وقوله فيه « وهكذا سائر الأئمة ، قولهم يوافق قول مالك في أن لا تعلم كيفية استوائه ، كما لا تعلم كيفية ذاته ، ولكن تعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب ، فمعنى الاستواء ، ولا تعلم كيفية » . شرح حديث النور لابن تيمية (١٣٣) .

من مستندات
ابن تيمية في
مذهبه الحادث

وعبارة الإمام مالك التي كانت هي محلّ التأويل والتمسك : هي جوابه لمن سأله عن معنى قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال (بحسب أحد ألفاظ جوابه) . «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول...» فجعل ابن تيمية من هذا اللفظ مثالا لإثبات المعنى وتفويض الكيف عد السلف ثم تتبع بعد ابن تيمية من تقلّدوه (خاصة من المعاصرين) فجعلوا من هذا الجواب للإمام مالك أقوى مستمسك لهم على ادعائهم أن السلف لم يفوضوا المعنى في الصفات الإلهية ، وأن التفويض اقتصر عندهم على تفويض العلم بالكيف فقط

وبالغ مقلّدو ابن تيمية في الاستدلال بعبارة الإمام مالك عن الاستواء ، وكرّروها في كل مناسبة ، وألفوا في تصحيحها وبيان معناها بحسب رأيهم رسائل ومقالات حتى أوهموا من يطالع كلامهم واغترّبهم : أن عبارة الإمام مالك تقطع بصحة رأيهم ! وأهم أسعد الناس باتباع الإمام مالك ، حتى إهم توهّموا - في أنفسهم - أنهم أسعد باتباع الإمام مالك من المالكية أنفسهم ! فعبارة الإمام مالك بهمهم لها قد أصبحت شعارا لما نسوه إلى مهج السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف . مع أن الحقيقة الجليّة على الضدّ من ذلك كله :

« فعبارة الإمام مالك تدلّ على خلاف فهمهم لها : وأنه ﷻ كان يفوّض المعنى ؛ لأن المعنى الذي يقصده ابن تيمية هو (الكيف) أصلا .

وأن هؤلاء المتمسّحين بعبارة الإمام مالك لم يالوا من بركتها شيئا ، ولا سعيّدوا بعلمها . وما كان لهم أن يكونوا أسعد بالإمام مالك من أصحابه السادة المالكية (وفقههم الله وبارك فيهم ، وقد فعل سبحانه) ؛ إلا عند من أعماه جهله وغروره منهم ، ممن يظن نفسه أولى بالأئمة من العلماء الذين انتسبوا إليهم وأفتوا أعمارهم في دراسة مداخلهم وتتّع كل نصّ لهم وتحرير مرادهم في اجتهاداتهم

لذلك فقد صار إثبات بطلان استدلالهم بعبارة الإمام مالك أمراً ضرورياً
 ضرورة علمية وإرشادية ؛ لأجل بيان انعكاس تقريرهم عن تقرير السلف والحلف ،
 ولأجل إحياء التقرير الداعي لتأليف القلوب ورأب الصدع وتوحيد الصف

لكن إظهار هذه الحقيقة ليس أمراً سهلاً (رغم وضوحه) ؛ لأن المحافيين
 من أدعياء السلفية المعاصرين قد تشربوا فكرة صارت إمكانية محاكمتها عندهم
 شئنا مستحيلة ، فهم لا يرون غير قناعتهم ، عاجزون عن أن يدعوا محاكمتها وبنو
 محرد ادعاء ، ولا أن يتظاهروا بذلك ، فكيف بمحاكمتها حقيقة . وقد غرسوا هذه
 الموثوقية الرائجة في عامة أئمتهم ، فصار الأتباع المفرغون هم أشدّ عجزاً من شيوخهم
 عن رؤية شيء غير ما أراهم الشيوخ وما يرفعونه لهم أنه هو طريق الرشاد !

وهذا (في الحقيقة) هو شأن أدعياء السلفية المعاصرة في غالب أحوالهم ،
 فإنهم لا يكتفون بالاحتجاجات الضعيفة ، حتى يضيفوا إليها احتلاس أدلة
 خصومهم عليهم ليجعلوها لهم ، لكي يوهموا الأغراز أنهم هم أتباع السلف ،
 بخلاف خصومهم ! فيجعلون هذا السطو على الأدلة الدليل الذي يردّ عليهم
 وكأنه الدليل الذي يصبرهم ! ويكثرّون ترديد هذا الادعاء ، ويثرثرون هذا
 الاستدلال في الكتب والرسائل والدروس ، مستغلين حماسة الأتباع المعرّرين بهم
 والدعم المتوفّر لهم ، في الإكثار من منابر الثروة وصحائف الهدر ، حتى يصل
 الأمر إلى أن لا يطر المتلقي المسكين الواقع في حائثهم والذي يحس الظنّ بهم
 إلا أنهم هم المُحقّقون ، والواقع أنهم هم المظلمون ، وأنهم عن الحق ناكسون ،
 وعن طريقه منحرفون .

وقد يعدّون هذا التعرّيز المتكرّر منهم دون وعي منهم بأنهم يحادعون
 أنفسهم ؛ وإنما يفعلونه تقليداً منهم لأحد من العلماء الذين ما زالوا يعلنون في

من أضاف
 السلفية
 المعاصرة

علق السلفية
 المعاصرة في
 ابن تيمية

تعظيمهم ويتعصبون في تقليدهم ، كان تيمية رحمه الله فهم لجعلهم ابن تيمية سماء العلوم والمعارف ، وسقف الاطلاع الأعلى ، وهمرة الوصل بين خلفهم وسلفهم المتخيل = يتلقفون ما يقوله ابن تيمية دون أدنى مراجعة ، ويُسلمون لاستدلاليه دون أيما فحص . على أنه هو الاستدلال ، ويهوضون في كلامه المعنى والكيف ، خاصة في مفاصل مذهبه الحقدي ، الذي هو أهم ما يميّزه عندهم .

(١) فهو أعلم من الأئمة الأربعة - الإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهم الله - كما قاله أحد المعظمين عندهم ، بحجة أنه اطلع على علومهم جميعا ، فأصاف علومهم إليه !

وهو ممن يصح أن يقال عنه إنه لولا ختم النبوة لقلنا إن ابن تيمية مبي ، انظر انكتاب المسمى بـ (مسائل أبي عمر السدحان للإمام عبد العزيز ابن باز) للدكتور عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السدحان ، وقرأه وقدم له كل من عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، وصالح بن فوزان الفوزان ، وصدر مكتبته للإمام ابن القيم العامة بالرياض سنة ١٤٢٦ هـ . فهرسه مكتبة الملك فهد الوطنية رقم الإيداع ٦٤٦٧ / ١٤٢٦ ردمك (٦ - ٧٨٣ - ٤٩ - ٩٩٦٠) - تحت عنوان : مسائل في الأدب (ص ٢٩) .

فما بعد هذا العلو في ابن تيمية خلو !

مع ما لهم من عبارات العلو التي لا تنقصي ، مثل ادعاء أنه أعلم بالمذاهب من علماء تلك المذهب ، وأنه أعرف بالعلوم من المتخصصين فيها ، وأن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية ليس بحديث . ! مع أننا وجدناه لا يعرف أحاديث صحيحه ، ويحتج بما لا يصح وبما لا أصل له ، ويسب للصحيحين ما ليس فيهما ، ولا يعرف قول الإمام أحمد ابن حنبل ، وهو موجود في كتاب مشهور لعبد الله ابن الإمام أحمد ، لأنه بشر يصيب ويخطئ ، وكباقي علماء الأمة ، وأنه ليس شيخ الإسلام الوحيد ، فهو أحد علماء الأمة ، وإذا صح تلقيب علماء المسلمين بشيوخ الإسلام : فهو أحدهم .

وقد يستدل العلاة لبعض غلوهم بعبارات المفتوسين بابن تيمية من تلامذته وأصحابه وأتباعه ، وهي عبارات إذا خرجت من أهل العلم فقد خرجت عن وجه التجوّر (مع إحسان الظن بقائلها) ، وعلى نحو عبارات النشاء التي يُطلقها لمتأخرون ولا يريدون حريتها ، كمثّل قولهم عمن يُشون عليه «فريد دهره» ، وسيح وحده « ، وتجدهم قد قالوها في العشرات من أهل العصر الواحد !

وقد يعمل بعضهم هذا التغير عنادًا واستكبارًا عن قبول الحق ، وخشية من
فقد الرعامة التي اكتسبوها بتجيش الطلبة وتحزيبهم على هذا الرأي أو ذاك ؛ لأنهم
لم يستبينوا بطلان تلك الآراء إلا بعد زمن من تقريرهم لها ونصرتها السين الطوال !
فما عادي مكنهم التراجع عنها حفاظًا على مكتسبات ذلك التجيش وشعبيته ودعمه !!

وهي مسألة التفويض في صفات الباري ﷻ تَبَيُّ أثناع السلفية المعاصرة تقرير
ابن تيمية المشار إليه سابقًا : والذي زعم فيه أن تفويض السلف يختلف عن تفويض
الخلف ، وأن تفويض السلف هو تفويض في كيف دون المعنى ، وأن المقصود
بإثبات المعنى الذي يُثبت السلف في رأيه للصفة المسبوبة لله تعالى . هو إثبات قدر
مشتركٍ لدلالة هذه اللفظة بين صفة المحلوقات وصفة الخالق ، وهو قَدْرٌ يصح أن
يُنسب لله تعالى عندهم بشرط أن لا يعني المماثلة بين صفة الباري ﷻ وصفة خلقه
، ترُّها عن التمثيل (وهذا التمثيل المنفي هو الذي قد يُعرَّعه مرَّاتٍ بالتشبيه) وأما
تفويض الخلف عند ابن تيمية ومقلديه : فهو تفويض في كيف وفي المعنى معًا ،
وهو التعطيل والتجهيل عيه عند ابن تيمية وعند موافقيه .

ومع كثرة عبارات السلف الدالة على ضد تقرير ابن تيمية ، وهي عبارات
قاطعة الدلالة ، كقولهم : «بلا معنى» ، و «بلا كيف ولا معنى» ، و «بلا تفسير» ،
و «أمرؤها كما جاءت» ، و «تفسيرها قراءتها» ؛ إلا أن المقلدين لأن تيمية حرقوا
دلالات هذه العبارات كلها .

فزعموا أن معنى عبارة : «بلا معنى» ، و «بلا تفسير» أي بلا المعنى الذي
يذكره أهل التشبيه أو أهل التأويل ، وبلا تفسير الجهمية والمعتزلة رغم أن عبارات
السلف ظاهرةٌ بـ «كل معنى» ، وبرفض كل تفسير ، بلا قيد للمعنى المنفي ، ولا
تخصيص للتفسير الممنوع .

مد هـ —
السلفية
المعاصرة في
أبواب الصفات

- وأن المقصود بـ «تفسيرها قراءتها» و «وأمرؤها كما جاءت» : إثبات المعنى الذي استظهره منها ، رغم قطعية دلالة عبارات السلف على أنهم كانوا يكتفون في آيات الصفات المشبهة بقراءتها ، بلا زيادة عليها ولا نقصي منها

ومع كثرة عبارات السلف الدالة على تهويضهم ، وأنه كان تهويضا للمعنى والكيف ، مما سقت الإشارة إلى شيء يسير منها ، فهذا ما كان عليه عموم الحنابلة أيضا ، منذ الإمام أحمد رحمه الله .

فقد ثبت عن الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله : ما رواه عنه الإمام الحافظ حنبل بن إسحاق بن حنبل - ابن عم الإمام أحمد - حيث يقول : «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى : «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا» ، وأن الله يُرى ، «وإن الله يضع قدمه» ، وما أشبهه ؟ فقال أبو عبد الله : تؤمن بها ، ونصدق بها ، ولا كيف ولا معنى ، ولا نَرُدُُّ منها شيئا ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، إذا كنت بأمانيد صحاح ، ولا نَرُدُُّ على رسول الله ﷺ قوله ، ولا بوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، بلا حَدٍّ ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، ولا يبلع الواصفون صفته ، وصفاته مه ، ولا نتعدى القرآن والحديث ، فنقول كما قال ، ونصفه كما وصف نفسه ، ولا نتعدى ذلك ، يؤمن بالقرآن كله : محكمه ومتشابهه ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شُنعته»^(١)

(١) دم التأويل لأن قدامة - ضمن مجموع فيه - إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد ، ودم التأويل . تحقيق بدر البدر - دار ابن الأثير الكويت . ١٤١٦هـ - (رقم ٣٣) ، نقلا عن كتاب (السنة) للحلال ، وتحريم النظر في كتب الكلام لأن قدامة ، وتحرف فيه اسم (حبيل) إلى (حبلي) - تحقيق عبد الرحمن دمشقية دار عالم الكتب - بيروت . سنة : ١٤١٠هـ - (٣٨-٣٩) ، ولمعة الاعتقاد لأن قدامة - ضمن مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد ، ودم التأويل تحقيق بدر البدر دار ابن الأثير الكويت ١٤١٦هـ - (١٧٣ رقم ٣) .

= ومحل الشاهد نقله أيضًا عددٌ من أهل العلم ، كأبي يعلى المراءى في إبطال النأويلات - تحقيق محمد بن محمد الحمود الحدي عراس الكويت الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - (رقم ٧-١٨) .

وانظر كتاب الإبانة لأبي بطة (تتمة الرد على الجهمية) - تحقيق الوليد بن محمد بن سيف لنصر دار الراية الرياض الأولى ١٤١٨هـ - (٣/ ٥٨ رقم ٥٠) - وتحقيق عادل آل حمدان دار اللؤلؤة القاهرة سنة ١٤٤٤هـ - (٣/ ١٤٣ رقم ٢٦١٣) ، والروايتين والوجهين - المسائل العقدية - لأبي يعلى المراءى - تحقيق سعود الحلف أصواء السلف الرياض . سنة : ١٤١٩هـ - (٤٩ - ٦٠)

وقد طُبع مؤخرًا كتاب يحاول تأويل عبارة الإمام أحمد بخلاف دلالتها القاطعة ، والتي جمعت بين هي المعنى وهي الكيف ، فحاول مؤلفُ الكتاب أن يتأول العبارة بخلاف دلالتها من حلال كتاب له يقع في مائتي صفحة ، فما أتى به من محاولة تحريفية جديدة لعبارة التفسير المعنوي عند السلف فانظره بعنوان (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد . لا كيف ولا معنى) لأحمد العريب دار الحمرة الرياض سنة ١٤٤٥هـ

ثم إن مناقضة هذه العبارة «لا كيف ولا معنى» لدعوى إثبات المعنى مناقضة صريحة ، لا يستطيع أحد أن يتجاهل مناقضتها لدعوى إثبات المعنى ، حتى صاحب هذا الكتاب ، فهي المناقضة التي قادته هو نفسه إلى محاولة الإجابة عنها بما ملأها كتابًا كاملاً ، لكي يُصحح مذهبه الباطل في إثبات المعنى

أفليس من المستحيلات أن تكون عبارة الإمام أحمد تلك بهذا المدر من مناقضة لدعوى إثبات المعنى ثم لا تستوقف أحدًا من علماء الحنبلة على مرّ القرون ١٩ فلو كان الحنبلة - كصاحب الكتاب - ممن يُثبِتون المعنى خلافًا لقول إمام المذهب «لا كيف ولا معنى» لما سكتوا عن هذه العبارة لحظة واحدة دون ردٍّ أو توجيهِ (تأويل) ١٩ والواقع أن هذه العبارة للإمام أحمد لم يستشكلها أحدٌ من علماء الحنبلة ، فلا حاول أحدٌ منهم أن يردّها أو أن يتأويلها ، على مرّ القرون الحسنية ، ورغم تتبعهم على نقلها في كتبهم العقائدية وفي سياق سجانهم الحامي في العقائد . فمادام لم يستشكلوها ١٩ لمادام لم يتأولوها (كما فعل هذا العايب) ١٩

ولا يصح هذا العيب أن ابن تيمية كان قد سبقه إلى تأويل هذه العبارة بخلاف ظاهرها المقطوع بدلالته (الذي جمع بين هي الكيف والمعنى) ، كما في مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٣ - ٣٦٤) ؛ لأن ابن تيمية قد انفرد بتأويلها هذا دون بقية الحنبلة لكي لا تنقص عليه تقريره ، فليس فيه مُشْتَمْسِكٌ لمن أُرِد أن يفهم العبارة كما فهمها الحنبلة سواء =

الرد على كتاب
(تحرير المعنى
في قول الإمام
أحمد لا كيف
ولا معنى)

= رعم أن الحابلة لم أن وجدوا عبارة أخرى للإمام أحمد تدل على تأويله صفة من صفات الله ، وهي صفة المجيء ﴿وَجَاءَ رُتْكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ ، وأن المقصود بها مجيء قدرته ، وهي عبارة كان قد رواها عنه حبل من إسحاق أيضًا . ثابيت مواقف الحابلة منها بين رقص لها ، وقبول مع تأويلها ، وقبول التأويل لو اردتها وتصحيحه مسجعًا للإمام أحمد أحيانًا . ذلك أنها عبارة تُشكل على موقف كثير من الحابلة الرقصين للتأويل ونظر المحبة لحبل - تحقيق مصطفى بن محمد القباني مكر الملك فيصل للبحوث الرياض سنة ١٤٤٠ هـ - (١١٧) ، والبدية والنهاية لاس كثير - تحقيق التركي - (١٤ / ٢٨٦) ، مع

- إبطان التأويلات لأبي يعلى الفراء - تحقيق محمد بن حمد الحمود الجدي عراس الكويت - سنة ١٤٣٤ هـ - (١٥٨ رقم ١٢٠)

وكتاب الرويتين والوجهين لأبي يعلى الفراء - تحقيق د/ سعود بن عبد العزيز انخلف ، أضواء السلف الرياض سنة ١٤١٩ هـ - (٦٠ - ٦٢) ، وقد رشح أبو يعلى الفراء أن موقف الإمام أحمد كان هو تفويض المعنى ، وأن هذا هو المذهب الحنبلي

- وشرح حديث الروين لابن تيمية - تحقيق محمد الحميس - (٢٠٧ - ٢١٠)

- ومختصر الصواعق لمرسلة لابن القيم - تحقيق د/ الحسن بن عبد الرحمن العلوي أضواء السلف الرياض - سنة ١٤٢٥ - (٣ / ١٢٣٥ - ١٢٣٧)

- وفتح الباري لابن رجب (ضمن استدراك) - تحقيق طارق بن عوض الله ، دار ابن الجوري سنة ١٤١٧ هـ (٦ / ٥٣٣ - ٥٣٦)

فلو كانت رواية حبل التي حكاهما عن الإمام أحمد لا كيف ولا معنى ، تحالف المستقر عندهم من إثبات المعنى لوجب أن يكون موقفهم منها أشد ثبرة من التأويل الذي رواه عنه ، ولما اضطرر أن يترك اكتشاف معانيها المناقص لمذهب إثبات المعنى لهذا العايت بعد أكثر من ألف سنة ومائتين ١١ أم أن الحابلة كانوا بائمين ، حتى أيفظهم صاحب ذلك العيث ١١

كما وتعاقب صاحب هذا العيث أن أئمة الحابله قد تتابعوا على نقل مذهب تفويض المعنى في عقائدهم الحبلية اعصار هو - عبد بنسه - أعلم بمذهب الإمام أحمد من أئمة على مر انقروب قل اس تيمية ومن نعه - لهم إلا من بعض جهله الحنبله الذين سبقوا ابن تيمية ، كالشني التكميري المشبه (ت ٦٦٥ هـ) صاحب كتاب ، (إثبات الحد لله عز وجل وأنه قاعد جالس على عرشه) فما يكون الدشني وأمثاله من جهلة الحابله في القدر أمام أئمة احابله مد أبي يعلى ، إلى ابن قدامة ، وإلى متأخريهم كالسقاري والكزومي وغيرهم =

وقال الإمام أحمد أيضًا . «لم يرل الله عالما متكلمًا» ، يعبد الله (عر وجل)

= ومن أهم ما تغافل عنه صاحبُ هذا التحريف أن ساق عبارة «لا كيف ولا معنى» كُله دالٌّ على تهويض المعنى ، فمع قطعيه دلالة العبارة «لا كيف ولا معنى» ، فسبقها أيضًا يريد من قطعية دلالتها ، إذ الإمامُ أحمد يقول في ساق عبارته نفسها

- «ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله» وهذا هو تهويض المعنى عنه ؛ لأن من أضاف تفسيرًا ومعنى رائدًا على اللفظ الوارد فقد وصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، وبأكثر مما وصفه به النبي ﷺ ، فكيف يكون ممن لم يصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ؟

- ويقول ، «بلا حد ولا عاية» : عبارة لا تناسب إثبات القدر المشترك ؛ فإن القدر المشترك الذي يُثبت وجود شيء في معنى الصفة بين الحالق والمخلوق (لا يستوجب المثنية) ، قد حد للصفة حدًا هو ذلك القدر المشترك ، فهو معارض لمن نهي الحد والغاية ، كالإمام أحمد !

- ويقول «ولا تتعدى القرآن والحديث» ، فنقول كما قال ، ونضيفه كما وصف نفسه ، ولا تتعدى ذلك» تقريرٌ مؤكّد لتهويض المعنى ، لأن انتميت للمعنى - على طريقة ابن تيمية - قد تعدى القرآن والحديث قطعًا مذكّره ما يرعاه معنى ما ورد في القرآن والحديث ؛ وبذلك لا يوصف بأنه قان ما قاله القرآن والحديث قطعًا ؛ لأنه راد ما لم يقله القرآن والحديث زيادة كبيرة ، هي كل ذلك الحوض في سماء بإثبات معاني الصفات وتقرير القدر المشترك .

وأحسن ما في ذلك الكتاب انبعاث (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد : لا كيف ولا معنى) هو أنه أكد على ثبوت العبارة عن الإمام أحمد ، ورد على أصحابه من التيميين المعاصرين الذين رجموا ضعفها ، وزعموا أن ابن تيمية قد شكك في ثبوتها (١١ - ١٣)

(١) هذا التقرير - أن الله لم يزل عالما متكلمًا - يعارض التقرير التيميني ، الذي يزعم أن الكلام الإلهي قديم النوع حادث الآحاد ، وأن الله تعالى يتكلم بكلام مُحدث متى شاء . فها أنت ترى بنفسك أن معتقد الإمام أحمد بخلاف ذلك .

- فصفة الكلام عند الإمام أحمد صفة أزلية يقول ﷺ «ولم يرل الله عر وجل متكلمًا» المحجة لحبل - تحقيق مصطفى بن محمد القباني مركز الملك فيصل للبحوث الرياض سنة ١٤٤٠ هـ (١٣٩ - ١٤٠) ، والسنة للحلال - تحقيق عادل آل حمدان . =

= دار الأوراق الشاعية جدة والمدينة المنورة الطبعة الثالثة سنة ١٤٣٩ هـ - (٢/ ٥٦ رقم ١٧٩٣).

وقال أبو بكر المرودي «قال سمعت أبا عبد الله قال ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، فأحمر أن الخلق خلق، والأمر غير الحق، وهو كلامه، وأن الله عز وجل لم يخل من العلم، وقال ﴿وَيَا عَزَّزْنَا الَّذِي كَرَّمَ لَكَ لِحَفْظُونَ﴾، والذكر هو القرآن، وأن الله عز وجل لم يخل منهما، ولم يزل الله متكلمًا عالمًا وقال في موضع آخر إن الله عز وجل لم يخل من العلم والكلام وليس من الخلق، لأنه لم يخل منهما، فالقرآن من علم الله»

وقال الحلال عقه . «ومعنى كلامهم عن أبي عبد الله واحد، و المرودي أسبق الكلام» السنة للحلال (٢/ ٨٦ - ٨٧ رقم ١٨٧١) (٢/ ١١٤ - ١١٥ رقم ١٨٩٩)، والإبانة لابن بطة - تحقيق . د. يوسف بن عبد الله الويل . دار الراية . الرياض سنة ١٤١٥ هـ - (٢/ ٢٦ رقم ٢١٨) - وتحقيق عادل آل حمدان دار اللؤلؤة القاهرة سنة : ١٤٤٤ هـ - (٢/ ٥٤٠ - ٥٤١ رقم ٢٣١٣)

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد «قلت لأبي إن لؤيًّا محمد بن سليمان الأسدي يقول «أول ما خلق الله القديم»، والله عز وجل لم يزل متكلمًا قبل أن يخلق الحق (قال عبد الله ابن الإمام أحمد) فأعجبه هذا واستحسبه» السنة للحلال (رقم ١٨٧٦)

وأكد الإمام أحمد هذا المعنى في صفة الكلام بقوله . «انقرآن من علم الله، ومن رعم أن علم الله مخلوق فقد كمر» المحنة لحنبل بن إسحاق (١٠٢، ١١٨)، وبحوه في السنة للحلال - تحقيق عادل آل حمدان - (٢/ ٧٥ رقم ١٨٤٧)

وهذا متواتر عن الإمام أحمد أن القرآن من علم الله الأربي، وربما قال «إن علم الله هو القرآن» انظر . المحنة لصالح ابن الإمام أحمد - تحقيق مصطفى بن محمد القباي أروقة . عمان سنة ١٤٤٤ هـ - (١٤٨، ١٥١، ١٦٩، ٢٣١)، ومسائل ابن هانج (رقم ١٨٦٣)، والسنة للحلال (رقم ١٨٥٤، ١٨٥٧، ١٨٥٩، ١٨٦٥، ١٨٧١)، والإبانة لابن بطة - تحقيق د/ يوسف الوابل - (٢/ ٢٤٩ رقم ٤٢٨) - وتحقيق عادل آل حمدان دار اللؤلؤة القاهرة سنة ١٤٤٤ هـ - (٢/ ٤٧٨، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٦٩، رقم ٢٣٥٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٦/أ)

- وقرن الإمام أحمد بين العلم والكلام، كما سبق، عندما قال . «أن الله لم يزل عالمًا متكلمًا»، ولا رعم أن كلام الله يتجدد، كما لم يرعم أن علم الله يتجدد، حلافًا لما يرعم التيميون في العلم والكلام معًا، فانظر تقرير ابن تيمية تحدد العلم لله تعالى في الرد على المنطقيين - طبعة دار المعرفة - (٤٦٤ - ٤٦٥) . =

= - وكان الإمام أحمد يكفر من وصف القرآن أو شيئاً منه بأنه مُحدث ! فأين هذا ممن يدعي الانتساب إليه ويزعم أن الكلام قديم النوع حادث الأفراد ، ويزعم أن إحدائه في ذات الله لا يعني أنه مخلوق !

فانظر المحجة لصالح ابن الإمام أحمد - تحقيق مصطفى بن محمد القباني أروقة عمان سنة ١٤٤٤هـ (١٥٢) ، والمحجة لحبيل (١٠٣) ، والسنة لعداس الإمام أحمد - تحقيق عادل آل حمدان - (رقم ٢٣ - ٣٤) ، ومسائل حرب الكرماني تحقيق عاير بن أحمد بن حامد حاس - (رقم ١٨٠٥ ، ١٨٠٧) ، والسنة للخلال (رقم ١٨٤٤) ، والإبنة لابن بطة - وتحقيق : عداد آل حمدان ، دار اللؤلؤة القاهرة سنة ١٤٤٤هـ - (٢ / ٥٦٥ رقم ٢٣٥٤) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - تحقيق أحمد بن علي القفيلي - (رقم ٣٨٠ ، ٤٣٣) ، والمحجة لعبد العبي المقدمي - تحقيق مصطفى القباني مسك عمان سنة ١٤٤٤هـ - (١٧٠)

وانظر أيضاً كتاب الجاهل المجهول أبي العباس الكنكشي (ت ٤٤٩هـ) المسمى بـ (رسالة في أصول دين الإسلام) ، ففيه تكفير عريض لمن رعم أب القرآن محدث ، وأن هذا من أقوال الجهمية ، وأن القرآن قديم لا محدث ! هذا كله ولم يدرك محقق الكتاب أن هذا ينقص مذهب ابن تيمية في صفة الكلام ! فانظر رسالة في أصول دين الإسلام للكنكشي - تحقيق د/ نبيل بن بشار السدي دار الحزاة الكويت ، سنة : ١٤٤٤هـ - (٣٢ - ٣٣)

- وأقر الإمام أبو داود في (مسائله للإمام أحمد) وَصَفَ القرآن بأنه ليس ببائس عن الله تعالى فقد قال أبو داود في (مسائل أحمد) «سمعت العبري» قال سمعت أبا الويد ، يقول «القرآن كلام الله ، ليس ببائس من الله» مسائل أبي داود (رقم ١٧١٧) ، والسنة للخلال (رقم ٢٠٠٠) .

والعبري هو العباس بن عبد العظيم العبري أحد الحفاظ (ت ٢٤٠هـ) ، وأبو الوليد هو هشام بن عبد الملك الدهلي الطيالسي أحد أكابر أئمة السنة من أتباع التابعين (ت ٢٢٧هـ) ، عن أربع وتسعين سنة

فإذا كان القرآن ليس ببائس منه ، فالذي بان ووصل لملك الوحي ، ومنه إلى النبي ﷺ ، ما يكون؟

مثل هذا النص لا يستوقف السطحيين ، ويؤيرة الماهمون كما جاء ، وقد يحاول صميق الوجه تحريف دلالة

بصفاته ، غير محدودة ، ولا معلومة ؛ إلا بما وصف به نفسه ' . ' (١)

مذهب الحنابلة
في أبواب
الصفات

وقد استمر جمهور أهل الحديث والحنابلة على تقرير تفويض المعنى مع
رفض التأويل :

فهذا شيخ الحنابلة في القرن الخامس الهجري أبو يعلى الصراء (ت ٤٥٨ هـ)
يصرح بمذهب تفويض المعنى ، في عدد من كتبه ، منها في كتابه (إبطال التأويلات) (١) ،

(١) نفي العلم : تصريح بالتفويض المطلق .

وقول الإمام أحمد عن الصفات ' «ولا معلومة» تلزم التبيين بفهمهم لعبارة الإمام
مالك «الاستواء معلوم» ، فإسهم كانوا قد رعموا أن قول الإمام مالك في وصف الاستواء
بأنه «معلوم» يدل على إثباته للمعنى ، وأن معنى صفة الله تعالى هو المعلوم عند الإمام
مالك ، هكذا رعموا في قول الإمام أحمد عن صفات الله إنها «غير معلومة»
أن يكون مراده من نفي العلم نفي العلم بالمعنى . أما أن تكون لفظة «معلومة» مشتقة
للمعنى (في عبارة الإمام مالك) ، وإذا نُفِيت (في عبارة الإمام أحمد) لا تنفي المعنى
فهذا تناقض ، لا يصدر من واع وهو يتبغي الحق
ولن يدع الرافضون للتأويل أن يتأولوا عبارة الإمام أحمد بخلاف ظاهرها ، وأنه يريد نفي
العلم بالكيفية ، وقد وقع هذا منهم ، بإذعاء وجود عبارات للإمام أحمد تدل على إثبات
المعنى (الذي هو انقدر المشترك عندهم) ، والحقيقة أنه لا توجد أي عبارة للإمام أحمد
ثبتت عنه تدل على ما يزعمون .

(٢) هذا يبين أن القول عن صفات الله إنها معلومة (الاستواء معلوم) يعني أنها معلومة بما أحر
الله به عنها ، لا بما يريد على ذلك .

(٣) المسحة بحبل بن إسحاق - تحقيق مصطفى بن محمد القباي - مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات سنة ١٤٤٠ هـ - (١٠٢) ، والسنة للحلال - تحقيق عادل آل
حمدان - (٢ / ٧٥ رقم ١٨٤٧) ، ونحوه في الإبادة لأبن بطة - تحقيق د/ يوسف الواس -
(٢ / ٣٣ رقم ٢٢٣) - وتحقيق عادل آل حمدان . دار البازعة . القاهرة سنة ١٤٤٤ هـ -
(٢ / ٥٤٣ - ٥٤٥ رقم ٢٣١٨) .

(٤) إبطال التأويلات للصراء - تحقيق محمد بن حمد الحمود الجدي عراس الكويت
الطبعة الأولى . ١٤٣٤ هـ . «باب في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها
وتفسيرها» (٦٦ - ٨٥) ، وانظره أيضا في (١٧٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ - ٢٤٥ ، ٢٦٠ -
٢٦١ ، ٢٧١ - ٢٧٢ ، ٢٧٦ - ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ - ٢٩٢ ، ٣٠٨ - ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ،
٥٨٧) ، والروايتين والوجهين - المسائل العقدية منه - لأبي يعلى (٥٨)

ويقتر ابن تيمية نفسه أن شيخ الحنابلة أبا يعلى كان مفوضاً للمعنى^١.

حتى شيخ الحنابلة في زمنه الموفق ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، والذي كانت صراحة عباراته في تفويض المعنى مستعصية عن تحريف دلالتها؛ إلا على من اعتادوا التحريف واعتادوا قول التحريف منهم لدى الدين دجوههم من الأتباع^٢.

(١) ذكر ابن تيمية أن القاضي أبا يعلى من مفوضة المعاني، حيث قال «ولهذا كان هؤلاء تارة يحتارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تحري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة، كحال ابن عقيل وأمثاله» درء تعارض العقل والنقل (٣٥/٧).

ونبه أن ابن تيمية هنا يقرر أن الإجراء على الظاهر لا يعارض تفويض المعنى، بل إن عبارة (الإجراء على الظاهر) تعني تفويض المعنى بالتسليم للنص دون ادعاء معنى له. وهذا كله بتقرير ابن تيمية نفسه، لا بتقرير الأشعرية ولا الجهمية فلا تسمح للمتلاعبين أن يوهموك بأن الإجراء على الظاهر يعني إثبات المعنى، كما قد فعلوا ذلك وغرروا بكثيرين.

(٢) انظر: لمعة الاعتقاد لابن قدامة - ضمن مجموع فيه: إثبات صفة العلو، ولمعة الاعتقاد، ودم التأويل تحقيق. بدر البدر دار ابن الأثير الكويت. ١٤١٦هـ - (١٧١-١٧٢ رقم ٢)، ودم التأويل لابن قدامة - ضمن مجموع فيه: إثبات صفة العلو، ولمعة الاعتقاد، ودم التأويل تحقيق بدر البدر دار ابن الأثير الكويت ١٤١٦هـ - (٢٢٢، ٢٢٣ رقم ٦، ٣١-٣٣).

وكلام ابن قدامة حتى في صفة الكلام كلام صريح بأن كلام الله قديم، وهذا يوجب التمييز في كونه صوتاً وحرفاً مع قدمه، حيث قال «ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم، يُسمعه منه من شاء من خلقه، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة، وسمعه جبريل عليه السلام، ومن أدن له من ملائكته ورسله»، فانظر لمعة الاعتقاد لابن قدامة (١٧٩ رقم ٢١).

ولذلك لما أراد ابن عثيمين شرحه، قال «قوله «متكلم بكلام قديم» يعني قديم النوع حادث الأحاد، لا يصلح إلا لهذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع والآحاد» الهادي إلى سبيل الرشاد شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين - مؤسسة الرسالة. بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - (٤٣) =

بصريح
ابن قدامة
يقدم صفة
لكلام الله
بمعنى خالفاً
لابن تيمية،
وناقض
استدلالية
المعاصرة في
فهم كلام ابن
قدامة

حتى إنه قال : « وأما إيماننا بالآيات وأحبار الصفات ، فإنما هو إيمانٌ بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها ، وقائلُها أعلمُ بمعناها . فآمنّا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى . فجمعنا بين الإيمان الواجب وبقي التشبيه المحرم . وهذا أسدُّ وأحسنُ من قول من جعل الآيات والأحبار تجسيماً وتشبيهاً ، وتحيلاً على إبطالها وزدّها ، فحملها على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه وقبح عقيدته ، ونعوذ بالله من الضلال البعيد »^(١) .

فهكذا كان السلف في عامة موقفهم من نصوص الإصافات لله تعالى مما يصح أن يدل على صفة لله تعالى ، ومهم الحنابلة ، فقد كانوا ﷺ على ذلك ، حتى شيخ حنابلة زمنه موفق الدين ابن قدامة !

ولا يحق لابن عثيمين ﷺ أن يحرف معنى كلام ابن قدامة ، فيزعم أنه يعني معنى لا يوجد في كلامه ما يدل عليه ، وهو يحالف ظاهر كلامه . ولذلك كان البراك أوفق وأولى بالشرح الصحيح ، عندما اعترف بدلالة كلام ابن قدامة ، وإن تجرأ على مخالفة إمام الحنابلة في رمنه في مسألة من أشهر مسائل الاختلاف بين الحنابلة والأشعرية !

فقد قال عبد الرحمن بن ناصر البراك . « قوله « ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم » أمشّطُهم من كلام المصنّف ﷺ أنه يسبحو بحى السالمة ، فإنهم يقولون : أن كلام الله حروفٌ وأصواتٌ ، لكنها قديمة ، فكلامه لا تتعلق به المشيئة ، وإنما المشيئة تتعلق بإسماعه ، فيسمع كلامه القديم من شاء ، فموسى إنما سمع كلام الله القديم ، وهو قائمٌ به على حدّ زعمهم ، فهو مثل حياته وسمّعه وبصره ، قائمٌ به لم يرل موصوفاً بهذا الكلام » إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد للبراك - إعداد عبد الله محمد السحيم . دار التدمرية : الرياض . الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ - (٥٠)

(١) تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة - تحقيق عبد الرحمن دمشقيه دار عالم الكتب : بيروت . سنة : ١٤١٠ هـ - (٥٩) .

وسياقي التأكيد على تمويه ابن قدامة ، في موضعه من مسرد العلماء الذين شرحوا جواب الإمام مالك في الفصل الثاني من هذا الكتاب (ص ٣٧٦ - ٣٨٢ ، ٣٨٧)

حتى جاء ابن تيمية رحمه الله فادّعى أن تفويض السلف يختلف عن تفويض الحالف، مخالفاً بذلك من سبقه من جمهور الحابلة وأعيان المذهب ومن غيرهم، ومن جاء بعد ابن تيمية من أعيان الحابلة ممن استمر على عقيد الحنابلة الأوائل غير مقلد لابن تيمية.

فهم ابن تيمية
المحدث لعبارة
الإمام مالك

لكن لما بدأ ابن تيمية يستند في دعوى التفريق بين تفويض السلف وتفويض الحالف إلى استدلالاته له، كان من أهم ما استند إليه لادّعاء تقرير السلف لهذا التفريق: عبارة للإمام مالك حول صفة (الاستواء)، عندما سُئل الإمام مالك عن معنى قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فأجاب جواباً، رعم ابن تيمية أن معنى جوابه هو أن (الاستواء) معلوم في اللغة، وأن دلالة اللغوية المعهودة هي المقصودة في صفة الله تعالى، ولكن بلا تمثيل، وأن المجهول من هذه الصفة إنما هو الكيفية، ويقصد بالكيفية المجهولة هو العلم بها، وليس نهي الكيفية^(١). حتى قال في أحد المواضع: «وحواب مالك في ذلك في الإثبات؛ فإن السائل قال له: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ فقال مالك «الاستواء معلوم، والكيف مجهول [وفي لفظ] استواؤه معلوم، أو معقول، والكيف غير معقول»، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». فقد أحبر رحمه الله بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية الاستواء مجهولة وهذا بعينه قول أهل الإثبات وأما النفاة: فما يُثبتون استواءً حتى تُجهل كيفيته، بل عند هذا القائل الشك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم. وإن كان الاستواء مجهولاً لم يُحتج أن يُقال: «الكيف مجهول»،

(١) وهذا مبثوث في عدة كتبه، فانظر الفتوى الحموية الكبرى (٣٠٦)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٥٨) (٥٠-٤١، ١٤٩، ١٨٠-١٨١، ٣٦٥، ٥٢٠) (١٧/ ٤٢٣-٤٢٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨٨-٣٨٩) (٣/ ٣٨٩-٣٩١) (٨/ ٣٠٦، ٥٤٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٨-٢٧٩) (٥/ ٢٣٤-٢٣٥) (٧/ ٣٢٨)

لا سيما إذا كان الاستواء منفيًا ، فالمصفي لمعدوم لا كيفية له ، حتى يُقدَّر هي محهولة أو معلومة . وكلام مالك صريحٌ في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، وأن له كيفيةً . لكن تلك الكيفية محهولةٌ لنا لا نعلمها نحن^(١) . ولهذا ندَّع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ، ونحن لا نعلم كيفية استوائه ، وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تلك الكيفية معلومة لنا .

يبين ذلك : أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان . حتى ذكر مكي في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمر الطلمسكي^(٢) ، وأبو عمر ابن عبد البر^(٣) ، وابن أبي ريد في المختصر^(٤) ، وغير واحد . ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات^(٥) .

خطأ ابن تيمية
فيما نسبته إلى
بعض الأئمة

وقبل مناقشة هذا المهم الذي فهمه ابن تيمية من عبارة الإمام مالك ، أتبه أن ابن تيمية قد أخطأ خطأً بيِّنًا مقطوعًا به فيما نسبته إلى الأئمة الذين سماهم ، وهم مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، وأبو عمر الطلمسكي (ت ٤٢٩هـ) ، وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) ، وابن أبي ريد (ت ٣٨٦هـ) ، كما سأيين ذلك عدد سرد مقالات الأئمة الذين فهموا عبارة الإمام مالك بحلاف فهم ابن تيمية في الفصل الثاني

(١) وقال ابن تيمية في موضع آخر مثبِّتًا الكيفية ، وإن كانت محهولةً لنا (حسب تقريره) : «وأكثر أهل الحديث والنسبة من أصحاب الإمام أحمد رحمته وغيرهم لا ينصون ثبوت الكيفية في نفس الأمر ، بل يقولون لا نعلم الكيفية» بيان تلبس الجهمية (٣٨٨/٢) وقال في موضع آخر عن الجهل بالكيفية في عبارة الإمام مالك : «فبيِّن أن كيفية استوائه محهولة للعبد ، فلم ينصوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ، ولكن بنوا علم الحلق به» درء تعارض العقل والنقل (٣٥/٢)

(٢) سيأتي بيان أن الطلمسكي لم يكن ثبت المعنى ، خلافاً لكلام ابن تيمية (ص ١٤٤ - ١٥٠)

(٣) سيأتي ذكر كلام ابن عبد البر ، وسأن أنه لا يدل على ما يقوله ابن تيمية (١٥٦ - ٢٤٢)

(٤) ستأتي مناقشة نسبة هذه التقرير لابن أبي زيد ، وبيان أنه لا يصح عنه (٩٢ - ١٤٣) .

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - تعليق محمد رشيد رضا - (١/ ٢٠٧) .

جواهر الأئمة
بخالفون ابن
تيمية في فهم
كلام مالك

ولو افترضنا - ترقلاً - أن هؤلاء الأربعة كانوا موافقين لاس تيمية ، فقد حالهم قريب من تسعين عالماً ، فمن أولى بالاتباع ؟ وكيف يمكن لمن يريد اختراع معنى جديد للتصريح بعبارة الإمام مالك أن يستند إليها وهي بهذا الضعف عن استحقاق الاعتماد ؟ ودلالاتها بهذا التزلزل في أقل تقدير ؟ وهي محالمة لتصريح بقية السلف في أن إثبات تلك الصفات إثباتٌ : « بلا معنى » ، و « بلا كيف ولا معنى » ، و : « بلا تفسير » ، و : « أمروها كما جاءت » ، و : « تفسيرها قراءتها » !

فكيف إذا كان لفظ حوالب الإمام مالك في روايته الأثبت لا يدل على شيء من تقرير ابن تيمية ؟ بل يدل على ضد الدلالة التي يريد بها ابن تيمية ؟ كما سيأتي بيانه ولكن دعونا أولاً نعرض لمودح من احتجاج ابن تيمية بجواب الإمام مالك ، وبدأ بمناقشته .

من احتجاج
ابن تيمية
بكلام مالك

فقد قال ابن تيمية في موضع آخر عقب كلام الإمام مالك : « وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول ، فليس في أهل السنة من يكرهه وقد بين أن الاستواء معلوم ، كما أن سائر ما أحبر به معلوم ولكن الكيفية لا تعلم ، ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال ، كيف استوى ؟ ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال : الكيف مجهول وهذا فيه نراع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة ، غير أن أكثرهم يقولون « لا تحظر كلفيته بال ، ولا تجري ماهيته في مقال » ، ومنهم من يقول : « ليس له كيفية ، ولا ماهية » .

فإن قيل : معنى قوله . « الاستواء معلوم » أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه قيل هذا ضعيف ؛ فمن هذا من باب تحصيل الحاصل ؛ فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن ، وقد تلا الآية .

وأیضا فلم یقل : ذِکْرُ الاستواء فی القرآن ، ولا إخبارُ الله بالاستواء ؛ وإنما قال : «الاستواء معلوم» فأحبر عن الاسم المصرد أنه معلوم ، لم یُحَرَّ عن الجملة وأیضا فإنه قال : «والکیف مجهول» ، ولو أراد ذلك لقال معنی الاستواء مجهول ، أو : تفسیر الاستواء مجهول ، أو بیان الاستواء غیر معلوم ، فلم یب إلا العلم بکیفیه الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء^(١) .

بداية الرد على
ابن تيمية

هذا هو وجه استدلال ابن تيمية بجواب الإمام مالك عن الاستواء ، وهذا أوان الرد على هذا الفهم التيمي لعبارة الإمام مالك

النقاء ابن تيمية
للرواية الأقرب
لمذهبه وترك
الاصح

أولا عبارة «الاستواء معلوم» التي كانت مستند من تيمية في فهمه لعبارة الإمام مالك لا يصح الاكتفاء بها في تقرير مذهب الإمام مالك في الصفات ؛ لأنها حتى لو ثبتت عن الإمام مالك فإن هناك لفظاً آخر عن الإمام مالك هو الأثبت عنه ، وهو لفظ لا يدل على تقرير ابن تيمية ، بل يدل على نقيضه ، وهو قول الإمام مالك (كما سيأتي) . «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وهو لفظ سيأتي تخريجه وبيان من صحح روايته من أهل العلم ، ومنهم ابن تيمية نفسه ؛ وحتى لو كان هذا اللفظ ليس أولى ثبوتاً من اللفظ الذي يحتج به ابن تيمية ، فلا أقل من أن يجعله مفسراً له مبيّناً لمعناه ؛ لأن الروايات يفسر بعضها بعضاً ؛ لأنها روايات تسب الكلام بالفاظه المتعددة إلى صاحب الكلام المراد تفهّم معنى كلامه .

وهذا اللفظ «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، هو أبعد لفظ عن أن يكون فيه إثبات لمعنى ، وليس فيه إلا ما ثبت عن السلف في نصوص الصفات من أن قراءتها تفسيرها ، وأمرؤها كما جاءت .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩-٣١٠) .

حتى لو كانت
الرواية التي
انلقاها ابن
تيمية أرجح -
ملا يستفاد
منها إثبات
معنى

ثانياً لو رَحَّحنا عبارة «الاستواء معلوم» ، وليست هي لأرجح ، لما دُت
على إثبات معنى ؛ لأنها لو احتملت الدلالة على إثبات معنى للاستواء في صفة الله
كما يريد ابن تيمية ، فيكون هذا المراد هو واحد من أربعة احتمالات لمراد الإمام
مالك ، ولا يحق لأحد أن يحرم بأحد هذه المرادات تعبير مرجح قاطع له على نقيض
الاحتمالات الواردة ، أو مرجح يفيد تعليل ذلك الاحتمال على غيره في أقل تقدير
مع أن القطع هو الواجب في مثل هذا السياق ؛ لأنه سيكون أصلاً يُسَى عليه ما يُسب
للسلف من الاعتقادات ، وتُأَوَّل عباراتهم في تفويض المعنى لكي توافقه ا

حصر المعاني
المفهومة من
عبارة الاستواء
معلوم

أما المرادات التي نَحْتَمِلُها عبارة «الاستواء معلوم» - سوى المراد الذي
سببه ابن تيمية للإمام مالك - فترجع إلى المعاني الثلاثة التالية :

- «معلوم» أي معانيها في اللغة إذا أُطْلِقَتْ على الحق ، وهذا لا علاقة
له بصفة الحائق ؛ لأن الله تعالى مرّة عن أن يشابه أحدٌ وهو فهم أهل التفويض
للمعنى ويقوى ذلك إذا علمنا : أن المعنى يستلزم الكيفية المنفية ، كما سيأتي بيانه
- معلومٌ وروده في نص الشرع ، ولا ينكره مؤمن بالوحي ، بل يؤمن به
ويسلم له ، مع تشريه عن الشبهة ، لكن لا يُخَاص في معناه . وهذا من فهم أهل
التفويض أيضاً ويؤيد هذا الفهم أصحُّ ألفاظ عبارة الإمام مالك ، وهو أنه قال .
«الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» كما وصف نفسه ، ولا يقال . كيف ، وكيف
عنه مرفوع...»^(١) .

(١) سيأتي تحريجه ودراسه إسنادها وبيان صحته ، ومن أنه قد صححها ثلاثة من الأئمة ،
منهم ابن تيمية نفسه (٤٧ - ٥٠) .

- «معلوم» معناها عند الراسخين في العلم بحسب مياقها ، وبحسب ما وُجد في الأدلة من صوارف عن طاهرها الموهوم لتشبيهه ، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ . وهذا هو فهم أهل التأويل لعبارة الإمام مالك ، ولذلك سب قلة منهم الإمام مالكاً إلى أنه مل فيها إلى التأويل

أكثر من تسعين
عالم لم يفهموا
ما فهمه ابن
تيمية من عبارة
مالك

وسياتي أن هذه الفهوم الثلاثة هي ما كان يدور حولها فهم أكثر من تسعين إماماً وعالمًا ، كلهم لم يفهموا من عبارة الإمام مالك إثبات المعنى ؛ ما عدا ابن تيمية والذين قلدهم وحدهم !

ومن أولئك التسعين : ثلاثة وثلاثون إماماً من أئمة المالكية الذين يحب أن يكونوا هم أعرف الناس بكلام إمامهم ، ومع ذلك ما فهموا عبارة إمامهم إلا على تفويض المعنى (وقلة منهم أجاز أن الإمام مالك قد مال إلى التأويل) ! والبقية من التسعين هم من أئمة بقية المذاهب (الحنفية والشافعية والحنابلة) ومن أهل الحديث ، كل هؤلاء لم يحدوا في عبارة الإمام مالك إلا تفويض المعنى ! فأتى بصح أن تدل عبارته على معنى لم يفهمه منها أحدٌ من هؤلاء جميعاً ، على اختلاف مذاهبهم وأعصارهم وبلدانهم ، ثم لا يظهر هذا المعنى الساطل ؛ إلا لاس تيمية ومن تابعه ، وهو فهمٌ يحالف تصريحات السلف جميعهم : كقولهم : «بلا معنى» ، و «بلا كيف ولا معنى» ، و «بلا تفسير» ، و : «أمروها كما جاءت» ، و «تفسيرها قراءتها» ؟

هل السائل كان
يسأل مالكا عن
الكيف أم عن
المعنى ؟

ثالثاً : ادعى ابن تيمية أن السائل كان يسأل عن الكيفية ، لا عن المعنى ، ولذلك أنكر عليه الإمام مالك ، ودليله على ذلك أنه قال «الاستواء معلوم» وهذا غير صحيح ، فالسائل كان يسأل عن المعنى ، والذي سيكون إثباته لإثبات الكيفية ، وسياتي ما يبيّن ذلك .

وقد قال ابن تيمية لإثبات هذا المهم : « وإن كان الاستواء مجهولاً لم يُحتج أن يُقال «الكيف مجهول» ، لا سيما إذا كان الاستواء منفيّاً ، فالمنفي المعدوم لا كيفية له ، حتى يُقال : هي مجهولة أو معلومة » .

فقد بينّا أن هناك عدة معاني لكون الاستواء معلوماً عند كل أهل العلم (سوى ابن تيمية) ، فهؤلاء العلماء إذا قبلوا رواية «الاستواء معلوم» ، فهم لن يقولوا - مع قبولها ومع قولهم «الاستواء معلوم» - : إن الاستواء مجهولٌ في الوقت نفسه ومن الجهة نفسها ، بل لا بد أن يكون لهم فهمٌ لـ (العلم) بالاستواء يختلف عن معنى (العلم) الذي عند ابن تيمية . ولذلك كان تغافلُ ابن تيمية عن أن العلماء المخالفين له لا يسكرون العلم بـ «أَسْتَوَى» لا يقف عند العفلة عن ذلك ، بل هي معالطة منه ، ولذلك وصفتها بالتغافل ؛ لأن هؤلاء العلماء بعد إقرارهم بأن الاستواء معلوم لن يقولوا في الوقت نفسه ومن الجهة نفسها إن الاستواء مجهول ، وإن كلفته أيضاً مجهولة . كيف يقولون ذلك ويدّعون الجهل بالاستواء وهم يعلمون أن لفظة «أَسْتَوَى» قد وردت في كتاب الله العظيم ، وأن هذه اللفظة قد علّمت من هذه الآية الكريمة . ولو افترضنا أن هؤلاء قد قصدوا : إن العلم بها مجهول ، فوجه التأكيد على الجهل بالكيفية في قوله : «والكيف مجهول» أنه تأكيدٌ للجهل بها ، وكأنه يقول للسان . الجهل بمعناها هو جهلاً بكيفيتها ، وإثباتنا المعنى هو إثباتٌ للكيفية ، ولذلك ننفي المعنى لكي ننفي علماً بالكيفية

فليس في نفي العلم بمعنى الصفة ما يمسح أن يُقال عَقِبَ هذا النفي . «والكيف مجهول» .

لم يفرق العلماء
(عدا ابن تيمية)
بين العلم
بمعاني الصفات
وبين الكيفية

كما أن الإمام مالكاً لما علم أن عرض سؤال السائل هو طلبُ الكيفية ، فيمكن أن يقول له ، العلم بمعناه مجهول ، وعرضك الحيث الذي تريده من سؤالك هو كذلك مجهول ، وسؤالك كله بدعة ، وأنت بذلك قد دللتنا أنك مبتدع . ما المانع من ذلك ؟ وما الداعي لتحميل كلام الإمام مالك ما لا يحتمل من المعنى ، ما دام هذا سائعاً في مجاري الكلام وفي أجوبة الناس

بل لو كان الإمام مالك يُثبت معنى للاستواء فلماذا إذن رجز السائل ؟ فالسائل يسأل أحدَ الراسخين في العلم عن معنى يعرفه الراسخون ، حسب تقرير ابن تيمية فلماذا لا يبين له الإمام مالك المعنى الذي يعلمه ؟ لماذا لا يبلغ العلم الذي أُمِرَ سيانه وبعدم كتماه ؟

من عجائب ابن تيمية أنه ترك عدم بيان الإمام مالك للمعنى ، ولم يقف عنده ، وهو صريح في عدم العلم به ؛ لأن السائل يسأل عنه ، ثم ينسب إلى الإمام مالك إثبات المعنى !! أين أثبت الإمام مالك المعنى ؟ إن إثبات المعنى في مثل ذلك السياق لا يصح أن يدعى إلا لو كان قد ذكره الإمام مالك ، لأن السؤال كان عنه .

وكل محاولة لاختلاق ضعف في فهم عبارة الإمام مالك على أنه لا يمكن أن يفي المعنى ثم يفي العلم بالكيف : فهي محاولةٌ ضعيفة ، لا تقوم إلا على مصادرة وتَحَكُّم ، لا على منهجية علمية .

وأما قول ابن تيمية «وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، وأن له كيفية ، لكن تلك الكيفية مجهولة لا يعلمها أحد» ، فلا يعدو كونه توهماً فوق توهّم على الإمام مالك ، تجاوزَ به ابنُ تيمية سعة إثبات المعنى إلى الإمام مالك ،

ما وجه رجز مالك للسائل ؟

لماذا لم يبين مالك المعنى إذا كان يعلمه ؟

هل يُثبت الإمام مالك كيفية لصفات الله ؟

إلى ادعاء أن الإمام مالكا كان يُثبت الكيفية أيضًا ، لكنه كان يحهلها ! ولفظ الكيفية الذي يُثبت ابن تيمية ، ويسب إثباته إلى السلف وإلى الإمام مالك . لفظً باطلً ، ولا تصح نسبه إلى الإمام مالك .

ف فوق قُبِح لفظ الكيفية وميله إلى ما قد يُوهَّم التجسيم ؛ لأنه مع إثبات المعنى الذي يقصده ابن تيمية سيكون دالا على حدوث صفة في ذات الله تعالى وتقدس بعد أن لم تكن ، وهي الاستواء على العرش ، ولن تكون سوى استقرار أو جلوس لا يماثل استقرار الخلق وجلوسهم ، وإن وُجد بينهما قدرٌ من الاشتراك في المعنى ووجهٌ من المشابهة التي لا تُحقّق المماثلة !

- فهو أيضًا يحالف لفظ الرواية الأصح عن الإمام مالك ، وهو أنه قال . «ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع» فقد صرح الإمام مالك بنفي الكيفية في هذه الرواية الصحيحة ، خلافاً لادعاء ابن تيمية .

- وهو - بعد ذلك - لفظٌ لم يرد في الكتاب والسنة ولا في كلام السلف الصالح ، فأين جاء إثبات (الكيفية) في صفات الله تعالى ؟! وقد عهدنا ابن تيمية يزعم رَفْضُ النفي والإثبات للفظ (الجسم) و(الحيز) و(الجهة) بحجة أن نفيها لم يَرِدْ في الكتاب والسنة^(١) ولا إيجابها ، بل إن ابن تيمية تورّع في نفي لفظ (التشبيه) ، وأنه يجب أن يُكتفى بنفي (المِثْل) دون لفظ (الشَّبه)^(٢) ! فما باله تجرأ هنا على إثبات لفظ لم

لفظ (الكيف)
و(الكيفية) في
صفات الله
تعالى لم يَرِدْ
في الكتاب ولا
في السنة

(١) مجموع الفتاوى لاس تيمية (١٣ / ٣٠٩ - ٣١٠) (٧ / ٣٦٣ - ٣٦٤) ، ومنهاح لسة النبوية لابن تيمية (٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٥٥٤)

(٢) قال ابن تيمية «عندما كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقا ، لا في نفي ولا إثبات ، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المِثْل والكُفُو والشدُّ والسُمِّي» ، بيان تلبيس الحهمية (٦ / ٤٨٥) .

يرد في انكتاب والسنة وهو (الكيفية)، ولا ورد على لسان أحد من السلف !!؟

هل يكون
السؤال عن أمر
معلوم ؟

وابي لأعجب من قول ابن تيمية «إن السؤال بما يكون عن أمر معلوم لنا»،
ولا أدري كيف صحت له ؟! فما أكثر ما يسأل الناس عما يجهلون ، وهو الأصل في
أسئلتهم ! ويسألون عما يعلمه العلماء وعما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ لعدم علمهم
بالمحكم والمتشبه ، ويسألون ما يجوز السؤال عنه وما لا يجوز ؛ لجهلهم

وأما قول ابن تيمية «إن قيل معنى قوله «الاستواء معلوم» أن ورود
هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها
من التأويل الذي استأثر الله بعلمه . قيل : هذا ضعيف ؛ فإن هذا من باب تحصين
الحاصل ؛ فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن ، وقد تلا الآية .

والجواب عنه أن يقال :

هل الجواب
بـ (تحصيل
الحاصل) غير
مفيد دائما ؟

«تحصيل الحاصل» مهم في سياق نفي العلم بالمعنى ، لأن معناه حينئذ : إذا
كنت تسأل عن إيمانها بما ورد ، فنحن نؤمن وسلم ، وإذا كنت تسأل سؤال تشكيك
لظنك أن هذه الآية سوف تجعلنا بشك ، فنحن نؤمن بها ، ولن تزيدنا إلا تسليماً
وخضوعاً ، وإن كنا بجهل معناها ، وما قد يتضمنه المعنى الذي نتوهمه من إثبات
الكيف : فأن الله عز وجل منزّه عنه .

= وقال ابن تيمية في موطن آخر . «ولهد كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمعنون
من أن يقال ، لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ؛ فإن مقتضى هذا كونه معدوماً ومهم
طوائف يُطلقون هذا ، لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي امتثال ، فلا يكون بينهما
خلاف معوي ؛ إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه ، كما دل على ذلك
القرآن ، كما قد بيانه في غير هذا الموضع ، كما يُعلم أيضا بالعقل . بيان تنبیس الجهمية
(١٣٦/٣)

فلسائل ما دام يعرف الآية ، ومعنى الاستواء في اللغة معروف عند ذلك الجيل المتقدم ، فلم يكن سؤاله إلا سؤال متعصب أو مشكك ، فكان لا بد من إعلان التسليم لكلام الله ، وأنه ليس في كلام الله موضع تعصب ولا سبب تشكيك ، وإن كنا نجهل فيه المعنى ، وأنه ليس في جهلنا بالمعنى ما يوجب التردد في إثبات الصفة مع الجهل بمعناها .

وإن كان الإمام مالك يؤوّل معناها (على ما ذهب إليه بعض الأئمة) ، فيكون معنى قوله «الاستواء معلوم» : أي معلوم عند الراسخين في العلم ، وإن كان من سواهم لا يعرفون معناها ، ولا يحق لغير الراسخين البحث عما يفوق قدرتهم على فهمه ، وما قد يكون في مجاراتهم بالجواب على سؤالهم فتنة لهم ؛ لأنه مما لا تبلغه عقولهم ومعارفهم . ثم اكتمى الإمام مالك بنهي الكيفية ، لكي يحميه من التشبيه ، فكأنه قال له : يكفيك الإيمان المعجل بالآية ، مع تنزيه الله تعالى عن الكيفيات الموحية للتشبيه . هذا جواب العالم على سؤال الجاهل الذي يريد تحمّل ما لا يحتمله من العلم ، ثم رأى الإمام مالك أن يؤدّبه (هو وغيره) بأن يبين أن هذا الصنف من الأسئلة التي لا يترتب عليها ما يفيد العامة من العمل : مما يجب أن ينتهي العوام عن الحوض فيه ، فإن أصرّوا على الحوض دلّ ذلك على زيع قلوبهم واتباعهم أهواءهم .

وبهذا يتبين أن ما أسماه ابن تيمية «تحصيل حاصل» كان مفيداً ومهمّاً في جواب الإمام مالك ، ولم يكن حشواً ولا لغواً يُنزه عن مثله كلام العلماء ، لكي يُزعم أن تنزيه كلام الإمام مالك منه يوجب تأويله على أن معنى الاستواء كان هو المعلوم لديه !

وأما قول ابن تيمية : « وأيضاً فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ، ولا : إخبار الله بالاستواء ؛ وإنما قال « الاستواء معلوم » . فأحر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يُخبر عن الجملة » .

فالجواب عليه أن يُقال صحيح أن الإمام مالكاً لم يقل ذلك ، لكنه كذلك لم يقل « معنى الاستواء معلوم » ، ولا تَقَمَّ ذلك بقوله « ومعناه المعلوم في اللغة هو المقصود في صفة الله » ، حتى يستدل به ابن تيمية على مبتغاه ؛ فليست القطعية في الدلالة متحققّة في لفظ العبارة التي يسبها ابن تيمية للإمام مالك على المعنى الذي يريده ابن تيمية ، حتى يشترط قطعية الدلالة في المعنى الذي يريد أن يفهمها . فظاهر اللفظ يكفي في إثبات مراد الإمام مالك ، مع عدم وجود الصارف عن إرادة هذا الظاهر ، فكيف إذا كان اللفظ الثابت عن الإمام مالك ليس هو . « الاستواء معلوم » أصلاً

نعم... هذا القدر من عدم القطعية في عبارة الإمام مالك كانت هي مدخل ابن تيمية لادّعاء عبارته دالّة على إثبات المعنى ، لكن ذلك لا ينفي أن ظاهر عبارة الإمام مالك لا تدل على التفصيل الذي يريده ابن تيمية ، بل هو ظاهرٌ يدل على صدق ما يقول ، ولذلك تتابع عشرات العلماء (أكثر من تسعين إماماً) على فهمها وفق ظاهرها ، خلافاً لتأويل ابن تيمية .

ثم قال ابن تيمية . « وأيضاً فإنه قال . « والكيّف مجهول » ، ولو أراد ذلك لقال : معنى الاستواء مجهول ، أو : تفسير الاستواء مجهول ، أو : بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء » .

وقد أحببنا عن ذلك سابقاً وبيّنا أن الإمام مالك يريد بيان فتح السؤال ؛ لأنه يسأل عن معنى ما كلف العلم به ، رعم إيمان به وتسليم ما به ، وعلم ما بدلالة الاستواء في حق غير الله تعالى من خلقه ، مع تربيته الله تعالى عن تلك الدلالة (الكيفية)

وبذلك لا يستعرب أن يحد كل العلماء من أهل السنة لم يفهموا كلام الإمام مالك أنه إثبات للمعنى الذي يقصده ابن تيمية ؛ لأن عبارة الإمام مالك لا تدل عليه بأي وجه ، بل تدل على صده ؛ ولأن فهم عبارة الإمام مالك بفهم ابن تيمية سيكون محاولة لما عيّنهُ من عبارات أسلف القاطعة بتفويض المعنى كقولهم : «لا معنى» ، و «لا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و «أمرؤها كما جاءت» ، و . «تفسيرها قراءتها» .

وهكذا نكون قد أجابنا عن استدلالات ابن تيمية على أن جواب الإمام مالك يدل على إثبات المعنى ، بما يبيّن سقوط فهمه . وكان هذا كافياً ، لولا حرصنا على إبلاغ الحجة ، وإتمام البلاغ .

ومن هنا نلج إلى فضلي الدراسة :

الفصل الأول تحريج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها .

الفصل الثاني : الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه تفويض منه لمعنى (الاستواء) ، خلافاً لمن رعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف .



الفصل الأول

تخريج أهم طرق عبارة الإمام مالك
وبيان الثابت من ألفاظها

وإما أذكر هنا الروايات التي رُويت بالإسناد ، لمعرفة أصح ألفاظ عبارة
الإمام مالك المروية عنه :

الطريق الأول :



أصح طرق عبارة الإمام مالك هو ما أخرجه الإمام البيهقي في
(الأسماء والصفات) :
أصح رواية
 لعبارة الإمام
 مالك

قال البيهقي «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أخبرني أحمد بن محمد
بن إسماعيل بن مهران^(١) ، ثنا أبي^(٢) ، حدثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن

-
- (١) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران ، أبو الحسن بن أبي بكر ، الإسماعيلي ،
الشاهد ، النيسابوري (ت ٣٤٠هـ) أحد شيوخ الحاكم الدين وثقهم وصحح لهم
عناظر المستدرک - طبعة دار الميمان - (رقم ٧٨٤٨ ، ورقم ٢٧٣ ، ٩٨٣ ، ١٢٨٩ ،
٢٤٣٠ ، ٣٨٠٨ ، ٣٩١٥ ، ٥٠٧٤ ، ٧٣٨٣ .. وغيرها) ، والأساب للسمعي (مادة
الإسماعيلي) - طبعة دمع - (١ / ٢٥٤) ، وتاريخ لإسلام للذهبي (٧ / ٧٣٥)
(٢) أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري ، المعروف بالإسماعيلي (ت ٢٩٥هـ) =

سعد^١ قال . سمعت عبد الله بن وهب ، يقول . كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرُّخصاء^٢ ، ثم رفع رأسه ، فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف نفسه ، ولا يُقال : كيف ، وكيف عنه مرفوعٌ ، وأنت رجل سوءٍ صاحبٌ بدعة ، أخرجوه . قال . فأخرج الرجل^٣ .

وهذا إسنادٌ صحيح ، ورواه عن الإمام مالك أحدُ أحلِّ تلامذته الفقهاء الأحدين عنه ، وهو الإمام الفقيه الحافظ العابد أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم المصري (ت ١٩٧ هـ) ، صاحب المصنفات ، وأحد أعمدة المذهب المالكي ، بل لم يكن الإمام مالك يُلقَّبُ أحدًا من الأحدين عنه بـ (الإمام) وبـ (المفتي) إلا عبد الله بن وهب ، وكان يكتب إليه «إلى أبي محمد المفتي»^٤ .

ولذلك فقد ضحَّح هذا الإسناد ابنُ تيمية ، والذهبي ، وابن حجر :

- قال ابن تيمية عن هذا الإسناد «وروى الحافظ أبو بكر السيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب»^٥ .

ابن تيمية
ممن صدَّخ
هذه الرواية

= قال الذهبي «الإمام ، الحافظ الرحل ، الثقة ، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران اليسابوري ، المعروف بالإسماعيلي» سير أعلام النبلاء (١٤ / ١١٧)

(١) سليمان بن داود بن حماد المهري أبو الربيع المصري ابن أخي رشدين (٢٥٣ هـ) ثقة من رجال (التهذيب)

(٢) أي تصبَّ عرقًا .

(٣) الأسماء والصفات لليهقي - تحقيق ، أنس محمد عدنان الشرفاوي دار النفوس دمشق سنة ١٤٤٥ هـ - (٢ / ٣١٩ رقم ٨٧٤) ، - وتحقيق ، محمد محب الدين أبو زيد مكتبة التوعية الإسلامية ، العجيزة . سنة : ١٤٣٦ هـ - (رقم ٨٧٣) .

(٤) التسمية والحكايات عن نُظراء مالك وأصحابه لأبي العباس لوليد بن نكر العمري (ت ٣٩٢ هـ) - تحقيق : رضوان بن صالح الحضري الرابطة المحمدية للعلماء المغرب سنة ١٤٣٦ هـ - (١٠٢)

(٥) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تسمية - طبع وزارة الأوقاف - (١ / ١٩٠)

- وقال الذهبي «وساق البيهقي بسناد صحيح عن أبي الربيع الرشديني عن ابن وهب...»^(١).

- وقال ابن حجر «وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب، قال كما عند مالك، فدخل رجل...»^(٢).

وهذا اللفظ الصحيح هو أقوى الألفاظ ثبوتاً عن ادعاء إثبات المعنى، وأصرحها بأن المُشْتَرَك هو ورود اللفظ في النص، وأن الكيف ممنوع عن الله، وليس المنهي هو العلم بالكيف فقط، بل المعنى هو الكيف نفسه

وهذا اللفظ كان يوجب وحده إبطال فهم ابن تيمية، وكاف وحده في إنهاء البحث من أساسه معه ومع مقلديه، وأن نُهَيِّ النفاش، ونصَحَ القلم، وأن نتمثل قول الله عز وجل: ﴿وَقُصِيَ نَيْنُهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

هذه الرواية الأصح كافيته في إنباء النقاش مع التيمية

فالإمام مالك لا يقول في هذه الرواية الأصح والأثبت: «الاستواء معلوم»، بل يقول: «﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾» كما وصف نفسه، فماذا يحتاج مستعي الحق أصرح من أن يقول له الإمام مالك: «كما وصف نفسه» لكي يعلم بأن تهويص الإمام مالك يقف عند الإيمان باللفظ الوارد فقط، دون أي ادعاء لمعنى معلوم. فجواب الإمام مالك لمن سأل عن المعنى هو أنه أخبره بأنه: لا كلام في الصفة بأكثر من تلاوة الوارد؛ لأن أي كلام في المعنى سيكون تكييفاً. ثم يؤكد الإمام مالك تورية الله تعالى عن التشبيه كله تريبها تماماً بقوله: «ولا يُقال: كيف، وكيف عنه مرفوع»،

(١) العلوي لمعلي العمر للذهبي - تحقيق عبد الله الرناك - (٢/ ٩٥٢ رقم ٣٤٤)

(٢) فتح الباري لابن حجر - الطبعة السلفية - (١٣/ ٤١٧)

فالممضوع هو الذي سأل عنه السائل ، وهو المعنى الذي لن يكون الكلام فيه - بأي وجه - إلا تكييها ولم يقض الإمام مالك . إن الله كيف يعلمه هو ، كما يرغم التيمون ، ولا أن قدرًا مشتركًا ثابت بين دلالة الصفة لله والصفة للمخلوق

ورغم قوة هذه الرواية في إبطال قول من رغم للصفة معنى معلومًا وهو إثبات القدر المشترك ، بل رغم كهايتها في ردّ الفهم التيمي ردًا مبرمًا ، لكسا سوف نكمل مباحث هذا الرد ، من باب إنلاع الحجة ، وإمباح محجّه التلاع ، لكي نستجمع ما يتيسر مما يُعزّز حضور الحق ، ويدمع الباطل فيُرْهقه

والأ.. فلا أدري ! إلى متى يبقى هذا التغافل عن هذه الرواية والجواب الصحيح ؟!

أما المغرّض بهم - فهذا البحث كميل بإيقاظهم ، إن أراد الله بهم خيرًا !

الطريق الثاني :



قال أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت ٢١٤) في (المختصر الكبير): «وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال «يُزَلُّ رِسا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال : تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني : إذا صحت) . وسئل عن ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيفية غير معلومة ، والسؤال عن هذا بدعة .

وكان مالك يكره الحوص في الكلام والحدال في الدين ، وقال : الحدال في الدين يقسي القلب»^(١)

(١) المختصر الكبير لابن عبد الحكم - تحقيق د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . =

واس عبد الحكم وإن كان تلميذاً للإمام مالك ، وسمع منه (الموطأ) وغيره ، لكن اختلف في هذه الأسمعة التي رواها عن الإمام مالك ، فقل بعضها سمعها من الإمام مالك وبعضها الآخر من تلامذته عنه ، وفي كل كلها لم يسمعها

قال ابن عبد البر . «سمع من مالك سمعاً نحو ثلاثة أحرار ، وسمع الموطأ ثم روى عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب كثيراً من رأي مالك الذي سمعوه منه ، وصنف كتاب اختصر فيه تلك الأسمعة بالفاظ مقربة ، ثم اختصر من ذلك الكتاب كتاباً صغيراً . وعليهما مع غيرهما عن مالك يُعَوَّل البعاديون من المالكيين في المدارس ، وإياهما شرح الشيخ أبو بكر الأنثري رحمته الله» (١)

في حين قال القاضي عياض «ومن تواليف عبد الله بن عبد الحكم المختصر الكبير . يقال إنه نحاه اختصاراً كتب أشهب» (٢)

والأصوب هو كلام ابن عبد البر . أن ابن عبد الحكم سمع شيئاً من الإمام مالك ، لكن غالب مسائله مما سمعها من أشهب ومن ابن وهب وابن القاسم ، وعلى هذا واقع كتابه (٣) .

= مركز بحوثه . القاهرة سنة ١٤٣٢هـ - (٥٨٨) . وتحقيق أ. د. حميد لحمر الدار
المصرية . المغرب سنة ١٤٤٠هـ . (٣٣٤) ، وشرح المختصر الكبير لأبي بكر الأهرى
- تحقيق أحمد عبد الله حسن جميعه دار البر دبي سنة ١٤٤٢هـ - (٤) ، ٦٢١-٦٢٢
رقم (٣٣١٧) ، وقطعة منه مطبوعة بعنوان 'شرح الشيخ أبي بكر الأهرى لكتاب الجامع
لابن عبد الحكم - تحقيق أ. د. حميد لحمر دار الغرب بيروت سنة ١٤٢٥هـ
(١٦٣ رقم ١٦٣ - ١٦٤)

- (١) الانتقاء لابن عبد البر - تحقيق : عبد الفتاح أبو عدة - (٩٩) .
- (٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٣٦٥) .
- (٣) انظر مقدمه تحقيق شرح المختصر الكبير لأبي بكر الأهرى - تحقيق أحمد عبد الله حسن (١٧/١٨) .

كما أن كلام لقضي عياض يدل على أن ابن عبد الحكم قد تصرف في الفاظ ما سمعه من هؤلاء التلامذة ، بغرض الاختصار والتقريب .

ولا شك في قوة نقل ابن عبد الحكم في هذه المسائل وأنه سيكون نقلاً مقبولا عن الإمام مالك ، فهو حتى لو لم يكن سماعه المباشر من الإمام مالك ، فهو سماعه من بعض أكابر تلامذة الإمام مالك الثقات عنه

ولكن يبقى أن طاهر هذا السؤال . أنه مما لم يسمعه ابن عبد الحكم من الإمام مالك ؛ لأنه لم يذكر ما يدل على حضور هذا المجلس وسماع جواب الإمام مالك ؛ ولما علم من أن حاله غير مسموع له ورغم اطمئناننا إلى ثبوته عن الإمام مالك ؛ إلا أنه لم يكن أثراً من نقل من صرح بحضور المجلس وسماع الإمام مالك ، كان وهب في الرواية الأولى السابقة . بل قد يكون مرجع رواية ابن عبد الحكم إلى رواية ابن وهب ، خاصة وقد عرفنا أن ابن عبد الحكم قد ملأ كتابه بالنقل عن ابن وهب مما سمعه ابن وهب من الإمام مالك .

تقديم رواية
ابن وهب على
رواية ابن عبد
الحكم

ونتيجة ذلك القاطعة . تقديم رواية ابن وهب على رواية ابن عبد الحكم .

هذا أولاً .

وثانياً . قد نقل ابن عبد الحكم نفسه ما يبين معنى عبارة الإمام مالك «الاستواء معلوم» ، ويبيّن مذهب الإمام مالك في هذا الباب ، وأنه هو تفويض المعنى .

توجيه رواية
ابن عبد الحكم

فقد قدم ابن عبد الحكم السؤال عن الاستواء سؤالاً عن حديث النرول . «وقد سئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «يُزَلُّ رِيبَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» ؟ فقال : تُرْسَلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كَمَا جَاءَتْ (يعني : إذا صحت)»

وهذا جواب صريح في تفويض المعنى ؛ لأنه أمر بالاكتماء في هذه الصفة برواية الحديث كما ورد ، بلا أي إضافة ^{١٠} « تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت » .

وحتم ابن عبد الحكم سؤال الاستواء بما يؤكد كراهية الإمام مالك للكلام في هذا الموضوع . « وكان مالك يكره الحوص في الكلام والجدال في الدين » فلو كانت هذه المسألة عند الإمام مالك من أصول الدين التي يحب فيها إثبات المعنى ، لذكر المعنى ، ولكان المقوَّض للمعنى عنده مُعْطًىلاً ومُجْهًلاً ، ولأوجب الكلام فيها كما أوجه ابن تيمية ، وبدع من خالفه .

فإن عبد الحكم لم يجد هو نفسه نقضاً بين جواب الإمام مالك في الاستواء وأنه « معلوم » وأمر الإمام مالك في صفة النزول بعدم إضافة شيء على حكاية الصفة الواردة في الحديث كما وردت في الحديث ، دون زيادة أو نقص .

الطريق الثالث :

وهو أكثر طرق الخبر إيراداً في الكتب



قال الدارمي في (الرد على الجهمية) ^{١٠} « حدثنا مهدي بن جعفر الرملي ^(١) .

أنشهر طرق
عبارة الإمام
مالك ، وإن
كانت لا تصح

(١) مهدي بن جعفر بن خيهان (أو خيهان) الرملي (توفي بعد ٢٣٠هـ) ، قال عنه ابن حجر في (التقريب) : « صدوق له أوهام » .

وأقوال الجرح والتعديل في ترجمته في (ميراد الاعتدال) للمصنف كما يلي . « قال ابن معين وغيره لا بأس به » .

وقال ابن عدي : يروي عن الثقات ما لا يتابع عليه

وبقي إلى بعد سنة ثلاثين ومائتين

وقول ابن عدي لم أره في (الكامل) ولكه في (تاريخ دمشق)

ثنا جعفر بن عبد الله ' (وكان من أهل الحديث ثقة) ^(٢) ، عن رجل قد سماه لي ، قال ،
 جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال ، يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف
 استوى ؟ قال فما رأيها مالكا وحدث من شيء كوحده من مقالته ، وعلاه الرُّحُصاء ،
 وأطرق ، وجعل ينتظر ما يأمر به فيه قال : ثم سُري عن مالك ، فقال : الكيف غير
 معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وإني
 لأخاف أن تكون ضالا ، ثم أمر به فأُخرج ^(٣) .

وفي هذا الخبر عللٌ متعددة :

من علل هذا
 الطريق

أولها : الرجل المصهم الذي بين جعفر بن عبد الله والإمام مالك

ثانيها جعفر بن عبد الله ليس له ترجمة ، ولا ذكر في الرواة عن الإمام مالك
 من اسمه جعفر بن عبد الله . وأما توثيق الراوي عنه مهدي بن جعفر النمللي ، فمهدي
 ليس من أهل الجرح والتعديل ، وهو نفسه ما زال يحتاج إلى من يدعمه

= وفان البحاري حديثه مبكر «ميران الاعتدال» طبعة مؤسسة الرسالة - (رقم ٨٣٢٥) وليس في
 (تهذيب التهذيب) زيادة عليه ، فانظر - جمعية دار البر : دبي - (١٣ / ٣٦٤ - ٣٦٦ رقم ٧٣٦٠)
 وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال «ربما أخطأ» الثقات (٢٠١ / ٩)
 وعبرة ابن عدي أسندها ابن عساكر إليه في (تاريخ دمشق) - طبعة مجمع اللغة -
 (٧٠ / ٤٨١ - ٤٨٥) .

(١) ليس له ترجمة ، ولا ذكر أحد في الرواة عن الإمام مالك من اسمه جعفر بن عبد الله ، مع
 عناية العلماء بذكر الرواة عنه

(٢) هذا توثيق ممن لا يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، فمع الكلام في مهدي بن جعفر ، ومع
 عدم كونه نافذا من نقاد الحديث ومن أهل المعرفة به ومن أمثال ابن قنبل عن بلوغ هذه المرحلة
 لم يذكره أحد فمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ، وما كان لأحد أن يذكره فيهم

(٣) الرد على الجهمية للدارمي - تحقيق بدر السدر - (رقم ١٠٤) - وتحقيق أحمد
 القفيلي - (رقم ٥٠)

ثالثها . مهدي بن جعفر ليس في محل من يعتمد عليه عند الانفراد ، وفي أمر كبير من أمور المعتقد ، يُراد أن يُجعل أصلاً مسووناً إلى أهل السنة مع مخالفة لفظ روايته للفظ الرواية الأثبت التي سبقت .

وقد خالف الدارمي في إسادهما الحديث سلمة بن شبيب ، فحذف بواسطة بين جعفر بن عبد الله والإمام مالك ، والدارمي أحفظ منه وأتقن

أخرجه من حديث سلمة بن شبيب : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوي في (عقيدة السلف) ^(١) ، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) ^(٢) ، وأبو نعيم في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) ^(٣) ، كلهم من طريق سلمة بن شبيب ، قال . «حدثنا مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، قال جاء رجل إلى مالك بن أنس...» .

وفيه علتان من علل الإسناد السابق ، مع مخالفة سلمة بن شبيب للدارمي في جعل الخبر سماع جعفر بن عبد الله (المجهول) من مالك . كما قد نسب مهدي بن جعفر عبد الصابوي في هذا الخبر ف قيل فيه : مهدي بن جعفر بن ميمون ، ومهدي بن جعفر الرملي هو ابن جيهان أو حيهان ، كما سبق .

والدارمي أحفظ من سلمة بن شبيب ، وإن لم يكن الدارمي أحفظ ففي ريادته الراوي المصنف ما يوجب الشك في رواية سلمة بن شبيب

-
- (١) عقيدة السلف للصابوي - تحقيق . د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع دار العاصمة الرياض . سنة : ١٤١٩ هـ - (١٨١ - ١٨٢)
- (٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - تحقيق أحمد لميلي . دار الصبيحة : المدينة المنورة . سنة ١٤٣٦ هـ - (رقم ٥٧٨) .
- (٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣٢٥ / ٦)

لذلك لا وزن لفظ هذه الرواية .

وقد أعضله بعضهم عن مهدي بن جعفر ، كما عند ابن عبد البر :

قال ابن عبد البر : «وأخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدثني بقي بن مخلد ، قال : حدثنا بكار بن عبد الله القرشي ، قال : حدثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس . أنه سأل عن قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : فأطرق مالك ، ثم قال : استواؤه مجهول^(١) ، والمعل منه غير معقول ، والمسألة عن هذا بدعة^(٢)»

ومع إعضالها ، فقد جاءت بلفظ مبين للألفاظ السابقة ، ويريد لفظ الرواية بُعداً عن إثبات معنى للاستواء ، كما هو واضح من قوله فيها «استواؤه مجهول» فهي عبارة على الصدد من المعنى الذي يريد ابن تيمية أن يسهه إلى جواب الإمام مالك ؛ لأنه يصرح بمجهول استواء الله تعالى . «استواؤه مجهول» .

ومن وحوه هذه الرواية واصطرباتهما ، ما أخرج الصابوني في عقيدة السلف ، قال : «حدثنا أبو الحسن بن إسحاق المدي . حدثنا أحمد بن الحضر أبو الحسن الشافعي : حدثنا شاذان : حدثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني . حدثنا جعفر بن ميمون ، قال : سئل مالك بن أنس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالاً ، وأمره أن يُحرح من مجلسه^(٣)» .

(١) كذا في طبعتي التمهيد طبعة بشار وطبعة المغرب .

(٢) التمهيد لابن عبد البر - الطبعة المغربية - (٧/ ١٥١) - طبعه . بشار عواد معروف - (٥/ ١٦٣) .

(٣) عقيدة السلف للصابوني - تحقيق د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديد - دار العاصمة

الرياض . سنة : ١٤١٩ هـ - (١٨٠ - ١٨١)

وفي إسناده :

- ابن محلد من يزيد القُهْستاني : لا ترجمة له

- وجعفر بن ميمون هذا ليس هو الأنماطي المترحم في (التهذيب) ، وليس في الرواة عن الإمام مالك من اسمه جعفر بن ميمون ، كما في (مجرد أسماء الرواة عن مالك) لرشيد الدين العطار (ت ٦٦٢هـ) الذي اختصره من كتاب الخطيب البغدادي ، وكما في كتب رواة الموطأ لغيره : كاس الأكماني (ت ٥٢٤هـ) ، وابن ناصر الدين (ت ٨٤٠هـ) .

ولذلك إن كان لهذا الراوي وجه من الصحة - فلعله هو نفسه مهدي بن جعفر الرملي ، وقد سبق ونسبت أنه سُمي في بعض الأسانيد بمهدي بن جعفر بن ميمون .
- فإن كان هو مهدي بن جعفر فلا إسناد منقطع ، وإن لم يكن هو : فلم يذكر هذا الراوي سماعه من الإمام مالك ولا حضوره لهذا المجلس ، وإنما رواه حكايةً فقط .

الطريق الرابع :



أخرج ابن عبد البر من طريق بقي بن مخلد ، أنه قال : «حدثنا أيوب بن صالح المخزومي بالرملة ، قال . كما عند مالك ، إدجاءه عراقي ، فقال له : يا أبا عبد الله ، مسألة أريد أن أسألك عنها ، فطأطأ مالك رأسه ، فقال له : يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول ، إليك امرؤٌ سوء ، أخرجوه ، فأخذوا بضغيعه ، فأخرجوه»^(١) .

(١) التمهيد لابن عبد البر - الطبعة المعربية - (٧ / ١٥١) - طبعة . بشر عواد معروف - (٥ / ١٦٣)

من علل هـ
الطريق

وفي إسناده : أيوب بن صالح بن سلمة المخرومي المدي ثم الرملي

قال عنه ابن عدي ، « روى عن مالك ما لم يُتابعه عليه ، بلعني عن يحيى بن معين أنه ضعفه »^(١) . وقد تفرّد بحديث عن الإمام مالك ، حكم الدارقطني عليه بالبطلان^(٢) .

فهو إسناد شديد الضعف

الطريق الخامس :



قال البيهقي في (الأسماء والصفات) وفي (الاعتقاد) : «أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن الحارث الفقيه الأصمهاني : أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان المعروف بأبي الشيخ : حدثنا أبو جعفر أحمد بن ريرك اليزدي . سمعت محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري ، يقول : سمعت يحيى بن يحيى ، يقول ، كنا عند مالك بن أس ف جاء رجل فقال : يا أبا عبد الله ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فكيف استوى؟ قل : فأطرق مالك برأسه ، حتى علاه الرَّحْصَاءُ ، ثم قال . الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مستدعاً فأمر به أن يُحْرَجَ»^(٣) .

(١) الكامل لاس عدي - تحقيق السرمساوي - (٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ رقم ١٩٥)

(٢) لسان الميران لابن حجر (رقم ١٣٦١)

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي تحقيق أس محمد عبدان الشرفاوي دار التقوى دمشق سنة ١٤٤٥هـ - (٢ / ٣٢٠ رقم ٨٧٥) ، وتحقيق محمد محب الدين أبو زيد مكتبة التوعية الإسلامية الجيرة . سنة : ١٤٣٦هـ - (رقم ٨٧٤) ، والاعتقاد به - تحقيق أحمد أبو العيين ، دار الفضيلة : الرياض ، سنة : ١٤٢٠هـ - (١١٩) .

من على هذا
الطريق

في إسناده أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي ثم أحده ترحمة ومما يقوي الظن بجهالة أنه لم يُذكر في شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني في جمعين معاصرين لشيوخ أبي الشيخ من خلال مصنفاته ، وهما .

- معجم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني للدكتور شريف بن صالح التشادي^(١)

- بدوع الأماني بتراحم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني لاني بن صلاح المنصوري^(٢)

فلم يأت في هذين الكتابين أي اسم في شيوخ أبي الشيخ لمن يمكن أن يكون هو أحمد بن زيرك اليزدي .

وليس هو شيخ أبي الشيخ الآخر ، أعني أنا يعقوب إسحاق بن أحمد بن زيرك اليزدي الفارسي :

- فقد سُمي صاحب الرواية في كتابين لليهقي بالاسم نفسه «أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي» ، مما يُعد احتمال التصحيف أو السقط في اسمه .

- أن صاحب الرواية كنيته «أبو جعفر» والمترحم كنيته «أبو يعقوب» .

من ترجم لإسحاق بن أحمد بن زيرك لم يذكر في شيوخته * محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري (ت ٢٨٧هـ) .

وهذا يعني أن هذه الرواية لا تصح أيضًا .

(١) مؤسسة بيوتة للنشر : الإمارات . الطبعة الأولى : ١٤٣٣هـ .

(٢) دار العاصمة : الرياض . الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ .

الطريق السادس :



قال أبو الشيخ الأصبهاني في (طبقات المحدثين بأصبهان) . «حدثنا عبد الرحمن بن الفيض ، قال : حدثنا هارون بن سليمان ، قال سمعت محمد بن العمان بن عبد السلام ، يقول أتني رجل مالك بن أس فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ قال : فأطرق ، وحمل يعرق ، وجعلنا نتظر ما يأمر به ، فرفع رأسه ، فقال . الاستواء منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضلالاً ، أخرجوه من داري» .

من جمل هذا
الطريق

وإسناده غير متصل ؛ لأن محمد بن العمان بن عبد السلام الأصبهاني (ت ٢٤٤ هـ) ، وإن كان معروفاً بالرهدة والعبادة^(١) ؛ إلا أنه ليس معروفاً بالرواية عن الإمام مالك ، ولا ذكره أحد في الأحاديث عنه . ويؤكد عدم سماعه من الإمام مالك ، أن الإمام الذهبي قال عنه في ترجمته «لم يسمع من أبيه لصغره»^(٢) ، وأبوه العمان بن عبد السلام توفي سنة ١٨٣ هـ ، والإمام مالك توفي سنة ١٧٩ هـ ، فإن صح عدم سماعه من أبيه لصغره ، وقد توفي أبوه بعد الإمام مالك بأربع سنين ، وهو أصبهاني ، فأتى يسمع من الإمام مالك في المدينة المنورة ؟ ! وإنما بدأ رحلته وسماعه في صغره بعد التسعين ، فسمع من وكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ) وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ) ، وحمص بن غياث (ت ١٩٤ هـ) وأبي بكر اس عياش (ت ١٩٥ هـ) ونحوهم

(١) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشح (٢) ، ٢١١ - ٢١٤ رقم (١٥٤) ، وحلية الأولياء لأبي يعين (١٠ / ٣٩١) ، وذكر أحوال أصفهان له (٢ / ١٨٣ - ١٨٥) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥ / ١٢٤٨ - ١٢٤٩)

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢ / ٢١٤)

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٥ / ١٢٤٨)

وهو مع ذلك لم يرو القصة عن الإمام مالك بصيغة صريحة على السماع ، ولا بالعبارة أو به (قال) ، وإنما حكى القصة حكاية بلا أي دليل قطعي أو ظني على الحضور والسماع .

وأما قوله في أثناء الخبر : « وجعلنا نتظر ما يأمر به » ، فبعد استبعاد حضوره لهذا المجلس لصغر سنه عنه ، ولظاهر أنها من نية حكاية حكاية القصة ، فهو يحكي كلام من قصها عليه من باب الالتفات .

ولو صح هذا الخبر فليس لفظه بأقوى دلالة على رأي من رعم أن الإمام مالكا كان يثبت معنى للاستواء في صفة الله تعالى من لفظة « الاستواء معلوم » ، وقد بينا الاحتمالات التي تحتملها .

ولو صح إسناد هذا الخبر - قل يسمع أن يكون أصح إسنادًا ولا أقوى ثبوتًا من رواية ابن وهب الصحيحة التي قدمناها في هذا المسرد

الطريق السابع :



قال أبو بكر اس المقرئ (ت ٣٨١هـ) في (المعجم) : « حدثنا القاضي عبد الله بن سيده الأصمعي حدثنا الليث بن عبد الله الأسدي ، قال سمعت زكريا بن محمد بن مروان ، يقول : كنت عند إسماعيل بن أبي أويس ، فسأله رجل من الحاح عن مسألة الشاميين مع أبي عبد الله مالك بن أنس ، فقال اس أبي أويس : نعم ، كنت ذات يوم عند أبي عبد الله مالك ، إذ استأذن عليه رجل من الشاميين ، فأذن له ، فسلم ، ثم قال اشمني يا أبا عبد الله ، شفاك الله ! قال : وما ورائك ؟ قال : أحبري عن قول الله تعالى :

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال فاطرق عليًا ، ثم رفع رأسه ، فقال الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، قم عني ، لا أقام الله رجليك ، فما أراك إلا صالا^(١)

من أجل هذا
الطريق

وهذا إسنادٌ مسلسل بالمجهولين فعند الله بن سيده ، وشيخه الليث بن عبد الله ، وشيخه زكريا بن محمد بن مروان ثلاثتهم لم أجد لهم ترجمة وقد ثبتت من صحة الأسماء في هذا الإسناد بالرجوع للأصل الحظي^(٢) ، فلم يكن هناك اختلاف بين المخطوط والمطبوع .

الطريق الثامن :



قال ابن عبد البر^(٣) : «أحضرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال حدثنا أحمد بن حنبل بن حمدان بن مالك ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا شريح بن العمام ، قال : حدثنا عبد الله بن رافع ، قال : قال مالك بن أنس : الله عز وجل في السماء ، وعلمه في كل مكان ، لا يحيط به مكان قال : وقيل لمالك ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فقال مالك^(٤) : استواؤه معقول ، وكميته مجهولة ، وسؤالك عن هذا بدعة ، وأراك رجل سوء»^(٥)

(١) المعجم لأبي بكر ابن المقرئ (رقم ١٠٢٢)

(٢) مخطوط المعجم لأبي بكر ابن المقرئ - في در النكت المصرية (٢٧/ مصطلح) - (١٠٩/ ١)

(٣) التمهيد لابن عبد البر - طبعة وزارة الأوقاف المصرية - (٧/ ١٣٨) وطبعة نشر - (١٤٩/ ٥)

الكلام على هذا
الطريق

وظاهر هذا النقل : أن إسناده رواية عبد الله بن باع الصائغ المدي عن الإمام مالك هو الإسناد المذكور في البحر السابق عليه . « الله عز وجل في السماء . » ، فإن كان هذا صحيحاً = فهذا إسناد جيد . ويبقى احتمال أن يكون ابن عبد البر على الخير، وأنه استأنف ذكر البحر الثاني دون ذكر إسناد البحر الأول .

فهذا ابن عبد البر نفسه في كتاب (الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء) ، يُسند هذا الخبر من هذا الوجه نفسه ، فيقتصر فيه على الخير الأول ، دون قصة السؤال عن الاستواء مع أنه في باب أحوج ما يكون فيه أن يذكره ، لو كان وارداً من هذا الوجه عنده ؛ لأنه عقد هذا الباب لذكر كلام الإمام مالك في الرد على أهل البدع ، وعونه بقوله (باب قول مالك ﷺ في أهل الأهواء والبدع)

والذي يزيد في الشك في اتصالها : أن كل من أسد الخبر عن عبد الله بن باع لم يذكر عقبه الخبر الثاني الذي فيه السؤال عن الاستواء :

ففي (النسبة) لعبد الله ابن الإمام أحمد و(العلل ومعرفة الرجال) له ، قال «حدثني أبي ، قال . حدثنا سريع بن النعمان ، قال . أخبرني عبد الله بن باع ، قال كان مالك [يعني ابن أنس] يقول الإيمان قول وعمل ويقول 'اقرأ كلام الله . ويقول من يقول القرآن مخلوق : قال 'يوحى ضرباً ، ويُحس حتى يتوب . وقال مالك . الله في السماء ، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء . [وتلا هذه الآية ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ وعظم عليه الكلام في هذا ، واستشعره»^(١) .

(١) الانتقاء لابن عبد البر (٧١، ٧٣) .

(٢) النسبة لعبد الله ابن الإمام أحمد (رقم ١١) ، والعلل ومعرفة الرجال لعبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه (رقم ١٢٤٨) .

وقريب منه اللمط الذي رواه صالح ابن الإمام أحمد في (المسائل) ^١.

فهل لو كان في بقية هذه الرواية ذكر الاستواء سيقصّر نقل عبد الله ابن الإمام أحمد عنها؟ وهو يكاد يجمع في هذا النص متناً مختصراً في عدد من مسائل الخلاف العقدي في الإيمان، وخلق القرآن، وفي العلو ^٢.

وهكذا رواه أحمد بن سلمان النجاد (ت ٣٤٨هـ) عن عبد الله ابن الإمام أحمد، دون زيادة ^٣.

وفرقه الآخري في (الشريعة) ^٤، ولم يذكر قصة السؤال عن الاستواء من هذا الطريق.

وأخرجه ابن مده في (التوحيد)، بلفظ: «الإيمان قول وعمل، وكان يقول كلم الله موسى تكليماً وقال مالك: الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيء» ^٥.

وفرقه ابن بطة في (الإبانة الكبرى) ^٦، ولم يذكر قصة السؤال عن الاستواء من طريق عبد الله بن نافع.

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (رقم ٨٣٩)

(٢) الرد على من يقول القرآن مخلوق للجاد (رقم ٢)

(٣) الشريعة للأجري (رقم ١٦٦، ٢٤٧، ٦٥٢، ٦٥٣)

(٤) التوحيد لابن مده - تحقيق علي بن محمد الفقيهي - (رقم ٨٩٣)

(٥) الإبانة عن شريعة الفرق الناجية لابن بطة (الرد على الجهمية) - تحقيق د/ يوسف الوابل

- (٢/ ٧٠ - ٧١ رقم ٢٩٣)، (والجزء المضمم للرد على الجهمية) - وتحقيق محمد بن

النصر - (٣/ ١٥٣ - ١٥٤ رقم ١١٠) - والإبانة لابن بطة - وتحقيق عادل آل حمدان دار

الولولة، القاهرة سنة ١٤٤٠هـ - (٢/ ٥٦٩ - ٥٧٠ رقم ٢٣٦٨) (٣/ ٢١٨ رقم ٢٦٩٢).

وفرقه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)^(١) ، ولم يذكر قصة الاستواء من طريق عبد الله بن نافع ، مع إخراجها لها من أكثر من وجه .

وأخرجه ابن قدامة في (إثبات صفة العلو)^(٢) ، دون قصة الاستواء وعندما أراد ذكر قصة الاستواء (وهي قصة يُحتاج إليها في موضوع كتابه) ذكرها من وجه آخر^(٣) .

وقال الذهبي في (العلو) «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في (الرد على الجهمية) حدثني أبي حدثنا شريح بن النعمان ، عن عبد الله بن نافع ، قال قال مالك بن أنس : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان ، لا يحلوه منه شيء .

وساق البيهقي بإسناد صحيح عن أبي الربيع الرُّشْدِينِي ، عن ابن وهب ، قال كنت عند مالك ، فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك ، وأخذته الرَّحْصَاءُ ، ... (وذكر القصة)»^(٤) .

فلو كانت القصة مروية من طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن أحمد ، وبذلك الإسناد الصحيح ، لما نزل الذهبي إلى البيهقي لينقل القصة من إسناده ، ويصححها بإسناد البيهقي .

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - تحقيق النقيلي - (رقم ٤٩٦ ، ٥٨٧)

(٢) إثبات صفة العلو لابن قدامة - تحقيق : بدر البدر - (رقم ٩٢)

(٣) إثبات صفة العلو لابن قدامة - تحقيق : بدر البدر - (رقم ١٠٤) .

(٤) العلو للعلي المعمر للذهبي - تحقيق : عبد الله بن صالح البراك دار الوطن الرياض

سنة : ١٤٢٠ هـ - (٢ / ٩٥١ - ٩٥٢ رقم ٣٤٣ - ٣٤٤) .

الراجع في هذا
الطريق

كل هذا يجعلني أرجح أن ابن عبد البر رواها معلقة بغير إسناد ، وأن الخبر
المسند هو الخبر الأول الذي ينتهي بقوله «الله عز وجل في السماء ، وعلمه في كل
مكان ، لا يخلو منه مكان» .

كما أن نقل ابن عبد البر اختلاف لفظه لهذه الرواية . ففي (التمهيد) : جاء
لفظه كما سبق : «استواؤه معقول» ، ولكنه عندما ذكر الرواية معلقة (يقيناً) في كتابه
(الاستدكار) كان لفظها فيه : «استواؤه معلوم» .

وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية ، للشك في إسنادها ،
وللاختلاف في لفظها

الطريق التاسع :



قال المزي في (تهذيب الكمال) «قال ابن ماجه في التفسير : حدثنا علي بن سعيد ،
قال : حدث بشار الحفاف أو غيره ، قال : كنت عند مالك بن أس ، فأتاه رجل فقال
يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ وذكر الحديث»^(١) .
هكذا أورده المزي دون ذكر اللفظ .

وساده ضعيف ، لشك في راويه ، ولكون أحد من يُحتمل أن يكون راويه
لا يُعتمد عليه ، وهو بشار بن موسى الحفاف (ت ٢٢٨هـ) ، وهو ضعيف ، بل باع
بالإمام يحيى بن معين أنه كان يكذبه^(٢) .

من علق هذا
الطريق

(١) الاستدكار لابن عبد البر - تحقيق بشار - (٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦) .

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٤ / ٩٠) .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر - طبعة جمعية دار البر - (٢ / ٢٥١ - ٢٥٣ رقم ٧٢٤) .

ومع أن المرى لم يذكر اللفظ ، لا أنى وحدث ما يُحمل أن يكون هو لفظ
هذا الوجه في تفسير أبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ، فقد قال فيه «وقد [رووا]
عن جعفر بن عبد الله ، وبشر الحفاف قالا : كما عند مالك ، فأتاه رجل وسأله عن
قوله . ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك ملياً ، وعلاه
الرخصاء ، ثم قال : انكيف غير معقول ، والاستواء مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة ، وما أظنك إلا صالاً ، ثم أمر به فأُخرج»^(١)

وهذا لفظٌ أبعدُ ما يكون عن أن يدل على إثبات معنى ! بل هو يدل على عدم
العلم بالمعنى .

والعريب - عند التمييز - هو أن أبا المظفر السمعاني كان يعتمد هذا اللفظ
في النقل عن الإمام مالك ! فالسمعاني يرى أن الإمام مالكا كان يعتقد أن الاستواء
مجهول ، ولا يمكن أن يقصد بجهالة الاستواء الجهل بلفظه الوارد في الآية
والمسؤول عنه ، وإنما يجب أن يكون قد قصد بالجهالة معنى الاستواء

الطريق العاشر :



قال ابن رشد (ت ٥٢٠هـ) في (البيان والتحصيل) : «مسألة : قال سحنون
وأخبرني بعض أصحاب مالك ، أنه كان قاعداً عند مالك ، فأتاه رجل فقال
يا أبا عبد الله : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم قل له . مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم عاد
عليه ، ورفع إليه مالك رأسه كالمحيب له ، فقال له السائل : يا أبا عبد الله

(١) تفسير أبي المظفر السمعاني - تحقيق ياسر إبراهيم ، وغسيم عباس غسيم دار لوطر

الرياض . سنة ١٤١٨هـ - (٣/٣٢٠)

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف كان استواؤه؟ قال . فصأطاً مالك رأسه ساعة، ثم رفعه ، فقال سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول ، ولا أراك إلا امرأ سوء ، أخرجوه^(١) .

ومع عدم وجود إسناد في هذا الخبر ، لكن لجلالة سبحون في الإمام مالك ألحقت نقله بالروايات المسندة لهذا الخبر .

والجواب عن هذه الرواية أحف من الجواب الصحيح الذي ذكرناه على رواية : «الاستواء معلوم» .

الطريق الحادي عشر :



قال ثعلبي (ت ٤٢٧هـ) في تفسيره (الكشف والبيان) . «سمعت أبا محمد الحسن بن علي بن محمد بن حمدان الشجري الحطيب ، يقول سمعت القاسمي أنا سهل محمد بن سعيد يقول . سمعت أنا بكر الحارثي يقول سمعت أنا عبد الله محمد بن شجاع البلخي ، يقول . سئل مالك بن أنس رحمه الله عن قول عرو وحل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ قال الكيف مجهول ، والاستواء غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»^(٢)

(١) البيان والتحصيل لاس رشيد (١٦ / ٣٦٧ - ٣٦٨)

(٢) انكشف والبيان عن تفسير القرآن لثعلبي - طبعة دار التفسير - (١٢ / ٣٦٩ رقم ١٣٧٠) .

من على هذا
الطريق

وهذا إسناد لا يُعتمد عليه : فيمن شيخ الثعلبي إلى شيخ شيخه ، وإلى شيخ شيخ شيخه : ثلاثتهم . لم أحد لهم ترجمة . وأما أبو عبد الله محمد بن شعاع البلخي ، فهو :

إما محمد بن شعاع العدادي المعروف بابن الثلجي (ت ٢٦٦هـ) ، وهو منهم بالكذب ، ولا يمكن أن يحضر مجلس الإمام مالك ؛ لأنه وُلد سنة (١٨١هـ) أي بعد وفاة الإمام مالك بستين^(١) .

- وإما محمد بن شعاع المروذي الباكدي (وبصح فيها : البيكندي) ، أبو عبد الله ، ترويل بعداد وهو من شيوخ الترمذي والنسائي ، وهو ثقة^(٢) . وقد يرحح أنه هو المقصود . أن الراوي عن محمد بن شعاع في هذا الإسناد يُنسب إلى بحاري ، وأن (بيكند) بلدة قريبة من بحاري ، ولذلك فقد جمع بعض الرواة بين النسبة إلى بيكد والنسبة إلى بحاري ، كمحمد بن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري . لكني لم أجد من ذكر سماعه من الإمام مالك .

- وإما أنه شخص ثالث غير معروف ، كرجال الإسناد بعده . الأحذ عنه ، والأحذ عن الأحذ عنه ، والأحذ عن الأحذ عنه !
فالإسناد هذا الحال لا يمكن الاعتماد عليه بحال .

(١) الكامل لأس عدي - تحقيق ' السرساوي - (٩ / ٤٢٣ - ٤٢٤ رقم ١٧٨٢) ، وتاريخ بعداد للحطيب (٣ / ٣١٥ - ٣١٨) ، وتهذيب لتهذيب - طبعة جمعية دار لر - (١١ / ٦٢٥ - ٦٢٧ رقم ٦٣١٤)

(٢) تاريخ بعداد للحطيب (٣ / ٣١٣ - ٣١٤) ، وتهذيب التهذيب - طبعة جمعية دار لر - (١١ / ٦٢٢ - ٦٢٣ رقم ٦٣١٢)

والخلاصة :

الخلاصة في

اصح اللفاظ

عبارة الإمام

مالك



أن اللفظ الذي لا يمكن أن يكون هناك لفظ أصح منه عن الإمام مالك ، هو الذي يقول فيه الإمام مالك : « **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** » كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أحرحوه قال : فأحرح الرجل ^(١) .

وهو لفظ قاطع بأن مقصود الإمام مالك هو الاقتصار على إثبات اللفظ الذي ورد في كتاب الله تعالى ، ولا علاقة له بنتائما يرعاه التيميون ، أنه يريد إثبات معنى للاستواء بل تحميل هذه العبارة للإمام مالك رحمه الله هذا اللفظ الصحيح الصريح معاهم المزعوم لا يصح أن يوصف بغير كونه تحريفاً لدلالة العبارة ، وليس تأويلاً ، وبأنه تقول على الإمام مالك ما لم يقله !

والذي يؤكد المؤكد ، من أن الإمام مالكا أراد تفويض المعنى عبارات أخرى ومواقف أخرى للإمام مالك تجري على مذهب تفويض المعنى والوقوف على الإيمان باللفظ الوارد .

عبارات أخرى

للإمام مالك

يادل على

أنه مفوض

للمعنى

أولاً أن الإمام مالكا أحد أئمة السلف الذين صرحوا بتفويض المعنى ، من خلال عبارتهم الشهيرة « **أَمَرُواهَا كَمَا حَاءَتْ** ، بلا تفسير » .

فبعد أن كان تفويض المعنى هو مذهب السلف أصلاً ، والدين يأتي الإمام مالك في رؤوسهم ، بدليل نحو أقوال السلف عن الصفات المشبهة ، « **بلا معنى** » ،

(١) الأسماء والصفات للبيهقي تحقيق أسس محمد عبدان الشرفاوي دار التقوى دمشق سنة ١٤٤٥هـ - (٢، ٣١٩، رقم ٧٦٤) ، وتحقيق محمد محب لدين أنوريد مكتبة التوعية الإسلامية العجيزة - سنة : ١٤٣٦هـ - (رقم ٨٧٣) .

و. «بلا كيف ولا معنى»، و: «بلا تفسير»، و «أمرؤها كما جاءت»، و «تفسيرها قراءتها» = فقد ثبت ذلك عن الإمام مالك نفسه أنه قال عن أحاديث الصفات: «أمرؤها كما جاءت، بلا تفسير».

فقد سأل الوليد بن مسلم الدمشقي سادة الأئمة في ذلك العصر عن أحاديث الصفات، كما صحَّ عنه أنه قال: «سألت الأوراعي، والثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد: عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قال: أمرؤها كما جاءت [وفي لفظ: يؤمن بها، وتُمنى على ما جاءت] بلا تفسير [وفي لفظ: بلا كيف]»^(١).

فماذا يريد من الإمام مالك أكثر من أن يقول: «أمرؤها كما جاءت»؟^{١٩} لنعلم أنه - وبقيّة الأئمة - لا يجير الريادة على ما جاء! فكيف إذا أضف إليها قوله: «بلا تفسير»؟^{٢٠}

كما أن تعاقب (التفسير) و (الكيف) في رواية هذا التقرير عن هؤلاء الأئمة يدل على أنهما بمعنى واحد عند ناقلي هذا الخبر، ف(التفسير) هو (الكيف)، ولذلك

(١) أخرجه بلفظ «بلا تفسير» أبو بكر ابن المفري في المعجم (رقم ٥٥٥)، والآجري في الشريعة (رقم ٧٢٠)، وابن مده في التوحيد - تحقيق الفقيهي - (رقم ٥٢٠، ٨٩٤)، وابن عبد البر في الاستدكار - تحقيق، مشار - (٥ / ٢٦٥)

وأخرجه بلفظ «بلا كيف» ابن أبي حنيفة في التاريخ الكبير - السمر الثالث - (رقم ٣٢٨٣، ٤٦٨٨)، واللائلكا في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٧٦٢، ٨١٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات - تحقيق أس الشرفاوي (٢، ٤٢٦ رقم ٩٦٦) - وتحقيق محمد محب الدين أبو زيد (٣ / ١١٢٧ رقم ٩٦٤)، وفي السس الكرى - تحقيق التركي - (رقم ٤٧١٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٧ / ١٤٩) (٧ / ١٥٨)، وفي الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (٧٣ - ٧٤)، وأبو القاسم التيمي في «شرح صحيح البخاري» (٤ / ٦٢٤)

استجاز القدة رواية الخمر مرة بلمظ . «بلا تفسير» ، ومرة بلمط : «بلا كيف» ؛ لأن كل تفسير هو تكييف في الحقيقة ، ولذلك كان الامتناع عن التكييف هو الامتناع نفسه عن التفسير .

وهذا ما فهمه العلماء من هذه العبارة التي رواها الوليد بن مسلم عن الإمام مالك ومن معه من بقية الأئمة (الأوراعي ، والثوري ، والليث بن سعد) .

من العلماء
الذين فهموا
أن الإصرار في
كلام مالك هو
التقويض

١ ابن منده (ت ٣٩٥هـ)

فقدّمها ابن منده بقوله : «ذُكِرَ أخبار جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة ، رضىها الأئمة ، ورووها على سبيل الوصف ، على ما جاءت ، وامتنعوا عن تأويلها وتفسيرها»^(١) .

٢ . الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) :

فقد قال في تفسيره (الكشف والبيان) عن صفة الإتيان . «وسكت قوم عن الخوص في معنى الإتيان ، فقالوا نؤمن بظاهره ، ونقف عن تفسيره ؛ لأننا قد نهينا أن نقول في كتاب الله ما لا نعلم ، ولم يُنبهنا الله تعالى ولا بهنا رسوله على حقيقة معناه

قال الكلبي : هذا من المكنوم الذي لا يُفسّر

وكان مالك ، والأوراعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وجماعة من المشايخ يقولون فيه وفي أمثاله : «أمروها كما جاءت ، بلا كيف»^(٢) .

(١) التوحيد لابن منده - تحقيق : العقيلي - (٣ / ١١٥)

(٢) الكشف والبيان للثعلبي - طبعة دار التفسير - (٥ / ٣٤٠ - ٣٤١)

٣. ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) :

قال ابن الجوزي في (كشف المشكل من حديث الصحيحين) «في مثل هذه الأشياء أنه يحب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه ، وما يستحيل ومن المستحيل عليه الحركة والنقلة والتغير ، فيبقى ما ورد في هذا ، فالباس فيه قائلان : أحدهما : الساكت عن الكلام فيه ، وقد حكى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث : أمرؤها بلا كيف ، فهذه كانت طريقة عامة السلف ...»^(١) .

٤. الموفق ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) :

قال ابن قدامة في (ذم التأويل) «ومذهب السلف (رحمة الله عليهم) الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيهه أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ، ولا تحاوير لها ، ولا تفسير ، ولا تأويل لها بما يحالف طاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سيمات المحدثين ، بل أمروها كما جاءت ، وزدوا علمها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلم بها»^٢ .

٥. أبو العباس القرطبي - صاحب (المفهم) - (ت ٦٥٦هـ) :

٦. وأبو عبد الله القرطبي - صاحب (الجامع لأحكام القرآن) - (ت ٦٧١هـ) :

قال أبو العباس القرطبي : «وقد عُرف أن مذهب السلف ترك التعرض لتأويلها ، مع قطعهم باستحالة ظواهرها ، [فيقولون : أمروها كما جاءت] . ومذهب

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/ ٣٧٩)

(٢) ذم التأويل لابن قدامة (١١)

غيرهم إبداء تأويلاتها ، وحملها على ما يصح حمله في اللسان عليها ، من غير قطع
[بتعيين مَحْمَلٍ منها] ^(١) .

ونقله أبو عبد الله القرطبي عن شيخه مقرّاه

٧. شهاب الدين ابن جُهَيْل الشافعي - أحمد بن يحيى بن إسماعيل -
(ت ٧٣٣هـ) :

قال ابن جهيل في رده على من رعم أن إثبات صفة العُلُوّ لله تعالى يعني إثبات
لجهة العُلُوّ : «ونُقل عن مالك بن أنس ، والثوري ، والليث ، والأوداعي : أنهم قالوا
في أحاديث الصفات : أمرؤها كما جاءت

فيقال له لم لا أمسكت على ما أمرت به الأئمة ، بل وصفت الله بجهة
العلو ، ولم يرد بذلك حرجاً ولو بدلت قُرأت الأرض ذهبا على أن تسمعها من
عالم رباني : لم تصرح بذلك ! بل تَصَرَّفْتَ وَبَقَلْتَ على ما خطر لك ، وما أَمَرْتَ
ولا أَقَرَرْتَ ، ولا امْتَلَكْتَ ما نقلته عن الأئمة» ^(٢) .

فهؤلاء سعة من الأئمة فهموا من عبارة «أمرؤها كما جاءت» كما يجب أن
تُفهم ، وهو عدم الريادة على قدر ما جاء ، والاكتفاء بالإيمان بلفظ ما جاء

فكيف إذا أضفنا إليها عبارة «بلا تفسير» ؟!

(١) المهمم للقرطبي - تحقيق محيي الدين مستو ، ويوسف علي بديوي وأحمد محمد
السيد ، ومحمود إبراهيم برّال دار ابن كثير ودار الکتب الطب بيروت سنة
١٤١٧هـ - (٦ / ٦٩٧ - ٦٩٨) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تحقيق محمد
رصوان عرقسوسي مؤسسة الرسالة - بيروت سنة : ١٤٢٧هـ - (٥ / ٢٣) - وطبعة دار
انكتب - (٤ / ١٤) وما بين معكوفتين من (الجامع) للقرطبي
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسكي (٩ / ٧٣) .

مما صح أيضا عن
الإمام مالك في
تفويض المعنى
السكوت

بل لقد صح عن الإمام مالك في تفويض المعنى أنه قال أيضًا «إياكم والدع،
قيل : يا أبا عبد الله ، وما الدع ؟ قال . أهل الدع الذين يتكلمون في أسماء الله
وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، لا يسكتون عما سكنت عنه الصحابة والتابعون»^١

فهذا تصريح من الإمام مالك بالسكوت عند الكلام في أسماء الله والصفات ،
ولا يمكن أن يكون معنى السكوت هو الكلام عن المعنى ، كما لا يمكن أن يكون
السكوت هو الكلام ؛ لأنهما صيغتان بل يسب الإمام مالك في حواه هذا السكوت
وعدم الخوض في المعنى شيء إني الصحابة والتابعين !

وصح عن تلميذ الإمام مالك مصعب بن عبد الله الريرى (ت ٢٣٦هـ) أنه قال
«كان مالك بن أنس يقول الكلام في الدين أكرهه ، وكان أهل بلدين يكرهونه ،
ويبهون عنه ، نحو الكلام في رأي جهنم والقدر وكل ما أشبه ذلك ، ولا أحب الكلام

(١) أحرجه أبو عبد الرحمن السلمي في رده على أهل الكلام (كما في كتاب أحاديث في دم
الكلام بانتخاب أبي الفصص المقرئ) - تحقيق د/ ناصر الحديع دار أطلس للنشر
الرياض سنة ١٤١٧هـ - (٨٢) ، والنصاب في عقيدة السلف - تحقيق د/ ناصر الحديع -
(٢٤٢ - ٢٤٤) ، وأبو إسماعيل الهروي في دم الكلام - تحقيق عبد الله لأبصارى - (رقم
٨٧٢) ، وأبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة - تحقيق محمد بن ربيع المدخلي
دار الراية الرياض الطبعة الثانية سنة ١٤١٩هـ - (١ / ١١٤) ، وفي شرح صحيح
المحاري له (٤ - ٦٢١ - ٦٢٣) ، كلهم من طريق الفقيه محمد بن محمود المروزي الشافعي
(وهو حافظ فقيه خليل) ، عن محمد بن حمير بن هشام الرازي القماطري (ت ٢٩٤هـ) وهو
(الحافظ الثقة المأمون ، كما قال الإسكافي في سؤالات السهمي رقم ٤٠٢ ، ونظر تاريخ
الإسلام للذهبي ٦ / ١٠٤٠) ، عن يحيى بن أيوب بن نادي العلاف (ت ٢٨٩هـ) وهو
محدث حجة (سير أعلام النبلاء ١٣ ، ٤٥٣) ، عن يوسف بن عبد الأعلى الصدفي ، عن
أشهب بن عبد العزيز ، عن الإمام مالك
والإسناد صحيح كما تراه .

إلا فما تحته عمل فأما الكلام في الدين ، وفي الله عز وجل : فالسكوت أحب إلي ،
لأي رأيت أهل سدا يهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل^(١) .

فماذا يريد أوضح دلالة من ذلك على تفويض المعنى ؟

ثانياً أن الإمام مالك كان ينهى عن التحديث بالأحاديث التي توهم التشبيه ،
ولولا أنها عنده من المشتبهات التي لا يُحسن التعامل معها إلا أهل العلم ، لما
نهى عن التحديث بها ، إذ كيف يحوز أن يُنهى عن التحديث بما قاله النبي ﷺ ؛
إلا على الوجه الذي ذكرناه ، وأنه من باب : «حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون
أن يكذب الله ورسوله»^(٢) ، و «ما أتيت بمحدث قومًا حديثًا لا تُلغى عقولهم ؛ إلا
كان لبعضهم فتنة»^(٣)

أحاديث
الصفات من
المشتبهات
عند الإمام مالك

وقد قال يحيى بن إبراهيم بن مريس الطلطي (ت ٢٥٩ هـ) : «إما كره مالك أن
يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حدًا وصفة وتشبيهًا ، والسجدة في هذا الانتهاء
إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه بوجه ، ويدين ، وبسط ، واستواء ، وكلام ،
فقل ﴿فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ وقال ﴿تَلْ يَدَايَ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَالْأَرْضُ
جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ وقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فليقل قائل بما قال الله ، ولينته إليه ، ولا يغدوه ، ولا يُفسره ،
ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف عبده الإيمان بالتزويل ، ولم

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨)

(٢) صحح عن علي بن أبي طالب عليه السلام في صحيح البخاري - طبعة التأصيل - (رقم ١٣١) ، وإنما

آخر البخاري إسناده عن منه لأنه أثر معروف ، وشرط البخاري تحريج المرفوع

(٣) صحح عن عبد الله بن مسعود عليه السلام في مقدمه صحيح مسلم - طبعة التأصيل - (رقم ١٣)

(٤) هذا هو تفويض المعنى

يكلّفهم الحوص في الأوّل الذي لا يعلمه غيره . وقد يلعب عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والسرور ، والملاحة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده ^(١) .

فسبب سبي الإمام مالك عن التحديث هذه الأحاديث عند ابن مريس هو أنها موهمة للتشبيه ، لا ضحعتها .

وقال ابن أبي ريد القيرواني « قل أصح . قل ابن القاسم ومن قال : الله لم يكلّم موسى : فليُسْتَبْت ، فإن تاب وإلا قُتِل .

ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ، ولا يشبهه كدب بشيء ، وليقل . له يدان كما وصف به نفسه ، وبه وجه كما وصف به نفسه . تقف عند ما في الكتاب ، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شيء له ولا نظير له ولا يروي أحدٌ مثل هذه الأحاديث ، مثل « إن الله خلق آدم على صورته » ، ونحو ذلك من الأحاديث ^(٢) . وأعظم ما لك أن يتحدث أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يرددها ^(٣) .

وقال أبو بكر الأبهري (ت ٣٧٥هـ) في (شرح المحتصر الكبير) . « وسئل مالك عن يتحدث الحديث الذي قالوا . « إن الله تعالى خلق آدم على صورته » ، والذي جاء - « أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة » ، و« أنه يدحس يده في جهنم ، فيخرج

(١) فهو نهوض مع تزييه عن التشبيه

(٢) التمهيد لاس عبد الر (٧ / ١٥١ - ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥ / ١٦٣)

(٣) قوله « مثل هذه الأحاديث » و« ونحو ذلك من الأحاديث » يدل على أن كلام الإمام مالك ليس عن الأحاديث الضعيفة ، وإنما عن موضوع هذه الأحاديث ؛ لأن المثلية في الضعف لا تنصح بذكر حديث ضعيف ، وإنما تنصح المثلية بذكر مثال لموضوعه

(٤) البوار والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي ريد (١٤ / ٥٥٣)

نهى الإمام مالك
عن التحديث
بأحاديث الصفات
واسباب ذلك

منها من أراد؟ فأنكر ذلك إنكاراً شديداً ، وهي أن يتحدث بها أحد . ف قيل له : إن
ناساً من أهل العلم يتحدثون بها فقال من هم ؟ فقد له : ابن عجلان ، عن أبي
الرناد . فقال . لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ، ولم يكن عالماً

إمّا كره أن يتحدث بهذه الأشياء ، من قبل أنها ليست صحيحة الإسناد عنه ،
فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ويحدث عنه بما ليس بصحيح الرواية عنه
ولأن في ذلك صريحاً من التشبيه ، والله يتعالى عن التشبيه بخلقه ، قال الله
تعالى . ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

ولأن هذه الأحاديث إذا صحت ، لم توجب علم الحقيقة ، وإمّا توجب علم
الظاهر ^(١) ، ولا يجوز ترك ما يوجب العلم الحقيقي الذي أوحى العقل بحره غير
صحيح ، ولو صح أيضاً لما أوجب العلم الحقيقي ^(٢) كما يوحى العقل والقياس ^(٣)
ولش أورد الأهرى سببين لنهي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث ،
وراهما كليهما سببين للنهي عند الإمام مالك ، فهو إمّا فعل ذلك لصحة السببين
كليهما عن الإمام مالك فقد هي الإمام مالك عن التحديث بالضعيف الذي لم
يصح عنه ، وهي كذلك عن التحديث بالمشته الذي يوهم التشبيه .

بل لقد مال الأهرى - وهو من جلة فقهاء المالكية العراقيين المتقدمين - ميلاً
ظاهراً إلى أن هذه الأحاديث توهم التشبيه الموجب للرد أو التأويل عنه

(١) يقصد أنها لا توجب القطع ، وإمّا توجب غلبة الظن .

(٢) يقصد لا يُقَدِّم الحبر الظني على ما قطع به العقل والقياس القطعي .

(٣) شرح المحتصر الكبير لابن عبد الحكم لأبي بكر الأهرى - تحقيق أحمد عبد الله حسن

جمعية دار البر ، دبي سنة ١٤٤٢ هـ . (٤/٦١٩ - ٦٢٠)

ولذلك قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) معلّفاً على مبي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث : « وإسما كره ذلك مالكٌ حشية الحوص في التشبيه »^(١)

وقال ابن رشد (ت ٥٢٠ هـ) في (البيان والتحصيل) : « وما تضمنته هذه الرواية من كراهية مالك لرواية هذه الأحاديث التي يقتضي ظاهرها التشبيه ، وإعطائه أن يُحدث بها ، مثل ما روي من : « الله خلق آدم على صورته » ؛ وبحورها من الأحاديث = فالمعنى من ذلك . أنه كره أن تُشاع روايتها ، ويكثر التحدث بها ، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها ، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها ، وسبيلها إذا صحّت الروايات بها . أن تُتأوّل على ما يصح مما ينتهي بها عن الله تشبيهه بشيء من خلقه ، كما يُصنع بما جاء من القرآن والسنة المتواترة والآثار مما يقتضي ظاهره التشبيه »^(٢) .

وهذا بحلاف حزم الإمام الذهبي بأن النهي إنما صدر من الإمام مالك لضعف بعض الأحاديث عنده فقط ، حيث قل « قلت : أنكر الإمام ذلك ، لأنه لم يثبت عنده ، ولا اتصل به ، فهو معذور ، كما أن صاحب (الصحيحين) معذوران في إخراج ذلك - أعني الحديث الأول والثاني^(٣) - لثبوت مسدهما ، وأما الحديث الثالث^(٤) ، فلا أعرفه بهذا اللفظ ، فقولنا في ذلك وبانه . الإقرار ، والإمرار ، وتغويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم »^(٥) .

- (١) التمهيد لابن عبد البر - طبعة المغرب - (٧ / ١٥٠)
- (٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٦ / ٤٠٢) .
- (٣) الحديث الأول هو حديث : « إن الله خلق آدم على صورته » ، والثاني هو حديث « إن الله يكشف عن ساقه » ، وكلاهما في الصحيحين .
- (٤) الحديث الثالث هو « وأنه يُدخل يده في جهنم حتى يحرق من أراد » ، ولمقصود حديث أبي سعيد الحصري رضي الله عنه في الصحيحين « يقول الحبار بقيت شفاعتي ، فيقبض قبضة من النار ، فيحرق أقواماً قد امتحشوا » .
- (٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨ / ١٠٤)

رأي الذهبي في
سبب نهي مالك
عن التحديث
بأحاديث الصفات

ورغم أن الإمام الذهبي قد صرح بتفويض المعنى ، ولا شك أنه كان يعتقد أن هذا التفويض هو مذهب السلف كالإمام مالك ، وهذا - في الحقيقة - هو غاية ما يريد إثباته ؛ إلا أن حصره سبب نهي الإمام مالك عن التحديث بتلك الأحاديث في ضعفها عنده ، رغم صحة أسانيدها في الحقيقة = حصر غير وجيه ، ولذلك لم يوافق عليه أئمة المالكية (كما سبق) .

وقد قال العقيلي في (الضعفاء) «حدثنا مقدم بن داود قال حدثنا أبو ريد أحمد بن أبي الغمر ، والحاتر بن مسكين ، قالا : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، قال : سألت مالك عن يحدث بالحديث الذي قالوا «إن الله خلق آدم على صورته» ، فأبى ذلك مالك إنكاراً شديداً ، ونهى أن يتحدث به أحد ، فقليل له إن ناساً من أهل العلم يتحدثون به ؟ فقل : من هم ؟ فقيل : محمد بن عجلان ، عن أبي الزناد ، فقال : لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء ، ولم يكن عالماً . وذكر أنا الزناد ، فقال : إنه لم يرو عاملاً لهؤلاء حتى مات^(١) ، وكان صاحب عمال يتبعهم^(٢) .

نهي مالك
عن التحديث
بأحاديث
الصفات هو
لموضوعها لا
لضعفها

فها إنما أبى الإمام مالك التحديث بهذا الحديث ، لا لضعفه عنده . فابن عجلان ثقة^(٣) ، وكان الإمام مالك يُسني عليه^(٤) ، وإنما استضعفه في الفقه ومعرفة

(١) يقصد أنه كان عاملاً لسي أمة ، فانظر التاريخ للدوري عن ابن معين (رقم ١١١٠) ،

ومعرفة الرجال عن ابن معين لأسانيد محقق محمد بن علي لأهرري - (رقم ١٨٣)

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (برحمة أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) - تحقيق السرساوي

سنة ١٤٢٩ هـ - (٢١٩/٣ - ٢٢٠ رقم ٢٨٤٩) .

(٣) انظر تهذيب التهذيب لأسانيد حجر - طعة جمعية دار البر - (١٢/ ١٠٩ - ١١٢ رقم ٦٥١٥)

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٩٦ - ١٩٧) ، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم

للحاكم - تحقيق ١٠ د/ إبراهيم آل كليب - (٢/ ٦٨١ - ٦٨٢) .

المصلحة فيما يُحدث به مما لا يُحدث به وأبو الرناد عبد الله بن ذكوان من أجل
علماء المدينة ، وهو أحد شيوخ الإمام مالك في (الموطأ) الذين اعتمد عليهم ،
وروى عنه أكثر من خمسين حديثاً ، فلا يمكن أن يكون ضعيفاً عنده .

فمراد الإمام مالك أن هذين ليس بقدوة فيما يُحدث به العامة وما لا يُحدثون
به وما كان للإمام مالك أن يعيهم بذلك لولا أن هذه الأحاديث عنده من المشتبهات
التي يُخشى على العامي أن يصل إذا سمعها ؛ لأنها تحتاج علماً وإيماناً يُمكن
صاحبه إحسان التعامل معها ، والعوائم تحور قواهم العلمية والإيمانية تحاها .

وهذا موقف صريح في أن نهى الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث هو
لكونها من المشتبهات ، لا لضعفها عنده ولو كانت من المحكمات لما نهى عن
التحديث بها ؛ بل لأمر بالتحديث بها وتعليمها الناس وما فيها من الاعتقاد والعمل
وقال تلميذ مالك وناقل فقهه عبد الرحمن بن القاسم العتقي (ت ١٩١هـ)

«ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ، ولا يُشبهه كذلك بشيء» ،
وليقل : له يذاب كما وصف به نفسه ، وله وحده كما وصف به نفسه . تقف عند ما
في الكتاب ، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له^(١) . ولا يروي أحد

(١) انظر التمهيد لاس عبد البر - طبعة المغرب - (١٨ / ٥ - ٨) ، وأسماء شيوخ مالك لابن
حفص (٢٨٥ - ٢٩٠ رقم ٥٤)

(٢) علق ابن رشد على هذا الكلام بقوله «وقوله «ولا يُشبهه يدي ربه شيء» ، ولا وجهه
تبرك وتعالى شيء» ، ولكن يقول له يذاب ، كما وصف نفسه ، وله وحده ، كما وصف
نفسه ، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب ؛ فإنه تبرك وتعالى لا مثل له ولا شبيه ولا
نظير» = قول صحيح يبيّن ، لا اختلاف فيه بين أحد من أهل القبلة في أنه لا يجوز أن يُشبهه
يديه ولا وجهه شيء ، إذ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، كما قال تعالى في محكم كتابه ، =

مثل هذه الأحاديث . مثل «إن الله خلق آدم على صورته» ، ونحو ذلك من الأحاديث وأعظم مالك أن يتحدث أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يُردِّدها [وفي لفظ : أو يرويها ، وضعفه] ^(١) .

فإن قيل لكن الإمام مالكا قد حدث بعض أحاديث الصفات ، كحديث النور ، ولو كان يهَى عنها لاشتباها لما حدث بها ؟

الجمع بين يهَى
مالك عن رواية
أحاديث الصفات
وبين روايته هو
لبعضها

والجواب : لم يكن يهَى الإمام مالك عمداً في كلصوص الصفات ، كيف ومنصوص الصفات ما هو آيات قرآنية ؟ ولذلك لا إشكال عند الإمام مالك في التحديث ببعض أحاديث الصفات : إما لوجود نظائرها في القرآن الكريم ، ولأنها مما يتصح توحّيه ، وينسبُ على العامة أن يتلقوا فهمه من أهل العلم ، فلا يُشكّل على العامة حينئذ . وإما لارتباط الحديث بعمل وفقه على العامة أن يتعلّموه ، ونحو ذلك من الأسباب الداعية للتحديث .

فإن قيل لكن لاس القسم كلام يدل أن نهي الإمام مالك عن التحديث بتلك الأحاديث هو بسبب ضعفها عنده ، ثم أورد المستشكل ما يلي :

= ولا هو ندي حس ولا جسم ولا صورة ولا اختلاف بينهم أيضا في جور إطلاق القول بأن لله يدين ووجها وعينين ؛ لأن الله وصف بذلك نفسه بكتابه ، فوجب إطلاق القول بذلك ، والاعتقاد بأنها صفات ذاته ، من غير تكبير ولا تشبيه ولا تحديد ؛ إذ لا يشبهه شيء من المخلوقات هذا قول المحققين من المتكلمين ، وتوقف كثير من الشيوخ عن إثبات هذه الصفات الخمس ، وقالوا لا يجوز أن تُنسب في صفات الله ما لم يُعلم بصراحة العقل ولا بدليله ، وتأولوه على غير ظاهره ^(٢) ، ثم ذكر وحوه وتأويل فاطر : البيان والتحصيل (١٦ / ٤٠١)

١) البوار والريادات على ما في المندوة من غيرها من لأمهات لاس أبي زيد (١٤ / ٥٥٣) ، وأصول المسألة لابن أبي رمين (٧٥) ، والبيان والتحصيل لابن رشد (١٦ / ٤٠٠) ، والجامع لمسائل المندوة لاس يونس (٢٤ / ٦٨)

قال عبد الرحمن بن القاسم «وسألت مالكاً عن الحديث في أحبار سعد بن معاذ في العرش ؟ فقال لا تتحدث به ، وما يدعو الإنسان أن يتحدث به ؟! وهو يرى ما فيه من [التعريف]» وعن الحديث «إن الله خلق آدم على صورته» ، وعن الحديث في «الساق» ، وذلك كله ، قال بن القاسم . لا ينبغي لمن يتقي الله ويحافه أن يحدث بمثل هذا . فقلت له إن الله تارك وتعالى يصحك ، فلم يره من هذا وأجابه ، وقال : قد جاء فيه حديثان ، وحديث «يرى» مثل ذلك»^(١) .

والجواب : كلام عبد الرحمن بن القاسم صريح في بيان سبب مع الإمام مالك من التحديث بهذا الحديث ، لأنه قال «وما يدعو الإنسان أن يتحدث به ؟! وهو يرى ما فيه من التعريف» .

وقد بين أبو الوليد الناحي الأشعري (ت ٤٩٤ هـ) سبب تفريق الإمام مالك بين ما أجاز التحديث به من أحاديث الصفات وما لم يجزه ، فقال : «يحتمل أن يُفرَّق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن حديث التنزل والصحك أحاديث صحاح ، لم يُطعن في شيء منها ، وحديث اهترار العرش قد تقدم الإنكار له والمخالفة فيه من الصحابة ، وحديث الصورة والساق ليست أساسيدها تلعب في الصحة درجة حديث التنزل

(١) يقصد حديث حابر عليه السلام في الصحيحين «اهتر عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ»
(٢) في هذه الموطأ من البيان والتحصيل تصحفت إلى (التعريف) ، ووردت في موطأ آخر من البيان والتحصيل على الصواب (٢٤٥ / ١٧) وهو على الصواب أيضاً في المنتقى لسانحي (٣٥٧ / ١) ، والمدخل لابن الحاج (١٤٧ / ٢) ، مع دلالة السياق على الصواب أيضاً
(٣) البيان والتحصيل لابن رشد (٥٠٤ / ١٨)

والوجه الثاني : أن التأويل في حديث التثريب أقرب وأبين ، والغرض بسوء التأويل فيها أعد ، والله أعلم وأحكم^(١) .

ويكفي أن يرد الاحتمال الثاني على كلام الإمام مالك عند الباجي ، والذي يرححه . صحة الأحاديث التي نهى عن التحديث بها ، وقوله هنا «وعن الحديث : «إن الله خلق آدم على صورته» ، وعن الحديث في «الساق» ، ودلت كنه» ، وقوله : «ودلك كنه» لا يكون كلاما ذا معنى إلا على إرادة الإحالة على ما شابه هذه الأحاديث في موضوعها وبأسها ، وأما لو أراد نحوها في الصعف : فهذا لا معنى لها ؛ لأن هذا (النحو) لم يُعرف بهذه الإحالة ، بل سيقى معها ؛ لأن الصعف إنما يُعرف بنقد الأحاديث وأسايدها فلو قال قائل لا تُحدث بهذه الأحاديث الصعيفة ونحوها في الصعف ، سيقول له السامع : وكيف أعرف صُعْفَهَا عندك ، والحاصل أن ما ضَعَفْتَهُ صحيح في الحقيقة ، مما يؤكد فشل هذا النوع من التحذير . أما لو قال القائل : لا تُحدث بهذه الأحاديث وما كان في مثل موضوعها ، فقد اتضح المقصود وتعيّنت الأحاديث بهذه الإحالة .

ولذلك قال ابن رشد في شرحه لهذا النقل : «إما هي مالك أن يُحدث بهذا الحديث ، وهو ما روي أن العرش اهتر لسعد بن معاذ ، ويتكلم به ، مخافة أن يشيع في الناس ، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها ، فيسوق إلى ظنهم التشبيه بها ، لظنهم أن العرش إذا اهتر أي تحرك ، تحرك الله بتحركه ، كالجالس منا على كرسيه ، إذا تحرك الكرسي تحرك هو بتحركه . وليس عرش الرحمن بموضع استقرار له ، إذ ليس في مكان ، ولا مستقر بمكان ، تعالى عن ذلك ذو الجلال والإكرام^(٢) .

(١) المتقى شرح الموطأ للباجي (١/ ٣٥٧)

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٧/ ٢٤٥)

وقال في موطن آخر . «ولما نهى مالك أن يُحدّث هذين الحديثين ، وبالحديث الذي جاء ر«أن الله خلق آدم على صورته» ، وبحو ذلك من الأحاديث التي يقتضي ظاهرها التشبيه . مخافة أن يُحدّث بها ، فيكثر التحدّث بها ، وتشيع في الناس ، فيسمعها الجاهال الذين لا يعرفون تأويلها ، فيسوق إلى طنوبهم التشبيه بها . وسبيلها - إذا صحت الروايات بها - أن تُتأوّل على ما يصحّ ، مما ينتفي به التشبيه عن الله عز وجل شيء من خلقه ، كما يُصع بما جاء في القرآن مما يقتضي ظاهره التشبيه ، وهو كثير ، كالآتيان في قوله عز وجل : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالنَّارِ كَذِبًا ﴾ ، والمعجى في قوله عز وجل : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ، والاستواء في قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ . وكما يُفعل أيضا بما جاء من ذلك في السس المتواترة ، كالضحك ، والتزليل ، وشبه ذلك مما لم يُكره روايتها ، بتواتر الآثار بها ، لأن سبيلها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه وإمكان تأويلها على ما ينتفي به تشبيه الله عز وجل بشيء من خلقه . سواء . وأبعد ما فيها من التشبيه ما جاء من أن «عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ» ؛ لأن العرش مخلوق ، خلّق من خلق الله عز وجل ، فلا يستحيل عليه الحركة والاهتزاز ، وإضافته إلى الله تعالى إنما هي بمعنى التشريف له ، كما يقال : بيت الله وحرمه ، لا بمعنى أنه يحلّ فيه وموضع لاستقراره ، إذ ليس في مكان ولا مستقرا بمكان ، فقد كان قبل أن يحق المكان ، فلا يلحقه عز وجل باهترار عرشه ما يلحق من اهتر عرشه من المخلوقين وهو حالس عليه من تحركه بحركته ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا^(١) .

وهكذا يتضح الموقف المتحفظ للإمام مالك من الأحاديث الموهمة للتشبيه،
وأما لديه من المشتبه ، الذي لا يعلم تأويله إلا الله تعالى ، ولا يحسن التعامل معه
إلا الراسخون في العلم ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾

وبهذا العرض لا يبقى لدى أي مصنف شك . أن أسعد الناس بعبارة
الإمام مالك ﷺ لما سُئِلَ عن الاستواء هو من فوّض المعنى . وأن أشقاهم
بها (لا جعل الله منهم شقيًا ، بل غفر لهم وسامحهم) هو من خاض في المعنى ،
ثم ادعى الاستناد إلى جواب الإمام مالك ﷺ

أسعد الناس
بعبارة الإمام
مالك

وبهذا أصل إلى الفصل الذي أعرض فيه مقالات أكثر من تسعين عالما ، كلهم
قد فهم من جواب الإمام مالك في الاستواء أنه جواب يدل على تفويض المعنى ،
وعلى أن الخوض في المعنى هو التكييف المنهي عنه والمبدع من بحث فيه .



الفصل الثاني

الأئمة الذين مهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء
بأنه تفويض منه لمعنى (الاستواء)
خلافاً لمن رعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف

وقد قسمته إلى محثين .

المبحث الأول في تقرير علماء المالكية لمعنى جواب الإمام مالك عن
الاستواء ؛ لأهم أولى الناس بهم كلامه .

والمبحث الثاني . تقرير بقية علماء الأمة من بقية المذاهب لمعنى جواب
الإمام مالك عن الاستواء .

وقد رتبت الأسماء في المحثين كليهما حسب الطبقة وتاريخ الوفاة ، مبتدئاً
بالأقدم ، متدرجاً به إلى الأحدث .

المبحث الأول

تقرير علماء المالكية لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء :



١ أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت ٤١٤هـ) تلميذ

الإمام مالك :

فهم ابن
عبد الحكم
لكلام مالك
أنه تفويض
للمعنى

قال أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم في (المختصر الكبير) «وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يرل رب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني . إذا صحت)

وسُئل عن «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»؟ فقال . الاستواء معلوم ، والكيفية غير معلومة ، والسؤال عن هذا بدعة .

وكان مالك يكره المحوص في الكلام والجدال في الدين ، وقال الجدال في الدين يقسي القلب»^(١) .

فقد قدّم ابن عبد الحكم السؤال عن الاستواء سؤالاً عن حديث البرول «وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يرل رب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني إذا صحت)»

العلق على
كلام ابن عبد
الحكم

وهذا جواب صريح في تفويض المعنى ؛ لأنه أمر بالاكتماء في هذه الصفة برواية الحديث كما ورد ، بلا أي إضافة على لفظ الحديث . «تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت» . وعبارة «تُرسل» قاطعةٌ بمنع تقييد اللفظ الوارد أو الزيادة عليه بأي شيء خارج عن لفظه .

(١) المختصر الكبير لابن عبد الحكم - تحقيق . د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب مركز بحوث القاهرة سنة ١٤٣٢ هـ - (٥٨٨) ، وشرح المختصر الكبير لأبي بكر الأهرى تحقيق أحمد عبد الله حسن جمعه دار الر دبي سنة ١٤٤٢ هـ - (٤) ٦٢١ - ٦٢٢ رقم (٣٣١٧) ، وقطعة منه مطبوعة بعنوان شرح الشيخ أبي بكر الأهرى لكتاب الجامع لابن عبد الحكم - تحقيق . أ د/ حميد لحمر دار العرب ، بيروت . سنة ١٤٢٥ هـ - (١٦٣) رقم (١٦٤) .

وحتم ابن عبد الحكم سؤال الاستواء بما يؤكد كرهية الإمام مالك للكلام في هذا الموضوع : «وكان مالك يكره الحوص في الكلام والحدال في الدين» فلو كانت هذه المسألة عند الإمام مالك من أصول الدين التي يجب فيها إثبات المعنى، بذكر المعنى، ولكن المفوض للمعنى عنده مَعْظَلًا ومُحْطَلًا ولاوجب الكلام فيها كما أوجبه ابن تيمية، وبدع من خالفه

فإن عبد الحكم لم يجد هو نفسه تماقُب بين جواب الإمام مالك في الاستواء وأنه «معلوم» وأمر الإمام مالك في صفة الزول بعدم إصافة شيء على حكاية الصفة الواردة في الحديث كما وردت في الحديث، دون زيادة أو نقص

وكان ابن عبد الحكم قد قدّم هذا النص بما يؤكد موقف الإمام مالك من صوص الصفات، وأنه كان يعدها من المشتهات وسأذكر هذا النص عندما أذكر كلام أبي بكر الأبهري (ت ٣٧٥هـ)، بعد النص التالي.

٢. يحيى بن إبراهيم بن مَرِين الطُّلَيْطَلِي (ت ٢٥٩هـ) :

فقد أورد ابن عبد البر كلام الإمام مالك، ثم قال : «وقال يحيى بن إبراهيم بن مَرِين . إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حدًا وصفة وتشبيهًا، والنجاة في هذا . الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : بوجه ، ويدين ، وبسط ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيُّمًا تُولُوا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ وقال ﴿نَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ وقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فليقل قائل بما قال الله ، وليست له إليه ، ولا يعذوه ، ولا يُفسره ، ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف

(١) هذا هو تمريض المعنى .

عبيده الإيمان بالتنزيل ، ولم يكلمهم الحوص في التأويل الذي لا يعلمه غيره .
وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث : أن الله ضحك ، وذلك
لأن الضحك من الله ، والترل ، والملافة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما
يكون من عباده^(١) .

التعليق على
فهم ابن
كثير لعبارة
مالك

القول لما قال الله تعالى ، والانتفاء إلى ما قال الله سبحانه ، وعدم تعديه إلى
أي شيء غيره : تعني الاكتفاء باللفظ الوارد ، دون إضافة ما يُزعم أنه معنى ، لأن هذا
المضاف ليس مما قاله الله تعالى ، وبإضافته قد تعدى مُضيفه ما قاله الله سبحانه

ثم يقول ابن مريم «ولا يستره» ، ولا شك أن ذكر المعنى تفسير ، وإن لم
يكن تفسيراً ، فماذا يكون إذن ؟

وقوله . «لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل» ، والتنزيل ليس هو المعنى
الذي يذكره مدعو إثبات المعنى ؛ إلا إذا زعموا أن الوحي نزل عليهم بذلك المعنى ،
وهم لا يزعمون ذلك

وقف عند قوله : «ولم يكلمهم الحوص في التأويل الذي لا يعلمه غيره» ،
ف(التأويل) الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ليس هو التأويل المدموم بصرف اللفظ عن
ظاهره بغير صارف ، وإنما هذا (التأويل) الذي لا يعلمه إلا الله تعالى هو (التفسير)
والذي هو بيان المعنى ، وهو المعنى الذي يريد الله من تلك الصفة فمعنى الصفات
عند ابن مريم لا يعلمه إلا الله تعالى ، ومن كان يُقرّر جهل الخلق بمعنى الصفات
انني لا أعلم معناها إلا الله تعالى لن يكون إلا مهوَّضاً للمعنى

(١) فهو تفويض مع تنزيه عن التشبيه .

(٢) إسماعيل لابن عبد البر (٧ / ١٥١ - ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥ / ١٦٣)

وهذا لا يبقى هناك أدنى شك أن ابن مَرِين كان مفوضاً للمعنى ، وأنه كان
يسبب إلى الإمام مالك تفويض المعنى أيضاً ، وابن مَرِين من أحل متقدمي المالكية ،
ومن السابقين لظهور أبي الحسن الأشعري أيضاً

فهم الأبهري
لخلاف مالك أنه
تفويض للمعنى

٣ أبو بكر الأبهري - محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي
المالكي - (ت ٣٧٥) :

أورد لأبهري جواباً للإمام مالك حول حديث (الساق) في (شرح المختصر
الكبير) ، فقال : «وسئل مالك عما يتحدث الحديث الذي قالوا : «إن الله تعالى
خلق آدم على صورته» ، والذي جاء : «أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة» ، و«أنه
يدخل يده في جهنم ، فيخرج منها ما أراد» ؟ فأكر ذلك إنكاراً شديداً ، وهي أن
يتحدث بها أحد فقيل له إن ناساً من أهل العلم يتحدثون بها ، فقال : من هم ؟ فقلنا
له : ابن عجلان ، عن أبي الزناد . فقال لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ، ولم
يكن عالماً

إنما كره أن يتحدث بهذه الأشياء ، من قَلَّ أنها ليست صحيحة الإسناد عنده ،
ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ويُحدث عنه بما ليس بصحيح الرواية عنه
ولأن في ذلك صراحة من التشبيه ، والله يتعالى عن التشبيه بخلقه ، قال الله
تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .

ولأن هذه الأحاديث إذا صحت ، لم توجب علم الحقيقة ، وإنما توجب علم
الظاهر^(١) ، ولا يجوز ترك ما يوجب العلم الحقيقي الذي أوجه العقل بحر غير

(١) يقصد أنها لا توجب القطع ، وإنما توجب غلبة الظن فهذا هو تعبير بعض المتقدمين عن
الظن الغالب ، كالإمام الشافعي في (الرسالة)

صحيح ، ولو صحَّ أيضاً لما أُوْحِنَ العلم الحقيقي^(١) كما يوجبُه العقل والقياس^(٢) .

التعليق على
فهم الأبهري
لعبارة مالك

وبعد هذا الكلام الصريح بأن أمثال هذه الأحار التي حوت صفات مشتبهة توجب عدم إعمال ظاهرها المؤدي إلى التشبيه ، نقل الأبهري سؤالين للإمام مالك من (المختصر الكبير) لابن عبد الحكم ، في أحدهما تصريح الإمام مالك بالتفويض ، وفي الثاني منهما سؤال الإمام مالك عن الاستواء ، مما سبق ذكره عند ذكر كلام ابن عبد الحكم (ت ٢١٤هـ) .

مما يدل على أن الأبهري لم يجد في جواب الإمام مالك عن الاستواء إثباتاً لمعنى ، بل وجد فيه تفويضاً وسهياً عن الكلام في المشتبهات

٤ أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني - عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن المالكي - (ت ٣٨٦هـ) .

فهم ابن أبي زيد
لكلام مالك أنه
تفويض للمعنى

قال ابن أبي زيد في (الجامع) من (اختصار المدونة والمختلطة) «وقال وجل لمالك : يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عنه بدعة ، والإيمان به واجب ، وأراك صاحب بدعة ، آخر جوه^(٣) .

(١) يفصد لا يُقَدِّم البحر الطي على ما قطع به العنق والقياس المطعني

(٢) شرح لمختصر الكبير لابن عبد الحكم لأبي بكر الأبهري - تحقيق أحمد عبد الله حسن جمعية دار البر دبي سنة ١٤٤٢هـ (٤/٦١٩-٦٢٠)

(٣) الجامع والسنن وأدب والتاريخ لابن أبي زيد - تحقيق محمد أبو الأجمان وعثمان بطيح مؤسسة الرسالة بيروت ، والمكتبة العتيقة تونس الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - (١٢٣) . وهو من ضمن كتاب : اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد - تحقيق د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب ، مركز بحوثه مراكش سنة ١٤٣٤هـ (٤/٥٥١)

الخلاص في فهم
كلام ابن أبي زيد

ولم يتعرّض ابن أبي زيد في هذا الموضع ولا في غيره (حسب اطلاعي) إلى شرح عبارة الإمام مالك : اللهم إلا أنه تعرض لصفة العلو والاستواء مما اختلف في فهمه ، فذهب ابن تيمية ومقلدوه إلى أنه يتر معنى الاستواء ، وهو بذلك عندهم قد أثبت لله تعالى الجهة وذهب آخرون إلى خلاف ذلك ، وأن عبارة ابن أبي زيد ليس فيها إثبات للجهة ، ولن يكون بعدم إثبات الجهة مثباً معنى للاستواء أو العلو . وبالتالي ، وبحسب ما يدل عليه مذهبه . سيكون قد فهم عبارة الإمام مالك على تفويض المعنى ؛ لأنه مالكي ؛ ولأنه أورد عبارة إمامه محتجاً بها على بيان معتقد السلف الصالح .

ولكن ابن أبي زيد قال أيضاً في موضع آخر من كتاب (الجامع) الذي هو جزء من (اختصار المدونة والمختلطة) «وأنه فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه» ، وهي عبارة أضفت كلمة (فوق) ، فظنها النقص دالة على إثبات الجهة ، سبب البغلة عن أن (فوق) وردت في النص كما في قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ، فليس في إثباتها خروج عن منهج التفويض ، بل إثباتها الترام بالنص السمعي الوارد .

ابعبارة المشكله
في كلام ابن أبي
زيد

وأما عبارة ابن أبي زيد التي كانت محل الاختلاف ، فهي قوله في رسالته الشهيرة متحدثاً عن الإيمان بالله تعالى «وأنه فوق عرشه المجد يداته ، وهو في كل مكان معلمه ... (إلى أن قال) على العرش استوى ، وعلى الملك احتوى»

(١) لجمع والسنس ولآداب والتاريخ لاس أبي زيد (١٠٨) ، وهو من ضمن كتاب .
ختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد - تحقيق د. أحمد بن عبد الكريم نجيب
مركز نجيبويه ، مراكش . سنة ١٤٣٤هـ - (٤ / ٥٣٧)

وحتى يفهم عبارته هذه بطريقة صحيحة أذكر هذا الفصل بكماله من (الرسالة)
 لاس أبي ريد ، فقد قال في (رسالته) «الإيمان بالقلب والطق باللسان : أن الله إله
 واحد ، لا إله غيره ، ولا شبيه له ، ولا نظير له ، ولا ولد له ، ولا والد له ، ولا صاحبة
 له ، ولا شريك له .

ليس لأوليته ابتداء ، ولا لآخريته انقضاء

لا يبلغ كنه صفته الواصفون ، ولا يحيط بأمره المتفكرون ، يعترف المتفكرون
 بآياته ، ولا يتفكرون في مائته داته

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
 وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

العالم الحبير ، المديبر القدير ، السميع البصير ، العلي الكبير

وأنه فوق عرشه المجيد بداته ، وهو في كل مكان بعلمه .

خلق الإنسان ، ويعلم ما توسوس به نفسه ، وهو أقرب إليه من حل الوريد

﴿وَمَا تَشْفُقُ مِنْ رِّزْقٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَكْتُبُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا
 يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ .

على العرش استوى ، وعلى المنكب اختوى ، وله الأسماء الحسنى
 والصفات العلى .

لم يرل بجميع صفاته وأسمائه ، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة ، وأسمائه محدثة

كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته ، لا خلق من خلقه

وتجلى للجبل فصار دكاً من حلاله .

وأن القرآن كلام الله : ليس بمخلوق فيبيد ، ولا صفة لمخلوق فينمذ^(١) .

مواقف العلماء
من عبارة ابن
أبي زيد

هذه هي عبارة ابن أبي زيد بكمالها ، ومن صميمها العبارة التي وقع في فهمها الاختلاف وكثر حولها النقاش ، وهي قوله : « وأنه فوق عرشه المجيد بذاته » .

- فمن مصوّب لها على أنها تدل على إثبات معنى للاستواء ؛ لأنه قال : « وأنه فوق عرشه المجيد بذاته... على العرش استوى ، وعلى الملك احتوى » . وهؤلاء هم مقلّدة ابن تيمية .

- ومن مصوّب على أنها لم تخرج عن تفويض المعنى ؛ لأنه لم يصر (فوق) و(استوى) ، وهما لمطابقا واردة في الأدلة . وأما لفظة «بذاته» فالمقصود بها بيان أن كمال الصفات الإلهية كمال ذاتي أدني ، ليس حادثا ولا مكتسبا من غيره عز وجل ، أو غير ذلك من المعاني الصحيحة التي سيأتي ذكرها في تقارير العلماء ممن شرحوا كلام ابن أبي زيد .

- ومن مُحْطِي للعبارة ؛ لأنها توهم إثبات الجهة ، بخلاف معتقد ابن أبي زيد نفسه . فعندهم أن العبارة ليست محكمة ، وظاهرها يوهم إثبات الجهة .

- ومن مُحْطِي لأن العبارة أضفت ما لم يرد في النصّ فقط ، وهو لفظ «بذاته» ، وإضافة الفوقية على العرش ، والسمع إنما ورد بـ «استوى على العرش» ، ولم يرد بـ (فوق العرش) . وإلا فالعبارة عندهم صحيحة المراد من قائلها ، ولا تخرج عن تفويض المعنى . لكنّ منحه تفويض المعنى يُوجب الاكتفاء باللفظ الوارد في أدلة السمع دون زيادة عليه ، وأدلة السمع لم تقل : استوى بذاته ، ولا أنه تعالى فوق عرشه بذاته .

(١) من الرسالة لابن أبي زيد - تحقيق د/ عمر الجبالي الشلي النوسي - الدار المالكية . تونس - سنة ١٤٣٨هـ - (٢٦-٢٧) .

سقوط دعوى
أن ابن أبي زيد
مثبت للمعنى

وبذلك تعلم أن محاولة سحب ابن أبي زيد إلى اعتقاد ابن تيمية محاولة هير موفقة ؛ لأن عبارة ابن أبي زيد لا تدل عليها أصلاً (على الصحيح) ، أو هي عبارة في الدلالة عليها ليست قاطعة (في أقل تقدير) ، بل هي محتملة ، ويخالف دلالتها من كلام ابن أبي زيد ما يوجب تأويلها ، ولا يمتنع عن فهمها على وجهها ؛ إلا توهمات ناتجة عن عدم فهم احتمالات دلالات العبارات ، مع ارتسام معنى واحد في الذهن للعبارة ، سبب الإلف والتقليد أو هي توهمات ناتجة عن تحميل العبارة معاني ليست في دلالة ألفاظها ؛ من أجل الاستكثار بإمام كابن أبي زيد لمن لم يجد له في الأئمة موافقاً إلا بمثل هذا الاعتساف في لتي أعناق العبارات .

توجيه كلام ابن
أبي زيد

فإن رجعنا للعبارة نفسها لنحتكم إليها : لا نجد فيها أي عبارة صريحة بإثبات أي معنى من المعاني التي يريد هذا التقرير التيمي لمعنى الاستواء

إثبات الفوقية
لا يسـ
الجهة

- لأن الفوقية واردة في النص ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ، والاستواء وارد في النص ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فإثبات لفظيهما هو مذهب تفويض المعنى ، ولا علاقة لهذا الإثبات اللفظي بإثبات حجة (فوق) المذركة لنا ، ولا بمعنى الاستواء الذي يعرفه في المحلوقات (مع التنزيه عن المثلية) .

- وأما لمطة (بداته) وحدها فهي وإن عارضها بعض مفوضة المعنى ؛ لأنها زيادة على اللفظ الوارد في النص ، أو لأنها قد توهم أن صفة الفوقية قد حدثت بعد خلق العرش ، مما يؤيد قول من يقبل حلول الحوادث بدات الله تعالى فكلاهما ليس متوجهاً بالنقد على ابن أبي زيد :

✽ أما الريادة على الصل بلغة (فوق) و (بذاته) فهي عند من صححها لم ير فيها إلا بيان طريقة تفويضه لمعنى الصفة ، فهو يريد إثبات كون الفوقية صفة لله تعالى ، كما يُقسَّم بعض علماء الكلام الصفات - في بعض تقسيماتهم - إلى ذاتية و فعلية . وسيأتي للعلماء عددٌ من التوجيهات للغة (بذاته) نُحَرِّجُها عن الدلالة على معنى حدوث فعل في ذات الله اسمه الاستواء .

✽ وليس في إضافة عبارة «بذاته» ما يصرِّح بإثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى ، ولا أنه تعالى في جهة فوق المحددة عدداً ، ولا علاقة لها بإثبات قدر مشترك بين صفة الاستواء لله تعالى ووصف الخلق بها ! وأقصى ما يمكن أن يدعى أن ظاهرها يدل على إثبات الجهة ، كما قل العراب عبد السلام ، وسيأتي نقل تقريره ، مع كلام سُراح (الرسالة) من أئمة المالكية .

فلا أدري إلى متى سوف يستمر التيمون في الإصرار على تحريف كلام الأئمة لكي يزعموا لهم موافق في مسألة الصفات الإلهية ١٩

المذهب العلمي
لا يبيح الاجترار

ثم إن شأن مبتغي الحق أن يجمع بين عبارات ابن أبي ريد ، خاصة وهي عبارات متعاقبة في موضع واحد ، فلا يجترئ عبارة واحدة ، ثم يُحمِّلها معنى من عبده ليحعلها باعتسافه موافقة لما يريد أن ينصره من المقالات .

في ابن أبي
ريد عن صفات
الله الحدوث

فقد قال ابن أبي ريد (كما سبق) : «لم يرل بجميع صفاته وأسمائه ، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة ، وأسمائه مُحدثة» . وهذا نص قاطع من ابن أبي ريد أنه يجمع في صفات الله الحدوث ، لأنه وَصَفَهَا بِالْأَرْلِيَّةِ وهذا ما فهمه سُراح (الرسالة) ٢٠

(١) انظر كلامهم عن أزلية الصفات ، ومع حلول الحوادث بالله تعالى ، حتى في صفة الكلام =

وَأَتَى لَهُمْ أَنْ يَفْهَمُوهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ مُوجِبٌ دَلَالَةٍ لِمَطْهَرِهَا

وإذا كان الاستواء عند ابن أبي ريد من صفات الله ، وهو كذلك عنده ،
فسيكون أركلياً ، ليس حادثاً بعد خلق العرش . وهذا يقطع بأن ابن أبي ريد لا يقرّ
بالمعنى الذي يريده ابن تيمية ؛ لأن ابن تيمية يجعل الاستواء فعلاً لله تعالى أحدثه في
نفسه بعد خلق العرش ، لتجويزه حلول الحوادث بذات الله تعالى

= الله تعالى

- شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب (ت ٤٢٢هـ) - تحقيق كريم بن عبد الوهاب
عشو ، وليام بن قُدور الجزائري . دار المحسن الجزائر ، ودار ابن حرم بيروت
سنة ١٤٤٤هـ - (٤٨ - ٥٦)

- وشرح عميلة الرسالة لأبي بكر الحفاف (ت ٦٨٨هـ) - تحقيق د/ عبد الله التوراني
دار نقطة بيروت سنة ١٤٤٥هـ - (٢٧٨ - ٢٧٩) .

- نصح المقالة في شرح الرسالة لاس المحار الجدامي الأندلسي - تحقيق عبد العلي
سرحان . دار الرياحين : عمان : الأردن . سنة ١٤٤٤هـ - (٤٢ - ٤٣ ، ٤٤)

- وشرح مقدمة الرسالة لعصر الدين منصور بن أحمد النشيدلي (ت ٧٣١هـ) - تحقيق
د/ عبد الكريم بومركود الرابطة المحمدية المغرب سنة ١٤٤٢هـ - (١١٦) .

والتحرير والتحجير في شرح رسالة ابن أبي ريد الفيرواني لمقتب بمالك الصغير لتاج
الدين لماكهي (ت ٧٣٤هـ) - تحقيق د/ أحمد بن عبد الكريم حبيب دار لمذهب
بواكشوط موريتانيا سنة ١٤٣٩هـ - (٢٠٥ / ١)

- وشرح الرسالة ليوسف بن عمر الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - تحقيق د/ محمد الطرياق
الندري الدار المغربية المغرب ، ودار الكلمة القاهرة سنة ١٤٤٠هـ (١ / ٢٧٧)
شرح الرسالة لأبي العباس زرّوقي (ت ٨٩٩هـ) دار الفكر بيروت سنة ١٤٠٢هـ
(١ / ٣٢ - ٣٣)

- شرح الرسالة لأبي الفضل قاسم بن عيسى بن ناخي الشوحي الفيرواني (ت ٨٣٧هـ) -
دار الفكر : بيروت . سنة ١٤٠٢هـ - (١ / ٣٢ - ٣٣)

- وتويز المقالة في حل ألقاط الرسالة للتائي - محمد بن خليل بن إبراهيم - (ت ٩٤٢هـ)
- تحقيق د/ محمد عايش عبد العال شير . (١ / ١٩٨ - ٢٠٤) .

ومما يؤكّد أن ابن أبي ريد لا يقول بحلول انحرادث بدات الله تقريره عن صفة الكلام ، فبعد أن ذكر أن الكلام صفة ذاته تعالى قال « ليس بمخلوق فيبيد ، ولا صفة لمخلوق فينفد » فهذا هو تقرير الصفة النفسية ، التي يقول بها الأشعرية ؛ لأنه ليس قديم النوع حادث الأفراد ، كما يقول ابن تيمية ، ولأن القرآن الكريم له بداية وله نهاية ، وحروفه تنفذ .

ولذلك قال أبو الوليد ابن رشد - الجد - (ت ٥٢٠هـ) في شرح هذه العبارة «ولا صفة لمخلوق فينفد ، معناه ليس بعرض حال في نفسه فينفد»^(١) .

ثم إن من قواعد هذا الباب التي تمتع الدرس عن كلام العالم فيه معرفة موقفه من (المحكم) و(المتشابه) ، وهل كان يعتقد أن (المتشابه) لا يعلم تأويله إلا الله ، أم أن هذا العالم ممن يقولون بأن المتشابه يعلم تأويله الله ويعلمه الراسخون في العلم أيضًا ؛ لأن من رجح أن (المتشابه) لا يعلم تفسيره إلا الله وحده لن يخالف تقريره هذا في مصوص الصفات المتشابهة ، فيدعي لها معنى ؛ إلا إن نارع في كون تلك المصوص من المتشابهة^(٢) ، أو إن ادّعى علّم الراسخين بها .

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراني (شرح عقيدة ارسالة) لأبي بكر الحناب - دار نقطة بيروت - سنة ١٤٤٥هـ - (٧٣)

(٢) قال ابن تيمية «وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحاب وغيرهم ، فمنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ، ويحسب من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا من وجهين

الأول : من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه ، فنقول أما الدليل على بطلان ذلك فلا ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الدخّل في هذه الآية ، وهي أن يعلم أحد معناه مجموع الفتاوى

لابن تيمية (١٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥)

بخصوص
انصفات من
المتشابه عند
ابن أبي زيد

وأما ابن أبي زيد فقد كان يرى (المتشابه) مما لا يعلم تفسيره إلا الله ، كما
صرح بذلك في كتاب (الجامع) من (احتصار المدونة والمختلطة) ، فقال «وَنُصَدِّقُ
بِمَا جَاءَنَا عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحْكَامِهِ يُوَجِبُ
الْعَمَلُ بِمُحْكَمِهِ ، وَتُقَرَّرُ بِنَصِّ مُشْكِلِهِ وَمُتَشَابِهِ ، وَبِكُلِّ مَا عَابَ عَا مَنِ حَقِيقَةُ تَفْسِيرِهِ
إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ كِتَابِهِ ، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
عَافًنَا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ » وقال بعض الناس إن الراسخين يعلمون مشكله ،
ولكن الأول قول أهل المدينة ، وعليه يدل الكتاب^(١) .

ولا شك أن صفات الله تعالى مما عاب عا حقيقة تفسيره ، فهو من المتشابه
الذي لا يعلم تفسيره الراسخون في العلم (ومهم ابن أبي زيد) ، ولا يعلم تأويله إلا
الله تعالى

وقد قال ابن أبي زيد القيرواني في كتابه (الوارد والريادات) «قال أصح : قال
ابن القاسم ومن قال الله لم يكلم موسى ، فَلْيُسْتَنْتَ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ

ابن تيمية وابن
القيم يُقدِّران آية
«ليس كسببه»^{٤٦}
من المتشابه
غير المحكم

والعريب أن ابن تيمية وابن القيم قد جعلوا المحكم المقاطع الدلالة في قوله تعالى «لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^{٤٧} من المتشابه ، فهذه الآية عندهما من المتشابه رغم قطعية دلالتها ،
وعربا ذلك إلى الإمام أحمد ، بناء على كتاب الرد على الجهمية المكذوب على الإمام
أحمد فنظر مجموع المساوي (١٧ / ٣٨٠) ، وبيان بليس الجهمية لاس تيمية (٣ /
٤٥٥) ، ودرء التعارض (٥ / ١٦٧) ، وأعلام الموقعين لابن القيم - طبعة عطاءات العلم -
(٣ / ١٩٦) ، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (٣١٦)

وما قالوا إن هذا الكتاب المكذوب (على أراض صحته) قد أعرب رايه وشذ عن الإمام
أحمد بما لا يُعرف عنه ، بل بما يُعرف عن أحمد خلافا ، كما فعلا في رواية خيل النصيحة
التي فيها تأويل صفة امجيه ، فما أعظم تزيه الإمام أحمد لصفات الله تعالى الذي بابه
على هذه الآية وأمثالها ، بل هذه الآية هي أعظم آيات التزيه وأقطعها دلالة

(١) الجامع لاس أبي زيد - سبعت معلومات الطباعة - (١١٤ - ١١٥) ، وهو من ضمن كتاب
احتصار المدونة والمختلطة لاس أبي زيد (٤ / ٥٤٢) .

ولا يسعي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ، ولا يشبهه كذلك بشيء ، وليقل له يداك كما وصف به نفسه ، وله وجه كما وصف به نفسه نقف عند ما في الكتاب ، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيهة له ولا نظير له ولا يروي أحد مثل هذه الأحاديث ، مثل «إن الله خلق آدم على صورته» ، ونحو ذلك من الأحاديث^(١) وأعظم مآل أن يتحدث أحد بمثل هذه الأحاديث أو يرددها^(٢)

فها يقبل ابن أبي زيد هذا الكلام عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي تلميذ مالك وناقض مذهب ، محتجاً عليه ، وهو يدل على أمرين مهمين

- على تفويض المعنى فيصوص الصفات ، بدليل قوله : «نقف عند ما في الكتب» ، ومن قسّر المعنى لم يقف عند ما في الكتب ، بل راد عليه المعنى الذي يزعمه تفسيرا لما في الكتاب

- وعلى أن الأحاديث الموهمة للتشبيه تُنهى عن التحديث بها ، لأنها مطنة إساءة الفهم من الجهال والعوام ، ومطنة عدم إحسان التعامل معها ، كما سبق بيانه من موقف الإمام مالك منها .

ثم كيف يفهم كلام لأبي محمد ابن أبي زيد يخالف أصلاً من أصول مذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب ومذهب أبي الحسن الأشعري ؟! وهو الأشعري^(٣) ،

(١) قوله : «مثل هذه الأحاديث» و «ونحو ذلك من الأحاديث» يدل على أن كلام الإمام مالك ليس عن الأحاديث الضعيفة ، وإنما عن موضوع هذه الأحاديث ؛ لأن المثلية في الضعيف لا تتصح بذكر حديث ضعيف ، وإنما تتصح المثلية بذكر مثال لموضوعه

(٢) البوادير والريادات على ما في المدة من غيرها من لأهات لابن أبي زيد (١٤ / ٥٥٣)

(٣) سئل أبو الويد ابن رشد الفقيه (ت ٥٢٠هـ) عن ابن أبي زيد هل هو أشعري ؟ أم لا ؟ وإسائل هو الأمير المرابطي أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (ت ٥١٤هـ) =

والذي دافع عن ابن كُلاب وعن الأشعري ووصفهما بالهيم بالسنة والردة على أهل البدع^(١).

لا يفعل ذلك إلا متعطل الفهم، أو مسيء الوطن بالأئمة، أو متبع لهواه

أما لماذا قال ابن أبي ريده هذه العبارة التي لا تقطع الطريق على مخطئيه وتربح مصوييه «فوق عرشه المجيد بذاته»؟

سبب وقوع
الإشكال في
عبارة ابن أبي
ريد الفيرواني

فهذا مما يوجب عيباً أن يعرف الواقع العلمي في زمن ابن أبي ريد، ومن هم المستدعة الذين كان يهمه أن يرد عليهم بدعتهم؟ لأن فهم الواقع العلمي ومنطلقاته ومعاركه الفكرية والعقدية والمذهبية من أهم السياقات التي نعيننا على فهم كلام أي عالم، والعقولة عن ذلك من أكر أساس فهم كلام العلماء خطأ

وقد وجدنا أكثر علماء العقائد إذا حاووا إلى مسألة الاستواء فإن أكثر من يردون عليهم فيها هم طائفتان الأولى هم المشبهة القائلون بأن معنى الاستواء هو القعود والاستمرار فوق العرش، والثانية: هم الجهمية القائلون بأن الله تعالى في كل مكان، ويستدلون لذلك بحو قوله تعالى «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ».

= فأجاب بعد أن ذكر أن أصول الديانات قد احتضرت بها أئمة الأشعرية، ثم قال «ولا يُعتقد في ابن أبي ريد وغيره من نظرائه أنه جاهل بها وكفى من الدليل على معرفته بها ما ذكره في صدر رسالته مما يجب اعتقاده في الدين» فتاوى ابن رشد - تحقيق د/ المختار بن الطاهر التليلي. (١٠٦٠-١٠٦١)

فهنا استدلل ابن رشد بالمقدمة العقدية - (رسالته ابن أبي ريد) للدلالة على أنه كان أشعرياً، ولو كان فيها ما يحالف الأشعرية لم يجعلها ابن رشد دليل أشعريته

(١) بين كذب المعنري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لاس حساك - تحقيق أسد محمد عدنان الشرعوي دار التقوى دمشق سنة ١٤٤٠هـ - (٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦

وقوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾^(١).

توجيه ابن
العربي لعبارة
ابن أبي زيد

وهذا الواقع العلمي هو ما نص عليه أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، فقد ذكر أحوال العلماء الذين قد صدرت منهم عبارات تجاوزت ما يوحه اعتقادهم من تفويض المعنى ، فلم يكتبوا باللفظ الوارد في الكتاب والسنة ، حتى رادوا عليه ، فقال ابن العربي : «والذي أوقعهم في ذلك أنهم رأوا أحاديث ليست بصحيحة . أن النبي ﷺ غَدَّ السَّمَوَاتِ فذكره ، حتى انتهى إلى السماء السابعة ، قال فيه : «والعرش فوق ذلك ، والله فوق ذلك»^(٢) . وسمعوا القدرية يقولون إن الله في كل مكان ، وتكاثر في ذلك الأقوال من المؤلف والمحالف ، فأنكروا ذلك عليهم ، وقالوا : إن أطلق لفظ في هذا المعنى فالذي يطلق أنه على العرش ، وسامحوا في (فوق) لأنه بمعنى (علا) و (جل) ، ورددوه في الحديث المذكور أنها ثم جاءت طائفة ركبته عليه ، فقالت : إنه فوق العرش بذاته ، وعليها شيخ المعرب أبو محمد عبد الله ابن أبي زيد ، فقالها للمعلمين ، فسيدكت^(٣) بقلوب الأطفال والكبار ثم جاء هذا الثاني ، فقال : وأن ماذا أريد مما يُظهر مررتي ؟ بأن أقول : وهو الذي يليه من

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد عن انجهمية ومن وافقهم «فإن احتجوا بقول الله عز وجل ﴿وَهُوَ أَلْبَسَ فِي السَّمَاءِ إِلَهًا وَفِي الْأَرْضِ إِلَهًا﴾ ، ويقولون ﴿وَهُوَ أَلْبَسَ فِي السَّمَاءِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ، ويقولون ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ، وروعوا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وذاته تبارك وتعالى . التمهيد لابن عبد البر - الطبعة المغربية - (١٣٤/٧)

(٢) يقصد حديث أنس بن عبد المطلب رضي الله عنه مشهور بحديث الأوعلى في مسند أحمد والسنن لأبي داود والترمذي وابن ماجه ، وهو حديث ضعيف الإسناد ومكرر المتن والإسناد .

(٣) سَدِكَ أَي لَرَمَ

محلوقاته ، يعني ليس بيه وبينه موجود ، وهو يحاديه ، وجعل يفيض في المحادة والجهة ، وما يفيض بكلمة صحيحة ...»^(١).

فهذا نص في مطلق كلام ابن أبي ريد صدر من أولى الناس معرفة بالواقع العلمي في ذلك الزمن (وهو أبو بكر ابن العربي المالكي) ؛ لإمامته في العلم ، ولاتحاد المذهب ، ولقرب عهده بابن أبي ريد زماناً ومكاناً وقد بين ابن العربي أن ابن أبي ريد انطلق في كلامه من إرادته الرد على من يقول «إن الله في كل مكان» ويؤيد ذلك أن عبارة ابن أبي ريد على اختصارها قد حرصت على أن ترد على أصحاب تلك المقالة ، ألا يراه يقول : «وأنه فوق عرشه المجيد بداته ، وهو في كل مكان بعلمه» ، فظاهر من قوله «وهو في كل مكان بعلمه» أنه يرد على من كان يقول : إنه في كل مكان . بل حتى العبارات لثالية كنت في سياق الرد عليهم أيضاً ، ألا ترى قوله «خلق الإنسان ، ويعلم ما توسوس به نفسه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد» «وما تنسقط من ورقه إلا يعلمها ولا حبة في ظلمت الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتب مبين» . فكل هذا تأكيد من ابن أبي ريد على أن الذي هو معاً ولا يمارق هو علم الله واطلاعه على خافية الأعين وما تحمي الصدور ، وليست داته العلية (عز رثا وتقدس)^(٢).

(١) العواصم من القواصم لابن العربي - تحقيق . د. عمار طالبي دار الثقافة الدوحة

سنة ١٤١٣هـ - (٢١٥) . - وتحقيق عبد الحميد بن باديس المطبعة الحرائرية

الجزائر سنة ١٣٤٥هـ (٢/ ٢٤ - ٢٥)

(٢) وهذا هو ما فهمه شراح الرسالة من قول ابن أبي ريد «وهو في كل مكان بعلمه» إلى آخر

كلامه فانظر شرح الرسالة للقاصي عبد الوهاب تحقيق . كريم بن عبد الوهاب عشو ،

وليامين بن قنور الحرائري دار المحسن الحرائري ، ودار ابن حزم بيروت سنة ١٤٤٤هـ -

(٢/ ٣٦ - ٣٨) وتوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة للثنائي - محمد بن حليل بن إبراهيم -

(ت ٩٤٢هـ) - تحقيق د/ محمد عايش عبد العال شبيب (١/ ١٨٦ - ١٩٠) ، وصيرهما

وهذا يعلم أن مراد ابن أبي ريد من عبارته إنما هو إثبات أن الله تعالى بائنٌ من خلقه ، وليس في كل مكان كما زعم من كان يَرُدُّ عليهم . ولا حطر بباله إثبات معنى للاستواء لا المعنى الذي يريده التيميون ، ولا معنى غيره .

وهذا هو فهم ابن العربي لكلام ابن أبي ريد : أنه يريد ذلك المعنى الصحيح ، لا أنه يريد إثبات الجهة .

نعم ابن العربي يُخطئ ابن أبي ريد في طريقة تعبيره عن المعنى الصحيح تلك العبارة ، وفي سياسته لردِّ البدعة ، لأن عبارة ابن أبي ريد في نظر ابن العربي هي التي مهّدت ليأتي جاهلٌ ويصرِّح بمحاداة الله تعالى للعرش وبالجهة له سبحانه ، بعد أن تلقى الصغار وال كبار عبارة ابن أبي ريد ، ولهج ٣ شيوخ الكتائب ومعلمو الأطفال . فابن العربي لا يسب إلى عبارة ابن أبي زيد القول بالجهة والمحاداة ، بل كلامه صريح أن ابن أبي ريد إنما كان يريد إثبات تفويض المعنى بعبارة تُردُّ على من يقول . إن الله تعالى في كل مكان

ومما يقطع الشك باليقين من أن أبا بكر ابن العربي لم يُحمّل كلام أبي محمد ابن أبي زيد معنى ينتقده : أنه قال في آخر كتبه تصنيفاً - فيما يظهر - وهو (واضح السيل إلى معرفة قدوس التأويل بموائد التزويل) مشيراً إلى ابن أبي زيد : «أراد به أنه موحودٌ لا معدوم ؛ إذ المعدوم ليس بشيء ، والموجود شيء ، ردّاً على الفلاسفة الذين يقولون : ليس فوق الملك التاسع شيء ، قالوا ذلك افتراء وعدوا ما على الله»^(١) .

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التورائي لـ (شرح عقيدة الرساله) لأبي بكر الحنّاف -

وقال ابن العربي في موضع آخر «ومعنى إطلاقه (ذاته) أراده بالذات الوجود؛ فإن الذات ليس باسم واقع في للعة على جسم أو جوهر أو عَرَص، وإنما يفيدك الوجود، كلفظ شيء»^(١).

وبعد أن شرحنا عبارة ابن أبي زيد بما يبين سلامتها من الخروج عن تفويض المعنى، نريد أن نقف على مواقف العلماء منها

كلام العلماء
على عبارة ابن
أبي زيد

وأفتح بيان مواقف العلماء من عبارة ابن أبي زيد: بعبارة أبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) التي يصرّح فيها بأن أحمد بن محمد بن أبي زيد من مفوضي المعنى، على أحد مهجتي الأشعري في التعامل معصوص الصفات المشتبهة

فهم أبي عبد
الله القرطبي
لعبارة ابن أبي
زيد

فقد قال أبو عبد الله القرطبي خلال كلامه عن صفة الاستواء «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري «أثبتته مستويا على عرشه، وأنهى عنه كل استواء يوجب حدوثه».

وله قول آخر «إنه فعل في العرش فعلا، سَمَّى به نفسه مستويا»

قال علماؤنا ويقولون الأول قال الطبري^(٢)، وابن أبي زيد، وعبد الوهاب وجماعة من شيوخ الفقه والحديث.

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التورائي لـ (شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الحنابل - دار نقطة بيروت سنة: ١٤٤٥هـ - (٨٣).

(٢) سيأتي نقل كلام الإمام الطبري في ذلك، بما يؤكد أن الطبري كان مذهبه كما سببه إليه القرطبي. كان يميل إلى تفويض المعنى. بل إنه كان لا يرفض مطلق التأويل أيضا. فانظر ما سأنقله من مثالي لذلك من تفسيره، عندما أذكر كلام القرطبي في فهمه لجواب الإمام مالك (٢٥٢-٢٥٣).

قال البيهقي «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمته الله ، وإليه ذهب أحمد
ابن حنبل ، والحسن بن الفضل السلمي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي .
(قال القرطبي) قلت : وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد
الأوائل) ، والأستاذ أبي بكر ابن مورك في (شرح أوائل الأدلة) .

قال القاضي ^(١) : «بأن : فإن قل قائل فأين هو ؟ قيل له (الأي) سؤال
عن مكان ، وليس هو مما يحويه مكان ، ولا تحيط به أقطار . غير أن يقول : به على
العرش ، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة ، تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً»

(قال القرطبي) قلت : وهذا قول أبي عمر ابن عبد البر ، وأبي عمر الطلمسكي
وغيرهم من الأندلسيين ^(٢)

ومن هنا بدأ نعرض أهم مواقف العلماء عموماً والشراح لكتاب (الرسالة)
خصوصاً من عبارة ابن أبي ريد ^(٣) في (الاستواء) ، وسأذكرها مرتبة ترتيباً زمنياً .

قال أبو بكر محمد بن موهب القبري المالكي تلميذ ابن أبي ريد (ت ٤١٨ هـ)
في شرحه على الرسالة «وأما قوله «إبه فوق عرشه المجيد بذاته» فإن معنى :
(فوق) و(على) عند جميع العرب واحد ، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق

(١) يقصد الباقلاني

(٢) الأسى في شرح الأسماء لحسبي لأبي عبد الله القرطبي - تحقيق عرفان سليم حسوبة
المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤٢٦ هـ - (١٦٨ - ١١٦٩) ، وصححه بمخطوط
محفوظ في مكتبة جاز الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/أ) .

(٣) وقد سقني إلى عرض عامة المقالات د/ عبد الله التوراني في مقدمة تحقيقه لشرح عقيدة
الرسالة لأبي بكر النحاف - دار نقطة بيروت سنة ١٤٤٥ هـ - (٦٦ - ٨٨)

ذلك قول الله عز وجل : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، وقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ وقال في وصف الملائكة ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، وسبحو ذلك كثير ، وقال النبي ﷺ للأعممية التي أراد سيدها أن يعتقها : «أين ربك ؟ فأشارت إلى السماء» ، ووصف النبي ﷺ أنه عُرِج به من الأرض إلى السماء ، من سماء إلى سماء ، إلى سدرة المنتهى ، وإلى ما فوقها ، حتى قال لقد سمعتُ صريف القلم ، وأنه وصف من فرض الصلوات أنه كل ما هبط من مكانه ، فلقى موسى في بعض السموات ، فأمره بالتحفيف عن أمته ، عاد يصعد ، ثم سأل ، إلى أن انتهى إلى خمس صلوات في اليوم والليلة .

وقد تأتي لفظة (في) في لغة العرب بمعنى فوق ، وعلى ذلك قول الله عز وجل . ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ ، يريد عليها وفوقها وكذلك قوله فيما وصف عن فرعون أنه قال في قصة السحرة : ﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ، يريد عليها ، قال الله عز وجل ﴿عَآمَنَّا مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ أم أممتكم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً ، قال أهل التأويل العالمون بدعة العرب : يريد فوقها

وهو قول مالك مما فهمه عن جماعة ممن أدرك من التابعين ، مما فهموه عن الصحابة ، مما فهموه عن النبي ﷺ : أن الله في السماء ، يعني فوقها وعليها

ولذلك قال الشيخ أبو محمد «إنه فوق عرشه المجيد» ، ثم بين أن علوه على عرشه وفوقه إما هو بداته ، لأنه بائن عن جميع خلقه بلا كيف ، وهو في كل

مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه ، لا بداته ؛ إذ لا تحويه الأماكن ، لأنه أعظم منها ، وقد كان ولا مكان ، ولم يتحل بصفاته عما كان ، إذ لا تجري عليه الأحوال

لكن علوه في استوائه على عرشه هو عبدا بخلاف ما كان قبل أن يستوي على العرش لأنه قال ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، و(ثم) لا تكون أبدا إلا لاستئناف فعل يصير بينه وبين ما قبله فسحة ، فهو سبحانه وإن كان لا يرول ولا يحول ، فقد يريل المخلوقات دونه ، ويحيلها كيف يشاء ، فصار يكونه على عرشه في وضيفا بخلاف ما كان قبل ذلك ، هذا حكم وضيفا لاستوائه على عرشه سبحانه . هرق بين داته وعلمه من جملة الحكم والمعنى ؛ إذ لا تحلو الأماكن من علمه ، وهو بائن عن جميعها بداته ، وإن كان محيطا بها جميعا عظمة وحلا لا

(إلى أن قال) : «وقوله : ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وإنما معناه عند أهل السنة عني غير الاستيلاء والقهر والعلية والملك الذي طست المعترلة ، ومن قال بقولهم ، إنه معنى الاستواء . وبعضهم يقول : إنه على المجاز دون الحقيقة ويبيّن سوء تأويلهم في استوائه على عرشه ، على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره . ما قد علمه أهل المعقون بأنه لم يزل مستويا على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها ، وكان العرش وغيره في ذلك سواء ، فلا معنى لتأويلهم بفراد العرش بالاستواء ، الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك وقهر وعلية .

(قال) : ويبيّن أيضا أنه على الحقيقة بقوله عز وجل ﴿وَمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ ، فلما أنصر المصمّون إفراد ذكره بالاستواء على عرشه ، بعد خلق سمواته وأرضه ، وتخصيصه بصفة الاستواء ، علموا أن الاستواء هاهنا عني غير الاستيلاء وبحره ، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه ، وأنه على الحقيقة لا على

المحار ؛ لأنه الصادق في قلبه ، ووقفوا عن كَيْفِ ذلك وتمثيله ، إذ ليس كمثله شيء من الأشياء^(١) .

ساق ابن تيمية كلام أبي بكر ابن موهب وكأنه يؤيد تقريره في إثبات معنى للعلو ، ومستنده في ذلك (على ما يبدو) ما يلي :

مناقشة ابن تيمية في استشهاده بكلام ابن موهب

١ . إثبات لمط الصوقية على العرش .

٢ . إقراره لمطة (بداته) .

٣ . أنه يجب حمل (الاستواء) على الحقيقة ، لا على المحار

٤ . أنه ذكر حلول الحوادث بذات الله تعالى بقوله «فصار كونه على عرشه في وَصْفٍ بخلاف ما كان قبل ذلك»

والحقيقة أنه ليس في شيء من ذلك إثبات معنى للاستواء ولا إثبات شيء من لوازمه عند ابن تيمية ؛ لأن .

١ . إثبات أنه عر وجل مستو على عرشه ، وفوق خلقه ، هو إثبات لمط الوارد ، ولا يتضمن إثبات معنى .

٢ . ولمطة (بداته) يُقصد بها عند مؤلفة المعنى .

ـ أن (الاستواء) المُنْتِث لمطه . صفةٌ يُوصف بها الباري عر وجل كما

وردت في السمع

(١) نقل هذا النص بطوله ابن تيمية في بيان تبيين الجهمية (١/ ١٧٥ - ١٧٩) ، ونقل جزءاً منه ابن دهي في العلو للعلو العصر - تحقيق عبد الله الرَّاك - (٢/ ١٣٦٥ رقم ٥٤٦) ، وابن قيم الحوزية في اجتماع الحشوش الإسلامية - تحقيق رابد الشيربي دار عالم الفوائد : مكة المكرمة . سنة : ١٤٣١هـ - (٢٢٥ - ٢٢٦) .

- ويُقصدُ بها أيضًا أنه سبحانه بائنٌ من حقيقته ، وليس في كل مكان كما يقول الجهمية ، ولا يتخصص ذلك إثبات جهة لله تعالى ولا حيّر ولا حدّ

- ويُقصدُ بها أيضًا أن العلو المعنوي لله تعالى صفة ذاته ، وليس مما اكتسبه من غيره عز وحل

٣. وأما حملها على الحقيقة . أي الحقيقة التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى ، والمقصود بذلك رفض التأويل الذي يحمل (الاستواء) على معنى مجازي . فهو حملٌ على الحقيقة التي لا تُعلم ؛ لأنه لا دليل على الصارف . فلا في الصر قرينة صارفة ، ولا في العقل ما يُحيل إثبات تلك الصفة الغيبية التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى .

٤. أما قوله «فصار يَكُونُ على عرشه في وَضْعٍ بخلاف ما كان قبل ذلك» لا يعني به تحوير حلول الحوادث بدات الله عز وجل ؛ لأنه قد قدّم هذه العبارة بقوله : «ولم يَحُلْ بصماته عما كان ، إذ لا تجري عليه الأحوال» ، وهذا يصريح بعدم حلول الحوادث بدات الله تعالى ، ويقول أيضًا «فهو سبحانه وإن كان لا يروى ولا يحول» . وإنما أراد بقوله : «فصار يَكُونُ على عرشه في وَضْعٍ بخلاف ما كان قبل ذلك» أن الذي تعيّر هو جوار وصمنا نحن الخلق له بأنه مستوي على العرش ، لا شك أن هذا الوصف به (الاستواء على العرش) لا بُد أنه لم يحز إلا بعد خلق العرش ، فالعرش مخلوق وليس أربيا . ألا تراه يصرح بذلك في قوله . «فصار يَكُونُ على عرشه في وَضْعٍ» ، وقال . «هذا حكم وَضْعٍنا» ، فالذي تعيّر هو وصف لله تعالى المتعلق بوجود المخلوق ، كما لا يصح أن يُقال إن الله تعالى فوق السموات أو فوق الملائكة قبل خلق السموات وقبل خلق الملائكة ، أما العلو

المطلق والفوقية المطلقة فهي صفات أرلية لله تعالى ولذلك صرح أن التعيير إنما يحدث للمخلوقات ، لا لله تعالى ، فقال «فهو سبحانه وإن كان لا يرول ولا يحول ، فقد يريل المخلوقات دونه» ، أي التعيير إنما يحدثه الله تعالى في المخلوقات ، ولا يحدثه في ذاته ، كما قال : «دونه»

وبذلك يتبين أن أبا بكر ابن موهب لا يقرر إثبات معنى للاستواء ، فهو مهوَّض لمعنى ، كما يدل عليه كلامه .

التعليق على
كلام ابن
موهب

وكيف لا يكون هذا مراد ابن موهب ، وهذا هو لفظه ؟ ثم هو فوق ذلك من متكلمي الأشعرية^(١) الذين لا يختلف متقدموهم عن متأخريهم في تراوح موقفهم

(١) وصف القاضي عياض أبا بكر ابن موهب ، فقال «وعلى عليه الكلام والجدل على بصرة مذهب أهل السنة ، والتواضع في ذلك» ، ترتيب المداير للقاضي عياض (١٨٨ / ٧) هذه حكاية واقع ابن موهب ، وأنه ليس ممن علبت عليه علوم السنة ، بل علب عليه علم الكلام والجدل ، وأب تأليه في ذلك ، القاضي عياض يحذر عن واقع مشاهد يعرفه ، ولا يجتهد في وضعه بذلك . ثم يذكر القاضي عياض أنه كان على المذهب الأشعري ، بدليل ما يلي فالقاضي عياض لكونه أشعرياً لا يصف متكلمي بأنه على مذهب أهل السنة إلا أن يكون أشعرياً: أما أشعرية القاضي عياض ومعروفة من محطوط عقيدته المكتشف مؤخرًا ، ونظر مقال (رسالة محطوط في عقيدة الإمام القاضي عياض) للدكتور محمد أبو يحيى - مجلة الشهاب جامعة الوادي الخراتية المجلد ٦ العدد ١ الصفحة ٩٩ - ١٢٨ ساريج رجب ١٤٤١ هـ = ١٥ / ٣ / ٢٠٢٠ م وانظر أيضاً رسالة انماجستير القاضي عياض ، العقيدة الأشعرية للمباحث سميجة رلافي جامعة محمد بو صيف لحرائر كلية العلوم الإنسانية . سنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩

كما ينبت ذلك نقريراته الكثيرة الدالة على أشعريته ، ومن تصريحه بأن الأشعرية هم أهل السنة - فقد قال في موضع من كتبه . «وإنما سُميت الأشعرية أهل السنة ، لأنهم اتبعوا هكده ، وموافقتهم لها» ، إكمال المعلم للقاضي عياض - تحقيق د. يحيى إسماعيل دار الوفاء . مصر سنة ١٤١٩ هـ - (١٣٢ / ٨)

- وقال في موضع آخر «أن مذهب أهل السنة بأجمعهم من السلف الصالح وأهل الحديث والفقهاء ولمتكلمين على مذهبهم من الأشعريين» ، إكمال المعلم للقاضي عياض (٢٥٥ / ١)

في الصفات بين تفويض المعنى أو التأويل ، ويميل بعضهم للأول وبعضهم للثاني ومن أشد العجب أن يُؤتى بالأشعرية لإثبات أهم تيميون ! ومصدر العجب لا يقتصر على ناحية سنق بعضهم الزمسي للمقارنة التيمية (وهو مصدر عجب حقيقي ؛ إلا عدد من تشرب دعوى أن مذهب ابن تيمية هو مذهب السلف) ، وإنما - مع ذلك - يزداد العجب من ناحية أصول الأشعرية العقديّة التي تأتي تحمیل كلامهم مذهباً يُصادُ مذهبهم في باب الصفات ! وما حال من يفعل ذلك إلا كمن يأتي لمعتزلي فيدعيه من أهل السنة لأنه قال «القرآن كلام الله» ، وكمن يأتي لقدرى يقول «لا يستقلُّ بالخلق إلا الله تعالى» ، فيسب إليه أنه لا يقول بحق العباد لأفعالهم ! متناسياً أصول مذهب التي توجب فهم كلامه بناءً على أصول مذهب^(١)

= - ولذلك قال عن السقلاي في ترجمته «المعلم بشيخ السنة ، وليس بالامة ، المتكلم على مذهب المثبتة وأهل الحديث وطريقه أبي الحسن الأشعري» ، ترتيب المدارك للقاصي عياض (٤٤ / ٧)

= - ولا يكاد يذكر القاصي عياض متكلماً أشعرياً إلا ويصفه بأنه «من المتكلمين على مذهب أهل السنة» ، ترتيب المدارك للقاصي عياض (٦ / ١٨١ ، ١٩٦) (٧ / ٢٣١) (٨ / ١٤٤) (١) وقد نبت بعضهم لهذا الأصل في فهم عبارات العلماء من أهل الكلام وغيرهم ، وهو يريد الاستكثار بالموافقين لمذهب ابن تيمية ، فصار ينتف على ذلك بأن يزعم لهذا العالم أنه تاب عن أشعريته ، ولذلك حالف الأشعرية في هذه المسألة ، أو أنه تناقص وأطلقه الحق دون أن يشعر ، أو أن يُدعى بواضع الحيات وحوذ احتلالٍ سهجي كبير بين متقدمي الأشعرية ومتأخريهم ، أو بين مُشرقيهم ومُعربيهم ، أو بين جُهمهم ورسهم ! كل هذا العبث والتدليس لأجل أن يستكثر بأسماء بعض العلماء ليوقف أسماءهم في صفه المصير المسطوع ، فلا يكون منهداً حلف لصف ! وهو يعلم أن حلت هذه الأسماء معه من يخرجه عن الانفراد ، فلن يقف في الصف إلا علوم العلماء ، لا مجرد أسمائهم مع خيالات الموافقة ! ومن أمثلة هذه لخيالات غير الموقفة ما حصل من تعليق أحد المعاصرين على عبارة نقلها أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ) عن شيوخ الأشعري محمد بن عتيق التميمي المعروف بابن أبي كديّة (ت ٥١٢هـ) ، يحكي فيها ابن أبي كديّة هذا ترؤح أقوال الأشعرية في صفة الاستواء بين التفويض والتأويل ، فعده اسمعقُ انشبي اصطراباً منهم ، كما ستراه ! = فقد قال أبو طاهر السلفي «سألت أبا عبد الله محمد بن أبي بكر التميمي القيرواني ابن أبي

ولئن سلمنا - تنزيلاً - أن عبارة ابن موهب يمكن أن تفهم على ما يريد ابن تيمية، فريد أن نقف مع فهم تلميذ آخر لابن أبي ريد، لئلا نرى كيف فهم عبارة شيخه؛ لأن أولى من عرف مراد الشيخ هو تلميذه، خاصة إذا كان هذا التلميذ أحد الأئمة في العلوم الإسلامية.

ولا شك أن الإمام مكِّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) هو ذلك التلميذ (تلميذ ابن أبي ريد) الذي تتوفر فيه كل الصفات التي توجب التسليم له في فهم عبارة شيخه، وأنه لا يسعى أن يفهم عبارة ابن أبي ريد بخلاف فهم تلميذه الذي تلقاها عنه لفظاً ومعنى.

فهم مكِّي ابن
أبي طالب
لعبارة ابن أبي
ريد

وقد قال مكِّي في تفسير قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، بعد ذكره لعدد من التأويلات، «وأحسن الأقوال في هذه: (علا)، والذي يعتقده أهل السنة، ويقولونه في هذا: «إن الله (جَلَّ ذِكْرُهُ) [فوق]» سماواته على عرشه دون

كديّة المتكلم الأشعري عن الاستواء؟ فقال من أصحابنا من قال المراد به العلو، ومهم من قال النقص، ومهم من قال الاستيلاء، ومن أصحاب المتقدمين من ذهب إلى أنه يُحمل على ما ورد به، ولا يُفسَّر، وهو أحد الوجهين عن أبي الحسن، العلو للعلي العفار للدهبي - تحقيق عبد الله البراك - (٢/ ١٣٥٦ رقم ٥٤٢)

فعلو محقق الكتاب (عبد الله البراك) بقوله «قول الأشعرية في هذه الصفة مضطرب كما أشار لذلك الفيرواني...».

ولم يتنبه المعلق هذا أن هذا الإمام الأشعري حكى هذه الأقوال على أنها جميعاً أمراً محتملة، ثم حتم بتفويض المعنى «ولا يُفسَّر»، وذكر أن هذا التفويض أحد منهجي أبي الحسن الأشعري، ومنهجه الآخر هو التأويل الذي مسكت بعض مقالاته عند الأشعرية. فليس هناك تدقيق، وإنما هما منهجان يُجَوِّزُهُمَا عامة الأشعرية، ويرون الاختلاف في دائرتهم اختلافاً معتبراً.

هذا مثال من مئات الأمثلة يفهم التيميس لمقالات محالفيهم خطأ، أو بحسب أهوائهم!

(١) سقطت هنا من المصدر، لكن أشتها المحقق في مقدمة تحقيقه (١٢/ ١)

أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه، وله (تعالى ذكره) كرسى ومسح السماوات والأرض، كما قال (جل ذكره) وكذلك ذكر شيخنا أبو محمد ابن أبي ريد رحمته .^(١)

إذن فمكي بن أبي طالب كان يقرّر تقرير شيخه، ويتتبع حروف عبارته في تقرير معتقده، ويسب هذا المعتقد إلى معتقد أهل السنة والجماعة

فهل كان مكي يهتم كلام شيخه على معنى إثبات الجهة؟ أم كان يهتم بصد ذلك؟

سيقطع لك فهم مراده كلامه الذي لا يحتاج إلى شرح

فقد قال في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٢) واحتمار الطبري وغيره أن يكون (استوى) بمعنى (علا)، على المفهوم في لسان العرب

(قال مكي) وليس (علا) في هذا المعنى أنه تعالى علا من سُئلَ كان فيه إلى علو، ولا هو علو انتقل من مكان إلى مكان، ولا علو بحركة، تعالى الله ربنا عن ذلك كله، لا يجوز أن يوصف شيء من ذلك، لأنها صفات توجب الحدوث للموصوف بها، والله (جل ذكره) أول بلا نهاية لكن يقول إنه علو قدرة واقتدار، ولم يرب تعالى قدراته الأسماء الحسنى والصفات العلاء^(٣)

وقال في تفسير آية سورة الرعد ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ . «أي : علا عليه علو قدرة، لا علو مكان»^(٤)

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٦١٠)

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب - مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة . طبعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة الطبعة الأولى ١٤٢٩ - (١/ ٢٠٩)

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٥/ ٣٦٦٤)

وقال في تفسير آية سورة المرقاة ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ . «ولا يحور أن يتوهم أحد في ذلك جلوساً ولا حركة ولا نُقْلَةً ، ولكنه استوى على العرش كما شاء ، لا يُمَثَّلُ ذلك ، ولا يُحَدُّ ، ولا يُنْظَرُ له انتقالٌ من مكان إلى مكان ؛ لأن ذلك لمن صفة المحدثات وقد قال تعالى ذكره . ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، فلا يحل لأحد أن يمثل صفات ربه - الذي ليس كمثله شيء - بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشياء ، فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء ، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التسليم لذلك .

وقد قيل استوى استولى ، والمعنى : ثم استولى بمقدرته على العرش ، ورفع فوق السماوات والأرض المحلوفه هي وما بينهما في ستة أيام ، والعرش مخلوق بعد السماوات والأرض . ثم استولى بقدرته عليه ، على عظمه ، ورفع فوق السماوات والأرض

والله أعلم بمراده في ذلك ، فهذا موضع مُشْكِلٌ ، وإما ذكر قول من تقدمنا ، لم نأت بشيء من عدنا في هذا وشبهه^(١)

وقال في تفسير آية فصلت . ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ «أي . ثم ارتفع إلى السماء ارتفاع قُدْرَةٍ ، لا ارتفاع نُقْلَةٍ»^(٢) .

(١) الهدية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٨/ ٥٢٤٢ - ٥٢٤٣)

(٢) الهدية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٤٩١)

وقال في تفسير آية سورة الحديد ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ «أي : ارتفع وعلا ارتفاع قدرة وتعظيم وجلالة ، لا ارتفاع ثقله»^(١) .

فهذه بصوص تقطع بأن مكّي بن أبي طالب قد فهم من شيحه معنى الاستواء على أعلى أبعاد فهم عن اعتقاد الجهة أو ما يُشت حلّول الحوادث بذات الله تعالى

وأعجب العجب أنه مع قطعية عبارات مكّي في بيان مذهبه في تفسير (الاستواء) و(العلو) هو أيضًا قد رعمه ابن تيمية موافقًا له^(٢) ! وستأتي مناقشة ذلك عند ذكر عبارة مكّي بن أبي طالب التي يستشهد فيها بحجاب الإمام مالك على معنى (الاستواء)^(٣) .

ولكن ينقص العجب إذا عُرف السبب . فمن لم يحد له سلفًا ، لزمه أن يتوهم له سلفًا !

وهذا القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) يقول مشيرًا إلى قول ابن أبي ريد «على العرش استوى» «هذه العبارة لآخرة» التي هي قوله «على العرش» أحثُّ إلي من الأولى ، التي هي قوله : «وأنه فوق عرشه استوى» ؛ لأن قوله «على عرشه» ورّد به النص ، ولم يرد النص بذكر (فوق) ، وإن كان المعنى واحدًا ، وكان المراد بذكر (لفوق) في هذا الموضع أنه (على) ؛ إلا أن ما طابق النص أولى بأن يُستعمل ... (ثم أورد نصوص الاستواء والعدو ، ثم قال) ولإجماع الأمة أنّا متعبدون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلو دون الشغل ، ودون

(١) إهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١١ / ٧٣٠٧) .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - تعليق محمد رشيد رضا - (١ / ٢٠٧) .

(٣) انظر ميساني (١٥٠ - ١٥٤) .

اليمين والشمال وسائر الجهات ، وهذا يعني أن يكون في كل مكان (ثم أورد استدلالاً من يرغم أن الله في كل مكان ، وردّ عليها ، ثم قال) واعلم أن الوصف به تعالى بالاستواء أتباع للنص ، وتسليم للشرع ، وتصديق لما وصف به تعالى به ولا يجوز أن يُنسب له كيفية ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك ، ولا أحمر السيّد عليه السلام فيه شيء ، ولا سأله الصحابة عنه ، ولا أن ذلك يرجع إلى التنقل والتحور وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن ، وذلك يؤول إلى التحسيم ، وإلى قديم الأجسام ، وهذا كثر عند كافة أهل الإسلام^(١) .

التعليق على
كلام البغدادي

فالقاصي عبد الوهاب لا يأخذ على ابن أبي ريد معنى يحالف فيه تفويض المعنى ، وإنما يراه محالاً للأولى في الترام النص في التعبير عن هذا التفويض .

هذا فهم أحد أجل علماء المالكية المتقدمين ، ومن المدرسة المالكية العراقية (المشرقية) .

ولذلك قال الفقيه أبو محمد صالح الهسكوري الفاسي (ت ٦٥٣هـ) في شرح الرسالة عن القاصي عبد الوهاب «وأخذ على أبي محمد لأنه حالف بذلك التوقيف، ولا يجوز التسامح إلا فيما عرفت حقيقته وأخذ عليه أيضاً في قوله بداته؛ لأنها زيادة على ما ورد التوقيف، وذلك لا يجوز ونحوه عن ابن رشد»^(٢)

هم
الهسكوري
كلام عبد
الوهاب
البغدادي وابن
أبي ريد

(١) شرح الرسالة للقاصي عبد الوهاب - تحقيق كريم عبد الوهاب عشو وليامين بن قدور
مكرر الجزائري دار محسن : الجزائر ، ودار ابن خرم بيروت الأولى ١٤٤٤هـ
(٢) (٣٨ - ٣٤)

(٢) شرح عقيدة ابن أبي ريد من كتب الرسالة (وهو قطعة من شرح الرسالة) لهسكوري -
تحقيق د أبو عمران محمد بن أحمد البوطي محبة المذهب المالكي ، نشر
مركز الجنوب للإمامة لثعاف والإسلام سنة ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م - (١٠٣)

فالهسكوري عليه السلام فهم كلام القاضي عبد الوهاب على وجهه ، وهو أنه أراد منه الترام اللفظ لوارد في السمع (التوقيف) ؛ لأن ما لا يُعرف معناه لا يُتسامح في تغيير اللفظ الوارد فيه

فهم ابن رشد
لعبارة ابن أبي
رشد

وأصاف لنا الهسكوري أبا الوليد ابن رشد - وهو يقصد الفقيه ابن رشد صاحب كتاب 'البيان والتحصيل' - (ت ٥٢٠هـ) ، حيث إنه أحد من شرح (الرسالة) لابن أبي زيد فذكر أنه اعترض على ابن أبي زيد في اللفظ ، لا في المعنى ، وإلا فابن رشد كان يُعَدُّ ابن أبي زيد من علماء الأشعرية ، بل يستدل على أشعريته بالمقدمة العقائدية لـ (رسالته) ^(١) .

يقدم ابن الفخار
لعبارة ابن أبي
رشد ووجهه

وممن انتقد ابن أبي زيد : ابن الفخار - محمد بن عمر بن يوسف القرطبي المالكي - (٤١٨هـ) في كتاب (الرد على أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني في رسالته) ، حيث قال : «وقد قال أيضًا عن الله «أنه فوق عرشه المهيمن مداته» وموضع الغلط في هذا الكلام عُدُولُهُ عن ظاهر نص القرآن ؛ لأنه تعالى قال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، ولم يقل (فوق) ، وهذا وهم» ^(٢) .

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراني لـ (شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الحنفي - دار نقطة بيروت ، سنة : ١٤٤٥هـ - (٧٣)

(٢) سُئل أبو الوليد ابن رشد ، لقيه (ت ٥٢٠هـ) عن ابن أبي زيد هل هو أشعري ؟ أم لا ؟ وأسائل هو الأمير المرابطي أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (ت ٥١٤هـ) ، فأجاب بعد أن ذكر أن أصول الديانات قد احتضنها أئمة الأشعرية ، ثم قال : «فلا يُعتقد في ابن أبي زيد وغيره من يُطْرَاف أنه جاهل بها ، وكفى من ادّعى على معرفته بها ما ذكره في صدر رسالته مما يجب اعتقاده في الدين» فتأوى ابن رشد - تحقيق د / لمختار من الظاهر انتدلي (١٠٦٠ - ١٠٦١) .

(٣) الرد على أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني في رسالته لابن الفخار - تحقيق بدر العمراني مجلة الأحمدية دهي العدد ١٧ ، سنة ١٤٢٥هـ - (١٠٢) .

وهذا النقد كنفذ من سببه من العلماء هو نقدٌ للعبارة ، لا لمعتقد ابن أبي ريد ، وليس فيه سببٌ له إلى خلاف ما يوجهه تفويضُ المعنى من عدم إثبات لأي معنى .

ومثله أبو بكر المرادي - محمد بن الحسن الحضرمي - (ت ٤٨٩هـ) ، فقد قال «أُحد على أبي محمد في قوله «بداته» ؛ لأنه زيادة على ما ورد به التوقيف ، وذلك لا يجوز»^(١) .

نقد المرادي
لعبارة ابن أبي
ريد ووجهه

وقال القرافي (ت ٦٨٤هـ) «قال ابن أبي ريد : «الله تعالى فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه ، وإنه في كل مكان بعلمه» وقال في (الرسالة) «استوى على عرشه المحيد بذاته» ، وهذا أقرب للتأويل من الأول ، أي بغير مُعين ، بل بذاته استوى على العرش وغيره . وَخَصَّ الله تعالى العرش بالاستواء ؛ لأنه أعظم أجزاء العالم ، فيبقى غيره بطريق الأولى .

توجيه القرافي
لعبارة ابن أبي
ريد

وقال جماعة عن ابن أبي ريد وعن ابن عبد البر وجماعة من المجتهدين ، إنهم يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات وقال بعض الفصلاء هذا إنما يلزمهم إذا لم يصرحوا بأنه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، وبغير ذلك من النصوص السافية للجهة . وإنما قصدتهم إخراج النصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون : لها معاني لا تُدركها ، ويقولون : هذا استواء لا يشبه الاستواءات ، كما أن ذاته لا تشبه

(١) انظر مقدمة تحقيق شرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الحنفي - تحقيق د/ عبد الله التورائي دار نقطة بيروت سنة ١٤٤٥هـ - (٧١) ، وانظر أيضاً العلو للعبي العمار لندهي - تحقيق عبد الله بن صالح البراك در الوطن الرياض سنة ١٤٢٠هـ .

الدوات فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه هوقية لا تشبه الموقيات ، وهذا أقرب لمنصب العلماء من القول بالجهة^(١) .

وبذلك بين القرافي توجيه كلام ابن أبي زيد ، وما يجب أن يُحمل عليه كلامه

التعليق على
كلام القرافي

واللطيف أن القرافي عدَّ عبارة ابن أبي زيد في (الرسالة) أقرب لفهمها على الوجه الصحيح من عبارته في المختصر (في الجامع منه) ، ولم يجد في عبارة «بداته» إشكالا كبيرا يُشكل على تفويض المعنى .

فهم الخفاف
عبارة ابن أبي
زيد

وممن صوّب كلام ابن أبي زيد ، وجعله موقوفاً للمعنى أبو بكر الخفاف - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي - (ت ٦٨٨هـ) ، في شرحه لرسالة ، فقد ذكر قوله «وأنه فوق عرشه المجيد بداته» ، ثم قال في شرحها «نقل أبو عمران الزناتي عن شيوخه أبي محمد صالح^(٢) أنه قال : «(فوق) ها بمعنى (على) عند جميع العرب ، وفي كتاب الله ومُسنّة بيّه ﷺ تصديق ذلك ، قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ﴾ ، ونحو ذلك كثير» . (قال الخفاف) قلت انظر هذا الكلام حقّ النظر ، فإنه كلامٌ موهمٌ بالجهة . (ثم تكلم عن استحالة العو المكاني والموقية الحسية على صفات الله تعالى ، ثم قال)

وما قاله الشيخ أبو محمد صالح من الاستدلال بالآي من أن (فوق) بمعنى (على) حقّ ، لكن أيّ فوقية أريد بها ؟ لم يتعرّص لها ، وكان حقه أن يبين المراد

(١) الدخيرة لقرافي - تحقيق د/ محمد حجي دار العرب - بيروت سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م - (١٣/ ٢٤٢ - ٢٤٣)

(٢) هو صالح بن يحيى بن العاري الهشكوري الفاسي (ت ٦٥٣هـ) ، وله شرح لرسالة ابن أبي زيد ، وقد تقدم النقل منه

بدلك في حقّه تعالى ، إشفاقاً على عقائد العوام الذين لم يَخْرُوا المعقولات ، حتى ينتهوا لحلّ الشهات العقلية ، ولا حاضوا في علم اللسان (أعني العوام) حتى ينتهوا لاستعمال ألفاظ اللعوية ، ولا يظنوا أي أسبه إلى الجهل بذلك ، بل محله أجل من ذلك .

وسي قولاً في (الاستواء) أعم من هذا الكلام .

وكذلك نقل الشيخ أبو عمران عن الإمام أبي محمد عبد الوهاب^(١) أنه قال «اللفظة الثانية - وهي قوله - على العرش استوى - أحث إلي من هذه» ، وأخذ على أبي محمد^(٢) ؛ لأنه خالف التوقيف^(٣) .

قلتُ يعني بمخالفته التوقيف من حيث قال «فوق عرشه» ، عوضاً من قوله «أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» .

وأخذ أيضاً عليه في قوله «بداته» ؛ لأنها رائدة على ما ورد به التوقيف ، وذلك لا يجوز .

ونحو هذا الكلام عن ابن رشد .

(١) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢ هـ) ، وله شرح على الرسالة ، سبأ في النحل منه عند سرد عبارات العلماء الذين فهموا جواب الإمام مالك على أنه جواب من كان يفوّض معنى الاستواء

(٢) يقصد أن القاضي أبا محمد عبد الوهاب أخذ على أبي محمد ابن أبي زيد .

(٣) فهذا هو الذي أحذه القاضي عبد الوهاب على ابن أبي زيد ، لا أنه نسب إلى ابن أبي زيد إثبات معنى أو إثبات الجهة أو المكان وهما فرق كبير بين المؤاحدة على اللفظ والمؤاحدة على المعنى ، فالمؤاحدة على اللفظ خلافها تعطي ، لا علاقة له بالخلاف المعنوي الذي يريد التيميون ادعائه على كلام ابن أبي زيد

(ثم صار يوحه معنى كلام ابن أبي ريد ، إلى أن قل) ولا تفهم من قوله ﴿بداته﴾ أن تلك التفوقية من لواحق داته المعهولة به ، فتكون باء السب ، فإن ذلك محال ؛ لأن الأسباب والمسببات من لواحق الحوادث

وقد أفصح الشاعر في ممدوحه بأن كماله غير مستفاد من غيره ، فقال

نفس عصام سودت عصما وعمته الكبر والإقداما

(إلى أن قال) فإذا تبين لكلامه المطوي على (فوق) و (بداته) معنى رائق ولفظ صحيح فلا يسعى أن يعترض عليه فيه ، والكمال لله وحده ، ولا يتعدى المرء حده ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ^(١) .

وسياتي بقية تقرير الحفاف في موضعه ممن فهموا عبارة الإمام مالك في الاستواء على أنها تحكي تمويض المعنى ^(٢)

نقد العراب
عبد السلام
لعبرة ابن أبي
ريد

وممن خطأ عبارة ابن أبي ريد ، وحمل ظاهرها يدل على إثبات الجهة الإمام العز ابن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠ هـ) ، فقد سئل «ما يقول في قول ابن أبي ريد المالكي ^(٣) . «وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بداته ، وأنه في كل مكان علمه» ، هل يفهم من هذا القول بالجهة ، أم لا ؟ وهل يكفر معتقدها ، أم لا ؟» ، فأجاب العز ابن عبد السلام بقوله : «ظاهر ما ذكره ابن أبي ريد القول بالجهة ؛ لأنه فرق بين كونه على العرش وبين كونه مع خلقه . والأصح أن معتقد الجهة لا يكفر ؛ لأن علماء المسلمين لم يحرجوهم عن الإسلام ، بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين

(١) شرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الحفاف - تحقيق د/ عبدالله الشورابي د/ نقطة بيروت سنة ١٤٤٥ هـ - (٢٤٥ - ٢٤٩)
(٢) انظر (ص ٢٧٨ - ٢٨١) .

والدفع في معارفهم وتحريم دماءهم وأموالهم وريجات الصلاة عليهم ، وكذلك سائر أرباب البدع ، لم يروى الناس مُخْرِجٌ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ ، ولا مبالاة بمن كفرهم لمراعته لما عليه الناس^(١) .

التعليق على
كلام العراب
عبد السلام

فهنا يتقدم العز ابن عبد السلام عبارة ابن أبي زيد ، لأن ظاهرها إثبات الجهة وتقييده بأن دلالة العبارة على إثبات الجهة دلالة ظاهرية هو تقييد مقصود ولا شك ، فهو يرى دلالتها على الجهة دلالة ظاهرية فقط ، ولا يراها عبارة ضمنية قاطعة بإثبات الجهة ، وهي كذلك عند كل من يهمهم الفرق بين النص والظاهر .

ثم هو كما يتحدث عن العبارة المقترضة المختصرة ، وهي قول ابن أبي زيد «وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته ، وأنه في كل مكان معلوم» ، ولم يكن يتحدث عن دلالة كلامه بكماله ، ولا كان يتحدث عن مذهب ابن أبي زيد الذي يسببه إليه في هذه المسألة وتحطيه هذه العبارة عند العز ابن عبد السلام لا يلزم منه أنه كان يسب إلى ابن أبي زيد ما أوهم بها طاهرها ، والعز ابن عبد السلام من أعلم الناس بذلك ، ولذلك قيّد جوابه بأنه جواب عن العبارة المسؤول عنها فقط ، وأنه جواب عن ظاهر تلك العبارة أيضًا .

وهذا التقييد الدقيق في الكلام عن (طاهر) عبارة ابن أبي زيد لا يصدر مثله عابثًا من الشخص المدقق في كلامه إلا إذا أراد أن يحلّي مسؤوليته عما قد يدل على خلاف ذلك الطاهر ، مما قد يصرف الظاهر عن دلالاته ؛ إما لعلمه بوجود الصارف عن الطاهر ، أو لمجرد احتمال وجوده عند دون تأكيده من وجود الصارف أو من عدم وجوده

(١) المتأوى المصرية للعز بن عبد السلام - تحقيق زياد حاتم الطباع دار الفكر - دمشق سنة ١٤٢٨هـ - (٥١ ، ٥٢ الاستمعة رقم ٧) .

سبب عدم تحرير
العر لمذهب ابن
أبي زيد

والسبب في اقتصار العر ابن عبد السلام على هذا القدر من الحوار ، وعدم
تحرير مذهب ابن أبي زيد بالرّجوع إلى بقية سياق كلامه وبقية تقريراته هو أن هذا
الحرء من كلام ابن أبي زيد هو ما كان قد سأل عنه المستفتي ، وانقدر الواجب في
الجواب هو أن يكون على قدر السؤال ؛ ولعلّ شافعية العر ابن عبد السلام لا تجعله
متحمّساً لتحرير مذهب ابن أبي زيد المالكي ، ولذلك اقتصر في الجواب عن ظاهر
العبارة ، وترك تحرير مذهب هذا الإمام المالكي للمالكين ، وهذا ما عمله أئمة
المالكية في الواقع ، فوعّوا وكفّوا ، كما رأيت فيما سبق ، وكما ستري فيما يأتي

رد النفاوي على
العر

ولذلك ردّ على العر ابن عبد السلام أحمد بن عُنيم بن سالم النفاوي المالكي
(ت ١١٢٦ هـ) ، فقال : « ما قاله عر الدين من أن طهره القول بالجهة يرّدّه قول الإمام
أبي عبد الله محمد بن مجاهد في رسالته ومما أجمعوا على إطلاقه » « أنه تعالى
فوق سمواته ، على عرشه ، دون أرضه » ، إطلاقاً شرعياً^(١)

يقصد النفاوي أن أحد رؤوس الأشعرية وهو ابن مجاهد قد أطلق عبارة هي
نحو عبارة ابن أبي زيد ، فكيف فهمت عبارة ابن مجاهد على غير إرادة الجهة ، يجب
أن تفهم عبارة ابن أبي زيد لكن لقائل أن يقول إن ابن أبي زيد راد إشكالا بقوله
« بداته » ، ولم يقل ابن مجاهد « بداته » ، فلا يكون جواب النفاوي على العر من
عبد السلام في تمام القوة

(١) هذا النص بحروفه في رسالته أهل الشعر المطبوعة مسنونة لأبي الحسن الأشعري وهي
لا من مجاهد - تحقيق عبد الله شكر الجبيل مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة
سنة : ١٤٢٢ هـ - (٢٣٢)

(٢) الفواكه الدواني لابن عديم النفاوي - تحقيق د أ / رابع ررواتي دار ابن حرم بيروت
سنة : ١٤٤٠ هـ - (١ / ١٢٨)

ولمترص أحيراً أن العر اس عند السلام سب إلى ابن أبي زيد القول بالجهة،
 وحالقه في ذلك كلام ابن أبي زيد نفسه ، وحالقه عامة علماء المالكية ، فرؤوا ابن أبي
 زيد من ذلك ، فكبر ماذا !؟ يقول ، أخطأ العر ، وهو في قلوبنا أكر من هذا الخطأ !
 وأصاب الحق بدليله الذي بينه الحجم الكبير من العلماء الذين وخبوا كلام ابن أبي زيد
 وما حقيقة من يتشتت بتخطيء العر ويترك تصويت الدليل الذي بصره العلماء
 سواه إلا حقيقة متبع الهوى ، ممن يفرح بالخطأ ليصر به الباطل ، وما هو باصره !
 فإذا عدنا إلى تقارير أئمة المالكية وشرحهم عبارة ابن أبي زيد نعود إلى
 العناية بالتحريير والتدقيق .

فقال أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار الحُدّامي الأندلسي (ت ٧٢٣هـ)
 «وقوله : «أنه فوق عرشه المجد بذاته» ، معناه أن الله تبارك وتعالى قهر عرشه
 وملكه وصرفه بذاته ، أي وحده ، لم يشركه في ذلك أحد ، ولم يُعنه على ذلك
 أحد... (إلى أن قال) :

فهم ابن
 الفخار لعبارة
 ابن أبي زيد

وقوله : «على العرش استوى» ، معناه قهر العرش وملكه وصرفه كيف
 يشاء ؛ لأنه حالقه والاستواء يكون بمعنى القهر والملك في كلام العرب ، وعلى
 ذلك قول الشاعر .

قد مستوى شر على العراق من غير سيف ودم مُهرق

والاستواء يكون بمعنى الاستقرار ، كقوله تعالى ﴿لَتَشْتَبُوا عَلَى ظُهورِهِ﴾ ،
 وهذا محال على الله سبحانه ؛ لأنه تعالى ليس في زمان ولا مكان ، ولا يشبه شيئاً ،
 ولا يشبهه شيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

(١) نصح المعاني في شرح الرسالة لاس الفخار الحُدّامي الأندلسي - تحقيق عبد العلي سرحدان

دار الرياحين : عمان - الأردن سنة ١٤٤٤هـ - (١/ ٣٩ ، ٤١ - ٤٢)

فهم المشدالي
تعبارة ابن أبي
ريد

وهذا ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد المشدالي البجائي (ت ٧٣١هـ) يقول بعد أن ذكر أن المقصود بالموقية الفوقية المعنوية ، وهي فوقية الجلال والكمال « فإن قيل ما أطلقه المصنف من فوقية الله تعالى على عرشه بذاته مما يوهم النقص ، ولم يرد فيه إذن ، وما هذا شأنه يمتنع إطلاقه على الله تعالى ؟

قلنا : (فوق) و(على) مترادفان معاهما واحد ، وقد ورد إطلاق (على) في قوله تعالى سألته ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فجار إطلاق (فوق) مكان (على) ، لحوار قيام أحد المترادفين قيام الآخر

ولأرباب الأصول في حواز إطلاق لفظ يوهم الفساد - إذا لم يرد بإطلاقه شرع - خلاف فمعه قوم لما فيه من الإهام ، وجوزه قوم إذا تخصص اللفظ بعرف الاستعمال في معنى صحيح ، وقد صح استعمال الموقية في العظمة والشرف والمكانة ، فصح إطلاق (فوق) لذلك .

ويحوز أن يكون هذا مذهب المصنف .

على أننا نقول : قد ورد إطلاق الموقية على الله تعالى ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ إلا أنه يقال (الموقية) وإن ورد إطلاقها ، فقوله «بذاته» لم يرد إطلاقه^(١)

وهكذا لا يرى المشدالي في كلام ابن أبي ريد معنى يحالف التقرير الأشعري ، فضلاً أن يرى فيه إثباتاً بمعنى ، فضلاً عن أن يدل على حلول الحوادث في ذات الله !

(١) شرح مقدمة الرسالة لناصر الدين المشدالي - تحقيق د/ عبد الكريم بومركود
الرابطة المحمدية - المغرب . ١٤٤٢هـ - (١٠٨ - ١٠٩)

مهم ابن جهيل
لعبارة ابن أبي
زيد

قال شهاب الدين ابن جهيل الشافعي الأشعري - أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن طاهر الكلبي الحلبي ثم الدمشقي الشافعي - (ت ٧٣٣هـ) في رده على ابن تيمية «وأما ما حكاه عن أبي عمر ابن عبد البر ' فقد علم الحاضر والعالم مذهب الرجل ، ومحالفة الناس له ، ونكير المالكية عليه أولاً وآخرًا مشهور ، ومحالفة لإمام المعرب أبي الوليد الباقي معروفة ، حتى إن فصلاء المعرب يقولون لم يكن أحدًا بالمعرب يرى هذه المقالة غيره وغير ابن أبي زيد ، على أن العلماء منهم من قد اعتذر عن ابن أبي زيد ، بما هو موجود في كلام القاضي الأجل أبي محمد عبد الوهاب السغدادي المالكي » .

ثم إنه قال «إن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات» ، ولم يعقل ما معنى ' «في السماء» ، «على العرش من فوق سبع سموات»

ثم إن ابن عبد البر تأول هذا الكلام ، ولا قال كمقالة المدعي إن المراد بالعرش والسماء جهة العلو^(١) .

وهذا يتبين أن ابن جهيل الشافعي يميل إلى تفسير القاضي عبد الوهاب لكلام ابن أبي زيد (والذي سبق ذكره) ، وهو التفسير الذي يبين أن كلام ابن أبي زيد غير مستقيم بإثبات الجهة ، وإنما انتقاده من جهة عدم الالتزام باللفظ الوارد في الصفة .

التعليق على
كلام ابن جهيل

وقال تاج الدين الفاكهاني - عمر بن علي بن سالم اللخمي - (ت ٧٣٤هـ) في شرحه للرسالة : «اعلم أنه قد أخذ على المصنف في هذه العبارة ، وهي قوله : «بداته» ، وسمعت شيخنا أبا علي البخاري^(٢) يقول : «قيل : إن هذه اللفظة

فهم الفاكهاني
لعبارة ابن أبي
زيد

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧٨/٩ - ٧٩)

(٢) هو ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق الرواي البخاري المشدلي (ت ٧٣١هـ) ، وسبق أن نقلنا توجيهه لكلام أبي محمد ابن أبي زيد

دُست على لمصنف» ، فإن صح هذا فلا إشكال في سقوط الأعراس عليه ،
وإلا فوجه الأحد عليه : أن هذه اللفظة لم يرد بها السمع ، فهي زيادة على ما ورد
به التوقيف ، وذلك لا يجوز وإلى مثل هذا نحا القاضي أبو الوليد ابن رشد رحمه الله .

وقد كثر الكلام في ذلك . فمن محطّي ، ومن معتبر

وأجمع ما رأيت في ذلك من الكلام ممن تكلم على الرسالة . ما قاله بعض
فقهاء العصر المعارضة . أذكره بصره من غير زيادة عليه :

قال : أعلم أن كلامه يتضح بيان معنى الفوقية والعرش والمجيد والذات :

ومعنى فوقية الله تعالى على عرشه . فقول : والله أعلم - : الفوقية عبارة
عن كون الشيء أعلى من غيره ، سواء كان الأعلى يماس الأسفل ، أو لا يماسه ،
ويستعمل حقيقة في الأجرام ، كقولنا : ريد على السطح ، ومجازاً في المعاني ،
كقولنا : السيّد فوق عبده ، وإن كانا على سطح واحد

وقد قيل في قوله تعالى ﴿ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ،
وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ . إنها فوقية بمعنى الظفر
والقهر بالحجة .

ويجوز أن يُقال : الفوقية حقيقة في القدر المشترك بين الفوقية الحسية
والمعنوية ، وهو محرد العلو ، مع قطع الظر عن المسكان وغيره ، دفعاً
للاشتراك والمجاز .

(١) الظاهر أنه هو الجائي المشدائي (ب٧٣١هـ) ولا أدري لم صرح باسمه ، ثم
أسمه هكذا

(قال الفاكهاني) قلت: قوله «حقيقة في القدر المشترك» فيه نظر؛ وذلك لأن القدر المشترك لا يُدَّ أن يكون صادقاً على كل واحدٍ منهما، إما بالتواطؤ^(١)، وإما بالتشكيك^(٢)، ولا يصح بواحدٍ منهما: أما التواطؤ: فظاهر، وأما التشكيك: فلأن المشكك لا بد وأن يكون المعنى صادقاً عليهما، ولكنه اختلف في محالّه إما بالأولية، وإما بالأولوية، والقوة، والضعف، وليس الأمر هنا كذلك؛ لأنما نجد معنى واحداً يصدق على علو الأجرام بعضها على بعض، وعلى المعاني بعضها على بعض، والله أعلم^(٣).

ثم قال^(٤) فمن جاز عليه المكان: حار أن تكون فوقيته بالمكان أو بالمعنى، ومن يستحيل عليه الجسمية والمكان: لا تكون فوقيته إلا معنوية (ثم قال مستمراً في النقل عن الفقيه المغربي).

وأما الذات فنقول: ذات الشيء حقيقة وماهية ونفسه وعينه وثبوته، إن جعلنا الرخود نفس الماهية، ومعناها واحدٌ باللفظ مترادفة.

والصمير في «بدائه» يجوز أن يعود على العرش، على أن تكون الباء بمعنى (في)، كما يُقال أقيمت بمكة، بمعنى أقيمت فيها، فكأنه قيل: العرش المجيد في ذاته في المعاني المتقدمة.

(١) اللفظ المتواطىء هو اللفظ الذي له معنى واحد، لكنه يصدق على أفراد كثيرين بالتساوي كلفظ (الإنسان).

(٢) اللفظ المشكك هو اللفظ الذي له معنى واحد، لكنه غير متساوٍ في أفرادهِ كالنور، يتحد في معناه، لكن أفرادهِ تتباين بين نور الشمس والقمر والمصباح.

(٣) هذا تقرير لا يتحدث عن (القدر المشترك) الذي يقصده ابن تيمية، لكنه دفع أبصاً في مناقشة تقرير ابن تيمية، بعد قليل من التأمل.

(٤) يقصد الفقيه المغربي المعاصر له الذي بدأ النقل عنه

وأما فوقية الله تعالى على عرشه فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة ، لا فوقية أحبار وأمكنة ؛ لأنه تعالى يستحيل عليه المكاب والجهت ، ومشابهة المخلوقات وهي إما بمعنى الحكم والملك ، فترجع إلى معنى القهر أو بمعنى عدم المماثلة والمخالفة ، فترجع إلى معنى التنزيه

وإن أعدت الصمير في «بداته» على الله تعالى فيكون المعنى : إن هذه الفوقية المعنوية له تعالى بالذات ، لا بالغير . (واستمر في النقل عن هذا الفقه ، إلى أن قال)

ثم قال : فإن قيل : ما أطلقه المصنّف من فوقية الله تعالى على العرش بذاته مما يوهم النقص ، ولم يرذبه إذن ، وما هذا شأنه يُسمع إطلاقه على الله تعالى ؟

قلنا (فوق) و(علا) مترادفان معاًهما واحد ، وقد ورد إطلاق (علا) فيه في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فجاز إطلاق (فوق) مكان (علا) ؛ لجوار قيام أحد المترادفين مقام الآخر ، ولأن أرباب الأصول اختلفوا في جواز إطلاق لفظ يوهم النقص ، إذا لم يرذبه بإطلاقه شرعاً فمنعه قوم ، لما فيه من الإيهام ، وجوز ذلك قوم ، إذا تحصّص اللفظ بعرف الاستعمال في معنى صحيح ، لما فيه من المعنى الصحيح وقد صح استعمال لفظ الفوقية على العظمة والشرف والمكانة ، فصَحَّ إطلاق (فوق) لذلك

ويجوز أن يكون هذا مذهب المصنّف .

على أن يقول . قد ورد إطلاق الفوقية على الله تعالى ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ، ﴿وَلَنَا فَوْقَهُمْ قَهْرُونَ﴾ .

إلا أنه يقال الموقية وإن ورد إطلاقها فقله «بداته» لم يرد إطلاقه

(قال الماكهبي) انتهى كلامه ، فتأمله ، فإنه حيد إن شاء الله تعالى

والظاهر أنه غاية ما يمكن أن يقال في هذه المسألة ، ومع ذلك فهي النفس منها شيء ، وإن كان الظن بالمصنّف حسناً جميلاً^(١) .

فهذا كلام يبين أنه لا يوجد في المحطّئين والمصوّبين لاس أبي زيد من كان يرغم أن ابن أبي زيد كان يثبت معنى للاستواء ، أو أنه كان يعتقد في العلوّ الجهة .

لا أحد يفسر
لابن أبي زيد
إثبات المعنى

وقال يوسف بن عمر الأنفاسي الماسي (ت ٥٧٦هـ) في شرحه لـ (الرسالة) :
قوله «بداته» قيل .

فهم الأنفاسي
تعبارة ابن أبي
زيد

- فصد إلى ضعف تأويل من تأوّل قوله ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ حين قال .
خلق الله العرش ، وسماه : (استوى)

- وقال آخر . معنى قوله «بداته» أي تمجّد وتشرف بداته ، لا يجعل
جاعل ؛ إذ كل من تعظّم أو تشرف إنما تشرف بالله تعالى ، والله تعالى تمجّد بداته .
وقد قال الشاعر

عش عصام سودت عصاما فعلمته الكر والإقداما
أي صيرته سيّدا عصاما .

(١) التحرير والتحجير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير لتاج الدين
الماكهبي - تحقيق د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب ، دار المذهب ، بواكشوط - موريتانيا
سنة ١٤٣٩هـ - (١ / ١٨٩ - ١٩٤)

- وقيل «فوق عرشه المحيد بذاته» بقهر والعلة على ما تقدّم ، وداته ونفسه ووجوده . كل ذلك بمعنى واحد^(١) .

التعليق على
كلام الأنفاسي

فهو يذكر الأنفاسي ثلاثة معاني لعبارة ابن أبي ريد ، وهي معاني يحتملها لفظه ، ليس في أحدها ما يدل على إثبات معنى للاستواء محال لمسهج الأشعرية المتراوح بين تهويض المعنى والتأويل الصارف عن التشبيه .

تعليق محكم
لدين سلامة
في توجيه عبارة
ابن أبي ريد

ومن أحكم التعليق وأوضح الشرح ما قاله العقيد المالكي أبو عبد الله محمد بن محمد بن سلامة الأنصاري التوسي (ت ٥٧٤ هـ) في شرحه لـ (الرسالة) ، حيث قال «هذا مما انتقد على المصنّف رحمه الله ، وإذا فهم معناه فليس بمنتقد

اعلم أولاً أن هذا الكلام وهذا الإطلاق ليس من إطلاق المصنّف ، وإنما هو إطلاق السلف الصالح والصّدّر الأوّل ، نصّ على ذلك الإمام أبو عبد الله ابن مجاهد^(٢) في (رسالته إلى أهل باب الأتوب) ، قال فيها ما نصّه «ومما أجمعوا على إطلاقه : «أبه تعالى فوق سمواته ، على عرشه ، دون أرضه»^(٣) ، يريد إطلاقاً شرعياً ، ولم يرّد في الشرع أنه في الأرض ، ولهذا قال «دون أرضه» . هذا مع ثبوت

(١) شرح الرسالة للأنفاسي - تحقيق د/ محمد طرساق البدي دار المعريّة المعرب ودار الكلمة القاهرة سنة ١٤٤٠ هـ - (١/ ٢٧٠) .

(٢) هو العلامة الأشعري أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الطائي البغدادي ، تلميذ أبي الحسن الأشعري ، وصاحب (رسالة أهل الشعر) وهي التي أشار إليها المؤلف (ت ٣٧٠ هـ) .

(٣) هد النص بحروفه في رسالة أهل الشعر المطبوعة مسنوعة لأبي الحسن الأشعري - تحقيق عبد الله شاكر الحيد مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة سنة ١٤٢٢ هـ - (٢٣٢) .

علمهم باستحالة الجهة عليه تعالى ، فليس هذا عندهم مُشْكَلًا ؛ لعلمهم بفصاحة العرب واتساعهم في الاستعارات ونقل هذا الكلام بعبه الشيخ أبو محمد في مختصره ، وغير لفظه هذا^١ ، قصدًا للتقريب على المستدي

فإذا تقرر هذا : فالناس عالةٌ على الصدر الأول^٢ ، وإذا كان إطلاقهم هذا فيتعين تفهّمه بالتمثيل والسط ؛ إذ عدت العُجْمَة على القلوب ، حتى طبت أن هذا الإطلاق يلزم منه ثبوت الجهة في حق الممرّة عنها تعالى وتقدس . (إلى أن قال) .

فإذا تقرر هذا . فمحمّل (فوق) على الحسن معلوم الاستحالة بالدلائل اليقينية ، لتقدّسه تعالى عن الجواهر والأجسام ، ومعلوم ذلك من سياق كلام المصنّف ، بحيث لا يُوهّم على قارئه أنه أراد الحسن .

فهو تعالى فوق العرش فوقية معى وجلال وعظمة

ثم فوقية المعوية من حيث هي فوقية إما أن تكون واحدة بالذات ، أو مستعادة من حكم الغير ، لا ترجع لمعنى في الذات .

وفوقية كل من سوى الله تعالى لا ترجع لمعنى في الذات ، وإما ذلك بحكم الله تعالى وتشريع ، فهو تعالى وصفت العرش بالمجد والعظم ، وجعله أعظم المخلوقات

(١) يقصد قول ابن أبي ريد «وأنه فوق سمواته على عرشه ، دون أرضه» ، في كتابه الجمع والسنن والآداب والتاريخ لابن أبي ريد (١٠٨) وهو من ضمن كتاب اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي ريد (٤ / ٥٣٧)

(٢) هذا كلام بقوله عالم أشعري أن «الناس عالةٌ على الصدر الأول» ، وهو مما يقوله كل أشعري صاخ مساء في تعظيم السلف وعلمهم ، ولا يستعرب صدورّه من أشعري إلا من لم يقرأ إلا سائب حصوم الأشعرية وشتائمهم ، وقد فهم منهم بكل افتراء ، وبم يقرأ للأشعرية كتابا قط إلا أن يكون معتريا كذابا .

وَعُلُوُّ اللَّهِ وَمَحْدُهُ لَيْسَ كَعُلُوِّ غَيْرِهِ ، بَلْ هُوَ مُحَلَّفٌ لِكُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ مُحَالَةً مُطْلَقَةً ، فَمَحْدُهُ تَعَالَى وَعَظَمَتُهُ وَغَدَاوُهُ حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهُ بِدَاتِهِ ، لَا يُشَارِكُ فِيهَا وَسِوَاءٌ قَلْبًا عَلَى هَذَا . إِنْ الْعَرْشُ نُعْتُ بِالْمَجْدِ ، أَوِ الْمَجْدُ خَيْرٌ مُتَدَأً ، فَأَرَادَ الْمَصْنُفُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ ذَلِكَ الْعُلُوَّ وَالْمَجْدَ وَالْجَلَالَ الدَّائِيَّ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : هُوَ الْعَلِيُّ الْمَجِيدُ بِدَاتِهِ ، لَيْسَ ذَلِكَ مُسْتَمَدًّا مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ قَلْبًا (بِدَاتِهِ) مُتَعَلِّقٌ (فَوْقَ) ، وَالْمَجْدُ نُعْتُ لِلْعَرْشِ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : هُوَ فَوْقَ أَعْظَمِ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَرْفَعُهَا هُوَ قِيَّةً وَعَظَمَةً وَجَلَالًا بِدَاتِهِ ، لَا تَتَشَرَّفُ بِمَشْرِفٍ وَلَا بِتَحْصِيصٍ بِمَحْصُصٍ ، بَلْ بِدَاتِهِ الْعَلِيَّةُ الْمُقَدَّسَةُ عَنْ الْإِحْتِيَاجِ . وَ(فَوْقَ) بِمَعْنَى (عَلَا) مَشْهُورٌ ، وَهُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ ، يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا مَوْصِغَ الْأُخْرَى وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الْإِطْلَاقُ الشَّرْعِيُّ ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى . فَأَرَادَ أَنْ يُؤَقِّقَ بَيْنَ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَبَيْنَ مَا يَصَحُّ إِطْلَاقُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّبِيحَ الَّتِي تُطْلَقُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

- فَمِنْهَا مَا يَصَحُّ إِطْلَاقُهُ وَاعْتِقَادُهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : «وَأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَعْلَمُهُ»
- وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهُ وَاعْتِقَادُهُ ، وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِدَاتِهِ .
- وَمِنْهَا مَا يَصَحُّ إِطْلَاقُهُ ، وَيُعْتَقَدُ مِنْهُ مَا يَحِبُّ مِنَ الْكَمَالِ وَيُنْفَى مَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ ، مِثَالُهُ : «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ» .

(١) يَعْنِي سِوَاءَ قِرَائَةِ عَصَاةِ أَبِي رِيْدٍ بِكَسْرِ الدَّالِ فِي (الْمَجِيدِ) «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِدَاتِهِ» ، أَوْ قِرَائَتِهَا بِصَمِّ الدَّالِ : «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِدَاتِهِ»

- ومنها ما يمتنع إطلاقاً ، ويحور اعتقاداً بالمعنى الذي جَوَّزناه في قوله :
«وأنه فوق عرشه»^(١) ، ومثاله أن تقول إنه فوق كُرْسِيِّهِ

واعلم أنه لا نص في الشرع في مُحال ؛ فكل ما ورد من ذلك فعائنه أن يكون
طاهراً^(٢) ، فما طاهره المُحال . فلا خلاف بين أهل السنة في طرح ذلك الظاهر ، ثم
يُنظر فيما يحتمله ذلك اللفظ بعد الطرح :

فإن احتمل واحداً تعيّن الحمل عليه ، ولا خلاف بينهم في هذا أيضاً

- وإن احتمل أكثر من واحد ، فهذا يختلف السلف والحلف^(٣) .

فجمهور السلف وَقَفَ في ذلك ؛ لأنه صار من قبيل المجمل ، ولا سبيل
لتعيين أحد المحامل ؛ إلا من جهة الشرع ، فصار متشامهاً ، فوجب الوقف

وعن هذا قال الإمام مالك رحمه الله لمن سأله عن آية الاستواء الاستواء
معلوم ، أي : معلوم محامله في اللسان والكيف غير معقول ، أي : وما يؤدي
إليه الظاهر من الكيف غير معقول ؛ لأنه مستحيل والسؤال عن هذا بدعة ،
أي : والسؤال عن تعيين أحد المحامل في اللفظ المتشابه بدعة . فمشى في ذلك
على طريق جمهور السلف .

(١) ليس هذا هو مثال هذا القسم ، وإنما مثاله هو قوله إنه فوق كرسه وإن أراد
الإحالة إلى المعنى الصحيح والاعتقاد الصحيح الذي سبق وبينه فيما مثله «إنه
فوق عرشه»

(٢) هو اختلاف بسبب اختلاف أحوال الناس وقلة العلم وظهور البدع ، كما سيبيته بكلامه
الآتي ، لا بسبب أن الحلف طوا أنفسهم أعلم من السلف ، كما يَقَعُرُ المحالون لهم في
حصولتهم معهم .

وأما الحلف فقالوا الوقف في رماسا يؤدي إلى طعن المستدعة في الدّين،
وتوهمهم على الصّعب من المسلمين فأولوها على الأوجه الصحيحة،
وفرقوا بين العث والسمين، واعتضدوا بذلك بقول رسول الله ﷺ: «يحمل
هذا العلم من كل حلف عدوّه يهور عنه تحريف العالين، وتأويل المطّيلين»،
وقال ﷺ: «وستتفرق هذه الأمة على ثلاث وسبعين». فهذا هو الباعث للحلف
على التأويل^(١).

التعليق على
كلام ابن
سلامة

وهذا كلامٌ مُحْكَمٌ لا يحتاج إلا فهم الكلام، لكي يعلم أن كلام ابن أبي ريد لا
يتضمّن معنى باطلاً في نظر الأشعرية، وإنما احتمل المعنى الباطل عندهم احتمالاً
صعباً، مع جزمهم بأن ابن أبي ريد لا يقصده. ولذلك افتتح ابن سلامة شرحه
بقوله: «وإذا فهم معناه فليس بمتقد»

فهم التوضي
لعبرة ابن أبي
ريد

وقال أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التّوخي القيرواني (ت ٨٣٧هـ).
«وهذا مما انتقد على الشيخ رحمه الله في قوله بذاته، فإنها زيادة على النص، فمن محطّي،
ومن معتدّر» (ثم نقل كلام الماكهاني وابن سلامة الأنصاري وغيرهما)^(٢).

التقاضي ابن عرفة
لعبرة ابن أبي
ريد

ومن انتقد عبارة ابن أبي ريد أبو عبد الله ابن عرفة التونسي - محمد بن
محمد بن محمد بن عرفة الورعَمي المالكي - (ت ٨٠٣هـ)، فقد نقل عنه تلميذه
أبو القاسم البرزُني المالكي (ت ٨٤١هـ) المذاهب في صفة الفوقية، وذكر مذهب
من كان يرى إثباتها من غير تكييف ولا تحديد، أي مع تفويض المعنى، وأن ابن

(١) النكت المفيدة في شرح الحظبة والعقيدة لابن سلامة الأنصاري - تحقيق د/ الميودي
بن جمعة، والأستاذ الحبيب بن طاهر مؤسسة المعارف بيروت - (٨٣ - ٨٦)
(٢) شرح الرسالة لابن ناجي التّوخي - دار الفكر - بيروت سنة ١٤٠٢هـ - (٢٨ / ١).

عبد البر ممن قال به ، وأن القاضي عياضاً نسب هذا القول إلى بعض الأشعرية ، فأذكره ابن عرفة على القاضي عياض ، ووصف القاضي عياضاً بصعب التحرير العقدي ، ورغم أنه لم يقل بذلك أحدٌ من الأشعرية ، هرد عليه تلميذه الرُّزُلِّي بأنه وجده مسوياً لأبي العباس القلاسي (أحد الكلاية المعاصرين لأبي الحسن الأشعري) ، ثم ذكر الرُّزُلِّي عن شيخه ابن عرفة أنه أنكر هذا المذهب على ابن عبد البر ، فقال : «واشتد بكير شيخنا المذكور» عليه ، وقال : لم [تزل فقهاء] المذهب يكرونه عليه ، يحمل ما ورد على طاهره ، ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه . وهو ظاهر كلام الشيخ [أبي محمد ابن أبي زيد] في رسالته^(٢)

وجه انتقاد ابن
عرفة لعبارة
ابن أبي زيد

فالمذهب المنتقد عند ابن عرفة هو إثبات الفوقية دون تحديد ولا تكييف ، أي مع تفويض المعنى ؛ إما لأنه لا يُستَها صفةً سمعية ، أو لأن إطلاقها بلا تريبه عن الجهة يوهم التشبيه عبده . وهذا المذهب المنتقد عند ابن عرفة لا علاقة له بالمذهب التيمي ، بل هو مخالفٌ له .

ثم إن تلميذ ابن عرفة أبا القاسم الرُّزُلِّي المالكي (ت ٨٤١هـ) أكد ضرورة الجمع بين كلام ابن أبي زيد ليفهم عنه ، فذكر الاختلاف في فهمه ، ثم قال : «احتلف في تأويل ما ذكره ابن أبي زيد على ما في المختصر ، على وجه لا يُشكل»^(٣)

(١) يقصد ابن عرفة

(٢) فتاوى لبرلبي - تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة دار العرب بيروت سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م - (٦ / ١٩٩) ، والذي بين معكوفتين بصحيح من (الفتاوى الحديثة) لاس حجر اسمكي الهشيمي - تحقيق محمد أحمد بدران دار الفتوى دمشق سنة ١٤٢٥هـ - (١٩٥)

(٣) فتاوى البرلبي - تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة دار انغرب بيروت سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م - (٦ / ٢٠٢ - ٢٠٣)

يقصد بعبارة المحتصر قوله في اختصار المدونة والمختلطة (الجامع) «وأنه فوق سمواته على عرشه، دون أرضه»^(١) ولم يذكرها عبارة (بداته)، فكان أقرب للتفسير الصحيح، وأبعد عن الإيهام

وممن علو على كلام ابن أبي ريد أبو عبد الله السنوسي المالكي الأشعري (ت ٨٩٥هـ)، حيث قال: «ولم يقل بالجهة أحد من أهل السنة، وإنما قال بها طائفة من المبتدعة، وهم الحشوية والكرامية». (إلى أن قال) وما يوحى في بعض التأليف من تلطيع الشيخ ابن أبي ريد وأبي عمر ابن عبد البر وبعض السلف به ففاسد لا يلتفت إليه.

ومسب وهم من نقل ذلك عن بعض السلف: ما عُرِفَ منهم عليه السلام من التوقف عن تأويل الظواهر المستحيلة، نحو «عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»^(٢)، وما أشبهه، فتوهم أن وفهم عن تأويلها لا اعتقادهم طواهرها! وحاشاهم من ذلك. وإنما وقفوا عن تعيين تأويل لها؛ لتعدد التأويلات الصحيحة، من غير علم بالمراد منها. بعد قطعهم بأن الظواهر المستحيلة غير مرادة أئمة

وما أقبح أن يُظنَّ السوء بمن لا يليق به!!^(٣).

(١) الجامع والنسب والأدب والناريج لابن أبي ريد (١٠٨) وهو من ضمن كتاب «اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي ريد - تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم بحب - مركز بحوثه، مراكش، سنة ١٤٣٤هـ - (٥٣٧ / ٤)

(٢) شرح العقيدة الوسطى للسنوسي - تحقيق أسد محمد عثمان لشرفاوي - دار التقوى دمشق سنة ١٤٤١هـ - (٢٤٤ - ٢٤٥، ٢٤٦ - ٢٤٧).

وحكاية عن السنوسي معتمداً عليه محمد بن أحمد الجشاوي الدلاني المالكي (ت ١١٣٦هـ) في كتابه «تربة ذوي ابوابه والعرفان عن عقائد أهل الربيع والحدلان - تحقيق د. عبد الصمد بوديب - دار الفتح عمان سنة ١٤٤١هـ - (١٤٥ - ١٤٦).

فهم لسنوسي
لعبارة ابن أبي
ريد

وهذا كلام صريح في تنزيه ابن أبي زيد من إرادة إثبات الجهة ، وأن سنة ذلك له وهم وظنٌ سوء .

التعليق على
كلام السيوسي

وهذا ابن حُرَيْب المالكِي (ت ٨٧٤هـ) يقول في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤] «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» ، حيث وقع . حملة قومٌ على ظاهره ، منهم ابن أبي زيد وغيره . وتأوله قوم بمعنى . قصد ، كقوله . ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ ، ولو كان كذلك لقال ثم استوى إلى العرش وتأولها الأشعرية أن معنى استوى استولى بالملك والقدرة

مهم ابن حُرَيْب
لعبارة ابن أبي
زيد

والحق : الإيمان به من غير تكييف ، فإن السلامة في التسليم

ولله در محدث بن أس في قوله للذي سأله عن ذلك «الاستواء معلوم ، والکیفة مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة» ، وقد رُوي مثل قول مالك عن أبي حنيفة ، وحعفر الصادق ، والحسن البصري ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون في معنى الاستواء ، بل أمسكوا عنه ؛ ولذلك قال مالك «السؤال عنه بدعة»^١

فالمذهب الذي ينسب ابن حُرَيْب إلى الإمام مالك وإلى السلف باللفظ الصريح . هو عدم ذكر المعنى ، هذا مما لا شك فيه في دلالة عبارته ، وهو مما لا يمكن أن يُصَوَّب ابن حُرَيْب عليه مذهباً آخر ، ما دام قد نسبته إلى الإمام مالك وإلى الصحابة عليهم السلام والتابعين .

التعليق على
كلام ابن حُرَيْب

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن حُرَيْب - تحقيق أ / د / محمد سيدي محمد مولاي دار الصياد
الكويت . سنة ١٤٣٠هـ - (١ / ٧١١ - ٧١٢)

ولكن ابن جُرِّي قد ذكر في تقديمه تفسير الآية ثلاثة مذاهب ، وردّ منها المذهبين الثاني والثالث ، في حين أنه لم يرّد المذهب الأول الذي سسه إلى ابن أبي زيد وغيره ، فدلّ ذلك أن مذهب ابن أبي زيد مذهبٌ مرصّيٌ لديه ، ولذلك سكت عن ردّه ، سيما ردّ المذهبين اللذين ذكرهما بعده . وإذا كان مذهب ابن أبي زيد عند ابن جُرّي مذهباً مرصّياً ، وكان المذهب المرصّي هو تفويض المعنى = فالمذهب الذي كان يسسه ابن جُرّي إلى ابن أبي زيد هو تفويض المعنى .

وسأبيّن - فيما سيأتي - في سياق ذكرى كلام ابن جُرّي في موضعه من هذا المسرد كيف تدلّ عبدة (الحسن على الطاهر) على تفويض المعنى^(١) ، خلافاً لمن يحملها على إثبات المعنى المستمد من دلالة اللفظ

وقال أبو العباس زُرّوق - أحمد بن أحمد بن محمّد بن عيسى الرُّنسي الفاسي المالكي - (ت ٨٩٩هـ) : «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه» ، يريد : فوقية معوية ، كما يُقال : السلطان فوق الوزير ، والمالك فوق المملوك ، والشريف فوق الدنيء ، لا أنها حسيّة ، كالسماوات فوق الأرض ، وما في معناه ؛ لا تنفاه الجهة في حقّه تعالى لما يدرم عليها من النقص والحدوث والعرش في اللة عبارة عما علا وارفع ، ومنه ﴿جَسَّتْ مَّعْرُوسَاتٌ﴾ والمراد بها مخلوقٌ عظيم جامعٌ للكائنات ، الكرسي والسماوات في حسه كحلقية ملقاة في فلاة ، هو أحل الموحودات وأعلاها منصباً وأشرفها قدرًا ، سوى بني آدم والملائكة ، فهو فوق العالم كله في الجلالة والرفعة ، ولكن رفعت وجلالته إنما هي بجعل الله له ، لا بداته ، ولا لذاته ، ولا من داته ، فهو وإن كان رفيعاً حليلاً^(٢) فرفعة الحقّ تعالى وجلالته فوقه ؛ لأنها من ذاته بذاته لذاته .

(١) انظر ما سيأتي (٢٨٣-٢٨٤)

فهم زُرّوق لعبارة ابن أبي زيد

و«المجيد» يُقال بالخفض على أنه صفةٌ للعرش ، وبالرفع صفةٌ لله تعالى ، وهو الأظهر ، كلُّ صحيح ، والتقدير أنه فوق عرشه المجيد الذي هو الرفعة والحلالة . وإن كان العرش مجيداً ، فإن مجده يتمجده تعالى ، وهو قوله : «مجيدٌ بذاته» لا يتوقف على تمجيد غيره .

وقد قال بعض الشيوع إنما أحوح الشيخ لهذه العبارة الواهمة دفع ما ادّعاه العبيديون في زمانه في شأن رُقادة ، ورأى أن اعتماد الجهة مع انتعظيم أيسرُ أمراً مما كانوا يعتقدونه ...^(١) ، إلى آخر كلامه .

فواضح أن رزوق لا يعتقد أن ابن أبي زيد كان يقصد إثبات الجهة

التعليق على
كلام رزوق

وأما ما نقله عن بعض الشيوع ، وأن ابن أبي زيد بسب فتنة العبيديين (الطاطمين) لما حكموا تونس فهو قولٌ ضعيف ، ولا يصح أن يُنسب لابن أبي زيد، ولا لأي عالم أن لا ينقد الناس من الساطل إلا بما يعتقدونه هو نفسه باطلاً !

الخلاصة : تبين بهذا العرض أنه لا يمكن التسليم لابن تيمية بأن ابن أبي زيد موافقٌ له ؛ لأن ابن أبي زيد لم يذكر شيئاً عن إثبات الجهة صراحة ، فضلاً عن إثبات القدر المشترك أو حلول الحوادث بذات الله تعالى ، والتي لا يصح مذهب ابن تيمية إلا بها . بل إننا وجدنا ابن أبي زيد ينفي حلول الحوادث بذات الله تعالى ، ويطلق الألفية على صفات الله تعالى دون ادعاء وجود صفات فعلية تحدث في ذات الله وتتجدد فيه سبحانه وتعالى ، كما هو مذهب ابن تيمية

خلاصة الكلام
في عبارة
ابن أبي زيد
ومعتقده

(١) رُقادة مدينة تونسية بجوار القيروان

(٢) شرح الرسالة لزروق - طبع دار الفكر بيروت سنة ١٤٠٢ هـ - (١/٢٨-٢٩)

ودكرنا مواقف العلماء من فهم عبارة ابن أبي زيد

بما لا يُبقي أي شك لدى كل طالب حق في أن ابن أبي زيد لا علاقة له

بالتقرير التيمي في صفة الاستواء

- وأن ابن أبي زيد عندما استشهد بعبارة الإمام مالك على مذهبه فقد كان

يستشهد بها على ما لا يُخرجها عن تفويض المعنى

٥. القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي المالكي

(ت ٤٢٢هـ)

فقد قال القاضي عبد الوهاب المالكي (ت ٤٢٢هـ) في شرحه لرسالة ابن أبي زيد . «واعلم أن الوصف له بالاستواء اتّباع للنص ، وتسليم للشرع ، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به ، ولا يجوز أن يُشت له كيفية ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك ، ولا أحبر السيوطي فيه شيء ، ولا سأله الصحابة عنه ؛ ولا أن ذلك يرجع إلى التنقل والتحوّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن ، وذلك يؤوّل إلى التجسيم ، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام

وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فقال «الاستواء منه غير معهود ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عن هذا بدعة» ، ثم أمر بإحراج السائل^(١)

(١) وقرئت في تحقيق بو حبرة والعمري (ولأن) ، شرح الرسالة (١٠٤) والسياق يقوي ما ورد في التحقيق المعتمد في العرو

(٢) شرح الرسالة - تحقيق كريم عبد الوهاب عثو وليامين بن قدور امكرار الجرائري دار محسن الجرائر ، ودار ابن حرم بيروت الأولى ١٤٤٤هـ - (٢ / ٣٨)

فهم القاضي
عبد الوهاب
عبارة الإمام
مالك

العليق على
كلام القاضي
عبد الوهاب

تضمن هذا الكلام التفويض المحصر :

١ . أثبت لفظ الاستواء وصفاً اتباعاً وتسليماً للنص

٢ . وأن الشرع لم يُرد إثبات الكيفية ولا يمكن أن يقصد بذلك التحسيم والتشبيه وأن الشرع لم يُرْده ؛ لأن التحسيم والتشبيه مستحيل عن الله تعالى فمراده . بهي أن يرد الشرع بأحد معاني الاستواء التي يعرفها الحلق من الحلق ، إمعاناً في تفويض المعنى .

٣ . ثم لما بهي التقس والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن ، وهو بهي ممنوع عند التيمية ، دل ذلك على مخالفته لهم ، وأنه يريد تفويض المعنى .

٤ . بهي المكان خلافاً للتيمية القائلين بالمكان العدمي والجهة العدمية .

ثم جعل هذا التقرير التفويضي للمعنى هو معنى كلام الإمام مالك

٦ . أبو عمر الطَّلَمَنُكي - أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي - (ت ٤٢٩ هـ) :

فهم الطلمنكي
لعبارة الإمام
مالك
ومحاولة ابن
تيمية اجتذابه
إلى مذهبه

استشهد ابن تيمية بأبي عمر الطلمنكي ، وكأه على مذهبه في إثبات المعنى لصيغة الاستواء ، حيث نقل عنه أنه قال . «وأجمعوا - يعني أهل السنة والجماعة - على أن الله عرشاً ، وعلى أنه مستو على عرشه ، وعلمه وقدرته وتديره بكل ما خلقه قال فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ، ونحو ذلك في القرآن أن ذلك علمه ، وأن الله فوق السموات بذاته ، مستو على عرشه كيف شاء .

قال وقد أهل السة في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ الاستواء من الله على عرشه المحيد على الحقيقة ، لا على المحار ، واستدلوا بقول الله ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْمَلِكِ﴾ ، وبقوله ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ ، ويقولون : ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله عروجل بهذه الأسماء على الحقيقة ، ويسمى بها المخلوق فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه ، وأثبتوا لخلقه ! وقد سئلوا ما حملهم على هذا الزيع ؟ قالوا الاحتماع في التسمية يوجب التشبيه قلنا هذا خروج عن اللغة التي حوطنا بها ؛ لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا يحصل بالتسمية ، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيات فيها كالياض بالياض ، والسواد بالسواد ، والطويل بالطويل ، والقصير بالقصير ولو كانت الأسماء توجب اشتباهها لاشتبهت الأشياء كلها ، لشمون اسم الشيء لها ، وعموم تسمية الأشياء به . فنسألهم أفتقولون إن الله موجود ؟ فإن قالوا نعم ، قيل لهم يلزمكم - على دعواكم - أن يكون مُشَبَّهاً للموجودين . وإن قالوا : موجود ، ولا يوجب وجوده لاشتباهه بيه ويبين الموجودات ، قلنا فكذلك هو . حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم ، يعني . ولا يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات]

إلا أن المتكلمين من أهل الإثبات في هذا على أقوال .

فقال مالك رحمه الله «إن الاستواء معقول ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وقال عبد الله بن المبارك - ومن تابعه من أهل العلم ، وهم كثير - إن معنى ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ استقر ، وهو قول القتيبي

وقال غير هؤلاء : استوى أي ظهر .

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى استوى بمعنى ' علا ، وتقول العرب استويت على ظهر الفرس ، بمعنى ' علوت عليه ، واستويت على سقف البيت ، بمعنى ' علوت عليه ، ويقال ' استويت على السطح بمعنى ' ، وقال الله تعالى : ﴿ قَدْ أَتَيْنَاكَ بِتِلْكَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ﴾ ، وقال : ﴿ لَتَسْتَوِيَا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ ، وقال : ﴿ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ بمعنى ' علا على العرش ، قول الحسن .

وقول مالك من أنبل جواب وقع في هذه المسألة وأشدّه استيعان : لأن فيه سدّ التكييف ، وإثبات الاستواء المعقول ، وقد اتهم أهل العلم بقوله واستجوده واستحسنوه

(قل اس تيمية) ثم تكلم على فساد قول من تأول ﴿أَسْتَوَى﴾ بمعنى ' استولى^(١) .

(١) الذي في (محرر القرآن) لأبي عبيدة : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَتَوَى﴾ أي علا ، يقال : استويت فوق الدابة ، وعلى اسعر ، وعلى الحص ، وفوق البيت أي علوت عليه وفوقه .
محرر القرآن لأبي عبيدة - تحقيق محمد فؤاد سركيس - (١٥ / ٢)
لكه قال في موضع آخر «مجاره» طهر عن العرش وعلا عليه ، ويقال : استويت على ظهر الفرس ، وعلى طهر لبيت . (٢٧٣ / ١)

(٢) شرح حديث لبرول لابن تيمية - تحقيق محمد عبد الرحمن الحميس دار العاصمة الرياض سنة ١٤١٤ هـ - (٣٩٠ - ٣٩١) ، وما بين معكوفتين رديدة من نقل الإمام الذهبي في العلو للعلي انصار (٢ / ١٣١٥ - ١٣١٦) ، وانظر مختصره في اجتماع الحيوش الإسلامية لابن انقسم - تحقيق رابيد الشيربي دار عالم الفوائد مكة المكرمة سنة ١٤٣١ هـ - (٢٠٣ - ٢٠٤)

الرد على ابن
تيمية في
محاولة اجذاب
الظلمكي إلى
مذهبه

هذا ما نقله ابن تيمية عن الظلمكي موهماً أنه لا يدل إلا على إثبات معنى
الاستواء بطريقة هو في إثباته ، مع أن كلام الظلمكي ليس فيه إلا إثبات لفظ
،صفة ورفض التأويل ، وهذا هو معنى قوله : «الاستواء من الله على عرشه
المجيد على الحقيقة» :

- دليل أنه إما قصد بذلك رفض التأويل الذي يجعل إطلاق الاستواء
مجازاً ، ولذلك قال : «لا على المجاز» .

- ويدل على أنه كان في سياق من أطرد في نفي الصفة من المعتزلة والجهمية ،
ممن قالوا : لا يجوز أن يسمى الله عروجل هذه الأسماء على الحقيقة ، ويسمى بها
المخلوق . فهو عن الله الحقائق من أسمائه ، وأنتوها لخلقه ا

- أن الظلمكي صرح أن مالك «ند التكييف» ، وأن تيمية يرغم أن مالكا
نهد العلم بالتكييف .

- أن معقولية الاستواء في عبارة الإمام مالك حسب رواية الظلمكي لا
تؤدي المعنى الذي تؤدّيه عبارة : «الاستواء معلوم» ؛ لأن صفة «الاستواء» صفة
سمعية لا تثبت بالعقل أصلاً ، والمراد منها لا يمكن إثباته بالعقل من باب أولى !
بخلاف ما لو قال «الاستواء معلوم» ، يمكن أن يُرغم بأن المراد من وصف الاستواء
بكونه معلوماً أن معناه معلوم ، كما زعم ابن تيمية . فإذا ما احتار الظلمكي رواية .
«الاستواء معقول» ، فهذا يعني . أن الاستواء في اللغة - لا حيث كونه صفةً لله تعالى
- معقول المعنى ، فكل عربي يعرف معنى الاستواء في اللغة ويهدا يكون الظلمكي
مفوّضاً للمعنى والكيف ، ويكون قد فهم عبارة الإمام مالك بذلك ؛ لأنه قد جعل
الاستواء معقولا !

نفي الظلمني
حلول الحوادث
بـذات الله
سبحانه

ومما يؤكد أن الظلمني كان موضوعاً للصفات ، أنه نُقِلَ عنه أنه ذكر « ما ذكره
أبو داود قال : ثنا عسان بن المفصل - وكان من العلماء - قال : عدة من أبي بردة
يقول « إن الجهمية أشرف من اليهود والنصارى » ، فمن رعم أن القرآن محبوق فقد
كفر ، لأن القرآن كلام الله وعلمه ، لم يرل ولا يران (إلى أن قال) وهو كما وصف
نفسه ، من غير تفسير ولا تشبيه ، وهو السميع من السمع ، والبصير من البصر ، وهو
كما وصف نفسه ، [ولا] 'يعرف الناس من الصفة ، بلا تفسير كيف هو ، ولكنه كما
يسفي له' .

فالظلمني هنا

- يجعل صفة الكلام صفةً قديمةً أرلية ، فهو عبده علم الله الأرلي ، وهذا
إنما يقول به من ينفي حلول الحوادث بالله تعالى . ومن نفي حلول الحوادث لـ
يُثبت صفةً لله تعالى حدث له في ذاته بعد خلق العرش ؛ لأن إثبات ذلك إثباتٌ
لحلول الحوادث بالله تعالى .

- ثم يصرح الظلمني بالهي عن التفسير والتشبيه ، ولم يقل التفسير
الجهمي ولا التجسيمي .

- يصرح الظلمني بأن الناس لا يعرفون الصفة ، ولا تُفسر الصفة ، وذلك
في قوله « ولا يعرف الناس من الصفة : بلا تفسير كيف هو »

(١) في الطبعة المعتمدة : « [وكما] يُعرف الناس من الصفة » ، والتصويب من تحقيق الكتاب
في رسائل لمحيثير في جامعة أم القرى - تحقيق أميمة المسلمي كلية الدعوة قسم
العقيدة سنة ١٤٣٩هـ . (٥٥٦)

(٢) صفات رب العالمين لابن المحب الصامت - تحقيق عمار ثمالت . دار الحرانة
الكويت . سنة ١٤٤٢هـ - (١ / ٢٠٧)

وأما إن كان صواب العبارة هو «وهو كما وصف نفسه ، من غير تفسير ولا تشبيه ، وهو السميع من السمع ، والبصير من البصر ، وهو كما وصف نفسه ، وكما يُعرف الناس من الصفة ، بلا تفسير كيف هو ، ولكنه كما ينبغي له» ، كما في الطبعة لأخرى ، ومعناها إن الله تعالى يُعرف بلفظ الوصف الذي وصف به نفسه ، وسميه تعالى بما سمي به نفسه ، كما يُعرف الناس بصفاتهم وأسمائهم ، إلا أنها في صفات الله لا نفسرها ، ولا نكتفها

وهذا تبيّن أن الظلمكي ليس على رأي ابن تيمية في إثبات معنى للاستواء ، وليس في عبارته أي لفظ يصرح سحو قوله معنى صفة الاستواء لله تعالى معنى معلوم ، بل وُجد في سياق كلام الظلمكي ما يدل على خلاف هذا .

القرطبي يفسر
الظلمكي إلى
مذهب تفويض
المعنى

ومذهب تفويض المعنى قد سبه إلى الظلمكي من هو أعلم بالظلمكي من ابن تيمية أعني أبا عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، فهو تلميذه (أندلسي) وعلى مذهبه (مالكي) وأقرب عهداً به من ابن تيمية .

فقد قال أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) خلال كلامه عن صفة الاستواء : «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري : «أثبتته مستويًا على عرشه ، وأنهى عنه كل استواء بوجوب حدوثه» .

وله قول آخر «إنه فَعَلَ في العرش فعلًا ، سَمَّى به نفسه مستويًا»

قال علماؤنا ونقوله الأول قال الطبري ، وابن أبي ريد ، وعبد الوهاب وجماعة من شيوخ الفقه والحديث .

قال البيهقي . «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل ، والحسن بن الفصل اللحي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي»

(قال القرطبي) قلت وهو قول القاضي أبي بكر اس الطيب في كتابه (تمهيد الأوائل)، والاستاذ أبي بكر اس هورك في (شرح أوائل الأدلة).

قال القاضي^(١): «باب: فإن قال قائل: فأين هو؟ قيل له: (الآين) سؤال عن مكان، وليس هو مما يحويه مكان، ولا تحيط به أقطار غير آنا نقول إنه على العرش، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً».

(قال القرطبي) قلت. وهذا قول أبي عمر ابن عبد البر، وأبي حنيفة الطلمنكي، وغيرهم من الأندلسيين^(٢).

٧ مكي بن أبي طالب - القيسي القيرواني، ثم القرطبي المالكي - (ت ٤٣٧ هـ):

فهم مكي بن
أبي طالب
تعبارة الإمام
مالك

قال في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾: «واختار الطبري وغيره أن يكون (استوى) بمعنى (علا)، على المفهوم في لسان العرب

(قال مكي): وليس (علا) في هذا المعنى أنه تعالى علا من شغل كان فيه إلى علو، ولا هو علو انتقال من مكان إلى مكان، ولا علو بحركة، تعالى الله رُشاً عن ذلك كله، لا يجوز أن يوصف بشيء من ذلك، لأنها صفات توجب انحطوث للموصوف بها، والله (جَلَّ ذِكْرُهُ) أوَّل بلا مهايئة لكن بقول: إنه علو قدرة واقتدار،

(١) يقصد النقلي.

(٢) الأسى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي - تحقيق عرفان سليم حسونة المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤٢٦ هـ - (١٦٨ - ١١٦٩)، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جاز الله تركيا، رقم ١٠٢٤ (١/٥٣)

ولم يرل تعالى قادرًا له الأسماء الحسنى والصفات العلاء .

وقال في تفسير آية سورة الرعد ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ : «أي : علا عليه علوٌ قُدرةً ، لا علوٌ مكان»^(١)

وقال في تفسير آية سورة الفرقان ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ : «ولا يجوز أن يتوهم أحد في ذلك جوسًا ولا حركة ولا نُقطة ، ولكنه استوى على العرش كما شاء ، لا يُمثل ذلك ، ولا يُحدّد ، ولا يُظنّ له انتقال من مكان إلى مكان ؛ لأن ذلك لمن صفة المحدثات . وقد قال تعالى ذكره ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، فلا يحل لأحد أن يمثل صفات ربه - الذي ليس كمثله شيء - بصفات المحنوقين الذين لهم أمثال وأشباه ، فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء ، كذلك صفاته ليست كصفات المحنوقين فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التسليم لذلك .

وقد قيل : استوى استولى ، والمعنى : ثم استولى بمقدرته على العرش ، فرفعه فوق السماوات والأرض المحلوقة هي وما بينهما في ستة أيام ، والعرش مخلوق بعد السماوات والأرض . ثم استولى بقدرته عليه ، على عظمه ، فرفعه فوق السماوات والأرض

والله أعلم بمراده في ذلك ، فهذا موضعٌ مُشكِلٌ ، وإنما ذكرنا قول من تقدمنا ، لم يأت بشيء من عدت في هذا وشبهه»^(٢)


(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب - مجموعة رسائل جامعة بكية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة طاعة . مجموعة بحوث الكتاب والسنة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة الطعة الأولى ١٤٢٩ (٢٠٩/١)

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٣٦٦٤ / ٥)

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٥٢٤٣ - ٥٢٤٢ / ٨)

وقال في تفسير آية فضلت ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ «أي : ثم ارتفع إلى السماء ارتفاع قُدرة ، لا ارتفاع ثقل»

وقال في تفسير آية سورة الحديد ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ «أي : ارتفع وعلا ارتفاع قدرة وتعظيم وجلالة ، لا ارتفاع ثقل»^(١)

فبعد أن عرفت معنى (استوى) ومعنى (علا) عند مكِّي بن أبي طالب ، وأنه علو القدرة والاقتدار ، وأنه علو أدلي ، وليس فعلا أحدثه الله تعالى في نفسه بعد خلق العرش والسموات = اقرأ تفسيره لآية سورة طه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، والذي قال فيه بعد ذكره لعدد من التأويلات «وأحس الأقوال في هذه» (علا) ، والذي يعتقد أنه أهل السنة ، ويقولونه في هذا إن الله (جلّ ذكره) [فوق]^(٢) سماواته على عرشه دون أرضه ، وأنه في كل مكان بعلمه ، وله (تعالى ذكره) كرسيّ وسع السماوات والأرض ، كما قل (جلّ ذكره) . وكذلك ذكر شيخنا أبو محمد ابن أبي زيد  .

وقد سأل رجل مالكا عن هذا ، فقال له كيف استوى ؟ فاحمرت وجنتا مالك ، وطأطأ رأسه ، ثم رفع رأسه ، فقال : «الاستواء منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وإني أخاف أن يكون ضالّا ، أخرجوه» ، فأخرج ، هاداه الرجل «يا أبا عبد الله ، والله الذي لا إله غيره ،

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١٠ / ٦٤٩١)

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١١ / ٧٣٠٧) .

(٣) منقط هـ من المصدر ، نكس أثنى المحقق في مقدمه تحقيقه (١ / ١٢)

لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة ، وأهل الكوفة ، وأهل العراق ، إلى أن وَرَدْتُ عليك ، فلم أجد أحداً وُفِّقَ لما وُفِّقَ له ^(١)

التعليق على كلام
مكي الصريح في
الفويض

فهل يُمكن أن يُنسب إلى مكي بن أبي طالب - بعد هذا الكلام الصريح - أنه يثبت معنى لـ (استوى) ولـ (علا) له علاقةٌ بأحد المعاني التي يزعمها مثبتو المعنى الظاهر برعهم . كمعنى الاستقرار ، أو معنى علُو الجهة ، أو معنى فِعْلٍ أحدثه الله تعالى في نفسه بعد أن لم يكن ، كما يزعم ذلك كله أو بعضه التيميون ؟!

محاولة ابن
تيمية اجتذاب
مكي إلى مذهبه

وإِنْ بَيِّنْ ما أثبتته مكيٌّ من معنى كلام الإمام مالك للاستواء وما سسه ابن تيمية إلى مكيٍّ وإلى الإمام مالك في النص التالي .

فقد قال ابن تيمية «وحوار مالك في ذلك في الإثبات ، فإن السائل قال له يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى؟ فقال مالك: «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول [وفي لفظ : استواؤه معلوم ، أو معقول ، والكيف غير معقول] ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» فقد أحبر عليه السلام بأن نفس الاستواء معلوم ، وأن كيفية الاستواء مجهولة وهذا نعيه قول أهل الإثبات . وأما النفاة فما يثبتون استواء حتى تُجهل كيميته ، بل عدد هذا القائل الشاك وأمثاله: أن الاستواء مجهول غير معلوم . وإن كان الاستواء مجهولاً لم يُحتج أن يُقل . «الكيف مجهول» ، لا سيما إذا كان الاستواء منفيًا ، فالمنفي المعدوم لا كيفية له ، حتى يُقال هي مجهولة أو معلومة . وكلام مالك صريحٌ في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، وأن له كيفية ، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن . ولهذا بدَّع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ، ونحن لا نعلم كيفية استوائه ، وليس كل ما كان معلوماً وله كيفية تلك الكيفية معلومة لنا

(١) الهداية إلى بسوق النهاية لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٦٦٣ - ٤٦١١)

يبين ذلك : أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان حتى ذكر مكّي في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمر الطلمنكي ، وأبو عمر ابن حنبل ، وابن أبي زيد في المختصر ، وغير واحد . ولو كان مالك من الواقعة أو النقة لم ينقل هذا الإثبات^(١) .

فهل كان مكّي ينقل كلام الإمام مالك على أنه من أهل الإثبات بالمراد التيمي الذي يُنسب للسلف ؟ أم أن الإثبات الذي كان ينسبه مكّي إلى الإمام مالك وإلى شيوخه أبي محمد ابن أبي زيد أيضًا هو إثبات اللفظ ، دون أي معنى من المعاني للعبارة التي تُستظهر من لفظة (استوى) و(علا) ؟

التعليق على
كلام ابن تيمية

لا محال إلا الاعتراف بأن ابن تيمية قد أخطأ خطأً بيّنًا مقطوعًا به فيما نسبته إلى مكّي بن أبي طالب ، وإلى غيره من المالكية !

وتسه أن مكّي بن أبي طالب من تلامذة ابن أبي زيد ، وهو يحكي مذهب تفويض المعنى عن مالك وعن السلف ، وهذا يشهد لما سبق بسطُ بيانه من تروية ابن أبي زيد مما يخالف مذهب تفويض المعنى .

فهم الداني
لعبارة الإمام
مالك

٨ . الإمام المقرئ أبو عمرو الداني - عثمان بن سعيد - (ت ٤٤٠ هـ) .

قال في الرسالة الوافية : « ومن قولهم : أنه سبحانه فوق سماواته ، مستوي على عرشه ، ومستول على جميع خلقه^(٢) ، وبإثبات منهم بداته ، غير بائن بعلمه ،

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - تعليق محمد رشيد رضا - (١ / ٢٠٧) .

(٢) فيه إشارة إلى أن تفسير استوى بـ (استولى) ليس مردوداً عند الداني ، وأن ما يُعترض عليه من أن فعل لا استيلاء قد وقع بعد معالية لئس اعتراضاً وارداً عنده . وبذلك انتقدنا أحد محققي الكتاب (كما ستراه في العرو) ، وهو الدكتور محمد سعيد القحطاني (رئيس قسم العقيدة سابقاً بجامعة أم القرى) ، لأنه فهم منها قول الداني لهد التأويل المبتدع عنده =

تفسير
الاستواء بـ
(استولى) عند
الداني

بل علمه محيط بهم ، يعلم سرهم و جهرهم ، ويعلم ما يكسبون ، على ما ورد به خبره لصديق ، و كتابه الناطق ، فقال تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، واستواؤه عز وجل علوه غير كمية ، ولا تحديد ، ولا مجاورة ، ولا مماسة ،

في حين أن محقق آخر لكتاب الداي (وهو د. دعش العجمي) ادعى أنها عبارة مقبولة ، وأن الداي أراد بها الرد على من تأول (الاستواء) بـ (الاستيلاء) ، بأن استيلاء الله على جميع خلقه ، ولا يختص استيلاؤه سبحانه بالعرش حتى يقال : استوى على العرش وسي هذا المحقق بأن أحد وجوه رده التأويل عند من رده هو أن (الاستيلاء) يدل على معالجة تلاها الاستيلاء ، هذا أولا وثانياً أن الداي ذكر هذا المعنى في شرحه معنى الاستواء ، لا في الرد على من قال إن معنى الاستواء هو (الاستيلاء)

وثالثاً أن مسبق قول الداي «مستول على جميع خلقه» ولم يخص العرش في تفسيره للاستواء ؛ لأن هذا هو معنى استيلائه على عرشه عند من أول الاستواء بالاستيلاء ، ولم يقل أحد من المسلمين إن قهر ربوبية المثلث والسلطان يخص العرش وحده ، ولذلك يُعَلَّل المتأولون بالاستواء بالاستيلاء بأن الآية إنما نصت على العرش لأن العرش هو أعظم المحبوبات وأعلاها ، فالاستواء عليه (والذي معناه عندهم الاستيلاء) هو كدية على أنه تعالى «مستول على جميع خلقه» ، كما قال الداي .

(١) هذا يوجب أنه تمويض كامل ، لأنه علوه غير كمية ، ولا تحديد ، ولا محاورة ، ولا مماسة ولذلك انتقدها محققا كتاب الداي لمسائل السلفية المعاصرة دعش العجمي ، وحلمي ارشيدي ، في تحقيقهما المفصل للكتابات

لكل منهما ينتقدان هذه العبارات ، دون أن يستفيدا منها مذهب الداي في (الاسواء) ، وكأنهم أعلم من الداي بمراد نفسه ! فالداي عندهما يجب عليه أن يريد إثبات معنى الاستواء ، غرضاً ، حتى لو كانت عباراته لا تدل إلا على تفويض المعنى

ولا يريدون أن يفهموا أن إثبات لفظ الاستواء والموقفة هو إثبات لفظ فقط ؛ لأنهما لفظان قد وردا في السمع ، وأن هذا الإثبات للفظ عند الداي لا يدل على إثبات معنى هو الجهة الحسية فوق العرش المخلوق ، ولا يدل على إثبات قدر مشترك بين استواء الله تعالى واستواء الخلق ، كما يعنيه الإثبات في المدرسة التيمية . ولذلك يعي الداي عن الاسواء المحاورة والمماسية ، وهو عند التيمية يعني المماسية ، فإن لم يشعها فهو يدل على المحاورة في أقل تقدير ، وإن معاً إثبات الألفاظ (المماسية والمحاورة) فيتم بها لأها (برعهم) ألفاظ مجملة ، ولأن إثباتها وبعبارة لم يرد في الشرع ، فكيف لا ينهون معناه ؛ لأن هذا هو المعنى الذي يسونه للاستواء أصلاً

قال مالك رحمه الله للذي سأل عن كيفية الاستواء الاستواء غير محمول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(١).

٩ أبو عمر ابن عبد البر - يوسف بن عبد الله بن محمد النُمري القرطبي المالكي - (ت ٤٦٣ هـ).

فهم ابن عبد البر لعبارة الإمام مالك، ومحاولة ابن تيمية اجتذابه إلى مذهبه

احتج ابن تيمية بالن عبد البر، مدّعيًا أنه كان يُثبت معنى الاستواء، كما أثبتته هو، وذكر كلامه الآتي في كتاب (التمهيد)^(٢).

فقد أورد ابن عبد البر حديث (الموطأ). عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا (تبارك وتعالى) كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستعصرني فأعصر له؟»، ثم قال «وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء، على العرش، من فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة.

وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان، وليس على العرش، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقوله عز وجل ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَيْعٍ﴾، وقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾، وقوله

(١) الرسالة الواحة للذبي - تحقيق: د/ محمد سعيد القحطاني. دار ابن الجوري - ١٤١٩هـ - (٥٢ - ٥٣). وتحقيق دعش العجمي دار الإمام أحمد الكويت - ١٤٢١هـ - (١٢٩ - ١٣٠). وتحقيق حلمي محمد الرشيد دار البصيرة الإسكندرية - ١٤٢٦هـ - (٢٠). طبعة جديدة

(٢) وسوف أصيب في الحاشية بعض كلام ابن عبد البر في (الاستدكار) مما يتفق بهذا الموضع، مما قد يكون له أثر في توضيح عارته وفهمها.

﴿إِذَا لَاتَعْبُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ ، وقوله تبارك اسمه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ﴾ ، وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَخَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ ، وقال ﴿ءَأَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ
أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ ، وقال جل ذكره ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ، وهذا من
العلو ، وكذلك قوله ﴿الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ﴾ ، و﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ ، و﴿رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ
ذُو الْعَرْشِ﴾ ، و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ، والجهمي يرغم أنه أسفل ، وقال
جل ذكره ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَنْفُخُ إِلَيْهِ﴾ ، وقوله ﴿تَنْفُخُ
الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ، وقال لعيسى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ، وقال ﴿بَلْ
رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ وقال ﴿فَالَّذِينَ عَمِدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ، وقال
﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ ، وقال ﴿لَيْسَ لَهُ
دَافِعٌ ۖ مَنْ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ ، والعروح هو الصعود .

وأما قوله تعالى ﴿ءَأَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ فمعناه
من على السماء ، يعني على العرش وقد يكون (في) بمعنى (على) ، ألا ترى إلى
قوله تعالى ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ، أي . على الأرض ، وكذلك قوله
﴿وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جُدُوعَ النَّخْلِ﴾ ، وهذا كنه يعصده قوله تعالى ﴿تَنْفُخُ الْمَلَائِكَةُ
وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ، وما كان مثله مما تلونا من الآيات في هذا الباب

وهذه الآيات كلها وأصحاحات في إبطال قول المعتزلة .

وأما ادعائهم المحار في (الاستواء) وقولهم في تأويل ﴿أَسْتَوَى﴾ . استولى ،
فلا معنى له ، لأنه غير ظاهر في البعة . ومعنى الاستيلاء في اللغة المعاملة ، والله لا
يُغَالَهُ ولا يعلوه أحد ، وهو الواحد الصمد ومن حق الكلام أن يُحمَل على حقيقته

، حتى تنطق الأمة أنه أريد به المجاز ، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أرسل إليها من رسا ، إلا على ذلك وإنما يؤخّر كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وحوه ، ما لم يسمع من ذلك ما يجب له التسليم ولو ناسخ ادعاء المجاز لكل مدّع ما ثبت شيء من العبارات ، وجلّ الله عز وجل عن أن يحاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها ، مما يصح معناه عند السامعين .

والاستواء معلوم في اللغة ، ومفهوم وهو العلو والارتفع على الشيء ، والاستقرار والتّمكن فيه .

قال أبو عسدة في قوله تعالى ﴿أَسْتَوِي﴾ قال علا ، قال - وتقول العرب : استويت فوق الدابة ، واستويت فوق البيت^(١)

وقال غيره استوى أي انتهى شانه واستقر ، فلم يكن في شابه مريد

(قال ابن عبد البر) الاستواء الاستقرار في العلو ، وهذا حاطبنا الله عز وجل . وقال ﴿لَنَسْتَوْدُ عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا بَعْمَةً رَبِّكُمْ إِذَا أَسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ، وقال ﴿وَأَسْتَوْتُ عَلَى الْخُودِيِّ﴾ ، وقال ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتُ أَنتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ وقال الشاعر

فأوردتهم ماءً صيفاً قفراً وقد حنق الحنم اليماني فاستوى

(١) الذي في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ أي علا ، قال اسويت فوق الدابة ، وعلى النعير ، وعلى الجبل ، وفوق البيت أي علوت عليه وفوقه . مجاز القرآن لأبي عبيدة - تحقيق محمد فؤاد سركين - (٢/ ١٥) لکه قال في موضع آخر «مجاز» ظهر على العرش وعلا عليه ، ويقال اسويت على ظهر المرس ، وعلى ظهر البيت (١/ ٢٧٣)

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد (استولي) ؛ لأن السجم لا يستولي

وقد ذكر النصر بن شميل - وكان ثقة مأموناً جليلاً في علم الديانة واللغة - قال . حدثني الخليل - وحسبك بالخليل - قال . أتيت أبا ربيعة الأعرابي ، وكان من أعلم من رأيت ، فإذا هو على سطح ، فسألما ، فرد علينا السلام ، وقال لنا : استنوا ، فبقينا متحيرين ، ولم ندر ما قال ، قال - فقال لنا أعرابي إلى جنبه : إنه أمركم أن ترتفعوا قال الخليل . هو من قول الله عز وجل ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ ، فصعدنا إليه... (ثم قال ابن عبد البر) أما سمعوا الله عز وجل حيث يقول : ﴿وَقَالَ يَزْعَوْنَ يَنهَمُنْ أَنِّي بِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿١﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهَةِ مُوْسَىٰ ﴿٢﴾ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ ، فدل على أن موسى ﷺ كان يقول : إلهي في السماء ، وفرعون يظنه كاذباً :

فسحق من لا يقدرُ الخلقَ قدره ومن هو فوق العرش فردُّ موحد

مليكَ على عرش السماء مهيمٌ لعزته تغشوا الوجوه وتُسجدُ

وهذا الشعر لأمية بن أبي الصلت .

(قال ابن عبد البر) فإن احتجوا بقول الله عز وجل ﴿وَهُوَ الْبَدِ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ ، ويقول ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ، ويقول : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ، ورعوا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وداته تبارك وتعالى ، قيل لهم لا خلاف بيننا وبين سائر الأمة

(١) رادت الطبعة المعتمدة من التمهيد هنا بينين لم يردا في الأصول الحطية ، على ما في تحقيق بشار لـ (التمهيد)

أنه ليس في الأرض دون السماء بذاته ، فوجب حمل هذه الآيات على المعنى الصحيح المجتمع عليه ، وذلك : أنه في اسماء إله معبود من أهل السماء ، وفي الأرض إله معبود من أهل الأرض . وكذلك قال أهل العلم بالتفسير ، فظاهر التنزيل يشهد أنه على العرش ، والاختلاف في ذلك بيننا فقط ، وأسعد الناس به من ساعده الظاهر .

وأما قوله في الآية الأخرى ﴿وَيُؤَيُّ الْأَرْضَ إِلَهًا﴾ ، فالإجماع والاتفاق قد بين المراد بأنه معبود من أهل الأرض فتدبر هذا ، فإنه قاطع إن شاء الله

ومن الحجة أيضا في أنه (عز وجل) على العرش فوق السموات السبع أن الموحدين أجمعين ، من العرب والعجم ، إذا كَرِهَهم أمر ، أو برلت بهم شدة ، رفعوا وجوههم إلى السماء ، يستغيثون ربهم تبارك وتعالى وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرا ، لم يؤنسهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم ، وقد قال ﷺ للأمة التي أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة ، فاحترها رسول الله ﷺ بأن قال لها «أين الله ؟» ، فأشارت إلى السماء ، ثم قال لها «من أنا ؟» ، قالت رسول الله ، قال «أعتقها ، فإنها مؤمنة» . فاكتمى رسول الله ﷺ معها برفعها رأسها إلى السماء ، واستعنى بذلك عما سواه . (ثم أسند الحديث ، ثم قال)

وأما احتجاجهم : لو كان في مكان لأشبه المخلوقات ؛ لأن ما أحاطت به الأمكنة واحتوتها مخلوق ، فشيء لا يلزم ، ولا معنى له ؛ لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه ، ولا يُقاس بشيء من بريته ، لا يُدرك بقياس ، ولا يُقاس بالناس ، لا إله إلا هو ، كان قبل كل شيء ، ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض

وما بينهما ، وهو الساقى بعد كل شيء ، وحائق كل شيء ، لا شريك له وقد قل المسلمون وكلُّ ذي عقل إنه لا يُعقل كائنٌ لا في مكانٍ متنا ، وما ليس في مكان : فهو عدم وقد صح في المعقول ، وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل : لا في مكان ، وليس بمعدوم ، فكيف يُقاس على شيء من خلقه ؟ أو يجري بيه وببهم تمثيلٌ أو تشبيه ؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، الذي لا يُبلغ من وصفه ؛ إلا إلى ما وُصف به نفسه ، أو وَصَفَهُ به نبيه ورسوله ، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه .

فإن قال قائل منهم : إننا وصمنا ربنا أنه كان لا في مكان ، ثم خلق الأماكن ، فصار في مكان ، وفي ذلك إقرار ما بالتغيير والانتقال ، إذ زال عن صمته في الأزل ، وصار في مكان دون مكان ؟

قيل له : وكذلك زعمت أنت أنه كان لا في مكان ، وانتقل إلى صفة هي الكون في كل مكان ، فقد تغير عندك معبودك ، وانتقل من لا مكان إلى كل مكان وهذا لا ينفك منه ؛ لأنه إن رعم أنه في الأزل في كل مكان ، كما هو الآن ، فقد أوجب الأماكن والأشياء موجودة معه في أزله ، وهذا فاسد

فإن قيل : فهل يجوز عندك أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان ؟ قيل له : أما الانتقال وتغير الحال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه ؛ لأن كونه في الأزل لا يوجب مكاناً ، وكذلك نقله لا يوجب مكاناً ، وليس في ذلك كالحلق ؛ لأنه كَوْنُ ما كونه يوجب مكاناً من الحلق ، ونقلته توجب مكاناً ، ويصير منتقلاً من مكان إلى مكان ، والله عز وجل ليس كذلك ؛ لأنه في الأزل غير كائن في مكان ، وكذلك نقلته لا توجب مكاناً ، وهذا ما لا تقدر العقول على دفعه ولكتنا نقول : استوى من لا مكان

إلى مكان ، ولا نقول انتقل ، وإن كان المعنى في ذلك واحدا ألا ترى أنا نقول به العرش ، ولا نقول له سرير ، ومعاهما واحد ، ونقول . هو الحكيم ، ولا نقول . هو العاقل ، ونقول : خليل إبراهيم ، ولا نقول : صديق إبراهيم ، وإن كان المعنى في ذلك كله واحدا لا سميّه ولا نصفه ولا نطلق عليه إلا ما سمي به نفسه ، على ما تقدم ذكرنا له من وضعه لنفسه ، لا شريك له ، ولا ندفع ما وصف به نفسه ؛ لأنه دفع للقرآن ، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَجَاءَ رُتْكَ وَالْمَلَكُ ضَمًّا ضَمًّا ﴾ ، وليس مجيئه حركة ولا زوالا ولا انتقالا ؛ لأن ذلك إما يكون إذا كان الحائي جسما أو جوهرًا ، فلما ثبت أنه ليس بحسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة ولو اعتبرت ذلك بقولهم جاءت فلانا قيامته ، وجاءه الموت ، وجاءه المرض ، وشبه ذلك مما هو موجود بارئ به ، ولا مجيء = كَانَ لك ، وبالله العصمة والتوفيق .

فإن قال إنه لا يكون مستويا على مكان ؛ إلا مقرونا بالتكييف ؟ قيل . قد يكون الاستواء واحدا ، والتكييف مرتفع ، وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء ، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كائنا في لا مكان ؛ إلا مقرونا بالتكييف ، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحا في أبدان ، ولا نعلم كيفية ذلك ، وليس جهلنا بكيفية الأرواح . يوجب أن ليس لنا أرواح ، وكذلك ليس جهلنا بكيفية (على عرشه) يوجب أنه ليس على عرشه... (ثم قال) :

وقيل لمالك . ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فقال مالك . «استواؤه معقول ، وكيفيته مجهولة ، وسؤالك عن هذا بدعة ، وأراك رجل سوء» ، وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ مثل قول مالك هذا سواء .

وأما احتجاجهم بقوله عروجل ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ زَائِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾، فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية ؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حُملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية «هو على لعرش ، وعلمه في كل مكان» ، وما خالفهم في ذلك أحدٌ يُحتج بقوله . (ثم أسد اثرا عن السلف في ذلك ، ثم قال) :

وأما قوله ﷺ في هذا الحديث «يرل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا» ، فقد أكثر الناس التنازع فيه ، والذي علمه جمهور أئمة أهل السنة - أنهم يقولون «يرزل» ، كما قال رسول الله ﷺ ، ويصدقون هذا الحديث ، ولا يُكَيِّفُون

والقول في كيفية الرسول كالقول في كيفية الاستواء والمحيي ، والحجة في ذلك واحدة^(١) .

وقد قل قوم من أهل الأثر أيضا . إنه يرل أمره ، وترل رحمته وزوي ذلك عن حبيب كاتب مالك^(٢) وغيره . وأنكره منهم آخرون ، وقالوا هذا ليس شيء ؛ لأن

(١) عذره ابن عبد البر في (الاستدكر) «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث «يرل ربما» ، الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق الإيمان مثل هذا وشبهه من قرآن وأنسب ، دون كيفية ، فيقولون يرل ، ولا يقولون كيف الرسول ؟ كما لا يقولون كيف الاستواء ، ولا كيف المحيي ، في قوله عروجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، ولا كيف اسجلي ، في قوله ﴿فَلَمَّا نَحْنُ رُبُّهُ لَلْجَنِّي خَلَعَهُ دَكَّا﴾ . الاستدكار لابن عبد البر - تحقيق : بشار عواد - (٥ / ٢٩٦ - ٢٩٧)

(٢) حبيب كاتب مالك متهم لا يوثق بنقله

وقد قل الإمام لدهبي «وقل ابن عدي حدثنا محمد بن هارون بن حسان =

أمره ورحمته لا يران يران أنداء في الليل والنهار ، وتعالى الملك الجبار الذي إذا أراد أمراً قال له «كن» فيكون ، في أي وقت شاء ، ويختص برحمته من يشاء ، متى شاء ، لا إله إلا هو الكبير المتعال .

(ثم أخرج ابن عبد البر بإسناد لا يصح عن الإمام مالك) . أنه سُئل عن الحديث . «إن الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا» ؟ فقال مالك : ينزل أمره .

وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك ، على معنى : أنه تنزل رحمته وقضاؤه بالعموم والاستحابة ، وذلك من أمره ، أي أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت ، والله أعلم (ثم تكلم ابن عبد البر عن الأوقات التي تكون أرجى لإحابة الدعاء ، ثم قال)

= حدثنا صالح بن أيوب حدثنا حبيب بن أبي حبيب حدثني مالك ، قال «يسرل رب تبارك وتعالى أمره ، فأما هو ، فدائم لا يرول» قال صالح فذكرت ذلك ليحيى بن بكير ، فقال . حسن والله ، ولم أسمع من مالك .

(قال الذهبي) قلت : لا أعرف صالحاً ، وحبيب مشهور ، والمحموظ عن مالك ، رواية الوليد بن مسلم ، أنه سأل عن أحاديث الصفات ، فقال أمره كما جاءت ، بلا تفسير فيكون للإمام في ذلك قولان ، إن صححت روايه حبيب . سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٥/٨) .

فتبته أن الإمام للذهبي مع تصحيحه للرواية ، لم يستبعد ثبوتها ، ولم يمتنع من ثبوت مذهبي عن الإمام مالك . مذهب التهويص ، ومذهب التأويل ! (١) وقال ابن عبد البر في (الاستدكار) «وقد قال قوم إنه يسرل أمره ، وتبرل رحمته وبعثته . وهذا ليس بشيء ؛ لأن أمره بما شاء من رحمته وبقوته يسرل بالليل والنهار ، بلا توقيت ثلث الليل ولا غيره

ولو صح ما زوي في ذلك عن مالك . كتاب معناه أن الأعداء من استحدثت دعاء من دعاء من عباده في رحمته وبعثته يكون ذلك الوقت الاستدكار لاس عبد البر - تحقيق بشار عواد - (٢٩٨/٥)

وقال آخرون . يرول بذاته أحرياً أحمد بن عبد الله . أن أباه أحريه ، قال حدثنا أحمد بن خالد ، قال حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح بمصر ، قال سمعت نعيم بن حماد يقول « حديث الثرول يَرُدُّ على الحهمية قولهم » ، قال . وقال نعيم « ينزل بذاته ، وهو على كرسية » .

(قال ابن عبد البر) ليس هذا شيء عند أهل الفهم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يصرعون منها ؛ لأنها لا تصالح إلا فيما يُحاط به عياناً ، وقد حلَّ الله وتعالى عن ذلك ، وما عاب عن العيون فلا يصعبه ذوو العقول إلا بخبر ، ولا حرج في صفات الله ؛ إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا تتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تطيير ، فإنه « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » وهو السميع البصير .

(قال ابن عبد البر) أهل السنة مُجمِعُونَ على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً ، وأما أهل البدع والحهمية والمعتزلة كلها والحوارج . فكلهم يسكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويرغمون أن من أقرَّ بها مشقةً ، وهم عند من أشتها نافعون للمعبود . والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله (ثم أسند في التثريه آثاراً ، ثم قال) :

(١) وقال ابن عبد البر في الاستدكار « وقد قامت فرقةٌ منسوبةٌ إلى السنة إنه ينزل بذاته وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المحنوت » . الاستدكار لابن عبد البر - تحقيق بشر عواد - (٢٩٨/٥)

الذي عليه أهل السنة وأئمة ائمه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد والكيفية في شيء منه... (ثم أسند آثارا في تعويض المعنى ، منها ما رواه من طريق الهيثم بن حارثة ، قال حدثني الوليد بن مسلم ، قال «سألت الأوراعي وسفيان الثوري وملك بن أنس واليثم بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصواب ؟ فقالوا أمرؤها كما جاءت ، بلا كيف» .

وذكر عباس الدوري ، قال سمعت يحيى بن معين يقول «شهدت ذكر بن عدي سأل وكيع بن لحراح ، فقال يا أبا سفيان ، هذه الأحاديث - يعني مثل الكرسي موضع القدمين ، وبحو هذا - ؟ فقال : أدركت إسماعيل بن أبي خالد ، وسفيان ، ومثعرا ، يحدثون بهذه الأحاديث ، ولا يفسرون شيئا»

قال عباس بن محمد الدوري : وسمعت أبا عبيد القاسم بن سلام ، وذكر له عن رجل من أهل السنة أنه كان يقول هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية ، والكرسي موضع القدمين ، وصحك رسا من قوط عباده ، وأن جهنم لتمتلىء ، وأشباه هذه الأحاديث ، وقالوا : إن فلانا يقول . يقع في قلوبنا أن هذه الأحاديث حق ؟ فقال : ضَعُفَ عدي أمره ، هذه الأحاديث حق لا شك فيها ، رواها الثقات بعضهم عن بعض ؛ إلا أنا إذا سُئِلنا عن تفسير هذه الأحاديث لم نفسرها ، ولم نذكر أحدا يفسرها .

وقد كان مالك يُنكر على مَنْ حَدَّثَ بمثل هذه الأحاديث ، ذكره أصبغ ، وعيسى عن ابن القاسم ، قال : «سألت مالك عَمَّنْ يحدث الحديث : إن الله خلق آدم على صورته ، والحديث إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة ، وإنه يدخل في البار يده حتى يُخرج من أراد ؟ فأُنكر ذلك إنكارا شديدا ، وبهي أن يُحَدَّثَ به أحد» .

وإنما كره ذلك مالك خشية الحوص في التشبيه فكيف هاها (ثم أسد إلى) بن وصاح : سألت يحيى بن معين عن التزل ؟ فقال أقر به ، ولا تحذ فيه بقول ، كل من لقيت من أهل السنة يصدق بحديث التزل . قال : وقال لي ابن معين : صدق به ولا تصفه (ثم أسند من طريق) مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أسد أنه سأله عن قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : فأطرق مالك ، ثم قال «استواؤه مجهول ، والفعل منه غير معقول ، والمسألة عن هذا بدعة»

قال بقي : وحدثني أيوب بن صالح المخرومي بالرملة ، قال كما عد مالك ، إذ جاءه عراقي ، فقال له يا أبا عبد الله مسألة أريد أن أسألك عنها ، فطأطأ مالك رأسه ، فقال له : يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال : «سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول ، إنك امرؤ سوء ، أخرجوه» ، فأخذوا بضبعيه ، فأخرجوه^(١)

وقال يحيى بن إبراهيم بن مريس : إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها خلدا وصفة وتشبيها ، والحق في هذا الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : نوحه ، ويدين ، ويسط ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ وقال ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ وقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فليقل قائل بما قال الله ، وليكنه إليه ، ولا ينعده ، ولا يفسره^(٢) ، ولا يقل كيف ؛ فإن في

(١) سبق الكلام عن هذه الرواية ، وبيان عدم صحة إسنادها .

(٢) هذا هو تعريض المعنى .

ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف عبده الإيمان بالتسريح ، ولم يكلفهم الحوص في التأويل الذي لا يعلمه غيره . وقد يدعي عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والتسريح ، والملافة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده^(١)»^(٢)

هذا آخر كلام ابن عبد البر

عدم إحكام عبارات ابن عبد البر تسمح لابن تيمية بادعائه على مذهبه

وكما احتج ابن تيمية بكلام ابن عبد البر على أنه يوافقه في إثبات معنى للاستواء ، فقد انتقده بعض الأشعرية لاضطراب عبارته !

حتى قال ابن جهيل الشافعي الأشعري (ت ٧٣٣هـ) في رده على ابن تيمية «وأما ما حكاه عن أبي عمر بن عبد البر . فقد علم الخاص والعام مذهب الرجل ، ومحالفة الناس له ، وبكير المالكية عليه أولاً وآخرًا مشهوراً ، ومخالفته لإمام المعرب أبي الوليد الباخي معروفة ، حتى إن فصلاء المعرب يقولون : لم يكن أحدًا بالمعرب يرى هذه المقالة غيره وغير ابن أبي ريد ، على أن العلماء منهم من قد اعتذر عن ابن أبي ريد ، بما هو موحود في كلام القاضي الأجل أبي محمد عبد الوهاب البعادي المالكي ».

رد ابن جهيل على ابن تيمية في استشهاده بابن عبد البر

ثم إنه قال «إن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات» ، ولم يعقل ما معنى «في السماء» ، «على العرش من فوق سبع سموات» .

(١) فهو تفويض مع تبريره عن التشبيه

(٢) التمهيد لابن عبد البر - الطبعة المغربية - (٧ / ١٢٩ - ١٥٢) ، وفي طبعة بشار

ثم إن ابن عبد البر ما تأول هذا الكلام ، ولا قال كمقالة المدعي إن المراد بالعرش والسماء جهة العلو .

وهذا كلام صريح من ابن جهل يبين فيه أنه ينتقد اضطراب عبارة ابن عبد البر ، أو إيهامها الحوض في إثبات معنى يلزم منه التشبيه كما أنه صريح بأن عبارته لا تساوي عبارة ابن تيمية ، ولا فيها التصريح بإثبات أن استواء الله تعالى يعني إثبات جهة العلو من الجهات الست المخلوقة .

فابن جهل لا يجعل ابن عبد البر موافقاً لابن تيمية كما يريد التيميون ، لكنه يعدّ عبارته غير محكمة ، وفيها عدم وصوح مسح لابن تيمية أن يقتطع منها جزءاً موهماً موافقته في رأيه .

تنزيه السلوبي
لابن عبد البر
وابن أبي ريد عن
القول بالجهة

وكذلك تمسك التيميون رُوداً بعبارة أبي عبد الله السنوسي المالكي الأشعري (ت ٨٩٥هـ) التي يذكر فيها ادعاءً مثني جهة العلو الحسية لله (تعالى وتقدس) أنهم موافقون في معتقدهم هذا لبعض السلف ولا بن أبي ريد ولا بن عبد البر ، حيث يقول السنوسي : «وما يوحد في بعض التأليف من تلطيح الشيخ ابن أبي ريد وأبي عمر ابن عبد البر وبعض السلف به : ففاسدٌ لا يُلْتَمِزُ إليه .

ومسب وهم من نقل ذلك عن بعض السلف ما عُرف منهم رحمهم الله من التوقف عن تأويل الظواهر المستحيلة ، نحو «عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي» ، وما أشبهه ، فتَوَهُّم أن وقفهم عن تأويلها لا اعتقادهم ظواهرها وإحاشاهم من ذلك . وإنما وقفوا عن تعيين تأويل لها ؛ لتعدد التأويلات الصحيحة ، من غير علم بالمراد منها بعد قطعهم بأن الظواهر المستحيلة غير مرادة اللفظ .

وما أقبح أن يُظنَّ السوء بمن لا يليق به !!»^(١).

هذا كلام السوسني بحروفه ، وهو ظاهر أنه لا يُصحَّحُ نسبة القول بعنوة الجهة لابن أبي ريد ولا ابن عبد البر ، ولا لأحد من أسلاف ، بل هو يعدُّ ذلك تلطيخاً لقدر هؤلاء ومكانتهم في العلم والإمامة ، وأنهم لم يقولوا بإثبات الجهة

ومع وصوح هذا الكلام فقد وجدت بعض الملبِّسين الكذبة يرفعون أن السوسني نسب إلى ابن عبد البر القول بالجهة ، وأنه عابه بذلك ! يريد بذلك أن يتخذ له سلفاً قبل ابن تيمية ، ولو بالكذب على السوسني الأشعري

وممن نسب إلى ابن عبد البر ما لم يقله ابن الجوري (ت ٥٩٧هـ) ، حيث قال مكرراً على من زاد على النص «أما من قال الحديث يقتضي كذا ، ويحمل على كذا ، مثل أن يقول : استوى على العرش بذاته ، ويرى إلى السماء الدنيا بذاته = فهذه زيادة فهمها قائلها من الحسن ، لا من النقل .

نسب ابن
الجوري لابن
عبد البر كلاماً
ما لم يقله

ونقد عجت لرحل أندلسي يُقال له : ابن عبد البر ، صف كتاب (التمهيد) ، وذكر فيه حديث البرول إلى السماء الدنيا ، فقال : «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ؛ لأنه لو لا ذلك ، لما كان لقوله (يرى) معنى» . وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل ؛ لأن هذا استسلف من حسنه ما يعرفه من برون الأجسام ، فحسب صفة الحق عليه ! فأين هؤلاء واتساع الأثر؟! ولقد تكلموا بأقبح ما يتكلم به المتأولون ، ثم عابوا المتكلمين»^(٢).

(١) شرح العفيدة الوسطى للسوسني - تحقيق أنس محمد عبد الله الشرفاوي - دار التقوى دمشق ، منه : ١٤٤١هـ - (٢٤٦ - ٢٤٧)

(٢) صيد الحاطر لاس الجوري - تحقيق طارق بن عوض الله - مدار الوطن للنشر الرياض سنة ١٤٣٧هـ - (١٣٦) .

لنود على ابن
الجوري

والحقيقة أن ابن عبد البر لم يقل ما حكاه عنه ابن الجوري

- وإما أن ابن الجوري نُقل به كلامٌ مسوئٌ لابن عبد البر حسب فهم بعض الناس منه ، ولم يقف هو على كلامه نفسه وإلا . فهذا كلامٌ ابن عبد البر في (التمهيد) ، قد ذكرناه لك ، فأين قال ابن عبد البر في شرح حديث البر : «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ، لأنه لو لا ذلك ، لما كان لقوله : (ينزل) معنى ؟

- وإما أن ابن الجوري ألزم ابن عبد البر بما طه لارم كلامه ، وهو لا يلزم من كلامه ؛ لأنه إذا أثبت العلو بلا تشبيه وبلا تعيين معنى بالاستواء ، يمكنه أن يقول كما ثبت العلو بالقرآن بلا تعيين معنى معين له ، ولم يلزم منه التشبيه ، وكذلك النورول ، لوارد في الحديث :

انتقاد بن عرفة
لعبرة ابن عبد
البر

وممن انتقد عبارة ابن عبد البر أبو عبد الله ابن عرفة - محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورع عمي المالكي - (ت ٨٠٣هـ) ، فقد نقل عنه تلميذه أبو القاسم البرزلي المالكي (ت ٨٤١هـ) امدهاب في صفة الصوقية ، وذكر مذهب من كان يرى إثباتها من غير تكييف ولا تحديد ، أي مع تفويض المعنى ، وأن لقاضي عياضاً نسب هذا القول إلى بعض الأشعرية ، فأنكره ابن عرفة على القاضي عياض ، ووصف القاضي عياضاً بصعف التحرير العقدي ، وزعم أنه لم يقل بذلك أحد من الأشعرية ، فردّ عليه تلميذه البرزلي بأنه وحده مسوياً لأبي العباس القلاسي (أحد الكلاية المعاصرين لأبي الحسن الأشعري) ، ثم ذكر البرزلي أن ابن عبد البر قد اختار هذا المذهب مذهب إثبات الصوقية مع تفويض المعنى ، ثم نقل عن شيخه ابن عرفة أنه أنكره عليه ، فقال عن شيخه ابن عرفة «واشتد نكير شيخنا المذكور عليه ، وقال لم [ترل فقهاء] المذهب بكونه عليه ، بحمل ما ورد على ظاهره ، ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه»^(١)

(١) فتاوى البرزلي - تحقيق د/ محمد لحبيب الهيلة دار العرب ، بيروت سنة ١٤٢٣هـ =

التعليق على
كلام ابن عرفة

فالمذهب المستقد على ابن عبد البر عبد ابن عرفة هو إثبات (الفوقية) دون
تحديد ولا تكييف ، أي مع تفويض المعنى ؛ إما لأن ابن عرفة لا بُتت (الفوقية)
صفةً سمعية ، وإما لأن إطلاقها لا تبرئ عن الجهة مما يوهم التشبيه عنده وهذا
المذهب المستقد عبد ابن عرفة لا علاقة له بالمذهب النيمى ، بل هو محالف له

والأهم . أن ابن عرفة يصرّح أن كلام ابن عبد البر متدافع ، أي أن فيه اضطراباً ،
فما يُتوهم من عبارة له تنفيه عنه عبارة أخرى له وهذا يعنى عدم صحة ادعائه مؤيداً
لمن أثبت الجهة ؛ لأن عباراته لا تستقرّ على إثبات ذلك ، بل فيها ما يوجب نفيه
وهكذا يؤكد ابن عرفة أن عبارة ابن عبد البر فيها بعض الاضطراب ، مما لا
يجبر سنة مذهب باطلٍ إليه . ما دام في كلامه ما ينفيه عنه ، وإن وُجد في كلامه ما
يوهم به أيضاً .

فلن يصرح متسوّنو أسماء الأئمة بنقد ابن عرفة لابن عبد البر ، ليرعموا ابن عبد
البر على مذهبهم

وممن ربما كان ينتقد كلام ابن عبد البر . أبو القاسم البرزلي المالكي التونسي
(ت ٨٤١هـ) ، حيث ذكر جواب الإمام مالك في معنى الاستواء ، ثم قال : «واختلف
في تأويل قول مالك .

انتقاد البرزلي
 لعبارة ابن عبد
البر

- فصرّفه ابن عبد البر إلى مذهبه .

- وظاهر حكاية غيره . أنه وقف عن الكلام فيها ، كمذهب الواقعية

- ومهم من نحاه مذهب المتكلمين ، وإليه أشار ابن التلمساي في (شرح المعالم) ، فقال... (ونقل كلامه الآتي)^(١) .

فشرح أبو العباس المسحور العاسي (ت ٩٩٥هـ) قول البرزلي . «فصرفه ابن عبد البر إلى مذهبه» ، فقال : «يعني ما تُسبب إليه من إثبات الجهة ، من غير تكييف ولا تحديد»^(٢) . والجهة إذا مُع منها التكييف والتحديد ، صارت مفوضة المعنى . فلم يعد هناك فرق في المذهب بين أن تُثبتها أو تُثبت العلو أو الاستواء ، ما دام إثبات جميعها إثباتاً للفظ دون المعنى .

فالذي يتقده البرزلي على ابن عبد البر هو أنه لم يكتب باللفظ الوارد ، ولم ينسب إليه إثبات معنى .

وسياقي مزيد توضيح لمراد البرزلي عند ذكر كلامه في سياق هذا المسرد^(٣)

ومن أواخر من تحدث عن كلام ابن عبد البر وإشكاله الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) ، حيث قال في تعييفه على (السيف الصقيل) لسكي في نفي إثبات الجهة لله تعالى . «وأما ما وقع في كلام ابن أبي ريد وابن عبد البر مما يوهم ذلك ، فمؤول عند محقق المالكية . ولو كان ابن عبد البر لم يكتب بالظلمسكي في أصول الدين ورحل إلى المشرق كالباحي لم يقع في كلامه ما يوهم»^(٤)

(١) فتاوى البرزلي - تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة دار العرب بيروت سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - (٦/ ٢٠١ - ٢٠٢)

(٢) نظم المرائد ومُندي الموائد لمُحَصِّل المقاصد للمسحور - وهو شرح لنظم (مُحَصِّل المقاصد) مما به تُعتبر العقائد) لأبي العباس ابن دكري التلمساي (ت ٨٩٩هـ) - تحقيق د/ جمال رزكي . دار الرشاد الحديثة . الدار البيضاء سنة ١٤٤٤هـ - (٢/ ٩٢٢)

(٣) انظر (٢٨٩ - ٢٩١) .

(٤) السيف الصقيل في الرد على ابن رطل لتقي الدين لسكي - تحقيق محمد زاهد الكوثري المكتبة الأهرية - لقاهرة - (٨٧) .

التعليق على
كلام البرزلي

تعليق الكوثري
على اضطراب
عبارات ابن عبد
البر

وها يصرح الكوثري أنه لا يصح أن يُسبب لاس أبي ريد و لاس عبد الر إثبات
الجهة لله تعالى ، وأن ما يوجد في كلامهما مما يوهم ذلك مؤوَّل بكلام لهما يجعله
لا يدل عليه . فالكوثري لا يُسلم بأن كلام ابن أبي ريد وابن عبد الر دالٌّ على أنهما
يُثبتان الجهة ، حتى يُحتجَّ بكلامه على إثبات أن كلام ابن عبد الر يدل على إثبات
الجهة كما يشتها ابن تيمية .

ولو كان الكوثري يرى كلام ابن أبي ريد أو كلام ابن عبد الر دالًّا على إثبات
الجهة الحسية لما أحر عن إسقاطه ، كما فعل مع عبارة مسنونة لعبد القادر الجيلاني
(ت ٥٦١هـ) ، وهو أحلُّ مكانة وأعظمُ قدرًا وأهيبُ في نفوس كثير من أهل العلم عامة
وأهل التصوف خاصة . فعند أن ذكر الكوثري كلام من رُحح أن العبارة المنتقدة
المسنونة للجيلاني حول إثبات الجهة عبارة مدسوسة عليه ، ولم يرعم تأويلها كما
فعل مع كلام ابن أبي ريد وكلام ابن عبد الر ، ثم حتم الكوثري رده بقوله عن الشيخ
عبد لقادر الجيلاني . «ولا يوجد بين أهل الحق من يعترف بصلاحه مع فرص ثبوت
تلك المحاري عنه ، فعلى فرص ثبوتها عنه . فلا حُبَّ ولا كرامة»^(١)

فلم يكن الكوثري ليتذد في إسقاط ابن عبد الر لو كانت عبارته تدل على
إثبات الجهة ، ولم يقل بأنه يجب تأويلها إلا لأن في كلامه ما يوجب التأويل . ولذلك
لن يفع المتسولين على أقدار العلماء أن يحتجوا بالكوثري لادعاء أنه يسبب لاس
عبد الر إثبات الجهة لله تعالى ، لن تمنعهم هذه الشحادة لا شتخلاف اسم عالم إلى
ابن تيمية ، لكي يرعموا وجود عالم معتبر - ممن سبقه - كان يوافقه !

(١) السبب الصقيل في الرد على ابن ربيع لتمني الدين السبكي (٨٦)

وأما كلام الكوثري عن تلمذ ابن عبد البر للظلمكي ، فيقصد بذلك أن عدم تلمذ ابن عبد البر على أهل التحرير العقدي ، واكتفاءه بأهل النقل كالظلمكي هو ما جعله لا يحرد عبارته التحرير الذي يفي عنها الإيهام ، فخرجت عبارته بسبب ذلك مضطربة ، حتى سمحت باصطرابها للفقراء المتسولين على قامات أهل العلم أن يوهموا أنها عبارة موافقة لهم ! ولم يقصد الكوثري بذلك أن ابن عبد البر لم يكن موافقا لمقالات أهل السنة من أهل تهويص المعنى ، وإنما قصد التمكن من دقائق العقائد الذي يُدققُ العبارة ويحميها من تعدد احتمالات الفهم

الحلاصة الكوثري لا يُسلم أن ابن عبد البر مخالفٌ لأهل تهويص المعنى ، وإنما يرى عبارته تتم عن اضطرابٍ ، أو همٍّ خلافَ مراده ، أو سمح للمتمسحين بأوهام الموافقة أن يثربكوا بالتمسح بها !

فإن عدنا إلى كلام ابن عبد البر ، والذي سُقته كماله ، لم أختصر منه إلا الأسنيد ، وبعض الروايات التي غيرها يُعني عنها .

بوجيه عبارات
ابن عبد البر

فلا بد أن يقرّ أولا أن كلام ابن عبد البر هذا تصمّن ما قد يُوهم إثبات معنى القدر المشترك الذي يدعيه التيميون ، لكنه أيضا قد تصمّن ما يدل على تهويص المعنى ، مما يوجب أن نستوضح مراده بتجرد ، دون احتزاء عبارة منه دون أخرى ، ودون تحكّم فيما يحب صرفه عن ظاهره من كلامه ، بل يجب تحديد المُحكّم من كلامه وتحديد المتشابه منه ، لكي يُؤوّل المتشابه بما يوفق المُحكّم .

البداية بعبارات
ابن عبد البر
الموهمة إثبات
معنى

وسأبدأ أولا بذكر عبارات ابن عبد البر التي يحتج بها من يرعاه مثبتا لمعنى يتصمّن إثبات القدر المشترك ، ثم سأذكر - ثانيا - عباراته التي يحتج بها من يُعده من مُفوّضة المعنى ، وسأناقش خلال ذلك الاستدلال بكل عبارة على ما استدلّ بها عليه ، لننتيhs صلاحيتها للاحتجاج بها على ما استدلّ بها عليه من عدم صلاحيتها لذلك .

أولاً . ما يؤهم إثبات المعنى المُثَبِّت للمقدر المشترك في كلام ابن عبد البر

١ أن ابن عبد البر استنبط من حديث التَّنَزُّل الإلهي العلوَّ الإلهي ، مما يدل على أنه فَهَمَ العلوَّ علوًّا حَسْبِيًّا

دعوى أن ابن عبد البر يُثَبِّت العلوَّ الحَسْبِيَّ

وإلى ذلك أشار ابن الجوزي - كما سبق - عندما قال ، «ولقد عَجِبْتُ لرحل أندلسي يُقال له ابن عبد البر ، صَنَّفَ كتاب (التمهيد) ، وذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا ، فقال «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ؛ لأنه لو لا ذلك ، لما كان لقوله ' (يرل) معنى »^(١) .

وسقَّتْ تركة ابن عبد البر من هذا الإطلاق ، وأنه لم يتموه بما نسبه إليه ابن الجوزي

نبوذة ابن عبد البر من اعتقاد العلوَّ الحَسْبِيَّ

لكن هل يدل كلام ابن عبد البر على هذا المعنى الذي نسبه ابن الجوزي إليه؟ بمعنى . هل استنبط ابن عبد البر من حديث النزول إثبات جهة العلو لله تعالى؟ عندما قال عَقِبَ حديث النزول : «فيه دليل على أن الله عز وجل في السماء ، على العرش ، من فوق سبع سموات ، كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان ، وليس على العرش»

وإن حقيقة . أن استنباط العلوَّ الإلهي من حديث التَّنَزُّل الإلهي لا يلزم منه إثبات الجهة ، وتحميله هذا المعنى تحمیل متحاملاً غير سديد ؛ لأن ابن عبد البر إنما أراد الرد على من يدعي أن الله تعالى في كل مكان ، كما هو صريح لفظه ،

(١) صيد الحاضر لابن الجوزي - تحقيق طارق بن عوض الله - مدار الوطن للنشر - الرياض سنة : ١٤٣٧هـ - (١٣٦) .

وحيث سيكون وَصَفُ الله تعالى بالسرور وأنه على العرش وعلى السماء . كل ذلك يُبطل من يقول إنه في كل مكان ؛ لأن من كان في كل مكان لا يوصف بعنو ولا سرور ، ولا أنه استوى على العرش ، ولا أنه فوق خلقه وسماواته ، بعض النظر عن معنى النزول والعلو والاستواء ، فهي أوصافٌ حتى لو جهلنا معناها فهي ألماطٌ تنزه الله تعالى عن أن يكون في كل مكان

هذا هو كل ما أراد ابن عبد البر إثباته استسقاطاً من حديث السرور

وإن قيل لكنا بدلت قد أثبتنا معنى يناقض قول من رعم أن الله في كل مكان ، وهذا المعنى يناقض تفويض المعنى ؟

الجواب هذا المعنى الذي أثبتته صفة العلو والاستواء والنزول لا يريد على أن يكون قد عثر عن مائة الله تعالى لخلق بلطف العلو والاستواء والنزول ، فليس فيها معنى زائد على هذا القدر التزيهي المحض .

هل فات ابن الجوري أن ابن عبد البر هو الذي أنكر على ثعيم بن حماد زيادة «بذاته» على حديث التزل ، فقال في إنكاره : «ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة ، لأن هذا كيفية ، وهم يصرعون منها ؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاط به عياناً ، وقد جلَّ الله وتعالى عن ذلك ، وما غاب عن العيون فلا يصمه دوو العقول إلا بحر ، ولا حر في صفات الله ؛ إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تطيير ، فإنه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ » .

وهو القائل في إنكار زيادة بدائه أيضا . «وقد قالت فرقة متسبة إلى السنة . إنه ينزل بدائه ! وهذا قول مهجور ؛ لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحل للحركات ، ولا فيه شيء من علامات المخلوقات»^(١)

فهل هذا كلام من «استسلف من جسده ما يعرفه من نزول الأجسام ، ففاس صفة الحق عليه»^(٢) ، كما ادعى ابن الجوري (عفا الله عنه)

٢ . تفسير ابن عبد البر الاستواء بالعلو والارتفاع .

وذلك في قوله «والاستواء معلوم في اللغة ، ومفهوم ، وهو العلو والارتفاع على الشيء ، والاستقرار والتمكن فيه» .

والاستدلال بذلك يتم عن جهل أو تلبيس ؛ لأن موصفة المعنى لا يمتنعون عن إثبات صفة «العلي» و«الأعلى» لله تعالى ، ولا يمتنعون عن إطلاق أي لفظ ورد في الوحي كما ورد في لفظ الوحي بلا زيادة ولا نقص على اللفظ الوارد

كما أن كلام ابن عبد البر هنا كان في سياق معاني الاستواء في اللغة ، لا في سياق معانيها في صفة الله تعالى الواردة :

- دليل صريح قوله : «والاستواء معلوم في اللغة ...» .

- وبذلك قوله في بيان المعنى اللغوي . «وهو العلو والارتفاع على الشيء» .

(١) وقال ابن عبد البر في (الاستدكار) «وقد قالت فرقة متسبة إلى السنة إنه يروى بدائه ! وهذا قول مهجور ؛ لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحل للحركات ، ولا فيه شيء من علامات المخلوقات» الاستدكار لاس عبد لر - تحقيق بشر حواد - (٥/٢٩٨)

(٢) صيد الحافظ لاس الحوري - تحقيق طارق بن عوض الله مدار الوطن للنشر الرياض سنة ١٤٣٧هـ - (١٣٦)

دعوى تفسير
ابن عبد البر
الاستواء بالعلو
والارتفاع
وغيره من ذلك

والاستقرار والتمكّن فيه ؛ إذ يستحيل أن يفسّر ابن عبد البر صفة الله تعالى به (الاستقرار) و (التمكّن فيه) ، خاصة . (التمكّن فيه) ، وابن عبد البر هو الذي رفض زيادة (بدائه) على صفة البرول ؛ لعدم ورودها (كما يرغم المحلّمون) ، أو لذلك ولأنها توهم أنه تعالى «محلّاً للحركات» وأنه تعالى فيه «علامات المخلوقات» ، حسب تعبير ابن عبد البر ؛ فكيف يُثبت (التمكّن) وهو يعطى لم يَرِدْ في الوحي ، ولم يَنْحُ من حُجَلِ الله تبارك وتعالى وتقدس محلّاً للحركات وأن فيه علامات المخلوقات عز وجل وتقدس !

- وبدليل قوله في حكاية تفاسير أهل اللغة عقب ذلك «وقد غيّرهُ سوى أي انتهى شبابه واستقرّ ، فلم يكن في شأنه مريد» ، وهو معنى يستحيل أن يُقال عن الله تعالى .

إذ فهذه العبارة لاس عبد البر ليست في بيان معنى صفة الله تعالى ، وإنما في بيان معنى (الاستواء) في المعة

وكان عرص ابن عبد البر من ذكر المعاني اللغوية للاستواء إبطال تفسير الاستواء على العرش بالاستيلاء ، كما هو صريح سياق كلامه

٣. قول ابن عبد البر . «الاستواء : الاستقرار في العلوّ ، وهذا خاطبنا الله عز وجل» .

دعوى تفسير
ابن عبد البر
الاستواء
بالاستقرار
وإثباته من ذلك

(١) التمييز دائماً يكررون رفض تزيه الله من صفات الأجسام (كالتجسيم والتشبيه والجهة ونحوها) بدعوى أن نصيبها عن الله تعالى لا يصح منه ولا إثباته ، يقولون لأنه لم يأت نصيبها ولا إثباتها في الكتاب والسنة

فرعموا أن ابن عبد البر يفسر الاستواء بالاستقرار في العلو، قلوا وقد صرح
أن هذا هو معناها في كتاب الله تعالى، ودلت في قوله «وهذا خاطبنا الله عز وجل» .
وهذه معالطة واحتراء يدل على جهل أو هوى؛ لأن ابن عبد البر ما زال في
سياق بيان المعنى اللغوي لكلمة (استوى).

وأما احتجاجهم بقول ابن عبد البر: «وهذا خاطبنا الله عز وجل»، فهو قرؤوا
ما تم به ابن عبد البر كلامه، وكانوا من أهل المهم، لما قالوا هذا الكلام، وقد
قال ابن عبد البر: «الاستواء: الاستقرار في العلو»، وهذا خاطبنا الله عز وجل،
وقال «لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ»، وقال
«وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ»، وقال «فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْقُلُوبِ».

ألم يدحطوا أن الآيات التي ذكرها ابن عبد البر لتفسير الاستواء بالاستقرار
في العلو كلها لا علاقة لها بصفة الله تعالى، وإنما هي في استواء بني آدم على ظهور
الأنعام وفي استوائهم على القُلُوب، ولم يذكر أي آية من آيات استواء الله تعالى على
العرش؛ لأنه في سياق بيان المعاني اللغوية للاستواء.

٤ استدلال ابن عبد البر بأن الموحدين أجمعين، من العرب والعجم، إذا
كُرِّهَ أمرٌ، أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلى السماء، يستغيثون بهم تارك
وتعالى، على أنه تعالى استوى على العرش فوق السموات السبع.

ولا شك أن ظاهر هذا الاستدلال من ابن عبد البر يدل على أنه يُبْتَدَأُ جهة
العلو الحسية؛ لأنه استدلال لصفة علو الله على العرش تتوجه العباد إلى جهة السماء
في دعائهم واستعانتهم.

ولكن يُبْطَل هذا الاستدلال حقيقة كروية الأرض، والتي تجعل جهة العلو
التي يستشعرها المتوجهون إلى الله تعالى في الدعاء والاستعانة ليست جهة واحدة
من الجهات الست؛ لأن العلو الحسي بمن كان في القطب الشمالي من الأرض

دعوى استدلال
ابن عبد البر
برفع الوجوه
إلى السماء
حال الدعاء على
العلو الحسي،
وتبرئته من ذلك

كروية الأرض
وعلاقتها
بمسألة العلو
والجهة

هو شمل لأهل القطب الجنوبي ، والعلو لأهل حط الاستواء أمام أو خلف لأهل القطبين ، وهكذا سيكون العلو لأهل الأرض محيطاً بالأرض من جميع جهاتها ، فكيف يستقيم الاستدلال بتوحيه أهل الأرض لجهة العلو على أنهم يشنون جهة خاصة يسمونها بالعلو ؟

وقد يقول قائل : هذا لا يدل على أن ابن عبد البر لم يكن يثبت جهة علو خاصة لله تعالى ، فلهذا لم يكن يثبت كروية الأرض ، ولعله كان يظن الأرض مسطحة

حكاية الإجماع
على كروية
الأرض

والجواب إنما يحتاج بكروية الأرض على أنه إجماع لعلماء المسلمين ، كما حكاه غير واحد من أهل العلم^(١) ، ومن حكى الإجماع على كروية الأرض صديق ابن عبد البر ورفيقه أبو محمد ابن حرم الأندلسي الطاهري ، حيث قال : « إن أحد من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم^(٢) لم يُكروا تكوير الأرض ، ولا يُحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة ، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها ، قال الله عز وجل ﴿ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ ﴾ . »^(٣)

(١) قال ابن تيمية « استنقذت مستديرة عدد علماء المسلمين ، وقد حكى جماع المسلمين على ذلك غير واحد من العلماء أئمة الإسلام مثل أبي الحسين أحمد بن حنبل بن المصدي أحد الأعيان الكبار من أئمة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ، وله نحو أربع مائة مصنف وحكى الإجماع على ذلك الإمام أبو محمد ابن حرم ، وأبو الفرج بن الجوزي » مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٨٦/٦)

وقال أيضاً نفلاً عن ابن المصدي « أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من ادور والبحر مثل الكرة فان ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد ، بل على المشرق قبل المغرب فان فكرة الأرض مشته في وسط كرة لسماء كالقطة في الدائرة » مجموع الفتاوى (١٩٥ / ٢٥)

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حرم تحقيق د/ سمير قدوري دار المالكية تونس سنة ١٤٤٤ هـ - (٥٥٩ / ٢)

وهذا يتبين أن إيراد احتمال كون ابن عبد البر ممن يعتقد أن الأرض مسطحة غير كروية إيراداً مرفوضاً ، وبذلك يصح الاستدلال بكروية الأرض على عدم تصحيح نسبة اعتماد جهة علو محدّدة من الجهات الست في صفة الله تعالى إلى اعتقاد ابن عبد البر ، وأنه اعتقاد لا يصح أن يُستسط من استدلال ابن عبد البر بتوجه لعاد إلى جهة العلو في دعائهم ؛ لأنه باعتقاد كروية الأرض سيكون العلو بهذا الاعتقاد هو الجهات كلّها التي تحيط بالأرض من جميع جهاتها ولا قائل من علماء المسلمين بأن العلو في صفة الله تعني إحاطة ذات الله عز وجل بخلقه" ،

(١) انهم إلا ظاهر عبادة لابن يمية ، تدل على أن الله تعالى عبده محيطاً بالعالم ، فقد قال ﷺ

«الحامس أن يقال لس للعالم إلا جهتان ، وهي العلو والسفل

- أما العلو فهو محتص بالله تعالى

- وأما أسفل سافلين فذلك سجين ، وهو المركز الذي لا يسع إلا الجوهر لعرد

وكل قائم بنفسه فإنه يصح أن يكون مبايناً عنه بجميع الجهات ؛ لأن كل ما سواه يصح

أن يكون فوقه وإن كان كذلك ، فيقال بموجب المعارضة وهو أن الله تعالى يحور أن

يكون مبايناً للعالم من جميع جهاته ؛ لأن جميع جهاته هي العلو ، ليس له جهة أخرى

فظهر العلو بموجب الحجة ألا ترى أن سطح العرش مباينٌ للعالم كذلك ؟ بيان تلخيص

الجهمية لابن يمية (٤/ ٣٨٤-٣٨٥)

وقل في موضع آخر (فيما يُسمى بالرسالة العرشية) «إني قوله : «لو أدلي أحدكم بحبل

يهبط على الله» إنما هو تقدير مرفوض ؛ أي لو وقع الإدلاء بوقع عليه ، لكنه لا يمكن

أن يُنسب أحدٌ على الله شيئاً ؛ لأنه عاجٍ بالذات ، وإذا أهبط شيء إلى جهة الأرض وقف

في المركز ، ولم يصعد إلى الجهة الأخرى نكس تقدير قرص الإدلاء يكون ما ذكر من

الجراء» مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧١)

هذه أراد ما يبدو عليه ظاهر كلامه هذا ، مع تقريره عن كروية الأرض والأفلاك والسموات ،

يرم منه أن يكون الله محيطاً بالعالم ، وكأن العالم داخل الله تعالى الله وتقدس عن ذلك

أما حديث الإدلاء فانظروا كيف تأولوه الإمام الترمذي بتأويل أبعد ما يكون عن فهم ابن

يمية ، ويسبب الترمذي هذا التأويل لأهل العلم ، قال الترمذي «وقهر بعض أهل العلم =

حتى عند من أثبت جهة العلو لله تعالى ، اللهم إلا أن يكون من أهل الحول والاتحاد ثم لو وُحد من يقول بذلك (أن العلو في صفة الله تعي ، حاطة ذات الله عز وجل بحلقه) ، فقد فسّر العُلُوّ بعبر ما يتبادر إلى ذهن الناس ؛ إذ صار معناه الإحاطة ! فلا هو بذلك قد فسّر العلو بدلالته في اللغة ، ولا هو تأوّلُهُ بتأويل يُنزّه الباري عز وجل بما يجب تنزيهه عنه .

مراد ابن عبد البر من الاحتجاج بتوجه العباد إلى السماء بالدعاء

فإن كان ابن عبد البر لا يقصد الاحتجاج بتوجه العباد لجهة السماء إثبات الجهة لله تعالى من الجهات الست ، فمادام قصد بذلك في سياق إثبات علو الله تعالى ؟

والجواب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول - لما كان ابن عبد البر يُرَدُّ - فيمن يُرَدُّ عليه - على مَنْ كان يقول إن الله تعالى في كل مكان ، فأراد أن يبيّن أن القلوب لا تتحيّر في التوجه بالدعاء إلى أي مكان ، وإنما تتوجه إلى السماء ، فدلّ ذلك أن الله تعالى ليس في كل مكان .

وأما لماذا تتجه القلوب إلى السماء ؟ فلأن النصوص جاءت تحبر أن الله تعالى مستوٍ على عرشه ، الذي هو أعنى المخلوقات مكاناً

= هذا الحديث ، فقلوا : إنما عبط على علم الله وقدرته وسلطانه وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان ، وهو على العرش كما وصف في كتابه : جامع الترمذي - طبعة دار التأسيس (٤ / ٢٦٥ رقم ٣٦٠٣) .

وهكذا تُشكّل المسألة بين أئمة السنة ولتقرير التيمي في هذه المسألة ، ويثبت جريان التأويل عند أئمة السنة إذا أوجبه الأصول العقديّة .

ولذلك لما قال الإمام الحطابي (ت ٣٨٨هـ) «وقد حرت عادة المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربه عند الانتهاال والرعة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ؛ وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المبدعو في السماء سبحانه . علق الإمام أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) بقوله «لما كانت السماء محللاً كريماً ، ومكاناً شريفاً ، وهو موضع التفصيل والتقدير ومهبط الوحي والتزليل كان التوجه بالدعاء إليه ، كالصلاة إلى القلعة»^(١) . وبما قال القرطبي ذلك لأن الحطابي كان مفوضاً بمعنى الاسواء ، ولا يُثبت جهة لله تعالى ، وعلى هذا استشهد به القرطبي أصلاً^(٢)

والوجه الثاني . هو ما ذكره تلميذ أبي الحسن الأشعري المباشر وهو أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري الأشعري (ت ٣٨٠هـ) ، وهو ممن كان يُثبت صفة العلو والاستواء تفويضاً للمعنى^(٣) ، فيثبت : «أب الله سبحانه وتعالى في السماء ، فوق كل شيء ، مستوي على عرشه .. والقديم - حلّ حلاله - عالٍ على عرشه ، لا قاعد ولا قائم ، ولا مماس له ، ولا مُباين»^(٤) ، وكان مع ذلك يحتج بتوجه

(١) الأسى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي تحقيق عرفان سليم حسونة المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤٢٦هـ (١٧٠) ، ومخطوطة انكتاب المحفوظ في مكتبة جاز الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ب) .

(٢) سيأتي كلام الحطابي كاملاً ، ويبان أنه كان مفوضاً بمعنى الاسواء (ص ٣٠٦ - ٣٢٥)
(٣) فأشعرينه وعراقته في الأشعرية تحمله لا يخرج عن تفويض المعنى ؛ إلا إلى الأوّل ، فهما طريقاً الأشعرية مدّ أبي الحسن الأشعري إلى المتأخرين من أئمة الأشعرية ، كما في بيت النفاي الشهير في حوارة التوحيد

وكلُّ صرٍّ أوْهَمَ الشَّيْءِ
أولُهُ أوْهَمَ وَرَمَ تَرْيِهَا

وما دام أنه لم يُؤوّل ، فما بقي إلا تفويض المعنى

(٤) وسيأتي (ص ٣٣٧ - ٣٣٨) تفسير لإمام أبيهقي الأشعري لكلام أبي الحسن ابن مهدي أنه «يريد به منابه الدات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن المماسمة والمباينة =

العباد لله تعالى في الدعاء إلى جهة السماء ! ولما ردة المعترلة على الاحتجاج عليهم برفع الداعين أيديهم وأنصارهم إلى السماء ، معلّلين سبب ذلك « بأن أرزاق العباد لما كانت من السماء ، وكانت حفظة الأعمال من الكرام الكائنين ، إنما مساكهم السماء حار أن يرفع أيدينا إليهم عند الدعاء » ، هذا جواب المعترلي ، فرد عليه ابن مهدي بأنه لو صح تعليلهم « جاز أن نحفض أيدينا في الدعاء نحو الأرض ، من أجل أن الله تعالى يُحدث فيها النبات والأقوات والمعاش ، وأنها قرارهم ، ومنها خلُقوا ، وإليها يُرجعون ؛ ولأنه يُحدث فيها الآيات ، كالتزلزل والرجف والحسف ؛ ولأن الملائكة معهم في الأرض الذين يكتشون أعمالهم ، فإذا لم يجب حفص الأيدي نحو الأرض لما وصفت . لم تكن العلة في رفعها نحو السماء ما وصفه البلخي ، وإنما أمرنا الله تعالى برفع أيدينا قاصدين إليه برفعها نحو العرش الذي هو مستو عليه ، كما قال ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ وهذه علة مطردة ؛ لأن البلخي لا يمكنه أن يقول . فاستنوا إلى الأرض ؛ لأن العرش تحتها ؛ إذ كان العرش فوق السماء ، وليس تحت الأرض » (١) .

والمهم في هذا النقل بيان أن من احتج من الأئمة برفع الأيدي إلى السماء وتوجه الأبصار في الدعاء إليها - لا يلزم من احتجاجه بذلك أنه يُثبت جهة العدو

= (التي هي صلها) والقيم والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحد صمد سم يد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فلا يحور عليه ما يحور على الأجسام تبارك وتعالى .
لأسماء والصفات للبيهقي - تحقيق أسد محمد عبدان الشرفاوي دار التقوى دمشق
سنة ١٤٤٥ هـ - (٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧) ، - وتحقيق محمد محب الدين أبو زيد مكتبة
لتوعية الإسلامية : الحيزة . سنة ١٤٣٦ هـ - (١٠٣٣)

(١) تأويل الآيات المشككة لأبي الحسن ابن مهدي - تحقيق ناصر محمدي دار الآفاق
العربية القاهرة الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ - (١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠)

الحسية لله تعالى ؛ لأن أبا الحسن ابن مهدي الأشعري جعل التوجه بالأيدي والقلوب نحو العرش ، وذلك أن الله تعالى مستور عليه فالإيدي في جهة حسية عنده هو العرش المخلوق ، لا ربنا العليُّ القدير عز وجلّ

٥. أن ابن عبد البر صحّح معنى الانتقال في (الاستواء) ، لكنه رفض إطلاق لفظ (الانتقال) لعدم وروده ، ولا جمالي في دلالة (حسب رعمهم)

حيث قال ابن عبد البر : «فإن قيل : فهل يجوز عندك أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان ؟ قيل له أما الانتقال وتغيّر الحال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه ؛ لأن كونه في الأزل لا يوجب مكاناً ، وكذلك نقله لا يوجب مكاناً ، وليس في ذلك كالحلق ؛ لأنه كَوْن ما كونه يوجب مكاناً من الحلق ، ونُقلته توجب مكاناً ، وبصير مستقلاً من مكان إلى مكان ، والله عز وجل ليس كذلك ؛ لأنه في الأزل غير كائن في مكان ، وكذلك نُقلته لا توجب مكاناً ، وهذا ما لا تقدر العقول على دفعه ولكن نقول استوى من لا مكان إلى مكان ، ولا نقول انتقل ، وإن كان المعنى في ذلك واحداً ألا ترى أننا نقول : له العرش ، ولا نقول له سرير ، ومعاهما واحد . »

قال ابن تيمية : «وقال عثمان بن سعيد وغيره إن الحركة من لوازم الحياة ، فكل حي متحرك ، وجعلوا يبي هذا من أقوال الجهمية ثمة الصفات ، الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم .

وطائفة أخرى من السلفية : كنعيم بن حماد الخراعي ، والبخاري صاحب الصحيح ، وأبي بكر ابن حريمة ، وغيرهم : كأبي عمر ابن عبد البر ، وأمثاله يُثبتون المعنى الذي يشته هؤلاء ، ويُسمون ذلك فعلاً ونحوه ، ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة ؛ لكونه غير مأثور .

دعوى ابن ابن
عبد البر صحّح
معنى الانتقال
والحركة لكنه
لا يطلق ذلك
لعدم وروده

وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء كأبي بكر عبد العزيز ، وأبي عبد الله ابن بطة وأمثالهما ، ومنهم من يوافق الأولين . كأبي عبد الله ابن حامد ، وأمثاله . ومنهم طائفة ثالثة كالتميميين ، وابن الراعوي ، وغيرهم . يوافقون النُّقاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم^(١)

فها يرغم ابن تيمية أن ابن عبد البر ينفي الحركة عن الله لأنها لم تَرُدْ فقط ، ولا ينفي عن الله عز وجل معاها !

وقال ابن قيم الجوزية «لفظ الحركة والانتقال والحسم والحيز والجهة والأعراص والحوادث والعدة والتغيير والتركيب ، وبحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل ، فهذه لا تقبل مطلقا ، ولا تُرَدُّ مطلقا ، فإن الله سبحانه لم يُثَبِّت لنفسه هذه المسميات ولم ينمها عنه ، فمن أثبتها مطلقا فقد أخطأ ، ومن ناهها مطلقا فقد أخطأ ، فإن معانيها مقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله ، وما يجب إثباته له . فإن الانتقال يُراد به انتقال الجسم أو العَرَض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه ، وهذا يمتنع إثباته للرب تبارك وتعالى ، وكذلك الحركة ، إذا أُريدَ بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى ، ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا ، وانتقاله أيضا من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا

فهذا لمعنى حق في نفسه ، لا يُعقل كون الفاعل فاعلا إلا به ، ففيه عن الفاعل شيء لحقيقة الفعل ، وتعطيل له وقد يُراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك ، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له ، وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه ، وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يحيي يوم القيامة ، وينزل

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢/ ٧-٨)

لمصل الفصاء بين عبادته ، ويأتي في ظلل من العمام والملائكة ، ويرل كل ليلة إلى سماء لذي ، ويرل عشية عرفة ، ويرل إلى الأرض قبل يوم القيمة ، ويرل إلى أهل الجنة ، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكة ، فلا يجوز نفيها عنه نفياً الحركة والنقلة المحتصة بالمخلوقين ، فإنها ليست من لوازم أفعاله المحتصة به ، وما كان من لوازم أفعاله لم يجر نفيه عنه ، وما كان من خصائص الخلق لم يجر إثباته له ، وحركة الحي من لوازم ذاته ، ولا فرق بين الحي والमित إلا بالحركة والشعور ، فكل حي متحرك بالإرادة وله شعور ، فنفى الحركة عنه كنفي الشعور ، وذلك يستلزم نفي الحياة^(١)

ولنعد إلى كلام ابن عبد البر ونذكره .

تبرئة ابن
عبد البر من
القول بالحركة
والانتقال

يبدأ كلامه بكلام معترض ينفي اعلو والاستواء على العرش ، يسأل هذا المعترض قائلاً : هل يجوز عندك أن ينتقل الله من لا مكان ، لأنه تعالى قبل خلق المكان - في الأزل - كان في لا مكان ، إلى مكان هو الاستواء على العرش ؟

يريد السائل أن يشرح ابن عبد البر ، ليصف الله تعالى بحلول الحوادث في دته ، إذا ما أثبت فعلاً لله في ذاته اسمه الاستواء على العرش .

فأجابه ابن عبد البر بالنفي ، قائلاً : الانتقال وتغير الحال يُزَّه الله تعالى عنهما ، لأن إثباتك الله تعالى في لا مكان - في الأزل - قبل خلق المكان ، يوجب عليك أن لا يكون استواؤه تعالى على العرش يوجب أن يطرأ على الله حدث الوجود في مكان ؟

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية - تحقيق . د / الحسن بن عبد الرحمن العلوي أصواء السلف الربايع سنة ١٤٢٥ - (٣ / ١٢٣١ - ١٢٣٣)

لأن الله تعالى ليس كخلقه الذين لا يوجدون إلا في مكان ، فيكون انتقالهم . انتقالاً من مكان إلى مكان . أما المخلوق عر وجل فكما كان ولا مكان ، لن يكون انتقاله (ولو صح إطلاقه) انتقالاً إلى مكان

ثم قرر ابن عبد البر أن العقول توجب الإقرار بذلك أن من كان في الأرض في ما لا مكان ، لا يلزم من وصفه بالاستواء والانتقال أن يكون قد انتقل إلى مكان .

فالسؤال كان عن انتقال من لا مكان إلى مكان ، هو جهة العرش ، هذا هو سؤال المعترض . والجواب جاء بالنهي عن هذا السؤال أن الله تعالى لا يصح أن يُسأل عنه هذا السؤال ؛ لأنه مستعبر عن المكان منذ الأزل ، فلم يكون استواؤه انتقالاً إلى مكان هو العرش .

فلم يذكر ابن عبد البر أي لفظة تدل على أنه يُثبت حدث في ذات الله تعالى ، ولا عن فعل يفعله عر وجل في نفسه (حسب تعبير ابن القيم) يسميه استواءً أو نزولاً أو شيئاً فمن أين لاس تسمية واس القيم أنه أراد ذلك ؟^{١٩}

بل لقد صرح ابن عبد البر أن الله تعالى مرةً عن التعبير ، وحلول الحوادث في ذات الله إن لم تكن تعبيراً يحدث ، فماذا يكون ؟^{١٩}

عاية ما في الأمر أن ابن عبد البر بعد أن نهى إلام الحصم بخصوص الانتقال من لا مكان إلى مكان ، بيّن له ابن عبد البر أنه لا يستجير أيضاً إطلاق الانتقال من لا مكان إلى لا مكان أيضاً ؛ لأنه لم يرد وإن كان (الانتقال) من لا مكان إلى لا مكان ، ليس فيه إثبات جهة ، كالاستواء تماماً ، الذي لا يُثبت جهة ، لا جهة العرش ولا غيرها .

فمعنى (الانتقال) الذي سنّاه ابن عبد البر بـ (الاستواء) ليس هو الانتقال إلى مكان هو جهة العرش كما يريد ابن تيمية وابن القيم ، وإنما هو انتقال مفوّض المعنى ؛ لأنه انتقال من لا مكان إلى لا مكان أيضاً ، سماه الله تعالى استواء على العرش فالمساواة بين (الاستواء) و (الانتقال) في المعنى عند ابن عبد البر ، هو أنه إطلاق لمعط لا يثبت معنى الانتقال من لا مكان إلى مكان ولا يثبت تعيّن الحال ، لا كما هو لارم إثبات استواء أحدثه الله في نفسه ، وهو الإثبات الذي يريده ابن تيمية وابن القيم .

معنى الانتقال
في كلام ابن
عبد البر

والعجب من التيمية كيف يبيحون لأنفسهم تحريف العبارة المحكمة ، في قول ابن عبد البر «أما الانتقال وتغيّر الحال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه» ، وهي عبارة صريحة في منع إطلاق ذلك بلا قيد لهذا الصي ، ولم يزعم ابن عبد البر أن هذه العبارة عبارة مجملة ، تحتتم معنى صحيحاً ومعنى باطلاً ، كما يرغم التيميّون . بل أطلق القول بنفيها ، ثم ذهب يستدل لإطلاق نفيها : بأن من كان مستعنياً عن المكان صد الأول ، لا يصح أن يتصور أن يتغير حاله بحلق المكان ، ولا أن يكون استواؤه انتقالاً من لا مكان إلى مكان .

تحريف التيمية
لعبارة ابن
عبد البر
المحكمة في
بني الانتقال
والتغير

بل الحقيقة أن هذه العبارة هي دليل على صد ما يريد التيميّون . فهي تنمي أن يكون للاستواء وللانتقال (إن صح إطلاقه) أي علاقة بإثبات جهة لله تعالى هي جهة العرش .

لكن هؤلاء القوم اعتدوا تحريف عبارات الأئمة لتوافق تصوراتهم ، فإدا طفروا بعبارة ليست قطعة على خلافهم ، وحدوا في عدم القطع مدخلاً لتحريفها حسب ما قرره لهم ابن تيمية ؛ لأنه عندهم معيار الصواب والخطأ ، وهمزة الوصل بين السلف والخلف ، إن لم يكن هو نفسه السلف

ومما يؤكد أن ابن عبد البر لا يعتقد حلول الحوادث بذات الله تعالى ، وأنه لا يُثبت المعنى الذي يُثبت ابن تيمية ومقلدوه : أنه قال في (جامع بيان العلم وفصله) :
«والذي عليه جماعة أهل السنة والجماعة ، أنه لم يزل بصفاته وأسمائه ، ليس لأوليته انتهاء ، ولا لآخريته انقضاء ، هو على العرش استوى»^(١) .

فقلوه . «أنه لم يزل بصفاته وأسمائه» يشهد على أن ابن عبد البر لا يُثبت لله عز وجل إلا صفات أزلية ، والأزلية تُستفي عن استواء حدث بعد خلق العرش ، وهو الحدث الذي يرعاه مشر المعنى للاستواء ، من مُحَوِّري حلول الحوادث بذات الله تعالى .

وسياتي مزيد نقاش لهذا التأويل لعبارة ابن عبد البر .

دعوى أن ابن
عبد البر يثبت
المعاني اللغوية
في صفات الله
سبحانه

٦ . تصريح ابن عبد البر بأنه يحب حمل صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة على الحقيقة ، والحقيقة هي المعنى اللغوي الذي يُحمل اللفظ عليه إذا لم تأت في اللفظ قرينة تصرفه إلى غيره .

حيث قال ابن عبد البر «أهل السنة مُجمِعُونَ على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحمليها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكتفون شيئ من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفة محصورة»

قلوا فهذا كلام صريح بأن ابن عبد البر يفسر الاستواء بدلالته اللغوية ، مُثَبِّتاً بذلك القدر المشترك الذي يوجه إثبات المعنى ، وإنما يمتنع عن تعيين الكيفية ، وإلا فللصفة كيفية لا يعلمها نحن .

(١) جامع بيان العلم وفصله لابن عبد البر - تحقيق أبي الأشبال الرهيري دار ابن الجوري الدمام . سنة : ١٤١٤هـ - (١ / ٥٧) .

كذا قالوا ويقول تقريرهم الذي يرغم وفق ابن عبد البر لهم !

والواقع أن ابن عبد البر إنما كان يردُّ على المؤولة من الجهمية والمعتزلة (كما صرح بذلك) ، فهو يرفض القول بالمجاز في صفات الله تعالى ، المحار الصارف للفظ عن دلالة ، ولما كان الذي يقابل المجاز هو الحقيقة ، ما بقي بعد رفض المجاز إلا قول الحقيقة .

لكن ابن عبد البر لم يقل حرفاً واحداً : في أن الحقيقة التي يُستَها في صفات الله هي المعنى الذي يُستَ القدر المشترك ، لم يقل حرفاً واحداً يدل على ذلك فمن أين جاؤوا بادعاء ذلك عليه ؟! أفيكفي أن يرفض التأويل ، وبوجب قول خلاف التأويل ؛ لادعاء أنه كان يُستَ قدراً مشتركاً بين دلالة اللفظ بين المخلوق والحالق ! ألهذا الحد من الضعف يُستَ هذا الأمر الجلل الذي يكون مُحالفةً عندهم مُعطلاً مُجهلاً ؟!

تبرئة ابن
عبد البر من
إنشآت المعاني
اللغوية بمعنى
إثبات القدر
المشترك

ثم لماذا لم يظروا إلى قول ابن عبد البر . «إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً» ، وليس القدر المشترك صفةً محصورةً ؟! ولمعنى الذي يريدون إثباته يصح أن يقال عنه : إنه صفةٌ محصورة ، أي إنه صفة محدّدة المعنى ، بعينه ستكون بلا معنى ، وهم يسمون الـ (لا معنى) تعطيلًا وتحهّيلًا . ولا تنحصر الصفة المحصورة في تحديد الكيفية ، بل تعمّ كل معنى معهود في الخلق يشبّهه يُصاف إلى اللفظ

كيف وفي تنمة العبارة ما يصريح بالاكتماء بإثبات اللفظ الوارد ، حيث قل ابن عبد البر : «أهل السنة مُجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكتفون

شيئا من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورة . والحق فيما قاله القائلون بما ينطق به كتاب الله وسنة رسوله .

« ما ينطق به كتاب الله وسنة رسوله » ليس سوى لفظ الاستواء ، وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ زيادة على اللفظ ، ولا دكر في الكتاب والسنة لمعنى هو إثبات القدر المشترك .

وبقية كلام ابن عبد البر الآتي كله يقطع بالتفويض الذي كان عليه ، وأنه تفويض المعنى .

وكما تدل عبارة « لا يحدّون فيه صفةً محصورة » على معنى كل معنى ، فكذلك العبارة التي قلها : « إلا أنهم لا يكتفون شيئا من ذلك » ، فالتكييف المسموع عند السلف والحلف هو كل معنى يُثبِتُ قدرًا مشتركًا يوجب وجوبًا من وجوه الشبه بين المخلوق والحالق في هذه النصوص المشتبهة لكن التيميس يصرون على حمل كلام الأئمة وفق ما قرره لهم شمس معارفهم ، فهو قرّر وكرّر أن الكيف الممنوع هو ما يوجب المماثلة ، لا ما يُثبِتُ قدرًا مشتركًا ، فصاروا يحملون التكييف في كلام السلف عليه ولو سألتهم من من السلف فسّر التكييف الذي نفوه عن الله بهذا المعنى تفسيرًا صريحًا ، لقوا حائرين ، لا يحدّون إلا تحريمات جديدة ، يزعمون زورًا وتلبيسًا أنها تدل على دعواهم .

وسياتي من كلام ابن عبد البر ما يدل على أن التكييف عنده هو كل ما يجعل الله تعالى « محلًا للحركات » ، وهو التكييف الذي لا يمتنع التيميس من إثبات سببه إلى الله تعالى ؛ لأنهم لا ينزّهون الله تعالى عن حلول الحوادث في ذاته

٧ وآخر ما وحدثهم يحتجون به على موافقة ابن عبد البر لتقريرهم هو
رَفُضُ ابن عبد البر للتأويل في تقريره هذا

دعوى أن ابن
عبد البر عندما
رفض التأويل
فهو بذلك
يثبت المعنى

ويوهمون بذلك أن رفضه للتأويل هو إثبات للمعنى ! ولو كانوا أهل
فهم وأهل قيام بالحق لما احتجوا بذلك ؛ لأن رفض التأويل قد يقابله قبول
تفويض المعنى ، كما هو واقع عند جماهير الأئمة ، بل يكاد يكون عليه
إجماعُ السلف والحلف

فكيف استجاروا الاحتجاج برفض التأويل على أن الرفض له يثبت معناه
الذي يزعمون !؟

ولا يرداد عجبك منهم ، فهم أساتذة المصادرات والتحكُّمات ، ولن يكون
هذا بأول مصادرة ولا بأول تحكُّم ، ولن يكون آخره !

على أن ابن عبد البر لم يُهرِجهم بالاطِّراد الذي يتمنون في رفض التأويل ؛ لأنه
تأويل بعض ما يعتدونه صفاتٍ لله تعالى ، وعلَّل تأويله بما يهدم عليهم ما يريدون
نسبته إليه !

تأويل ابن عبد
البر لبعض
صفات الله
سبحانه

فقد تأوَّل ابنُ عبد البر ما يسمونه بالصفات الفعلية كالغضب والرِّضا
والضحك ، بما لا يجعلها صفاتٍ فعلٍ لله تعالى في نفسه ، وينفي عنها أن تدل على
حلول الحوادث بذات الله !

فقد قال ابن عبد البر «وأما قوله «يصحك الله» فمعناه يرحم الله عبده عبد
ذاك ، ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة ، وهذا مجاز مفهوم . وقد قال الله عز
وجل في السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة ١١٩] ،

وقال في المحرمين ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الحرف ٥٥] ، وأهل العلم يكرهون الحوص في مثل هذا وشبهه من التشبيه كله ، في الرضا والعصب وما كان مثله من صفات المخلوقين ، وبالله العصمة والتوفيق^(١)

ولذلك انتقد ابن عبد البر من أحد المتسبين للسلفية المعاصرة ، حيث قال «وهذا يعلم أن ابن عبد البر ألحق بالصحة ما يماثله من الصفات الفعلية كالرضا والعصب ، فأولها لتوهمه أنها مثل صفات المخلوقين ، وأن إثباتها لله تعالى تشبيها وتمثيلاً ولا شك أن ابن عبد البر رحمه الله قد حالف الصواب في ذلك ، لشبهة عرّضت له ، كما عرّضت لمن قبله»^(٢) .

وهذه قاصمة الظهر لمن رعم ابن عبد البر ممن يشت المعاي التي توجب حلول الحوادث بدات الله ؛ لأن ابن عبد البر لم يرفض إثبات معاي للغصب والرضا والصحك فقط ، بل كل ما شابهها أيضاً ، ولأنه علّن ذلك بأنها تتضمن التشبيه .

فأتى يصحّ أن يتعامى المحرّفون لكلام ابن عبد البر عن هذا التقرير ، لكي يتسوّا باسم ابن عبد البر ، راعمين به سلفاً لهم من العلماء ؟! وإذا تجاسروا على التعامي . فأتى يعيب تليّسهم على أمة حفظ الله عليها دينها من تأويل المظلمين وتحريف العالين .

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٨ / ٣٤٥) .

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح العُص - دار العاصمة الرياض سنة

١٤١٦ هـ - (٣٨٩ - ٣٩٠) .

وكما بأول ابن عبد البر ما يسمونه صفات الفعل ، ويعنون بها حوادث يُحدثها الله تعالى في نفسه ، فكذلك تأول ابن عبد البر صفة (الملل) ^(١) و (الكيد) و (المكر) و (الهزم) ، فقال رحمه الله : «قوله : «إن الله لا يملُ حتى تملُّوا» معناه عند أهل العلم إن الله لا يمل من الثواب والعطاء على العمل حتى تملُّوا أنتم ، ولا يسأم من أفصائه عليكم إلا سأمتمكم عن العمل له ، وأنتم متى تكلفتم من العبادة ما لا تطيقون لحقكم الملل ، وأدرككم الضعف والسَّامة ، وانقطع عمركم ، فانقطع عنكم ثواب ، لانقطاع العمل يحضُّهم رحمهم الله على القليل الدائم ، ويحرمهم أن النهوس لا تحتمل الإسراف عليها ، وأن الملل سبب إلى قطع العمل

ومعلوم أن الله عز وجل لا يمل ، سواء ملَّ الناس أو لم يملُّوا ، ولا يدحه ملالٌ في شيء من الأشياء ، حلَّ وتعالى علواً كبيراً وإنما جاء لفظ هذا الحديث على المعروف من لغة العرب بأنهم كانوا إذا وضعوا لفظاً بإزاء لفظ ، وقالته جواباً له وحزاء ، ذكروه بمثل لفظه ، وإن كان محالفاً له في معناه ألا ترى إلى قوله عز وجل ﴿وَحَزَّوْاْ سَيِّئَةً سَبَيْتُمْ مَّبْثُلُهَا﴾ ، وقوله ﴿فَمَنْ أَعْتَذَرْتُمْ عَنْكُمْ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا أَعْتَذَرْتُمْ عَنْكُمْ﴾ ، والحرء لا يكون سيئة ، والقصاص لا يكون اعتداء ، لأنه حق وحب ومثل ذلك قول الله تبارك وتعالى ﴿وَمَكْرُؤٌ شَتَّى أَتَتْهُمُ وَأَلَّوْاْ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ﴾ ، وقوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ رحمهم الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ،

(١) اختلفت أساليب المعاصرة في (الملل) فمنهم من يتأوله بحلاف ظاهره ، ومنهم من يئنه

كما يليو بحلاله فأنت (الملل) صفة لله تعالى بهذه الطريقة

- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في فتاواه (١ / ١٧٩)

- واللجنة الدائمة للإفتاء في السعودية ، والموقعون عليها هم ابن بار ،

وعبد الله بن عديان ، وعبد العزيز آل الشيخ ، وصالح الفوزان ، كتب في

فتوى اللجنة الدائمة (٢ / ٤٠٢)

وقوله ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ (١٥) وأكيد كَيْدًا ، وليس من الله عز وجل هُرَّةٌ ولا مَكْرٌ ولا كَيْدٌ ، إما هو حراءٌ لمكرهم واستهزائهم وحزاءٌ كيدهم ، فذكر الحراء بمثل لفظ لا تداء ، لم يصح بحديثه . وكذلك قوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمْلُوا» أي . إن من ملَّ من عمل يعملهُ قُطِعَ عنه حراؤه . فأخرج لفظ قطع الجراء بلفظ الملل ، إذ كان بحديثه وجواباً له (١١) .

ولذلك فقد انتقده الباحث لمتسبب للسلفية المعاصرة على هذا التأويل الذي يخالف تقرير ابن تيمية (١٢) !

وكذلك تأويل ابن عبد البر (الاستحياء) و(الإعراص) :

قال ابن عبد البر «وأما قوله في الثاني «فاستحيى» فاستحيى الله منه» فهو من اتساع كلام العرب في أفضالهم ، وفصح كلامهم ، والمعنى فيه - والله أعلم - أن الله قد عفر له ؛ لأنه من استحيى الله منه لم يعذبه بذنبه ، وعمر له ، بل لم يعاتبه عليه فكان المعنى في الأول أن فعله أوجب له حسنة ، والآخر أوجب له فعله محو سيئة عنه ، والله أعلم .

وأما قوله في الثالث «فأعزَّضَ» فأعزَّضَ الله عنه» فإنه - والله أعلم - أراد أعزَّضَ عن عمل البر ، فأعزَّضَ الله عنه بالثواب (١٣)

ولذلك فقد انتقده الباحث المتسبب للسلفية المعاصرة على هذا التأويل الذي يخالف تقرير ابن تيمية أيضاً (١٤) .

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٩٤-١٩٦) .

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح العص (٣٩١-٣٩٣)

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣١٧) .

(٤) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح العص (٣٩٤-٣٩٥)

فكيف يتم لهم - بعد ذلك - أن يحاولوا اعتصاب اسم ابن عبد البر في قائمة المشتين للقدر المشترك في صفات الله تعالى ، بعد هذا التأويل كله ، الذي لولا أن صاحبه لا يُثبت القدر المشترك لما تأوّل هذا التأويل ؟

وهذا آخر ما عرفته من مُستمنكاتٍ صعبةٍ تمسكوا بها ليحشروا اسم الإمام ابن عبد البر في حديقهم الصيق ، ويُخرجوه من نُحْوِحة الأمة !

لبدأ الآن بذكر عبارات ابن عبد البر الدالة على تفويضه المعنى في صفة الاستواء والنزول ونحوهما :

عبارات ابن
عبد البر الدالة
على تفويض
المعنى

١ . أن ابن عبد البر لم يُقم تقريره ورّده على المعركة التي احتلقت بعده بقرون ، وهي معركة ادعاء التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلف ، وليس في تقريره كله أي كلمة تدل على حضور هذا الراجح في نفسه ؛ لأنه لا وجود له أصلاً في مذاهب العلماء ومدارسهم الشهيرة !

معركة الفرق
بين تفويض
السلف
والخلف غير
حاضرة عند
ابن عبد البر
من الأساس !

وإنما الذي كان حاصراً في كلام ابن عبد البر هو الردّ على طائفتين فقط :
الطائفة الأولى : هم مكرو الصفات من المعتزلة والجهمية ، وممن بصّر على التأويل ، ممن يعد مطلق إثبات لفظ الصفة تشبيهاً . ولذلك استشع تأويلهم (الاستواء) بـ (الاستيلاء) .

والطائفة الثانية : من كان يقول - هروناً من إثبات الصفة - إن الله تعالى في كل مكان .

ولم يذكر مقالة أهل تفويض المعنى في سياق الرد عليهم ، ولا عدّهم أهل تعطيل وتجهيل ، ولم يفعل فعل من يريدون أن يتزيّنوا باسمه ضمن طائفتهم !

فمن أين لاهن تيمية ولمقلديه أنه كان يحالف أهل تمرير المعنى ؟ وهو قد صرح باسم خصومه ولقهم وبالمقالة الصريحة التي كان يرد عليها ، ولم يذكر مفوضة المعنى ضمن من يرد عليهم .

٢ . أن ابن عبد البر عندما ذكر معاني (الاستواء) إنما كان يذكر معاني المختلفة في اللغة ، والتي يُمكن في اللغة أن تتعدى به (على) ، دون (إلى) . ولم يكن يذكر معناه في صفة (الاستواء) الواردة في كتاب الله

وهذا صريح كلام ابن عبد البر الذي بدأ به ذكره لمعاني الاستواء ، حيث قال : «الاستواء معلوم في اللغة ، ومفهوم وهو العلو والارتفاع على الشيء ، والاستقرار والتمكن فيه ...» .

وقد سقت مناقشة ذلك .

وكان هدف ابن عبد البر من ذكره المعاني بين الحطأ اللعوي لمن أول (الاستواء) بمعنى (الاستيلاء) ، وهو صريح كلامه وصريح سياقه

٣ . صرح ابن عبد البر أنه لا يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه في كتابه الكريم أو في سنة نبيه الأمين ﷺ ، أو ما أجمعت عليه الأمة . وليس مما وصف الله تعالى به نفسه زيادة ألفاظ على لفظ الله تعالى ورسوله ﷺ ، يزعم رائدوه أنهم بريادتهم يبيّنون معاني تلك الصفات ! وليس إثبات تلك المعاني المرعومة مما أجمعت عليه الأمة ، باعتراف ابن تيمية ومقلديه .

قال ابن عبد البر «لا يُبلغ من وضعه : إلا إلى ما وصف به نفسه ، أو وصفه به نبيه ورسوله ، أو احتمت عليه الأمة الحيفية عنه» .

ابن عبد البر
عندما ذكر معاني
الاستواء إنما
كان يذكر معانيه
في اللغة

ابن عبد البر لا
يصف الله تعالى
إلا بما وصف به
نفسه بلا زيادة
على الوارد ولا
نقصان

ابن عبد
البر ينفي
عن الصفات
الفعليّة
الحركة والروا
والانتقال

٤ هي ابن عبد البر عن صفات الله الفعلية كالمجيء والاستواء والبرول
الحركة والانتقال والروا ، وهذا الإطلاق يأباه التيميون برغم أنها ألفاظ محملة
تحتل معاني صحيحة في وصف الله تعالى وتتضمن معاني باطلة ، وبرغم أن النبي
لم يرد في الكتاب والسنة ، ولم يكفهم للنبي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ !
قال ابن عبد البر «وقد قال الله عز وجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ،
وليس مجيئه حركة ولا رواً ولا انتقالاً ؛ لأن ذلك إما يكون إذا كان الجاني حسماً
أو حوهرًا ، فلما ثبت أنه ليس بحسماً ولا جوهر . لم يجب أن يكون مجيئه حركة
ولا ثقلًا ولو اعتبرت ذلك بقولهم جاءت فلاناً قيامته ، وجاء الموت ، وجاء
المرض . وشبه ذلك مما هو موجود نازل به ، ولا مجيء = لبان لك»

فهنا ينهي ابن عبد البر عن الله تعالى الحركة والزوال والانتقال ، ويُعلّل
ذلك بأن الله تعالى ليس حسماً ولا حوهرًا وهذا كلام قاطع يبين فيه ابن عبد البر
نفسه سبب تنزيه الله تعالى عن الحركة والانتقال والروا ، ولم يكن سبب التنزيه
عده هو أنها لم تَرِدْ كما يزعمون ، ولا لأنها عبارات مجملة كما يدعون . وبعد
بيان ابن عبد البر لسبب التنزيه من هذه الأمور ، لا يحق لأحد أن يسبب إليه غير
ما قد صرح هو به .

ولولا ظهور دلالة هذه العبارة على تفويض المعنى لما حاول ابن تيمية وأن
قيم الجورية أن يؤوّلاها لتوافق رأيهما ! بما سقت مناقشته !

وتنتهوا أن ابن عبد البر في هذا السياق التنزيهي التفويضي للمعنى يستعمل
اصطلاحات المتكلمين من الكلائية والأشعرية ، كقبي (الجسم) و(الحوهر)
ولذلك انتقده صاحب رسالة (عقيدة الإمام ابن عبد البر) وهو سليمان الغصن ،

استعمل
ابن عبد البر
لمصطلحات
المتكلمين

فقال : « ومن هنا تعرف أن قول ابن عبد البر إن الله ليس بحسب قول مجمل ، وفيه مدخل ولو أنه لم يستعمل هذا اللفظ لكان أحسن ، ولو أنه حين استعمله فصل المراد لكان أصوب »^(١) .

وهذا كُنَّيَّ ابن عبد البر للحد ، عندما قال « ولا يحدون فيه صفة محصورة » ، فتعقبه سليمان العيص بقوله « وقد عرفنا أن هذا اللفظ مستدع ، وفيه إجمال ولكن طاهر كلام ابن عبد البر رحمته أنه أراد المعنى الثالث من معاني الحد ، وهو أنه صفاته لا تحد بغاية ، ولا تحصر بنهاية »^(٢) .

ولم يستوقف هذا الباحث عندما أوَّل الحد في كلام ابن عبد البر بمعنى يوافق رأيه وبخلاف طاهر كلامه : وذلك أن ابن عبد البر صاق كلاماً لاس معين في نقي الحد يدل على نفيص تأويله فقد أسند ابن عبد البر عبارة إلى ابن معين في سياق يبين معتقد أهل السنة ، وذلك عندما أسند إلى محمد بن وصاح أنه سأل يحيى بن معين عن حديث البرول ، فأحابه ابن معين بقوله « أقره ، ولا تحد فيه بقول » .

فقول ابن معين « بقول » لا علاقة له بنحصيل سليمان العيص الذي يرغم أن ابن معين إما أراد تحديد الغاية والحصص بنهاية ؛ لأن عبارة ابن معين استعملت نكرة في سياق النفي « بقول » ، فتعم كل لفظ يُصاف إلى لفظ النص الوارد ، وهي حد الغاية وحد حصص الغاية (الذي يذكره العيص) هو نفي لحد بقول !

(١) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح العيص - دار العاصمة الرياض سنة .

١٤١٦ هـ - (٣٠٧)

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح العيص (٣١٥)

فإن نوري في دلالة عموم العبارة ، فلا أقل من إثبات إطلاقها ، والتي لا يصح تقييدها بعبر مقيد من كلام صاحب الكلام نفسه

لكن القوم لا يهمهم التدقيق في عبارات الأئمة ، المهم عندهم هو الدعاوى التي تعرّ غير المدققين .

وسياي مريد تأكيد على أن ابن عبد البر لا يرفض التأويل رفضاً مطلقاً ، بل إنه كان يسب بعض التأويل إلى أهل الأثر ، ولم يحصره في أهل البدع ، كما توهم بعضهم

٥ . رفض ابن عبد البر الكيفية في الأزل ، وليس العلم بالكيفية كما ذهب إليه ابن تيمية .

ابن عبد البر
ينفي عن صفات
الله الكيف في
الأزل

قال ابن عبد البر «فإن قال : إنه لا يكون مستويًا على مكان ؛ إلا مقرونًا بالتكييف ؟ قيل ، قد يكون الاستواء واحدًا ، والتكييف مرتفعٌ ، وليس زفعُ التكيف يوجب رفع الاستواء ، ولو لزم هذا لزم التكيف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كثرٌ في لا مكان ؛ إلا مقرونًا بالتكييف» .

ومن رفض الكيفية في الأزل فقد رفض القدر المشترك الذي به يثبت معنى الصفة عند ابن تيمية .

وفي كلامه إشارة إلى نفي حلول الحوادث بدات الله تعالى ؛ لأنه ألزم بأرلية صفات الله في صفة الاستواء ، وأنه إن لزم منها التكيف فقد لزم أن نكون الكيفية أرلية ، فلما لم تكن الكيفية أرلية لم يلزم من صفة الاستواء الكيفية

كثفاء ابن
عبد البر بإثبات
تلفظ الوارد في
الصفات وهذا
هو الفيض

٦. تفويض ابن عبد البر هو التفويض الكامل ، بدليل اكتفائه بالإيمان
باللفظ الوارد في الوحي .

ودلك في قول ابن عبد البر . «والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة . أنهم يقولون
«ينزل» ، كما قال رسول الله ﷺ ، وَيُصَدِّقُونَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَلَا يُكَيِّفُونَ ، والقول
في كيفية الروول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء ، والحجة في ذلك واحدة»

في حين أنه قل في (الاستدكار) «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث «ينزل رب» ،
الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق . الإيمان بمثل هذا وشبهه من القرآن
والسنة ، دون كيفية ، فيقولون يرل ، ولا يقولون كيف الروول ؟ كما لا يقولون .
كيف الاستواء ، ولا . كيف المجيء ، في قوله عز وجل ﴿وَجَاءَ رُتْكَ وَأَلْمَلِكُ صَفًا
صَفًا﴾ ، ولا . كيف التجلي ، في قوله ﴿فَلَمَّا تَحَلَّى رُتُهُ لِلْحَبْلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ .
فالذي يثبت أهل السنة عند ابن عبد البر هو لفظ «يرل» ، كما صرح بذلك .
وأن هذا هو حكمه أيضًا في (الاستواء) و(المجيء) و(التجلي) إثبات اللفظ في
ذلك كله .

تصريح ابن عبد
البر بالاكتفاء
بالإثبات وعدم
الزيادة عليه
بشيء

وقل أيضًا . «والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله» .
وقال أيضًا : «الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما
أشبهها . الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد
والكيفية في شيء منه» .

فهذه عبارات صريحة بأن المثبت عند ابن عبد البر هو اللفظ الوارد فقط ، ولم
يذكر شيئًا زائدًا على اللفظ .

ومن أين جاءت زيادة إثبات معنى فوق اللفظ الوارد في الكتاب والسنة ؟

وقد أكد ابن عبد البر مسحة التفويضي في غير ما كتاب من كتبه

فقد قال في كتبه (جامع بيان العلم وفصله) ، «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء مصوصاً في كتاب الله ، أو صحح عن رسول ﷺ ، أو أجمعت عليه الأمة ، وما جاء من أحوار الأحدث في ذلك كله أو نحوه يُسلم له ولا يُناظر فيه . (ثم أسد إلى) الأوراعي قال كان مكحول والزهري يقولان : «ارؤوا هذه الأحاديث كما جاءت ، ولا تُناظرُوا فيها» . (ثم قال) وقد روينا عن مالك بن أنس والأوراعي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة ، ومعمّر بن راشد في الأحاديث في الصفات ، أنهم كلهم قالوا أمرؤوها كما جاءت

(قال ابن عبد البر) نحو حديث التنزل ، وحديث «إن الله عز وجل خلق آدم على صورته» ، و «أنه يُدخل قَدَمَهُ في جهنم» ، و «أنه يصنع السموات على أصبع» ، و . «أن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ، يُقلِّبها كيف يشاء» ، و . «إن ربكم ليس بأعور» ، وما كان مثل هذه الأحاديث وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر ، ووسطاه في كتاب (التمهيد) عند ذكر حديث التنزل فمن أراد الوقوف عليه تأمله هناك على أني أقول : لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم وبالله التوفيق»^(١) .

وقد يفرح العاشق بكلام الأئمة لقول ابن عبد البر في آخر كلامه «لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم» ، ويحملونه على معوضة المعنى من أهل السنة ، ويتعاطلون عن أن معوضة المعنى أحد الناس عن الكلام ، بل هم أسعد

مثنو المعاني
في الصفات
هم أولي
الناس بدم
ابن عبد البر

(١) جامع بيان العلم وفصله - تحقيق لمهيري - (٢/ ٩٤٢ - ٩٤٣ رقم ١٨٠١ - ١٨٠٢)

الناس بالترام نص القرآن والحديث ، ومن أولى منهم بذلك ؟ وهم من لم يتكلموا بحرف رائد عن اللفظ الوارد في الكتاب والسنة ! بل سيكون مثبتو المعنى هم أولى بأن يكونوا من ضمن أهل الكلام الذين عناهم ابن عبد البر ؛ لأنهم قد حالفوا النص وزادوا عليه كلاماً رعموه تفسيراً لصوص الصفات المشتبهة فمن أهل الكلام على هذا ؟ من نطقوا بما نطق به الكتاب والسنة ، وآمروا به ، أم من تفلسفوا ورادوا كلاماً أصفوه على ما نطق به الكتاب والسنة ورعموه معنى يجب إثباته ، وسروا مخالفتهم بالتعطيل والتجهيل !!؟

وسياتي أن ابن عبد البر لا يدم الكلام مطلقاً ، فقد قال في موضع آخر : «قد بين مالك رحمته أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعبد أهل بلده ، يعني العلماء منهم رحمته ، وأحر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه ، وضرب مثلاً ، فقال نحو رأيي بهم ، والقدر ، والذي قلبه مالك عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديماً وحديثاً من أهل الحديث والمتوى ، وإنما حالف ذلك أهل البدع المعترلة وسائر الفرق ، وأما الجماعة على ما قال مالك ؛ إلا أن يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت ، إذا طمع برّد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه ، أو خشي ضلال عامة أو نحو هذا» (١)

وأما ما نقله ابن عبد البر عن ابن حويرميداد قبل هذا النص في (جامع بيان العلم وفصله) ، من ذم ابن حويرميداد للأشعرية ، وعدّهم من أهل البدع ، فسوف أذكره وأعلق عليه ، لكي لا يستعمل إهمالي له لنصرة باطل وردّ حق

نقصد ابن حويرميداد للأشعرية

فقد قال ابن عبد البر قبل الكلام السابق^(١) «حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن حدثنا إبراهيم بن بكر، قال سمعت أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن حواري ممداد البصري المالكي - في كتاب لإحاراة من كتبه في الخلاف - قال مالك «لا تجوز الإحارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتجيم»، وذكر كتابا، ثم قال «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتُفَسَّح الإحارة في ذلك، وكذلك كتب القصاص بالسحوم وعرائم الجرح وما أشبه ذلك» وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء» قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع. أشعريا كان أو غير أشعري، ولا تُقْبَلُ له شهادة في الإسلام، ويُهَجَرُ ويؤدَّب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها»^(٢).

فمع كون هذا الأمر لا علاقة له بموضوع فهم كلام ابن عبد البر في (الاستواء)، فأحسنت ذكره لكي لا يتظارف أحدهم بادعاء أن تجاوزي عن ذكره له علاقة بفهم كلام ابن عبد البر عن صفة (الاستواء)، فيلنس بذلك على الأعرار.

ثم هم يجهلون أو يتعاضلون عن أن ابن حوير ممداد هذا مطعون عليه عند ابن عبد البر نفسه، فيما نقله عنه ابن حجر في (لسان الميراث)^(٣)، بل سحر منه أبو محمد

ابن حوير ممداد
مطعون فيه
عند العلماء

(١) أقصد كلام ابن عبد البر اندي أو نه «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوبا في كتاب الله، أو صريح عن رسول ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الأحاديث في ذلك كله أو نحوه يُسَلَّمُ له ولا يُنَاطَرُ فيه»، هذا هو أول كلام لابن عبد البر عقب كلام ابن حوير ممداد مباشرة

(٢) جامع بيان العلم وفضله - تحقيق الرهيري (٢/ ٩٤٢ رقم ١٨٠٠)

(٣) قال ابن حجر في آخر ترجمة ابن حوير ممداد في (لسان الميراث) بعد أن نقل طعن لباحي =

«بن حرم سخرية مُبَصَّة» ، حيث قال عنه «وقد ذكر رجلٌ من المالكيين يُلقَّب حويز مندادٌ أن للحجارة عقلاً ولعل تميزه يَقْرُبُ من تمييزها ١ . (إلى أن قال) فقال هذا الجاهل إن من الدليل على أن الحجارة تعقل .. (إلى آخر كلامه)»^٢ ، كما تكلم عنه أبو الوليد الناجي^٣ ، والقاضي عياض^٤ فلا يمكن أن يعتمد ابنُ عبد الر على ابن حويز منداد ، وهو مطعونٌ عنده وعند غيره^٥ . وما أشدَّ افتقار من يفرح بكلام مثله !

فإن عدنا إلى عبارات ابن عبد البر الدالة على التمييز الكامل للمعنى ، فإليكُم هذه النصوص من كلام ابن عبد البر :

- = وعبره «وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً» ، لسان الميراث لابن حجر - تحقيق عبد الفتاح أبو غلة - (٧/ ٣٥٩ رقم ٧١٨٣)
- (١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حرم - تحقيق أحمد محمد شاكر ، وتقديم إحسان عيسى طبعة دار الآفاق الجديدة بيروت سنة ١٤١٠ هـ - (٤/ ٣٣ - ٣٤)
- (٢) فإن ابناجي عنه «إني لم أسمع له في علماء العراق مذكر وكان يحايب الكلام جملة ، وبيافره أهله ، حتى تعدَّى ذلك إلى ما فرته المكلمين من أهل السنة . وحكم على الكل بأنهم من أهل الأهواء ، الذين قال مالك في مباحثهم وشهادتهم وإمامتهم وعبادتهم وجائزهم ما قال» ترتيب المدرك للفاضي عياض (٧/ ٧٨) ، ونقله أيضاً الذهبي في تاريح الإسلام (٨/ ٦٨٠)
- (٣) قال عنه الفاضي عياض «وعنده شواد عن مالك وله اختيارات وتأويلات على المذهب في الفقه والأصول ، لم يعرَّج عليها حُذائق المذهب (وذكر أمثله بها ، ثم قال) ولم يكن بالمجد البطر ، ولا بالقوي الفقه» ترتيب المدرك للفاضي عياض (٧/ ٧٧ - ٧٨) ، ونقله أيضاً الذهبي في تاريح الإسلام (٨/ ٦٨٠) .
- (٤) ومجرد النقل عن ابن حويز منداد لا يدل على اعتماده ، فكم نقل العلماء عن من لا يعتمدون عليه من باب حكاية المقالات ، أو لوجود معنى يصح في كلامه وإن كان صاحب الكلام غير معتمد ، أو لبيان قول شاذ في المسألة ، أو لكي لا يُظن عوات كلامه عليه ، أو لغير ذلك من أسباب النقل العديدة والكثيرة ، وانني لا تنحصر في الاعتماد قطعاً

تخصيص ابن
عبد البر على
أن السلف قد
سكتوا في
الصفات

قال ابن عبد البر : « ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات ، وحاء عن
الصحابة ، وصح عنهم ، فهو علمٌ يُدان به . وما أحدث بعدهم ، ولم يكن له
أصل فيما جاء عنهم : فبدعة وصلالة . وما جاء في أسماء الله أو صفاته عنهم سُلم
له ، ولم يُناظر فيه كما لم يُناظرُوا . رواها السلف ، وسكتوا عنها ، وهم كانوا
أعمق الدرس علما ، وأوسعهم فهما ، وأقلهم تكلفا ، ولم يكن سكوئهم عن عيٍّ ،
فمن لم يسعْ ما وسعهم فقد خاب وخسر »^(١) .

فهو السكوت هو ذكر المعنى والامتحان عليه وتَرْ من لم يتكلم به دلتعطيل
والتحليل ؟ إن كان هذا سكوتا ، فماذا هو الكلام ؟

وهل تكلم الصحابة عن المعنى الذي بُتبت القدر المشترك ، كما يرعم
التيميون ؟ أم سكتوا سكوت مَوْضُعة المعنى ؟

وقال ابن عبد البر في موضع آخر : « حدثنا عبد انوار بن سفيان : حدثنا
قاسم بن أصبغ : حدثنا أحمد بن رهير ، قال ، سمعت مصعب بن عبد الله الربيري
يقول : كان مالك بن أنس يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، وكان أهل بلدي يكرهونه
، ويهون عنه ، نحو الكلام في رأي حهم والقدر وكل ما أشبه ذلك ، ولا أحب الكلام
إلا فيما تحته عمل . فأما الكلام في الدين ، وفي الله عز وجل . فالسكوت أحب إليّ ؛
لأني رأيت أهل بلاد يهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل » .

(ثم قال ابن عبد البر) قد بين مالك ﷺ أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح
عنده وعند أهل بلده ، يعني العلماء منهم ﷺ ، وأحبر أن الكلام في الدين : نحو

فهم ابن عبد
البر لمذهب
الإمام مالك
في الكلام
وأنه لا يذم
الكلام مطلقا

القول في صفات الله وأسمائه، وصرب مثلاً، فقال، محور أي حهم، والقدر، والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء ولعلماء قديم وحديثاً من أهل الحديث والفتوى، وإنما حلف ذلك أهل البدع المعترلة وسائر الفرق، وأما الجماعة على ما قال مالك؛ إلا أن يُضطر أحدٌ إلى الكلام، فلا يسعه السكوت، إذا طمع برّد الدُّلّ وضرّف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلالاً عامةً أو نحو هذا^(١).

وهنا يقل ابن عبد البر عن الإمام مالك أنه كان يرى السكوت فيما يتعلق بصفات الله عز وجل أولى من الكلام، ويحكي هذا عن أهل أئمة المدينة في عصره. ثم يصح ابن عبد البر أن الكلام في هذه الأمور لا يجوز إلا اضطراراً، مما يدل على أن ابن عبد البر لا يدم الكلام مطلقاً (كما يُظن)، وإنما يذمه بما يخالف سكوت السلف. فهو يقل الكلام إذا كان في تحقيق مذهب السلف في السكوت عما يريد على ألسنة الكتاب والسنة.

فماذا يريد متعي الحق أكثر من هذا التصريح بالسكوت في صفات الله تعالى، لنعلم أن لناكت لا يدكر معنى، وإنما يكتفي بإثبات اللفظ الوارد في نصّ الوحي. وإلا، فهل أصح السكوت معناه ذلك الكلام لطويل في إثبات المعنى والاحتجاج له الذي في كتب ابن تيمية ومقلّديه؟! إن كان هذا سكوتاً، فليس في الدنيا كلام!!

وقال ابن عبد البر في موضع آخر «والكلام في صفة الباري كلام يستشعره أهل السنة، وقد سكّت عنه الأئمة.

بصوص الصفات
المشكلة
هي من بساب
المتشابه عند
ابن عبد البر

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٣٨)

فما أشكل علينا من مثل هذا الباب وشبهه . أقرّزناه كما جاء ، وأما به ، كما نصنع بمتشابه القرآن ، ولم نأظر عليه ؛ لأن المناظرة إما تسوّج وتجور فيما تحته عمس ، وبصحة قياس ، والقياس غير جائز في صفات الباري تعالى ؛ لأنه ليس كمثله شيء .

قال مصعب الربيري سمعت مالك بن أنس يقول : « أدركت أهل هذا البلد - يعني المدينة - وهم يكرهون المناظرة والجدال ؛ إلا فيما تحته عمل » ، يريد مالك رحمته الأحكام في الصلاة والركاة والطهارة والصيام والبيع ونحو ذلك ، ولا يحجور عنده الحدال فيما تعتقده الأئمة ، مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد وفي مثل هذا حاصة هي السلف عن الحدال ، وتأظروا في العقه ، وتقاسوا فيه . وقد أوصحننا هذا المعنى في كتاب بيان العلم ، فمن أراد تأمله هناك ، وبالله التوفيق

أخبرنا أحمد بن محمد وعبد بن محمد ، قالا حدثنا الحسن بن سلمة بن المعلى ، قال . حدثنا عبد الله بن الجارود ، قال حدثنا إسحاق بن منصور ، قال قلت لأحمد بن حنبل : حديث النبي ﷺ . « من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ ثلث القرآن » ، فلم يقم لي على أمرين . قال وقال لي إسحاق بن راهويه : « إما معنى ذلك أن الله جعل لكلامه فصلاً على سائر الكلام ، ثم فصل بعض كلامه على بعض ، فجعل لبعضه ثواتاً أصحاف ما جعل لغيره من كلامه ، تحريضاً من النبي ﷺ أمته على تعليمه وكثرة قراءته . وليس معناه أن لو قرأ القرآن كله : كانت قراءة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، تعدل ذلك إذا قرأها ثلاث مرات ، لا ، ولو قرأها أكثر من مائتي مرة » (١) .

(١) هو في مسائل انكوسح للإمام أحمد وإسحاق بن راهويه - تحقيق جماعة وطباعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٢٥هـ - (٩/٤٦١١ - ٤٦١٣ رقم ٣٢٦٤)

(قال ابن عبد البر) من لم يُبحث في هذا أحلص ممن أحاب فيه . والله أعلم .

(ثم حتم ابن عبد البر الكلام بأن أسند إلى) سليم بن منصور بن عمار ، قال
كتب بشر المبرسي إلى أبي^(١) أحرى عن القرآن ؟ أحالني أم مخلوق ؟ فكتب
إليه أبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

عافانا الله وإياك من كل فتنة ، وجعلنا وإياك من أهل السنة ، وممن لا يرعب
بدينه عن الجماعة ؛ فإنه إن يفعل . فأولى بها نعمة ، وإلا يفعل . فهي الهلكة وليس
لأحد على الله بعد المرسلين حجة ، ونحن نرى أن الكلام في القرآن بدعة ، تُشارك
فيها السائل والمجيب . تعاطى السائل ما ليس له ، وتكلف المجيب ما ليس عليه
ولا أعلم حالقا إلا الله ، والقرن كلام الله ، فانت أنت والمحتفون فيه إلى ما سماه
الله به . تُكر من المهتدين . ولا تُسم القرآن باسم من عندك . هكون من الهالكين
جعلنا الله وإياك من الدين يحشوه بالعب ، وهم من الساعة مشفقون^(٢) .

(١) منصور بن عمار بن كثير السلمي توفي حدود المائتين وهو واعظ كبير مشهور جدا ،
وهو من أهل الصلاح والعبادة والزهادة ، معدود في الأولياء من هذه الطبقة العانية ، لكنه
مصنف في الرواية من قبل حفظه أو من جهة عملة اصانحين انظر خلية الأولياء لأبي
نعيم (٩ / ٣٢٥ - ٣٢٩) ، وسير أعلام السلاء لندهي (٩ / ٩٣ - ٩٨) ، ولسان الميراث
لابن حجر (٨ / ١٦٥ - ١٦٨ رقم ٧٩٣١)

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٩ / ٢٣١ - ٢٣٣)

(٣) كلمة منصور بن عمار هذه احتجى بها عدد من أهل العلم ، منهم

أبو نعيم الأصبهاني الأشعري في ترجمته منصور بن عمار في خلية الأولياء (٩ / ٣٢٦) ،
وتجد أحد أدبه أشعري أبي نعيم في ترجمته محمد بن لقاسم بن أحمد بن إدشاه
لأصبهاني في (ذكر أحوار أصبهان)

وعبارات تفويض المعنى في هذا النص عديدة :

السكوت ، واستشاع الكلام فيه . « والكلام في صفة الباري كلام يستبشعه أهل السنة ، وقد سكت عنه الأئمة » .

في نصوص الصفات متشابه ، والموقف منها هو الموقف الذي ذكره الله تعالى في كتابه من متشابه القرآن . الإيمان بلفظها ، للجهل بتفسيرها ومعناها ، وإيكال علمها إلى الله . « وما أشكل علينا من مثل هذا الباب وشبهه : أمر ربنا كما جاء ، وآمانه ، كما يصح بمشابه القرآن ، ولم ساظر عليه »

وهنا يفسر ابن عبد البر (الإمراز) لنصوص الصفات (كما جاءت) بتفسيرها الصحيح ، الدال على عدم الريادة على اللفظ البارد ، بخلاف محاولات المحرّفين في تعبير دلالتها ، ليدعوا أن (الإمراز) يدل على الزيادة فوق (ما جاء) ، بالمعنى الذي يدعونه ويصيفونه على (ما جاء) !

- وهذه النصوص لا يجوز الامتحان عليها ، ولو كانت أصولاً إيمانية .
لوجب الجدل فيها وإقامة الحجة : « ولا يجوز عليه الجدل فيما تعتقده الأئمة ، مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد » .

- إلى درجة أن يعد ابن عبد البر أن الأولى بالرجاء والأسعد حظاً بالعلم هو من إذا مُثِّل عن شيء من هذا المشكل الاعتقادي الذي ليس تحته عمل : سكت عن أي جواب ، حتى قال : « من لم يُجِبْ في هذا أحلصُ ممن أجاب فيه »

-
- = - البيهقي الأشعري في الأسماء والصفات - تحقيق أسس الشرحوي - (١/ ٨١٧ - ٨١٨ رقم ٥٧٥) ، - وتحقيق محمد محب الدين أبو زيد - (٢/ ٦٦٥ رقم ٥٧٢) .
- والحطيب البغدادي الأشعري في ترجمة منصور بن عمار في تاريخ بغداد (١٥/ ٨٥) .
فقد وصف ابن الجوري الحطيب البغدادي بالتعصب للأشعرية في (المتنظم)
- والذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ١٢١٨) ، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٩٧)

- وأكد ذلك بما نقله مقرّأه عن مصور بن عمار ، عندما قال لمن سأله عن خلق القرآن «وحي برى أن الكلام في القرآن بدعة ، تشارك فيها السائل والمحيط . تعاطى السائل ما ليس له ، وتكلف المحيط ما ليس عليه»

٧. يحتج ابن عبد البر بعبارات السلف الدالة على تفويض المعنى دلالة واضحة ، وهي عبارات لم يصرفها عن تلك الدلالة إلا التحكّم الذي يحرفها عن دلالتها (والتحكّم منهج أهل الاستكبار وطريق أهل الباطل) .

لم يفهم ابن عبد البر من عبارات السلف إلا التفويض الكامل

- كقولهم «أمرؤها كما جاءت ، بلا كيف» ، فمادام يريد أكثر من الأمر بالاكتماء بالإمرار كما جاءت في الآية أو الحديث ؟! ومن هو الأسعد بهذا المنهج السلفي (الإمرار كما جاءت) ؟ هل هو من أثبت اللفظ الوارد كما ورد تماماً ؟ أم من زاد عليه تفسيراً يرفع عنه تفسيراً لمعناها ؟!

- وكقولهم «يحدثون هذه الأحاديث ، ولا يُفسّرون شيئاً» ، فمن هو الملتزم بعدم التفسير مفوّض المعنى كما ورد ؟ أم من فسّر اللفظ الوارد بادّعاء بيان المعنى ؟!

ولن يُجديهم شيئاً تحريف دلالة عدم التفسير بادّعاء أن المقصود بعدم التفسير تفسير الجهمية ، لأن هذا تقييد لم يذكره قائلو هذه العبارة من السلف

- وكقولهم «إذ سُئلوا عن تفسير هذه الأحاديث لم يفسرها ، ولم يذكر أحداً يفسرها» . وهذه حكاية من أبي عبيد لإجماع السلف على ترك التفسير ، بلا أي قيد !

هذه العبارات الصريحة تفويض المعنى أو ردها جميعاً عن عبد البر في سياق بيان معتقد السلف الذي يتّبعه هو ، فأتى يصح أن يفهم كلامه بخلاف منهج السلف الذي أعلن هو عن اتّباعه له ؟!

ليس عبد البر
يسبب التأويل
إلى بعض
أهل الأثر

٨ . سبب ابن عبد البر وحها من وحوه التأويل لقوم من أهل الأثر ، مما
يعني أن في أهل الأثر من كان يستجير التأويل ، وأن ابن عبد البر لا يوافق العلة في
رفض التأويل من بعض الحنابلة ومن أتباع ابن تيمية ، مما يقطع بعدم اتحاد منهجه
مع منهجهم .

وقد سبق ذكرُ نُمادح من تأويل ابن عبد البر لبعض ما يسميه محالوه صفات
لله تعالى ، وذكرنا تخطيئهم لابن عبد البر لمحالته لهم

وهنا عندما ذكر تفاسير أهل العلم لحديث الرسول الإلهي ، قال في ذكره
لأحد المقالات في تفسيره «وقد قال قوم من أهل الأثر أيضا إنه يبرأ أمره ،
وتنزل رحمته» .

فأول ما يوجب الانشاء إليه في هذا الكلام . أنه سبب هذا التأويل إلى بعض
أهل الأثر ، وهو نقت من ألقاب أهل السنة عبد ابن عبد البر في مقابل أهل السنة
من أهل البرأي فهذا التأويل لصفة النور ليس محصوراً في أهل البدع من أهل
الكلام ، بل هو أحد مقالات أهل السنة الأثريين وهذه النسبة ستكون غُصّة في
حلق المتسبين لأهل الأثر زوراً ؛ لأنها تُبين لهم أن مطلق التأويل ليس مخالفاً
لمنهج أهل الأثر ، عبد ابن عبد البر الذي يرفعونه موافقاً لهم

وحتى عندما ردّ ابن عبد البر هذا التأويل لم يردّه لأنه تأويل ، ولا لأنه لم يصح
عن الإمام مالك ، ولكن ردّه لأنه تأويل لا يصح معناه ولذلك فقد صرح ابن عبد
البر بقبول التأويل إذا ما صحَّ معناه ، وكان المقصود به : «أنه تنزل رحمته وقضاؤه
بالعمو والاستجابة ، وذلك من أمره ، أي أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت» .

أي حيث : « كان معناه أن الأعذب من استباحته دُعاء من دُعاء من عباده في رحمته وعفوه : يكون ذلك الوقت »^(١) .

إنكار ابن عبد البر الريادة على اللفظ الوارد

٩. أن ابن عبد البر منع من تشدُّده في عدم الريادة على اللفظ الوارد في الوحي ، بأي ريادة . أنه أنكر عبي من أصفاء كلمة « بداته » على اللفظ الوارد ، في مثل قوله ﷺ : « ينزل ربنا عر وجل » فهل يمكن أن يكون المكبر لأن يُقال : « ينزل بداته » وبحوها إلا مفوضاً للمعنى ؟ وإلا فأي معنى يمكن أن يقبل بريادته على اللفظ الوارد وهو يسكر زيادة لفظة « بداته » فقط ؟

فقد أنكر ابن عبد البر على نُعيم بن حماد لأنه قال : « ينزل بداته » وهو على كرسية ، فعلق ابن عبد البر على ذلك بقوله « ليس هذا بشيء » عبد أهل الفهم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يفرعون منها .

وقال ابن عبد البر في (الاستدكار) أيضًا « وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة . إنه ينزل بداته ! وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات »^(٢)

ولم يكن إنكار ابن عبد البر لريادة « بداته » لأنها لفظة مجمدة ، كما يرعم التيميون ، بل أنكرها لأنها تدل على حلول الحوادث بدات الله تعالى « لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات » ، ويسمي ابن عبد البر هذا تكييفًا ، كما في عبارته الأولى « لأن هذا كيفية ، وهم يفرعون منها » ففكر على ذكرٍ بمعنى (التكييف) عند ابن عبد البر ، المستفاد من جمع كلامه في (التمهيد) بكلامه في (الاستدكار)

(١) الاستدكار لابن عبد البر - تحقيق بشار عواد - (٢٩٨/٥)

(٢) الاستدكار لابن عبد البر - تحقيق بشار عواد - (٢٩٨/٥)

ريادة ابن تيمية
على اللفظ
الوارد

هذا وقد أثبت ابن تيمية ريادة «بذاته» إلى صفة (البرول) ، فقال في شرح حديث البرول : «وهذا الذي يوجد في اقلوب يقى بعد طلوع الفجر ، لكن هذا البر والبركة والرحمة التي في القلوب ، هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته (سبحانه وتعالى)»^(١) والإثبات يلزمه : لأنه أقره في (الاستواء)^(٢) ، ولأنه يقر أن الصفات المعلية الاختيارية عنده يُحدثها الله تعالى في ذاته ؛ لأن الحوادث - عند ابن تيمية - لا تمتنع عن ذاته سبحانه وتعالى فلا رُمُ إثبات معنى البرول عند ابن تيمية : أن يُقال : هو برول بذاته .

لقد أنكر ابن عبد البر ريادة «بذاته» ، وعَلَّلَ إنكاره لها بأنها «كيفية» ، وهم يفرعون منها ، ولأنه «تعالى ذكره ليس بمحلٍّ للحركات» ، ولا فيه شيءٌ من علامات المحلوقات ، ولم يُكرها لعدم ورودها في النصوص ، ولا لأن في معناها إجمال فهذا يعني أنه يراه الله تعالى عن حلول الحوادث ، أو أنه يمنع عن صفة النزول وعن الاستواء معنى الحركة ، وكل معنى من المعاني التي يعرفها الخلق في المحلوقات ، وهذا عين تهويض المعنى .

فإذا أنكر ابن عبد البر ريادة «بذاته» ، وإذا لم يكن إنكاره لها لمجرد عدم ورودها ، وإنما أنكرها لأن في إثباتها - «كيفية» ، وهم يفرعون منها» ، ولأن إثباتها يعني : «أنه - تعالى ذكره - ليس بمحلٍّ للحركات» ، ولا فيه شيءٌ من علامات المحلوقات ،

(١) شرح حديث البرول لابن تيمية - تحقيق محمد عبد الرحمن الحميس دار العاصمة الرياض سنة ١٤١٤هـ - (١٤٥)

(٢) نقل ابن تيمية عن أبي عمر الظلمكي - مُبَرَّرًا له ومُحَجَّجًا به - قوله «إن أهل السنة والجماعة منفقون على أن الله استوى بذاته على عرشه» انظر مجموع الفتاوى (١٨٩/٥) ، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - تحقيق محمد رشيد رضا - (٢١٣/١)

فهذا يُثبت أنه لا يُثبت من (الزول) المعنى الذي يُثبت ابن تيمية ، وهو بذلك لن يكون مثبتاً أي معنى

كيف يسبب
لمن يكرر زيادة
لفظ ذوفا
من التشبيه
القول بإثبات
المعنى

وإني لأعجب ممن ينقل كلام ابن عبد البر على أنه يُثبت له (الاستواء) ولد (البرول) معنى ، وهو يقف على كلامه في إنكار إثبات لفظة «بذاته» ، مبيناً أن سبب إنكاره لها : هو أن إثبات إثبات لما يوجب تشبه الله تعالى بخلقه ! ثم يبقى مصراً على أن ابن عبد البر يُثبت معنى له (الاستواء) ولد (البرول) ! ولكن لا عجب إلا ممن قلت عجائبه ، أما من كان أمّ العجائب وأبها فلا ينتظر منه إلا الأعاجيب والأعجوبات !

ولكن يعود فنقول ، إن ذلك الموقف الذي أمانه ابن عبد البر من زيادة لفظة «بذاته» موقفٌ قاطعٌ باستحالة أن يكون ابن عبد البر مُثبتاً شيئاً غير اللفظ الوارد مما يتعلق بمشتمه النصوص في الصفات .

نفي ابن عبد
البر أي وجه من
وجوه التكييف
في صفات الله
خلاف لابن تيمية

ثم تعالوا نقف مرة أخرى على معنى (التكييف) الممنوع عند ابن عبد البر ، وذلك من حلال مواربة بين كلامه في (التمهيد) وكلامه في (الاستدكار) ، عندما أراد أن يُبين سبب رفضه لزيادة «بذاته» .

فقد قال ابن عبد البر في (التمهيد) في تعليل رفضه لزيادة «بذاته» على صفة «الزول» - كما سبق - : «لأن هذا كيفية ، وهم يعزعون منها» ، بينما قال في (الاستدكار) : «لأنه - تعالى ذكره - ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المحلوقات» ، مما يعني أن الكيفية المفروغ منها عند ابن عبد البر هي كل ما يجعل الله تعالى محلاً للحركات (الحوادث) ، وأي وجه من وجوه الشبه بالمحلوقات (وهو القدر المشترك) ، لأن لفظة «شيء» في قوله : «ولا فيه شيءٌ من

علامات المحلوقات» مكررة في سياق النهي ، فتعم كل وجه للشبه ، وبذلك يكون ابن عبد البر ممن يصحح قول من يقول : «إن الله تعالى لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه» ، خلافاً لابن تيمية الذي يُحطّيّ نهْي كل وجه من وجوه الشبه ، بل يجعل هذا النهي موجِباً للحكم بالعدم^(١) !

١٠ . يكرر ابن عبد البر الأمر بالتفويض الكامل ، وأنه ليس في الصفات المشتبهة إلا إثبات اللفظ الوارد ، بلا أي زيادة عليه .

نهى ابن عبد
البر عن الزيادة
على الوارد بأي
شكل كان

فيقول ابن عبد البر في عبارة صريحة قاطعة : «وقد جُلَّ الله وتعالى عن ذلك ، وما عاب عن العيون فلا يصفه دوو العقول إلا بحبر ، ولا خبر في صفات الله ، إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا نَتَعَدَّى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير ، فإنه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»

فها يصرح ابن عبد البر بالالتزام باللفظ الوارد في الكتاب والسنة دون زيادة !

ويصرح أيضاً أن الزيادة عليهما بزيادة معنى هو التشبيه والقياس

والتمثيل والتنظير !

(١) قال ابن تيمية : «ولم كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقاً ، لا في نهْي ولا إثبات ، ولكن جاءت المصوص في النهي بلفظ المثل والكفو واسدّ والسّمّي» ، بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٤٨٥) .

وقال ابن تيمية في موطن آخر : «ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمتنعون من أن يُقال لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ؛ فإن مقتضى هذا كونه معدوماً ومنهم طوائف يُطلقون هذا ، لكن من هؤلاء من يريد نهْي التشبيه نهْي التماثل ، فلا يكون بينهما خلاف معوي ؛ إذ هم متفقون على نهْي التماثل بوجه من الوجوه ، كما دل على ذلك القرآن ، كما قد بيانه في غير هذا الموضع ، كما يُعلم أيص بالعقل» بيان تلبيس الجهمية (٣ / ١٣٦) .

ابن تيمية
يرفض النهي
المطلق
للتشبيه بين الله
وتعالى وخلقهم

وبصرح كذلك أن أي زيادة تُشت تشبه (وهو غير المماثلة) فهي زيادة ممنوعة!

هــي ابن
عبد البر عن
التحديث
ببعض احاديث
الصفحات
المشتملة

١١ . يصرح ابن عبد البر بأن حديث الصورة ، وحديث الساق ، وحديث الحثيات التي تذكر في أحاديث الصفات مما يصح أن يُمنع من التحديث بها لدى العامة ؛ لأنها توقعهم في التشبيه .

حيث ذكر ابن عبد البر أن سب هي الإمام مالك عن التحديث بحو حديث الصورة ، وحديث الساق ، وحديث الحثيات هو . «حشية الحوصي في تشبيه كيف هاهنا» .

ولم يجعل ابن عبد البر نهي الإمام مالك عن التحديث بها سبب ضعف أحاديثها ، كما ذهب إلى ذلك بعض أهل العلم .

ومعنى ذلك : أن ابن عبد البر يعدّ هذه الأحاديث من المشتبهات ، والمشتبهات لا يعلم معناها إلا الله تعالى ، مما يوجب أن يكون موقفه من نحو هذه النصوص عدم الحوص في معناها ، والاكتفاء فيها بإثبات اللفظ والإيمان به ، مع تربيته الله تعالى عما لا يليق به من مشابهة الخلق .

ولا يمكن أن يُنسب لابن عبد البر فهمٌ يحالف اعتقاده في نحو هذه النصوص ، وأنها من المشتبهات التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى

١٢ حتم ابن عبد البر تقريره في (الاستواء) بنقل كلام ابن مَـرين (ت ٢٩٥هـ) القاطع بتفويض المعنى ، كما سبق نقله عنه في هذا المسرد ، في سياق يدل على أنه يعدّ كلام ابن مَـرين خلاصة تقريره في هذا الباب ، ولذلك احتشم فصله الطويل به ، دون أي تعقّب

وبعض كلام ابن مريم الذي نقله ابن عبد البر هو النص التالي

قال ابن عبد البر : «وقال يحيى بن إبراهيم بن مريم : إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حدًا وصفة وتشبيهًا ، والسجاة في هذا : الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه بوجه ، ويدين ، وسبط ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيُّنَا ثُلُوعًا فَتَنَّم وَجْهَ اللَّهِ﴾ وقال ﴿تَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَالْأَرْضُ حَبِيبًا قَبَضْتُهُ﴾ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ وقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فليقل قائل بما قال الله ، ولَيْسَتْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَغْدُوهُ ، وَلَا يُعْصِرُهُ^(١) ، ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلّف عبده الإيمان بالتنزيل ، ولم يكلفهم الخوص في التأويل الذي لا يعلمه غيره وقد بلغي عن ابن القاسم أنه لم ير بأسًا برواية الحديث : أن الله صحك ، وذلك لأن الصحت من الله ، والتنزل ، والملائة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عبادته^(٢)»^(٣)

وسبق وذكر كلام ابن مريم مبينًا ما فيه من دلائل تفويض المعنى

فلا أدري كيف يستجير أحدٌ يحترم نفسه أن يصر بعد هذا الكلام لاس مريم الذي حتم ابن عبد البر به تقريره أن يارح في أن ابن عبد البر كان موقفاً للمعنى في صفة الاستواء

(١) هذا هو تفويض المعنى

(٢) فهو تفويض مع تنزيه عن التشبيه

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧ / ١٥١ - ١٥٢) ، وفي طبعة مشار (٥ / ١٦٣)

نيرة لقرطبي
لابن عبد البر
من القول
بالجهة ومن
التجسيم

وأحتم هذا العرص بمسك الختام المبرئ لابن عبد البر من إثبات الجهة
للّه تعالى :

قال أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) حلال كلامه عن صفة الاستواء «قال
الشيخ أبو الحسن الأشعري . «أنه مستويا على عرشه ، وأنه على كل استواء
يوجب حدوثه» .

وله قول آخر . «إبه فعل في العرش فعلاً ، سمي به نفسه مستوياً»

قل علماءنا ويقولون الأول قل الصري ، واس أبي زيد ، وعد الوهاب
وجماعة من شيوخ المقة والحديث .

قال البيهقي «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليه ذهب أحمد
ابن حنبل ، والحسن بن الفصل اللحي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي .
(قال القرطبي) قلت وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد
الأوائل) ، والأستاذ أبي بكر ابن فورك في (شرح أوائل الأدلة) .

قال القاضي «باب فإن قل قائل ، أين هو ؟ قيل له . (الأي) سؤال
عن مكان ، وليس هو مما يحويه مكان ، ولا تحيط به أقطار . غير أننا نقول إنه على
العرش ، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة ، تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً»

(قال القرطبي) قلت . وهذا قول أبي عمر ابن عبد البر ، وأبي عمر الطَّلَمَنَكِي وعيرهم من الأندلسيين فمن تأول على أبي عمر ابن عبد البر وفهم كلامه في كتاب (التمهيد) و(الاستذكار) أن الله تعالى مستقرُّ على عرشه استقرار الجسم على الجسم فقد أخطأ وتَقَوَّلَ عليه ما لم يقل ، و[حسبُه] ^(١) الله !

قال أبو عمر رحمه الله «قال نعيم بن حماد ينزل بذاته وعلى كرسیه وهذا ليس بشيء عند أهل العلم من أهل السنة ؛ لأن هذا كهيئة ، وهم يهرعون منها ؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاط به عياناً وقد حلَّ الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً»

واحتج بأن الله تعالى فوق عرشه من غير تحديد ولا مماسَّة ولا تكييف ، بآيات احتجَّ بها قبله الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتاب (الموجز) ، قال بعدها ^(٢) . «وقد رعمت المعتزلة بأن الله تعالى في كل شيء ، فلزمها قولُ البصاري وأكثر» ، وأحد [يرد] ^(٣) على المعتزلة ثم ذكر قولين في معنى استوى على العرش «أحدهما إن قال قائل . فما الاستواء عندكم ؟ قلنا هو فعلٌ كان به مستوياً على عرشه» ، ثم ذكر قولاً ثانياً .

ثم قال أبو الحسن . «وحواشي على الأول وهو أن الله سبحانه مستوٍ على عرشه ، وأنه فوق الأشياء ، وأنه نائرٌ منه ، بمعنى أنه لا تحلُّه ولا يحلُّها ولا يُماسُّها» .

(١) في المطبوع (حسبه) ^١ وهو خطأ ، لا يصح بها المعنى والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي

(٢) القائل هو أبو الحسن الأشعري

(٣) في المطبوع (يردها) ^١ والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي

وقد أبو الحسن في آخر الفصل بعد كلام كثير مع المعتزلة ، وعلى الآيات :
«ومما يدل على أن الله فوق عرشه كما أحر في كتابه عن نفسه : أن المسلمين
يشيرون بالدعاء إلى السماء وإلى جهة العلو ، ولا يشيرون إلى جهة الأرض ، وهذا
إجماع منهم» .

(قال القرطبي) قلت هذا كلام الشيخ أبي الحسن ، وهو الذي نقله أبو عمر ،
واحتج به غير واحد من العلماء : أن الله فوق عرشه كما ذكرنا

وإنما حملني على ذلك هذا . لأن كثيراً من الأصوليين وجهلة المتفقهين يتأول
على أبي عمر أنه حشوي قاعد ومجسم ظاهر ! حتى إن بعض أشياخي أخبرني عمن
لقيه أنه كان يقول يسعي أن تقطع تلك الأوراق من كتبه ، أو [تطمس] !

وهذا كلام فيه تحامل ، لا يصدر مثله إلا عن تجاهل بما قالت فيه العلماء ،
وسطرته في كتبها الأئمة الفضلاء . وإنما كان عليه أن يبين ويوضح ويعلم^(١) .

ووافقه على هذا الاعتدار الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ) حيث ذكر كلام ابن أبي
زيد وما انتقد عليه فيه ، وبين وجهه الذي يمنع عنه القول بالجهة^(٢) ، ثم قال :
«فقال جماعة عن ابن أبي زيد وعن ابن عبد البر وجماعة من المجتهدين : إنهم
يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات وقال بعض الفضلاء : هذا إنما يلزمهم
إذا لم يصرحوا بأنه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، وبغير ذلك من الصوص النافية

(١) في المطبوع (تطمسه) ! والتصحيح من المخطوط ، كما سأتى

(٢) لأسى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي - بحقيق عرفان سليم حسنة .

المكتبة لعصرية بيروت ، سنة ١٤٢٦هـ - (١٦٨ - ١٧٠) ، وصححته بمخطوط محفوظ

في مكتبة جاز الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/أ - ٥٣/ب) .

(٣) ذكرت كلامه فيما سبق ، في التعليق على كلام ابن أبي زيد

تبرئة القرافي
لابن عبد البر
من القول
بالجهة

لجهة . وإما قصدهم إخراج النصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون . لها معاني لا ندركها ، ويقولون هذا استواء لا يشبه الاستواءات ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات . فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه فوقية لا تشبه القوقيات ، وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة^(١) .

والخلاصة :

خلاصة الكلام

في موقف

ابن عبد البر



لقد تبين بهذا العرض أن ابن عبد البر كبقية العلماء في تفويض المعنى لصفة الاستواء ، وليس في كلامه ما يسمح بسحبه إلى القول بالحادث بإثبات معنى للاستواء ، ولا أنه يثبت الجهة لله تعالى .

ولا أستعرب من إصرار التيميين على أن ابن عبد البر يقول بقولهم ، فقد عجزوا عن أن يجدوا لهم موافقا ، فإذا ما وجدوا عبارة أضعف بعض دلالتها تعدد احتمالات الفهم ، تشبوا بها ؛ إذ لن يجدوا غير أمثال هذه العبارة (وما أقل أمثالها بحمد الله) ليرعموا لهم موافقا من أئمة الدين !

ولو كانوا يتبعون الحق ، لوحدوا عشرات الأئمة صدرت عباراتهم فاطعة على خلاف قولهم ، لا تحتمل معنى راجحا ولا مرجوحا بموافقتهم ، ولما تعلقوا بعبارة ابن عبد البر تعلّق العريق بالقشة ؛ لأنه لا نجاة لهم فيها من العرق في بحر الجهل الذي جعلوه محيطا من الثثرة والكلام الكثير الذي يُعري الجاهل بتصديقهم ، ويؤيس العالم هدايتهم ، ويُعسر على الناصح نصحتهم !

(١) الدخيرة للفراحي - تحقيق د. محمد حجي دار العرب . بيروت سنة ١٤١٥هـ

مهم ابن رشد
لعسارة الإمام
مالك

١٠ القاضي أبو الوليد ابن رشد - محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رشد القرطبي الفقيه المالكي - (ت ٥٢٠هـ)

ذكر ابن رشد كلام الإمام مالك من رواية سحنون ، فقال «مسألة : قال سحنون : وأخبرني بعض أصحاب مالك ، أنه كان قاعدا عند مالك ، فأتاه رجل فقال يا أبا عبد الله : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم قل له : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم عاد عليه ، فرفع إليه مالك رأسه كالمجيب له ، فقال له السائل يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف كان استواؤه ؟ قال فطأطأ مالك رأسه ساعة ، ثم رفعه ، فقال «سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول ، ولا أراك إلا امرأ سوء ، أحرحوه» .

(ثم قال ابن رشد) قد روي عن مالك أنه أجاب هذا بأن قال : «استواءه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأراك صاحب بدعة» ، وأمر بإحراجه وهذه الرواية تبين معنى قوله «سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول» ؛ لأن التكيف هو الذي لا يُعقل ؛ إذ لا يصح في صفات البارئ عز وجل ، لما يوجه من التشبيه بحلقه (تعالى عن ذلك) ، وأما الاستواء فهو معلوم غير مجهول ، كما قال ؛ لأن الله وُصف به نفسه ، فقال في محكم كتابه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ له ما في السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الْعَرْشِ ، وقال : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلَّ بِهِ خَبِيرًا﴾ ، فوجب الإيمان بذلك ، وأن يوصف بما وُصف به نفسه من ذلك ، ويُعتقد أنه صفة من صفات ذاته ، وهي العلو ؛ لأن معنى قوله تعالى : ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ على العرش علا ، كما يُقال . استوى فلان على العرش علا عليه ، واستوت الشمس في كبد السماء .

علت . ولما كان العرش أشرف المخلوقات وأعلاها وأرفعها مرتبة ومكاناً ، أعلم الله تعالى عباده بقوله . ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، أي : علا ، فإنه أعلى منه ، وإذا كان أعلى منه فهو أعلى من كل شيء ؛ إذ كل شيء من المخلوقات دون العرش في الشرف والعلو والرفعة ، فالمعنى في وصف الله عز وجل نفسه بأنه استوى على العرش أنه أعلى منه ومن كل مخلوق ، لا أنه استوى عليه بمعنى الجلوس عليه والتحير فيه والمماثلة ؛ لأنه مستحيل في صفات الله تعالى ؛ لأنه من التكيف الذي هو من صفات المخلوق ، ولذلك قال فيه مالك في الرواية إنه غير معقول ولا أنه استوى عليه بمعنى أنه استولى عليه ؛ لو جهل

أحدهما أن الاستيلاء إنما هو بعد المدافعة والمعالجة ، والرب تبارك وتعالى منزه عن ذلك .

- والوجه الثاني أن الاستيلاء هو القهر والقدرة ، والله تعالى لم يرل قادراً قاهراً عزيزاً مقتدرًا

قوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ يقتضي استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن ، ولا يمتنع أن يكون استواء الله على عرشه من صفات ذاته ، وإن لم يصح وصفه بها ؛ إلا بعد وجود العرش ، كما لا يوصف بأنه غير لما عايناه إلا بعد وجود سواء . وقد قيل إن استواء الله تعالى على عرشه من صفات فعله ، بمعنى أنه فعل في العرش فعلاً سمى نفسه به مستوياً على العرش ، أو بمعنى أنه قصد إلى إيجاد أو إحداثه ؛ لأن الاستواء يكون بمعنى الإيجاد والإحداث ، كما قال تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ ، قصد إلى إيجادها وإحداثها .

وَحُفِّلُ الاستواء فيمَا وصف الله به نفسه من استوائه على عرشه على أنها صفة ذات من العلو والارتفاع . أولي ما قيل في ذلك ، والله أعلم^(١) .

التعليق على
كلام ابن رشد

فمعنى قول الإمام مالك «الاستواء معلوم» عند ابن رشد أنه معلوم وروده في النص ، فهو ابن رشد يقول «وأما الاستواء فهو معلوم غير مجهول ، كما قال : لأن الله وصف به نفسه» ، فالمعلوم هو وصف الله تعالى نفسه بالاستواء .

ثم ينبه ابن رشد أن قول الله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وإن كانت تدل على أن الوصف بها إنما صح إطلاقه بعد حق العرش ، لكن ذلك لا يلزم منه حلول الحوادث بدات الله تعالى ، لأنه كوصف الله تعالى بأنه غير خالق ، هو إنما يصح إطلاقه بعد خلقه تعالى الخلق . فلما كان الله تعالى أولاً ليس قبله شيء ، وكان وليس معه شيء ، لم يمكن أن يكون معه غيره عز وجل ، فوصفه سبحانه بأنه بخلاف غيره = إنما يصح بعد وجود الغير ، وإن كان عز وجل بصفات كماله على ما كان قبل خلق الخلق .

نفي ابن رشد
حلول الحوادث
بدات الله تعالى

ولنهي حلول الحوادث بدات الله تعالى تحذف ابن رشد يشرح العبارة التي وصفت كلام الله بأنه «ليس صفة لمخلوق فينعد» ، بقوله : «معناه ليس بمرص حال في نفسه فينعد»^(٢) .

(١) البيان والتحصيل لابن رشد (١٦/٣٦٧ - ٣٦٩) ، ونحوه في المقدمات لممهدين

لابن رشد - تحقيق محمد حجي دار العرب بيروت سنة ١٤٠٨هـ - (١/٢١)

(٢) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراني (شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الحنفي -

دار نقطة بيروت سنة ١٤٤٥هـ - (٧٣)

وقال ابن رشد في موضع آخر عن ربا عز وجل «ولا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الحواهر والأجسام من الحركة والسكون والروال والانتقل والتعير والمافع والمصار ، ولا تحويه الأمكة ولا تحيط به الأزمنة»^(١)

وقال ابن رشد في موضع آخر عن العرش وحديث اهتراره لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه ، «وإضافته إلى الله تعالى إما هي بمعنى انتشرف له ، كما يقال بيت الله وحرمة ، لا بمعنى أنه يحل فيه ، وموضع لاستقراره ؛ إذ ليس في مكاني ، ولا مستقراً مكاناً ، فقد كان قبل أن يخلق المكان ، فلا يلحقه عر وجل باهترار عرشه ما يلحق من اهتر عرشه من المحلوقين وهو جالس عليه من تحركه بحركته ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»^(٢)

وأما تفسير الاستواء بالعمو مع هي الحركة والسكون والروال والانتقال والتعير والمكان ، فإما أنه علو قدر ومكة ، وإما أنه إطلاق اللفظ مع تفويض المعنى ، على طريقة الأشعرية ، الذين اسُـرشد منهم

فاس رشد كان من أئمة الأشعرية ، كما اتضح من تقريراته السابقة

كما أن ابن رشد قد سُئل مرة . «ما يقول الفقيه الفاصي الأجل ، الإمام الأوحـد ، أبو الوليد - وَصَلَ اللهُ تَسْـدِيدَهُ وَتَوْفِيقَهُ ، وَنَهَجَ إِلَى كُلِّ صَالِحَةٍ طَرِيقَهُ - في الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وأبي إسحاق الإسمرائيسي ، وأبي بكر السقلافي ، وأبي بكر ابن فورك ، وأبي المعالي ، وأبي الوليد الناحي ، وبظرائهم ممن يتحل عدم الكلام ، ويتكلم في أصول الديانات ، ويصنّف في الردّ على أهل الأهواء أهم أئمة إرشاد وهداية ، أم هم قادة خيرة وعماية ؟

رأي ابن رشد
في رؤوس
الأشاعرة

(١) المقدمات والمبهمات لابن رشد - تحقيق محمد حجي دار العرب بيروت سنة ١٤٠٨هـ - (١، ٢٣)

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٨/٥٠٦)

وما تقول في قوم يسبوههم وينتقصوهم ، ويسبون كل من ينتمي إلى مذهب
الأشعرية ، ويكفروهم ، ويشرؤون منهم . ويحرفون بالولايات عنهم ، ويعتقدون
أنهم على ضلالة ، وحائضون في جهالة ؟ ماذا يقال لهم ؟ ويصنع بهم ؟ ويُعتقد
فيهم ؟ أبتدكون على أهوائهم ؟ أم يكف من غلوائهم ؟ وهل ذلك حرجة في أديانهم ؟
ودخل في إيمانهم ؟ وهل تحوز الصلاة وراءهم ، أم لا ؟

بين لنا مقدار الأئمة المذكورين ، ومحلهم من الدين ، وأفصح لنا على حل
المنتقص لهم والمحرف عنهم ، وحال المتولي لهم والمحبت فيهم مجملًا
فأجاب ابن رشد بقوله . « تصفحت - عصمنا الله وإياكم - سؤالك هذا
ووقفت عليه .

وهؤلاء الذين سَمَّيتَ من العلماء أئمةٌ حيرَ وهُدَى ، ممن يجب لهم الاقتداء ؛ لأنهم
قاموا بصرة الشريعة ، وأنظروا شبه أهل الرِّيع والضلالة ، وأوضحوا المشكلات ،
وبيَّنوا ما يجب أن يُدان به من المعتقدات ؛ فهم لمعرفة أصول الديانات العلماء
على الحقيقة ، لعلمهم بالله ، عر وجل ، وما يجب له ، وما يجوز عليه ، وما ينهي
عنه ، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول

فمن الواجب أن يُعرف بفصلتهم ، ويُقرَّ لهم سوابقهم ، فهم الذين عى
النبي ﷺ - والله أعلم - بقوله « يحمل هذا العلم ، من كل خلف عدوله ، ينفون
عنه تحريف العالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، فلا يعتقد أنهم
على ضلالة وجهالة إلا غيبي جاهل ، أو مبتدع رائع عن الحق مائل ، ولا يسهم
وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فسق ، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴾

فيجب أن يُبَصَّرَ الجاهل منهم ، ويؤدَّتْ الفاسق ، ويُستندَبَ لمتدعِ الرائف عن الحق ، إذا كان مستهلاً بدعته فإن تاب ، وإلا ضُربَ أبداً حتى يتوب ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصيغ المتهم في اعتقاده ، من ضربه إياه حتى قال : يا أمير المؤمنين ، إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء ، وإن كنت تريد قتلي ، فأجهر عليّ ، فحلّى سيله .

والله أسأله العصمة والتوفيق برحمته ، لا ربّ غيره ^(١) .

١١ أبو العباس الداني - أحمد بن طاهر بن علي الأنصاري الخرجي
الأندلسي المالكي - (ت ٥٣٢هـ) :

فهم الداني
لعبارة الإصام
مالك

قال لم ذكر حديث الزول ، «وهذا الحديث وما أشبهه كحديث «من تقرب إلي شراً ، تقربت إليه ذراعاً ، ومن تقرب إلي ذراعاً ، تقربت منه باعاً ، ومن أتني يمشي أتيته هرولة» ، وحديث الحشر : «يأتهم الله عز وجل في غير الصورة التي يعرفونها ، وفي الصورة التي يعرفونها» ، وسائر الأحاديث التي طاهرها التشبيه . كثيرة مستقيمة ، نُقلت إليها مجموعها نقل نواتر كقول الشريعة التي نُعِدْنَا بها ، ومضدّها من كتاب الله تعالى . «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا» ، «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَرْيَايَهُمُ اللَّهَ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ» ، «فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ» ، ومثل هذا كثير غير مكور ، امتحن الله تعالى به عباده ، كما امتحنهم بعدة أصحاب البار ، وبصر بالأمثال بالعوصة وبحوها ، «فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» .

(١) مسائل أبي الويد ابن رشد - تحقيق محمد الحبيب استجكالي ، دار الجيل بيروت ،
و دار الآفاق الجديدة : المغرب سنة ١٤١٤هـ - (٢/ ٧٣٦ - ٨٣٨)

والناس في هذه الأحاديث ثلاث فِرَقٍ ، كل حربٍ بما لديهم فرحون

- قوم تعاطوا معرفة حقائق الأشياء وكيفياتها ، فما لم تتصوره أوهامهم ، ولا اتسعت له أوهامهم : نفوة وأبعدوه وكذبوا به ، وقالوا : هذا تشبيه ، والرب تعالى منزلة عنه .

وهيهات ! أنتم أعلم أم الله ؟ كيف يُرزّه الله جل جلاله عما أخبر به رسوله ؟ وما هو مطابق لما وصف به نفسه في كتابه ؟ وأنى يكون ذلك تشبيها ؟ وإنما التشبيه أن تُشبه صفة بصفة ، أو يوصف الفعل بصفة تقتضي الحدوث ^(١) ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ولو رجع أحد من هؤلاء إلى نفسه ، وعلم قصور علمه ، وعجزه عن إدراك ذاته بأن يطالها تصور حقيقة الروح وصمة الإدراك في اليوم ، إدرك نفسه في البلاد النائية ، وفي صعود وهبوط ، ويرى أنه يبصر ويسمع ويتكلم : لأذعن ويشس من تصور أفعال الإله الذي لا شبيه له ولا نظير ، وهو على كل شيء قدير

وقومٌ تنقوا ذلك بالقول ، إلا أنهم ادعوا فهم ذلك الكلام المنقول ، ورعموا أنه لا يُعرث عنهم معرفة حقائقه ولا ما أريد به ، وتعاطوا تفسيره ، فتكلفوا من ذلك ما لم يُكتفوه ، وشعلوا أنفسهم بما لم يُعندوا به ، فسلكوا مع من ساواهم في العلم بزعمه طريق الجدال والمراء ، وعرضوا العامة والمتعلمين للحيرة والفتنة العمياء . إذ قد يسمع أحدهم كلام انضيقين ، ويريد برعمه تقلد أحسن القولين ، فإن قصّر علمه أو عرت فهمه ارتات ، أو مال إلى قول المخالف ، فضل وعوى ، وشقي باتباع الهوى

(١) وهذا يعني أن أن العباس الداعي يرى دعاء حلول الحوادث بدات الله تشبيها

والفرقة الثالثة ، وهي الباجية قوم آمنوا بالغيب ، ولم يُداحلهم شك ولا ريب ، تركوا الخوص في الجدال ، واشتغلوا بصالح الأعمال ، وتأسوا بالصحة والتعين وسائر الأئمة المهتدين الذين سَلَّمُوا فَسَلِمُوا ، وَكَفُّوا فَعُصِمُوا ﴿أُولَئِكَ جَرَّبْتُ أَلَلَّهُ إِلَّا إِنْ جَرَّبَ أَلَلَّهُ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

قال الوليد بن مسلم . «سألنا الأوراعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس وثلث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات ؟ فكلهم قال أمروها كما جاءت بلا كيف» .

وهكذا حكى الأوراعي عن مكحول والزهري أنهما قالا «أمرؤوا الأحاديث كما جاءت» .

وحكى الترمذي عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، أنهم قالوا : «أمرؤوها بلا كيف» .

وجاء نحوه هذا عن الشافعي وغيره .

وقيل لمالك «يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فعلاه الرخصاء ، ثم سُري عنه فقال الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، والكلام فيه ضلالة» .

وقال الأوراعي لمن أوصاه : «اصبر نفسك على السنة ، وقف حيث وقف القوم ، وقُل فيما قالوا ، وكف عما كفوا ، واسدّد مسيل سلبك الصالح ، فإنك يَسَعُكَ ما يسعهم» .

(قال الدائي) وهذا هو الاعتقاد السليم والمذهب القويم ، وهو الذي كان عليه السلف القديم ، وكفى بالصحة (رصوان الله عليهم) ! فهم القدوة ، ولنا فيهم أسوة ، لم يبلغنا أن أحدا منهم حاصر في مثل هذا بوع من لجدال أو التأويل ، ولا أنه أباح فيه تصرف القائل والقييل ، ولهم كانوا أولى بالبيان وأعلم بالسهة وباللهان ، وأجدر بتحصيل قواعد الإيمان فحسبنا أن تتأسى بهم ، ويهتدي بهديهم وأن يُعَدَم أن صفات الرب سبحانه لا تُشَبَّه بصفات المخلوقين ، وأن أفعاله جل جلالته مقدسة عن اعتراض المظالمين وأن نقابل جميع ما ورد من ذلك مجملاً بالقول والتسليم ، وأن نقول عند سماع كلام أهل الريح ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا نُهَشِّرُ غَاطِمًا﴾ .

ولولا شرط الاختصار : لَعَضَدْنَا هذا المذهب بصحيح الآثار ، ولَرَفَعْنَا - يعون الله تعالى - كل شبهة تعرض فيه ، وَلَكِنَّا أَنْ سَبَبَ التعمق : هو طلبُ الظهور والتنويه ، وما نته عليه النبي ﷺ في قوله «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١)

وهنا أبو العباس الدائي يصرح بمذهب تفويض المعنى ، ويسسه للسلف ، ويسرّه مقالات الرهري ومكحول والأوراعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان بن عيينة ، وعند الله بن المبارك والترمذي ، ويعهم جواب الإمام مالك في الاستواء على أنه على هذا المعنى

وأما دلائل تفويض المعنى في كلام الدائي فواضحة . أنه جعل الراديين لصوص الصفات ، والحائضين في ادعاء فهم ذلك المنقول في الصفات المتعاطين تفسيره

(١) الإيما إلى أطراف الموطأ لأبي العباس الدائي - تحقيق رصا أبو شامة الجزائري مكتبة المعارف ، الرياض . سنة ١٤٢٤هـ - (٣/ ٣٢٢-٣٢٩)

كليهما من أهل البدع ، فلم يبق في مقابلتهم إلا الساكتون كما سكت السلف ، وهم
الدين و صفهم ، فلم يذكر : إلا الكف وترك الحوص والحدل والتسليم لتلك
النصوص التي وصفها بالإجمال (غير الميئة) ولا قيد كلامه في حكاية مذهب
السلف بأي عبارة تدل على إثبات المعنى ، وما كان له أن يفعل ذلك ؛ لأنه لا يجتمع
الكف وترك الحوص والجدل مع معارك إثبات المعنى التي خاصها اسُ تيمية ومن
ادعى إثبات المعنى .

ومع استهادتنا من كلام الداني فهمه بجواب الإمام مالك وأن جواب الإمام
مالك كان يقرّر تفويض المعنى ، فقد استفدنا أيضًا فهم الداني لعبارة «أمرؤها
كما جاءت» ، التي كان كثيرًا ما يقرّر بها السلف تفويض المعنى ، حتى حُرّفت عن
دلالاتها ، وادّعي لها معنى يحالف طاهرها ، ممن يرغم التمسك بالطواهر !

معنى «أمرؤها»
كما جاءت
عند الداني

١٢ الإمام عبد الحق بن عطية الأندلسي المالكي المفسر (ت ٥٤٢هـ)
قال في تفسيره (المحرر الوجيز) : «وقوله «أستولى» : قالت فرقة . هو
بمعنى استولى .

فهم ابن
عطية لعبارة
الإمام مالك

وقال أبو المعالي وغيره من المتكلمين : هو بمعنى استواء القهر والعلّة
وقال سفيان الثوري . فَعَلَ فِعْلًا في العرش سماه استواء .

وقال الشعبي وجماعة غيره هذا من متشابه القرآن ، يؤمن به ، ولا
يعرض لمعناه .

وقال مالك بن أنس لرجل سأله عن هذا الاستواء ، فقال له مالك «الاستواء
معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأطبك رجل سوء ، أخرجوه عني» .

فأدبر السائل وهو يقول يا أبا عبد الله ، لقد سألت عنها أهل العراق وأهل الشام ،
فما وُفِّقَ أحدٌ توفيقك .

(قال ابن عطية) . وصعَّف أبو المعالي قول من قال لا يُنكَلِّم في تفسيرها بأب
قال إن كل مؤمن يُجمع على أن لفظة الاستواء ليست على عرفها في معهود الكلام
العربي ، فإذا فعل هذا فقد فسَّر ضرورةً ، ولا فائدة في تأخره عن طلب اللوحه
والمحرَّح البين ، بل في ذلك إلناسٌ على الناس وإيهامٌ للعوام^(١)

وكان ابن عطية قد عرَّض للاستواء في موضعين سابقين ، أولهما^(٢) عند
تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة ٢٩٠] ،
فقال فيه . «وَأَسْتَوَىٰ» قال قوم معناه علا دون تكييف ولا تحديد ، هذا احتيار
الطبري ، والتقدير : علا أمره وقدرته وسلطانه .

وقال ابن كيسان : معناه قصد إلى السماء . أي . بحلقه واحتراعه .

وقيل معناه كَمَّلَ صُغِه فيها ، كما تقول استوى الأمر وهذا قلبي

وحكى الطبري عن قوم : أن المعنى : أقبل ، وصعَّفه

وحكى عن قوم المستوي هو الدخان وهذا أيضا يأناه رصف الكلام

وقيل . المعنى استولى ، كما قال الشاعر :

قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مهراقٍ

(١) المحرر لوجير لاس عطية - تحقيق مجموعة من الباحثين ورادة الأوقاف قطر الطبعة
المحققة الأولى ١٤٣٦هـ - (٦/ ٥٦٨)

(٢) والثاني عند قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤] ، المحرر لوجير لاس
عطية - تحقيق مجموعة من الباحثين ورادة الأوقاف قطر الطبعة المحققة الأولى
١٤٣٦هـ - (٤/ ٢٨٢)

وهذا إما يحيى في قوله تعالى : ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ .

والقاعدة في هذه الآية وبحورها : مَنَعُ الثُّقْلَةِ وحلول الحوادث ، ويبقى استواء القدرة والسلطان^(١) .

١٣ . أبو بكر ابن العربي - محمد بن عبد الله المَعَارِي المالكِي -
(ت ٥٤٣ هـ) .

فهم ابن
العربي لعبارة
الإمام مالك

فقد قال في (عارضه الأحودي على كتاب الترمذي) في شرح حديث الرسول :
«واختلف الناس في هذا الحديث وأمثاله على ثلاثة أقوال :

- فمهم من رَدّه ؛ لأنه حُر واحد ، وَرَدّه لا يجوز ظاهره على الله ،
وهم المبتدعة

- ومهم من قَبَلَه ، وأمره كما جاء ، ولم يتأوله ، ولا تكلم فيه ، مع اعتقاده
أن الله ليس كمثله شيء .

- ومنهم من تأوله وفسره ، وبه أقول ؛ لأنه معنى قريبٌ عربي فصيح

أما إنه قد تعدى إليه قومٌ ليسوا من أهل العلم بالتفسير ، فتعدوا عليه بالقول
الكبير ، قالوا . في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش ، من فوق
سبع سموات .

قلنا هذا جهل عظيم ، وإما قال : «ينزل إلى السماء» ، ولم يقل في هذا
الحديث من أين ينزل ؟ ولا كيف ينزل ؟

(١) المحرر الوجيز لأبي عطية - تحقيق مجموعة من الباحثين ورعاية الأوقاف . مطبع الطبعه
المحققه الأولى ١٤٣٦ هـ - (١/٣٣٩ - ٣٤٠) .

قالوا - وحثتهم صاهرة - قال الله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١)
قلنا له وما العرش في العربية ؟ وما الاستواء ؟ (واستمر في الرد على
المشبهة ، ثم قال) .

وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ، ما بين حقيقة ومجاز ، منها ما
يجوز على الله فيكون معنى الآية ، ومنها ما لا يجوز على الله بحال ، وهو إذا كان
الاستواء بمعنى التمكن أو الاستقرار أو الاتصال أو المحاذاة ؛ فإن شيئاً من ذلك لا
يجوز على البري تعالى ، ولا تُصرب له الأمثال به في المحلوقات .

وإما أن لا يُفسَّر كما قال مالك وغيره : «إن الاستواء معلوم» ، يعني .
موردّه في اللغة ، والكيفية التي أراد الله مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولة ،
فمن يقدر أن يُعيِّنها ١٩ «والسؤال عنه بدعة» ، لأن الاشتغال به - وقد تيسر - طلب
للمتشابه ابتغاء الفتنة .

فَتَحْصُلُ لَكَ مِنْ كَلَامِ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ مَالِكٍ : أن الاستواء معلوم ، وأن ما
يجوز على الله غير مُتَعَيَّنٍ ، وما يستحيل عليه هو منزه عنه . وتعيينُ المراد مما يجوز
عليه لا فائدة لك فيه ؛ إذ قد حصل لك التوحيد والإيمان بنفي التشبيه والمحال على
الله سبحانه وتعالى ، فلا يلزمك سواء^(٢) .

وأطال اس العربي الكلام عن الاستواء في (العواصم من الفواصم) ، وقال
في أثناء ذلك : «ف قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ : إن عدم معناه : أمّا قولاً
ومعنى ، وإن لم يعلم معناه قلب كما قل مالك » «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ،

(١) عارضة الأحودي على كتاب الترمذي لاس لعربي - تحقيق - حديفة بن همد كعك ،
ود ، رصوان علوش ، ومحمد بن عبي بن يوسف فاسم ، ود / عبد المعطي الكور
أسعار الكويت سنة ١٤٤٤ هـ - (٢ / ٢٦٧ - ٢٧٢ رقم الحديث ٣٣٩)

والسؤال عنه بدعة» فكيف يتمسك بتعلقه بالله؟! لا يقال إنه بدعة، بل أشد من البدعة عنده فكيف لو سمع من يقول: إن الله فوقه؟! فكيف بمن يُعَيَّن فوقية الذات؟! فكيف بمن يقول: إنه يُحاذيه ويليه؟! لا تله!!^(١).

وذكر ابن العربي رحمه الله في فصل طويل ما اختلف في تأويله منصوص الصفات، ثم ذكر بالاستواء معاني عديدة، ثم قال «فإن شيئاً من ذلك لا يحور على الباري تعالى، ولا تُصرب له الأمثال في المحلوقات؛ إلا كما قال مالك وغيره من العلماء «إن الاستواء معلوم»، يعني: أنه قد ورد في الدعة، والكيفية التي أراد الله مما يجور عليه من معاني الاستواء مجهولة، فمن يقدر أن يعينها؟ والسؤال عنه بدعة؛ لأن الاشتغال به قد يُشغُّ طلباً للمتشابه انتفاء العتنة فيتحصل لك من كلام إمام المسلمين ما لك. أن الاستواء معلوم، وأن ما لا يجور على الله منه غير معقول وغير متعَيَّن. وقد حصل لك التوحيد والإيمان بنهي التشبيه والمحال على الله، فلا يلزمك سواه»^(٢).

وقال في (قانون التأويل) في فصل كلامه عن (المحكم والمتشابه). «قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وقد ذكرنا فيها في (شرح المشكليات) خمسة عشر قولاً

واختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

(١) المواضع من القواصم لاسن العربي - تحقيق د. عمر طالبي دار الثقافة الدوحة سنة ١٤١٣هـ - (٢١٦) -، وتحقيق عبد الحميد بن ماديس المطبعة الحرائرية الجرائر سنة ١٣٤٥هـ - (٢) / ٢٥ - ٢٦

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك لاسن العربي (٣/ ٤٥٢)

ومنهم من قال نُمِرُ كما جاءت ، ولا يُتكلَّمُ فيها .

الثاني . ومنهم من قال : يُتكلَّمُ فيها مع من يُتحقَّقُ حُسْنُ عقيدته ويقين
استرشاده ، ألا ترى إلى قول إمام الأئمة مالك «الاستواء معلوم ، والكيفية
منجھولة ، والسؤال عنه بدعة» .

الثالث ومنهم من أطلق القول كسفیان بن عيينة ، قال : وقد سئل عن قوله
تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال «هي وقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى
السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ سواء» .

وأشبه قول فيه : ثلاثة .

- قول سفیان هذا .

- وقول من قال : إنه بمعنى استولى .

- وقول من قال فَعَلَ في العرش فعلاً سماه استواء^(١) .

وبحو هذا الكلام كرّره في (نكت المحصول في علم الأصول)^(٢)

وانظر تعرض ابن العربي لمسألة الاستواء في غير موضع من كتبه^(٣)

(١) قانون التأويل لابن العربي - تحقيق د/ محمد لسديماي دار القبلة جدة ، ومؤسسة

علوم القرآن بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - (٦٦٦-٦٦٨)

(٢) نكت المحصول في علم الأصول لابن العربي - تحقيق د/ حاتم بني دار ابن حرم

بيروت سنة ١٤٢٨هـ - (٣٣٥-٣٣٧)

(٣) كتاب الأفعال لابن العربي - تحقيق سيدة الزكري الرابطة المحمدية . المغرب . سنة

١٤٣٨هـ - (٩٠، ١٧٤، ٢٩٢)

١٤ ابن قُرْقُول الوَهْرَازِي - إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَمْرِي -
(ت ٥٦٩هـ)

فهم ابن
قرقول عبارة
الإمام مالك

قال ابن قُرْقُول في تفسير الاستواء ، بعد أن ذكر المذاهب المتعددة في
تفسيرها ، «وقيل ﴿أَسْتَوَى﴾ من المشكل الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، والتصديق
والتسليم والتعويض في علمه إلى الله ، وهو مذهب الأشعري وعامة العلماء وقد
سئل مالك عن كيفية الاستواء ، فقال : «الكيفية غير معقولة ، والاستواء معلوم ،
والسؤال عن هذا بدعة» وهذا حير جواب عن مثل هذا»^(١) .

فمذهب الأشعري والإمام مالك سواء عند ابن قُرْقُول ؛ لأنه التصديق
والتسليم والتعويض في علمه إلى الله .

١٥ . شيخ الإسلام أبو محمد عبد الجليل بن موسى بن عبد الحليل
القَضْرِي الأنصاري الأوسي الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٦٠٨هـ)

فهم أبي
محمد القصري
له عبارة الإمام
مالك

قال القصري في مقدمة كتابه (شرح مشكل الحديث : تنبيه الأفهام في حل
مشكل حديثه عليه السلام) ، بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام
على النبي ﷺ : «اعلم أن الناس انقسموا في المشكل على أقسام ، ترجع بالحصر
إلى أربعة :

- مُطَبِّلٌ مُعْطِّلٌ لِلذَّاتِ مِنَ الصِّفَاتِ .

- وَمُشَبِّهُ لِبَارئِهِ بِخَلْقِهِ فِي الْجَوَارِحِ وَالْأَدْوَاتِ .

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول - تحقيق . أ. د / طه بوسريح . دار ابن حزم
بيروت سنة ١٤٣٥هـ - (٥ / ١٧٦ - ١٧٧)

- ومتأول لها على حسب ما وهب له الوهاب

- ومُمر لها كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل

وهذا القسم الأخير هو اعتقادُ الجَمِّ العفير

إلا أب قولهم : «أمرؤها كما جاءت» يحتمل معنيين .

أحدهما : يعتقد إثباتها ، من غير تفهم لها

والآخر : إثباتها كما جاءت مع فهمها ، أي يفهم الشيء على ما هو عليه ،

وهذا العاية القصوى في الفهم والتوفيق لمن أُعطيَهُ من أهل الإبانة والتحقيق وقد

نطق به الأئمة الذين أمروا بمرارها كما جاءت بذلك في أقوالهم

كما نك في الاستواء ، حيث قال محيياً للسائل عن الاستواء . «الاستواء

معلوم ، وانكيف غير معقول» ، فأجبر أن الاستواء معلوم ، والمعلوم مفهوم

بلا شك .

وكذلك الأوراعي قد أجاب في حديث الروول أيضاً جواباً يُبَيِّن عن فهمه له

واعتقاده فيه^(١)

(١) يُروى عن الأوراعي أنه سُئل عن حديث الروول ، فقال «بمعل الله ما يشاء»

ومع أي لم أحدها مسدة ، فقد اختلف أيضاً في فهمها ، وفي قبولها وردّها على الأوراعي

فانظر مشكل الحديث لابن هورك - تحقيق دايال جيماريه المعهد الفرنسي دمشق

سنة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م - (٩٧) ، والمرسالة الواحية للداي - تحقيق دغش العحمي -

(١٣٦) ، وإطلال التأويلات لأبي يعلى - تحقيق محمد بن حمد الحمود المجدي عراس

الكويت سنة ١٤٣٤ هـ - (٦٤ - ٦٥ رقم ٤١) ، وشرح صحيح البخاري لقوام السه (٣/

١٥٤) ، وقانون التأويل لابن العربي (٥٧٧) ، وانقبس له (٢٨٨ - ٢٨٩) ، والمسالك له

(٣/ ٤٥٢ ، ٤٥٤) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٧٧/٥ - ٣٧٨) (٥/ ٤٠٩ - ٤١٠)

وقال أبو عيسى الرمذي رحمه الله «قال أهل العلم في حديث الصفات مثل ما ورد في حديث الروول ، وذكر الرُّحل والقدم واليدين وما أشبهه . يُؤمن بهذا كله ، ولا يُتوهم ، ولا يُقال : كيف ، ولا لِمَ ، مع اعتقاد التوحيد والتشبيه عن التمثيل والتشبيه ، ويسنون من أنكرها إلى الجهمية ؛ لأن جهماً ردّها ، والصحيح : إمرارها كما جاءت ، وبه قال الفقهاء : مالك ، والشافعي ، وسفيان الثوري ، وابن عيينة ، وابن المبارك»^(١) .

والى ذلك ذهب البخاري وجميع المحدثين ، وأهل العلم من السنة والجماعة من السلف والخلف (رحمة الله عليهم) .

إلا أن الظن هؤلاء أهم فهموها على ما هي عليه .

وفهم الشيء على ما هو عليه هو العاية القصوى .

ويكون معنى قولهم . «أمرؤها كما جاءت» نفي التعطيل ، ونفي التشبيه ، ونفي التأويل الخارج عن الحق .

فهذه ثلاثة أقسام مدمومة ، وانقسم الرابع هو الحق ، وهو الإمرار كما جاءت ؛ إلا أن الناس في هذا القسم الرابع على قسمين :

- قسم فهمها : فاستراح .

(١) عبارته الترمذي بالخص هي قوله «وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة ، مثل هذا . ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم ، وذكر القدم ، وما أشبه هذه لأشياء والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، ووكيع ، وغيرهم أنهم زوّوا هذه الأشياء ، ثم قالوا تُروى هذه الأحاديث ، ويُؤمن بها ، ولا يُقال كيف ؟ وهذا الذي احتاره أهل الحديث أن يزوّوا هذه الأشياء كما جاءت ، ويُؤمن بها ، ولا تُفسّر ، ولا تُتوهم ، ولا يُقال كيف ؟ وهذا أمر أهل العلم الذي احتاروه وذهبوا إليه جامع الرمذي - طبعة دار التأسيس (٣/ ٤٨٣ رقم الحديث ٢٧٤٧-٢٧٤٨)

- وقسم توقف عن فهمها ، واعتقد التمجيد لها ؛ إلا أنه متعوث القلب ؛ لأن الشيء إذا لم يفهم كان طلقه متعوث ؛ لأن التوقف ليس علما إلا أن الله تعالى قدر رحم الأمة سورة الإخلاص ، ويقويه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، فهو العاية في العلم^(١) .

التعليق على
كلام القصري

فهذا ينقل لو وقف عليه العاشون لطاروا به فرحا ، ولطوه نصا في موضع الراجح ؛ لأن القصري يقول «إثباتها كما جاءت مع فهمها ، أي : يفهم الشيء على ما هو عليه» ، وقال في شرح جواب الإمام مالك : «فأحرر أن الاستواء معلوم ، والمعلوم مفهوم بلا شك» ، وسيقول قائلهم : ماذا بعد هذا النص الصريح على أن معنى كلام الإمام مالك هو إثبات المعنى ؟

درس عملي
لطريقة فهم
كلام العلماء

ولكنني سأقيم الآن على هذا النص درسا عمليا لطريقة الفهم ، عسى أن يتعلم المتعلم ، ويرتدع المتعالم !
فتعالوا بنا نحلل هذا النص :

أولا : ذكر القصري ثلاثة مذهب مدمومة في الموقف من أحاديث لصفات

١ . المعطل

٢ . والمشه

٣ . والمتأول غير المصبط ، وكما عثر عنه بغير ذكره . وهو التأويل «الحارج

عن الحق» .

وهذا القيد للتأويل المذموم تأوله هو أول فرق بين تقرير القصري وتقرير التيميين ؛ لأن القصري جعل بعض التأويل مقبولا .

(١) شرح مشكل الحديث للقصري - تحقيق محمد فني الدي در الكلمة المصورة

سنة : ١٤٣٢ هـ - (٢٣ - ٢٧)

ثانيا . عندما ذكر القصريُّ المشئة ذكر أظهر حالات الشبهة ، وهي نسبة «الجوارح والأدوات» لله تعالى وهذا ثاني اختلاف بين تقرير القصري ، وتقرير التيمييين الذين يرفصون نهي الجوارح والأدوات ، بحجة الإجمال أو عدم لورود ثالث : أنه عندما ذكر القسم المحمود من المتكلمين في الصفات ذكر الذين يُمرّون بصوص الصفات كما جاءت ، ثم جعلهم قسمين ، وكلاهما محمود عنده . وكان القسم الأول منهما هو مَفْوُضُ المعنى «نعتقد إثباتها من غير تفهّم لها» ، «توقّف عن فهمها» ، واعتقد التمجيد لها .

وهذا ثالث اختلاف مُهم بين تقرير القصري والتقرير التيمي ؛ لأن القصري قد جعل هؤلاء المفوضين للمعنى محمودين على توقّفهم على إثبات النص فقط مع التريه ، دون فهم لمعناه والمفوضون للمعنى عند التيمييين أهل تجهيل وتعطيل ، وجهمية أو فهم تجهم ، فليس فيهم موضع مدح عندهم .

فستان ما بين التقريرين !

رابعا جعل القصري تمويص المعنى واحداً من معنَي قول السلف : «أمرؤها كما جاءت» ، وهذا خلاف التقرير التيمي

فظهر بهذا فقط . أن القصري لا يتفق مع التقرير التيمي ، فهذا أول ما يُكثّر فرح العاشين بأقوال الأئمة لو كانوا قد وقعوا على هذا القول وفرحوا به ، مع أبي لا أعلم أحدا منهم قد حكاه أو نقله عن القصري .

خامسا : صحيح أن القصري قد ذكر أن الأئمة قد فهموا معنى بصوص الصفات ، لكنه لم يذكر لب ما هو المفهوم عندهم ، ولم يقل إن المفهوم هو ما يدل عليه ظاهر اللفظ الذي بُشّت القدر المشترك بين الحالتين والحلق في معنى تلك الصفة ، كما يرغم التيميون في مثله .

فقد يكون المفهوم الذي يسببه القصري إلى السلف وإلى الأئمة . هو التأويل الذي لا يخرج عن الحق

وإما بقول . « قد يكون ... » ؛ لئلا يريد أن تتدرج في الإيهام ، وإلا فسيأتي أن هذا هو مقصوده قطعاً .

سادساً : قوله عن جواب الإمام مالك « الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول » ، أنه إحصاء عن أن الاستواء معلوم ، وأن « المعلوم مفهوم بلا شك » ، كما قال القصري = لن يفهم حتى يفهم مراده (المفهوم) . هل يريد فهم المؤول تأويلاً صحيحاً لا يحرج عن الحق ؟ أم يريد أنه يفهم المعنى بالطريقة التيمية ؟

وورود الاحتمال لا يجوز الاستدلال ؛ لأن ترجيح أحد المعنيين والاحتمالين يحتاج مرجح ، وبغير المرجح سيكون اختيار أحد المعنيين مصدرة على المطلوب لا يقبلها العلم ولا منهج استدلاله .

وحتى الآن نكون قد أفسدنا استدلال التيمي هذا النقل ، لو كان قد وقف عليه واستدل به !

لكننا لا نكتفي بإفساد احتمال الاستدلال لبطل الباطل ، حتى ثبت أن القصري لم يكن يثبت المعنى كما يريد التيميون ، بل كان بين تفويض المعنى ، وتأويله ، وهذا هو المفهوم الذي يريده ، ويسببه للأئمة وللإمام مالك منهم خاصة .

فكتب القصري كله قائم على أمرين إما التأويل الذي يراه القصري غير خارج عن الحق ، أو على التفويض المعنوي الذي يُبين أن منهج التفويض المعنوي لا يعني أن النص الذي فرضت فيه صفة الباري لن يكون له فائدة ، ولن يكون المفروض للمعنى قد نسب إلى خطاب الشرع أنه خاطب بما لا فائدة فيه ، مما يوجب توريه خطاب الشرع منه ، بل النص الذي فرضت فيه الصفة ما زال يدلنا على مراد لشرع من إنزاله . فقله تعالى - مثلاً - « وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُولَةٌ غُلَّتْ

القول
بالتفويض
لا يقتضي
التجهيل

أَيْدِيهِمْ وَلُحْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُعْجُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿١٠﴾ ، مع تفويض الصفة ما ران المقصد من جواب الله تعالى على كلام اليهود فيه مفهوما ، وهو أن الله تعالى هو الجواد الكريم ، وأب عطائه تعالى لا يقطع وأن يد الله علأى ، لا يعيُضها بقة ، سحَاء الليل والنهار ، وهذا هو المقصد التي جاءت من أحده الآية ، وهو الجواب على الوصف القبيح الذي أراد اليهود وَصَفَ الله تعالى به ^(١) وفي حديث النزل في الثالث الأخير من الليل ، مع تفويض الصفة ، بقي المقصود من ورود الحديث مفهوما ، وهو . أب هذا وقت يشتد فيه رجاء استجابة الدعاء واللُحَا إلى الله تعالى فيه ، فعلى العباد أن يعتنموه بالدعاء والاستغفار ^(٢) .

وهكذا يتبين أن تفويض معنى الصفة ليس فيه تجهيل ، ولا أنه يسب إلى الله تعالى ما لا يليق به أنه حاطبها بما لا يستفيد منه شيئا أما أن الله تعالى قد يحاطبنا بعض ما لا ندرك حقيقته ، ولا نفهم معناه على ما هو عليه ، فهذا لا يعيب

(١) وحتى يتضح لك المقصود الأهم من الآية افترض أن مقصودها لأهم كان هو إثبات اليبين لله تعالى ، هل سيكون الله تعالى قد أجاب على اليهود (بمعهم الله) اندين وصوره الله تعالى بالنحل ؟! لو أن رجلا وصف رجلا بالنحل ، وكنت تريد الرد عليه ، هل كنت قد رَدَدْتَ عليه لو قلت له : كيف تصفه بالنحل وهو له يدان ؟

لن يتم الرد على اليهود إلا ببيان سعة حود الله وكرمه ، لا بإثبات اليبين دون إثبات الكرم والحدود مما يبين لك أن المقصود الأهم من الآية قد استعمده موقُض معنى الصفة ، وحقَّق أهم مرادات الله من خطابها لنا فيها

(٢) وحتى يتضح لك المقصود الأهم من حديث اسرون ، اسأل نفسك ما العرض من الحديث الذي صرَّح به الحديث بمُسْهِ هيرل ربنا مبارك ومعاني كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول مَنْ يدعوني فأستجب له ، مَنْ يسألني فأعطيه ، مَنْ يستعمرني فأعمر له ، فالمقصود من الحديث هو توسيع رجاء الناس بالإجابة في هذا الوقت من الليل ، ولم يكن المقصود الأهم من الحديث هو إثبات صفة البرور ، فالذي فوَّض معنى صفة اسرون قد حقَّق المقصود الأهم من الحديث ، وأوَّكَل ما لا يعينه من صفة اباري إلى الباري عز وجل

كلام الله تعالى ، بل هو واقع فيه بالإجماع ، ما دامت الفائدة التي يريدنا الله تعالى أن نستفيد منها من خطابه قد حقت مراد الله تعالى فيها .

مخالفة القصري
للتيمة كل
المخالفة

وهذا هو ما سار عليه القصري في الكتاب كله ، ولو اطلع التيميون على صفحة واحدة من الكتاب ، لعلموا أن مهج القصري يحايلهم كل المخالفة .

- فهو يهيئ لتحير و لجهة و لمكان عن الله تعالى^(١)

- وينزله الله عن الحركة والانتقال^(٢) .

- وهو يمنع حلول الحوادث بذات الله^(٣) . وهذا كاهل نصي موافقته

لأن تيمية في معنى صفة الاستواء ؛ لأن المعنى الذي يقصده اس تيمية لا يصح إلا بقبول حلول الحوادث بذات الله ، مما كان يسميه صفات الله الفعلية المتعلقة بمشيئته سبحانه . فإذا كان القصري - كالأشعرية وكمفوضة الحنابلة - يمنع حلول الحوادث بذات الله : فقد قطع الطريق على من يريد أن يدّعيه يُثبت المعنى الذي يُثبت التيميون للاستواء .

(١) شرح مشكل الحديث للقصري (١٤٦، ٣٥، ١٥٥-١٥٦)

(٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٢٩، ١٣١، ١٤٠، ١٦٨)

(٣) شرح مشكل الحديث للقصري (١٨٨، ٢١٩)

ونظر إليه وهو يقول على اسمي الله وصمته «السميع» و«البصير» «ومن أعرب شيء في شرب هانيس الصمتين العظيمتين محالفتيهما لسمع الحلق وبصره . وذلك أن بَصَرَ المخلوق وسمعه - كئنا ما كان - لا بُدَّ أن يتقدّم المرئي والمسموع على إدراكهما للصوت والمرئي ، فيحدث عليهما الإدراك مع كل مسموع وبصير ، فلا يسمعه لبعده حتى يتقدّم وجوده على إدراكه وسمعه لدرى وبصره بخلاف ذلك لا يحدث في بصره ولا في سمعه

شيء بحدوث المنصّرات والمسموعات ؛ لأننا نعلم مُدْرِكُ لجميع المعلومات معدومة وموجودية ، وهو ناظر إلى معنومه ومُدْرِكُ به ليس بيبه وبيبه حجاب ، والوجود والعدم في إدراك الدري سبحانه لا يرينه ولا يُفقهه و حدّ منهما إدراكًا ، وهذا لأن سمعه وبصره لا

كالأسماع والأبصار (١٨٧-١٨٨)

بل مع حلول الحوادث يعني هي كل معنى لدلالة لفظ (الاستواء) في صفة الله تعالى ؛ لأن القدر المشترك لمعناها يوجب حلول الحوادث بدات الله تعالى ويزه الله تعالى عن الجارحة^(١)

كما أنه أجاز وقبل تأوّل كل الأحاديث التي أوردها، فمثلاً، تأوّل البرون^(٢)، والمحبيء والإتيان^(٣)، ولعجب^(٤)، والمرح^(٥)، واليد^(٦)، والصورة^(٧)، والكف^(٨)، واليمين^(٩)، والأصابع^(١٠)، والتجلي^(١١)، والساق^(١٢)، والقدم^(١٣)، والضحك^(١٤)، وهكذا تبين أن (المفهوم) الذي ينسبه القصري إلى الإمام مالك ليس هو إثبات المعنى الذي يدعيه التيميون، بل هو ينسب إلى الإمام مالك، تفويض المعنى الذي لا يفقد النصّ فائدته، أو المعنى المتأوّل الذي لا يحرج عن دلالة السياق وقواعد الشرع وأصول الفهم القويمة.

تأويل القصري
لبعض الصفات

- (١) شرح مشكل الحديث للقصري (٦٤ - ٦٥).
- (٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٣٣ - ١٣٩، ١٦٨).
- (٣) شرح مشكل الحديث للقصري (١٤٠، ١٦٨).
- (٤) شرح مشكل الحديث للقصري (٢٠٣ - ٢٠٦).
- (٥) شرح مشكل الحديث للقصري (٢٠٩ - ٢١٢).
- (٦) شرح مشكل الحديث للقصري (٤٣، ٦٥، ٦٧، ٧٣، ٧٤، ٨١ - ٨٢، ٨٥ - ٨٦).
- (٧) شرح مشكل الحديث للقصري (٥٥).
- (٨) شرح مشكل الحديث للقصري (٧١).
- (٩) شرح مشكل الحديث للقصري (٧٦ - ٧٨).
- (١٠) شرح مشكل الحديث للقصري (٨٨ - ٩١).
- (١١) شرح مشكل الحديث للقصري (١٠٢ - ١٠٤).
- (١٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٢٩).
- (١٣) شرح مشكل الحديث للقصري (٣٥١١٢ - ١١٥، ١٢٩).
- (١٤) شرح مشكل الحديث للقصري (١٩٧ - ٢٠١).

ولا يُستعرب على القُضري أن يحمل جواب الإمام مالك في الاستواء على قصد تأويل الاستواء ، ولا انصرّد بديك الفهم لجواب الإمام مالك ، فهذا مما مال إليه عددٌ من أهل العلم سواء ، منهم الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ) ' وسيكون معنى جواب الإمام مالك حينئذ ' تأويل صفة الاستواء معلومٌ عند أهل العلم بما يُنزّه الله تعالى عن انتشابه بحقيقه ، وسؤالك عن معاني المستعاد من طاهرها تكييفٌ ، وهذا السؤال عما لا يحوز بدعةً .

١٦ . ابن بَرِيْزَة - عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي التونسي المالكي - (ت ٦٦٢هـ)

فهم ابن بريّة
لعبارة الإمام
مالك

فقد قال في شرحه للإرشاد الجويي (الإسعاد في شرح الإرشاد) بعد ذكره لقوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ : «قد اختلف العلماء في هذه الآي المتشابهة والأحاديث المشككة .

فمنهم من أقرها على ما جاءت به ، ولم يتعرّض فيها لنوع من التأويل ، مع اعتقاد أن الله ليس كمثله شيء وهو اسميع البصير وعلى ذلك درج كثيرٌ من التابعين ، كابن شهاب وغيره . ومنهم من سلك مسلك التأويل ، وهو مذهب علماء الأصول ، وعليه عَوَّل المحققون .

وقد قال مالك رحمته الله للسائل عن آية الاستواء . «الاستواء معلوم ، والكييفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» . وقد أحسن في هذا الجواب ، وفيه من الدلالة على تمكّنه من العلم بالتوحيد ما لا يخفاء به . وقد ذكر الشيخ أبو الحسن الأشعري أن مالك بن أنس تكلم في هذا العلم وألف فيه . فهذا حجة

على من يسكر عدم الكلام من عوام أهل عصرنا ممن يرغم أنه مقدّم مالك وهو من
أجهل الحاهلين ، فكيف يقدّم مالكاً في فروع الدين ، ولا يفتده في أصوله ١٩ ٢٠ .

١٧ أبو عبد الله القرطبي - محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، صاحب
(الجامع لأحكام القرآن) - (ت ٦٧١ هـ)

فهم أبي عبد
الله القرطبي
لعبارة الإمام
مالك

قد قرأ القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [نجم ٢٩]
«وهذه الآية من المشكلات ، والسبب فيها وفيما شاكلها على ثلاثة أوجه

قال بعضهم : يقرؤها ونؤمن بها ، ولا نفسرُها

وذهب إليه كثير من الأئمة ، وهذا كما روي عن مالك رحمه الله أن رجلاً
سأله عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْغُرِيِّ اسْتَوَىٰ﴾ ، قال مالك : «الاستواء غير
مجهول ، والكيف غير معقوف ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه ، وأراك
رجل سوء أأخرجوه» .^(٣)

(١) في هذا بيانٌ لسماحة اعتماد بعض من سبقه علماء لأشعرية بأنهم ينسبون أئمة المذهب
للأربعة في الفروع ، ويحذفونهم في الأصول ! محتجين بانتسابهم للإمام مالك في الفقه
والأشعرية في المعتقد ! فيأتي هذا من بريرة وبعبس عليهم سماحتهم ، بسحب الكلام في
حالة العلم ، بعد أن كان مترعاً من سماحة الجهل والحمق !
وهؤلاء لا يريدون أن يجهلوا أن نعماء من أنوع المذاهب المنتسبين للأشعرية في المعتقد
كثروا يعتقدون موافقة أبي الحسن الأشعري للأئمة كالإمام مالك وبسلف ، كما في عبيرة
من بريرة هذا ، ولكنهم حصوا أن الحسن الأشعري بالانسياق إليه في المعتقد لأنه سبط
الحجج ووسع الرد على المخالفين

(٢) الإسعاد شرح لإرشاد لاس بريرة - تحقيق د. عبد الرزاق سرور ، ود. عماد السهيلي
دار الصبابة الكويت سنة ١٤٤٢ هـ - (٢٢٦ - ٢٢٧) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تحقيق محمد درصوان عرفسومي مؤسسة لرماله
بيروت - سنة ١٤٢٧ هـ - (٣٨١ / ١) - وطبعة دار الكتب - (٢٥١ / ١)

وقد المرطبي في كتابه (الأسنى في شرح أسماء الله بحسنى) في شرح «دو
لعرش» «وعلى نهي الجهة لأكثر من المتقدمين والمتأخرين، فليس بجهة فوق
عندهم، لأنه يلزم من ذلك عددهم [مى] حصص بجهة أو يكون في مكاب [أو] حبر،
ويلزم على المكاب والحبر، الحركة والسكون بمتحير، [والشعر] والحدوث
وقد كان السيف الأول لا يقولون نهي بجهة، ويصور التكيف

وقد بعضهم إن الاستواء أمر حري، لا محال للعقل فيه فواحد أن
يتوقف في ذلك.

وعلى نحو هذا قل بعضهم في فوقه الإله أم حرية، لا بيان بها أكثر مما
ورد في الخبر.

هذا مذهب سلف أئمة الحديث.

فيؤثر عن أم سيدة عليها السلام أنها قالت «الاستواء ثابت بلا كيف»

وهذا مذهب مالك بن أنس وغيره. قال مالك عليه السلام «لا سنوء معلوم،
و كيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»

ودكر عبد الله بن وهب، قال «كما عبد مالك بن أنس، فدخل رجل،
فقال يا أبا عبد الله عليه السلام أرخمن على العرش استوى؟ كيف سؤوه؟ قال
فأطرق مالك، وأحده لرحضاء، ثم رفع رأسه، فقال عليه السلام أرخمن على العرش
استوى؟ كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأب رجل
سوء صاحب بدعة، أخرجوه، قال: فأخرج الرجل»

(١) في المطبوع (وخبر) والتصحيح من المخطوط، كما سيأتي

(٢) في المطبوع (والمتعبر) والتصحيح من المخطوط، كما سيأتي

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري «أثبتته مستويا على عرشه ، وأبني عنه كل استواء يوجب حدوثه» .

وله قول آخر «إبه فعل في عرش فعلا ، سمي به بعينه مستويا»

قال عسماؤن وبهولة الأول قد انطري واس أبي ريد وعبد الوهاب

كلام الطبري
في معنى
الاستواء

(١) قال محمد بن حريز الطبري «وأؤس المعاني بقول الله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى سَفْوِ

فَسَوَّيْنَهُ﴾ علا عليهن وارتفع ، هدبرهن بقدرته ، وخلقهن سبع سماوات
ولعجب ممن أنكر المعنى الممهور من كلام العرب في تأويل موب الله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ﴾ الذي هو معنى العلو والارتفاع هرت عند نفسه من أن يلزمه برعبه يد
بأوله بمعناه الممهور كذلك - أن يكون إما علأ ورتفع بعد أن كب تحتها ، إلى أن تأووه
بالمجهول من تأويله لمشتكر ، ثم لم يح ما هرب منه ، فيقال له أرعبت أن تأويل
قوبه ﴿استوى﴾ أقتل ، أفكان مذبذ عن لسماء فأقبل إليها ؟ وب رعم أن ذلك ليس
بمعنا فعل ولكنه إبدال بديهي من به فكل ذلك فعل علا عليها علو مذب وسلطان لا علو
انتقال وزوال ثم لن يقول في شيء من ذلك قولاً إلا ألزم في لأخر مثله وسولا أن كره
إطله لكتاب ما من من حسه لأناس عن فساد قول كل فانس فان في ذلك فولا لهول أهل
الحق فيه محلف ، وصفا لله ما بشف بي لهم على ما به له انكهاية ب شاء الله

تفسير الطبري - تحقيق الركي - (١/ ٤٥٧ - ٤٥٨)

وكتب أسند المسنين لسلسلة رسالة عن عقيدة الطبري ، وأراد شير الطبري في طائفة ،
فاقتصر من كلام الطبري على قوله «وأؤس المعاني بقول الله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى سَمَاءِ
فَسَوَّيْنَهُ﴾ علا عليهن وارتفع ، هدبرهن بقدرته وخلقهن سبع سماوات» وبم يكمل
بمع كلامه ؛ لأن هذه المقدمة يمكن التلاعب في دلالتها ، لكن إنمائها يقطع نظرية على
كل متلاعب

في نظر كتاب أصون لدين عبد الإمام الطبري بظه محمد بنجر رمص - در كمان
الرياض سنة ١٤٢٦ هـ - (٢٧٨ - ٢٧٩) ، وهو رسالة علمية في در علوم القاهرة
وقد قال الطبري أنص في تفسير اسم الله تعالى (لعبى) «والله تعالى ، وأبني الفعيل من
مولك علا يسمو علو إد ارتفع ، فهو عال وعلي ، وأبني دو العلو والارتفاع على خلقه
بقدرته» تفسير الطبري (٤/ ٥٤٤) .

وجماعة من شيوخ الفقه والحديث .

وقال لطبري في موطن آخر ﴿وَهُوَ أَنْعَى﴾ يقول وهو ذو علو وارتفاع على كل شيء ، والأشياء كلها ، لأنهم في سبطه ، حارية عليهم قدرته ، ماصبة فيهم مشيئته ، ﴿تَعْظِيمُ﴾ سمي به العظمة والكبرياء والحزينة . تفسير الطبري (٢٠ / ٤٦٦)
وانظر أيضا تفسير الطبري لقوله تعالى ﴿وَهُوَ أَكْفَرُ قُوًى عِبَادِهِ﴾ [الأنعام ٨ / ٩] (١٨٠)
+ يصح مسح الطبري التوقيضي في تفسير قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ آيَةٌ فِي ظُلُمٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَفُصِي الْأَمْرُ فَإِنَّ اللَّهَ يُرْجِعُ الْأَمْوَالَ﴾ [الأنعام ٢٠] فقد دللنا ثم حشفت في صفة إيمان الرب تبارك وتعالى الذي ذكره في قوله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ آيَةٌ﴾

فقال بعضهم لا صفة لدنث غير الذي وصف به نفسه عز وجل من المحيي ، والإنسان ، والبر ، وغير جائز نكث القول في دنث لأحد ؛ إلا سحر من الله حق جلالة ، أو من رسول مرسل . فأما القول في صفات الله وأسمائه فعبر حائر لأحد من جهة الاستحراج ؛ إلا بما ذكرنا

وقال آخرون : تبارك عز وجل بطير ما يعرف من محيي الحائي من موصع إلى موصع ، وانتقاله من مكان إلى مكان .

وقال آخرون معنى قوله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ آيَةٌ﴾ يعني به هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله ، كما بقول قد حشيت أن يأتي بأمية ، برده حكمهم .
وقال آخرون من معنى ذلك هل ينظرون إلا أن يأتيهم نوائه وحسنه وعدانه ، كما قال عز وجل ﴿تَنْ مَكْرُ أَنْبِيٍّ وَأَنْشَاءٍ﴾ ، وكما يقال قطع لوائي البصر أو صبره ، وإنما قطعه أعوته . تفسير الطبري (٣ / ٦٠٩)

ولا شك أن المعنى الأول هو الذي يرصده الطبري ، وهو قول في تعويض المعنى ؛ لأنه يرفض أي زيادة على اللفظ النوردي «لا صفة لدنث غير الذي وصف به نفسه عز وجل من المحيي ، والإنسان ، والبر ، وغير جائز نكث القول في دنث لأحد ؛ إلا سحر من الله حق جلالة ، أو من رسول مرسل . فأما القول في صفات الله وأسمائه فعبر حائر لأحد من جهة الاستحراج ؛ إلا بما ذكرنا»

وأما القول الثاني فهو قول المشبهة ، وتقريرات لطبري كثيرة بإبطائه والقولان الأخيران هما من قبيل مسح تأويل ، الذي يميل إليه طبري مرات ، ويرفضه مرات .

قال ليهمي «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله عليه
ذهب أحمد بن حنبل، والحنس بن الفضل لسحي، ومن المناحرين
أبو سليمان الخطابي».

(فان القرطبي) قد وهو قول قصي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد
لأوئل)، والأستاذ أبي بكر ابن هورث في (شرح أوئل الأدلة)

قد انقصي «بأن قال قتل فأين هو؟ فمر له (الأمين) سؤال
عن مكان، وليس هو مما يحويه مكتب، ولا تحيط به أقدار غير أن يقول إنه على
العرش، لا على معنى كون الحسم على الحسم بملاصقه ومحاوره، تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً».

(قال القرطبي) قتل وهذا قول أبي عمر ابن عبد البر، وأبي عمر الظلمكي
وغيرهم من الأندلسيين فمن تأول على أبي عمر ابن عبد البر وفهم كلامه في
كتاب (التمهيد) و(الاستدكار) أن الله تعالى مستقر على عرشه استقرار الحسم على
الحسم فقد أخطأ وتقوّن عليه ما لم يقر، و[حسبته] الله!

قال أبو عمر «قال يعيم بن حماد سرل بداته وعلى كرسنه وهذا ليس
شيء عند أهل العلم من أهل السنة؛ لأن هذا كمية، وهم يرفعون منها؛ لأن لا
يصلح إلا فيما يحط به عيت وقد حل الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً»

(١) يقصد بالاقلاي

٢ في مطبوع (حسبه) وهو خطأ، لا يصح بها المعنى والتصحح من بخطوطه،
كما سيأتي.

واحتج بأن الله تعالى فوق عرشه من غير تحديد ولا مماسّة ولا تكييف ، بآيات
احتج بها قنده الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتاب (الموحز) ، قل بعدها «وقد
رعمت المعتزلة بأن الله تعالى في كل شيء ، فدرمها قول البصري وأكثر» ، وأحد
[يرد] على المعتزلة ثم ذكر قولين في معنى استوى على العرش «أحدهما : إن
فوق قائل فما الاستواء عندكم ؟ قل هو فعر كانه مستويًا على عرشه» ، ثم ذكر
قولا ثانيا .

ثم قال أبو الحسن «وحوالي على الأول . وهو أن الله سبحانه مستوي على
عرشه ، وأنه فوق الأشياء ، وأنه بائن منه ، بمعنى أنه لا تحله ولا يحلها ولا يماسها»
وقال أبو الحسن في آخر الفصل بعد كلام كثير مع المعتزلة ، وعلى الآيات
«ومما يدل على أن الله فوق عرشه كما أحر في كتابه عن نفسه . أن المسلمين
يشيرون بالدعاء إلى اسماء ورى جهة العلو ، ولا يشيرون إلى جهة الأرض ، وهذا
إجماع منهم» .

(قال القرطبي) قلت هذا كلام الشيخ أبي الحسن ، وهو الذي نقله أبو عمر ،
واحتج به غير واحد من العلماء أن الله فوق عرشه كما ذكرنا

ومما حملي على ذكر هذا لأن كثيرا من الأصوليين وجهله المتهقفين يتأول
على أبي عمر أنه حشوي قاعد ومجسم طاهر ! حتى إن بعض أشياحي أحرى عمس
لقيه أنه كان يقول . يسعى أن تقطع تلك الأوراق من كُتبه ، أو [تطمس] ^٣ !

(١) انقائل هو أبو الحسن الأشعري .

(٢) في المطبوع (يردها) ! وانصح من المحطوط ، كما سيأتي

(٣) في المطبوع (نطمسه) ! و لتصح من المحطوط ، كما سيأتي

وهذا كلامٌ فيه محاملٌ ، لا يصدر مثله إلا عن تحاهل بما قاتته قلبه «بعماء» .
وسطرته في كتبها الأئمة بفصلاء وإنما كان عليه أب يسيى ويوصح ويعلم
هذا الترمذي أبو عيسى قد ذكر في كتابه عن مالك بن أنس ، وسفيان بن
عيسى ، وعد الله بن المبارك أنهم قد رواه في هذه الأحاديث (يريد أحاديث الصفات)
[أمرها] 'بلا كيف' .

وهكذا قول أهل السنة والجماعة

وقال الخطابي في (شعار الدين) «هذه مسألة سبيلها [التوقيف] لمحصن ،
ولا يصل إليه لدليل ، لا من هذا الوجه ، وقد نطق به الكتاب في غير آية ، ووردت
به الأحبار الصحيحة ، فقولُه من جهة [التوقيف] واجب ، والبحث عنه وطلب
بكرهية له غير حثر» ، ثم أحد يذكر الآيات والأحبار

قال الخطابي «وقد حرت عادة المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند
الانتقال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ؛ وذلك لاستعاضة العلم عندهم
بأن المدعو في السماء سبحانه» .

(قال القرطبي) لما كانت السماء محلًّا كريماً ، ومكاناً شريفاً ، وهو موضع
التفصيل وانتقار ومهبط الوحي وتبرير كان لتوجه بالدعاء إليه كالصلاة إلى
القبلة . والله أعلم .

في المطبوع (أفروها) كذا ! وانتصح من المخطوط ، كما سيأتي

٢ في المطبوع وفي المخطوط كذا (الوقوف) بغير ياء ! وانتصح من السياق ، ومن نقل

اس بيمية في بيد تلس لحهمه (٤ - ٤٩١) ، وابن القيم في تهذيب السنن - طبعة دار

عطاء العلم - (٢٦٢ / ٣)

(٣) انظر التعيقة السابقة

وأما آيات والأحبار الواردة في معنى الصوفية و بعدو فمتأونة على ما يأتي ذكرها في تصاعيف لأسماء ، وفي باب ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ .

ومن علم أن الله سبحانه الغني على الإطلاق : نزهه عن المكان والزمان والجهة

فأما من سلك مذهب السلف فإني يدين به الإضراب عن تفسيره وتأويله ، وترك الاحتجاج به وعلى هذه الطريقة نقرض أئمة لسلف

وكان شيخنا [أبو] عامر يحيى بن ربيع الأشعري سنا ومذهبا يقول «وكل ما يوهم الخطأ في حق الله تعالى فهو ممسوع ؛ إلا أن يردنه سمع ، بعد أن تفرق بين ما يجوز ويستمع ، ولا يحملك التبريه على التعطيل ، فتتالع في النمي ، كما فعلت الباطنية أو طوائف منها ، قالوا «لا نقول في الباري إله موجود ؛ لأننا إذا قلنا ذلك شبهها» . فإذا سئلوا عن ذلك ، قالوا ليس بمعدوم . وفي مثل هذا قال الله تعالى ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾

(١) سقط (أبو) من المصنوع ، فصار اسمه عامر بن يحيى بن الربيع ، والنصوب من المخطوط ، ومن ترجمته .

(٢) هو أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن ربيع بن أحمد بن ربيع الأشعري ، انظر طي منيل مائة في آخر عمره (ت ٦٤٠ هـ) ، قال عنه ابن الأثير «كان إماما في علم الكلام وأصول الفقه ، ماهرا في المعقولات ، ونوظر عليه في كتابي أبي المعالي (لشامل) و(الإرشاد) وغير ذلك ، وله توافيف في هذه الصبغة الحليية ، وكان صحيح السحاري وعبره بقرأ عنه نهضا» التكملة بكتاب الصلة لابن الأثير تحقيق بشار حواد معروف - (٤/ ١٦٩ - ١٧٠ رقم ٣٤٢٠) .

قل شَيْحًا ^١ فإذا قلنا استوى على عرشه بالمعنى الذي يتيق بحلاله من غير [تعبير] ولا تشبيه ، بل فعل في عرشه فعلاً سمي [به] نفسه مستويًا ، وأخر بذلك عن نفسه [سجانه وبحمده ، كما فعل في خلقه فعلاً ، وهو البرزق ، وأخر عن نفسه بأنه] ^٢ البراق والخالق ، ولم يلزم من ذلك تعبير ، ولا يرم بحمد الله وإذا كان بعض مخلوقاته لا يُحد ولا يُدرَك كنه حقيقته ، كما قال ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ ، وقال ﷺ قد الله تعالى «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر» ، فإذا كان هذا في بعض مخلوقاته ، فكيف بحال ذلك ؟! رب الكل سبحانه أن يحظر على قلب بشر ، أو يتوهمه أحد ، جلّ سبحانه عن كل بطير وشيء وشريك وقد سُئل بعضهم عن ذلك فقال قولاً [أحسن] ^٣ فيه ، فقال كل ما تصوّر في قلبك أو وهبك فإله بحالعه» ^(١).

وهذا نصّ مفصّل لا يحتاج إلى تفسير أن القرطبي يحمل كلام الإمام ما ذكره والسلف على تمويه المعنى ، ودلائل ذلك في كلامه في وصوحها يُثقل على العود عليها بالإبرار ، وهي في محلّها وسيبها أو صبح وأبين

(١) ما بين معكوفتين ساقط من المطبوع .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من المطبوع

(٣) في المطبوع (آخر) ، والتصحيح من المخطوط

٤) الأسمى في شرح لأسماء النحسى لأبي عبد الله القرطبي تحقيق عروب سديم حسونة المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤٢٦ هـ - (١٦١ - ١٧١) ، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جاز الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٢/ب - ٥٤/أ) .

كتاب (الأسمى) للقرطبي طبع طبعين ، وفي كلا لطبعين نص كبير وتصحيح ، وذلك راجعت مخطوطته النعيسة لمشار إليها في لغزو ، وهي مسووحة سنة ٧٤٧ هـ ، وستجد تاريخ نسخها فيها (١/٢١٣) .

فبطروا كيف سر ابن تيمية منه أحرأء مهمة ، ومداقه مساق من تقرر تقريره ،
ور جمعه في كتابه ١ : وإني قد حثلت من ذكره واستعقب عليه ! ثم يحتمل ابن تيمية نقله
عن القرطبي بقوله « هذا كنه لفظه » ! وقد صدق أنه لفظه ، لكنه ليس هو كل
لفظه ، وفي بقية لفظه ما نصبتُ تقرير ابن تيمية !

وقد فرح ابن تيمية بكلام آخر للقرطبي ، حيث قدس القرطبي بعد أن ذكر
أربعة عشر معنى للاستواء في اللغة « وأظهر هذه الأقوال وإن كنت لا أقول به ولا
أختاره » : « تطاهرت عليه الآي و لأحار » ، [و تفصلاً الأحيار] أن الله سبحانه
على عرشه ، كما أحر في كتبه ، وعنى لسان سيه ، بلا كيف ، ناس من جميع حقه
هذا حمة مذهب اسلف الصبح فيما نقل عنهم الثقات ، حسب ما تقدم » ٢

فنقل ابن تيمية كلام القرطبي من هذا الموضع ، وحذف منه جملة مهمة
حدا ، وهي قول القرطبي « وإن كنت لا أقول به ولا أختاره » !! مع أنها عبارة ثلثة
في الكتب المطبوع وفي المخطوط ، وقد نقلها عن القرطبي أيضاً مرعي الكرمي
الحسني (ت ١٠٣٣هـ) ، و مستكملها الكرمي ٣ ، كما سيأتي ولا يحصى أن هذه

حذف ابن تيمية
عبارة مؤثرة في
فهم مذهب
القرطبي

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦١-٢٦٢)

(٢) الأسى في شرح أسماء الله بحسنى القرطبي - تحقيق د محمد حسن حبل در
اصحاحه ططا سنة ١٤١٦هـ - (٢/ ١٣٢) ، وإريده بين معكوفتين من مخطوطه
مخطوطه في مكتبة جدار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٢٣٦/ ب)

(٣) أفاويل الثقات في أويل الأسماء والصفات وآيات محكمات ومشبهات مرعي
الكرمي الحسني - تحقيق شعيب لأرناؤوط مؤسسة بوسنة بيروت سنة
١٤٠٦هـ - (١٣٢) ، وصدر مجموع رسائل مرعي الكرمي تحقيق محمد بركت ،
وسهر أديب حبوش ، ود علي محمد ديسو ، وغيرهم دار للباب إسنديون سنة
١٤٣٩هـ - (٤/ ٢٢٢) .

العدرة عبارة حكمة في سن مذهب القرطبي ، وكان يكفي ابن تيمية أن يقنع عبارة القرطبي كامة للاستدلال به على أن مذهب السلف هو رفض التأويل ، كما فعل مرعي الكرمي وأنت نلاحظ أن خدف هذه العبارة قد أوهم أن القرطبي يقول يقول ابن تيمية ، وأنه يرحح ترحبحة في إثبات معناه الذي يُشتهر بالاستواء^١

فقل ابن تيمية «وقال أبو عبد الله لقرطبي إيمانك لما ذكر اختلاف الناس في تفسير (الاستواء) ، قل : «وأظهر الأقوال . ما تطهرت عليه الأي والأحبار ، ولعصلاء الأحبار أن الله على عرشه ، كما أحر في كتبه ، وعلى لسان نبيه ، بلا كيف ، بائن من جميع خلقه

هذا مذهب السلف الصريح فيما نقل عنهم انتقائاً»

(قد ابن تيمية) وقد أيضاً في كتابه الكبير في التفسير ، لما تكلم على آية الاستواء ، قال «هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وأحراء ، وقد بينا أقوال العلماء فيها في شرح الأسماء الحسنى» وذكر فيها أربعة عشر قولاً ، وذكر قول اسماء المتكلمين ، فقال «وأهم يقولون إداوحب سرية رب عن حير ، فمن ضروره ذلك ولو حقه له سرية الرب عن الجهة ، فليس بجهة فوق عندهم ، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى احتض بجهة أن يكون في مكان وحير ، ويلزم على المكان والحير الحركة والسكون ، ويلزم من ذلك التعير والحدوث»

وذكر أقوال هؤلاء المتكلمين ، وقال «قد كان السلف الأول لا يقولون سعي الجهة ، ولا يعلقون بذلك ، بل يعلقواهم وإكفة بإثباتها لله تعالى ، كما ينطق كتابه ،

^١ هنا موضع الكلام المحذوف «وبكنت لا أقول به ولا أختاره» وقد كرر ابن تيمية هذا

المحذوف عنه من كلام القرطبي في موضع آخر ، كما في مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٢)

وأحرزت رسده ، وحم بكر أحد من سلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ،
وإنما جهلوا كيفية الاستواء^(١) .

وفي موطن آخر أضاف بن تيمية العقل قليلا من كتاب (الجامع لأحكام القرآن)
لقرطبي ، لكنه أيضًا حذف بقية أبي تصص على مذهب القرطبي في الاستواء

فقد قال ابن تيمية «وقال أيضا أبو عبد الله هذا في تفسيره الكبير ، في قوله
تعالى . «ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» ، قال هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام
وأجراء ، وقد بينا أقوال القدماء فيها في كتاب (الأسى في شرح أسماء الله الحسنى
وصفته العلى) ، وذكرنا فيها حديث أربعة عشر قولاً ، والأكثر من المتقدمين
والمؤخرين [يعني من متكلمي أصحابه]^(٢) أنه إذا وُحيت تزيه الباري عن الجهة
والحيز ، فمن ضرورة ذلك وبواحقه اللزامة عليه عند عامة القدماء المتقدمين
وقادتهم المؤخرين [يعني القدماء المتكلمين أصحابه]^(٣) تزيه الباري عن
جهة ، فليس جهة فوق عندهم ؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم متى احتضن جهة
أن يكون في مكان أو حيز ، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للمتغير
والغير والحدوث

- (١) درء غرر عن عقل ولقل لاس تيمية - تحقيق محمد شاد سالم - (٦ ، ٢٥٨ - ٢٦١)
- (٢) هذا تفسير بن تيمية لمرد لقرطبي ، لكنه يخالف ظاهر تيمية الذي لم يخصهم
بالمكمن ، ولولا أنه يقصد انعمهم ما كان في نهاية هذا التبرير «وهو قول
المتكلمين» ، فهو يقصد أن هذا القول الذي عليه عامة أهل الفقه والتفسير هو قول
المتكلمين أيضًا ويريد تفسير ابن تيمية وتفسيره صعبا قول القرطبي «لمنهم من» ،
فمن هم المتقدمون الذين يقصدون من توفي سنة ٦٧١ هـ ؟ غالبا يقصد بهم عموم أهل
العلم المصنفين من السابقين
- (٣) انظر التعليق السابق

هذا قول المتكلمين .

وقد كان سلف الأول ^١ لا يقولون بقي ناحية ، ولا يصفون بذلك ، بل يصفوا هم والكافة بإثبات الله تعالى ، كما نطق كتابه وأحررت رساله وبم شكر أحد من سلف الصالح أنه استوى على عرشه حميفة ، وحُصن العرش بذلك لأنه أعظم محلوفاته ، وربما جهلوا كيفية الاستواء ، فإنه لا يعلم حميفته ، كما قال ماثث ^٢ : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة» وكذا قال أم سيمه ^٣ ، وهذا بقدر كاف قال والاستواء في كلام العرب العلو والاسواء [وذكر كلام الجوهري في (صحاخه) وغير ذلك ، هذا آخر كلام القرطبي] ^٤

والحقيقة أن هذا ليس هو آخر كلام القرطبي كما قال ابن تيمية في نقله كليهما عنه ، فقد ترك ابن تيمية بقية كلام القرطبي في هذا الموضع ، وهو قدّر من كلامه يؤثر في معرفة معنى كلامه ^٥ ولذا سأذكر كلام القرطبي نصه كاملاً ، من أول نقل ابن تيمية ، إلى آخر هذا الموضع :

بكرار حذف
بسر تيمية
لخدم القرطبي
في أكثر من
موضع

فقد قال القرطبي ، «قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤] ، هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وإجراء . وقد بينا أقوال العلماء فيها في الكتاب (لأسى في شرح أسماء الله الحسنى وصعانه العلى) ^٦ ، وذكرنا فيها هناك أربعة عشر قولاً

(١) بيان تيسر سحبه لاس تيمية تحقيق د يحيى انهدى ورره اشؤوب لإسلامة ولأودف لسعودية الطبعة لأولى ١٤٢٦هـ - (١ - ١٧٢ - ١٧٥)

(٢) لأسى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي تحقيق د محمد حسن جبل دار الصحابة طبع ، سنة : ١٤١٦هـ - (٢ / ١٢١ - ١٤٤)

والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وحب تربيته البري سبحانه عن
 وجهة والتحير فمن ضرورة ذلك وبواحقه اللازمة عليه عبد عامة العلماء المتقدمين
 وقادتهم من المتأخرين تربيته تبارك وتعالى عن الجهة ، فليس وجهة فوق عندهم ؛
 لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختصَّ جهة ، أن يكون في مكان أو حيز ، ويترتب
 على المكان والحيز الحركة والسكون للمتخير والتغير والحدوث
 هذا قول المتكلمين .

وقد كان السلف الأول عليه السلام لا يقولون بنهي الجهة ، ولا يطقون بذلك ، بل
 يطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى ، كما نطق كتابه وأحبرت رُسُلُهُ . ولم يُكر أحد
 من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة وحُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم
 مخلوقاته وإنما جعلوا كيفية الاستواء ، فيه لا تُعلم حقيقته .

كما قال مالك عليه السلام «الاستواء معلوم - يعني في اللغة - ، والكيف مجهول ،
 والسؤال عن هذا بدعة» وكذا قالت أم سلمة عليها السلام .

وهذا القدر كاف ، ومن أراد زيادة عليه ، فليقف عليه في موضعه من
 كتب العلماء .

والاستواء في كلام العرب : هو العلو والاستقرار .

قال الجوهري : واستوى من اعوجاج

واستوى على ظهر دابته ، أي استقر .

(١) هذا التفسير لمعنى عبارة مالك قد سقط من نص ابن نيمية في هذا الموضع ، رغم أثره السالغ
 في تحرير موقف الفريسي ، وقد كان قد ذكره ابن تيمية في موضع آخر من كتبه !

واستوى إلى السماء : أي قَصَدَ .

واستوى أي استولى وطهر .

قال :

عَدَّ سَبْعَ سُرٍّ عَلَى عَرِيٍّ مِنْ عَرِّ سَبْعِ وُدٍّ مُهَرِّقٍ

واستوى الرجل : أي انتهى شبابه .

واستوى الشيءُ : إذا اعتدل .

وحكى أبو عُمر بن عبد البر عن أبي عبيدة في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قال : علا ، وقال الشاعر :

وَوَهَبَهُمْ سَمْعًا فَهَرَوْا وَقَدَحُوا بِحُمِّ الْهَمِّ اسْتَوَى

أي : علا وارتفع .

قلت : فعلوا الله تعالى وارتفاعه عبارة عن عُلُوٍّ مجيء وصفاته وملكوته ، أي ليس فوقه فيما يجب له من معالي الحلال أحدٌ ، ولا معه من يكون العلو مشتركاً بينه وبينه ، لكنه العليُّ بالإطلاق سبحانه

هذا كلامه بنصه ، وقد حتمه بمعنى العلو لديه ، وأنه : « عبارة عن عُلُوٍّ مجيء وصفاته وملكوته » ، فلم يثبت جهة علو ، ولا عُلُوٌّ جهة من الجهات الست المحبوبة

(١) الجامع لأحكام القرآن - تحقيق : محمد رشوان عرفسوسي ، وعياث الحاج أحمد .
مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٢٧ هـ . (٩ / ٢٣٨ - ٢٣٩) ، وفي صفة دار الكتب
المصرية (٧ / ٢١٩ - ٢٢٠)

كما أن كلام المتقدمين قد سس به قرطبي له الأكثر من المتقدمين والمتأخرين^١
وله عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من «متأخرين»، فهل يمكن أنه يقصد أن هؤلاء
جميعاً كانوا على صلال؟^٢

فلماذا حذف ابن تيمية هذه العبارات الأخيرة التي تنهي أن يكون القرطبي يرد
هذا القول^(١)؟

أم أن ابن تيمية يريد أن يؤصل للمكرة التي أشاعها في مقلديه أن الأشعرية
يقدمون أنفسهم على السلف من الصحابة والتابعين وتابعهم! وأهم مع علمهم
بحلافهم مع السلف فهم كانوا يعتقدون أنهم أعلم من السلف وأولى بمعرفة الحق
منهم وبذلك أظهر القرطبي وكأنه مع عمه بمقنة لسلف، إلا أنه ما زال يسب
لأكثر المتقدمين والمتأخرين من متكلمي أصحابه خلاف ما ثبت عن السلف!

فالذي سيخرج به كل من يقرأ هذا الكلام أن القرطبي يهرز عملياً الاستحفاف
بعوم السلف، ويؤكد المهم الغلط للعادة القائلة «طريقة السلف أسلم وطريقة
الخلف أعلم وأحكم»^(٢).

(١) بعد حذف ابن تيمية آخر كلام القرطبي من عدد من المواضع في كتبه، وليس في
موضع واحد فقط، فأنظر، بيان تبيين وجهه (٣/ ٣٨٩ - ٣٩١)، ودرء المعارض
(٦/ ٢٥٩ - ٢٦٠)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٦١ - ٢٦٢).

(٢) فقد كثر ابن تيمية في عدد من كتبه تشييعه على المتكلمين بمعاينة بعضهم «طريقة السلف
أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، على أنها تدل على استحفاف بعلم السلف، وعلى
تقديم لعلم الخلف على علم السلف، فأنظر لفتوى الحموية تحقيق د/ حمد التويجري
- (١٨٥)، ومجموع لساوي (٤/ ١٥٦) (٥/ ٨)، ودرء المعارض (٥/ ٣٧٨)، ولانصار
لأهل الأثر (٢٢١ - ٢٢٢)، وغير ذلك من كتب ابن تيمية.

تساؤل عن
سبب هذا البتر
والحذف الذي
وقع من ابن
تيمية لكلام
القرطبي.

لمقصود
بعبارة الطريقة
سلف أسلم
وطريقة الخلف
أعلم وأحكم.

ثم لما ذكر القروطي كلام الإمام مالك ، فسر معنى قوله «الاستواء معلوم» ،

واسمّر ابن تيمية بحجب المتكلمين بهذه العبارة ، متهمين إياهم يشتجقون بعدم اسلف وأنهم يظنون أنفسهم أكثر علما وحجة ، حتى يشبه هو نفسه معناه لصحيح الذي لا ينصم لا اسخفاف بسبب أفكتب بخط يده على حاشية الفتوى الحموية زيادة يقول فيها «وبكذب هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيح» ، كما سنذكرنا بحث التيمية - لتمييز في خدمة لثراث التيمية - عند الله بن علي السلمان آل عييب في مقدمة تحقيقه كتاب الأصهبية لأس تيمية (١ - ٣٦) ، حيث أكد على صحة هذه العبارة ، وأنها بخط ابن تيمية نفسه ، حتى إنه قال «وهي مما لا يسعى أن تُثبت في صحة ثبوته ، فهي مما رآه الشيخ بخطه بأخرة»

وهذا الذي رجح إليه ابن تيمية هو مما كان يجب أن لا يصدر منه غيرُهُ ؛ لأنه لا يوجد في علماء المتكلمين (أشعرية أو مازيدية) إلا من هو معطّم بعدم اسلف ، وإنما مرد من قال تلك العبارة منهم هو امرؤ نفسه عند الإمام أحمد بن حنبل عندما ألزم بإضافة عبارة «غير محقوق» إلى عبارة اسلف أن «القرآن كلام الله» ، وعُدَّ للإمام أحمد ذلك بأنه بما اندع لمعتبه فهو محقق القرآن ، وكانوا لا يتحاشون أن يكرروا ما ورد في القرآن من وصف القرآن بأنه كلام الله ، فكيف بأولئك ، صدر مسخف عنى من أراد أن يُعنى محالته بهم أن يريد عبارة ما قانها لسلف عن القرآن ، وهي أنه «غير محقوق» فانظر مسائل أبي دود للإمام أحمد - تحقيق محمد رشيد رضا - (٢٦٣ - ٢٦٤) ، والشرية للأجري (١/٥٢٧ - ٥٢٨)

فمن قال من المتكلمين «طريقة اسلف أسلم وطريقه انحلف أعدم وأحكم» مرادهم منها أن السلف سكتوا عن أشياء لأهم لم تُسَوَّأ بالذع لني ظهورت بعدهم ، لا نقص في علمهم ولا بحر في تحريرهم ، وهذا لسكوت أسلم لمن لارمه حتى بعد ظهور اندع ؛ إلا أن منهج الرد والإبطال وبصره الحق الذي صدر من لعدماء بعد لسلف وبعد ظهور اندع هو التحقيق لعدم السلف وهو انتحريز لعدم لسلف ، ولني سكتوا عنها لعدم لاحاحه إلى الكلام فيها في رمهم ، كما سكتوا عن قول «غير محقوق» في صفة القرآن الكريم وأنه كلام الله .

فإذا كان ابن تيمية نفسه قد رجح إلى هذا انهم اصحيح لكلام المتكلمين ، واعرف أن لعدم إدعانك لعداءه وحب فهمها على مراد صحيح ، فهل انتمسبون إلى أن تسمية رجحوا كما رجح هو ؟! الواقع يدل على خلاف ذلك ، ولذلك لا أعرف طبعه للحموية أصاف تلك الحاشية ، وعمه لاحتش من اسلمة يشككون في صحتها ، كما قال الباحث آل عييب في حاشيته المحال إليها سابقاً

بأن معناه في اللغة معلوم ، ولم يفسره بتحديد أحد معانيه في صفة الله تعالى وهذا يعني أن القرطبي يحمل كلام الإمام مالك على أنه يريد بقوله «الاستواء معلوم» أي إن المعلوم في شأن لفظة الاستواء هو معناه المعوي ، لا معناه في صفة الله تعالى .

بل يقطع بأن القرطبي يستحيل أن يعني المعنى الذي يريده ابن بيمية أنه حتم الكلام عن العلو ، فإذا به يفسر العلو بالعلو المعوي «عُلُوُّ محدده وصفاته ومنكوته» .

كما أن القرطبي في كتابه الذي أحال إلى تفصيله فيه ، وهو كتاب (الأسى في شرح أسماء الله الحسنى) قد أطل بقول دجاجة إبطاً لا قطعاً لا يقل لتأويل .

و القرطبي هو من نقل كلام شيخه أبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ) مقراً له ، والذي نسب فيه إلى أسلاف استحالة حمل بصوص الصفات على طواهرها ، فقد قال أبو عباس القرطبي «وقد عُرف أن مذهب السلف تركُّ بتعرض لتأويلها ، مع قطعهم باستحالة طواهرها ، [فيقولون] أمروها كم جاءت] ومذهب غيرهم إبداء تأويلاتها ، وحذفها على ما يصحح حذفها في القرآن ان عليها ، من غير قطع [بتعيين مَحْمَلٍ] منها»^(١) .

(١) لأسى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي - تحقيق د محمد حسن حل در لصحانة . طبع سنة ١٤١٦هـ - (١٤٣/٢) ، وانظره أيضاً (٢١/٢)

(٢) منهم للقرطبي - تحقيق محيي الدين مسبو ، ويوسف علي نابوي وأحمد محمد لشد ، ومحمود إبراهيم نزل در من كثير ودر انكم الطيب بيروت سنة ١٤١٧هـ (٦/ ٦٩٧ - ٦٩٨) ، ولجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق محمد رضوان عرفسوسي مؤسسه رساله بيروت سنة ١٤٢٧هـ - (٥/ ٢٣) - وطبعه در انكتب - (٤، ١٤) وما من معكوفتين ريده من نقل أبي عبد الله القرطبي في (لجامع)

فلا يمكن أن يسب لقرطبي إلى السلف ترك المعرّض للتأويل والقطع باستحالة طواهر بخصوص الصفات ثم هو نفسه يسب إليهم صدّ ذلك ، فيسب إليهم إثبات لفظ لم يرد في الكتاب والسنة أصلاً ، وهو لفظ (لجهة) ، ثم يكون قد قصد بإثبات هذا اللفظ (الجهة) إثبات ندالة اللعوية الطهرة لفظ (لجهة) ، التي قطع السلف باستحالة إظهار منها !!

هل سي ابن تيمية أو القرطبي من أكبر الأشعرية المعظمين لإمام الحرمين أبي المعالي جويني ، كما وضعه هو نفسه بدو ، حيث قال ابن تيمية « قال - المعظم لأبي المعالي ، لنقل لكلامه أبو عبد الله القرطبي - وهو من أكارم علماء الأشعرية - »^(١)

بقي ما معنى كلام القرطبي الذي تؤهّم دالاً على إثبات الجهة من الجهات الست لصفات الله تعالى ، حتى نجمع بين إثباته ونفيه ؟

خاصة أنه في النص الذي طهره إثبات الجهة سب هذا القول بكافة « بل نطقوا هم ولكافة بإثباته لله تعالى » ؛ إذ لا يمكن أن يكون ما نسبته لكافة ، هو نفسه قد سب صدّه إلى « الأكثر من المتقدمين والمتأخرين » وإلى « عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين » !

كما أنه في النص الذي طهره إثبات الجهة سب إلى « السلف الأول » . وأنه قد نطق به كتابه وأحبرت رُسُلُه ! فأير بطو لسلف (الجهة)^{١٩} بل أين نطق القرآن الكريم بلفظ (لجهة) وأين هي الأحاديث السوية الصحيحة التي نصّت على لفظ (الجهة) في صفات الله تعالى ؟!

توجيه كلام
قرطبي
لموهم باثبات
الجهة لله
تعالى

فمع عدم ورود لفظ (الجهة) في القرآن والسنة وفي كلام السلف ، ومع انقطع
 بعلم القرطبي بذلك ، لا بد أن القرطبي في العبارة التي استند إليها اسُتُتمية لم يكن
 يتكلم - إثباتاً أو نفيًا - عن لفظ (الجهة) الذي يعني الجهات الست ؛ لأن لفظ الجهة
 بهذا المعنى لفظ لم ينطق به الكتاب قطعاً ، ولا جاءت به السنة قطعاً ، ولا أثبتته
 السلف بلفظ (الجهة) ولا نفوه بلفظه قطعاً ، ولا هو اللفظ الذي أنطَلَقَ القرطبي معه
 في كتاب (الأسى) ؛ هذا مما ينقطع به من معنى كلام القرطبي ؛ لأن أدلته قطعية
 وإيم باقي تحديد مراد القرطبي بعد انقطاع لِمَحْتَمَلِ الذي حمّله اسُتُتمية عليه

والذي لا شك فيه أن القرطبي يقصد بالجهة التي ينطق بها القرآن ، والتي
 جاءت بها السنة ، والتي ينطق بها السلف ؛ إثبات الألفاظ التي تساوي في معناها
 عند الحلق لفظ الجهة كـلَعُلُوْ ، والوقية ، والاستواء ، فهذه هي الألفاظ التي
 ينطق بها القرآن قطعاً ، وجاءت بها السنة قطعاً ، وأمرها السلف كما جاءت قطعاً
 فهو يقصد أن الجهة التي أثبتها السلف هي الألفاظ التي فوّضوا معانيها مما ورد
 كـ(يعز) و(فوق) و(لاستواء) ، فليس في كلام القرطبي ما يمكن حمّله على أنه
 أراد الجهة من الجهات الست بل على المهم الصحيح لكلام القرطبي سيكون
 لفظ (الجهة) نفسه حتى لو أنه قد ورد في السمع لكن موقف السلف منه هو موقفهم
 من (لعلو) و(الوقية) و(لاستواء) ، وهو موقف الإيمان باللفظ وتفويض المعنى
 وتثريه بالتأري عن مشابهة الحلق فهذا هو ما أثبتته السلف وأثبتته عنهم القرطبي
 قطعاً ، وليس الجهة المحلوقة التي هي إحدى الجهات الست ، وهي نحو وَضَعَهُ
 تعالى بـ(العلي) و(الأعلى) و(على) و(فوق) و(ستوى) ، تفويضاً لمعناها وتثريها
 عن مشابهة الحلق .

ويؤكد أن هذا ما يسهه القرطبي بسلف قوله في سبق حكاية كلام السلف
«وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مَحْلُوقَاتِهِ» فهذه الجملة لا معنى لها لو كان
القرطبي يقصد بالاستواء ما يسهه من قيمة بسلف أن «أَسْتَوَى» ، بمعنى علا
عُتُو الجبهة من الجهات الست ، أو هو الاستقرار ؛ لأن علو الجبهة لا علاقة لها بعظم
العرش ، وكذا الاستقرار .

أما عدو الجبهة فيعلق بالعرش ؛ لأن العرش هو أحر المحلوقات وأعلاها ،
لا لكونه عظيماً أو غير عظيم . فمحصيص العرش بذكر العلو عليه ليس موضع
تساؤل أصلاً على هذا الرأي الذي يجمعه جهة حسنة لله تعالى ، ولا هو محل لأي
مستشكل ، حتى يُعَدَّ بما دُحِصَّ العرش بذلك ؛ لأن العرش أعلى المحلوقات
وأحرها . فلا مستشكل الذي يُحِبُّ عنه عبارة «وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ
مَحْلُوقَاتِهِ» ، لا يَرُدُّ على هذا التفسير بالاستواء أصلاً . كما لن يكون جواب استشكل
ما لا يُسَنِّشْكُنْ على هذا الرأي هو أن يُعَدَّ له «وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ
مَحْلُوقَاتِهِ» ، وإنما سيقال به . وبيد أن العرش أعلى المحلوقات هو كذا ، وكذا .

أما استواء الاستقرار فهو أبعد عن أن يصح فيه ذلك لحواب أصلاً ؛ إلا
على معنى التحسيم الصريح ، وأن يكون العرش حيزاً لباري تعالى وتقدس عن
ذلك . بعد اعتقاد التحسيم الصريح أن يقال «وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ
أَعْظَمُ مَحْلُوقَاتِهِ» وهذا الاعتقاد حاشا للقرطبي وابن تيمية وكل علماء المسلمين
أن يسهوه إلى السلف بل هذا الدارمي (ت ٢٨٠هـ) يقول عبارته التي استُفْتُحَتْ منه
عن الله عز وجل «وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَأَسْتَقَرَّ عَلَى طَهْرٍ عَوْصَةٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلَطْفِ
رَبِّهِ» ، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع ؟

(١) بقض الدارمي عبي لمريسي - نحقق مصور السموري أصواء السبع لرباخص

منه يعني أن عظم العرش أو عدم عظمه ليس هو علة كون تعدده باستواء الله تعالى عليه ؛ لأنه لو لا أن جعل الله تعالى العرش بقدرته ولطف ربه بعباده متعلقاً بـ ﴿أَسْتَوَى﴾ لما كان لعظمه أو لغيره أي علاقة بذلك .

فقول القرطبي «وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مَخْلُوقَتِهِ» ، إنما هو جواب من مستر الاستواء بـ «عُتُوُّ مَخْدِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ» كما ذهب إليه القرطبي نفسه ؛ لأنه سيُقال له : «عُلُوُّ مَجْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعُلُوُّ صِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ لَا يَحْصُنُ الْعَرْشَ وَحْدَهُ» ، فهو عُتُوٌّ عَنِ كُلِّ حَلْقٍ اللَّهُ تَعَالَى ، فلماذا حُصِّنَ الْعَرْشُ بِالذِّكْرِ فِي الْآيَةِ ، فحسب سيكون الجواب المقصع هو أن يُقال «وَحُصِّنَ الْعَرْشُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مَخْلُوقَاتِهِ» .

ومن تتمات هذا الباب أن القرطبي في كتابه (الأسى) قد قال في المعنى السادس من معاني الاستواء «والسادس قول الطبري ، وابن أبي ريد ، والقاسمي عند الوهاب ، وجماعة من شيوخ الحديث والفقهاء ، وهو طهرٌ بعصر كُتِبَ الْقَاصِي أَبِي بَكْرٍ ١ ، وأبي الحسن ٢ ، وحكاه عنه - أعني عن القاسمي أبي بكر - القاسمي عند الوهاب نصاً ، وهو أنه سبحانه مسترٌ على لعرش مداته ، وأطلقوا في بعض الأماكن : فوق عرشه .

قد الإمام أبو بكر ٣ «وهو الصحيح الذي أقول به ، من غير تحديد ،

(١) يقصد الباقلي .

(٢) يقصد الأشعري .

(٣) هو الباقلي .

ولا تمكين في مكان ، ولا كوني فيه ولا ممانته^(١) .

(١) السلمي المعاصر إذا وقف على هذه العبارة لبقلابي (إمام الأشعرية في زمانه) توهم أو توهم أنها بدل على ما ينسب له هو السلف ، ويحسن لبقلابي بذلك قد رجع عن أشعرية أو ناقص أو حصل به شيء لا يدري ما هو . نطقه بسحق خلاف معتقده !! وقد يتحدثق هذا الجاهل فسند لسُئوب لوارده في كلام لبقلابي ، فيقول «قوله «مسبو على العرش بداهة ، فوق عرشه» هو مذهب السلف ، ولكن بس من مذهب السلف أن ينهوا لألفاظ المحمديه التي لم يرد في الكتاب ولا في السنة فقيها ولا ثنائها كالحد والمكان والتمكين والممانته» فيعادل عن دلاله هذه المصنعات ، يحسن لبقلابي موافقا لمعتقد الذي ينسب للسلف

هذا المتحدث ويحوه مما يتعلمون به باعتراي بس دائما ، وكرروه حتى استقامت وحاميه العلوم والعقول ؟ لهم لا يعلمون (أو يعلمون ويتعلمون سلسا وبصيرت بلطاف) أن الأشعري إذا قال «مسبو على العرش بداهة ، فوق عرشه» لا يقصد إثبات لحيه كما يقصدون ، ولا يقصد إثبات لعدم المشترك للاستواء والهوئية ، وإنما يقصد إثبات لفظ كما ورد ، وأنه صفة ذيه لله تعالى ، وأنه صفة أرسه ، لم تحدث بعد خلق العرش في ذات الله ، ولدت يمولون (كما قال القرطبي) وإنما حصص العرش بلذكر لأنه أعظم المحدثات فهذا أحد فوني الأشعرية في هذا الباب ، وليس هو رجوعا منهم عن أشعريتهم إلى إثبات المعنى الذي يثبت التيمون

يقول البقلابي في (رساله الحرة) «أنه تعالى منفذ عن الاحتصاص بالجهات ، ولا يصف بصفات المحدثات ، وكذلك لا يوصف بالحوادث والانتقاس ، ولا لقيام ولا لعود ، لقوله تعالى «ليس كمثله شيء» ، وقوله «وَمَنْ يَحْكُنْ لَهُ كُفُوًا حَدًّا» ؛ ولأن هذه الصفات بدل على لحدوث ، والله تعالى تنفذ عن ذلك

فإن قيل أنيس قد قال «الزحمت على العرش أستوى» ؟ قل بلى ، هذا ذلك ، ونحن نطبق ذلك وأمانه على ما جاء في الكتاب والسنة ، ولكن بقي عنه أمارة لحدوث ، ونقول سواؤه لا يثبت استواء الخلق ، ولا نقول إن العرش له قر ، ولا مكان ؛ لأن الله تعالى كان ولا مكان ، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان

قل أبو عثمان لمعربي يوما لحادمه محمد المصنوع : لو قل لك فائز أين معبودك ؟ مدد . كنت نقول به ؟ فقال أهول حيث لم يزل ولا يرو . قال فإن قل فأين كان في الأرض ؟ ماذا تقول ؟ فقال أهول حيث هو ، لأن يعني إنه كما كان ولا مكان =

قلت هـ قول القاضي أبي بكر في كتاب (تمهيد الأوتار) له ، وقد ذكرناه

وقاله لأستاذ أبو بكر ابن هورك في (شرح الأدنة)

وهو قول ابن عبد البر ، والطلسمكي ، وغيرهما من الأدلسيين ، والخطابي في

(شعار الدين) ، وقد تقدم ذلك^(١)

فهو يثبت هذا القول لأكثر الأشعرية ، ضد أبي الحسن الأشعري ، إلى

لباقلي وابن هورك ولا قائل بأن الباقلي وابن هورك قد اتانا عن أشعريتهم

وقال أبو عثمان كتب أعتمد شيئاً من حديث الجهة ، فلما قدمت بغداد ورأى ذلك عن

قلي ، فكش بي أصحاباً بي قد أسلمت حديثاً

وقد مثل الشنقي عن قوله تعالى ﴿الْأَرْحَمُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، فقال ، الرحمن لم يزل

ولا يزل ، ولعرش محدث ، والعرش بانر حمن ستوي

وقال جعفر بن محمد الصادق : من رعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء أو على

شيء فقد أشرك ، لأنه لو كان على شيء نكاه محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ،

ولو كان من شيء نكاه محدثاً ، والله يتعالى عن جميع ذلك ، الإيضاح فيما يجب اعتقاده

(وهو رسالة الحره) لأبي بكر الباقلي - بحقيق عماد الدين أحمد حيدر - عدم المكتب

١٤٠٧ هـ (٦٤-٦٦)

وقال الباقلي أيضاً في كتابه المصنف بصره لأشعرية ، وهو كتاب (لمهيد) فهو

تقريب به في كل مكان ؟ فين معاد لله أن هو مستوي على العرش ، كما أحر في

كده فقال ﴿الْأَرْحَمُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ كُلُّكُمْ أَنْظَيْتُ وَالْعَمَلُ

الْصَّلَاحُ يَرْفَعُهُ﴾ ، وقال ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ ، المهيد

لباقلي - بحقيق الألب رشرد يوسف مكارثي اليسوعي - لمكتبه اشرفيه بيروت

سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م - (٢٦٠)

وكلام الباقلي وغيره من الأشعرية أكثر من أن يُحصى ، وفي هذا كتاب بمدح كثيرة

منه ، ليعلم المتسول نسبته ما الذي يحالون فيه الأشعرية وما الذي يوافقهم فيه ؟

() الأسمى في شرح أسماء الله لحسن البقرطبي - بحقيق د محمد حسن حبل دار

الصحابة ططا سنة : ١٤١٦ هـ - (١٢٣/٢)

(كما ادَّعى رُؤسًا في أبي الحسن الأشعري)، مما يوحي بـ عدم خُرفِ كلامهم عما هو عليه مذهب الأشعرية من تفويض المعنى وهو أنهم يشتون استواء لداته ، وفوق عرشه ، كما ورد في النصوص ، مع تنزيه الله عن الحركة والمكان ومن حلول الحوادث لداته العلية عر و حل فالاستواء عند هؤلاء (ومهم ابن حنبل الطبري وس أبي زيد و لأشعري والفلاني واس فورك) صفة ذات لله تعالى ، وهي صفة قد يمه الله تعالى ليسب حادثة بعد خلق العرش ، وإنما خُص العرش بذكرها لشرفه وعدوه عنى بقية المحنوقات وهذا لإثبات هو إثباتٌ للفظ ، دون أي معنى يَحُصُّ لفظ الاستواء ، فهو تفويضٌ تامٌ للفظ دون تحديد معنى خاص به

والمهم لديهم هنا أنه لا يمكن أن يكون القرطبي إلا وقد فهم عبارة الإمام مالك على ما يوحىه تقريره وفهمه لم كان عليه السلف وأئمة الإسلام ، وهو تفويض المعنى ، لا إثبات معنى هو بقدر المشترك ، الذي يريد ابن تيمية أن يحتمل كلامه عليه !

تقريبه :

استشكل مرعي الكرمي الحسني (ب ١٠٣٣ هـ) قول القرطبي «وأظهر هذه الأقوال - وإن كنت لا أقول به ولا أختاره - ما تظاهرت عليه الآي والأخبار ، [والمصلا لأخبار] أن الله سبحانه على عرشه ، كما أحر في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، بلا كيف ، بائن من جميع خلقه .

هذه حملة مذهب السلف لصالح فيما نقل عنهم الثقات ، حسب ما تقدّم

الجواب على
استشكال
مرعي الكرمي
لكلام القرطبي

() الأسى في شرح أسماء الله الحسنى لقرطبي - تحقيق د/ محمد حسن حسن دار
الصحافة طبع سنة ١٤١٦ هـ - (١٣٢/٢) ، وإريادة بين معكوفين من محظوظة
محظوظة في مكتبة جاز الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٢٣٦/ب) .

فحققه اشبح مرعي في قوله «و سحبت من مرطبي حيث يقول» «و» كت لا أقول به ، ولا أحتره» ، ولعله حشي من تحريف ، حسدة ، فدفع وهمهم بذلك .
ولا عجب في كلام المرطبي ، لأنه على منهج الأشعرية في الإفراز بتقويص المعنى منهجاً بسلف ، ويعلم أنه هو المنهج الأسس ، وهو المؤيد بظاهر النصوص ، لأنه ملتزم بلفظها دون زيادة أو نقص لكن المرطبي كان يرى منهج تأويل ضرورة على الحذف ، بسبب نقص وعدم انتشار أسسهم بالبدعة وأصول دين فالمرطبي يُرْحَحُ منهج التأويل بالنسبة لعصره ولكن عصر بعد عصور السلف ، لأنه لم يُعْذَر بحمي ، ساس اعلم بالبدعة الذي كان عليه السلف الصالحين ، ولا رسوخ إيمانهم العاصم من الشك والافتتان ، ولا طريقة فهمهم القويمه التي كانت تُحصِّنهم من الوقوع في التشبيه أو التعطيل .

فهم القرافي
لعبارة الإمام
مالك

١٨ الإمام القرافي المالكي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المصري - (ت ٦٨٤هـ) .

قال قرافي (ب ٦٨٤هـ) في (الدحيرة) «قال رجل لمالك يا أبا عبد الله الرحمن عني العرش استوى» كيف استوى ؟ قال الاستواء غير محبوس ، والكيف غير معقود ، والسؤال عنه بدعة ، والإيمان به واجب ، وأراك صاحب بدعة ، أخرجوه .

(١) أوائل اشعات في أوائل الأسماء والصفات وآيات المحكمات والمشبهات لمرعي لكرمي الحسني (ت ١٠٣٣هـ) - تحقيق شعب الأربؤوط مؤسسة لرسالة بيروت سنة ١٤٠٦هـ - (١٣٢) وصدر مجموع رسائل مرعي الكرمي تحقيق محمد بركات ، وماهر أديب حوس ، و د عني محمد ريو ، وغيرهم در ادبيات مسجون سنة ١٤٣٩هـ - (٤/ ٢٢٢)

قال ابن أبي ريد الله تعالى فوق سمواته على عرشه ، دون أرضه ، وأنه في كل مكان معلوم وقد في الرسالة «استوى على عرشه المحيد بذاته» ، وهذا أقرب للأويل من الأول ، أي عبر مُعَيِّن ، بل بذاته استوى على العرش وغيره ، وحسن الله تعالى العرش بالاستواء لأنه أعظم أحرار العالم ، فيبقى غيره بطريق الأولى

فقال جماعة عن ابن أبي ريد وعن ابن عبد البر وجماعة من المجتهدين إنهم يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات .

وقال بعض الفضلاء هذا إما يلزمهم إذا لم يُصَرَّحُوا بأنه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، ويعبر ذلك من الخصوص الدقية للجهة ، وإما قصدتهم إجراء الخصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون لها معاني لا تُدركها ، ويقولون هذا استواء لا يشبه الاستواء ت ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات ، وكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه ، فوقيّة لا تُشبه القوقيات .

وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة .

ومعنى قول مالك «الاستواء غير مجهول» أن عقولنا دنا على الاستواء اللائق بالله وحلاله وعظمته ، وهو الاستيلاء ، دون الحسوس ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام .

وقوله «والكشف غير معقول» معناه أن ذات الله تعالى لا توصف بما وصفت العرب له كيف ، وهو الأحوال المتقلبة والهيئات لحسيمة من التربع وغيره ، فلا يعقل ذلك في حقه تعالى ، لاستحالته في جهة الربوبية

وقوله «وإن سأل عنه مدعة» معناه لم تحر العادة في سيرة السلف عن سؤال عن هذه الأمور المشيرة للأهواء الفاسدة ، فهو مدعة .

و أبت لأبي حنيفة رضي الله عنه حوايا لكلام كتب به إليه مالك «إليك تتحدث في أصول الدين ، وإن السلف لم يكونوا يتحدثون فيه» ، فأجاب «أن لسلف رضي الله عنهم سم تكرر البدع ظهرت في زمانهم ، فكان تحريك الحوايا عنها داعية لإظهارها ، فهو سعي في مكر عظيم ، فذلك ترك قول وفي زمانها ظهرت البدع ، فلو سكتنا كب مقربين للبدع ، فافترق الحال» . وهذا جواب شديد ، يدل على أن البدع ظهرت سلاسه بالعراق ومالك لم يظهر ذلك بعده ، فذلك أنكسر ، فهذا وجه الجمع بين كلام الإمامين وعن شافعي رضي الله عنه * «لو وجدت المتكلمين لضربتهم بالجريد» .

قل لي بعض الشافعية - وهو متعين فيهم يومئذ - «هذا يدل على أن مذهب الشافعي تحريم الاشتغال بأصول الدين» ، قلت له ليس كذلك ، فإن المتكلمين اليوم في عرفنا إنما هو الأشعري وأصحابه ، ولم يدركوا الشافعي ولا تلك الطبقة الأولى ، إنما كان في زمان الشافعي عمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة المستدعة أهل الصلاة ، ولو وجدناهم نحن صرناهم بالسيف فصلا عن الجريد فكلامه ديم لأوثك ، لا لأصحاب وأما أصحاب القائلون بحجة الله ، والناصرون بدين الله ، فيسعي أن يُعطوا ولا يهتصموا ، لأهم القائلون بمرص كفاية عن الأمة ، فقد أجمعت الأمة على أن إقامة الحجة لله تعالى مرص كفاية

قل لي ذلك الشافعي . يكفي في ذلك الكتاب والسنة ، قلت له فمن لا يعتقد هذا ، كيف تقام الحجة عليه بهما ؟ فسكت

تنبيه .

قال العرالي يُشترط في الطائفة التي تقوم بمرص الكفاية من أصول الدين أربعة شروط :

- أن يكون وافر العقل ؛ لأنه علم دقيق .

- وأن يستكثر منه ؛ لأنه لا أكثر من نصف أصولي .

وأن يكون ديباً ؛ فإن فسل الذين إذا وقعت به الشهوة لا يصب بها حوا

وأن يكون فصيحاً ؛ لأن عدم لا يُسمع به في هذه الباب

وفي هذا القول فوائد كثيرة ، لكن بهما أن القول في قد حمل جواب الإمام مالك في الاستواء إلى ما يريد على تقييد المعنى بُعداً عن الفهم التيمي ، حيث حمل القرائي جواب الإمام مالك على أنه أراد به تأويل الاستواء ! فاطر قول القرائي «ومعنى قول مالك «الاستواء غير محهود» أن عقولنا دألت على الاستواء اللائق بالله وحلاله وعظمته ، وهو الاستواء ، دون الحسوس وبحوه مما لا يكون إلا في الأجسام» .

العميق على
كلام القرائي

١٩ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الحفّاف
(ت ٦٨٨هـ) .

فهم الحفّاف
بعبارة الإمام
مالك

قال أبو بكر الحفّاف في (شرح عقيدة الرسالة - لاس أبي زيد -) «فإن قيل أراك قد شرعت في التأويل والتصحيح لما يصحّ نسبه إلى الله تعالى من المعاني نبي بطلق عليها لفظ الاستواء مما لا يصح ، ومالك بكه - وهو من أحل الأئمة قدراً - لما سأله السائل عن مسألة الاستواء أجاب السائل بأن قال له «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة»؟

قُلْتُ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَنُسْخَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا) وَلَهُ فِي اللِّسَانِ وَحَةٌ أَوْ أَوْجُهٌُ فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ عَلَى تِلْكَ الْوَحْوَةِ الدَّعْوِيَّةَ ، لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِاللِّسَانِ عَرَبِيٍّ وَلَمْ يَصْهَحِ الدَّعْوِيُّ قَدْ تَعَدَّى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَاطَبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا) قَوْمَهُ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَتِهَا ، وَلِسَانٍ غَيْرِ لِسَانِهَا لَكُنْ فِي ذَلِكَ تَكْلِيفٌ لَمْ لَا يُطَاقُ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ شَرْعًا ، وَإِنْ كَانَ حَائِثًا عَقْلًا ، وَقِيلَ بِإِحَالَتِهِ عَمَلًا وَشَرْعًا

ثُمَّ يَقُولُ مِنْ فَسَّرَ حَدِيثَ وَ لَايَةٍ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ اللَّعْنَةُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ ، وَلَا دَخَلَ فِي أَمْرٍ تَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهِ بِإِسْرَارٍ فِي قَوْلِهِ «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» .

قَالُوا وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ بِحَرْمٍ تَمْسِيرُهُ ، إِذَا كَانَ لَهُ وَحَةٌ فِي اللَّعْنَةِ فَإِذَا احْتَمَلَتِ الْآيَةُ فُسِّرَتْ مَعَهَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي قَصْدِ الرِّبِّ ، فَبِذَلِكَ تَحْكُمُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ حَوَابُ مَا لَكَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ قَالَ لِلْسَّائِلِ «الْأَسْوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْ هَذَا بَدْعُهُ» .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَرَادَهُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ مَعَانِيَ الْأَسْوَاءِ مَعْلُومَةٌ فِي اللَّعْنَةِ وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ «الْكَيْفُ مَجْهُولٌ» : أَنَّ تَعَيَّنَ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي الْجَائِزَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ بِمَحْصَلِ تَوَقُّعِ أَحَدٍ لِحَاطَرَيْنِ أَوْ الْحَاطَرَاتِ ، إِنْ كَثُرَتْ أَوْجُهُُ الْجَوَارِ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ .

١١ يقصد للمعنيين اللذين ذكرهما من معاني الاستواء ، وهما المقصد (قصدي) إلى أمر في العرش) ، والفقر والعلة والإيجاد

ولا بُد من مالك . أنه أر د د (كيف) الكيف الذي هو سمة الجسم إلى
الجهاد بحسب الاستقرار ، فإن قدره في دين الله أعظم من ذلك ، حاشه من اعتقاد
التحسيم أو ما يؤول إليه ، بل نجور في إطلاق الكيف ، فعبر له عن تعيين لمراد مما
يصح في حقه تعالى من هاية

وكذلك إطلاقه عليه أنه «مجهول» ، لا يريد به الجهل الذي هو اعتقاد
المعتد على خلاف ما هو به ، وإنما أطلق المجهول بالإطلاق العلوي ، الذي هو
مرادف لغير المعلوم .

وإذا كان أمر ما غير معلوم فقد يكون مجهولاً ، أو مطوناً ، أو مشكوك
فيه ، أو مُصنَّماً نصميم تقليد ، أو تعلق به صدد من أصداد العلم غير التكميلية
كاعلمة ، وما كان في معابها ، مما لا تُشترط فيه الذكركم ذلك من مالك . ومن
غيره القائلين بقوله : سداً منهم لسبب التأويل ، جذر من تأويل من ليس هو من
أهل التأويل ، على طريقهم في سدّ الدرائع وقال أبو إسحاق ابن دهاق . «إن
ترك التأويل أنسب للورع» .

قلت لكن ذلك شرط أن المتورع يعلم ما يأتي وما يدر ، كمالك وغيره من
أئمة السلف أما أن يقول من لا حرة عنده بطريق الأنصاف والمعني اتركوها كما
حذرت ، فذلك توريط في الجهالات ، وإعراء ممن هذه حاله بالصلالة ، ويعود بالله
ممن هذه حاله^(٢١)

(١) إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق لأوسي المالقي ، المعروف باسم امرأة
(ت ٦١١هـ)

(٢) شرح عمده لرسالة لأبي بكر الحنفي - تحقيق د عبد الله نورتي دار نقض بيروت
سنة ١٤٤٥هـ - (٢٦٨ - ٢٦٥)

و شبه - أيها المتشع للحق - كيف نشر هذا الإمام (انكيف) الذي به الإمام مالك عن صفة الاستواء بأنه إثبات المعنى ، وثبات المعنى المستفاد من ظاهر العبارة في صفة الخلق هو نفسه تكييف عند الإمام مالك ، وأي إثبات للمعنى يقتصر على صهر من اللفظ المشبه هو عند العلماء تكييف

فهم المشدالي
لعبارة الإمام
مالك

٢٠ ناصر الدين أبو علي مصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي
البيجاني المالكي (ت ٥٧٣١هـ) :

وذكر ناصر الدين مصور بن أحمد بن عبد الحق لمشدالي المالكي (ت ٥٧٣١هـ) عبارة الإمام مالك محتجاً بها على أنه مذهب من يجمع من تأويل الاستواء، فقال : ثم اختلفوا في جوار تأويله ، فذهب السلف إلى مع التأويل ؛ إما لأنه من المشبهات التي لا يعلم تأويله إلا الله ، وإما حذراً من الوقوع في محذور التأويل وهذا المذهب مفهوم من جواب الإمام مالك لما سُئل عن كيفية الاستواء....^(١)

بتعليق على
كلام المشدالي

وهذا تفويض تام :

١ . لاحتمال أن يكون من المشابه ، والمشابه لا يُثبت له معنى

٢ . أن جواب الإمام مالك كان عمن سأل عن الكيفية ، وهذا يعني أن إثبات معنى مما يحظر على بال أساس من معنى الاستواء لعدة هو تكييف عند المشدالي ، وقد صرح بذلك قبل هذا الكلام .

(١) شرح مقدمه الرساله لناصر الدين لمشدالي - تحقيق د/ عبد الكريم بومركود - الطبعة
المحمدية - المغرب ١٤٤٢هـ - (١١٢)

فهم الماكهاني
بعبارة الإمام
مالك

٢١ ناح الدين الماكهاني - أبو حمزة عمر بن علي بن سالم بن صدقة
اللحمي الإسكندري - (ت ٥٧٣ هـ) .

فقد ذكر عبارة الإمام مالك في جواب عن سأل عن الاستواء ، ثم قال
بعد بيان الأقول بين التوضيح والتأويل : «واتفق أهل السنة على صرف اللفظ عن
ظاهره ، لكنهم انقسموا على قسمين :
- قسم تأولوا ، كما تقدم .

وقسم قالوا يعني المستحيل على الله تعالى ، ونورها كما جاءت ، ويقول :
الله أعلم بما أراد»^(١) .

وعالم الظن أن الإمام مالكاً عند الماكهاني ليس من القسم الذي تأول ، فلم
ينق إلا القسم الذي فوّض المعنى لله تعالى .

التعليق على
كلام الماكهاني

٢٢ أبو الحسن البصري الأشعري - علي بن عبد الرحمن - (ت ٥٧٣ هـ)
فقد ذكر الاستواء والموقية ونحوه ثم قال : «وقد اختلفت مسالك العلماء
في تأويلها :

فهم البصري
بعبارة الإمام
مالك

فذهب جماعة من السلف إلى الانكشاف عن تأويلها ، وإجراء طوره على
موادها ، وتفويض معانيها إلى الله تعالى ، مع لقطع شربه الرب تعالى عن صفات
المحدثين ، منهم عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعائشة ، وأم سلمة ،

(١) التحرير والتحجير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير نوح الدين
الماكهاني - تحقيق د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب ، دار المذهب : بواكشوط : مورتانيا
سنة ١٤٣٩ هـ - (١ / ٢٠١ - ٢٠٢)

وقد زوي عن أبي بكر الصديق « أنه قل « أي سماء تُطني ، وأي أرضٍ
تسعي . إن قلب في كتاب لله ما لا يريده الله » ، وهو مذهب مالك بن أنس وقول
أهل المدينة « ^(١)

الإجراء على
الظاهر هو
التفويض
الكامل لا كما
يرغم النعميون

أرأيت كيف جمع بين لإجراء على بظاهر وتوضيح بمعنى في سياق المذهب
الواحد ؟! لعلم معنى من قد من أهل العلم بالأحد بالظاهر ، وأهم لا يعنون حمل
اللفظ على معناه الظاهر ، كما يرغم النعميون ، وإنما مرادهم إمراؤ لفظ «وارد
على ما ورد ، ومنع التأويل ، فهذا لإثبات اللفظي هو إجراء طواهر التصوص على
ما وردت به .

فهم ابن جري
بعبارة الإمام
مالك

٢٣ ابن خري المالكي - محمد بن أحمد بن محمد الكلبي العربي -
(ت ٥٧٤هـ) :

قال في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ رَجَعُكُمْ إِلَى الْأَرْضِ فَاسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ ذَلِكُمْ سَاءَ مَقَامًا ﴾ [الأعراف ٥٤] ﴿ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، حيث
وقع حمله قوم على طاهره ، منهم ابن أبي زيد وغيره وتأووه قوم بمعنى قصد ،
كقوله ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى أَسْمَاءَ ﴾ ، ولو كان كذلك لقال - ثم استوى إلى العرش
وتأولها الأشعرية أو معنى استوى استولى بملك والقدرة

و بحق الإيمان به من غير تكليف ، فإن الإسلام في التسليم

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة ابن رهاويه لأبي الحسن البصري - تحقيق د. حمدان
علال اسحتي - لرابطة المحمدية للعلماء - المغرب سنة ١٤٣٨هـ - (٢ ٧٩٨-٧٩٩)

والله در مالك من أسس في قومه بلدي مألّه عن ذلك «الاستواء معلوم»
والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة» ، وقد رُوي مثل قول مالك عن أبي
حيفة ، و جعفر الصادق ، والحسن البصري ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون في
معنى الاستواء ، بل أمسكوا عنه ، ولذلك قال مالك «السؤال عنه بدعة»^١

لتعليق على
كلام ابن جري

فالمذهب الذي ينسبه ابن جُري إلى إمام مالك وإلى السلف بالنسبة
الصريح هو عدم ذكر المعنى^٢ ، ويصور «ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون
في معنى الاستواء» ، فما المعنى الذي أثبتوه إذا كانوا لم يكلموا فيه أصلاً ،
وسكتوا عنه ؟!

وإذا كان ابن جُري قد قدّم في الاستواء ذكر مذاهب ثلاثة ، ورد المذهب الثاني
و ثالث منها ، فقد بقي المذهب الأول بلا ردّ وإذا كان المذهب الذي يرتضيه هو
تفويض المعنى ، فسكون هو المذهب لأول الذي لم يردّه ، ونسبه إلى ابن أبي ريد
وغيره ، والذي عثر عنه بأنه الحمل على الظاهر ! ليكون هذا مثالا آخر على إطلاق
الظاهر على إثبات النقط دون تأويل ، مع تفويض المعنى

التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُري تحقيق أ د محمد سدي محمد مولاي د
الصباء ، الكويت سنة ١٤٣٠ هـ - (٧١١ / ١ - ٧١٢)

(٢) فالعجب من عبد الرحمن بن نصر لير أنه حيث عزم أن ابن جُري «هو مردّد بين الإثبات
من غير تكييف» ، وبين التفويض^٣ كما في كتابه «التعليقات على لمسائل العقيدة في كتاب
التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُري له (١٣١)

يدّيس في كلام ابن جُري أيّ إثبات للمعنى ، ولا فيه أيّ مردّد ، إلا من شبهه إثباته قدّم
فمعنى أن يكون في إثبات نردّد ما يؤمّم بوجوده من كان يثبت المعنى على طريقتهم ، وهو
نردّد إلى هذا الحدّهم في حاجة إلى إثبات وجوده في ، ولو نردّد !!

مهم ابن
سلامة لعبارة
الإمام مالك

٢٤ محمد بن محمد بن سلامة بن حسن الأنصاري التوسي (ت ٧٤٦هـ).

قال في شرح لرسالة لابن أبي ريد المسماة (ابكت المصيدة في شرح الحطة والعقيدة) عن الاستواء «جمهور السلف وقف في ذلك؛ لأنه صار من قبل المحمل، ولا سبيل لتعيين المحمل إلا من جهة الشرع، فصار متشابهاً، فوجب الوقف.

وعن هذا قال الإمام مالك رحمه الله لمن سأله عن آية الاسواء الاسواء معلوم، أي معلوم محامله في السب والنكيف غير معقون، أي وما يؤدي إليه الظاهر من نكيف غير معقول؛ لأنه مسحيل والسؤال عن هذا بدعه، أي والسؤال عن تعيين أحد المحمل في اللفظ امتشابه بدعة فمضى في ذلك على طريق جمهور السلف»^(١).

ومثل هذا الكلام في وصوح دلالة لا يحتاج إلى بيان الشاهد منه ووجه دلالة.

فهم الأنصاري
لعبارة للإمام
مالك

٢٥ أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنصاري القاسي (ت ٧٦١هـ)

وقال أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنصاري (ت ٧٦١هـ) معلقاً على قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: «هذه الآية وما شابهها من المشكلات، وما كان كذلك من لأحار احلف فيه قيل لا يحب تأويلها، وإنما يؤمن بها،

(١) البكت لمصيدة في شرح العقيدة لابن سلامة الأنصاري بحقيق د/ السنودي بن جمعة، ولأستاذ لعبد بن طاهر مؤسسة للمعارف بيروت - (٨٥-٨٦)

وُسِّمَ الأمر إلى الله ، وَيُرَّه تعالى فيها عما يسحح عليه . وهذا مذهب طائفة من أهل العلم ، منهم من شهد ومات وعبرهم ، وقد دخل رحى علي مالك فقال له...^(١) ، ثم أورد القصة .

٢٦ الشاطبي لمالكي الأشعري - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي - (ت ٧٩٠هـ) .

مهم الشاطبي
لعبرة الإمام
مالك

ذكر شاطبي في (الموافقات) مواضع كراهية السؤال ، فذكر في الموطأ الثامن منها : «السؤال عن المشبهات ، وعلى ذلك إذا قوله تعالي ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾

وعن عمر بن عبد العزيز «من جعل دينه عرضاً للحصومات ، أسرع التهلكة» ومن ذلك سؤال من سأل مالكا عن الاستواء ، فقال «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة»^(٢)

فالسؤال عن (الاستواء) عند الشاطبي مهبط عنه ؛ لأنه من المشبهات ، وأي عويص بمعنى أشد وأقوى مما أنت مهبط حتى عن محمّد السور عنه ؟ فلا كيف ولا معنى ، ولا كلام مطلقاً ولا سؤال ولا استشكال ؛ لا السكوت وهذا هو معنى عبارة الإمام مالك عند الشاطبي .

استغلق عنى
كعدم الشاطبي

(١) شرح برسانه للأفاسي - حصوة د محمد الطرميق ، الدرر المعروفة ، ودر الكلمة : القاهرة ، ١٤٤٠هـ - (١ / ٢٧٣)

(٢) السواء الشاطبي تحقيق مشهور حسن سمان دار بن عباس ، المم سنة ١٤١٧هـ - (٥ - ٣٩٠ - ٣٩١)

وكيف لا يكون كذلك والشاطبي أشعري في كل أبواب المعتقد ١٩ والأشعرية
اشعرية الشاطبي
مفوضون للمعنى حتى عند مقلدة ابن تيمية^(١).

٢٧ ابن خلدون - عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن
محمد بن حابر بن خلدون الحصري المالكي - (ت ٨٠٨هـ)

فهم ابن خلدون
لمباركة الإمام
فك وردة على
احتجاج النيميين
بها
ذكر ابن خلدون أن مذهب السلف هو تفويض المعنى ، وأن من أول من
الحلف إنما أول منع من اعتقاد التشبيه والتجسيم ، ثم قال عن تأويل الخلف ،
«وحملهم على هذا التأويل ، وإن كان محالاً لمذهب السلف في التفويض : أن
جماعة من أتباع السلف وهم محدثون والمتأخرون من الحاشية ارتكوا في محمل
هذه الصفات ، فحملوها على صفات ثالثة لله تعالى مجهولة الكيفية فيقولون في
«أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ» «نُشِئْتُ لَهُ اسْتِواءً بحسب مدلول اللفظ ، قراراً من تعطيله ،
ولا يقول بكيفيته ، قراراً من القول بالتشبيه الذي تنفيه آيات السُّلُوب ، من قوله :
«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، «سُبْحَنَ إِلَهِ عَمَّا يُصِفُونَ» ، تعالى الله عما يقول
الطالمون ، «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»

ولا يعلمون مع ذلك أنهم ولجوا من باب التشبيه في قولهم بإثبات استواء

والاستواء عند أهل اللغة بما موضوع الاستقرار و تتمكن ، وهو جسماني

وأما تعطيل الذي يشعرون بالزمه ، وهو تعطيل اللفظ ، فلا محذور فيه وإنما

(١) صنف أحد أتباع السلفية المعاصرة وهو ناصر لعهد كتابا بعنوان (الإعلام بمحذات
لموافقات ولاعتصام) ، وطُبع في مكتبة الإرشاد برياض سنة ١٤٢٠هـ وقرر فيها أن
لشاطبي محالاً لسنة حسب تصوره في أبواب المعتقد في توحيد الربوبية ، والأسماء
والصفات ، والإيمان ، والقدر ، وغير ذلك ، وأنه أشعري المرحع ولا استدلال

المحدور في تعطيل الآلهة وكذلك يشعون بإلزام التكليف بما لا يُطاق ، وهو تمويه ؛ لأن التشبه لم يقع في التكليف ثم يدعون أن هذا مذهب السلف ، وحاشا لله من ذلك وإنما مذهب السلف ما قرّره أو لا من تفويض المراد بها إلى الله ، والسكوت عن فهمها وقد يحجبون لإثبات الاستواء لله بقول مالك : «إِذَا الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ» ، ولم يُرد مالك أن الاستواء معلوم الثبوت لله ، وحاشاه من ذلك ، لأنه يعم مدلول الاستواء وإنما أراد أن الاستواء معلوم من اللغة ، وهو الجسماني ، وكيهته أي حقيقته ؛ لأن حقائق الصعاب كلها كيهيات ، وهي مجهولة الثبوت لله^(١) .

وهو ردٌ صريح على ابن تيمية وأتباعه ؛ لأنه جاء بعدهم

٢٨ أبو بختعل قاسم بن عيسى بن ماضي لتوحي القروبي (ت ٨٣٧هـ)

مهم اسودى
عبارة سماه
مالك

قال في (شرح الرسالة) في الكلام عن ﴿أَسْتَوَى﴾ «قال ابن عطية

... قالت فرقة : هو بمعنى استولى .

وقال أبو المعالي وغيره هو بمعنى القهر والعلّة

وقال سفيان الثوري فَعَلَ فَعْلًا فِي لَعْرَشِ سَمَاءٍ ﴿أَسْتَوَى﴾ .

وقال الشعبي وغيره هذا من متشابه القرآن ، ولا يُتعرّض لمعناه قال

مالك بن أسير لرحل سأله عن هذا الاستواء ، فقال له مالك «الاستواء معلوم ،

(١) كتاب العبر وديوان لمتبدأ والبحر لابن سديد (لمقدمه) - تحقيق إبراهيم شيوخ

القيروان للبشر : تونس سنة ٢٠٠٧م - (٢/ ٢٥٢-٢٥٣) .

والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأظنّ رجل سوء ، أخرجوه عني »
زاد غيره «والإيمان به واجب» ، فأدبر الرجل وهو يقول يا أبا عبد الله ، لقد سألتُ
عنها أهل العراق وأهل الشام فما وُفقَ أحدٌ فيها توفيقاً»

فهم البرزلي
لعبارة بدمام
مالك

٢٩ أبو الفاسم بُرزلي المالكي . هو ابن أحمد بن محمد بلوي
القيرواني ثم التونسي (ت ٨٤١هـ) .

فهو من علماء المالكية الأشعرية ، ومن حكي الإجماع على نفي
الاستقرار عن صفات الله تعالى ، وحكى الإجماع على استحالة إرادة الحقيقة من
ظواهر الآيات والأحاديث التي توهم ذلك ، ومن الخلاف في إطلاق الجهة
والموقفة مع نفي التحيز والتحديد ، ثم قال - نقلاً عن بعض أهل الإفتاء - «فَتَحَّ
مثل هذا الباب للعوام ، وسلوك طريق التأويل فيه إفسادٌ لاعتقادهم ، وإلقاء
تشكيكات عظيمة في دينهم ، وتبيحٌ لفتنتهم وقيامهم ، لا سيما إن كان ممن نُشار
إليه . وأدى هذا مثل الرجل الذي سأل مديناً عن معنى قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال مالك «الاستواء معلوم (أو معقول) ، والكيفية
مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأراك رجل سوء ، أخرجوه
عني» ، وراد بعضهم في الحكاية «فأدبر الرجل وهو يقول يا أبا عبد الله ، لقد
سألتُ عنها أهل العراق وأهل الشام ، فما وُفقَ فيها أحدٌ توفيقاً»

شرح الرسالة لابن أبي السرح - على حاشية شرح الرسالة لبرزلي - در الفكر
بيروت . سنة ١٤٠٢هـ - (٣١/١)

(٢١) فتاوى البرزلي - تحقيق د/ محمد اسحق لهيلة - دار العرب بيروت سنة ١٤٢٣هـ =
٢٠٠٢م - (٦/١٩٨) .

فأنت ترى مالك كيف أدب هذا الرجل ورحلته الرحلة، وهو لم يصدر منه إلا السؤال عن بعض المتشابه خاصة، فما ظنك بمن صرح به؟! وقصة عمر مع ضبيع وصرته إياه المرة بعد المرة سؤاله عن المتشابه مشهورة، حتى قال له: «إن كنت ترد قلبي فاقتلي، وإلا فقد أحدثت أدبي»

واختلف في تأويل قول مالك.

- فصرفه ابن عبد البر إلى مذهبه^(١).

وطهر حكاية غيره أنه وقف عن الكلام فيها، كمذهب الواقعية

- ومنهم من يحاه مذهب المتكلمين، وإليه أشار ابن التلمساني في (شرح المعالم)، فقال... (ونقل كلامه الآتي)^(٢).

الفرق بين مذهب ابن عبد البر ومذهب الواقعية (حسب تعبير التبرزلي)، أن ابن عبد البر شرح مذهبه في تفويض المعنى، بما أوهم غير المدقق أنه ربما أثبت الجهة في معنى الاستواء، بخلاف الواقفة الذين توقعوا عند حدود اللفظ الوارد، دون زيادة عليه ولا نقص منه.

لتعليق على
كلام البرزلي

(١) سبق وسأ معنى كلام ابن عبد البر وقد عدو أبو العباس المنصور القاسمي - أحمد بن علي بن عبد الرحمن - (ت ٩٩٥هـ) على عباد التبرزلي «فصرفه ابن عبد البر إلى مذهبه»، بقوله «معنى ما أثبت به من إثبات الجهة، من غير تكييف ولا تحديد» نظم لمراد وميلدي الموثق بمحضر المقاصد للمجور - وهو شرح لنظم (محضر المقاصد مما به يُعبر لعقائد) لأبي العباس ابن ركري النعماني (ت ٨٩٩هـ) - تحقيق د/ جمال رزكي دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، سنة ١٤٤٤هـ - (٢/ ٩٢٢)

(٢) هادي البرزلي - تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة دار الغرب بيروت سنة ١٤٢٣هـ -

وحلاصة كلام التّرُّلي أنه لا يوجد أحد من هؤلاء فهم كلام الإمام مالك على أنه يقصد إثبات معنى محدّد للاستواء ، وهو المعنى الذي يُثبت قدرًا مشتركًا بين صفة الاستواء لله تعالى والاستواء للمخلوقين ، على ما يزعمه التيسيون من مذهب السلف المتخيّل عندهم .

مهم السوسني
لعبارة الإمام
مالك

٣٠ أبو عبد الله السوسني - محمد بن يوسف بن عمر - (ت ٨٩٥هـ)

قال في (شرح المقدمات) وهو يذكر المذهب تحاة آية الاستواء وبحوه
«المذهب الأول» وحوث تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى ، بعد لقطع ما يشريه
عن اظهار المسخيل ، وهو مذهب السلف ولهذا لما سأل السائل مالك بن
أس عن قوله تعالى ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، قال في حواه «الاستواء
معلوم ، والكيف مجهول ، واسؤال عنه بدعة» ، وأمر بإحراح السائل
يعني الله أن لا استواء معلوم من لغة العرب محامله لمجارية التي تصح
في حق مولانا جل وعلا ، و مراد في الآية منها أو من غيرها ، ما لم يعممه مجهول
ما ، و لسؤال عن التعيين ما لم يردّ نص فيه من لشرع بتعيينه بدعة ، وصاحب
بدعة رجل سوء يجب محاسبته وإحراحه من مجلس العلم ، لتلاّ يدخل على
المسلمين فتنة بسبب إظهار بدعة»^(٣) .

(١) وردت زيادة في بعض نسخ هذا يعني بالكيف كيفية فهم الآية بحملها على معنى
مجهول

(٢) انصهر في (منها) يعود على المحامل المتحاربة ، و انصهر في (غيرها) كذلك ، و لمعنى
و مراد في الآية من هذه المحامل التي عرفناها بـ «و حور» بطلاقها عليه سبحانه ، أو من
غير هذه المحامل التي عجزت عن معرفتها أصلاً ، (شرح من حاشيته لتحقيق)

(٣) شرح المقدمات لسوسني - حميد أس محمداً عن باب الشرفوي دار الشرفوي لشام
الأولى ١٤٤١هـ - (٢٠٨-٢٠٩)

فهم رزوق
لعبارة الإمام
عنه

٣١ أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الرُّسِّي القاسبي
المالكي الشهير بزُروق (ت ٨٩٩هـ) :

قال رزوق «ذكر الاستواء على العرش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى،
فقيل إن في ذلك من المشابهة الذي يُرى عن لمعان، ولا يُتعرَّض لمعناه وهو
مذهب لسلف وجماعة من الأئمة، وحُمل عليه مذهب مالك، إذ سئل عن قوله
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فقد «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول،
والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وقوله: «معلوم». يعني في كلام العرب له مضاف.

وقوله «والكيف غير معقول» نفى لما يُتوهم فيه من محملاته الحسية
؛ إذ لا تُعقل في حقه تعالى.

وقوله «والإيمان به واجب»؛ لأنه ورد نصُّ في القرآن.

قوله: «و السؤال عنه بدعة»؛ أنه من تشعُّ المشكل الذي وقع البهي عنه

وفي بعض رواياته «والكيفية مجهولة»، وقد عدل عنها للرواية التي ذكرنا،
لأن غير المعقول لا يُمكن العلم به، والمجهول يمكن علمه والمقصود نفى
العقل في ذلك، فرواية فيه أولى، وإن كان غيرها أكثر روايةً.

وقال أيضاً في (شرح عقيدة لعرالي) «ور» «وأنه مستو على عرشه»،
يعني كما يدقُّ بجلاله، حسب ما يذكره بعد من إثريه وبقي التشبيه وبما ذكره
لوروده شرعاً، وعارض طهره المعقول فيلزم، أي التثنية؛ لإحراجه عن طاهره

المحال إجماعاً ، إما مع تعيين المحمّل ، أو مع التعميم فيه . وكلّ منهما حائرٌ
إجماعاً ، إلا أنه احتُلف في لأوّلَى . ففيل التّأويل ينهي التشبيه ، ولتلا يجرى
لمذكورٍ عن علم من بعض وحوهه ، وقيل التّفويض ؛ لأنه أسلم من الخطأ
(ثم ذكر عبارة الإمام مالك ، وقار) فانتفى لمحدّد ؛ لأن ما لا يُعقل لا يصح
ومهم من يرويه «والكيفية مجهولة» ، ولأوّلَى الرواية التي ذكرها ، لأن
المجهول يمكن علمه ، وغير المعقول لا يمكن علمه ، «والإيمان به واجب» ؛
لأنه ورد شرعاً ، «والسؤال عنه بدعة» ؛ لأنه من تتبّع المشكك ، ولم يكن من شأن
من مضى ، وهم العدو»^(١)

٣٢ أحمد بن عبيد السّراوي المالكي (ت ١١٢٦هـ)

فهم السّراوي

عبارة الإمام

مالك

ذكر في شرحه للرسالة (المواكبة لدواي على رسالة ابن أبي ريد بغير دواي)
يت بصفت المحتف فيها ، ثم ذكر المذهب فيها ، فقد «وطريق السلف»
كأن شهد ومالك الإمام ومن وافقهما من السلف الصالح . تمسّع تأويلها عن
لتفصيل والتعيس ، وقال أهلها : نقطع بأن المستحيل غير مراد ، ويعتقد أن به تعالى
استواءً ويدا وغير ذلك مما ورد به الشرع ، لا يعلم معناه على لتفصيل إلا الله
(ثم ذكر عبارة الإمام مالك ، ثم قدر) ومعنى قول مالك «الاستواء معلوم» أن
عقوبنا دلّنا على أن الاستواء اللائق به هو الاستيلاء ، دون الاستقرار والجلوس ؛
لأنهما من صفات الأجسام .

(١) يعني وصف الاستواء

(٢) شرح عمدة الحراسي لرزوق - تحقيق : د/ محمد عبد انقادر بشار دار الإحسان

القاهرة سنة ٢٠٢٠م - ١٤٠١هـ - ٨٠

ومعنى قوله «و كيف مجهول» ، معناه أن ذات الله لا توصف بالأحوال المتعلقة والهيئات الحسية من الترتع وبحوه
«والإيمان به واجب» . لوروده في الكتاب .

«واسئال عنه بدعة» لأنه لم تجر عادة بأسئال عنه من السلف ، بل
يُؤوضون معرفته - على التحقيق - إلى الله^(١) .

٣٣ العلامة المحمّد الطاهر ابن عاشور - محمد الطاهر بن محمد بن
محمد الطاهر التونسي - (١٣٩٣هـ) :

قال الطاهر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى ﴿أَرْحَمُنْ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾
«وهذه الآية وبحوها - كقوله تعالى في سورة الأعراف ﴿ثُمَّ أَسْوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾
[الأعراف ٥٤] نكوب من منشأه ، كانت طرائق علماء الإسلام في الكلام عليها
مختلفة متفاوتة :

فأما السبب من الصحة فلم يحض مهم فيه سائل ولا مسؤول ، ولا
نظّموا بيانه من الرسول ، وملك شتّهم في أمثلها ، حين كتب عفائد الأمة سليمة
من ادخل ، وحين كتب معظم نصر فيها إلى حُسْن العمل

ثم حدث التشوّف إلى العوص على المعاني في عصر التابعين ، وربما طست
أدهم أسئلة السائئين ، فأحدو يستدّون ذات بحوص في مثل هذا ، ويعبدون عنه

(١) انعواكه الدواني على رسالة من أبي زيد القيرواني لندعراوي - تحقيق د. أ. رابح درواتي

مهم الطاهر
ابن عاشور
لعبارة الإمام
مالك

لِوَاذًا، وَالْحَقْوَهُ بِالْمُتَشَابِهَةِ، فَفَصَّوْا بِالْإِمْسَاكِ عَنْ تَأْوِيلِهِ، وَيَقُولُونَ أَمَّا هُ، وَيَتَأَوَّلُونَ
لِطَرِيقَتِهِمْ بَقْوَهُ تَعَالَى . ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، ثُمَّ بَقْوَهُ ﴿وَالرَّسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران ٧] . وَلِلذَلِكَ نُقِلَ عَنْ
حَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي آيَاتِ الْمَشَاهِدِ «تُمَرُّهَا بِمَرَاثَا كَمَا جَاءَتْ ، بَلَا كَيْفَ ،
وَلَا تَعْطِيلَ ، وَلَا تَشْبِيهَ ، وَلَا تَمْثِيلَ» وَذَرَخَ عَلَى ذَلِكَ مُعْظَمُ أَئِمَّةِ الْعَصْرِ الَّذِي
بَعْدَ عَصْرِ النَّعْبِ ، مِثْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْدَاعِيِّ وَسَمِيانَ ثُورِيِّ وَابْنِ لَيْثٍ
سَعْدٍ وَسَمِيانَ بْنِ عِيْبَةَ ، وَمَنْ تَبَعَ طَرِيقَتَهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِمْ ، وَنَظَقَهُ الَّتِي تَلِيهِمْ ، مِثْلُ
الشَّافِعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَاسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَّةَ وَتُعَيْمَ بْنِ حَمَادٍ شَيْخِ الْحَارِثِيِّ
وَأَحْمَدَ بْنِ حَبِيبٍ وَالْحَارِثِيِّ وَقَدْ سَمِعْتُ مَالِكَاً رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا لَأَيَّةٍ فَقَالَ بِلِسَانِ
«الْإِسْتِثْنَاءِ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ ، (وَفِي رِوَايَةٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ) ، وَالْإِيمَانُ
بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ ، وَاطَّحَتْ رَجُلٌ سَوْءٌ ، أَحْرَجُوهُ عَنِّي» وَعَنْ سَمِيَانَ
الثُّورِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ الْآيَةِ فَقَالَ «فَعَلْ فِعْلاً فِي الْعَرْشِ سَمَاءُ اسْتِثْنَاءٍ»

ثُمَّ طَلَعَ الشُّكُّ بِقَرْنِهِ فِي نَفْسٍ مِنْ لَمْ يَرْتَوْا الْإِيمَانَ حَقَّ وَرَدَهُ ، فَاصْطَرَّ
الْمُنْكَلَّمُونَ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ - فَبِمَا اصْطَرُّوا إِلَيْهِ مِنْ تَبْيِيقِ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ
وَتَعَقُّبَاتِهَا - إِلَى أَنْ يَحْوَصُوا فِي الْآيَاتِ وَتَأْوِيلِ مُتَشَابِهَاتِهَا ، إِقْدَاعًا لِلْمَرَاتِبِ ،
وَإِقْدَاعًا لِمَنْ جَاءَ يَفْتَحُ لِلْإِتِّحَادِ لَدَيْهِ ، وَلَمْ يَرَوْا عَمَلَهُمْ هَذَا مُحَافَظًا لِمَا دَرَجَ
عَلَيْهِ السَّيْفُ وَلَكِهِمْ رَأَوْا اسْلَفَ سَلَكَوا التَّأْوِيلَ بِإِجْمَالٍ ، وَرَأَوْا أَفْصَحَهُمْ
فِي حَاجَةِ إِلَى تَفْصِيلِ التَّأْوِيلِ وَرَأَوْا أَنَّ كُنْتَ لَطَرِيقَتَيْنِ تَأْوِيلَ ، وَفَسَّرُوا قَوْلَهُ
تَعَالَى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، بِمَعْنَى عَطَفَ قَوْلَهُ
﴿وَالرَّسِخُونَ﴾ عَلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ

ولهذا أبدع إمام الحرمين في بيان وجه عدم الإمساك عن تفصيل لتأويل بد
 قد «إن كل مؤمن مجتمع على أن لفظة الاستواء ليست على عرفها في الكلام
 العربي ، فإذا فعل ذلك فهو قد فسر لا محالة (يعني حيث لم يحمل اللفظ على
 ظاهر معناه) ، فلا فائدة في تأخيرها عن طلب الوجه والمخرج البين ، بل في تأخيرها
 عن ذلك إلحاح على الناس وإيهام لدعواهم» وقال العراقي «لا خلاف في وجوب
 التأويل عند تعيين شبهة لا ترتفع إلا به» .

وتسمى هذه الطريقة طريقة الحلف ، وهي الطريقة المثلى المناسبة لما
 عدا القرون الثلاثة الأولى . ومن ثم قال بعض العلماء «طريقة السلف أسلم ،
 وطريقة الحلف أعلم (وأحكم)» ومعنى هذا الكلام - فيما أفهم أنا - أن السلف
 أدرشوا إلى تطلب السلامة من الخوص في مثله ، خشية قصور الأفهام والتورط في
 الشك فلما لم يتضح الناس إلى نصيحهم ، وأتوا إلا السؤال وإدخال الشك تعيّن
 سلوك طريقة الحلف ، فهي أعلم ، أي أدخل في العلم ، أي أكثر علماً ؛ لأن
 بين لتأويل وتفصيله يكثر فيه الاحتياح إلى الاستدلال بالعدم والقواعد وكنتا
 الطريقتين طريقة هدى ، يسع المسلم سلوكها قل أس السكي في حاتمة جمع
 الحوامع «ومد صرح في الكتاب والسنة من الصعاب يعتقد طاهر المعنى ، وسره
 عند سماع المشكل ثم اختلف أئمتنا أنزول أم هو من مرهين ، مع اتفاقهم على
 أن جهدا بتفصيله لا يقدح»^(١) .

المبحث الثاني

تمرير بقية العلماء (من غير المالكية)
لمعنى جواب الامام مالك عن الاستواء



٣٤ الإمام الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي -
(ت ٢٧٩هـ)

مسألة
الإمام الترمذي
تفويض الكامل
إلى السلف

فقد قرأ الإمام الترمذي عقب حديث الرؤية وذكر تقدم : «وقد روي عن
السيوطي روايات كثيرة ، مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربه ،
وذكر تقدم ، وما أشبه هذه الأشياء والمدعى في هذا عد أهل العلم من الأئمة
مثل سفيد الثوري ، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، وابن عيسى ، ووكيع ، وغيرهم
أهم زوا هذه الأشياء ، ثم قالوا : تروى هذه الأحاديث ، وتؤمن بها ، ولا يقال
كيف ؟ وهذا الذي احتاره أهل الحديث أن يزعموا هذه الأشياء كما جاءت ، وتؤمن
بها ، ولا تُفسر ، ولا تُتوهم ، ولا يُقال كيف ؟ وهذا أمر أهل العلم الذي احتاروه
وذهبوا إليه»^(١).

ومع أن الترمذي لم يذكر عبارة الإمام مالك ، لكنه ذكر مذهبه في تفويض
المعنى فقد نفى لإمام الترمذي عن السلف - ومهم الإمام مالك - تفسير هذه
بمصوص ، دون تقييد التفسير بتفسير الحهمية أو المعتزلة ، بل نفى لتفسير عامة ،
دون تخصيص بل بالغ في إثبات التفويض حيث نفى كل توهم لمعنى بصفة ، مما
يحرم بأنه يرفض إثبات معنى ينصت إثبات قدر مشترك ، على ما يرغم المهرقون
بين ما سَمَّوه (تفويض السلف) و (تفويض الحلف)

(١) جامع لترمذي - طبعة دار لتأصيل - (٣/ ٤٨٣) رقم الحديث ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨

ولو كان الترمذي يُثبت بهذه الصفات أي معنى ، لماذا نكتفي بمعني كل معنى ،
ولا يذكر المعنى الذي يرغم المحرّفون لكلامه أنه نُثِّتَه ؟! فيكتفي بمعني التفسير
وانتوهم ، ولا ينطق بأي حرف يدل به على أي معنى ، لو كان يُثِّت له معنى !!

وبذلك فهم الحافظ أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) كلام الترمذي على أنه
مدهبٌ * تفويض المراد منه إلى الله تعالى ، والسكوت عن التأويل ، مع احترام بأن
الطوهر المؤدية إلى حدوث أو التشبيه غير مرده*

فحيثُهم أهل لعلم بكلام أهل لعلم ! ولا حيّ الله فهم المتسوّرين
على العلم !

ولم يهرد الإمام أبو زرعة العراقي بهذا الهمم ، فقد سبق أن أب العباس الدابي
(ت ٥٣٢هـ) قد فهم ذلك أيضاً من كلام لإمام ترمذي^١

وكرر لإمام ترمذي نحو كلامه السابق عقب حديث في صفة (اليمين) ،
فقال * وقد قل غير واحد من أهل لعلم في هذا لحديث وما يشبه هذا من
الروايات من الصفات ، وبرول الرب مبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الديب ،
فالوا قد ثبت لروايات في هذا ، وتؤمن ب ، ولا يُتوهم ، ولا يقال . كيف ؟
هكذا روي عن مالك ، وسعيد بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، أنهم قالوا في هذه
الأحاديث : أمرؤها بلا كيف .

وهكذا قول أهل لعلم من أهل نسبة وجماعة ، وأما الجهمية فأبكرت
هذه الروايات وقالوا * هذا تشبيه .

(١) لعنت الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة العراقي - تحقيق محمد تاجر حجازي دار
لكتب العلمية بيروت سنة ١٤٢٥ - (٧٤١-٧٤٢)

(٢) انظر ما يأتي (ص ٤٠٥)

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فأولت
لجهمية هذه الآيات، ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم
يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليدهاها القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إما يكون التشبيه إذا قال يد كيد، أو مثل يد، أو
سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا التشبيه
وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد، وسمع، وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل
سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^١.

وهذا كلامه سابق، فهو تفويض للمعنى؛ لأن هذا هو معنى أنه «أو يؤمن
بها، ولا يتوهم، ولا يقال كيف؟»، وهو معنى «أمرؤها بلا كيف»؛ لأن
الإمرار يعني الاكتفاء بالتلاوة، ولا معنى للإمرار كما جاءت إلا ذلك وهذا
هو مراد الترمذي وغيره إذا قالوا عن الجهمية: «إنهم فسروها على غير ما فسر
أهل العلم»، أي: إن الجهمية تأووها وصرقوها عن ظواهرها، وهم يأمرونها كما
جاءت؛ لأن هذا هو ما أثبتته الترمذي عن السلف وإلا فأين قال الترمذي ثبت
معناها؟ أو أين قال تحريفها على معانيها لظاهر بما يتيق بجلاله؟ أو أين ذكر
القدر المشترك؟ حتى يُحرّف كلامه على إرادة هذه المعاني؟!!

وقد يتمسك المتسولون على سلف عبارة إسحاق بن راهويه: «إما يكون
تشبيه يد قال يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع» فيقولون
فالتشبيه محصور في ذلك عند ابن راهويه والترمذي، مما يدل على أنهم يثبتان معنى لا
يوجب التشبيه أو هو كعادة هؤلاء في يتمسك بحجوط العكس لتفنيهم من السقوط

في محبة السلف حيث إن هذه العبارة يسر فيها إثبات معنى لصفات كماير عمون، ولا يمكن أن يكون مقصود ابن راهويه والترمذي أن هذا هو التشبيه فقط، فلا يقول أحد إن التشبيه لا يقع إلا إذا قيل بالمثلية تمام. يد كيد أو مثل اليد، ولو كانت أعظم حجما بكثير لا يكون تمثيلا، وإذا كانت من غير حسن الأيدي كأن يكون من نور أو غيره لا تكون تشبيها، هذا لا يقوله أحد وإنما أراد ابن راهويه الرد على الجهمية الراعشين لتوضيح المعنى بحجة أنه تشبيه، فهو يقول لهم لا يكون في إثبات لفظ أوارد تشبيه بمحدد إثباته، إنما التشبيه يقع لو رُدنا على إثباته لتصريح بالتشبيه

تأويل الإمام
الترمذي

على أن الترمذي قد تأول نصا اضطرت فيه السلفية المعاصرة، فمنهم من أثبت في بصوص الصفات، ومنهم من تأوله بحجة أنه ليس من بصوص الصفات، وهو حديث التقرب والهرولة، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «يقول الله عز وجل أأعبد طر عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن اقترب إلي شبرا اقتربت منه ذراعا، وإن اقترب إلي ذراعا اقتربت إليه دعا، وإن أتاني يمشي أتبته هرولة» فقد الترمذي عقبه «ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث «من تقرّب مني شبرا تقرّبت منه ذراعا» يعني بالمعصرة والرحمة وهكذا فسّر

() تفسير الأعمش أخرجه أبو عوانه في المسحرح على صحيح مسلم - المجلد ٢٠ تحقيق در عبد الله بن محمد آل مساعد الجامعة الإسلامية المدية المنورة سنة ١٤٣٢هـ (٢٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ رقم ١١٨١٣)، واليه في لأسماء والصفات - تحقيق أس الشراوي - (رقم ٩٧٠) - تحقيق، محمد محب الدين أبو زيد - (٣ / ١١٣٦ رقم ٩٦٨)، وابن بطه في (الإمامة) أن بن ثمير قد «قلت للأعمش من يستشع هذا الحديث؟ فقال إنما أراد الإجابة»، إلا أنه لا ابن بطه (تتمة الرد على الجهمية) - تحقيق لولد بن محمد سيف نصر در لرنه الرصاص سنة ١٤١٨هـ - (٣ / ٣٣٧ رقم ٢٦٨) - وتحقيق عادل آل حمدان دار للنزوة القاهرة سنة ١٤٤٤هـ - (٣ / ٣٣٦ رقم ٢٧٦٠)، وانظر كيف حُرف هذا المحقق دلالة هذه العبارة، فاللبيعي أتبعه مهرولا ومحسنا برحمي ومعرفي له ١١ فلا أدري كيف ستحار خلاف ظاهر العبارة بقرينه في عقله ١١

بعض أهل نعيم هذا الحديث ، قالوا إنما معناه يقول إذا تقرب إلي بعد بطعني
وبما أمرت : تسارع إليه مغفرتي ورحمتي^(١) .

اضطرب
انفيمية في
صفة بهرولة

في حين اضطرب التيميون في إثبات صفة الهرونة أو بهيها هل تأويلها (كما
تأويلها الأعمش والترمذي) بدعة وتجهّم ؟ أم إثباتها بسنة لا يليق بالله تعالى ؟

(١) جامع لرمزي طبعه بالتأصيل (٤/ ٤٣٠ - ٤٣١ رقم ٣٩٣٨)

(٢) في حين بصف ابن بيمية تأويل الأعمش التابعي الجليل والذي « بصفه الة مدي بأنه تأويل
الجهمية افقون ابن بيمية « فوؤزته من لعاد تغربهم إليه مما بقره جميع من يقول به
فوق العرش ، سواء قلوا مع ذلك إنه تقوم به الأفعال الاحتبارية ، أو لم يقولوا
وأما من ينكر ذلك

- فمنهم من يفسر قرب لعاد بكونهم بقربونه وبشاهوته من بعض ابوحوه ، فكونون
فريين منه ، وهذا تفسير أبي حامد والمتفهمة : فإنهم يقولون « الفلسفة هي انشبه
بالله على قدر الطرفة

- ومنهم من يُفسّر فرنهم بطاعتهم ، ويُفسّر قُربه بقرابته وهذا تفسير جمهور الجهمية ؛
فرنهم ليس عندهم قرب ولا تقرب أصلاً

(إلى أن قال ابن تيمية) والذين يشتون تقربه للعباد إلى دته هو القول المعروف عن
السلف والأئمة ، وهو قول الأشعري وغيره من الكلاية ، فإنهم يشتون قرب العباد إلى
دانه ، وكذلك يشتون استواءه على العرش بذاته ، وبحو ذلك ، ويقولون لا سواء فعل
فعده في العرش ، فصار مستوياً على العرش وهذا أيضاً قول ابن عسبل ، وابن الراعي ،
وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم

وأما دُؤة نفسه وتقربه من بعض عباده فهذا يشبه من يشبه فنام الأفعال لاحتباره بنفسه ،
ومحبته يوم لقائه ، وروله ، واستواءه على العرش وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة
الإسلام المشهورين وأهل الحديث ، ولعل عندهم بذلك موانر

وأول من أنكر هذا في الإسلام لجهمية ، ومن وافقهم من المعتزلة ، وكانوا يُكروا لصفات
والعلو على العرش ثم جاء ابن كُلاب فحالفهم في ذلك ، وأثبت الصفات والعلو على
العرش ، لكن وافقهم على أنه لا تقوم به الأمور الاحتبارية * شرح حديث البروان لاس
بسمه - تحقيق محمد عبد الرحمن المحسن دار لعاصمة الرياض سنة ١٤١٤ هـ -
(٣١٦ - ٣١٨) .

مع أن الإمام الحصري كاد أن يحكي الإجماع علم أنه لا فائس بحمل هذا الحديث على طاهره^(١٠)!

فلا أدري 'هل يعلم ابن تيمية أن التأويل لدي سببه بلحومية هو مأو من أحد خطاطات الشافعية من تدور عندهم أسس وأخذ قرآنهم وهو لأعمش، وهو أيضاً تأويل أحد أصحاب أمهات لسه، وهو لإمام البرمدي؟ هل نعم ذلك ومع ذلك يسبب تأويلهما بلحومية؟ أم لا يعلم ذلك، مع وجوده في أحد أمهات السنة؟

ويذهب بن تيمية في موضع آخر إلى تأويل الحديث، لكنه نسي أن يجعله تأويلاً، فادّعى أنه ما بدر عنه طاهر انقبط! انظر ما ينسب بلحومية لاس سببه (١٠١ ١٠٤)، وانظر أيضاً بطوناً رائداً في (٨ ١٦٤ ٢١٤) ولو كان الحديث طاهر في عدم إرادته لصحة على منهج التمسك - كما يقول ابن سببه وأصحابه لهدو - من الاعتراف بضرورة تأويل حديث النهرولة - لم أثبت بلحجة الدائمة لهدو به صفة لله تعالى!

ولذلك لم يدر السميون ما يقولون! فمنهم من جعل (لهدو له) صفة لله تعالى، ومنهم من أنى ذلك، ومنهم من حكى لا اختلاف؛ لأن كلام ابن تيمية قد ناقض عندهم! فمما فتاوى اللجة الدائمة: السؤال هل لله صفة النهرولة؟

لجواب نعم، صفة النهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به (ثم ذكروا الحديث) وهي حافية من نور وعبد لله من قعود وعبد الله من عداية وعبد الله من عبيد فتاوى اللجة الدائمة - دراسة داره والبحوث لعدم والإفتاء، الإدارة العامة للطبع - الرياض - (٣/ ١٩٦ رقم ٦٩٣٢)

ولأحد النسخة بمعصره خمسة كتب مصنوعة في إثبات صفة النهرولة، وهو فوري بن عبد الله الحميدي الأثري الحريمي.

- ١ الثمار المتدلية في إثبات لله صفة النهرولة
- ٢ لأخوية المصطفية في إثبات لله صفة النهرولة
- ٣ تصف العرقلة لمن عطل صفة النهرولة
- ٤ فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في إثبات لله صفة النهرولة
- ٥ فتاوى أهل العلم في إثبات لله صفة النهرولة

حتى يعلم القارئ إلى أي حد تبعت هذه المطامع من لعلو والعبث والإشغال بما يصر ولا ينفع! حيث قال الخطابي عن حديث (لهدو له) «لا أعلم أحدًا من أئمة أحرار على طاهره، أو فتوى منه أو حجت بمعناه من كل منهم تأوله على لقول من الله تعالى لعنده، وحسن لإيمان عنه، وأمر صانع له، ومصعبه لجراء له على صفة» انظر ما ينسب بلحومية

هذا أول تأويل للترمذي في أحد أحاديث الصفات

تأويل ثان
للإمام الترمذي

وللترمذي تأويل ثان لظاهر حديث آخر ، هو حديث ورد فيه «وأيدي عيسى
محمد بيده ! لو أنكم دُئِيتُمْ بحسب إلى الأرض السَّمْنَى لَهَطَ على الله ، ثم قرأ ﴿هُوَ
الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾» ، فقد التزم الترمذي «وعسر
بعض أهل العلم هذا الحديث ، فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه
علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان ، وهو على العرش كما وصف في كتابه» .

تأويل ثالث
للإمام الترمذي

وقيل الترمذي تأويل حديث ثالث ، فقد أورد حديث أبي رريس رضي ، قال :
«قلت يا رسول الله ، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ قال : كان في عَمَاءٍ ، ما
بحته هواء ، وما فوقه هواء ، وخلق عرشه على الماء» ثم قال الترمذي «قال
أحمد [اسمع] قل يريد [اس هارون] العَمَاء أي ليس معه شيء» .

عدم رفض
الترمذي للتأويل
مطلقاً

وهذا يدل على أن الإمام الترمذي كان لا يرفض التأويل رفضاً مطلقاً ، كما هو
تقرير كثير ممن ينتسبون للسلفية المعاصرة ، ليعلم هؤلاء أنهم لا يوافقون أئمة السنة

سبب
الاستشهاد
بكلام الترمذي
مع عدم تعليقه
على عبارة مالك

ولولا جلالة ترمذي في السنة ، لما أوردتُ عبارته في هذا السياق ؛ لأنه لم
يذكر عبارة الإمام مالك ، وهو الوحيد في هذا السياق الذي لم يذكر عبارة الإمام
مالك في الحواشي عن الاستواء ، فكل من سواه ممن ذكرتهم ذكرها صراحة أو أحال
إلى لفظها وإنما ذكرت كلام الترمذي في هذا المسرد لحالته ، ولبيان
فهمة لمذهب الإمام مالك ، مما يجعل حكايته مذهب مالك قائماً مقام شرحه لكل
عبارة تتعلق بموضوع الصفات ، ومن ذلك عبارة الإمام مالك في الاستواء

(١) جامع الترمذي - طبعة دار التأسيس - (٤/ ٢٦٥ رقم ٣٦٠٣) .

(٢) جامع الترمذي - طبعة دار التأسيس (٤/ ١٥٠ رقم ٣٣٨٨) .

٣٥ الحافظ أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المروزي
المعقلي (ت ٣٥٦هـ).

مقدم بي سبب
للمعقلي بعد
لعدم صحت

قال الحافظ المعقلي «العلماء الأثر في تلقي أخبار المتشابه مذهبان

أحدهما أن الإيمان به فرض ، كإيمان بمتشابه القرآن ، حين يقول تعالى ﴿وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ أي كل من المحكم والمتشابه من عند ربنا ، وقد استأثر الله تعالى بعلم بمتشابه في هذا القول ، فلا يعلمه إلا الله تعالى قالوا فمشبه المتشابه من أخبار الرسول ﷺ ، إذا حُجب عما علم تأويله أمّا ، وصدقنا بما قال ، ووكلنا علم تأويله إلى الله تعالى . (ثم أسند عن الأوراعي ، أنه سأل سرهري عن بعض أخبار المتشابهة ؟ فقال من الله العلم ، وعلى رسوله البلاغ ، وعدينا التسليم ، أميرُ الأحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت وقيل عند الله من رافع سُئل ما مث من أسس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ فقال الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالاً .

هذا مذهب كثير من العلماء

والمذهب الثاني أن الإيمان بما قاله الرسول ﷺ فرض ، والبحث عن متشابهه استرسل وأخبار الرسول واجب في الأصول والعقول ؛ فإثبات من تعطيل الصفات وأفة التشبيهات قال والقدوة في هذا المذهب عليّ وابن عباس رضي الله عنهما من فقهاء أهل الأثر

وبمعرفة المحكم والمتشابه تميز الفاضل من المفصول ، وللعالم من المتعلم ، والحكيم من المتعجرف .

ومن أمر الأحاديث على ما جاءت ، حين أسس عليه كنه معرفتها = لم
يرُدّه ردّ مكر حاحد ، بل آمن ، واستسلم ، وانقاد ، ووكل عِلمه إلى الله تعالى ،
وإلى من عِلمه الله ، وفوق كل ذي علم عليم
وزدّ الأحرار والمُشابه من القرون طريق سهل ، يستوي فيه العالم والجاهل ،
وسعية والعاقل ، وبما يتيسر فصل علم العلماء وعقل العقلاء بسحت والتفتيش ،
واستخراج بحكمة من الآلة والسنة ، وحمل الأحرار على ما يوافق الأصول ،
وتصحّح العقول^(١) .

٣٦ أبو الليث السمرقندي الحنفي الماتريدي (٥٣٧٣هـ)

فهم أبي الليث
السمرقندي
لعبارة الإسماعيل
مالك

قال في «وقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾» ، هذه الآية من
المشكلات ، والناس في هذه الآية وما شكلها على ثلاثة أوجه قال بعضهم
بقرؤها ، وتؤمن بها ، ولا يفسرها وهذا كما روي عن مالك بن أنس رحمته أن رجلاً
سأله عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال مالك «الاستواء غير
محهور ، وكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أرك
إلا صالاً ، فأحرقوه» ، فطردوه ، فإدّاه هو جهنم بن صفوان^(٢)

وقد في موضع آخر «ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ» ، قال بعضهم ، هذا من
المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله وذكر عن يزيد بن هارون أنه سئل عن تأويله ،

(١) هذا هو جواب الشرط

(٢) المقصود بـ (الرد) هنا ، عدم لإدعاء لها والقبول

(٣) نقله عنه سماعة بن مبرك الكلابي الصوفي في كتابه بحر الموائد (١ - ٥٣٩ - ٥٤٠)

(٤) بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (٣٩ / ١)

وقد «تأويله الإيمان به» وذكر أن رجلاً دخل على مالك بن أنس فسأله عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال مالك «الاستواء غير محهود ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا صلاً»

٣٧ الإمام الحطابي - أبو سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم القرشي العدوي النُسي - (ت ٣٨٨هـ)

فهم الحطابي
لعبارة الإمام
هــ

نقل ابن تيمية عن الإمام الحطابي في كتابه (شعار الدين) أنه قال «القول في أنه مستو على العرش هذه المسألة سيئها التوقيف المحض ، ولا يصل إليه الدليل من غير هذا الوجه ، وقد نطق الكتاب به في غير آية ، ووردت به الأحبار الصحيحة فنبوه من جهة اسوقيف واجب ، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز

وقد قال أبو عبد الله مالك بن أنس رحمه الله ، وسئل عن قول الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال «الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

[ومن التوقيف الذي جاء به الكتاب : قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وقال ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ ، وقال ﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾]

(قال ابن تيمية) وذكر المواضع التي في القرآن من ذكر العرش ﴿وَأَمْسُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ ٥٦ ﴿أَمْ أَمْسُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ، وقال ﴿تَنفِخُ الْأَنفُسُ إِلَى اللَّهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ، وقد ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

نَظِيبُ وَالْعَمَلُ نُسَخُ يَرْقَعُهُ ، وقال حكيمة عن مرقس أنه قال ﴿ يَهْنَسُ تَبَّ لِي صَرَخَ لَعَلِّي أُنَلِّعُ الْأَشْيَ ٥٦ ﴾ أَشْبَ السَّمَوَاتِ فَطُلِعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى ، فوقع قصد الكافر إلى وجهة التي أخبره موسى عنها ، بذلك لم يطلعه في طول الأرض وعرضها ، ولم يزل إلى طبقات الأرض سفلا

فـ ما تنوّه من هذه آيات على أن الله في السماء ، ومستو على العرش

ولو كان بكل مكان لم يكن لهذا الاحتصاص معنى ، ولا فيه فائدة

(قال الخطابي) وقد جرت عادة المسلمين - حصصهم وعامتهم - أن يدعوا ربه عند الانتهاء والرعة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ، وذلك لاستقصاء العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه وتعالى

(قال الخطابي) واعتز ص من حاله هذا بقوله ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَخَفَاكُمْ ﴾ ، ويقول ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ويقول ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَاقِبُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَدِسُهُمْ ﴾ ، ويحذر هذا من أي قرآن ، وهذا لا يقدر في أي شيء تنوّه قبل ولا بحالها ، ويحذر عن حال الشيء وصفته من جهة غير الحرص بنفس الشيء ودونه ، وإنما هذا كقول بعض فلاں في السوق معروف ، وفي بلاد ، وحائر أن يكون فلاں في بيته وقت هذا الكلام عائد عن السوق وعن أسلاد وإنما لمعنى في هذه الآي إثبات علمه وقدرته في السماء والأرض ، وهو في الآي المتقدم إحراز عن الدات والاستواء على العرش خشب ، من غير قرآن لذلك بصلية أو تعليق له شيء آخر فأحد الكلامين قائم بنفسه ، والكلام الآخر بما سبق لغيره ، وتعدى إلى ما سواه ، وهو يجمع قصبتين اثنتين ، والكلام الأول قصية واحدة

(قال الخطابي) ورغم بعضهم أن معنى الاستواء هاهنا الاستيلاء، ورع فيه بيت مجهول، لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله ولو كان معنى الاستواء هاهنا الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة؛ لأن الله قد أحاط ملكه وقدرته بكل شيء من الأشياء، وبكل قطر وبقعة من السموات والأرض وما تحت الثرى، فما معنى تخصيصه بالعرش بالذکر؟ ثم إن الاستيلاء يتحقق معناه عند المسع عن شيء، فإذا وقع الطفر، قيل استولى عليه، فأَيُّ مع كان ههنا، حتى يوصف بالاستيلاء بعده.

وكذلك لو كان بكل مكان كما رعموا لم يكن تخصيصه بالعرش بالذكر فائدة وثبت أنه ليس المعنى إلا ما أشار إليه التوقيف.

فإن قيل إن صافاة العرش إليه كصافاة البيت إليه، وهو لم يجعله ليسكنه، فكذلك لم يجعل العرش للكيونة والاستواء عنده، قيل إن العرش لا يشبه البيت فيما ذكرتموه، وذلك لأن البيوت تُتَّحَدُّ عُرُفٌ وعادة لتكون وقاية من الحر أو البرد وما أشبههما من وجوه الأذى، والله متعالٍ عن هذه الصفات، والعرش والسرير إنما يُتَّحَدُّ لِيَتِمَّ جَدُّ ويستكرهما، فقياسكم للجمع بين الاثنين قياسٌ فاسدٌ.

وهكذا حمل ابن تيمية واس انقيم كلام الخطابي على أنه يُثَبَّتُ بصفة الاستواء صفة فعل لله تعالى حدثت في ذاته (لأن هذا هو مذهبهما)، وأنه ثُبَّتَ جهة العدم الحسية أيضًا!

محاولة ابن
تيمية بتداب
الخطابي إلى
مذهبه

(١) بيان تلبس الجهمه لاس تيمية - تحقيق د/ محمد عبد العزيز اللاحم وزارة لشؤون
الإسلامه السعوديه سنة ١٤٢٦هـ. (٤/ ٤٩١ - ٤٩٤)، والربده بين معكوفتين من
نقل ابن قيم الجوزية في تهذيب السنن - طبعة دار عطاء للعلم - (٣/ ٢٦٢ - ٢٦٤)

وحدثهما الإمام أبو عبد الله العرطبي (ت ٦٧١هـ) ، وحكى كلام لخطابي من كتاب (شعر الدين) على أنه ممن يقولون بتفويض المعنى ، كما سبق ذكره .

من أسباب وقوع ابن تيمية في الخطأ في فهم مذهب علماء

وسبب خطأ ابن تيمية في فهم كلام لخطابي (ومن قلده تنع له في هذا الخطأ) أمران :

أولاً ، أنه يكتفي بعبارة واحدة للعالم يتنمّس فيها الموافقة به ، ويتراء عشرات العبارات لعدم نفسه تحلله كل المحالفة ، ويؤكد مذهب ذلك العالم في مسائل الصفات ، كما سيأتي بيانه بخصوص الخطابي .

ثانياً ، أنه يحمل سياقات كلام لأئمة كلها على سياق كلامه هو ، فيفهم بسبب ذلك عبارات الأئمة بآء على معركته هو ، لا على معارك لأئمة التي صرّحوا هم بخصوصها !

توجيه مشكل كلام الخطابي

وخطابي كان يرد في كلامه السابق على من يقول إن الله تعالى في كل مكان ، ولم يكن يرد على من يقول معنى وهذا صريح كلام الخطابي ، ألا ترى أنه قال : «فدل ما يلوه من هذه الآيات على أن الله في السماء ، ومستور على العرش ولو كان بكل مكان لم يكن لهذا الاحتصاص معنى ، ولا فيه فائدة» ، وقال أيضاً : «وكذلك لو كان بكل مكان كما زعموا - لم يكن تخصيصه العرش بالذكر فائدة» ، كما أن الآيات التي يحتج بها حصم الخطابي ظاهر من سياق الخطابي لها أن حصمه كان يعتقد أن الله تعالى في كل مكان ، فقد كان حصم الخطابي يحتج بقوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ، ويقول ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ ، ويقول ﴿مَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَازِقُهُمْ وَلَا يَمْلِكُونَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾

ومن كان يقول إن الله تعالى في كل مكان سيكون الرد عليه بإيراد آيات التي
تبره الله تعالى من الحيوان في السماء أو في الأرض ، والتي يدل على أنه تعالى نازل
عن خلقه عز وجل ، وأنه سبحانه يس في مكان وسكون آيات العز والاستواء
على العرش من أقوى الأدلة على ذلك ، وعلى نطلال كلام بعضهم اندي برعم أ
الله تعالى في كل مكان .

نعم ستمسك اس تيمية - إذ أعمل هذا السياق بقول الخطابي عن فرعون
وأمره له مان ﴿يَهْمُرْ أَتَى لِي صَرْخٌ نَعْلِي أَتَبَعُ الْأَسْتَبَ﴾ أَسْنَبَ السَّمَوَاتِ
قَاطَعَ إِيَّاهُ مُوسَى ﴿عندما كان الخطابي «فوقع قصد الكافر إلى الجهة التي
أحمره موسى عنها ، لذلك لم يطمع في طول الأرض وعرصتها ، ولم يبرر إلى طبقات
الأرض سفلا»

لا يندبها د
على إثبات
الجهة بكلام
فرعون

فبعد اس تيمية أن الخطابي صرح بالجهة بهذا الكلام ، والحقيقة أن الخطابي
حكى المضمون السقيم لفرعون ، فقد طر فرعون أن موسى ﴿لَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي
جَهَةِ السَّمَاءِ ، عندما أحمره موسى ﴿كما أحمر لآسيء أقوامهم﴾ بأن الألوهية
و ربوبية لا تكون إلا لله تعالى ، وأنت يا فرعون وأوثانت وآلهنت كنكم عبيد لله
تعالى ، وأن الله تعالى يس من حسن مخلوقاته من الشمس والقمر وغيرهما مما
كان يُعبد من دواب الله تعالى ، وأنه عز وجل معالي عن خلقه ، ليس حالاً في شيء
من خلقه ، وأنه هو خلقه فاندي أحمر به موسى ﴿هو أن ربه سبحانه ليس

وقد صح عن كعب الأحبار أنه قال «قال الله تعالى في سورة أنا الله فوق عبادي ،
وعرشي فوق جميع خلقي ، وأنا على عرشي أدبر أمر عبادي ، ولا يحصى عني شيء في
السماء ولا في الأرض»

أحرجه أبو الشيخ الأصهب في العظمة (رقم ٢٤٤) ، واسطة في الإبانة (تمهله في عيسى =

كمعودت فرعون وقومه ، وأنه حرّ وحلّ عالٍ فوق السماء نازل من حنقه ، وهذا حرّ ليس فيه تعيين جهة ؟ إلا عند جاهل أحقق كفر عوب وهامد !

هد هو طاهر كلام الخطابي ، ومن أراد أن يفهم كلام الخطابي كما يحب أن يفهم ! ألا ترى إلى عود الخطابي عقب احتجاجه بقصة فرعون إلى قوله « قد ما تلوه من هذه الآيات على أن الله في السماء ، ومستو على عرشه ولو كان كل مكان لم يكن لها الاحتصاص معنى ، ولا فيه فائدة » هد لأن هذا هو معنى الحصص من هذا الاحتجاج أن الله مرة من أن يكون بكل مكان !

رد ابن العربي
على مثبت
الجهة بكلام
فرعون

وقد ذكر أبو بكر بن العربي احتجاج مثني علو الجهة بقصة فرعون وهامد ، فقال على لسبهم : « ولو لا ما قال موسى : إلهي في السماء لفرعون ، ما قال : يَهْنُؤُ أَنْبِيَ لِي صَرْحًا » ثم ردّ ابن عربي عليهم بقوله « قد كدتم على موسى ، ما قضاها قط ، ومن يؤصلكم إليه ؟ إنما أسمع أتباع فرعون ندي عتقد أن الباري في جهة ، فأراد أن يرقى إليه يسئم فيهيئكم أنكم من أتباعه ، وأنه إمامكم » ثم ذكر احتجاجهم بآيات لشاعر الجاهلي أمية بن أبي لصلت ، وأنه قد قرأ التوراة والإنجيل ، فردّ على ذلك بقوله :

= (الجهمية) - تحقيق لوليد بن محمد بن سيف النصر در لرية الرياض سه ١٤١٨هـ - (١٨٥ - ١٨٦ رقم ١٣٧) ، وأبو نعيم في حبة لأبياء (٧٦) وقد صحح إسناده ابن قيم لجوريه ، ووثق سدهي رحاله « رحاله ثقت » ، وصر اجماع الحيوش الإسلاميه لاس انقيم - تحقيق رايد لشيري دار عالم الفوائد مكة المكرمة سه ١٤٣١هـ - (٤٠٠) ، ولعمرو بلعني العمار بلدهي - تحقيق عبد الله البراك - (٢ / ٨٦٣ رقم ٢٨٧)

فقد هذا الذي يُشبه جهنكم أن تحتقوا بقول فرعون ، وقور مُلحد حاهر ،
وتُحِينون به على سورة والإبحيل المذلة لمحرفه ، واليهود أعظم خلق الله كُفْرًا
وتشبيهاً لله بالخلق»^١

وقد يتمسك ابن نعمة بقول الخطابي : «وقد جرت عادة المسلمين حاصتهم
وعامتهم - أن يدعوا ربه عند الانتهاك والرعة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ،
وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه وتعالى» .

لكنه يعمل أيضاً عن أن الخطابي يريد الرد على من يقول إن الله في كل مكان ،
فلا استدلال عليه بتوجه المسلمين إلى جهة السماء التي عرش الله تعالى فوقها والله
عز وجل مستور عليه باثر من حقيقه ، لكون هذا من أوضح الأدلة أن الله ليس في مكان
من الأماكن ، فضلاً عن أن يكون في كل مكان ، وليس في ذلك إثبات مكان ولا جهة .

ولدت انظر كيف فهم أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) كلام الخطابي حول
توجه المسلمين إلى السماء فإن القرطبي «فإن الخطابي «وقد جرت عادة
المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربه عند الانتهاك والرعة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى
السماء ؛ وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في لسماء سبحانه»

— بوبه
لقرطبي بكلام
خطابي في
ابنه

(قل انقرطبي) لما كانت أسماء محلاً كريماً ، ومكاناً شريفاً ، وهو موضع
انفصال ، وتقدير ومهبط الوحي وانشراح كبات توجه بالدعاء إليه كالصلاة إلى انقبه»^٢

١ عارضه الأحودي على كتابه في لاس العربي تحقيق حذيفة بن فهد كعث ،
ود ، رصود عبواش ، ومحمد بن علي بن يوسف فاسم ، ود / عبد لمعطي النكور
أبصار ، الكويت سنة ١٤٤٤هـ - (٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ رقم الحديث ٣٣٩)

٢ الأسى في شرح لأسماء لحسى لأبي عبد الله القرطبي - تحقيق عرف سيم حشونه
المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤٢٦هـ - (١٧٠) ، وسحفة خطيه محفوظ في مكتبة
حار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ب)

عدم جواز
الخطابي البحث
في الصفات
و تكليف له

ثم بماذا تُجاوزُ عذرة الخطابي في هذا لنقل نفسه الذي يقفه ابن تيمية ، وهي
عادة تدل على عدم البحث عن المعنى في الصفات أقصد تقديم الخطابي هه
كلامه عن الاستواء بقوله عنه «أقول من جهة التوقيف واحد ، والبحث عنه
وطلب الكيفية له غير جائز»

فيه إن أمكن مقلدة ابن تيمية أن يتأولوا (تحكّمهم) الكيفية غير الجائزة
صفة الصفة كما هي في علم الله تعالى ، ولم يحملوا الكيفية (كما حملها الأئمة)
على تعيين المعنى الذي يحل بين استواء الخلق والخالق قدرًا مشتركًا (كما يريد
ابن تيمية) ، فمادام سيقولون عن تعميم الخطابي قوله بأن «البحث عن الاستواء
غير جائز» ، والأنف واللام في (البحث) يجعل اللفظ يُعمّم كلّ بحث عن الاستواء ،
فيشمل البحث غير الجائر عند الخطابي البحث عن المعنى وليقتصر الجواز
على الإيمان بالاستواء ، توقيفًا وتسليمًا للنص ، كما صرح بذلك الخطابي

فإن تركنا هه النص من الخطابي الذي تشبّه به ابن تيمية وابن القيم ، وكأنه
يصح التشبّه به ! لسطر هل تعرض الخطابي لهذه المسألة في كتاب آخر ؟

فسجد أن الخطابي تعرض فعلا لصفة الاستواء في كتابه (شأن الدعاء)

فقد قل الخطابي في كتابه (شأن الدعاء) : «العلّيّ هو العالي ، القاهر ، معيّن
بمعنى فاعل ، كالقدير والقادر ، والعليم والعالم .

وقد يكون ذلك من العلو الذي هو مصدر علا ، يعو ، فهو عالٍ ، كقوله
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ .

ويكون ذلك من علاء المجد والشرف يُقال منه عَلَى يَغْنَى علاء

ويكون الذي علا حل أن تدحفه صفات الخلق ، أو تكيّفه أو هامهم *

فها أورد الخطابي عدة معاني لصفة الله تعالى (العلي) ، ومنها ما يؤول إلى علو القهر ، وعلو المحد والشرف ، وليس عدو الدات

وحتى عندما أثبت لفظ العلو على العرش ، لم يُصف على إثبات لفظ القرآني أي عبارة تدل على إثبات جهة أو إثبات استقرار أو غير ذلك

بل حتم الخطابي كلامه عن صفة (العلي) ، والتي أورد ضمن بيان دلالاتها المحتملة صفة الاستواء بالتثنية المصدق لله تعالى ، فقال : « حل أن تلحقه صفات الخلق ، أو تكيّفه أو هامهم » .

وبقي للخطابي عبارة أخرى هي أوضح من أن تحتاج لشرح على تفويصه المعنى في صفة الاستواء ، وهو أنه قد في كتبه (شأن الدعاء) أيضًا وهو يتكلم عن العرش : « والله سبحانه حامل حملته ، لا حاجة به إلى العرش ، وليس مكان به ، ولا هو متمكن فيه ، ولا معتمد عليه ؛ لأن هذا كله من صفات الحدّث ولكنه بائن منه ومن جميع خلقه .

بقي الخطابي عن الله المكان والتمكن في العرش ومبغى الخوص في المعنى

وإنما جاء في التبريل ﴿أَنزَحَمْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، فبحر يؤمن بما أمر ، ونفوس كما قال ، ولا تكيّفه ، ولا تحفه ، ولا تتأوله ، كما فعبه ثمة الصفات وهذا بات من اعلم لدي يحب علينا الإيمان بظهوره ، ولا يجوز لنا الكشف عن باطنه^(٢) .

١ . شأن الدعاء للخطابي - تحقيق عبيد المصمود رصواب - لمكة أنعمرية ، ودار الدخائر القاهرة . سنة ١٤٤٣ هـ - (٩٦)

(٢) شأن الدعاء للخطابي (١٩٧ - ١٩٨) .

فهو سمي لحطبي أن يكون عرش مكنًا لله تعالى ، وهذا فيه سمي لأن يكون العرش جهة لله تعالى .

ويسمي الحطبي (التمكن في عرش) وهذا سمي للاستقرار عليه

ثم يصرح الحطبي بأن علاقة الاستواء على عرش الله هو أنه تعالى «بائنٌ منه ومن جميع خلقه» .

ثم يصرح الحطبي بالموقف من ية الاستواء ، وبواجباتها ، وإدابه هو

❁ الإيمان بها .

❁ وأن يقول كما قالت الآية ، ولم يُصحح الحطابي أي قول آخر زياده على قول الآية . وهذا هو التفويض المعوي بعينه !

❁ ثم أوجب الحطابي أن لا تكيف (شمول دلالة التكيف) ، وأن لا حجة الاستواء (شمول دلالة الحد ، ومنه تحديد معنى به) ، وأن لا تؤول كما يفعل ثقات لصفات (لأنه يرى الترام تفويض المعنى ، وعدم الحوص فيه) .

لايمان بالظاهر
هو التمويض
للمعنى

ثم أكد الحطابي أن الواجب هو التسليم للفظ ؛ إذ هو بظاهره ، وأما للمعنى وهو باطن ، فلا يجوز له محوله بعينه والكشف عنه !

وهكذا يعود الحطابي لاستعمال عبارة «لايمان بالظاهر» على معنى عدم تأويل اللفظ ، والإيمان باللفظ والتسليم لمعنى الورد كما سبق وأكدته عدة مرات أن هذا هو معنى الإجراء على الظاهر عند العدماء ، وليس معناه إثبات المعنى الظاهر .

ثم انظر ماذا قال الخطابي في الموقف من صفة الرول ، لتعلم مراده بانطهر
الذي يُسَلَّم له في أخبار الصفات :

قال الخطابي في شرح حديث الرول «مذهب علماء سلف وأئمة الفقهاء
أن يُخَرُّوْا مثل هذه الأحاديث على طاهرها ، وأن لا يُرِينُوا لها المعاني ، ولا
يتأولوها ؛ لعلمهم بقصور علمهم عن ذكرها

حدثنا الرعفرابي حدثنا ابن أبي حيثمة حدثنا عبد الوهاب بن سعدة
الحوطي حدثنا بقية ، عن الأوزاعي ، قال «كان مكحول و زهري يقولان :
أُمرُوا بالأحاديث كما جاءت» .

أحاديث
الصفات من
المتشابهة عند
الخطابي

(قال الخطابي) قلت وهذا من العلم الذي أُمِرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن
لا نكشف عن باطنه وهو من حملة المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في كتابه
فقد ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ
تَأْوِيلَةٍ وَمَا يَعْنِي تَأْوِيلَهُ إِلَّا أَنَّهُ وَارِسُ حُورٍ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ
عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، ومحكم منه يقع به لعلم الحقيقي والعمل ، والمتشابه يقع به الإيمان
والعلم بظاهره ، وتوكل بباطنه إلى الله سبحانه ، وهو معنى قوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ
إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وبما حط الراسخين في العلم أن يقولوا ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾

وكذلك كل ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ
يَأْتِيَهُمْ آيَةٌ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُصِيَ الْأَمْرُ﴾ ، وقوله ﴿وَجَاءَ رُتُكُ
وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾

د : أراع برع أي طلب يطلب ، والمعنى أن لا يطلبوا له لمعاني وهذا لفظ غاصح بعدم
طلب أي معنى لهذا الجنس من الصفات .

والقول في جمع ذلك عند علماء السلف هو ما قلنا ، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة

وقد رُوِيَ بعضُ شيوخ أهل الحديث ، ممن يُرجع إلى معرفته بالحدث والرجال ، فحاد عن هذه الطريقة ، حين روى حديث البرول ، ثم أقبل يسأل نفسه عليه ، فقال «إن كان قائل كعب يرون ربنا إلى السماء ؟ قبل له برل كيف شاء ، وإن قال هل يتحرك إذا برل أم لا ؟ فقال إن شاء تحرك ، وإن شاء لم يتحرك»

(قال الخطابي) قلت وهذا خطأ وحش ، والله سبحانه لا يوصف بالحركة ؛ لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد ، وإنما يحور أن يوصف بالحركة من يحور أن يوصف بالسكون ، وكلاهما من أعرضي الحدث وأوصافي المخلوقين ، والله جل وعز متعالٍ عنهما ، ليس كمثله شيء

ولو جرى هذا الشيخ (عفا الله عما وعه) على طريقة أسلف الصالح ، ولم يدحل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يحرج به القول إلى مثل هذا الخطأ والحش

وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع ، فإنه لا ثمير حيراً ، ولا يفيد رشدً . وسأل الله العصمة من الصلا ، والقول بما لا يحور من الفاسد المحال^(١) .

وهذا بض قاطع مذهب الخطابي في الصفات وأب من المشتبهات التي لا يعلمها إلا الله ، وأنه يحب تفويض معانيها إلى الله تعالى

(١) معالم النسل للخطابي تحقيق سعد محمد عمر ، وشعبان لعوده مؤسسه الرسالة

بيروت . سنة ١٤٣٣ هـ - (٤ / ٩١ - ٩٣)

كما أن قول الخطابي « وقد رث بعض شيوخ أهل الحديث ، ممن يرجع إلى معرفة الحديث والرحاب ، فجاد عن هذه الطريق » إلى حره فيه إشارة إلى أن بعض المحدثين ممن هم أهل علم نقد الحديث وعلم بطلانه وبالحر والتمدد بل قد دخلوا فيما لا يحسونه من تفهم الصحيح لبعض أحاديث الإضافات أو الصفات ، وأنهم لهذا ففهم صاروا يندرجون في الرداءة على ما ورد في الحديث بالمعاني المبتدعة التي تدل على التشبيه^(١) .

هذا خطابي
بعض
المحدثين
الذين اقدموا
انفسهم في
لا يحسونه

(١) وللخطابي عبارة أخرى في نقد بعض أهل الحديث الخائضين فيما لا تحسونه فقد قال في (الرسالة لصاحبه) من تصفه « إن أهل الحديث قد يسرع قوم منهم إلى تكفير من [تأول] الأحاديث في الصفات ، وما هم عند العلماء وعامة الفقهاء بكفار ، ولكنهم من أهل البدع وكيف تكفر من ثقل شهادته ، وبحود ما كبحه ، وتحتل ديبحه » الآية في الكلام لأبي القاسم لأبصارى ليسبوري (ت ٥١٢هـ) تحقيق مصطفى حسبي عند الهادي دار السلام القاهرة سنة ١٤٣١هـ (٢ ٦٥٩ ٦٦٠) ، وقد سحر ما بين معكوفين في المصدر إلى (س و ل) ، ولتصحيح ما بوجه السبق وما نعه أ و قاسم لأبصارى كلام خطابي في إطلاق يعود بتبديع من تأول أحاديث الصفات .

(٢) وقد شئ الإمام أحمد عن أحد حفاظ الحديث انمصفق عن الأئمة الفقهية ، وهو عبد الرزاق بن همام لصحابي هل كان له فقه ؟ فقال الإمام أحمد « ما أقل فقه في أصحاب الحديث » طمعات المحاولة لأبي علي (ترجمه محمد بن يزيد انظر سوسي المستمعي) - تحقيق عبد الرحمن العثيمين - (٢ ٣٩٢) ، والآداب لشرعة لاس مفتح (٢/٦٧) ، والمهجع لأحمد للبعيمي (٢/٤١)

الإمام أحمد
يصف المحدثين
بقلة الفقه

وسلك فقد نقل ابن تيمية جواب الإمام أحمد بجمع ، حيث قال في رده على السبكي « وبعد لرأي كما قال أحمد فيه سم يكن من الفقهاء أهل لاسدلال ، وبما كان محدثاً فلا لقول غيره » الرد على السبكي في مسألة يعيق لطلاق لأبي تيمية تحقيق عبد الله امرورع ، دار عالم الفوائد مكة المكرمة ، سنة : ١٤٣٥هـ - (٢/٧١٧)

وتحرف جواب الإمام أحمد في مطوعه (بحر الدم) لاس عبد الهادي إلى لاكم الفقه في أصحاب الحديث ! انظر بحر الدم لاس عبد الهادي - تحقيق د وصي لله عباس - (٢٧٠ رقم ٦١٩)

كما أن الحطايي قال في موضع آخر في شرح حديث السرو أيضاً هـ :
الحديث وما أشبهه من الأحاديث في انصباب ' كان مذهب السلف فيها الإيمان بها ،
وإجراؤها على طاهرها ، ونهي الكيفية عنها .

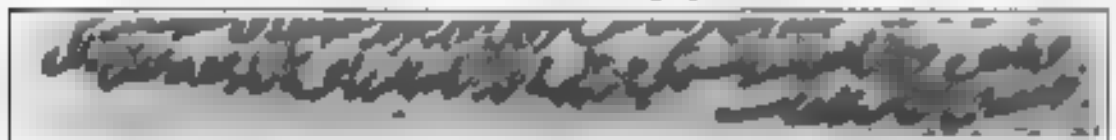
أخبرنا الرعفرائي حدثنا ابن أبي حيثمة : حدثنا عبد الوهاب ابن نعدة
بحوطي حدثنا بقية ، عن الأوراعي ، قال « كان مكحول والرهري يقولان
أمروا الأحاديث »

وحدثونا عن عباس الدوري قال : كان أبو عبيد يقول : « نحن نروي هذه
الأحاديث ، ولا نريغ لها المعاني » .

وقد روي عن عبد الله بن المبارك أن رجلاً قال له كيف يرل؟ فقال له
بالفارسية (كَدْحَدَايْ كَارِ حَوِشْ كُنْ) ، يرل كما شاء

وإنما يُكره هذا وما أشبهه من الحديث ' من يقيس الأمور في ذلك بما شاهده
من السرو ، الذي هو تدلُّ من أعلى إلى أسفل ، وانتقال من فوق إلى تحت ، وهذه
صفة الأحسام والأشباح فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإن هذه
المعاني غير متوهمه فيه ، وإنما هو حرٌّ عن قدره ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ،
واستجابته دعاءهم ، ومعرفته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجه على صفاته كيفية ، ولا

وبالرجوع لمخطوط كتاب بن عبد الهادي الذي بخط يده تبيّن أن المحقق السبكي قد
تحرّف النص عليه ، وأنه على الصواب كما في بقية المصادر .
وهذه صورة خط ابن عبد الهادي في كتابه



(١) عبارته فارسية ، وحدثها قد ترجمت باسمي شتعل بعمدك

على أفعاله لِمَيَّةٌ ، سبحانه ﴿لَيْتُمْ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

وفي هذا النص من الفوائد :

أن تعلم أن العلماء إذا قبلوا إخراج اللفظ على ظاهره فهم يقصدون عدم الريبة على لفظه شيئاً ألا ترى الخطابي كيف استعمل الإخراج على الظاهر بهذا المعنى ؟ حتى تعلم كيف تنحرف دلالات عبارات العلماء عن مرادهم بإدخال معاني أجنبية عن مرادهم إلى مرادهم !

المقصود
بإخراج اللفظ
على ظاهره
عند العلماء

أن الخطابي لم يحد في بيان الفائدة من حديث الروول تأويلاً بصرف اللفظ عن ظاهره ، عندما جعل الحديث «حرراً عن قدرته ورأفته بعاده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومعرفته لهم» ، فهو لم يقصد أن هذا هو معنى الروول ، وإنما أراد أن يبين أن تفويض المعنى لم يُحل اللفظ من فائدة ، فإن لمقصود ذكر (الروول) هو توقع الإجابة وقرب رول الرحمة

المؤيد
لادخالي اللفظ
من فائدة

() قال محققه : هكذا في الأصل ، ولعله يريد لسؤال عن لأفعال (لم)

أعلام لحديث للخطابي - تحقيق د / محمد بن سعد آل سعود - موضوعات جامعة أم
القري مكة المكرمة سنة ١٤٠٩ هـ - (١ / ٦٣٧ - ٦٣٩)

٣ ولم يستطع الباحث المنتسب لجمعية لمعاصره الذي كتب (الإمام الخطابي ومهجه في
العقيدة) أن يفهم ذلك ، فقال : «هكذا يذهب أبو سيمان إلى تأويل صفة نزول الرب (حل
وعلا) لوأرده في صحيح الأحبار عن رسول الله ﷺ بأن ذلك حرٌّ عن قدرته تعالى ورأفته
وعطفه و استجابته دعاء عبده ومعرفته لهم وهذا عيب قول المؤلفين المصطفيين ، الذين
رغموا أن إنيانه سبحانه ومجيئه وبروله معه نزول ملائكته أو نزول أمره أو إقاله على أهل
الأرض بالرحمة والاستعطاف .

و لعجب منه : يقول مذهب السلف ، ويُصنِّثُ به كلامه ، ثم عبد التفصيل والقرير بحالته
إلى غيره ! فتفق مع انتهاء في تأويل النص وحرجه عن ظاهر مدلوله ، مع تصحيحه بأن :

وقال الخطابي في حديث «يكشف ربنا عن ساقه» «وهذا الحديث مما قد تبيّن القول فيه شيوْحاً ، فأخبروه على ظاهر لمظه ، ولم يكشفوا عن باطن معناه ، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب مروى عن ابن عباس أنه قال عن شدة وكرب « ، إلى آخر كلامه في تأويل (الساق) » .

وهذا كلامٌ قاطعٌ بأمور :

أولها أن الإجراء على الظاهر عند الخطابي ، هو : عدم ذكر المعنى ، وعدم تفسير أحاديث الصفات .

ثانيها أن السطن الذي يوكل علمه إلى الله تعالى من أحوار الصفات هو المعنى .

هذا من العلم الذي أمرنا بالإيمان بظهوره وعدم انكشف عن بطنه ، كما فانه بعينه ها « ، إلى آخر هذه السطحية في الموقف من كلام الإمام الخطابي «نظر الرسالة الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة» الإمام الخطابي ومهجه في لعقيدته للحسن بن عبد الرحمن العلوي ، وتقديم حماد بن محمد لأنصاري دار البوص لرصاص سنة ١٤١٨ هـ - (٢٠٦ - ٢٠٧) .

لم يفكر هذا الباحث أن يكون باحثاً حقاً ، فيحاول أن يفهم كلام السلف كما فهمه لخطابي ، بل قهر مباشرة إلى محاسبته بفهم مدرسته التي لَقَّنته معاني معينة : (الإجراء على الظاهر) ، ولد (الإمر ركـم جاءت) ، ليسب التذقن إلى إمام كـخطابي ، وهو ناقض في موضع واحد من كلام الإمام الخطابي ، ومع ذلك لم يورع هذا الباحث - إذ لم يسمع العلم والعقل - عن اتهام إمام بمثل هذا التناقض !

هذا نموذج للمحصبين في المعتقد المنسوب للسلف المعاصرة ، وليس هو أسوأهم ، بل هذه هي طريقة عديهم في البحث والتأليف ، وهو منهجهم اللامهجي في ذريهم العقدي !

(١) أعلام الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣٠ - ١٩٣٤)

ثالثها أن منهج السلف من أحرار الصغائر لتوقف عن تفسيرها ؛ لأنها مما لا يحيط العلمُ به .

ولدتُ عندما تحد الخطابي يقول عن صفة ليدين «كنت يديه يمين» وليس معنى اليد عندنا الجارحة ، إنما هو صفة حياءٍ لتوقيف ، فحس نُظُمها على ما جاءت ، ولا نُكَيِّفها ، ونستهي إلى حيث انتهى ما الكتاب والأحرار ، بالمأثورة الصحيحة ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة^(١) لا يبقى لديك أدنى شك أنه ما يفوض المعنى ؛ بعد نفيه الجارحة عن اليد ، وبعد تصريحه أنه يكتفي بالإطلاق كما جاءت ، دون أن يضيف إليه أي معنى !

وفي موطن آخر يقول الخطابي «إن قيل كيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمًا بحقيقته ؟ وكيف نتعاطى وصفه بشيء لا نذكر له في عقولنا ؟ قل له : إيماننا صحيح بحق ما كُتِّفناه منها ، وعِلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه فيها ، وإن لم نعرف ما تحتها حقيقةً وكيفيَّةً وقد أمرنا أن نؤمن بالله وملائكته ورسوله واليوم الآخر والجنة ونعيمها والنار وأليم عقابها ، ومعنوم أن لا يحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل ، وبما كُتِّف بالإيمان بها حملةً ألا نرى أننا لا نعلم أسماء عدَّة الأنبياء وكثير من الملائكة ، ولا يُمكن أن نحصي عددهم ، ولا أن نحيط بصفاتهم ، ولا أن نعلم خواصَّ معانيهم ، ولم يكن ذلك قاذحًا في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم وقد قال النبي ﷺ في صفة أهل الجنة «يقول الله تعالى أعذتُ عبادي انص بحين ما لا عين رأت ، ولا أُذُن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر» وقد حُجِب عما عدُّم الروح ، ومعرفة كيميته ، مع عدم ما به أكلة التمييز ، وبه تُدرك المعرفة

وهذه كلها محبوبات لله ، فما ضلَّك بصدقت رث العالمين سبحانه !

فمن قيل فإن هذه الأمور بما حار أن يصوي عنك علمها لا تثبت لا تجد عليها دلالة من حسن ، ولا في كيفيتها ساء من بض ، ولا رأيت لها مثلاً من بطير وشكل ، واليد والسمع والبصر و بوحه معلومة بأسمائها وبطائرها ، مو حوده بحواص صماتها ؟
فمن هد طم في امعد صة ، و خور في حق المطالبة . وذلك أن اليد والسمع وانصر إسا كانت حوارح لذاب هو جسم طويل عريض عميق ، فلما كنت اليد ابي قدمت به هذه الصعات معلوم الكيفية كنت صفة كذبت فأما يد كانت هذه لأسماء صفة لذات المتحشي عن هذه سموت ، المشره عنها جرى الأمر فيها على البرهة والتعد عن التحايد والتكييف ، وحصل العلم بظاهره من طريق التوقيف حسب .

وفد جعل الله تعالى آيات كنهه الذي أمر بالإيمان به والتصديق بما فيه على قسمين محكما ، ومتشبهها ، فقال عز من قائل ﴿ هُوَ الَّذِي أُنزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ بَيِّنَاتٌ مُخَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَأَنزَلْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ عَامَّةً بِهِ كُلُّ مَنِّ عَمْدٍ رَبِّدٍ ﴾ . وعلم أن تمتشه من الكتاب قد ستأثر الله على علمه ، فلا يعلم تأويله أحد غير ، ثم أثنى الله على المراسخين في العلم بأهم يقولون ﴿ عَامَّةً بِهِ ﴾ ، وبو لا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الشاء عليه . ومذهب أكثر بعماء أن توقف العلم في هذه الآية بما هو عند قوله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وأن ما بعده سشاف كلام ، وهو قوله ﴿ وَأَنزَلْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ عَامَّةً بِهِ ﴾ ، وروي ذلك عن بن مسعود وأبي بن كعب وبن عباس

وعائشة (رضوان الله عليهم)، وبما روي عن مجاهد وحده أنه سقى براسحين على ما فيه، ورغم أنهم يعلمونه، وحتّى له بعض أهل اللغة، فقال معه والراسحون في العلم يعلمونه قائلين أمّا به، ورغم أن موضع الراسحين على الحال وعامه أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه، لأن العرب لا تُصمّر الفعل والمفعول معاً، ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور الفعل، فإدائهم يظهر فعلٌ فلا يكون حالاً، وهو حار ذلك لجار أن يُقر عبد الله راکباً، بمعنى أقبل عبد الله راکباً، وبما يحور دلت مع ذكر الفعل، كقولك عبد الله يتكلّم يُصلح بين الناس، فكان (يُصلح) حالاً كقول الشاعر - أشدنيہ أبو عمر، قال أبو العباس ثعلب - :

أرسلتُ فهد حلاً نكك يفصّرُ يمشي ويطوب برك

أي يقصر ماشياً.

فكان فون العامة مع مساعدة مذاهب الحوييس له أولى من قول مجاهد وحده.

وأيضاً : فإنه لا يجوز أن يمي الله سبحانه شيئاً عن الحق، فيثبته بنفسه، فيكون له في ذلك شريك، ألا ترى قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقوله ﴿لَا تُحِيطُ بِأُوقُنْهَا إِلَّا هُوَ﴾، وقوله ﴿كُلُّ شَيْءٍ وَهَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، فكان هـ كنه مما استأثر الله سبحانه به، لا يشركه فيه غيره، وكذلك قوله تبارك تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. ولو كانت الواو في قوله ﴿وَالرَّاسِحُونَ﴾ معاً لدسّ لم يكن لقوله ﴿كُلُّ مَن يَمْنَعُ رَيْتَنَا﴾ فائدة^(١).

تمه الأسى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله الفارطبي نسخة خطية محفوظة في مكتبة جاز الله بتركيا، رقم ١٠٢٤ (٢١٥/ب - ٢١٦/أ).

وهذا كلام صريح أن أحذر الصفات من المتشبه الذي أحذر الله تعالى في كتابه أنه لا يعلم تفسيره إلا الله تعالى ، وفيه حواش من الخطابي على من اعترض على ذلك بأن الله لا يحاط بنا إلا بما ندرك معناه

ومع تفويض الخطابي لمعاني بعض الصفات كالاستواء ونبوء والمحيي والإتيان ، فقد تأوّل غيرها (خلافاً لمهدي ابن تيمية) كالفرح ، والضحك ، والحب ، والتقدم ، واليمين والأصابع ، وشخص

وهذا يتضح أن لخطابي لم يكن ليحمل عبارة الإمام مدك إلا على تفويض المعنى ؛ لأنه هو نفسه كان يفوّض المعنى

ولا يبقى لديك شك أن حمل كلام الخطابي في معنى الاستواء على المحمل الذي حمّله عليه ابن تيمية وابن القيم خطأ عليه ؛ لأنه لا يوافق دلالة كلامه ، ويخالف مسهجه العام الذي صرح به في مواطن عديدة تصريحاً لا يقلل التأويل وبذلك يكون أبو عبد الله القرطبي في فهمه لكلام الخطابي قد أصاب كبد الحقيقة ، عندما جعل الخطابي من مفوّضة المعنى ، على طريقة السلف .

٣٨ أبو نصر السّخري - عُبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي - فهم السجري لعبارة بهم مالت (ت ٤٤٤هـ) :

فعلى الرعم من معاداة السجري للأشعرية لمعاداة كلها ، إلا أنه يحذف التقرير التيمي في صفة الاستواء

(١) الإمام الخطابي ومهجه في العقيدة للحسن بن عبد الرحمن العمري (١٥٤ - ١٩٣ ، ٢١٣ - ٢٢٤)

فقد قال عن لأشعرية * وأما نظهرهم بخلاف ما يعتقدونه ، كفعل الربادفة
فهي إثبات أن الله سبحانه استوى على عرش ، ومن عقدهم أن الله سبحانه لا
يحور أن يوصف بأنه في سماء ولا في أرض ، ولا على عرش ولا فوق وقد ذكر اس
البقلاني ، أن الاستواء فعل له أحدثه في العرش .

وهو محالف لقول علماء لأمة ، وقد شئ مدح من أسس (رحمة الله عليه) عن
هذه بمسأله فأجاب «أن الاستواء غير محصور ، والكلمة غير معقولة ، لإمكانه
و حب ، والنسوان عنه مدعة» (إلى أن قل) واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق
العرش مدنه من غير مماسة ، وأن الكرامة من باعهم على قول المماسة ضلالاً

فقول السحري «من غير مماسة» أمرٌ مستند عند التيميين ، ولذلك علق أحداً
من حقق نكتات على هذه العبارة بقوله «الأولى عدم إطلاق لفظ لمماسية بعبارة
أو إثباتاً ؛ لأنه لم يرد فيه ولا إثباته عن شارع»^٢ لكن هذا الذي من السحري
يدل على أنه لا يُثبت معنى للاستواء ؛ لأن الذي ما لم يرد في الشرع لا يقع من عدم
أثري عالٍ في الأثرية (كالسحري) ، لا يدرك يريد بهي بمعنى الذي يُطل مستنداً
من إثبات انصفه كما أن نسبة القول بالمماسية إلى محسّم الكرامة (كما في كلام
السحري) يدل على أن نسب مع بقول بالمماسية عبده هو المحسّم ، مما يعني أن
اعتقاد المماسية عند السحري مضاف لدبريه من التشبيه .

العلق على
كلام السحري

أرد على من أنكر الحرف والنسب لسحري بتحقيق محمد محب مدين أبو زيد
المكينة عمريّة وراز لدخائر الفهرة سنة ١٤٤٢هـ - (٧٤-٧٨) - وبحقيق محمد
كريم بالله الجامعة الإسلامية بمدينة المورة سنة ١٤٢٣هـ - (١٨١-١٩٠)
(٢١) أرد على من أنكر الحرف والنسب لسحري بتحقيق محمد كريم بالله الجامعة
الإسلامية لمدينة المورة سنة ١٤٢٣هـ - (١٩٠) .

مخالفه
الاسحري
للسمية

ومع ذلك لا أحرم أن تفويض المعنى هو مذهب السحري ؛ لأن السحري
مصطرب التقرير متشبح الحصومة لكي أكرم أنه محالف لتقرير أن تسمية
بإثباته ولوزامها

دعوى السحري
ضد الأشعرية
وببرهم مف
نسب إليهم

وأما ما نسب للأشعرية من أنهم ينفون وصف الله تعالى بأنه في سماء أو في
أرض ، وأنه لا على عرش ولا فوق ، فهم لا ينفون هذا مطلقا كما ادعى ، وهذا
الحث وحده كميل بييد بطلان ما نسب إليهم

أما نفي أنه في الأرض فأهل السنة كلهم ينفون ذلك ؛ لا إن أريد علمه ،
أو أنه الإله المستحق للعبادة وحده في الأرض وفي السماء ﴿وَهُوَ أَلْبَىٰ فِي السَّمَاءِ
إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ .

وأما نفي أن يكون عرش وجل في السماء ، فهذا إطلاق لا يصح أيضا ؛ لأنه
إن قصد (في السماء) : على لسماء ، وإثبات صفة العلو كما وردت في النص ،
مع تنزيه الله تعالى عن الجهة والمكان ، فلا يحذف الأشعرية في ذلك ، على مذهب
تفويض المعنى عندهم .

وأما نفي أنه تعالى على العرش فإطلاق أيضا لا يصح عن الأشعرية ؛
لأنهم يشنون الاستواء على العرش ، مع تفويض المعنى لكن السحري يصر
الأشعرية بدمون بالتأويل ، كما نقله عن القلابي في أحد قوليّه

وكذلك نفيهم صفة العوقية ، فلم يتمقوا على ذلك ، فمهم من أنشأ ، مع
التنزيه عن الجهة والمكان ، أي مع تفويض المعنى ، التزاما بالنص ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ
مَنْ قَوْلِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ .

وهذا يتشّر أن نقد السجري للأشعرية لا يسمي عنه تفويض لمعنى ؛ لأنه كان
يسبب إليهم مقالات لا يقولون بها ، أو لا يُلزمون بها . فهو كان يرُدُّ على بصوره
الحاصل به عن الأشعرية ، لا عن حقيقة مقالاتهم . ويكفي لتعرف ذلك من هذا
النص الذي يقصده أنه وصف الأشعرية بالنفاق ، وأنهم يُظهرون خلاف ما يُصطون ،
وكأنهم قوم لا أديان لهم ولا إيمان !!

٣٩ أبو عثمان البصري - إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد
النيسابوري - (ت ٤٤٩هـ) .

فهم الضبوني
عبارة لإمام
مات

فقد ذكر في (عميدة السلف وأصحاب الحديث) بصوص الاستواء والفقية ،
ثم قال - «يُثبتون له من ذلك ما أثبتته الله تعالى ، ويؤمنون به ، ويُصدّقون
الربَّ حلَّ حلّاته في حره ، ويُصلقون ما أطبقه سبحانه وتعالى من استوائه على
العرش^١ ، ويُمرّونه على طاهره ، وَيَكِلُون عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ ، ويقولون ﴿عَاقِبَتُنَا
بِهِ كُلُّ مَنْ عَمِدَ رَبَّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْسِنَةِ﴾ ، كما أحر الله تعالى عن
الراسخين في العلم أنهم يقولون ذلك ، ورصيه منهم ، فأثنى عليهم به

- ١ . الذي أثبتته الله نفسه أنه (استوى) ، وأي زيادة على ذلك زيادة على ما أثبتته الله نفسه
- ٢ . تأكيد على أن الإثبات المقصود هو مجرد الإطلاق اللفظي (استوى)
- ٣ . أي بلا تأويل ، لا كما يرغم المحرّرون أنه يُثبت له معنى ، وكل ما سبق يثبت أنه لا
يُخاص في المعنى أصلاً .
- ٤ . إذا أوكلوا علمه إلى الله تعالى فقد فوضوا معه إليه سبحانه ؛ إذ العلم المعروف بإضافة
يعمُّ كل علم متعلّق بالاستواء
- ٥ . هذا بيان منه أن هذه البصوص في الاستواء وبحوه من المشبهات التي لا تعرف معها ، لا
الله تعالى ، ويوكل معها وتفسيرها إلى الله سبحانه

أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المراكبي حدثني
محمد بن داود بن سليمان الرازي أخبرني علي بن محمد بن عبيد أبو الحسن لحاظ
من أصله العتيق - حدثنا أبو يحيى بن كسبة الوراق - حدثنا محمد بن الأشتر بن
لو أبو كنانة - حدثنا أبو المعيرة الحمصي - حدثنا قرة بن خالد ، عن الحسن ، عن
أبيه ، عن أم سلمة في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قالت : «الاستواء
غير مجهول ، والكيف غير معقول ، وإقراره بإيمان ، والحدوده كفر»

وحدثنا أبو الحسن ابن أبي إسحاق المراكبي بن المراكبي - حدثنا أحمد بن
الحضر أبو الحسن الشافعي - حدثنا شاذان - حدثنا ابن محمد بن يزيد القهستاني
حدثنا جعفر بن ميمون ، قال سئل ما دلت بن أنس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
اسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ قال «لا استواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ،
والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا صالا» ، وأمر به أن يُخرج
من مجلسه .

أخبرنا أبو محمد لمحمد بن العبد - حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد
الاسفراييني - حدثنا أبو الحسين علي بن الحسن - حدثنا سلمة بن شبيب - حدثنا
مهدي بن جعفر بن ميمون الرملي ، عن جعفر بن عبد الله ، قال - جاء رجل إلى
مالك بن أنس - يعني - يسأله عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قال فما
رأيتك وحد من شيء كوحده من مقادته ، وعلاه الرخصاء ، وأطرق لقوم ، فجعلوا
يستطرون الأمر به فيه ، ثم سُري عن مالك ، فقال «لكف غير معلوم ، ولا استواء
غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وإني لأحذ أن تكون صالا ،
ثم أمر به فأخرج»

أخبرنا به حادي أبو حامد أحمد بن إسماعيل ، عن جد والدي الشهيد ،
وهو أبو عبد الله محمد بن عدي بن حمدويه الصابوي حدثنا محمد بن أحمد بن
أبي عون السبوي حدثنا سنده بن شبيب حدثنا مهدي بن جعفر الرملي حدثنا
جعفر بن عبد الله ، قال جاء رجل لمالك بن أنس ، فقال يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، كيف استوى ؟ قال فما رأيت منكاً واحداً من شيء كوحده
من مقالته ، وذكر بنحوه .

وسئل أبو علي بحسين بن الفصل الجلي عن الاستواء ، وقيل له كيف
استوى على عرشه ؟ فقال : إنا لا نعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كشف لنا ، وقد
أعلمنا جل ذكره أنه سنوى على عرشه ، ولم يحربنا كيف استوى

وفي وصية أبي عثمان الصابوي الشافعية عنه ، أنه قال وهذا ما أوصى به
إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عثمان الصابوي الواعظ غير المتعصب ،
الموقف غير المسيقط (إلى أن قال) ويشهد أن الله سبحانه وتعالى مستو على
عرشه ، [استوى عليه] ^١ ، كما بيته في كتابه في فوه تعالى ﴿إِنَّ رَتِّكُمْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى
الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسُئِلَ بِهِ خَيْرًا﴾ ، في آية آخر ، والرسول (صلى الله عليه
وسلم تسليم) ذكره فيما نقل عنه ، من غير أن يُكَيَّفَ ستوؤه عليه ، أو يجعل لفعده
وفهمه أو وهمه سبيلاً إلى إثبات كيفية ، إذ الكيفية عن صفات ربما مبهمة قال إمام

(١) عقيدة أسلاف الصابوي - تحقيق د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع دار لعاصمه
الرياض . سنة ١٤١٩ هـ - (١٧٦ - ١٨٥) .

(٢) تعرفت في كتاب ابن العديم إلى (استواء عليه) .

نفسلمن في عصره أبو عبد الله مالك بن أنس . . . في جواب من سأله عن كيفية الاستواء «الاستواء معوم ، وكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأطبت زنديقا ، أخرجوه من المسجد»^(١) .

العباسي
كلام نصيبي

فتأمل هذه العبارات القاطعة بأب الصابوني يقو ص بمعنى

يقول «نُستور له من دينك ما أثنته الله تعالى» والذي أثنته الله تعالى هو أنه استوى على العرش ، وأي زيادة على دينك حروح عما أثنته الله نفسه .
ويقول «ويُخلقون ما أخلقهم سبحانه وتعالى من استوائه على العرش» .
وهو تصريح بالإصلاح ندي يُطلق ، وهو لفظ الذي أحر الله عنه

ويقول «ويُجرّونه على طاهره ، ويكنون عنه إلى الله» والإمرار على لطاهر هو الذي يؤمن باللفظ ، ويعترف بعدم بعلم معناه ؛ لأنه إمراراً للفظ مع إيمان بعلم به الله تعالى ولولا عذرة «ويكنون عنه إلى الله» لوجد المحرّفون مجالا أوسع لتحريمهم دلالة عبارة الصابوني .

ثم يحتم الصابوني كلامه بذكر الآية التي تتحدث عن موقف الراسخين في بعلم من متشابه القرآن الكريم ، وأهم يكتفون بأن يقولوا ﴿عَافِيَا بِهِ كُلُّ مَنْ عِندَ رَبَّنَا وَمَا تَدْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ﴾ التي تؤكد أن الصابوني كان بعد ما تنكّم فيه من انصوص المتشابهة التي لا يعلم معناه إلا الله تعالى

(١) نية الطيب في تاريخ حلب لابن لعديم طبعة العراق (٤ / ١٩٥ ، ١٩٩) ، وطقات الشافعية الكبرى للسكي (٤ / ٢٨٧) .

وذكر أحيزا أن الذي نقل هذه الوصية هو تاح الدس لسكي (ت ٧٧١هـ) لأشعري الشديد في أشعريته ، ولو كان قد وَّحَدَ في هذه الوصية ما يحالف أشعريته لما ترددَّ في انتقادها طرفة عين ، أو لكان استعنى عن ذكرها في ترجمة الصابوني أمَّا أن يذكرها مُقَرَّرًا لها ، وصمم الموائد التي تُستفاد من الصابوني فهذا يعني أنه لم يزد فيها ما يحالف المعتقد لأشعري الذي يقبل تفويض المعنى فلا يطمع من مدح أن الصابوني كان يقرُّ بهذا الكلام المعتقد التبعي ؛ لأن تاح الدين السكي قد ترصَّد له وخصَّن كلام الصابوني من هذا الاعتداء عليه !

وقال الصابوني أيضًا : «إن أصحاب الحديث (حفظ الله أحياءهم ، ورحم أمواتهم) يشهدون لله بالوحدانية ، ولرسول ﷺ بالرسالة والسوة ، ويعرفون بهم عر وجل بصماته التي يطق بها وحيه وتريُّله ، أو شهد له بها رسوله ﷺ ، على ما وردت الأحبار الضحاح به ، وبقلت العدول الثقات عنه ، ويثبتون له عر وجل ما أشبه لنفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، ولا يعتقدون تشبيها بصماته بصمات خلقه ، فيقولون : إنه خلق آدم بيديه ، كما يص سحره عليه في قوله عر وجل من قائل : ﴿قَالَ يَكْفِرُونَ مَا مَعَكُمْ أَلَّا تَشْخُدُ إِنَّمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ، ولا يحرفون لكلم عن مواضعه ، بحمل اليدين على العميتين ، أو الموتين ، تحريف المعتزلة والجهمية (أهلكهم الله) ، ولا يكيهوهن بكيف أو [تشبيها] بأيدي المحذوقين ، تشبيه المشبهة (خذلهم الله) .

وقد أعاد الله تعالى أهل السنة من التحريف والتشبيه والتكييف ، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم ، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتشريف ، وتركوا القول بتعطيل والشبه ، واتبعوا قول الله عر وجل : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْكَيْدَ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ وهو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ... (ثم قال)

وكذلك يقولون في جمع الصفات التي بول بذكرها القرون ، ووردت
 بها الأحبار الصُّحاح من السمع والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوة ،
 والقدرة ، والعرّة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشية ، والقول ، والكلام ، والرصى ،
 والسخط ، والحب ، والبص ، والفرح ، والضحك ، وغيرها ، من غير تشبيه لشيء
 من ذلك بصفات المربوبين لمخلوقين ، بل يشتهون فيها إلى ما قد الله عز وجل ،
 وقام رسول الله ﷺ ، من غير زيادة عليه ، ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ، ولا تشبيه ،
 ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الحبر عما تعرفه العرب ، وتضعه
 عليه تأويل منكر مستكر ، و[بحروبه] على الطاهر ، ويكلمون عدته إلى الله ، ويقولون
 بأن تأويله لا نعمه إلا الله ، كما أحر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه
 في قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ
 إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(١) .

وهذا بين لمسهح تفويض المعنى بصورة وصحة ؛ لأنه بصرح بالاكتهاء
 بإثبات اللفظ الوارد كما ورد ، بلا زيادة ولا نقص ، ولا شئ أن بيان المعنى الذي
 يدعيه التيميون هو زيادة على اللفظ الوارد

انكر التأويل لا
 يستلزم إثبات
 معنى

ثم إنه ينكر التأويل ، وهذا ما يستعمل به التيميون الاتساع ، فهو موهوم أنه ما
 دام قد أنكر التأويل فقد أثبت المعنى ، متعافين عن أن ينكر التأويل لا يبرم منه
 إثبات معنى للصفة ، بل قد يقبله إثبات اللفظ مع تفويض المعنى

(١) عقبة اسلف للصاحب - تحقيق د ناصر بن عبد الرحمن الجديع در العاصمة
 اريص سنة ١٤١٩ هـ - (١٦٠ - ١٦٥) ، ونقله عنه أبو القاسم التيمي في شرح
 صحيح البخاري تحقيق د عبد الرحمن امراوي أسفار التكوين سنة ١٤٤٢ هـ
 (٤/ ٦٢٠ - ٦٢١) ، ولتصحیحات منه .

الدعوى على دعوى
اثبات الصابوني
بالمعنى في
بصاف

ومما يستعمله السموون قوله «ويحروبه على الطاهر» ، فالدعوى أن المقصود
قائلها إثبات المعنى ، متعافين أن المقصود بالإجراء على الطاهر إثبات اللفظ ،
ولا تأويل بصرفه عن ظاهره ، فالمطلوب في هذا الإجراء على الطاهر مع التأويل ،
ولا كفاء بإثبات اللفظ وقد تكرر مع استيه على ذلك مرات عدة ، فكأن منه على
الذكر دائماً

وأكرر دليل على ذلك ما يلي .

قوله «ويكون علمه إني الله» ، فلو كان يعلم معناها لصرح بعدمه ،
ولم يكل علمها لله تعالى ، هل يسوون أنهم فسروا قول الإمام مالك «الاستواء
معلوم» على أنه نعم بالمعنى ، فإذا كان يعلم بالمعنى معلوماً كيف يجمع ذلك
مع إمكان علمها إلى الله تعالى

وقوله «ويقررون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله» ، ولا شك أنه هنا ليس في
سياق معنى التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ؛ لأن صرف اللفظ عن ظاهره
لا يُقدَّر أنه لا يعلمه إلا الله ، والصابوني يريد أن تفسيرها بمعرفة معناها مما لا
يعلمه إلا الله عز وجل .

وأكد ذلك بيان أنها من المشتبهات التي يكثر الراسخون علمها لله عز
وجل وحده .

هذا هو ظاهر كلام الصابوني ، ثم وازته - يا متغني الحق - بتحريفات الشراح
المعاصرين لعقيدة الصابوني

وتنته أن الإحراء على الطاهر يمكن أن يكون هو التجسيم ، أي بحمل بمعنى
في النص على الطاهر المعروف في صفة المخلوقات على صفة الله تعالى ، وهذا هو
صهر النقط . فإذا ما تفقنا نحن ومن برّد عليهم على صرف دلالة كلام الصابوي عن
هذا لمعنى الساطع ؛ لأن هذا هو التشبيه بعينه ، مع أنه هو طاهر الإحراء على الطاهر
الوارد في عبارة الصابوي ، هو الطاهر إذا حرّدا العبارة من كل قيد يفهمه من سياق
الكلام ومما يليق بإمام كالصابوي مرّوه عن القول بالتجسيم الذي يوافق على تربيته
منه حتى التيميون = فقد اتفقا بذلك نحن وهم على وجوب تأويل عبارة الصابوي
على خلاف ظاهرها

وأقصد من التبيه على ذلك أنه لا يحق للسلفية المعاصرة ادّعاء أنهم
أولى بفهم كلام الصابوي ، يدعوى أنهم حملوا عبارة «يجرو به على الظاهر» على
ظاهرها ، فهم لم يحملوها على الطاهر ، بل تأولوها على خلاف الظاهر ، فلا يحق
لهم نمنشخ سعادة التمشيت بظاهر عبارة الصابوي ! فلا هم قد أخذوا بالطاهر ؛
لأنهم لو حملوه على ظاهره لزمهم ادّعاء أن الصابوي مشّه ، ولا أهل العلم قد
فهموه على ذلك ؛ لأنه لا يدلّ عليه .

وهذا أبو القاسم التيمي الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ) عندما أورد هذا
النص عن صابوي قدّمه بعبارات «سلف التي تصرّح بتفويض المعنى ، وحسم
عبارة عبارات أخرى تدل أيضا على تفويض المعنى ، مما يعني أنه لم يجد في
عبارة الصابوي خروجاً عن دلالة ذلك»^(١) .

(١) شرح صحيح البخاري لأبي القاسم التيمي تحقيق د. عبد الرحيم انعموي أسفار
الكويت سنة ١٤٤٢هـ (٤/٦١٧-٦٢٤)

فهم البيهقي
لعبارة الإمام
مالك

٤٠ إمام سبهي الأشعري - أحمد بن الحسن - (٢٥٨هـ)

قال البيهقي في (الأسماء والصفات) : عقب حديث من أحاديثها . لا قد
مضى الكلام في معنى هذا الحديث دون الاستواء ، فأما الاستواء ولمتقدمون من
أصحابنا ، كانوا لا يُشربونه ، ولا يتكلمون فيه كبحر مذهبهم في أمثال ذلك
(ثم أسد إلى محمد بن كثير بمصنعي أنه قال) سمعت الأوزاعي يقول
كما - والتابعون متوافرون - يقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ، وبؤس مما وردت
السنة به من صفاته حلّ وعلا ..

(ثم أسد عبارة الإمام مالك من وجهين سبق في تحريجها ، ثم أسد عن ربيعة
الرأي نحو من عبارة الإمام مالك ، ثم أسد إلى أحمد بن أبي الحوري أنه قال)
سمعت سفيان بن عيينة ، يقول : كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه فتفسيره
تلاوته ، والسكوت عليه ...

(إلى أن ختم لبهقي كلامه بقوله) والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة
وعلى هذه الطريق يدل مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليها ذهب أحمد بن حنبل ،
والحسن بن الفضل النجدي ، ومن المتأخرين أبو سبيمة الخطابي

وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه
فعل في عرش فعلاً سماه استواء ، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقاً أو نعمه أو
غيرهما من أفعاله ثم لم يُكَيَّف الاستواء ؛ إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله
﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، و﴿ثُمَّ لِلزَّاحِي﴾ ، والزَّاحِي إما يكون في الأفعال ،
وأفعال الله تعالى بوحده لا مباشرة منه إياها ولا حركة

ودهب أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري في آخريين من أهل
البحر إلى أن الله تعالى في السماء ، فوق كل شيء مسو على عرشه ، بمعنى أنه عن
عديه ، ومعنى الاستواء الاعتلاء ، كما يقول استويت على ظهر الدابة ، واستويبت
على السطح ، بمعنى عدوه ، واستوت الشمس على رأسي ، واستوى نظير على
قمة رأسي بمعنى علا في نحو ، فوجد فوق رأسي والفديم سبحانه عاب على
عرشه ، لا فعد ، ولا قائم ، ولا ممسك ، ولا شايئ عن العرش

(١) هو أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري الأحديين عنه (ت ٣٨٠هـ) ، وقد طبع من كتبه (تأويل
الآيات المشككة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان)

(٢) لفظ عبارة أبي الحسن بن مهدي الأشعري في كتابه « عدم - عصمت الله وإباده من أربع
برحمته - أن الله سبحانه وتعالى في السماء ، فوق كل شيء ، مستو على عرشه ، بمعنى
أنه عاب عليه ومعنى الاستواء الاعتلاء ، كما يقول العرب استويبت على ظهر الدابة ،
و استويبت على السطح ، بمعنى عدوه ، واستوت الشمس على رأسي ، و استوى نظير
على قمة رأسي بمعنى علا في نحو ، فوجد فوق رأسي والفديم - حلّ جلالة - عاب
على عرشه ، لا فعد ولا قائم ، ولا ممسك له ، ولا شايئ ، والعرش ما يعقله لعرب ،
وهو « السرير »

ومن إصافته المهمة في هذا الكتاب أنه ذكر ردّ المعبره على الاحتجاج عندهم برفع
لدى عين أيديهم وأبصارهم إلى السماء ، يقولون « أن أوراق المعاد لم كانت من السماء ،
وكانت حافظة لأعمال من الكرم الكنيين إما مسكنهم السماء حذر أن يرفع أيديهم إليهم
بعد الدعاء ، هذا جواب المعبري ، فرد عليه ابن مهدي بأنه لو صح تعينهم « حار أن
يحفص أيدينا في لدعاء نحو لأرض ، من أجل أن الله تعالى يحدث فيها لسات والاقوات
والمعيش ، وأن قرأهم ، ومنهم خفقو ، ولها يرجعون ؛ ولأنه تحدث فيها الآيات ،
كبر لا ل ولا رحف والحسف ، ولأن الملائكة معهم في الأرض الذين يكتبون أعمالهم ،
فإذا لم يحفص أيدي نحو الأرض لم وصفوا لم تكن أفعاله في رفعها نحو السماء
ما وصفه لبحي ، وإنما أمرنا الله تعالى برفع أيدينا قاصدين إليه برفعها نحو العرش الذي
هو مسو عليه ، كما قال ﴿ لَرُحْمُكَ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي ﴾ وهذه علة مطردة ، لأن لبحي
لا يسكنه أن يكون مستووا إلى لأرض ، لأن العرش تحتها ، وإذا كان العرش فوق السماء ،
وليس تحت الأرض .

يريد به مائة بذات التي هي بمعنى لا اعتراض أو الشاهد ، لأن المماسمة
والمسامة (أتي هي صدها) والقيام والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل
أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فلا يحور عليه ما يحور على
الأجسام تبارك وتعالى .

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا ، أنه قال :
استوى بمعنى علا ، ثم قال ولا يريد بذلك علواً بمسافة والتحير ويكون في
مكان متمكنا فيه ، ولكن يريد معنى قول الله عز وجل : ﴿ وَأَمِثُّمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ ،
أي مَنْ فوقها ، على معنى هي لأحد عنه ، وأنه ليس مما يحويه طبقاً ، أو يحيط به
قطراً ووَضِعُ الله سبحانه وتعالى بذات طَرِيقَةُ الْحَرِّ ، فلا سعدى ما ورد به الحر

(فان السهقي) قلت . وهو على هذه الطريقة من صفات بذات ، وكنهه
﴿ ثُمَّ ﴾ تعلقت بالمستوى عليه ، لا بالاستواء ، وهو كقوله ﴿ ثُمَّ أَلَلَّهُ شَهِيدٌ عَلَى
مَا يَفْعَلُونَ ﴾ ، يعني ثم يكون عملهم ، فيشاهده وقد أشار أبو الحسن علي بن
إسماعيل رحمته إلى هذه الطريقة حكيّة ، فقال وقال بعض أصحابنا إنه صفة ذات ،
ولا يقال لم يزل مستوياً على عرشه ، كما أن العلم بأن الأشياء قد حدثت من
صفات الذات ، ولا يقال لم يزل عندما بأن قد حَدَّثْتُ ، ولم حَدَّثْتُ نَعْدُ ، قل :

والمهم في هذا النقل بيان أن من حجب من الأئمة برفع الأيدي إلى السماء وتوجه الأنصار
في نداء إسماعيل لا يبرم من احتجاجة بذلك أنه بُكِّتَ جهة العلو بحسبه الله تعالى ، لأن
أب الحسن ابن مهدي جعل انوجه بالأيدي والقلوب نحو العرش ، ودبت أن الله تعالى
مستوى عليه فالدي في جهة حسبه عنده هو العرش المحلوق ، لا ربنا العليّ القدير عز وجل
نأويل الأبت لمشكله لأبي الحسن ابن مهدي نحفيق بصر محمدني دار لافق
الحربية القاهرة الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ - (١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠)

(١) هذا شرح البيهقي لعبارة أبي الحسن ابن مهدي

وحوايي هو لأور ، وهو أن الله مستوٍ على عرشه ، وأنه فوق الأشياء نائرٌ منها ،
بمعنى أب لا تحلّه ولا يحلّها ، ولا بماشها ولا يُشبهها ، وليس استواءه بدرجة ،
تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسّة علواً كبيراً .

وقد قل بعض أصحابنا ، إن الاستواء صفة لله تعالى بمعنى
الاعوجاج عنه .

وفيم كتب إلي الأستاذ أبو منصور ابن أبي أيوب أن كثيراً من متأجري
أصحابنا ذهبوا إلى أن الاستواء هو القهر والعلّة ، ومعناه أن الرحمن عذب العرش
وقهره ، وفادته الإحار عن قهره مملوكاته ، وأنها لم تقهره ، وإنما حص العرش
بالذكر ؛ لأنه أعظم لمملوكات ، فهو لأعلى على الأدنى قل والاستواء بمعنى
لقهر والعلّة سائر في العة ، كما تقول ، استوى فلان على الساحة ، إذا غلب أهلها

وقال الشاعر في بشر بن مروان

قد سوى شرّ على عرق من غير سيف ودمٍ مهراق

يرى أنه عدّ أهله من غير محاربة قال ، وليس ذلك في الآية بمعنى
الاستيلاء ؛ لأن الاستيلاء غلبة مع توقع ضعف قاب ، ومما يؤيد ما قلناه قوله عز
وجل ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ ، والاستواء إلى السماء هو القصد

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي أيوب الأيوبي أبو منصور اليسابوري (ت ٤٢١) قال عنه
عبد العزير انصاري : «هو محمد بن الحسن بن أبي أيوب ، الأستاذ أبو منصور ، حجة
لدين ، صاحب بيان ولحجّه وانظر الصحيح ، أنظر من كان في عصره على مذهب
الأشعري ، تمتد لاس فوك ، وكان فقيراً نرجها قانعاً ، مصنفًا ، سير أعلام السلاء للذهبي
(١٧/ ٥٧٣) .

إلى خلق اسماء فلما حار أن يكون القصد إلى لسماء استواء حار أن يكون القدرة على العرش استواء^(١).

ومحل الشاهد من كلامه هـ هو قوله «فأما الاستواء ولمتقدمون من أصحابنا^(٢) كانوا لا يُسْروهُ، ولا يتكلمون فيه»، وذكر عدرة الإمام مالك في هذا السياق، وختم هذا المذهب بقوله «والأثار عن السنف في مثل هذا كثيرة وعلى هذه الطريق يدل مذهب الشافعي^(٣)، وإليها ذهب أحمد بن حنبل، والحسين بن الفضل الجلي، ومن المتأخرين أبو سليمان الحطبي».

اليعيق على
كلام أبيه في

وإما أوردت بقية الكلام لاتصاح كامل كلامه، ولطريقة فهمه لتقرير أئمة الأشعرية.

وقال الإمام السيهي في (الاعتقاد) أيضاً «ثم المذهب الصحيح في جميع ذلك الاقتصار على ما ورد به التوقيف، دون تكليف وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا، ومن تبعهم من المتأخرين، وقالوا الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأحبار الصحيحة، فقوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير حائر (ثم أسند عبارة الإمام مالك، وقال عقها) وعلى مثل هذا درج أكثر علمائنا في مسألة الاستواء، وفي مسألة المحي والياتيان والنزول^(٤)».

وتنّه إلى معنى التكليف عند السيهي * فهو عبده إثبات المعنى، لا غير

تكليف هو
إثبات المعنى
عند السيهي

١) الأسماء والصفات لسيهي - تحقيق أسد محمد عدنان الشرفاوي دار لتقوى دمشق سنة ١٤٤٥هـ (٣١٧/٢ - ٣٤٠). وتحقيق محمد محب الدين أبو زيد مكتبة لتوعية الإسلامية البصرة سنة ١٤٣٦هـ - (١٠٣٦ - ١٠٢٨/٣).

٢) الاعتماد لسيهي تحقيق أحمد أبو العيسين دار الفصيلة الريص سنة ١٤٢٠هـ - (١١٩ - ١١٨).

فلا تسمح لأحد أن يرغم لك أن التكيف ليس هو إثبات المعنى ؛ لأن السلف
والأئمة كانوا يسمون إثبات المعنى المستنتج من دلالة اللفظ وحده كيقيناً ؛ لأن
هذا المعنى المثبت قد وصف صفة الله تعالى وحدّده بما يجعلها ذات كيفية
يجمعها بصفة الخلق قدر مشتركاً من معاني الموجود في الخلق والمعروف لديهم
من حسّهم .

شهم أبي يعلى
لعبارة الإمام
مالك

٤١ القاضي أبو يعلى الفراء الحسلي - محمد بن الحسين بن محمد بن
حلف - شرح الحاشية في رسمه (ت ٤٥٨ هـ)

فقد قرّر أبو يعلى في كتاب (إبطال لتأويلات) أن المنشأ لا يعلم تأويله إلا
الله ، وذكر الكلام المسبوق إلى أم سدة عليها السلام ، والذي هو شية بكلام الإمام مروي
في حواره على الاستواء ، فقال أبو يعلى في هذا السياق «دليل آخر على إبطال
التأويل ، أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظهرها ، ولم يتعرصوا
لتأويلها ، ولا صرفوها عن ظهرها ، ولو كان التأويل سائغاً ، لكانوا أسقوا فيه من
رأية التشبيه ، ورفع الشبهة ، بل قد روي عنهم ما دل على إبطاله

مروي أبو بكر الحلال بإسناده عن أم سلمة أنها قالت في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قالت «كيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به
إيمان ، والحدود به كفر» فقد صرحت بالقول بالاستواء غير معقول ، وهذا يجمع
تأويله على العلوّ^(١) وعلى الاستيلاء^(٢) .

(١) وضع للمحقق انصافي علاماتي تعجت على عبارة الجمع تأويله على النحو ١١

(٢) إبطال لتأويلات لفراء تحقيق محمد بن حمد الحمود الحادي غرس انكوب

الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - (٨٠ - ٨١ رقم ٥١)

فهذا تصرّح بأن أم سلمة رضي الله عنها عند أبي يعلى الصراء قد فوّضت المعنى ؛
لأنّ أثبت استواء غير معقول ، لا يُحمّل على أي معنى لا على العلو ، ولا على
الاستيلاء .

وفائدة أخرى يستفيد منها من كلام أبي يعلى الصراء ، وهي معنى قولهم
« حمّل النّصر على الظاهر » ، فأبو يعلى حمّلها على تفويض المعنى دون تأويل ؛
لأنه سبب الحمل على الظاهر إلى الصحة رضي الله عنه وإلى التبعين ، ثم بين معنى
كلام أم سلمة رضي الله عنها في الاستواء ، وفسّره على أنه بلا إثبات معنى العلو للاستواء ،
مع أنه هو ظهر اللفظ ، ولا إثبات معنى الاستيلاء ، وهو تأويل اللفظ بخلاف
صاحبه . فمما في الظاهر والتأويل در ذلك على أن الحمل على الظاهر عنده هو
تفويض المعنى

وإنما ذكرت كلام أبي يعلى هذا ، مع أنه سبب مقولة الإمام ماث إلى
أم سلمة رضي الله عنها (على ما روي ولا يصح) ؛ لأن محلّ الشاهد في اللفظ المنسوب
بيها موافق لمحلّ الشاهد في اللفظ المنسوب إلى الإمام ماث

وقال أبو يعلى الصراء أيضاً عن صفة الاستواء في كتاب آخر «والوحي
إطلاق هذه الصفة من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى
القعود والمماسّة ، ولا على معنى العلو والرفعة ، ولا على معنى الاستيلاء والعبدة
خلافاً للمعتزلة في قولهم : معناه الاستيلاء والعبدة .

وخلافاً للأشعرية في قولهم معناه العلو عن طريق الرتبة والمرلة
والعظمة والقدرة .

وخلافاً للمكرامية والمجسّمة أن معناه المماسّة للعرش بالحدوس عليه

(ثم ذكر استدلاله على هذه السُّلُوب ، ثم قال) فلم يبق إلا أن نحمل هذه الصفة على إطلاقها ، كما أطلق بيد والوجه والعين .

والذي يبين صحة ما ذكرنا ، أنه يحب حمله على إطلاقه ما رُوي عن أم سمة روح نبي ﷺ في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْنَوَى﴾ ، قالت «كيف غير معقول ، ولا استواء غير محهود ، وإقرار به إيمان ، وبحود به كُفر»

والاستواء من صفات ذات موصوف بها فيما لم يرب وهذا قياس قول أصحابنا ، لأنهم قالوا خلق وراق ومحيي ومميت ، موصوف بها فيما لم يرب ، والذي يدل على أن أنا يعلى فهو من المعنى من كلامه لسابق خاصة .

١ أنه بما أثبت الإطلاق فقط «فلم يبق إلا أن نحمل هذه الصفة على إطلاقها» ، «أنه يحب حمده على إطلاقه»

بمعاني على
كلام لا يعنى

٢ أنه معنى المعاني التي تزيد على لإطلاق كلقعود والمماسمة

بل معنى الانتقال والحدوث عن صفة الاسواء أيضا ، حيث قال في (إبطال التأويلات) دحيا الانتقاد عن صفة (الإيثار) «ومثل هذه قوله ﴿ثُمَّ أَسْنَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، يحوز إطلاقه هذه الصفة عليه ، لا على وجه الانتقال والحدوث ، وإن كان حرف (ثم) يقتضي ذلك في الدعة»^(١) .

(١) مختصر المعتمد في أصول الدين لنقاصي أبي يعلى - تحقيق د محمد بن سعود لسماوي ود مساعل بس حاله بوفسي دار طبه بحصراء مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ - (١٨٨ - ١٧٩)

(٢) إبطال التأويلات للمراء - تحقيق محمد بن حمد لخمود البجدي عراس الكويت الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - (١٥٥ - ١٥٦) ، وبحوه فيه (١٨٦)

اضطراب عبدة
إبي يعلى في
ثبات الجهة

٣ أن أب يعلى اضطرب في ثبات الجهة بثبات الاستواء

فيسمى كد عامة كتبه على يهي الجهة عن الله تعالى ، وأن استواءه تعالى على العرش لا يوجب إثبات الجهة ، وأن كون العرش في جهة ، وأن حكم الشاهد فيمن استوى على مخلوق في جهة أب يكون هو أيضًا في جهة إلا أن ذلك لا يوجب استحكام على الله تعالى بأنه في جهة = تراه بعد ذلك كله في آخر الكتاب يُثبت لفظة الجهة ، كما سيأتي .

ومن بصوصه التي يهي فيها عن الله تعالى الجهة ، قوله في (إبطال التأويلات) «قوله ﷺ «تروون ربكم كما تروون لقمر» حمده على طاهره ، وإن كنا نعلم أن رؤيته لقمر في جهة محدودة ، والله تعالى لا في جهة ولا محدود . وكذلك قوله ﷺ «أستوى على العرش» يُطلق هذه الصفة ، وإن كان العرش في جهة ، ولم يوجب ذلك وصفه تعالى بالجهة»^(١) .

وقال في موضع آخر «لا ثبت أمامًا وحلما على وجه الحد والجهة ، بل ثبت ذلك صفة غير محدودة كما قالوا في الاستواء على العرش معناه العلو عليه ، ومعنوم أن العلو غير السفل ، ولم يُوجب ذلك وصفه بالجهة ، وإن كان العلو جهة في الشاهد ، وإن لم يكن هذا معقولاً في الشاهد»^(٢) ، يقصد أن عدم إثبات العلو جهة في الشاهد ، لا ينفي إثبات علو غير جهة في الغيب .

(١) إبطال التأويلات للفرء - تحقيق محمد بن حمد الحمود السحدي عراس الكويت الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - (٢١٨)

(٢) إبطال التأويلات للفرء - تحقيق محمد بن حمد الحمود السحدي عراس الكويت الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - (٢٤٨-٢٤٩)

وقد كثر نراء هذا الكلام ونحوه مرات كثيرة جداً ، وصارت عنده مسألة
لاستواء مثلاً لكل ما يريد إثباته من الصفات لفظاً دون ما توجه من معني

ثم جاء في آخر كتابه ، وبعد أن ذكر الكلام عن أم سلمة رضي الله عنها ، قال : « فإذا
أثبت أنه على العرش ، والعرش في جهة ، وهو على عرشه ، وقد معنا في كتاب هذا
في غير موضع إطلاق الجهة عليه ، والصواب حوار القول بذلك ؛ لأن أحمد قد
أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش ، وأثبت أنه في سماء ، وكل من
أثبت هذا أثبت الجهة ، وهم أصحاب ابن كرام وابن مده الأصبهان المحدث

والدلالة عليه أن العرش في جهة بلا خلاف ، وقد ثبت نص القرآن أنه مستو
عليه ، فاقضى أنه في جهة . » ، إلى آخر كلامه المصطرب العريب هنا .

ثم بعد هذا الموطى عاد إلى ما يوجب نفي الجهة ، فقال عن إعراض الله
تعالى وإقباله : « ولأن لا يصف إعراضه وإقباله على حسب لإعراض عن الأحسام
والإقبال عليها ، من جهة المحادة ، وبوجه المقابلة ؛ لاستحادة كونه جسمًا أو
جوهرًا . بل نضمه بذلك كما جاء به الشرع ، وكما حار وصفه بالإرادة والكرامة » .

(١) إبطال التأويلات لنراء تحقيق محمد بن حمد الحمود البجلي عرس الكويت
الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ (٢٧٦ / ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ،
٤٦٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٢٠ ، ٥٦١)

(٢) إبطال التأويلات لنراء تحقيق محمد بن حمد الحمود البجلي عرس الكويت
الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ (٥٩٥ - ٥٩٩)

وانظر بعقيق ابن بسمية على هذا التراجع في كتابه درء معارض العمل والنيل (١ / ٢٠٧ - ٢٠٨)
(٧ / ١٣٢) (٩ / ١٦) ، وبيل بليس لجهمية (١ / ٤٦ - ٤٨) (٣ / ١٤ - ٢١ ، ٧٢٩ - ٧٣٢)

(٣) إبطال التأويلات لنراء - تحقيق محمد بن حمد الحمود البجلي عرس الكويت
الطبعة الأولى : ١٤٣٤ هـ (٦١٥) .

نوبيه صطوب
أبي يعلى هي
جهة

فهذا كلام يعني أن يكون يريد بالجهة التي أُنْتُها آخرَ جهة العُلُو من الجهات الست ؛ لأنه لو كان يُشْتها لما امتنع عن إثبات ما يوجب المقابلة والمحاداة ! إذ كل ما كان في جهة من الجهات الست فله جهة تقابله وتصاديه

ولدت أول عدد من الحباله وغيرهم إثبات القاضي أبي يعلى للجهة بأنه لم يُرد إحدى لجهات الست المحسوسة ، ولكنها جهة تحصى الله تعالى وعد القول بذلك إلى تفويض معنى (الجهة) ، وصار الاختلاف في إثبات (الجهة) ونفيها اختلافاً لفظياً^(١) .

(١) انظر بيان كون اختلاف لفظ ، وأن ما أثبتت لجهة عبد القاضي أبي يعلى هو تفويض معنى الجهة .

الإبصار في أصول الدين لابن الراعي الحلي (ب ٥٢٧هـ) تحقيق عصام السيد محمود . مركز الملك فيصل . الرياض . سنة ١٤٢٤هـ - (٣٠٧)
وقال ابن نمية «للس في إطلاق لفظ لجهة ثلاثة أحوال : طائفة تنفيها ، وطائفة تثبتها ، وطائفة تفصيل . وهذا الرابع موحود في امثلية للصدات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم ، وبراع أهل الحديث والسنة لخاصة في معنى ذلك وإثباته براع لفظي ، ليس هو بر عا معون . ولهذا كان طائفة من أصحاب الإمام أحمد - كاتميميين والقاضي أبي يعلى في أول نوبه تنفيها ، وطائفة أخرى أكثر منهم تشبه ، وهو حر قولي القاضي والمسعودي ليس لا بظلمون بها ولا إثبات ؛ إلا إذا بين أن ما أثبت بها فهو ثابت ، وما نفي بها فهو منفي » . منهاج لسه لاس بمبة (٢ - ٣٢٢)
وإنما أسدد كلام بن نمية على أن هذا إمكانية على توجه الاختلاف في إثبات لجهة ونفيها على أنه خلاف لفظي ، ولا أسدد به على معنى الجهة المثبتة والجهة المنفية .
- وأقول : تنقد في تأويل الأسماء والصدات والآيات والمحكمات والمشتبهات لمرعي الكرمي الحلي (ت ١٠٣٣هـ) - تحقيق شعيب لأربؤوط مؤسسة الرسالة : بيروت . سنة ١٤٠٦هـ - (٩٢ - ٩٣)
- وأبكر لأفكار للآمدي (ت ١٦٣١هـ) - تحقيق أ د / أحمد محمد المهدي دار الكتب المصرية : القاهرة . سنة ١٤٣٠هـ - (٣٧ / ٢) .

٤. أنه حدّ صفة الاستواء صفة ذات أزلية

كما قال «والاستواء من صفات بذات موصوف بها فيما لم يزل» وهذا يعني تعلمها بعرش ؛ لأن عرش ليس أزلها ، وإن تناقص أو يعلو فالرم أن تكون صفة متعلقة بالعرش ، وذلك في قوله «ولا نحو أن يكون بمعنى لا اعتلاء بلقدرة ولمرة ؛ لأنه لم يزل مُعلَبٌ على الأشياء فلما أضاف الاستواء إلى عرش وجب أن يكون لهذا التخصيص فائدة»^(٣).

٥. أن أن يعني يعني حدوث لحوادث بذات الله ، وإن كان مُجَوِّزاً ما يُسميه تحدُّدها

= - وشرح موقف الأرجي لشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) مطبعة السعادة ، القاهرة سنة ١٣٢٥هـ - (٨ / ١٩).

والحاشية المفيدة لتحقيق نهاية المبتدئين في أصول الدين لاس حمدان تحقيق الشيخ انفصل محمد بن عبد الواحد لحسلي دارالرياحين عمان الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ (٤٤ / ٤٦)

وحاشية تحقيق الدرّة المصيبة للسفاري - تحقيق عبد الله بن محمد العبد لله - دار الرياحين . عمان . سنة ١٤٤٠هـ - (٢٢٨ - ٢٤٥)

(١) وذلك عن محقق لكاتب المقدّ لاس بيمه على كلام أبي علي «فإن هذا هو في الحاشية . صفة الاستواء ليست من صفات الذات ، بل هي من صفات الأفعال التي بعدها سبحانه متى شاء ، بل لاله (ثم) في قوله يعني ﴿حَقَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُنَّ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ سُفُّوا عَلَى الْعَرْشِ﴾»

(٢) في الطبعة المعتمدة «متعبدا» ، والتصويب من طبعة بتحقيق ودع رحمان حداد دار المشرف بيروت . سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م - (٥٥)

(٣) مختصر المعتمد لأبي علي (١٨٨)

(٤) مختصر المعتمد لأبي علي (١٧٤ ، ١٩٧ ، مع مقدمة اسحق (٨٩) ، وانظر إصطار التاويلات له أيضاً (١٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٤٠٨ ، ٤٥٤ ، ٦٢٤) ، وشرح حديث السور لاس بيمه تحقيق محمد عبد الرحمن الحميس دارالعاصمة الرياض سنة ١٤١٤هـ - (٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦)

حتى به فرق بين عبارة «إن الله موصوف بالاستواء على العرش والعرش فيما
 لم يزل» وعبارة «مستوي فيما لم يزل» فأحار العبرة الأولى، ومع من اشأية، قال
 «لأنه يُعصِي إلى قدم العرش»^(١)

ورغم الاضطراب في بعض تفسيرات أبي يعنى الفراء^(٢)، إلا أن جملة عباراته
 تؤكد على أن مراده الأصل في الإثبات في الصفات المتشابهة: هو تفويض معناها.
 وبذلك كان ابن تيمية يصرح بأن أبى يعلى كان من معوضة المعاني^(٣)

وهذا كنه مما قطع بأن أبى يعلى كان موصو صفة الاستواء، وأنه كان يعهم
 بهذا التفويض العبارة القائلة «كيف غير معقول» والاستواء غير مجهول، لا كما
 يذهب إليه مُدَّعو إثبات لمعنى والقدر المشترك ممن قلد ابن تيمية

وكان ابن تيمية ربما اعترف بأن تفويض لمعنى مذهب (بعض) الحديثة،
 كما قل في أحد المواضع. «فإن قل معنى قوله «الاستواء معلوم» أن ورود

(١) يطول التأويلات لفراء بحقيق محمد بن حمد لخمود لجدي عراس الكويت
 الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - (٦٩٦-٦٩٨)

(٢) قد وصف ابن تيمية أبى يعلى الفراء بالاضطراب، فقال عنه في موطن «في كلامه ما
 هو مردود على ما توحيها»، وفي كلامه من انفس من جس ما يوجد في كلام الأشعري
 والمعاصي أبي بكر الباقلاني وأبي اسمعالي وأمثالهم ممن يرفق القاعة على فيهم، وبشارك
 أهل الإثبات على وجه، يقول الجمهور إنه جمع بين لمعنيين «درء تعارض العقل
 والنقل» (٢٣٨/٥) وانظر بيان تلبس الجهمية (١٣١/٣ - ١٣٤)

(٣) قال ابن تيمية «ولم يكن له تارة يحارون طريقه أهل التأويل، كما فعله ابن حورك
 وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يهوضون معانيها، ويقوون تحري على
 طواهرها، كما فعله المعاصي أبو يعنى وأمثاله في ذلك» ودرء يحتجب جهدهم، فير حنون
 هذا تارة وهذه تارة، كحال ابن عقيل وأمثاله «درء تعارض العقل والنقل» (٣٥٧)

هذا بلفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه ، قبل هذا صعيد (ثم ذكر سبب الاستصعاف لديه) (١).

٤٢ الواحدي - علي بن أحمد بن محمد البزازوري المفسر - مهم الواحدي
لعبارة الإمام مالك (ت ٤٦٨ هـ) .

قال الواحدي في تفسير ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ «عمدة السلف أعرصوا عن الكلام في هذه الآية ويطأونها ، وذلك طريقة مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، والثوري رحمهم الله» (٢).

٤٣ إمام الحرميين أبو المعالي الحويضي (ت ٤٧٨ هـ) فهم الحويضي
لعبارة الإمام مالك

فقال في كتاب (الشام في أصول الدين) «ومما يقع السؤال عنه كثيراً قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وقد اختلف الأئمة في وجه الكلام على الآية

فمنع بعضهم عن تأويلها ، وأجراها على تنزيلها ولكن مع القطع بغير الجهات ، والمحددات ، والكيفية ، والكمية وهذا القائل لا يستبعد أن يكون في انفراد أسرار لا يطلع عليها الحقائق ، والرب مستأثر بعلمها وربما يجوز هذا امثال ذلك مع الاعتراف بأن المعنى عن الحق من المعاني المكنونة ، المستأثر بعلمها المصونة ، لا تكون مما تمس الحاجة إليه في عقد أو قضية تكليف وربما

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٣٠٩)

(٢) السبيل للواحدي - جامع الإمام محمد بن سعود - (١٤ / ٣٥٥)

والذي يرتضيه رأياً ، وسيد الله به عقداً اتباع سلف الأمة ، والأولى الاتباع وترك الابتداع .

والدليل السمي القطع في ذلك . أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة .

وقد درج صاحب رسول الله ﷺ ورصي عنهم على ترك التعرض لمعاصيهم وذرائع فيها ، وهم صهوة الإسلام ، المستقنون بأعلاء الشريعة ، وكانوا لا يأنون جهداً في ضبط قواعد المنة ، وتواصي بحفظها ، وتعيم الناس ما يحتاجون إليه منها . ولو كن تأويل هذه الطواهر مسوغة ومحتومة : لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة .

وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين رضي الله عنهما على الإصرار عن التأويل ، كان ذلك قاطعاً ، وأنه الوجه المتبع .

فحق على ذي البصيرة أن يعتقد نثره الباري عن صفات المحدثين ، ولا يحوصل في تأويل المشكلات ، ويكفل معاها إلى الرب تبارك وتعالى

وعند إمام القرآن وسيدهم باع الوقوف على قوله وتعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ من العرائم ، ثم الانتداء بقوله تعالى ﴿ والرسخون في العلم يقولون ﴾ .

ومما استحسن من كلام إمام دار الهجرة رحمه الله وهو مالك بن أنس أنه شغل عن فوهه تعالى ﴿ الرخص على العرش استوى ﴾ ، فقال الأسواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة ^(١) .

(١) انعمدة لمطامية للجوسي تحقيق د/ محمد لريبي سبيل الرشاد ودار النفائس بيروت . سنة ١٤٢٤ هـ - (١٦٥ - ١٦٧)

مهم سمعاني
لعبارة الإمام
مالك

٤٤ أبو مطهر السمعاني - منصور بن محمد بن عبد الجادر السلمي
المروزي الشافعي السلمي^(١) - (ت ٤٨٩هـ)

قد في تفسيره ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ أعلم أن محارح الاستواء
في الدعة كثيرة وقد يكون بمعنى العُتُو ، وقد يكون بمعنى الاستقرار ، وقد يكون
بمعنى الاستلاء (على بُعد) ، وقد يكون بمعنى الإقبال

والمدح عبد أهل السه أنه يُؤمَّن به ولا يُكف ، وقد روو عن جعفر بن عبد
الله ، وبشر الحفاف قلا كما عند مالك ، فأتاه رجل وسأله عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك مليا ، وعلاه الرخصاء ، ثم قال
انكيف غير معقول ، والاستواء مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ،
وما أظنك إلا ضالا ، ثم أمر به فأخرج .

ونقل أهل الحديث عن سميد الشوري ، والأوراعي ، والليث بن سعد ،
وسميد بن عيسى ، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في الآيات المتشابهة : أمروها
كما جاءت

وقال بعضهم تأويله الإيمان به ، وأما تأويل الاستواء بالاستقبال ، فهو
تأويل المعتزلة^(٢) .

هو سلمي حقيقة ، وسيأتي أن السلفية المعاصرة ترغم أما المظهر السمعاني على مهجهم
لدي يسووه إلى السلف !

٢١ تفسير أبي المظفر السمعاني . تحقيق ناصر إبراهيم ، وعيم عيس عيم دار الوطن
الرياض ، سنة : ١٤١٨هـ - (٣/ ٣٢٠)

وهذا لفظ لجواب الإمام مالك يقطع بعدم إثبات معنى ؛ لأنه بصرح في هذا اللفظ بأن الاستواء مجهول . كما أن سياق ذكرها يدل أن هذا هو معناها ، حتى لو كن لفظها بخلاف ذلك ؛ لأنه في سياق بيان أن السلف كانوا يعدون الاستواء من المشابه الذي يُكتفى به بحكاية اللفظ كما جاء .

ولا يحتج بها على أن هذا اللفظ صحيح عن الإمام مالك ، فقد يب عدم صحته عنه سابقاً ، وربما يحتج بلفهم الذي كان لدى أبي المظفر السمعاني لجواب الإمام مالك ، ولأخوة أئمة السلف في مثل قولهم : «أَمَرُواها كما جاءت» ، وعَدَّهم في المشتبهات تلك النصوص الواردة في الصفات الإلهية

وقد السمعاني في موضع آخر : «قوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ قد بيَّنا مذهب أهل السنة في الاستواء ؛ وهو أنه يؤمن به ، وَتَكِلُ عِنتَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى من غير تأويل ولا تفسير»^(٢) .

فماذا يريد أوضح من ذلك على أنه تمريض للمعنى ؟!

وأبو المظفر السمعاني يرغم أتباع السلفية المعاصرة أنه على مذهبهم^(٣) !

١ فالسلفية المعاصرة حرفت كل عبارات السلف عن دلالاتها الواضحة ، لترغم أنهم أرادوا نحو هذه العبارات إثبات لدلانه الطهارة المعروفة في المخلوقات مع تربيته الله تعالى عن المماثلة ! أو كما يعبرون بعد شبيههم انجرتي بأن يقولوا : كما يليق بجلاله عز وجل !!
فهذا السمعاني (السمعي عندهم) يفهم عبارات السلف على وجهه ، الذي هو بخلاف فهمهم

(٢) تفسير أبي المظفر السمعاني - تحقيق ياسر إبراهيم ، وعبيد عباس عليم دار لوطن الرياض - سنة : ١٤١٨ هـ - (٣٦٦/٢)

(٣) انظر في ذلك رسالتين جامعتين .

لتعليق على
كلام السمعاني

كلام السمعاني
صريح في
تمريض

مسكين من كان لا سلف له ، ثم أراد أن يشهد له سلفاً !!

الأولى جهود أبي المطهر السمعاني في تقرير عقيدة لسف لمحمد بن بونكر بن عمر معلي وشرف ، لدكتور غالب بن غني ابو حيي الجامعة الإسلامية بمدينة المورة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، شعبة لعقيدة سنة : ١٤١٣ هـ .

وبما نعرض هذا الباحث بصفة لاستواء عبد السمعي وسب إلى السلف أن معنى لاسموء هو ، « لعنوا واستعزوا » ، على ما يلتق بحالته وعظمته سبحانه ، من غير مماسه (١) ، ولا حاجة إلى ذلك ، كما قل ، سب هذا المعنى إلى السمعي مع مخاطبته انتامة لكلام السمعي أو زعم أن مراد لسمعاني من قوله « بلا تفسير » أنه أراد « بلا نكيه » !! هكذا بلا أدنى حجل من هذا التحريف الذي تحور مرحلة التحكم !!

فاظر الرسالة المذكورة (٣٤٤-٣٤٨)

الثانية آراء أبي المطهر السمعاني لعقديه من خلال كتابه (تفسير لفران العزير) جمعاً ودراسة لمارون بن محمد بن عيسى رسالة عممة مقدمة لبل درجة الدكتوراه في لعقيدة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان في السودان عام ١٤٣٨ هـ ، وقد أحييت بتقدير ممتاز

جاء في خاتمتها « فالإمام السمعي في منهجه لعدم ، موثق لما عليه السلف ، وإن كنت هناك بعض أفراد المسائل التي قد يعثر فيها الحواد لمُسرّع ، وساعثم فيها السمع انصحيح المنفى المتفق (ثم تكلم عن موقعه من توحيد لأسماء و لصفات ، فقال) وذكر السمعي جملة من المسائل أ إثباته لصفات لإلهية على منهج السلف القائم على الإثبات بلا تمثيل ، ولشريحه بلا تعطيل » (٧٣٣-٧٣٤)

وعندما نعرض هذا الباحث لمعنى الاسماء عبد السمعي في مبحث خاص به (٤٠٩ - ٤١٠) لم يذكر معنى الإثبات الذي يسببه إلى السمعي ، ولا استوقفه جواب الإمام حيث ندي أورده السمعي ، صدم قد « لاستواء مجهول » ، بل حدوده فم يذكره ، ولم يسنشكه ، ولم يوحه ، مع أنه يسف ما يسبه بيه سفا ! هكذا هي أمانة الباحث له تحصيل ، وهذا هو مسوى علمهم ، ثم يريدون لتسليم لعينهم هذا باسم التحصيل !!

٤٥. الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ).

مهم اغربي
لعبارة الإمام
قال

قال الإمام الغزالي في (الاقتصاد في الاعتقاد) بعد أن ذكر النص في الاستواء والبرول * ولدي بره الائق عو م يحق أن لا نحاص بهم في هذه بتأويلات ، بل يُرعى عن عقائدهم كل ما يوجب الشبهة ويدل على الحدوث ، ويُحقّق عندهم أنه موحود ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات رُحروا عنها ، وقبل لهم ليس هذا بعشكم ، فذرّخوا عنه ، فلكلّ عجم رحال ويُحاب بما أجاب به بعض لسلف ، حيث سُئل ، فقال « لا استواء معوم ، والكيهية مجهولة ، والسؤال بدعة ، والإيمان به واجب » ، وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات ، ولا إحاطتهم باللعات تتسع لهم توسّعات العرب في الاستعارات^(١).

وقد الإمام الغزالي متحدث عن صفة لا استواء وبحوها * والطل بأحمد بن حسن * أنه عدم أن (لا استواء) ليس هو الاستقرار ، و(البرول) ليس هو الانتقال ، وبكه مع من تأويل ، خسماً لسان ، ورعاية لصالح لحلق ؛ فيه إذ فتح بباب اتسع الحرق ، وجرح الأمر عن لسيط ، وحاور حدّ الاقتصاد ؛ إذ حدّ الاقتصاد لا يسيط ، فلا بأس بهذا لرحر ويشهد له سيرة لسلف فإهم كانوا يقولون «أمروهم كما جاء» ، حتى قال مالك رحمه لما سُئل عن لا استواء «الاستواء معلوم ، والكيهية مجهولة ، و لإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»^(٢).

(١) الاقتصاد في الاعتقاد لغزالي - تحقيق أس محمد الشرفاوي دار المنهاج حده سنة ١٤٣٣هـ - (١٢١ - ١٢٢)

(٢) إحصاء علوم الدين للغزالي - طبع دار المنهاج سنة ١٤٣٢هـ - (١ - ٣٧٨)

وكرر الإمام العراقي الاستدلال بعبارة الإمام مالك على أنه فهو يصح دم في كتابه (إلجام العوام)^(١)، وفي كتابه (المسخول)^(٢)

مهم أبي
معي
اسم في عبارة
الإمام مالك

٤٦ أبو المعين السفي الحفي الماتريدي (ت ٨٥٠ هـ)

قال في (تنصرة الأدلة) «اختلف مشايخنا رحمهم الله ذهب بعضهم إلى أن
أباح في هذه الآيات والأحاديث أن تنقضى ما ورد من ذلك بالإيمان به والتسليم
له ولا اعتقاد لصحته، وأن لا يشتغل بكيفيته والبحث عنه، مع اعتقاد أن الله تعالى
ليس بحسم ولا شيء بالمخلوقات، وأن جميع أمارات الحسم عنه منتفية

رُوي ذلك عن محمد بن الحسن؛ فإن نصر بن يحيى البلخي روى عن عمر
بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن محمد بن الحسن، أنه سُئل عن الآيات
والأحاديث التي فيها من صفات الله تعالى، ما يؤذي طهره إلى التشبيه، فقال «سُرها
كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول. كيف؟ كيف؟!

وله ذهب من أصحابنا أيضًا. أبو عضمة سعد بن مالك المروزي رحمهم الله

وإليه ذهب أيضًا مالك بن أسد إمام أهل المدينة، وأبو معد خالد بن سليمان
صاحب سفيان الثوري، وجماعة من أهل الحديث كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن
راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي داود السجستاني

وحكي عن مالك بن أسد رحمهم الله أنه سُئل عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوَى﴾، فقال «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة»

(١) إلجام العوام عن علم الكلام لعراقي - طبع دار لمهاج سنة ١٤٣٩ هـ - (٥٩، ١٣٦)

(٢) لمسخول من تعليقات الأصول لعراقي - تحقيق د/ محمد حسن هيو - دار الفكر

دمشق - (١٧٢ - ١٧٣).

فلم يشتعل أحد من هؤلاء بتأويل شيء من هذه الآيات ولأحدر

وبعضهم اشتعل بصرف هذه الآيات والأحدر إلى ما يُحتمل من الوحوة التي لا تناقض دلائل التوحيد والآيات المحكمة .^(١)

وكرر أبو المعين السمي الاحتجاج عبارة الإمام مالك في كتابه (بحر الكلام)

مهم أبي
القاسم
النصري لعبارة
الإمام مالك

٤٧. أبو القاسم الأنصاري - سلمان بن ناصر بن عمران الأنصاري
اليسابوري - (ت ٥١٢هـ)

قال في (شرح الإرشاد)^(٢) ، في ذكر الأقوال في صفة الاستواء «وقال بعضهم
الاستواء صفة حرية ، لا محال للعقل فيها ؛ فلو اجب أن يُتوقف في ذلك ، إلى أن
يرد بمعه حر وبحو هذا قالوا في (تفوية) ، إنها صفة حرية ، لا بيان لها أكثر مما
ورد به الحر .

وهذا مذهب سلف الأمة وأهل الحديث ، ويؤثر هذا المعنى عن
أم سلمة رضي الله عنها ، قالت «الاستواء ثابت بلا كيف» ، وهو مذهب مالك بن أنس
و لأوراعي وغيرهم ، وكان مالك رضي الله عنه يقول : «الاستواء معلوم ، والکیفیه
مجهولة ، والإيمان واجب ، والسؤال عنه بدعة»^(٣)

(١) تنصره الأدلة لأبي المعين السمي تحقيق كلود سلامة للمعهد الفرنسي دمشق سنة
١٩٩٠م - (١/ ١٣٠)

(٢) بحر الكلام لأبي المعين السمي - تحقيق محمد السيد السبيحي دار الفتح عمان
سنة ١٤٣٥هـ - (١٢٦)

(٣) وأبو القاسم الأنصاري هذا يلמיד لحويي صاحب (الإرشاد)

(٤) شرح لإرشاد لأبي القاسم أنصاري - تحقيق أ د / حاند بن حماد العدوي دار
النبياء الكويت . سنة : ١٤٤٣هـ - (١/ ٣٤١ - ٣٤٢)

وكرر بحوا من هذا التقرير في كتبه لأخر (بعينه في الكلام)

٤٨ محيي السنة العوي - الحسين بن مسعود - (ت ٥١٦ هـ)

مهم البغوي
لعبارة الإمام
مالك

ذكر البغوي في تفسير قوله تعالى ﴿لَمْ أَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ مقالات متعددة، ثم قال «وأم أهل السنة فيقولون الاستواء على العرش صفة لله تعالى، فلا كيف، يحب على الرجل الإيمان به، ونكل العلم فيه إلى الله عز وجل وسأرحل مالك بن أس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾، كيف استوى؟ فأطرق رأسه ملياً، وعلاه امر حصه، ثم قال «لا استواء غير مجهول ولا كيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالاً»، ثم أمر به فأحرق وزوي عن سفيان الثوري و لأوراعي و سليمان بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في صفات المتشابهة أمرؤها كما جاءت، فلا كيف»^(٢).

وذكر في (شرح سنة) بعض البصير المشبهة في وصفه، ثم قال «فهذه وبطئها صفت لله عز وجل، وزد بها السمع، يحب الإيمان بها، وإمرؤها على ظاهرها، معرضة فيها عن التأويل، محتثة عن التشبه، معتقدة أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفت لخلق، كما لا تشبه ذاته دوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. وعلى هذا

بصير
الصفات من
لعبارة عبد
الإمام البغوي

(العبة في الكلام (قسم الإلهيات) لأبي عاصم الأنصاري - تحقيق: مصطفى حسين عبد الهادي، دار السلام، القاهرة، سنة: ١٤٣١ هـ - (١/ ٣٩١)

(٢) معالم التبريل لبغوي - دار طيبة - (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

مضى سلف الأمة وعمماء السنة ، يلقونها جميعاً لإيمان والقبول ، وتَجَسَّوْا فيها عن التمثيل والتأويل ، ووَكَّلُوا العلم فيها إلى الله عز وجل ، كما أحرر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم ، فقال عز وجل : ﴿وَالَّذِينَ يَخُفُّونَ فِي الْعِلْمِ يَكُونُوا عَمَتًا بِهِ كُلُّ مِّنْ عِبْدٍ رَبَّيَا﴾

قال سفيان بن عيينة كل ما وُصِفَ الله تعالى به نفسه في كتابه ، فتفسيره قراءته ، والسكوت عليه ، ليس لأحد أن يفسره ؛ إلا الله عز وجل ورسوله .
ومأذ رجل مالك بن أنس عن قوله سبحانه وتعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ فقال «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا صلاً» ، وأمره أن يُحْرَجَ من المجلس .

وقال الوليد بن مسهم سألت الأوراعي ، وسفيان بن عيينة ، ومالك بن أنس عن هذه الأحاديث في الصفات والرؤية ، فقال أميرؤوها كما جاءت ، بلا كيف .
وقال الرهري ، على الله اليقين ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلىنا التسليم .
وقال بعض السلف قَدَّمُ الإسلامَ لَا تَنْتُ إِلَّا عَلَى قِطْرَةِ التَّسْلِيمِ^(١) .

التعليق على
كلام البخوي

وهذا النص مودح وصح لتفويض المعنى ، وأن قول بعض العلماء عنصوص الصفات «إمرازها على طهرها» لا يعنون بها إثبات المعنى الذي يدل عليه ظاهر اللفظ في الحلق (مع هي المثلية) ، وإنما يقصدون به إمراز الآية

(١) هذا الذي نسبته البخوي لآس عينة هو التصريح المحض

(٢) شرح السنة للبخوي - المكتب الإسلامي - (١/ ١٧٠ - ١٧١)

تلاوها فقط ، بلا زيادة عليها ، ولا أي تفسير يؤوّلها بخلاف الظاهر ، ولا أي تفسير يحملها في صفة الله على المعنى الذي يفهم من إطلاق ذلك اللفظ على المحلوقات وقد سبق ويبين معنى هذه العبارة «الظاهر» في هذا السياق ، مرات عديدة ، والتي كنت صريحة بأن مرادهم فيها «الظاهر» التسليم باللفظ النوراني ، بلا تأويل ، مع تفويض المعنى .

٤٩ ابن بزهان الشافعي - أبو الفتح أحمد بن علي بن بزهان البغدادي - (ت ٥١٨هـ) .

فهم ابن
بزهان لعبارة
الإمام مالك

فقد ذكر آيات الصفات الموهمة ، فبيّن أن موقف السلف منها هو «أن لها تأويلاً ، ولكننا نُمسك عنه ، مع تنزيه اعتقاد عن التشبيه والتعطيل ، لقوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، ثم سلك هذا المذهب إلى أم سلمة رضي الله عنها وإلى الإمام مالك ، وأحال إلى عبارته الشهيرة^(١) .

٥٠ أبو القاسم التيمي الشهير بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)

فهم قوام
السنة لعبارة
الإمام مالك

قال قوام السنة في (الحجة في بيان المحجة) : «قال أهل السنة الإمام بقوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ واحد ، والحوصل فيه بالتأويل بدعة

(١) لعمري لمحمد بن ركني تحقيق عمر سليمان الأشقر ودراسة الأوقاف الكويتية الطبيعة الثانية ، سنة : ١٤١٣هـ - (٤٣٩/٣)

(٢) المقصود بالتأويل التفسير بأي طريقة ، سواء أكان بحسن اللفظ على معناه المنسدر إلى الدين (الحقيقة للعروة) أو بصرفه عنه إلى معنى مجازي ، فهذا هو معنى التأويل عند المتقامين ، وكما سيدل عليه بنية كلامه ، عندما عدّها من استشابهات التي لا يعلم تأويلها (أي تفسيرها) إلا الله تعالى .

بخصوص
صفات من
امتشاه عند
قوام لسة

قالوا وهو من الآيات المتشابهات التي ذكرها الله تعالى في كتابه ، ورد علم تأويلها إلى نفسه ، وقد ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، فأوجب الإيمان بقوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وبالآيات التي تصارع هذه الآية ومدح الراسخين في العلم بأنهم يؤمنون بمثل هذه الآيات ، ولا يخصوصون في علم كيفيتها .

وبهذا قال مالك بن أنس رحمة الله عليه حين سئل عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قال « لا استواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة »

والاستواء في كلام العرب تأتي لمعان

تقول العرب استوى الشيء إذا كان معوجاً وذهب عوجُه ، تقول سويته ، أي قومته واستقام ، وهذا المعنى لا يحور على الله تعالى

ومنه الاستواء بمعنى التماثلة والمساواة ، يقال استوى فلان وفلان في هذا الأمر ، أي تماثلا وساويا ، قال الله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْحَيَّةِ﴾ ، أي لا يتساوى هذان الفريقان ، وهذا أيضا لا يحور في حق الله تعالى .

ومنه . الاستواء بمعنى القصد ، ويُستعمل مع (إلى) ، يُقال استويت إلى هذا الأمر ، أي قصده . قال الله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ ، أي قصدها ، ولا يُقال استوى عليه بمعنى قصده

فمن حالف موصوع اللغة فقد حالف طريقة العرب ، والقرآن عربي ، ولو كان الاستواء على العرش بمعنى الاستواء إلى العرش لقال تعالى إلى العرش استوى

قال أهل السنة الاستواء هو العدو من الله تعالى ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَمْسَ وَمِنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ وليس للاستواء في كلام العرب معنى ، إلا ما ذكرنا وإذا لم يجر الأوجه الثلاثة ، لم يبق إلا الاستواء الذي هو : معلوم كونه ، مجهول كهيته واستواء يوح على السفيه معلوم كونه ، معلوم كهيته ؛ لأنه صفة له ، وصفات المخلوقين معلومة كهيته واستواء الله على العرش غير معلوم كهيته ؛ لأن المخلوق لا يعلم كصفة صفات الحالة ؛ لأنه عب ، ولا يعلم العبد إلا الله ؛ ولأن الخالق إذا لم يشبه ذاته ذات المخلوق لم يشبه صفاته صفات المخلوق فثبت أن الاستواء معلوم ، والعلم بكهيته معدوم ، فعلمه موكول إلى الله تعالى ، كما قال ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾

فهنا سبب أبو الفاسم التلمي إلى أهل السنة أن آية ﴿أَمْرًا خَمْسًا عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ من المشبهات التي يؤكّل عن تأويلها إلى الله تعالى ، وأن الحوص في هذا التأويل الذي لا يعلمه إلا الله بدعة .

تعلق على
كلام قوم
لسنة

ثم مع من إطلاق المعاني اللغوية بثلاثة بالاستواء على الله تعالى ، حيث قال «وإذا لم يجر الأوجه الثلاثة»

ثم اكتمى بإثبات اللفظ ومعناه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى «لم يبق إلا الاستواء الذي هو معلوم كونه ، مجهول كهيته» ، فالاستواء معلوم وحوده ، هذا هو الذي يُثبت قوام السنة ، وهو وجود علته من وجود النص به

١ الحجة في بيان المحجة لأبي الفاسم السلمي تحقيق محمد ربيع المدحلي ، ومحمد أبو رحم دار ثرية للمدينة المنورة انطبعة لثنيه ١٤١٩ هـ - (٢٧٣ - ٢٧٥) ٢ ذكروا أن السفيه معاصره برقص وصف بصوص لصفات بالاشباه ، وأبو الفاسم التلمي يحالهم ، ويسب ذلك لأهل السنة

وكما هو واضح من كلامه أنه جعل الكعبة هي المعنى الذي يعدهم بحق ،
مما يبين أن هذا المحدث السني لا يفرق بين إثبات المعنى والتكييف ، خلافاً لمن
يدّعون أنه منهم ويحتضنون بكلامه ويكتابه !

وفد قال فوائد السنة أبو القاسم التيمي في موضع آخر * ما صح من أحاديث
نصحت عن رسول الله ﷺ حُصِّع الأئمة على أن يفسروها قرأتها ، فلو أمرؤهم
كما جاءت^(١)

وهذا هو النوع من المعنى بعينه ، ويحكمه قوم السنة إجماعاً !
والحاصل أن أبا القاسم تسمي أحد أهم العلماء الذين ترعهم السلفية المعاصرة
أنه من أئمتهم ويدّعون أنهم موافقون له !

فما أشدّ افتقار من لم يكن له سلف ، وصار يسوّل له سلفاً !

٥١ علاء الدين السمرقندي الحنفي - محمد بن أحمد بن علي -
(ت ٥٣٩هـ) :

قال في كتبه (ميران الأصون) * وكون عامة العلماء إن تمتشاه الذي لا يتعلق
به الأحكام والعمل يتوقف عن الاعتقاد بطريق التعيّن ، ولكن يُعتقد على الإلهام ،
أن ما أراد الله تعالى به حق .

وما يتعلق به العمل يتوقف فيه من حيث الاعتقاد عياناً ، ويحب العمل به
على أحوط الوجهين ، على ما يُعرف في باب المعارضه

(١) الحجّة في بيان المحجّة لأبي القاسم التيمي (١/ ٢٥٩)

فهو
علاء الدين
السمرقندي
لعبارة الإمام
مالك

ولا تُشتمل بلعلم بكيفيته لتأويل والبحث عنه ، مع لاعتقد لأ طاهره غير مراد .

كذ زوي عن محمد بن الحسن (رحمة الله عليه) أنه سُئل عن الآيات والأحبار الواردة في صفات الله تعالى ، ما يؤدي طاهرها إلى التشبيه ، فقال «نُمرها كما جاءت ، ويؤمن بها ، فلا نقول . كيف وكيف» .

وهو مذهب مالك بن أنس وعند الله بن المبارك وعمه أصحاب الحديث وسئل مالك بن أنس عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فقال «الاستواء غير مجهول ، وكيفه غير معقول ، والسؤال عنه بدعة» (ثم ذكر مذهب التأويل)^(١) .

٥٢ الشَّهْرَسَنَائِي - محمد بن عبد الكريم بن أحمد الأشعري - (ت ٥٤٨هـ) :

مهم
الشهرستاني
لعبارة الإمام
مالك

قال في (الحلل والحل) وهو يذكر المذاهب في مسائل الصفات «ومهم من توقف في التأويل ، وفان عرف بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يُشبهه شيءٌ منها ، وقطعاً بذلك ؛ إلا أن لا يعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، ومثل قوله ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ، ومثل قوله ﴿وَجَاءَ رَنُوكُ﴾ ، إلى غير ذلك ولسا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا

(١) ميرزا لأصول للسمرقندي تحقيق د/ عبدالمالك السعدي ورده الأوقاف والشؤون الدينية - (١/٥١٧-٥١٨)

شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثناه يحيى (إلى أن قال) وأما
 بسبب الدين لم يتعرضوا لتأويل ، ولا تهدؤوا لتشويه ، فمهم مالك بن أنس ؛
 إذ قال «الاستواء معلوم ، والكيمة مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه
 بدعة» ، ومثل أحمد بن حنبل رحمته الله ، وسفيان الثوري ، وداود بن علي الأصمعي ،
 ومن تابعهم ^(١) .

٥٣ العمراني الشافعي - يحيى بن أبي الخير بن سالم اليماني - فهم العمراني
 لعبارة الإمام مالك (ت ٥٥٨هـ)

فقد ذكر العمراني اعتقاد أهل الحديث في صفة العلو والاستواء ، فقال «قد
 ذكرنا في أول الكتاب أن عدد أصحاب الحديث والسنة أن الله سبحانه يداته بائض
 عن خلقه ، على العرش استوى ، فوق السموات ، غير مُماسٍ له ، وعلمه محيطٌ
 بالأشياء كلها .

وقالت الكرامية : إنه مُماسٌ للعرش .

وقالت المعتزلة إن ذات الله بكل مكان ، حتى بالحشوش وأجواف
 الحيوان

قبل لشر المريسي فهو في جوف حمارك هذا ؟ قال : نعم ، وهذا قول
 الحلولية ، وهو كفر صريح لا إشكال فيه .

(١) الملل والنحل لشهرستاني - تحقيق د/ محمد حشمت العباسي - دار البلد : مصر ، ودار
 لمصيبة السعودية - سنة : ١٤٤٠هـ - (١ / ٣٣١ - ٣٣٣)

وقالت لأشعرية لا يحور وصفه بأنه على عرش ولا في سماء^(١) ،
ثم أورد العمراني المصوص أدلة على صحة مذهب أهل الحديث ، وأورد بعض
عبارات السلف الدالة على مذهبهم ، فكان منها جواب الإمام مالك * لكيف غير
معهور ، والاستواء منه غير محهور ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة^(٢) .

ثم إن العمراني قال : « وأما الأشعرية فهدوؤهم يد فلتهم إله على العرش أقصى
إلى أنه يكون محدوداً ، أو أنه يقتصر إلى مكان وجهة يحيط به ، وتعالى الله عن ذلك
واستحواب أن يكون قلنا إله على العرش ، كما أحرر بكتابه ، وأحرر به نسبه ﷺ ،
فلا نقول إله محدود ، ولا إله يقتصر إلى مكان ، ولا يحيط به جهة ولا مكان ، بل
كان ولا مكان ولا زمان . ثم خلق المكان والزمان ، واستوى على العرش بلا كيفية ،
ولم يخلق عرش لحاجة ، بل كما حكى عن ذي النون المصري ، لما قيل له ما
أراد الله بخلق العرش ؟ فقال : أراد الله أن لا تتيه قلوب العرفيين ، ولم يخلق له حاجة
إليه ، فإذا قيل بلعد المؤمن أين الله ؟ قال على العرش »

وقد صرح القاضي أبو بكر الباقلاني الأشعري في (استمهيد) بالقول في هذه
المسألة ، كما قال أصحاب الحديث

وأما العراقي فحالفهم في (الاقتصاد) ، وقال : «أما رفع الأيدي في الدعاء إلى
سماء ؛ فلاها قبلة الدعاء ، كما أن البيت قبلة الصلاة» .

(١) ما نسبته إلى الأشعرية لا يصح عنهم ، وصفحات قليلة من هذه الكتب كهيئة بيان عدم
صحة عنهم قطعاً

(٢) الانتصار في الرد على النعير له القدريه الأشرار للعمراني تحقيق د سعود الحنيف
الجامعة الإسلامية المدينة المنورة طبعه الثانية ١٤٢٩ هـ - (٦٠٧ / ٢) - ٦٠٩

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدريه الأشرار للعمراني (٦١٤ / ٢) •

وهذا تموية منه ومعابدة لما ورد به القرآن وسنة ، وما عيه العلماء من الصحابة والتابعين .

وأما قوله «إن السماء قبله الدعاء» ، فيقال له لو كان هذا كما قلت لم يصح بدعاء إلا لمن توجه بيديه إلى السماء ، كما لا يصح الصلاة إلا لمن توجه إلى الكعبة

ثم قال «ولما حكم النبي ﷺ بإيمان لبحارية لما أشدّت إلى السماء ؛ فلاه لا سبيل للأحرار إلى تفهم عدو لمرتبة ، لا بإشارة إلى جهة العدو ، وكان النبي ﷺ يطن أنها من عبدة الأوثان ، فاستطقت بمعبوده ، فعرفت بإشارة إلى السماء أن معبودها ليس من الأصنام» .

وهذا غير صحيح ؛ لأن النبي ﷺ قال لها : أين الله ؟ فأشدّت إلى السماء ، فأقره النبي ﷺ على ذلك ، ولو كان لا يحور أن يُقال إن الله في السماء ، لبين لها النبي ﷺ ، لأنه لا يحوز له الإقرار على الخطأ ، لا سيما وكان ذلك بحضور جماعة من الناس ، أو لو كان هذا لكونها عجمة لبين النبي ﷺ ذلك لمن حصر مع أنه كان يمكنه ﷺ أن يسأل من تعد (ثم استدلل بحديث الأوعال الصريح) .

التعليق على كلام العمراني

وكالعادة ينمستك أتناع السلفية المعاصرة بكلام العمراني ، وكأنه يدن على تقريرهم^١ ، وهو يحالفهم محالفة تامة ، بل يوافق معوضة المعنى ، والأشعرية منهم^٢ ، وإن ردّ على الأشعرية ، وتوهم أنه يحالف بعضهم ، كالعراقي

(١) الانتصار في الرد على لمعتزة الصدرية لأشرار لعمراني (٢ ٦٢٠ ٦٢٥)

(٢) كما فعل محقق كتاب العمراني

(٣) لأن لأشعرية يقررون قول لتصويص ، وإن مال بعضهم للتأويل

هذا
العمر،
للنمعة كل
لبننة

فدعونا نفحص عبارة العمر في هل تدل على إثبات المعنى ؟

أولاً ما قدم به العمراني لا يحالف فيه الأشعرية ، وهو قوله «إن الله سبحانه بذاته دائر عن حلقه ، على العرش استوى ، فوق السموات ، غير مُماسٍ له ، وعلمه محيطٌ بالأشياء كلها» .

لكن هذا القول لا يرتضيه تنسبون ، لأن معنى المماسه لم يرد في الكتب و سبه ، كما يقولون في بضائره وهو في المقاس تقرير لا ترفضه الأشعرية ، على منهج التفويض عندهم .

ثانياً أكد العمراني تفويض معنى الاستواء بهيئة الجهة والمكان والحد عن الله تعالى ، عندما قال «إله على العرش ، كما أحر مكتابه ، وأحر به سيئه ﷻ ، فلا نقول إله محدود ، ولا إله يقتصر إلى مكان ، ولا تحيط به جهة ولا مكان ، بل كن ولا مكان ولا زمان ، ثم خلق المكان والزمان ، واستوى على العرش بلا كيفية»

ومن المعلوم - وقد أشتبه - أن التقرير التيممي يرفض إطلاق القول بهيئة الجهة والمكان والحد .

ثالثاً أما عتراض العمراني على العرلي وعلى الأشعرية ، وردّه على العرلي في بيان سبب توجّهه لحداد إلى جهة العلو في دعائهم ، فسببه قد أوضحه العمراني ، وهو أنه كان يظن أن الأشعرية لا يحثرون أن يُقال إن الله تعالى على العرش ، ولا يحثرون أن يُقال أيضاً إله سبحانه في السماء ، ألا ترى ما سبه إلههم من أنهم قالوا : «لا يجوز وصفه بأنه على العرش ولا في السماء» ، وقال في ردّه على العرلي «فلو كان لا يجوز أن يُقال إن الله في السماء»

والعمراني كان يرُدُّ على من كان يرفض تفويض المعنى ، والذي يقوم على
رُكْنٍ أساسيٍّ أوليٍّ فيه ، وهو التسييمُ للفظ بـوارد فمن أنكر إطلاقَ ما ورد فيصوص
الكتاب والسنة ، فقد رفض تفويض المعنى ، لأنه هدم ركنه الأول وهو لاءهم من
كان يرُدُّ عليهم العمراني ، بعض النظر عن اسمهم ، وهل كان العمراني منهم أو لم
يكن منهم ؟ ولم يكن العمراني يرُدُّ على مَوْضِعِ المعنى أصلاً

ويشهد لذلك أنه نسب مذهبَه في الاستواء أنه هو مذهب البقلاوي الأشعري ،
ولن يجرؤ أحدٌ من التيمييين على نسبة البقلاوي إلى مذهبهم في إثبات المعنى ؛ إلا
بقدر من المعالطة والاستكثار الحارحين عن كلام العقلاء (وقد حصل) ١

فإن عداً إلى العمراني لتؤكد على مذهبَه في الصفات هل كنت تقريراته تدل
على أنه تلميذُ المسح (أي هل كان موافقاً له) ؟ أم كان مَوْضِعاً للمعنى ؟

فأولاً هل كان العمراني يُثبت حلولَ لحوادث بدات الله ؟

لأن هذه المسألة مسألة مفصليّة في معرفة مذهب الرجل ، فإنه إن كان العمراني
يبي حلول الحوادث بدات الله ، فقد نفى عن الاستواء المعنى الذي يُشبه تيمييون
قطعاً بل سيكون قد نفى كل معنى ، وما بقي له من الإثبات إلا إثبات اللفظ ، وهو
تفويض المعنى

فها هو العمراني يقول «بين عقيدة أصحاب الحديث التي أدين الله بها

وهي الإيمان بأن الله سبحانه واحد لا شريك له ، فردُّ لا مثيل له ، قديم لا أول
له ، مُوجِدٌ لا مُوجَدٌ له ، لا ينقطع له ، ليس بحوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَصٌ ،
ولا محلُّ الأعراص والحواهر والأحسام ، ولا يحلُّها ، مستو على العرش ، كما

أخر ، بلا كفة ، حي عالم قادر مريد سمع بصير متكلم (إلى أن قال) وأن هذه
لصفات يستحقها لذاته قديمة قدمه^(١) .

فها يصرح بنفي ما كان المتكلمون يسمونه ، خلافاً لابن تيمية^(٢) وأما نفي
حلول الأعراس بالله تعالى فهو نفي منه لحلول الحوادث بالله تعالى^(٣) وهذا كاف
لسان مناقضة العمراني للتيميين في ما يدعونه من إثبات معنى للصفات لمشتبهة
عموم ، وللإستواء خصوصاً ؛ لأنه هو موضع البحث هنا

ثم يؤكد العمراني نفي حلول الحوادث بذات الله بقوله عن صفات الله ، والتي
ذكر منها لإستواء على العرش أنها «صفات يستحقها لذاته ، قديمة قدمه» ، بمعنى
دلت أن الإستواء قديم بأولية الله تعالى وهذا تقرير ينقص ادعاء أن الإستواء صفة
حدثت بعد خلق العرش ، وتوجب أن يكون لقائلها مذهب يجمع بين اعتقاد قدم
صفات الله وعدم حدوثها واعتقاد أن العرش مخلوق بعد أن سم بكس وأنه ليس أولها
وقد تقدم معنا توجيه ذلك ، فلعل العمراني من القائلين به لكن المهم هنا أن قوله
بقدم صفة الإستواء يقطع بأنه لا بُدَّ من معنى للإستواء ، كما يرغم التيميون !

ولم يقف العمراني عند تفهمها مذهبه في تفويض المعنى عند هذا الحد ،
بل صرح به تصريحاً آخر لا كُسر فيه ، فقال «لو مؤمن بأحبار الصواب الواردة عن
النبي ﷺ في البرون وغيره إيماناً مُجملًا ، ولا تُفسرُها ، بل يُمرُّها كما جاءت»

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة انقذرية لأشهر للعمراني (١ ٩٨ ٩٩)

(٢) وبذلك تعقبه محقق كتابه بأنه أخطأ في ذلك حاشية التحقيق (١ ٩٨ ٩٩)

(٣) وبذلك كان ابن تيمية يرفض هذه العبارة ، حتى قال في موضع «ومفصودهم نفي
الأعراس نفي الصفات ، فلا يقوم به عندهم حجة ، ولا علم ، ولا فبرة ، ولا كلام ، ولا
سمع ، ولا بصير ، ولا رضى ، ولا عصب ، ولا حب ، ولا بعض ، ولا غير ذلك» بيان
تلبس الجهمية لابن تيمية (١/٢٢٣)

(٤) الانتصار في الرد على المعتزلة انقذرية لأشهر للعمراني (١ ١٠٠ ١)

فهذه الأيمان المحمل والذي بلا تفسير هل هو تفسير المعنى وسنه ١٩ أم هو قطعاً تفويض المعنى ٢٠ أي المدهين الذي يَصْدُقُ عنه أنه محملٌ وبلا تفسير ١٩

لا يحتاج أن يجيب ، لأن حوسا - مهم قوي - سيكون أضعف من الحقيقة الحاصرة ١١

فهم الجليلي
عبارة الإمام
مالت

٥٤ شيخ الرهد عبد القادر الجيلاني الحسلي (ت ٥٦١هـ)

فقد قال شيخ عبد القادر في كتابه (الغية) «ويسعي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء بذات على العرش ، لا على معنى بقعود ومماسية ، كما قالت المحسمة والكرمية ، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية ، ولا على معنى الاستيلاء وعلية كما قالت المعتزلة ، لأن الشرع لم يرد ذلك ، ولا نقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث ، بل المنقول عنهم حملة على الإطلاق .

وقد روي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ في قوله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قالت «انكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به واجب ، والجحود به كفر» (إلى أن قال) فالاستواء من صفات الذات ، وعدم أحسنه ، ونص عليه ، وأكدته في سبع آيات من كتابه والسنة المأثورة به

(١١) عن محقق كتاب العمري على هذا الكلام بتحريف دلالة ، فقال «بمراد تفسير الجحمة ، وهو تأويلها أما فهم المعنى فهذا ثلث ، ومنه قول الإمام مالك الاستواء معلوم» ، (١٠٠/١)

هكذا يستجرون وصافه فيود ثم ترد في كلام أهل العلم ، بل ورد في كلامهم ما يقصده ١

وهو صفة لازمة له ، ولا تفتقر به ، كاليد والوجه والعين والسمع والبصر والحيّة والقدرة ، وكونه حائقاً ورارقاً ومحياً ومميتاً موصوفاً به ولا يحرح من الكتب والسنة ، نقرأ الآية والخبر ، ويؤمن بما فيهما ، ونكفل الكيفية في الصفات إلى علم الله عز وجل ، كما قال سفيان بن عسنة رحمه الله « كما وصف الله تعالى نفسه في كتابه »

فتفسيره قراءته ، لا تفسير له غيرها ، ولا نتكلف غير ذلك ، فإنه غيب ، لا مجال للعقل في إدراكه ، وسأل الله تعالى العفو والعافية ، ويعود به من أن يقول فيه وفي صفاته ما لم يحرمنا به هو أو رسوله عليه الصلاة والسلام^(١)

ووجه الاحتجاج بكلام الجليلي أنه ذكر كلام الإمام مالك مسنوناً إلى أم سلمة رضي الله عنها ، وأنه يدل على مذهب تصويص المعنى

وكان ابن تيمية ربما اعترف بأن تصويص المعنى مذهب (بعض) الحاشية ، كما قال في أحد الموضعين : « فإن قيل معنى قوله « الاستواء معلوم » أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا لذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه ، قيل هذا ضعيف (ثم ذكر مسند الاستيعاف لديه) »^(٢) .

٥٥ بهاء الدين طاهر بن أحمد القروي المعروف بالبحار الشافعي (ت ٥٧٥هـ)

بعد أن مال القروي لبحار في كتابه (سراج العقول في منهاج الأصول)

(١) انقبة للجيلي - طبعة دار صادر ، سنة ١٤٢٤هـ - (٧٣ - ٧٤)

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٣٠٩)

إلى تأويل الاستواء بأنه استتمام الحق بحلق العرش ، فما حقق فوق العرش شيئاً ، قال عن أنكر هذا التأويل ، «وإن كان المكيّر ممن يبيع التأويل أصلاً ، فيعتقد أن الرحمن استوى على العرش استواءً يدين بوضعه ، وهو معنى قول السلف «أمرّوها كما جاءت ، فلا كيف» ، وقول مالك بن أنس «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، ولإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»

- فسعى قوله : «الاستواء معلوم» أي طهر اللفظ معلومٌ مخصوصٌ في الكتاب والسنة .

«ولكيفية مجهولة» أي لا كيفية لداته وصفاته فيعلمها أحد ، وهو معنى قوله تعالى «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» .
وقوله : «والإيمان به واجب» ؛ لأن الاستواء من الكتب المبرر الذي يجب الإيمان بكّله وبعضه .

- «والسؤال عنه بدعة» ، يريد من سأل عنه انتعاء الفتنة وانتفاء تأويله»

فهم ابن
الجوري لعبارة
الإمام مالك

٥٦ أبو الفرج ابن الجوري الحسلي (ت ٥٩٧هـ)

قال ابن الجوري في كتابه (دفع شبه التشبيه بأحكام التنزيه) : «جميع السلف على إمرارها كما جاءت ، من غير تفسير ولا تأويل (ثم ذكر عبارة لإمام مالك)»^(١) .

(١) سراج العقول في مهاج الأصول بقروبي اسجد - تحقيق د سب المصير لحبالي دار
النور المبين - عمّان سنة ٢٠٢٢ م - (٨٤) .

(٢) دفع شبه تشبيه بأحكام لبريه لابن الجوري - تحقيق حسن السعادي دار الإمام
الرواس : بيروت . الطبعة الرابعة ١٤٢٨ هـ - (١٢٢) .

وقار في (راد المسير) «وإجماع السلف معقّد على أن لا يريدوا على قراءة الآية»^(١)

نكايات بديع
على تفويض
سلف
فهو تفويض للمعنى ، مع إيمان باللفظ ، دون أي زيادة على ما جاء في النص ، ويحكمي من الحوري عليه إجماع السلف

فهل تنبه القارئ الذي يبحث عن الحق إلى هذه الإجماعات التي يحكمها الأئمة على تفويض المعنى ؟ فهذا أحدها ، وسبق غيرها ، وسيأتي ما يؤيدها !!

٥٧ فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)

مهم برري
لعبارة الإمام
مالك

أشار الرازي إلى موقف الإمام مالك معظماً له ، من مرّحاً له .

فقد قال الرازي بعد ذكر المشبهة «وقد يلحق هؤلاء من ليس منهم ، بل يتميرون عنهم ، وهم السلف الذين احترروا عن تأويل المنشآت ، مع قطعهم بصي انتشيه ، كمالك بن أنس وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث ، فإنهم قالوا «لم قطع بأن الله تعالى مرة عن مشبهة لحوادث ، ولم يتعلّق بمعرفة مراد الله تعالى من هذه المتشابهات عرض آخر لا في الصروع ، ولا في الأصول ، كان البحث عنها إقداماً على خطر ، وهو أن تفسير الآية بما ليس مراد الله من غير حاحه إليه » وهذا المذهب ما به كثير ناس ، وهم المنقون بالسلف الصالح ، وأصحابه يمتارون عن المجسمة أشد الامتياز»^(٢).

راد المسير لاس الحوري- طبعة لمكتب لإسلامي بيروت سنة ١٣٨٥هـ (٢١٣/٣)

(٢) كذا هو النص ، وفيه حلل ، وإن كان المقصود واضحاً

(٣) كذا النص ، والمعنى مال إليه كثير من الناس

(٤) انرياص الموقفة من آراء أهل لعلم براري . تحقيق أسعد جمعة كلية لأداب والعلوم

الإنسانية : الميروان سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م - (٨٩-٩٠)

ولما ذكر الرازي الاختلاف في الوقف في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ ، ذكر حجاج من رأى الوقف عند لفظ الحلالة في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وأن امتثاله لا يعلم تأويله أحد إلا الله تعالى وحده ، ثم أورد ما يدل على هذا القول وذكر الحجة السادسة على هذا القول ، فكان من ذلك كلمة الإمام مالك هذه ^١

فهم ابن
مقتراح لعبارة
الإمام مالك

وقد اتراري في (معالم أصول الدين) بعد ذكر الموقف من الطواهر ، المشعرة بالحسية (حسب تعبيره) ، مفصلاً مبهج التفويض ندي كان عليه سلف . «ولم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية ، وحمل الطواهر العقلية : إم على التأويل ، وإم على تفويض علمها إلى الله تعالى ، وهو الحق» ^٢

وسياتي أن اس انتمساي برن كلام الرازي على كلام الإمام مالك لما سُئل عن الاستواء ^٣ .

وقد اتراري أيضاً عن حق قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ثم هنا مقمان :

المقام الأول هو أن يقول مراد الله تعالى من قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ليس بيد إثبات الجهة ، لكن مراده تعالى من هذه الآيات على سبيل تفصيل غير معلوم ، فآمن وصدقنا ، وتركنا التفسير والتأويل .

(١) تفسير الرازي - معاني العيب - (١٤٧/٧) ، وفيه لطيف عن الرازي مؤيداً له ، كما في فتوح العيب (٢٥/٤)

(٢) معالم أصول الدين للرازي - تحقيق نور حمادي دار انصبة الكويت سنة ١٤٣٣ هـ (٥٦) .

(٣) انظر (ص ٣٨٦)

المصاحم الثاني . أن يؤقر آيات المتشابهة الواردة في هذا الباب ، على
سبيل التفصيل

والقول الأول قول أئمة السلف .

والقول الثاني . قول العلماء وأهل الأصول^(١) .

٥٨ ابن المقريز - تقي الدين مظفر بن عبد الله بن الحسين المصري
الشافعي - (ت ٦١٢هـ) :

مهم ابن
المقريز لعبارة
الإمام مالك

قال ابن المقريز في (شرح الإرشاد) بعد أن ذكر تأويل الاستواء بالاستيلاء
والقهر «وعلى هذا نُقل عن بعض خُدّاق السلف أنه قال «الاستواء معلوم ،
والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»

معناه أن لفظ الاستواء في اللغة معلوم المحامس ، وهي لفظة عربية لا
إشكال فيها ، فتُطلق ويُراد بها الاستيلاء والقهر ، كما ذكر وتُطلق ويُراد بها
القصد إلى الحق في العرش ، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ ،
أي : قصد إليها .

فإن نزل حمدها على الاستقرار بنفي الاحتمال لا يحوز ، فلا يمكن حمل
اللفظ على أحدهما إلا سئمة ، ولم يبق في سئمة دليل على تعيين محمل ، فهو المعنى
بقوله «والكيف مجهول» ولا يمكن التعويل على ترجيح أحدهما على الآخر
بأمر محرّد الظن ، فإن ذلك يفيد في الأحكام الشرعية ، ولا مجال للعقل فيما يتعلق

(١) الحمسوف في أصول الدين للري - مع حاشية على الحمسوف في أصول الدين المذكور
سعيد فودة ، الأصيل للدراسات والنشر سنة ١٤٣٨هـ - (١٢٢ - ١٢٣)

بأسمائه وصفاته والسائل لطلب الترحيح بهذه الجهة مستدع ، والآية على هذا من المتشابهات .

مهم من
قدامة لعبارة
الدم م د س

٥٩ موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحسلي (ت ٦٢٠هـ)

قال ، موفق ابن قدامة في (دم التأويل) «ومذهب السلف (رحمة الله عليهم) للإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه ، التي وصف بها نفسه في آياته وتريده ، أو على لسان رسوله ﷺ ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص فيها ، ولا تجاور لها ، ولا تفسير ، ولا تأويل لها بما يحالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين ، بل أمرؤها كما جاءت ، وزدوها علمها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلم بها» (١) .

وقد يعصمهم (ويروى ذلك عن الشافعي - رحمة الله عليه -) آمنت بما جاء عن الله على مراد الله ، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ

(١) شرح الإرشاد لاس المقترح - تحقيق أ. د. فتحي أحمد عبد الرزاق دار الصياد الكويت . سنة : ١٤٤٢هـ - (٦٠٣ - ٦٠٤)

٢. نفي عن السلف (التفسير) ، وفرقه عن (التأويل ، المحاليف لظاهر) ، بيّن أن التفسير المنفي عن السلف ليس هو تأويل الجهمية وبحوهم .

(٣) عبارات صريحة في التمييز الكامل

(٤) وهذا تعويض كامل ، لأنه أحسن بالمراد منصوص بصفات إلى الله تعالى وإلى رسول الله ﷺ

وقد قال لشماسي - يحيى بن إبراهيم بن أحمد الو عظ الحسلي - (ت ٥٤٨هـ) «واتهم أهل العلم أن أحدًا لم يجمع حمل الإيمان بالله ورسوله كما جمعه الشافعي ﷺ في قوله الموجز «آمنت بالله ، وبما جاء عن الله على مراد الله ، وآمنت برسول الله ، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله» مardon لأئمة لأربعة لشماسي . تحقيق د/ محمود قدح ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة سنة ١٤٢٢هـ - (١٤٦)

وعلموا أن المتكلم به صادق لا شك في صدقه فَصَدَّقُوهُ ، ولم يعلموا حقيقة معانيها فسكتوا عما لم يعلموه وأحد ذلك الآخر والأول ، ووصى بعضهم بعضا بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم ، وحذروا من التجاور لهم والعدوان عن طريقهم ، ويَسْأَلُهم سيدهم ومدهم ويرجو أن يجعلها الله تعالى ممن اقتدى بهم : في بيان ما يسره ، وسلوك الطريق الذي سلكوه .

و لدليل على أن مدهم ما ذكره أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأحضر الرسول ﷺ نقل مُصَدِّقٍ لها مؤمن به قابل لها غير مرتاب فيها ولا شك في صدق قائدها ، ولم يُهَيِّسُوا ما يتعلق بالصفات منها ، ولا تَأَوَّلُوهُ ، ولا شَتَّهوه بصفات المحنوقين ، إذ لو فعلوا شيئا من ذلك لُنُقِلَ عنهم ، ولم يَجُزَّ أن يُكْتَمَ بالكلية ، إذ لا يحوز لتواطؤ على كتمان ما يُحتاج إلى نقده ومعرفته ، بحريان ديك في القمح محرق التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل .

بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابهة يدعوا في كفه ، تارة بالقول العيب ، وتارة بالضرب ، وتارة بالإعراض الدال على شدة تكرهه لمسأله (ثم ذكر قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صبيح بن عسل ، ثم فار) ولما سُئل مالك بن أنس رضي الله عنه ، فقيل له يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْغَرْشِ أَسْتَوِي﴾ ، كيف ستوى ؟ فأطرق مالك ، وعلاه الرُّخْضاء (يعني العرق) ، وانتظر القوم ما يجيء منه فيه ، فرفع رأسه إليه ، وقال «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأحسنت رجل سوء» ، وأمر به فأخرج .

بخصوص
الصفات من
المسألة عند
المدامه

وقد نُقل عن جماعة منهم الأمر بالكف عن الكلام في هذا ، وإمرؤ أحد الصفت كما جاءت ، ونقل جماعة من لأئمة أن مذهبهم مثل ما حكينا عنهم «

ثم أتم ابن قدامة نقل عبارات الأئمة في تفويض المعنى ودم التأويل

ومع هذا الوضوح الدم على تفويض المعنى لا يحسن المدلسون من هي تفويض المعنى عن ابن قدامة !

وقال ابن قدامة في (تحريم الطر في كتب الكلام) «د سأل سائل عن معنى هذه الألفاظ ، قلنا لا نريدك على ألفاظها زيادة تعبد معنى ، بل قراءتها تفسيرها ، من غير معنى بعينه ، ولا تفسير بنفسه ولكن قد علمنا أن لها معنى في الحمد يعدمه المتكلم بها ، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى

ومن كان كذلك كيف يُسأل عن معنى ، وهو يقول لا أعلمه ، وكيف يُسأل عن كسفة ما يرى أو السؤال عنه بدعة ، والكلام في تفسيره خطأ ، والبحث عنه تكلف وتعمق

أو ما سمع حكاية مالت بن أس (رحمه الله تعالى ورصي الله عنه) حين سئل عن قوله تعالى ﴿لَزَحْمٍ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ كيف استوى ؟ فأطرق حتى علاه نرحصاء ، ثم رفع رأسه ، فقال «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة» ثم أمر لرجل فأجرح^١

(١) دم التأويل لابن قدامة ضمن مجموع دعوان مجموع فيه بثب صفة العلو ، وسمعة الاعتقاد ، ودم التأويل ، تحقيق ، بدر الدين ، دار ابن الأثير ، الكويت ، ١٤١٦ هـ - (٢٢٢ - ٢٢٤)

(٢) تحريم النظر في علم الكلام لابن قدامة - تحقيق عبد الرحمن دمشقية ، دار عالم الكتب بيروت الأولى ١٤١٠ هـ - (٥٩ - ٦٠)

وقال في (لمعة الاعتقاد) «كل ما جاء في القرآن أو صحَّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وحب الإيمان به ، وتنقيته بالتسليم واليقين ، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل .

وما أشكل من ذلك وحب إثباته بقطر ، وترك التعرض لمعناه ، وردُّ عنقه إلى مثله ، وجعل عهده على دقله ، اتَّباع لطريق الراسخين في العلم ، ندب أنبي الله عليهم في كتابه بمسبوقه سبحانه وتعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، وقال في دم متعي ، التأويل لمتشابه تزييله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْنِي تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، فجعل ابتغاء التأويل علامة على الريغ ، وقرنه بابتغاء الفتنة في الدم ، ثم حجبهم عما أملوه ، وقطع أطماعهم عما قصدوه ، بقوله سبحانه ﴿وَمَا يَعْنِي تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾

وقال الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله في قول النبي ﷺ «إن الله يبرئ إلى سماء الدنيا» ، أو «إن الله يرى في القيامة» ، وما أشبه هذه الأحاديث «نؤمن بها ، ونصدق بها ، ولا كيف ، ولا معنى ، ولا ردُّ شيء منها ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، ولا نرد على رسول الله ﷺ ، ولا نصِفُ الله بأكثر مما وصف به نفسه ، بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، ونقول كما قال ، ونصفه بما وصف به نفسه ، لا نتعدى ذلك ولا يبدعه وصف الواصفين ، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ، ولا نرين عنه صفة من صفاته لشاعة شيعته ، ولا نتعدى قرآن والحديث ، ولا نعلم كيف كنه ذلك ، إلا بتصديق الرسول ﷺ ، وتشيت القرآن»

قال لإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه «أمنت بالله ، وبما جاء عن الله ، على مراد الله ، وأمنت برسول الله ، وبما جاء عن رسول الله ، على مراد رسول الله»

وعلى هذا درج السلف وأئمة الحنف ^{عليهم السلام} ، كلهم متفقون على الإقرار
والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ، من غير تعرضٍ
لتأويله ، وقد أمرنا بالافتقار لآثارهم ، ولا هتداء بمبارهم ، وتُحذرون المحدثات ،
وأحربنا أب من الصلالات (إلى أن ذكر بصوص الصفات ، ومنها آيات
لاستواء) ^١ ، ثم ختم هذا الفصل التوقيفي بكلام الإمام مالك في الاستواء

وكان من قدامة قد صرح أن آيات لصفته من المتشابه الذي لا يعلم تفسيره
إلا الله تعالى !

فقد قرأ في (روضة الباطن) ^٢ الصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله
سبحانه ، مما يحب الإيمان به ، ويحرم التعرض لتأويله كقوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^٣ ﴿نَزَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ^٤ ، ﴿إِنَّمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ ^٥ ، ﴿وَبَيِّنَ
وَجْهَ رَبِّكَ﴾ ^٦ ، ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ ^٧ ، ونحوه فهذا اتفق السلف ^{عليهم السلام} على الإقرار به ،
وإمراره على وجهه ، وترك تأويله ؛ فإن الله سبحانه دم المتعين لتأويله ، وقرهم في
الدم بالدين يتغنون الفتنة ، وسماهم أهل ريغ .

وليس في طلب تأويل ما ذكره من (المحمّل) وغيره ما يُدعى به صاحبه ، بل
نُمدح عليه ؛ إذ هو طريق إلى معرفة الأحكام وبمبير الحلال من الحرام ؛ ولأن
في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه مفرد يعلم تأويل المتشابه ، وأن ابوف
الصحيح صدق قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^٨ ، لفظاً ومعنى

أما لفظ فلا أنه لو أراد عطف براسحين لقال ويهولون أمابه بالواو

(١) سمعه الاعتقاد لأن قدامة ضمن مجموع بعنوان مجموع فيه إثبات صفة العلو ،
ولمعة الاعتماد ، ودم التأويل محقق بدراسر داراس الأثير لكوب ١٤١٦ هـ -

وأما المعنى فلاه دم متعبي التأويل ، و و كذالك لمراسحين معلوماً لكان متعبه ممدوحاً لا مدموماً .

ولأن قلوبهم أمم به يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه ،
 - كما إذا اتبعوه ، قولهم ﴿كُلُّ مَنْ عِندَ رَبِّكَ﴾ ، فذكرهم ، ثم ها هنا يعطي الثقة به ،
 والتسليم لأمره ، وأنه صدر منه ، وحاء من عبده ، كما حاء من عبده المحكم

ولأن لفظة (أَمْ) لتفصيل الحمد ، فذكره لها في الدين في قلوبهم ريع مع وصفه
 إياهم بانتعاء المتشبهه وانتعاء تأويله ، يدل على قسم آخر يحالفهم في هذه الصفة ،
 وهم مراسخون ولو كانوا يعلمون تأويله لم يحالفوا القسم الأول في انتعاء التأويل

وإذ قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحد فلا يجوز حمله على غير ما ذكره ؟
 لأن ما ذكر من الوجوه يعلم تأويله كثير من الناس .

فإن قيل فكيف يحاطب الله الخلق بما لا يعقلونه ؟ أم كيف يُرَلَّ على
 رسوله ما لا يُطَّعُ على تأويله ؟

فإن يجوز أن يكلفهم الإيمان بما لا يطعمون على تأويله ، ليحترط طاعتهم ،
 كما قال تعالى ﴿وَنَسُتُوكُمْ حَتَّى نَعَمَ الْمُجْرِمِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ ،
 ﴿وَمَجْنُونًا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ
 عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ ، ﴿وَمَجْنُونًا الْقَبِيلَةَ الَّتِي أُرْسِلَتْ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ، وكما احترهم
 بالإيمان بالحروف المقطعة مع أنه لا يعلم معناه ^{١١}

١١ - إشارة إلى (أَمْ) في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَتْغٌ فَتَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ أُتِيعُوا
 الْقَبِيلَةَ وَأُتِيعُوا بِأُورِيهِ﴾

٢ - روضة النظر لاس قدمه - محضو د عبد الكريم لعمده مكبه الرشيد انرباص سه
 ١٤١٣هـ - (١/ ٢٧٩ - ٢٨٢)

فماذا يريد متعي الحق أصرّح من هذا تقرير الذي يقطع بأن ابن قدامة
لحسلي كان يحكي إجماع السلف على تفويض معاني الصفات ؟
وكان ابن تيمية ربما اعرف بأن تفويض المعنى مذهب (بعض) الحنابلة،
كما قال في أحد المواضع «فإن قيل معنى قوله «الاستواء معلوم» أن
ورود هذا النمط في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحاب الدين يجعلون معرفة
معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه ، قيل هذا ضعيف (ثم ذكر سبب
الاستصعاف لديه)»^١.

واطر : كتاب (موقف ابن قدامة المقدسي من التفويض) للأستاذ الدكتور
جمال فاروق الدقاق^٢ فقد جمع فيه مقالات ابن قدامة الدانة على مذهبه في
مصوص الصفات التي قد يُتوهم منها تشبيه ، وأثبت أنه كان على مذهب تفويض
المعنى ، كقية السلف وأئمة الخلف .

مهم
السهروردي
لعبارة الإمام
مالك

٦٠ . شهاب الدين الشهروردي - عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
عبد الله القرشي التيسري الشافعي الصوفي - (ت ٦٣٢ هـ)
قال شهاب الدين الشهروردي «أحبر الحق سبحانه وتعالى أنه استوى ،
فقال تعالى ﴿أَلَرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وأحبر رسول الله ﷺ بالنزول ، وغير
ذلك مما جاء في اليد والقدم والتعجب والتردد .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٣٠٩)

(٢) موقف ابن قدامة المقدسي من التفويض للأستاذ الدكتور جمال فاروق الدقاق مكتبة
المنام : عمان . سنة : ١٤٤٥ هـ .

وكن ما ورد من هذا الصيل دلائل التوحيد ، فلا تتصرف فيها بشيئ وبعطيل ؛
 فلو لا إحصاء الله تعالى ، وإحصاء رسول الله تعالى ، ما تحاسر عقل يحوم حول
 ذلك الحمى ، وتلاشى دون ذلك عمل العقلاء ولت الألباء . والله تعالى دنا من
 عباده بما أحر ، ودن على نفسه بما أظهر ، ورفع حجابا من الخجب عن وجه
 الكبرياء ، وكشف شيئا من سُحات العظمة والعلاء . فكن أحر الصفات تجليات
 إلهية ، وكشوف وأصاف حلية . عَقَصَ من عقل ، وحَلَّ من حهل

فلا تنعد عن الله بالتشبيه وقد قرب منك ، ولا تفر منه بالتعطيل وقد دنا إليك

أطلق سائر الاستواء ، وأعرض عن الكيفية ، وهكذا سائر الصفات ، فهو
 سبحانه بما تجلَّى لعباده هذه الأحر طاهر ، وبما قُصرت العقول عن إدراك كنهها
 وكيفيةها ، طر ، فلا تستكشف من عظيم شأنه ما بطر ، ولا تستشف من علو سبطانه
 ما انكمس .

وربك - أيها الراعب في الدنيا ، العالئ عليه محنة الجاه والعلو والرفعة بين
 الناس - أن تتصرف فيها بعلمك ؛ فإنها أسرار وإن كانت أخارا ، وأنت مريض ، فداو
 أولا مراح قلبك من مرض الميل إلى لذي القابلية ، حتى يستقيم مراح عقلك

ثم اعلم أن المتصرفين في ذلك من البطوائف مأخوڑون ، من حيث إهم
 قصدا والتوحيد ، ومؤخذون من حيث إهم غذلوا عن المنهج القويم والإخلاص إلى
 التشبيه والتعطيل .

فاطر أيها المصنف ودغ عنك الهوى والعصية ، وراحع فترك من غير
 عطفة وعنظ ، واتق الله في نفسك وديك أن تطلق القول في أحبك المسلم بسرعة
 طبعك وبهور نفسك ؛ فإن الله تعالى عند كلمة كل قائل

وإعلم أيها الأح الحسني أن أحاك الأشعري ما ذهب إلى التأويل إلا لما
توهم من محاصرة الواطن من التشبيه والتمثيل ، ولو سلم له مجرد الاستواء ما
أول ، وأي حاجة كان له إلى ذلك لو لا خوف التشبيه ؟

وأيها الأح الأشعري إنا أحياء الحسني خوفه من الهي والتعطيل حملة على
المبالغ والإصرار ، ومحاصرة خفية من الاستقرار .

فليصالح أحدكما الآخر يُريح الحسني عن باطنه المحاصرة الحفية في
الاستقرار ؛ فلا استواء لا يفوته ، ويُزيج الأشعري عن باطنه خوف التشبيه ، ولا
يحلد إلى التأويل ؛ فلا عتاف مجرد الاستواء لا يصره

وليقلوا جميعاً - إثباتاً من غير تشبيه ، وصفاً من غير تعطيل - ' آمنا بما قال الله
على ما أراد الله ويليق بالله ، وآمنا بما قل رسول الله ﷺ على ما أراد رسول الله ﷺ
؛ فعلم الأسرار موكول إلى الله ورسوله .

وما أحسن قول القائل «الاستواء معلوم ، والكيهية مجهولة ، والإيمان به
واجب ، والسؤال عنه بدعة»^(١)

فهم ابن
التمسائي
عبارة بتمام
مالك

٦١ شرف الدين عبد بن محمد المهري الشهير بابن التمسائي
(ت ٦٥٨ هـ)

قال ابن التمسائي في (شرح معالم أصول الدين للرازي -) «قوله «وما
على تفويض علمها إلى الله تعالى ، وهو الحق»

(١) أعلام الهدى وعقيدة أرباب الشفا لدين السهروردي - ص ١١١ من تراث
لسهروردي كت ورسائل درسه وتحقيق أ د عائشة يوسف الساعي در احوالي
بيروت . سنة ١٤٣٩ هـ - (٦٧ - ٦٨)

اعلم أنه لا يتصور ورود نص منواتر على ما يحالف العقل ، فإن كان أحاداً قطعاً بكذب باقله أو سهوه أو غلظه ، وإن كان محتملاً ، فالمحمل المحالف للعقل غير مراد ثم نطر : فإن بقي احتمال واحد ، تعين أن يكون مراداً بحكم الحال ، وإن بقي احتمالان فصعداً فلا يحلو : إما أن يدل دليل من الشرع على تعيين أحدهما ، أو لا فإن دل وحب ادعاه ، وإن لم يدل فاطع على تعيينه : فهل يُعَيَّن بالاجتهاد والطرف ؟ اختلف فيه ، فذهب السلف إلى تفويض علمه إلى الله تعالى ، واعتقاد أن له معنى صحيحاً تصح إصافته إلى الله تعالى ، يعلمه الله ، ويجب الإيمان به ، ولا يعينه خشية الإلحاد في الأسماء والصفات ، كما نُقل عن بعض السلف

ويُمرى إلى مالك أنه سُئل عن الاستواء ، فقد «الاستواء معلوم» أي محمل الاستواء معلومة لغة ، «والكيف مجهول» أي تعيين وجهه منها مجهول لنا ، «والإيمان به واجب» أي الإيمان بأن الله تعالى أراد به معنى يصح وصفه به وحب ، «والسؤال عنه بدعة» أي عن تعيينه بطريق الطر بدعة ، ولم يُعهد من السلف التصرف به في المعتقدات ، وإنما تصرفوا بالاجتهاد في تفاصيل الأحكام الشرعية ، فتعيينه بالطر أمر لم يُقل عن الصحابة (رضوان الله عليهم) ، فكان بدعة

٦٢ الرُّسْعِي الحَبْلِي - عبد الرزاق بن رزق الله - (ت ٦٦١ هـ)

فهم الرسعي
لعبارة الإمام
مالك

قال الرسعي في تفسيره (رمود الكنود) في تفسير آية الأعراف ﴿لَكُمْ أَسْتَوِي عَلَى الْغُرُثِ﴾ : «مذهب أهل الحق في هذه الآية وأمثالها من آيات الصفات وأخبار الصفات الإقرار والإيراد ، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل

(١) شرح معالم أصول الدين للبراري - تحقيق برار حمادي دار الفتح عمان سنة ١٤٣١ هـ - (٢٢٠ - ٢٢٢) .

والى هذا وأمثاله أشار النبي ﷺ بقوله «وسكت عن أشياء رحمة لکم، فلا تحثوا علیہا».

وقيل بمحدث من أسس **كيفية** مستوى؟ فقال: «انكيفية مجهول، والاستواء معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

ولو استقصيت ما ورد في الرجز عن الحوص في آيات الصفات عن الصحابة و التابعين فمن بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم لطل ذلك، ويكفي الإنسان في هذا **الثالث** (ثم ذكر الرسعي تفاسير أهل **بلغة** بمعنى (استوى)، وأنه يكون بمعنى أقبل، ومعنى استقر، ومعنى استولى، ثم قال: قدت أما قول أهل **الدعة** فعابته أن العرب تستعمل هذه الكلمة بالمعنى الذي ذكروه ثم، وهو مسلم، فيم قالوا بأنه هذا هو المراد مع تجويز غيره من المعاني؟ ولأن قالوا بأنه معنى جائر الإرادة فيكون مرادًا معارضهم بمثله.

وأما قول الدين قالوا: إنه بمعنى استقر، فنقول لهم ما معنى الاستقرار هاهنا؟ فإن فسره بالمعنى المتبادر إلى الأفهام فلا نحقق ما في ذلك من المحدود. حيث أثبتوا لله صفة لم يطق بها كتاب ولا شئ، ولم يساعد عليها دليل العقل وإن لم يفسروه بالمعنى المتبادر إلى الأفهام، فلا يحسنوا إيمانهم بالاستقرار بشيء معلوم، أو لا ورد فسروه بشيء معلوم ورد عليهم من كلام ما ورد عليهم في تفسير الاستقرار بالمعنى المتبادر إلى الأفهام من كونهم أثبتوا صفة لله من غير كتاب ولا شئ، وإن لم يفسروه بشيء فليقتصرروا أولاً على تلاوة الآية والإيمان بالاستواء على المعنى الذي أراده الله، كما قلنا (ثم أبطل تفسير الاستواء بمعنى

الاستواء ، وذكر الاختلاف في الاسواء هل هو صفة ذات أم صفة فعل ، ونقل عن الشريف أبي علي بن أبي موسى الحسيني بموت في سنة ٤٢٨ هـ أنه رفض الحوض في ذلك ، وأنه قال) فأب لا أقول في ذلك إلا ما قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله : «استوى كما قال ، بلا حد ولا كيف»

(فصل الرُّسْعِي) وعلى هذا القول الذي قاله الشريف وارتضاه وحدث علماء وأشباهنا الدين بالشام والعراق ، وبه نعتقد ، وعليه نعتد ، وبه نقول

وقد صنف شيخنا الإمام الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي كتاباً سمعته عليه ، يخص هذه المسألة ، جمع فيه ما صح من الأخبار والآثار الدالة على أن الله تعالى مستقر على عرشه فوق سبع سماواته وذكر فيه ما لا يجد المسلم المتبحر لشرعية محمد صلى الله عليه وسلم نداء من لانياد إلى تسليمه والإيمان به .. (١)

فمع تهويص لرُسْعِي لمعنى صفة الاستواء ، واكتفائه بإطلاق اللفظ وفق مراد الله تعالى ، فقد أصف إلى هذه الفائدة أنه أكد بأن الموفق بن قدامة كان موقفاً لمعنى الاستواء ، ولذلك أحال إلى كتابه وأثنى عليه وقد سبق أن قلنا كلام ابن قدامة الصريح تهويص معنى الاستواء ، ونكسنا مخاطب قوماً خلطوا الله بالجهل وعدم تفهم ، فكان لا بد من سدّ أفتاس الهت ومساعد الجهل ، ليتضح الحق من الباطل .

التعليق على
كلام الرُسْعِي

١ رموز الكور لرُسْعِي - تحقيق أ. د. عبد الملك بن دهيش - مكتبة لأسدي مكة المكرمة . سنة ١٤٢٩ هـ - (٢/ ١٤٨ - ١٥٢)

م
المظهر
عبارة الإمام
مالك

٦٣ - المظهري - الحسين بن محمود بن الريداني الكوفي لحمي -
(ت ٦٦٢هـ) :

قال في (المعاني شرح المصباح) : «اعلم بأن الله سبحانه وتعالى مرة عن
سمة الحدوث ، وصفة الأجسام وكل ما ورد في القرآن والأحاديث في صفاته مما
يسبغ عن الجهة والفوقية والاستقرار والإتيان والبروز فلا يحوص في تأويله ، بل
نؤمن بما هو مدلول تلك الألفاظ على المعنى الذي أراده سبحانه ، مع التبريه
عما يوجب الحسمية والجهة كما يروى عن مالك - رحمه الله عليه - لما سئل
عن قوله «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» ، قال «الاستواء معلوم ، والكيفية
مجهولة ، وسؤالك عنه بدعة» .

وهو مذهب السلف الصالح  .

أما المتكلمون من أهل السنة ^١ والمعزلة فقد أولوا جميع الألفاظ الواردة

(١) لم يكتفى المظهري بقوله «نؤمن بما هو مدلول تلك الألفاظ» ، لأنه يمكن أن يرعى أولئك
المتلاعبون أن المظهري ثبت المعنى ؛ لأنه أمس عندهم رعيهم
بقوله «عنى المعنى الذي أراده سبحانه» ، أي تكلم بعين المدلول إلى الله تعالى ،
فهو العالم به وحده
- وبقوله «مع السر به عن الجهة» ، وهو النفي الذي يرخصونه ؛ بدعاء أنه لفظ محمل ،
لأن أحد معاني الجهة عندهم يصح بثباتها في حق الله تعالى
وسبأني ما يؤكد أنه يجب بسبب لصاحبه أنهم كانوا لا يعلمون معاني هذه الصفات ؛
لأنه لا يعلم تأويلها ، لا الله تعالى وحده

(٢) المتكلمون من أهل السنة عندهم لا شعريه ، وبذلك يقرر مذهبهم ، ويسبغ لأهل السنة
كقوله في (لبنو الإلهي) «بعض أهل السنة لا يقول في معنى هذا وأشباهه ، وبعضهم
يقول معه دون حمله ، أو يروى خطبه مع الملازمة» لمعاني (٢٩٩/٣) فتعويض
المعنى والتأويل كلاهما من مذهب أهل السنة عنده .

في هذا الباب ، على ما يليق بداته سبحانه

وهؤلاء يقيمون في قراءة قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على قوله : ﴿فِي الْعِلْمِ﴾ .

والفرقة الأولى وهم لسلف الصالحين - يقيمون على قوله تعالى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾

٦٤ وحيد لدير الأزر نحاب الحنفي - عمر بن عبد المحسن اللحفي
(ت نحو سنة ٧٠٠هـ) :

فهم الدارجاني
لعبارة الإمام
هناك

فقد ذكر في (لتكمل شرح أصول سر دوي) أن آيات الصفات من لمتشبهه ،
لاي « لا حظاً لمراسخين في العلم منه ؛ إلا التسليم اعتقاداً لحقيّة فيه ، يؤمن
بتريده ، ولا تشعل بأويله ، وهوّص أمره إلى الله تعالى ، ويقول ما أورد الله

وفان في (لرون) اقوله « إن الله يرب إلى اسماء الدنيا » ، فبعض أهل نسه لا يفسر هـ
بكلام ، يقول لا يعلم معناه ، وبعضهم يفسر بأنه يُربل رحمة ، ويُقرّب فضله وعفوه
إلى الحجاج . المصباح في شرح المصباح (٣ / ٣٠٣)

وما نقل المظهري كلام الخطابي في صفه اسمين ، وهو في كتبه أعلام الحديث
(٤ / ٢٣٤٧) ، فعنه بالمعنى ، فقال « إن ما جاء من ذكر اسمين واليد والإصبع وغيره
في صفات الله ، لا يُؤوّل ، بل يؤمن به ، وهوّص هو صفه من صفات الله تعالى ، ولا
يعلم كيفية » . المصباح (٤ / ٣٠٠ - ٣٠١) ، فرح ذلك محققو كتابه اعرام اعر فهم
بأشعره ، مظهري ؛ إلا أنهم عمو أنه قد وافق سميتهم في هذا الموضع كما براه في
مقدمه تحقيق مصباح (١ / ٢٣ - ٢٤) ! وما عرفوا أنه ما حرح في هذا الموضع عن
أشعره ؛ لأنه قرر تمويص المعنى ، لا غيره ، فسم تتم فحتهم لبدعوه مضطرب العقيدة ،
أو متأثراً بعدماء ملده ، أو نائباً من لأشعرية !!

المصباح شرح المصباح للمظهري تحقيق لجنة ، بإشراف نور الدين طاب وررة
الأوقاف المحرين . سنة ١٤٣٣هـ - (٥ / ٤٦٨ - ٤٦٩ رقم ٤٢٧٨) .

تعالى منه حق^(١) ، ثم ذكر ما يدل على هذا التقرير ، وأورد حلال ذلك عبارة الإمام مالك بن أنس^(٢)

فهو
أبي البركات
السفي عبارة
الإمام مالك

٦٥ حافظ الدين أبو البركات السفي الحفي - عبد الله بن أحمد بن محمود - (ت ٧١٠هـ)

ذكر حافظ الدين السفي في (شرح المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين الأحسيكي) أن آيات الصفات وأخبارها من المشابه الذي لا يعنى معناه إلا الله تعالى ، وأن الواجب نجاهها «أن يُنقَى ما ورد من ذلك بالإيمان به ، والتسليم له ، والاعتقاد بصحته ، ولا يُشتغل بكيفية التأويل والبحث عنه ، مع اعتقادنا بأن الله تعالى ليس بجسم ولا شيء للمخلوقات ، وأن جميع أمارات الحدوث عنه منتفية . (ثم أورد عدة عبارات للأئمة تدل على هذا التقرير ، وكان منها عبارة الإمام مالك)^(٣) .

فهو
السفياقي
عبارة بهم
مالك

٦٦ حسام الدين حسين بن علي السفياقي الحفي الماتريدي (ت ٧١٤هـ)

قال في (التسديد في شرح التمهيد - للنسفي -) . «قوله «وما تعلقت به الحصوص من الآيات متشابهة محتملة لوجوه كثيرة» ، وهي الآيات التي ذكرها ،

(١) لنكمل شرح أصول البردوي للأرزي - تحقيق ذكر عودة لحماضي الحفي در نور المبين ، عمان ، الأولى : ٢٠٢٢م - (١ / ١٩٧ ، ٢٠٣) .

(٢) شرح حافظ الدين السفي لكتاب المنتخب في أصول المذهب تحقيق سائيم أوعوت (١١٤ - ١١٦) .

٦٧ علاء الدين البخاري الحنفي - عبد العزيز بن أحمد - (ت ١٢٣٠هـ) فهم علاء الدين بخاري لعبارة الإمام مالك حيث ذكر في (كشف الأسرار عن أصول ليردوي) الموقف من المشتبهات، وأنها مما لا حظ فيها للرّسوخ من العلم ؛ لا اعتقاد الحقيقة فيه والتسليم . ثم صرح مثلاً للمشتبهات بصفة (الوجه) و(اليدين) و(الاستواء) ، ثم أورد عبارة الإمام مالك على أنها تدل على هذا المذهب^(١) .

٦٨ . ابن حنبل - شهاب الدين أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن طاهر الكلابي الحلبي ثم الدمشقي الشافعي - (ت ٧٣٣هـ) فهم ابن حنبل لعبارة الإمام مالك

قد اعلامة ابن حنبل الشافعي في رده على ابن تيمية «وروى قول ربيعة ومالك «الاستواء غير مجهول» ، فليت شعري ! من قال إنه مجهول ؟ أنت زعمت أنه لمعنى عينه ، وأردت أن تعرفوه إلى إمامين ، ونحن لا نسمع لك بذلك ثم نقل عن مالك أنه قد للسائل : «الإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مبتدعاً» ، فأمر به فأخرج .

فيقال له ليت شعري ! من امثل ما قول مالك ؟ هل امثلناه نحن ؟ حيث أمرنا بالإمساك ، وألحما العوام عن الحوص في ذلك ؟ أو الذي جعله دراسته يلقيه ويُنقّه ويُنقّسه ويكتنه ويُدّرّسه ، وبأمر العوام بالخوص فيه ؟ وهل أنكر على المستفتي في هذه المسألة بعبها وأخرجه كما فعل مالك ﷺ فيها معينها ؟

(١) كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري - تحقيق محمد المعتصم بالله أبو عبيد الله دار الكتب العربي : بيروت ، الثالث ١٤١٧هـ - (١ / ١٤٩ ، ١٥٥) (٢) يقصد ابن تيمية

وعند ذلك يعلم أن ما نقله عن مالك حجة عليه ، لاله

٦٩ علاء الدين الحارثي المصنّف - علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر

الشيحي الشافعي تريب دمشق - (ت ١٤٠٥ هـ)

قال في تفسيره (باب التّوويل في معاني التّريل) «وقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، عرش في الدّعة السّريّة ، وفيل هو ما علا فأطل ، وسُمّي محسّ السلطان عرشاً اعتباراً بعلوه ، ويُنكس عن العزّ والسلطان والمملكة بالعرش على الاستعارة والمجاز ، يُقال فلانٌ علّ عرشه ، بمعنى ذهب يعرّه ومثلكه وسبطاه

فهم الفان

لعبارة الإمام

مالك

(إني أن قال) وأما ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ بمعنى استقر فقد روه البيهقي في كتابه الأسماء والصفات برواية كثيرة عن جماعة من السّلف ، وضعّها كلها ، وقال «أما (الاستواء) فالمتقدمون من أصحابنا كانوا لا يفسّرونه ، ولا يتكلمون فيه ، كبعض مذهبهم في أمثال ذلك ، وروى بسنده عن عبد الله بن وهب أنه قال «كما عبد مالك بن أسد فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استواؤه؟ قال فأطرق مالك وأحدثه الرّخصاء ثم رفع رأسه فقال . ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ كم وصف نفسه ، ولا يُقال له كيف ، و(كيف) عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه ، فأخرج الرّحمن» وفي رواية يحيى بن يحيى ، قال «ك عبد مالك بن أسد ، وجاء رحن ، فقال يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟ فأطرق مالك برأسه ، حتى علت الرّخصاء ، ثم قال الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقولة ، ولا يمان به واجب ، والسؤال عنه

مدعة ، وما أراك إلا مدعة ، وأمر به أن يُحرج » روى سيهقي بسنده عن ابن عبيدة قال « ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته واسكوت عنه » قال سيهقي « ولأنه عن السلف في مثل هذا كثير ، وعلى هذه الطريقة يدر مذهب الشافعي (رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ) ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، والحنس بن الفضل المحلي ، ومن المتأخرين أبو سبمان الحطائي » قال المعوي « أهل السنة يقولون الاستواء على العرش صفة الله ، فلا كيف ، يحب على الرجل الإيماء به ، ويكبل العلم به إلى الله عز وجل » ، وذكر حديث مالك بن أنس مع الرجل الذي سأله عن الاستواء ، وقد تقدم وروى عن سفيان الثوري والأوراعي وأبيث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المشبهة « اقرؤوها كما جاءت ، بلا كيف »

وقد الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله بعد ذكره الدلائل العقلية والسمعية أنه لا يمكن حمل قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْغُرِّثِ﴾ على الجلوس والاستقرار وشغل المكان وسحر ، وعند هذا حصل للعلماء الراسخين مذهب

الأول القطع بكونه تعالى متعاليا عن المكان والجهة ، ولا خصوص في تأويل الآية على التخصيص ، بل يخصوص عدمها إلى الله تعالى ، وهو الذي قررنا في تفسير قوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، وهذا المذهب هو الذي يحذره ويقولون به ويعتمد عليه والمذهب الثاني أنا خصوص في تأويله على التخصيص ، ثم ذكر مذهب أهل التأويل

٧٠ الإمام شرف الدين الطَّبِّي - الحسين بن عبد الله الشافعي -

(ت ٧٤٣هـ)

فهم الطَّبِّي
لعبارة الإمام
مالك

قال في (شرح المشكاة) «المتشابه الذي يُحذر منه . هو صفات الله تعالى
بي لا كيفية لها ، وأوصاف لقيامة لتي لا سبيل إلى إدراكها بالقياس والاستسقاط ،
ولا سبيل إلى استحصارها في النفوس ؛ إلا أنها معرفةٌ على لسان الشارع

ومثل مالك بن أنس عن قوله «الْزُّحْرُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْنَوِي» ، قال
«الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»
السحاويدي «العقل منطلي يعتمد حقيقة المتشابه ، كبتلاء البدن بأداء العبادات
والحكيم إذا صُفِّ كتبت ، ربما أحمل فيه إحملاً ؛ ليكون موضع حُثْو المتعلم
لأُستدده والملوك يكثر في أمثلتهم علامات لا تدركها العقول وقيل لو لم يُسل
العقل الذي هو أشرف لاستمرَّ العالم في أُنْهَةٍ لعلم على المرودة ، وما استأس إلى
التدبيل بغير العودة ، والمتشابه هو موضع حُثْو العقول لدرئها استسلاماً واعتراقاً
بقصورها والتزاماً» - انتهى كلامه^(١)

وقد سبق أن قلنا عن الطَّبِّي تأييده للرازي أن الله - شامخات لا يعلم تأويلها
إلا الله تعالى^(٢) .

٧١ الإمام لدهبي - محمد بن أحمد بن عثمان الشافعي - (ت ٧٤٨هـ)

فهم لدهبي
لعبارة لإمام
مالك

قال في كتاب (العلو للعي العمار) بعد عبارة الإمام مالك : «هذا ثابت عن
مالك ، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك ، وهو قول أهل السنة قاطبة أن كيفية

(١) الكشف عن حقائق السنن للطَّبِّي (٢/٦١٩) .

(٢) انظر ما سبق (٣٧٤)

الأسوء لا يعقلها ، بل بجهلها ، وأب استواءه معلومٌ كما أحسر في كتابه ، وأنه كما يليق به ، لا نُعمِّق ، ولا نتحدلق ، ولا نحوص في لوازم ذلك نصياً ولا إنشائاً ، بل نسكت ، ونقف كما وقف السلف . وعلم أنه لو كان له بأويل لئادر إلى بيانه الصحة والتدعون ، ولما وسعهم إقراره وإمرازه والسكوتُ عنه ، وعدم بقسا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثَّل له في صفاته ولا في استوائه ولا في تروله سبحانه وتعالى .

نفي اذهبي
الخير والجهة
عن الله تعالى

وفي موطن آخر نفي الذهبي لروم إثبات الجهة لله تعالى بإثبات استوائه على العرش ، فقال : « ولا سلم كون الساري تعالى على عرشه فوق السماوات يلزم منه حيَر وجهة ؛ إذ ما دون العرش يُقال فيه حيَر وجهة ، وما فوقه فليس كذلك » (٣) .

(١) العبد للعبي لغمار للذهبي - تحقيق عبد الله بن صالح البراك دار الوطن الرياض سنة ١٤٢٠هـ - (١/ ٩٥٤)

(٢) يعارض ابن سمبة هذا التلزام ، فيقول في الرد على الشيعة : « كذلك قوله : كل ما هو في جهة فهو محدث » لم يذكر عليه دبلاً ، وغايته ما تقدم من أب الله لو كان في جهة لكان جسماً ، وكل جسم محدث ، لأن الجسم لا يحبو من الحوادث ، وما لا يحبو من الحوادث فهو حادث

وكن هذه المقدمات فيها راع من الناس من يقول قد يكون في الجهة ما ليس بجسم ، فوجد قيل له هذا خلاف المعقولات ، قال هذا أقرب إلى لعقل من قول من يقول إنه لا يدخل للعالم ولا خارجه ، فإن قيل العقل ذلك قبل هذا بطريق الأولى ، وإن ردَّ هذا ردَّ ذلك بطريق الأولى ، وإذا ردَّ ذلك نعب أن يكون في الجهة ، ثبت أنه في الجهة على التقديرين . مهجاسة لاس تيمية تحقيق محمد رشاد سالم - (٢/ ٦٤٨ - ٦٤٩) ، وانظر تلييس الجهمية (١/ ٥١٩ - ٥٢٠)

وهذه معانطه بسسحها ابن تيمية بحجة إثم الخصم ، وسيأتي بيان ذلك

(٣) العبد للعبي لغمار للذهبي - تحقيق عبد الله بن صالح البراك دار الوطن الرياض سنة ١٤٢٠هـ - (٢/ ١٣٧٨)

الفرق الحقيقي
بين مثبت
ومفوض
لمعنى

وهذا هو محل الاختلاف الحقيقي من من فوض بمعنى ومن أثبت ، ومن
فوض المعنى يُثبت استواء على العرش وفوقه ، لورود ذلك في خصوص ، يمتد
بها وسبقاً ، ومع ذلك لا يُثبت لجهة من الجهات الست ، وأما من أثبت معنى
الاستواء ولفوقية قدره إثبات الجهة ، ومدهي يرفض ذلك ، وأما إن عالج أحد
فصل أثبت جهة عدميه ، ست مكاب ولا جهة من الجهات الست ، فقول له
، جعت إلى تفويض المعنى ، فدع نشعيب^١ لأنك أثبت اللفظ (كالهوية والعلو)
بغير ما يدل عليه اللفظ عند الشر ، و غير أي تصور للهوية والعدو عندهم ؛ فإنه إد
كت لأرض مستديرة والأفلاك ومحطة بها السموات كذلك ، فما بقي للهوية
الحسية لتي يتوهمها أهل الأرض في بقعة منها أي معنى يُمكن أن تُثبت ، ومن تكور
هذه الجهة عدميه مما يمكن أن يُشار إليها في جهة ، ولا يكور في توحه العباد إلى
جهة السماء دلاء والاسعانة ما يدل على إثبات الجهة لله تعالى ، جهة التي
يُرِيدها مشتو معنى العلو والاستواء ندين لا يكتفون بتفويض المعنى ، أو الجهة التي
لا يريدونها لكنها لا رُم دعوهم بإثبات معنى العدو والهوية^٢

- (١) قل من يميته «وحمهور» لخلق على أن الله هو العالم ، وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ
(الجهة) ، فهم يعتقدون بقبولهم ويقولون بأنفسهم إن ربهم فوق* مهاح الله لسوية
لأب تيمية- تحقيق : محمد رشاد سالم- (٢/ ٦٤٢)
- ٢ إن ابن تيمية «لفظ (الجهة) قد يُراد به شيء موجود غير الله ، فيكون مخلوق ، كما
إذا أُريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات وقد يُراد به ما ليس بموجود (غير
الله تعالى) ، كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات بلفظ
(الجهة) ولا بلفظ ، كما فيه إثبات (العلو) و(الاستواء) و(الهوية) و(العروج إليه) وبحو
ذلك وقد علم أن ما ثُم موجود إلا لخلق والمحبوق ، والخلق ما ليس للمخلوق -
(سبحانه وتعالى) ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته
فيقال لمن معنى الجهة أنريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ والله ليس داخل في
لمحبوق ، أم تريد بالجهة وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق لعالم ما ليس للمخلوقات =

وفي موطن آخر نقل لذهبي عن البعوي ما ذكره في تفسير آية الأعراف ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤] ، وهو أن البعوي ذكر قول الكبي ومقاتل ، وهو أنها فترا ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ أنها بمعنى استقر ، فتعقب الذهبي ذلك بقوله «لا يعجبي قوله استقر ، بل أقول كما قال مالك الاستواء معلوم»

وأكد الذهبي فهمه لعبارة الإمام مالك ولما ذهب السلف في حديث آخر كان الإمام مالك قد سئل عن التحديث به ، وهو حديث ائترار العرش لموت سعد بن معاذ ^١ ، فقد أكد الذهبي بكلامه على هذا الحديث ما كان يسسه إلى السلف من منهجهم تحاه هذه النصوص ، وأنه هو التعميص بالمعنى ، حيث قد «قلت . أنكر الإمام ذلك ، لأنه لم يثبت عنده ، ولا تصل به ، فهو معدور ، كما أن صاحبي (الصحيحين) معدوران في إخراج ذلك - أعني الحديث الأول والثاني - نشوت سدهما ، وأما الحديث الثالث ، فلا أعرفه بهذا اللفظ ، فقولنا في ذلك وبانه الإقرار ، والإمرار ، وتعميص معناه إلى قائله الصادق المعصوم» ^٢

= وكذلك يُقال لمن قال لله في جهة أنريد بدت أن لله فوق العالم ^٣ أو ترمد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردب الأول فهو حق ، وإن أردب الثاني فهو باطل ، مجموع المسوي (٤١ - ٤٢)

وقد اس سمية أيضًا «فمن قال اساري في جهة ، وأراد بالجهة أمرا موحودا ، فكأن ما سواه مخلوق له ، ومن قال ، إنه في جهة ، بهذا التفسير فهو محطى وإن أراد بالجهة أمرا عدميا ، وهو ما فوق العالم ، وقال إن الله فوق العالم ، فقد أصاب وليس فوق العالم موحود غيره ، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات» منهج السنة السوية لامن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - (٢ / ٥٥٨)

(١) اعلو لعللي لعفار للذهبي - تحقيق عبد الله بن صالح البرك در الوطن لريص سنة ١٤٢٠هـ - (٢ / ١٣٥٨) .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨ / ١٠٤)

٧٢ شمس الدين ابن تيمية الشافعي - محمد بن أحمد بن عبد المؤمن
الإسجري - (ت ٧٤٩هـ)

مهم ابن تيمية
عبارة - م
مال

قال في كناه (إزالة الشبهة عن الآيات والأحاديث المتشابهات) «ومن
الآيات المتشابهة آيات الاستواء والأحاديث الواردة فيه، وارجعها عبد المحققين
إلى الآيات المحكمات.

وأول ما ينبغي تقديمه ' معنى الاستواء لغة ' (فذكر ستة معاني لغوية ،
وهي قَصْدٌ ، واستولى ، واعتدل ، واستقم ، وعلا ، ثم قل) وهذه التفسير كلها
محتملة ، وهي على وفق اللغة والمعاني الثلاثة ربما سبحانه وأما (استوى)
بمعنى (استقر) ، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ ، وقوله تعالى
﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ ، فلا يليق نسبة مثله إلى استواء ربما سبحانه على
العرش مع أننا نقول قد عذمت أصل اشتقاق (الاستواء) ، ولا مدخل فيه
لمعنى لاستقرار وإنما الحق أن معنى (استوى على الدابة) جاء على الأصل ،
ويكون معناه (اعتدل) ، أو (علا عليها) ، والاستقرار من لازم ذلك بحسب
خصوصية المحل ، لا أن للاستقرار مدحلاً في معنى اللفظ مطلقاً وحيداً فلا
يصح نسبة مثله إليه تعالى ؛ لاسيما في حقه ، وعدم وضع اللفظ له

وقد ثبت عن الإمام مالك رحمه الله أنه سئل : كيف استوى ؟ فقال «(كيف) غير
معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»

فقوله «(كيف) غير معقول» أي : (كيف) من صفات الحوادث ، وكل ما
كان من صفات الحوادث فإشاته في صفات الله تعالى باني ما يقتضيه العقل ؛ للجرم
بنفيه عن الله تعالى

وقوله «والاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم لمعنى عند أهل اللغة

والإيمان به على الوجه اللائق به تعالى وحب ، لأنه من الإيمان بالله وبكتبه
«والسؤال عنه بدعة» أي حادث ، لأن الصحابة (رضي الله عنهم) كانوا عالمين بمعناه
اللائق بحسب الدعة ، فلم يحتاجوا للسؤال عنه ، فلما جاء من لم يحط بأوصاف
لعتهم ، ولأنه نور كسورهم يهديه لصعاب ربه تعالى شرع يسأل عن ذلك ، فكان
سؤاله سبباً لاشتغاله على الناس وريعتهم عن لمرده ، وتعين على العلماء حينئذ أن
لا يهتموا بالبيان ، قال الله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ
لِلنَّاسِ وَلَا تَكُونُنَّ﴾ .

ولا تُد في إيصال البيان من زيادة ، فيقول قد قررنا أن (استوى) افتعل من
السوء ، وأصله يعد ، وحينئذ فالاستواء المسبوق إلى ربنا تعالى في كتابه بمعنى
(اعتدل) ، أي قم بالعدل ، وأصله من قومه تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَأَلَمَلِكُكُمْ وَأَوَّلُوا أَلْعَلِمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ ، فقيامه بالقسط والعدل هو استواءه
ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعرته كل شيء خلقه ، موزوناً بحكمته الدلعة في التعرف
لحقه بوحدايته ، ولذلك قرره بقوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

والاستواء المذكور في كتبه استواء د استواء سماوي ، واستواء عرشي
فالأول معدى (إلى) ، قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ .
ومعناه (ولله أعلم) اعتدل ، أي قام بقسطه وتسويته إلى السماء ، فسوّه
سبع سموات . وبه على أن استواءه هذا هو قيامه بميران الحكمة ، وتسويته بقوله
تعالى أولاً عن الأرض ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِبَنِي آدَمَ﴾ ،
وبقوله تعالى آخرًا ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾

وأما الاستواء العرشي فهو أنه تعالى قام بالقسط متعزفاً بوحديته في علمين علم الخلق، وعالم لأمر، وهو علم التدبير ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ وكان استواؤه على العرش للتدبير بعد انتهاء علم الخلق؛ لقوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ تَحْتِ إِذِيهِ﴾ وهذا يُفهم سرُّ تعدية الاستواء العرشي به (على)، لأن التدبير للأمر لا بُدَّ فيه من استعلاء واستيلاء^(١).

٧٣ نقى الدين السكي - علي بن عبد الكافي بن علي - (ت ٧٥٦هـ)

مهم السبكي
لعبارة الإمام
مالك

أورد السكي عبارة الإمام مالك، ثم قال شارحها: «ليس فيه إلا الإيذان بآية ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ كما نطق به القرآن، وأن كيميته غير معقولة، والسائل عنها صائل متدع شيطان وفي ذلك قطع بأن الاستواء على طاهره المعلوم عند الناس من أنه القعود، فإن ذلك معقول، وليس فيه تصريح بموقية الذات ولا يلزم من قول ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ أب يكون هو على لعرش؛ إلا بعد أن ثبت أن الاستواء هو القعود والجلوس كما في المخلوق، وحلَّ الله عن ذلك

فهذا الرجل لم يفهم كلام مالك، ولا كلام غيره من لعلماء الكثيرين الذين حكى عنهم كلهم

وبما يؤثر عنهم كلام مقتد بالكتاب، يُراد به معنى صحيح مع التبريه، وما لا يورهم التشبيه ولا يقتضيه^(٢)

(١) إزاله لشبهات عن الآيات والأحاديث المشبهة لاس الناب تحقيق أس محمد عدنان الشرفاوي دار لنقوى دمشق سنة ١٤٤١هـ - (٢٥٩ - ٢٦٤)

٢ لسيف الصقيل في الرد على من زعم أن السكي تحقيق محمد راهد الكوثري المكسة لأهمية التراث - (٩٤).

فهم ابن
عادل لعبارة
بإمام مالك

٧٤ ابن عابد النعماني الحسيني - سراج الدين عمر بن علي بن عابد
الدمشقي - (ت ٧٧٥هـ) .

ذكر ابن عابد آية المحكم و امتثاله في سورة آل عمران ﴿وَمَنْ يَعْلَمْ تَأْوِيلَهُ
إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ غَائِبٌ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، ورجح أن
امتثاله لا يعلم تأويله إلا الله ، ثم أورد عدة الإمام مالك في سياق استدلاله أن
المتشابه لا يعلم تفسيره أحد إلا الله تعالى (١) .

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ أَبَدَىٰ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي
سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلُ السَّهَرُ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ «قوله
تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، من المتشابهات التي يحب تأويلها ، وللعلماء
ههنا مذهبان :

الأول أن يُقطع بكونه تعالى متعالياً عن المكاني والجهة ، ولا يحوص في
تأويل الآية على التخصيص ، بل يهوص بعلمها إلى الله تعالى ، ونقول الاستواء
على العرش صفة لله تعالى ، بلا كيف ، يحب على الرجل الإيمان به ، ويكفر
بعدم فيه إلى الله عز وجل . وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ فأطرق رأسه ملياً ، وعلاه لرُحْصاء ، ثم قال
«الاستواء مجهول ، والكيف غير معقور ، والإيمان به واجب ، والسؤال عند
بدعة ، وما أحدث إلا ضلالاً» ، ثم أمر به فأُحرِح (ثم ذكر مذهب التأويل) (٢) .

(١) اللب في علوم الكتاب لابن عابد - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، ومحمد علي
معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤١٩هـ - (٥/ ٤٠-٤١)

(٢) اللب في علوم الكتاب لابن عابد - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، ومحمد علي
معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤١٩هـ - (٩/ ١٥٠-١٥١)

مهم سرر كشي
لعبارة الإمام
ص

٦٥ بدر بدر لدر كشي - محمد بن عبد الله بن بهادر - (ت ٧٩٤ هـ)

قل الرركشي عن حكم الآيات المتشبهات الواردة في الصفات «وقد
اختلف الدرس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق
أحدها أنه لا مدخل للتأويل فيها ، بل تُحَرى على طاهرها ، ولا تُؤوّل شيئاً
منها : وهم المشبهة^(١) .

والثاني أن لها تأويلاً ، ولكنها بمسك عنه ، مع سريه اعتقاد عن الشبه
والتعطيل ، ويقول لا يعلمه إلا الله ، وهو قول السلف
والثالث : أنها مؤولة ، وأولوها على ما يليق به .
والأول باطل ، ولأحيران مقولان عن الصحابة

فُقل الإمساك عن أم سلمه عليها السلام ، أنها سُئِلت عن الاستواء ، فقالت «الاستواء
معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»
وكذلك سُئِلَ عنه مالك ، فأجاب بما قالته أم سلمة ؛ إلا أنه راد فيها أن من
عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه

وكذلك سُئِلَ سفيان الثوري ، فقال «أفهم من قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أُسْتَوَى﴾ ما أفهم من قوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾» .
وسُئِلَ الأوراعي عن تفسير هذه الآية فقد : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾
كما قال ، وإني لأراك ضالاً»

وهذا بيّن انفرق بين من يجربها على طاهرها عند الرركشي ، ومن بمسك عن تأويلها ،
وهم السلف الآتي ذكرهم

وسئل ابن راهويه عن الاستواء أو ثم هو أم قاعد؟ فقال «لا يمل القيام حتى يقعد، ولا يمل القعود حتى يقوم، وأنت إلى هذا السؤن أحوج».

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح «وعلى هذه الطريقة مصى صدر الأمة وسادتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابها يصدف عنها ويأباه، وأفصح العربي عنهم في غير موضع تنهجين، سواها، حتى ألحم آخر في (إلحمة) كل عالم أو عامي عما عداها، قل وهو كتاب (إلحام العوام عن علم الكلام) آخر تصديف العربي مطلقاً، آخر تصديفه في أصول الدين، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم»^١.

فهو ابن
المصنف لعبارة
الإمام مالك

٧٦ ابن الملقن - سراج الدين أبو حفص عمر بن عيسى بن أحمد الشافعي - (ت ٨٠٤هـ) :

قال ابن الملقن في شرحه لصحيح البخاري، وفي شرح حديث البرول «وحكي عن بعض السلف في هذا الحديث وشبهه لإيمانها، وإحراقها على طاهرها^(٣)، ونقي الكيفية عنها وكان مكحول، والزهري بقولان أميراً والأحاديث. وقال أبو عبيد [بحر بروي هذه لأحاديث، [ولا يريغ لها] المعاني^(٤) وإلى نحو هذا يحيى مالك في سؤال الاستواء على العرش».

(١) وسأذكر بعض جواب ابن الصلاح، واستجد الذي دار حوله بينه وبين لعمر بن عبد السلام في ملحق بآخر هذا الكتب (ص ٤٣٤ - ٤٦١)

(٢) البرهان في علوم القرآن للبركشي (٢/ ٧٨ - ٧٩)

(٣) أي برفض التأويل.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن - تحقيق دار لملاح در النواذر دمشق سنة ١٤٢٩هـ - (٩/ ١٠٤)

وقد تصحف في هذا المصنوع (أبو عبيد إلى أبو عبد الله)، (ولا يريغ لها) إلى (ترفع بها)، والتصحيف من نقل الإمام الخطابي في أعلام الحديث - تحقيق د/ محمد بن سعد آل سعود مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٤٠٩هـ - (١/ ٦٣٨ - ٦٣٩)

فهم أبي زرعة
العراقي لعبارة
الإمام مالك

١٧ أبو زرعة العراقي الشافعي - ولي الدين أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين - (ت ٨٢٦هـ).

حيث ذكر مذهبي الأئمة من بصوص الصفات الموهمة ، فقال في سر
المذهب لأول بهم «أحدهما تعريض لمر دمه إلى الله تعالى ، والسكوت عن
التأويل ، مع حرّم بأ الطواهر المؤدّة إلى الحدوث أو التشبيه غير مرّة
وهو مذهب السلف .

وشن مالك بن عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ ، فقال
«الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية : «المذهب في هذا عند أهل
العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وسفيان بن عيينة
ووكيع وغيرهم أنهم قالوا تُروى هذه الأحاديث كما جاءت ، يؤمن بها ، ولا
يقال كيف ؟ ولا يُفسر ، ولا تنوهم ، وهو لذي اختاره أهل الحديث»^١

٧٨ تقي الدين الحضي - أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني الشافعي - (ت ٨٢٩هـ) :

مهم الحضي
عبارة الامام
مالك

قال في كتابه (دفع شبه من شتة وتمرد وسست دلت إلى السيّد بحليل أحمد)
عن الاستواء «فإن سأل دعامي عن ذلك ، فيقال له الاستواء معلوم ، وكيف
مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة

وستوضح ذلك إن شاء الله تعالى .

(١) سبق نقل كلام الترمذي بلفظه (ص ٢٩٧-٢٩٨)

٢١ انبثت انهم مع شرح جمع الحوامع لأبي زرعة العراقي - بحقيق محمد ناصر حجازي
دار الكتب العلمية بيروت . سنة : ١٤٢٥ - (٧٤١-٧٤٢)

وإما أحاب الإمام ربيعة بذلك ، وتعه تميذه مذك ، لأن الاستواء بالمعنى الذي يفهمه العوام من صفات الحدث ، وهو سبحانه وتعالى برة نفسه عن ذلك بقوله تعالى ﴿ نَبِّئْهُمْ كَيْفَ بَرَّءَ مِنْهُمْ فَمَنْ يَمُنْ يَقَعُ الشَّيْبَةَ مِنْ بَرِّهِ فَذَلِكَ جَاءَ الْكُفْرَ بِالْقُرْآنِ ﴾

قال الأئمة وبما قيل «اسؤال عنه بدعة» ؛ لأن كثيراً ممن يتنسب إلى الفقه والعلم لا يدركون العوام من غير المتشابه ، فكيف بالمتشابه ١٩ (ثم قل عن هي الإمام مالك للكييف) فهي العلم بالكييف ، فمن اسئل بكلامه على أنه سبحانه وتعالى فوق عرشه فهو ربهه وموّه فهمه . (إلى أن قل) .

وقول مالك رحمه : لاستواء معلوم ، يعني عبد أهل البدعة .

وقوله والكييف مجهول ، أي بالنسبة إلى الله عزّ وجل ؛ لأن الكييف من صفات الحدث ، وكل ما كان من صفات الحدث فله عز وجل مرة عنه ، فإثباته له سبحانه كُفْرٌ محقق عند جميع أهل السنة والجماعة

وقوله والإيمان به واحب ، أي على الوجه اللائق بعظمته وكبريائه

وقوله والسؤال عنه بدعة لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين به وبمعناه اللائق به بحسب البدعة ، فلم يحتاجوا إلى السؤال عنه ، وما ذهب العالمون به ، وحدث من لم يعلم أوصغ لعتهم ، ولا له نور كورهم ، شرع يسأل لجهده بما يحور على الله تعالى وما لا يحور ، وفرح بذلك أهل الرين ، فشرعو يدخلون الشبه على الناس ، ولذلك تعيّن على أهل العلم أن يُبينوا للناس وأن لا يُهمّلوا لبيد ، لقوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُ ثَمُونَةً ﴾

(١) دفعُ شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد لتقي الدين الحنفي . تحقيق عبد الوحد مصطفى دار المصطفى بريم سنة ١٤٢٤هـ .

٧٩ الحافظ الرماوي - محمد بن عبد لدائم بن موسى بن النعمي
العسقلاني المصري الشافعي - (ت ٨٣١هـ)

فهم بيرماوي
عبارة لإمام
مالك

بعد أن رُحِّح الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ ثَأْوَبَهُ﴾
إِلَّا اللَّهُ ، نقل كلام الإمام العراقي السيوطي من كتابه (المسحول) ، وما تضمنه من
استدلاله بعبارة الإمام مالك على تفويض المعنى في صفة الاسواء

٨٠. جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)

فهم السيوطي
عبارة الإمام
مالك

ذكر السيوطي في (الإتقان) إيجاب الصفات في المتشابه ، ومنها إية الاسواء ،
ثم قال «وجمهور أهل السنة ، منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها ،
وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا يفسرها ، مع تزيينها له عن حقيقتها
(ثم أورد عبارة الإمام مالك)» (٢) .

٨١ شهاب الدين القسطلاني - أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري
الشافعي - (ت ٩٢٣هـ) :

فهم
القسطلاني
عبارة الإمام
مالك

قل في (إرشاد لساري لشرح صحيح البخاري) - «وقد ثبت عن الإمام مالك
أنه سئل كيف ستوى؟ فقال «كيف غير معقول ، ولا استواء غير محمول ، والإيمان
به واجب ، والسؤال عنه بدعة»

انقوائد انسية في شرح الألفيه (في أصول الفقه) للبرماوي - تحقيق عبد الله رمضان
موسى ، دار البصيصه المدينة المنورة - سنة ١٤٣٦هـ - (٣/ ٩٧١)
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣/ ١٤)

فقوله «كيف غير معقول» ، أي (كيف) من صفات الحوادث ، وكل ما كان من صفات الحوادث إثباته في صفات الله تعالى يناه ما يقتضيه العقل ، فيُحرم بنفيه عن الله تعالى

وقوله «والاستواء غير مجهول» ، أي إنه معدوم المعنى عند أهل اللغة «والإيمان به» على الوجه اللائق به تعالى «واحس» ؛ لأنه من الإيمان بالله تعالى وكنهه .

«وسؤال عنه بدعة» ، أي حدث ، لأن الصحة في كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة ، فلم يحتاجوا للسؤال عنه»

٨٢ شيخ زاده الحمفي - عبد الرحيم بن علي بن المؤيد الأماصي - مهم شيخ زاده لعبارة الإمام حسن (ت ٩٤٤هـ)

قال في شرحه العقيدة الطحاوية . «فالمختار عند السلف : عدم التأويل ، وتفويض عدمه إلى الله تعالى . قال الإمام مالك «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» . واختاره إمامنا الأعظم .

فمنه رد على المجسمة لإثباتهم لاستقرار على العرش »

(١) إرشاد الساري للقسطلاي (١٠/٤٧٣) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوي لشيخ زاده - تحقيق : طه محمد حلي ركن : إربد : الأردن ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م (٩٢) .

فهم برملي
عبارة امام
مك

٨٣ شهاب الدين الرملي - أحمد بن حمزة الأنصاري الأشعري -
(٩٥٧هـ) .

حيث سُئل عن إثبات الجهة لله تعالى ، فقد في فتاوه : « الحمد لله مذهب
لأئمة الأربعة وغيرهم ما عدا من سيأتي أن هذا لقول وهو أن الله تعالى بجهة العلو
غير صحيح كما هو مقرر في كتب الكلام مسوطاتها ومختصراتها وقد روي بأدلة
كثيرة لا يحتملها هذا بحواب (إلى أن قال) . وسئل الإمام أحمد عن الاستواء ،
فقال : « استوى كما آخر ، لا كما يخطر للبشر » .

وسئل الإمام الشافعي عن الاستواء ، فقال : « أمنت بلا تشبيه ، وصدقت بلا
تمثيل ، واتهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن لحوض فيه كل الإمساك »
وقال الإمام أبو حنيفة « من قال لا أعرف الله في السماء هو أم في الأرض
فقد كفر ؛ لأن هذا لقول يوهم أن للحق تعالى مكاناً ، فهو مشته » .

وسئل الإمام مالك عن الاستواء فقال « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ،
والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » ، روي أنه قال لسائل بعد ذلك « فلا أراك
إلا خارجياً ، أخرجوه عني » .

وهذا الذي ذهب إليه الأئمة الأربعة ، فلا خلاف بينهم في ذلك ومن تَوَهَّم
أب بين أحد من الأئمة اختلاف في صحة الاعتقاد فقد أعظم المريب على أئمة الأمة ،
وساء ظنه بأئمة المسلمين ^(١) .

(١) اسرح المير في لإعانة على معرفه بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للحطاب
الشربسي - مطبعه بولاق لأميرية القاهرة سنة ١٢٨٥هـ - (١ / ٤٨٠)

مهم تعليمي
عبارة بضم
مالك

٨٤. العُثماني الحلبي - محبر لدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العُمري المقدسي - (ت ٩٧٢هـ) :

قال في تفسيره (فتح الرحمن) ، «ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» ، استواءً يَدْنُو عظمته بلا كيف ، وهذا من المشكّل الذي بحث عبد أهل السنة على الإنساب لإيمان به ، وتكّل العلم فيه إلى الله عز وجل ، وسئل الإمام مالك رضي الله عنه عن الاستواء فقال «الاستواء معلوم ، يعني في اللغة ، وكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» ، وسئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن قوله تعالى «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» ، فقال «هُوَ كَمَا أَحَبَّ ، لَا كَمَا يَحْطَرُّ لَشَيْءٍ» وعرش في لغة * هو سرير ، وحضّ عرش بالدّكر تشریفاً له ، إذ هو أعظم المخلوقات^(١) .

مهم ابن
حجر الهيتمي
عبارة بإمام
مالك

٨٥. ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي - شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي السعدي الأنصاري - (ت ٩٧٤هـ)

حيث أورد عمدة الإمام مالك في سياق السّبق عن سؤال عن امشيتها ، ثم قال «واختلف في تأويل قول مالك المذكور ، فصرّفه بن عبد البر إلى مذهبه ، وظهر حكمه غيره أنه وقف عن الكلام فيها ، كمذهب الواقفة ، ومنهم من حمله مذهب المتكلمين ، وأشار [إليه] ابن التّميمي في

(١) فتح الرحمن لتعليمي (٢/ ٥٢٩) .

(٢) سقط من المصدر ، والسياق يقتضيه .

(شرح المعجم) « ثم ذكر كلامه السابق ذكره ها

أما صرف اس عند الر كلام ماث على مذهبه ، يقصد بها التصريح بالهوقية ، لكن مع تفويض معناها وهي مسألة خلافة بين الأشعرية ، لا علاقة لها بإثبات المعنى الذي يريد السميون ، ومن رفضها إنما رفضها لأنها عنده بوهم الهوقية الحسية ، لا لأنها يلزم منها اعتقادها .

ويكفي أن اس حذر بين أن عبادة الإمام ماث لا تحتل معنى واحداً ، بل إن من معانيها المحتملة : التأويل .

٨٦ الحطيب الشربيني الشافعي الأشعري - محمد بن أحمد المصري - (ت ٩٧٧هـ)

فهم شربيني
عبارة للمصنف
ماث

قد في تفسيره (السراج المير في الإعادة على معرفة بعض معاني كلام رسا الحكيم الحير) « قال أهل السنة الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف ، يجب الإيمان به ، وبكل فيه العلم إلى الله تعالى والمعنى أن له سبحانه وتعالى استواء على العرش ، على الوجه الذي عناه ، مژة عن الاستقرار والتمكن

وسأل رجل مالك بن أس عن قوله تعالى ﴿أَرْخَضَ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ ، فأطرق رأسه متباً ، وعلاه لرخضاء ، ثم قال «الاستواء غير مجهول ، ولا كيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أظنك إلا ضالاً» ، ثم أمر به فأخرج^(٣)

() هو شرف الدين عبد الله بن محمد الهري الشهير بن استفساي (ت ٦٥٨هـ) ، وسبق نقل كلامه (ص ٣٨٤ - ٣٨٥)

٢ ، الفتوى للحديثية لابن حجر المكي تحقيق محمد أحمد بدران دار لتقوى دمشق سنة ١٤٢٥هـ - (١٩٨) .

(٣) فتاوى الرملي - المكتبة الإسلامية - (٤ / ٢٦٥ - ٢٦٧)

ولم يعجب هذا الكلام الباحث المعاصر المنتسب للسلفية المعاصرة،
وحمل الخطيب الشربيني هذا التقرير سير على منهج الأشعرية في تقريرهم
لصفة الاستواء وهو نددت قد أحسن في فهمه كلام الخطيب الشربيني ، وما
نصمته كلامه من فهمه لمارة الإمام مالك على أنه يقرر بها تفويض السعي في
صفة الاستواء

٨٧. مُلّا عليّ القاري (ت ١٠١٤هـ)

مهم ملا علي
قاري لعبارة
الإمام مالك

قار في (صوء المعاني لبدء الأملاني) عن الاستواء * ومذهب الحلف حوز
تأويل الاستواء بالاستيلاء ، ومحار السلف عدم التأويل ، بل اعتقاد التبريل ، مع
وصف التبريل له سبحانه عما يوجب التشبيه ، وتفويض لأمر إلى الله وعلمه في
المراد به ، كما قال الإمام مالك « لا استواء معلوم ، وكيف مجهول ، والسؤال
عند ندعة ، والإيمان به واجب » .

واختاره إمامنا الأعظم .

وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات ، من ذكر اليد والعين
والوجه ، ونحوها من الصفات^(١)

(١) الخطيب الشربيني ومعه في التفسير ثقليل بن سدير بن زيد الشمري - رسالة
ماحستير جامعة الإمام محمد بن سعود لرياض كلية أصول الدين قسم لقرآن
وعلموه مطبوعات مكتبة لأقصى لدوحة سنة ١٤١١هـ - (١٨٦-١٨٩)

(٢) صوء المعاني لبدء الأملاني لملا عليّ القاري (مجموع رسائل اعلامه لملا علي
قاري) تحقيق ماهر أدب حبوش در لك مسطور سنة ١٤٣٧هـ - (٧/
لرسالة رقم ٧٦/ ص ٣٠)

فهم الشيخ
مرعي لعبارة
الإمام منك

٨٨ الشيخ مرعي من يوسف الكرّمي المهدسي الحسيني - شح حائلة
زمانه - (ت ١٠٣٣هـ) :

قال الشيخ مرعي نكرمي في (أقارب الثقات في تأويل الأسماء و الصفات
والآداب المحكمات والمشتبهات) «مذهب السلف أسلم ، ودع ما قيل من أن
مذهب الحلف أعلم ؛ فإنه من رحرر الأقويل وتحسين الأباطيل ؛ فإن أولئك
قد شهدوا الرسول والشريل ، وهم أدى بما نرى به الأمين حميل ، ومع ذلك
فلم يكونوا يحوطون في حقيقة بدات ، ولا في معاني الأسماء والصفات ، ويؤمنون
بمتشابه القرآن ، وينكرون على من يبحث عن ذلك من فلاة وفلان

وينكر الإمام مالك على من سأله عن معنى الاستواء أمر مشهور ، وهو في
عدة من الكتب مقول مسطور»^(١)

ثم ذكر الاختلاف في معنى المحكم والمتشابه ، ثم ذكر قول الرابع
الأصهب «والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله تعالى ، وأوصاف يوم
القيامة ، فإن تلك لصفات لا تُصوّر لنا ، إذ لا يحصل في نفوس صورة ما لم
نُحِسْهُ ، أو لم يكن من جنس ما نُحِسُّهُ»^(٢)

(١) أقارب ثقات في تأويل الأسماء و الصفات والآداب المحكمات والمشتبهات لمرعي
الكرمي تحقيق سعيد لأبووط مؤسسه ابراهيم بيروت الأولى ١٤٠٦هـ
(٤٦) وصدر مجموع رسائل مرعي الكرّمي - تحقيق محمد مركات ، ومهر آداب
حنوش ، ود علي محمد رسو ، وعبرهم دار للكتاب إسطنبول سنة ١٤٣٩هـ
(١٤٢ / ٤)

(٢) المعردات في غريب القرآن للراغب تحقيق صفوان داوودي . دار انقلم دمشق سنة
١٤١٢هـ (٢٤٤)

فأثنى الكرمي على هذا الكلام بقوله الذي يصرح بأن أوصاف الله تعالى من متشابه المعنى «وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق».

(ثم قال) واحتتموا هل يجوز الحوص في المتشابه على قولين .

مذهب السلف ، وإليه ذهب الحديثة ، وكثير من المحققين عدم الحوص ، خصوصاً في مسائل الأسماء والصفات ؛ فإنه ظن ، والظن يحطى ويصيب ، فيكون من باب القول على الله بلا علم ، وهو محذور ، ويمتنعون من التعيين خشية الإلحاد في الأسماء والصفات ولهذا قالوا : والسؤال عنه بدعة ؛ فإنه لم يُعهد من الصحابة التصرف في أسمائه تعالى وصفاته بطون ، وحيث عملوا بالظنون ، فإنما عملوا بها في تفاصيل الأحكام الشرعية ، لا في المعتقدات الإيمانية^(١) .

بخصوص
الصفات من
المتشابه عند
الشيخ مرعي

ثم قال أيضاً : «علم أن من المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد، فلا تُؤوّل ولا تُفسّر ، وجمهور أهل السنة - منهم السلف وأهل الحديث - على الإيمان بها ، وتحويل معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا نفسيرها ، مع تنزيها لها عن حقيقتها»^(٢) .

ثم نقل الكلام الذي ذكره سابقاً للحلال السيوطي في تحويل معاني الصفات كاستواء وغيره ، وذكر كلام إمام الحرمين أبي المعالي الحوييني من (الطائفة) في ترجيح تحويل المعنى ، وموافقة من التصريح به ، ثم عطف على ذلك بالموافقة ، فقال «قلت وهذا القول هو الحق ، وأسلم بطرق»^(٣) .

(١) أقاويل اثنتان لمرعي الكرمي (٥٥) ، وصمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤ / ١٥٠)

(٢) أقاويل اثنتان لمرعي الكرمي (٦٠) ، وصمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤ / ١٥٥)

(٣) أقاويل اثنتان لمرعي الكرمي (٦٥ - ٦٦) ، وصمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤ / ١٦٠ - ١٦١) .

ثم قال «اعلم - أي يا الله وياك بروح منه - أن من المتشابه صفات الله تعالى ؛ فإنه يتعدد «وقوف على تحقيق معانيها ، والإحاطة بها»

ثم بعد أن بين أن الموقف من متشابه الصفات الإلهية هو تفويض معانيها (كما سبق) ، قال «ومن المتشابه الاستواء في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، وهو مذكور في سبع آيات من القرآن فأما لسلف فإنهم لم يتكلموا في ذلك شيء ، حريًا على عاداتهم في التشابه من عدم الحوص فيه ، مع تفويض علمه إلى الله تعالى ، والإيمان به»

ثم أورد عبارة الإمام مالك ، «الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»^١ ، ثم نقل تفسير جماعة من المتكلمين كالتلمساني (الذي سبق ذكره) لعبارة الإمام مالك ، وهي قولهم - كما حكه الكرمي -
«وقد قال كثير من المتكلمين ، كاس التلمساني وغيره أن معنى قولهم «والاستواء معلوم» ، يعني^٢ أن محامل الاستواء معلومة في البعة ، بعد نفي الاستقرار من القهر والعدة والقصد ، إلى خلق شيء في العرش ونحو ذلك من محامل الاستواء ، فهذه المحامل معلومة في اللسان العربي ، «والكيف مجهول» أي تعيين بعضي منها مرادًا لله مجهول لها ، «والسؤال عنه بدعة» يعني أن تعيينه بطريق الطوب بدعة ؛ فإنه لم يُعهد عن الصحابة التصرف في أسماء الله وصفاته بالظنون»^٣

-
- ١ أقاويل اثنتان لمرعي لكرمي (٦٧) ، وصمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٤ / ١٦٢)
٢ أقاويل اثنتان لمرعي لكرمي (١٢٠) ، وصمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٤ / ٢١٢) .
٣ أقاويل الثقات لمرعي لكرمي (١٢١) ، وصمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٤ / ٢١٢)
٤ أقاويل الثقات لمرعي لكرمي (١٢١ - ١٢٢) ، وصمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٤ / ٢١٣ - ٢١٤)

تفسير مرعي
تعبارة لإمام
مالك

لكن الكرمي لم يقل هذا . تفسير لعدرة الإمام مالك ، فحاء بتفسير آخر لا يُحرح عدرة لإمام مالك عن أنها دالة على تعويض المعنى ، حيث قد معقنا على تفسير ابن التلمساي «قلب» وهذا التفسير عندي غير مرصبي ؛ فإنه لو كان المراد ذلك لقال «والجواب عنه بدعة» لأن المجيب هو الذي يُطلب منه التعيين ، وأما السائل فمُجْمِلٌ وقوله : «والاستواء معدوم» يعني باعتباره محاملياً في دلعة ، ولو كان كذلك لقال : والمراد مجهول .

والذي يقتضيه صريح اللفظ :

أن المراد بقولهم «الاستواء معلوم» أي ، وَضَعَهُ تَعَالَى بَأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ
استوى معلومٌ بطريق القطع الثابت بالتواتر .

فالوقوف على حقيقته . أمرٌ يعود إلى الكيفية ، وهو اندي في فيه «والكيف مجهول» ، والجهالة فيه : من جهة أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الكيفية ، فإن الكيفية تنع للماهية .

وقولهم «والسؤال عنه بدعة» ؛ لأن الصحابة لم سألوا عنه رسول الله ﷺ ، والنايعين لم يسألوا الصحابة ؛ ولأن جوابه يتضمن الكيفية ولهذا قيل في الجواب لمن دخلت عليهم الشبهة ، طاليس سألهم التكييف «والكيف مجهول» .

فالذي ثبت نفعه بالشرع والعقل واتفاق لسلف إنما هو علمُ العباد بالكيفية فعنده تنقطع الأطماع ، وعن ذكرها تقصُر العقول ، بل هي قاصرة عما هو دون ذلك هذه الروح من المعلوم لكل أحد حروجه من الجسد ، وأن الملك يقصها .

وهذا لمعلوم لكل أحد كميته مجهولة لكل أحد ، بل كمية برول الطعام والشراب إلى الحواف ، واستقرار كل في محض وتفرق خاصيته في الجسد مجهولة ، أولا يعتبر العقل القاصر بذلك عن تعلقه بدراك كيفية استواء ربه على عرشه سبحانه وتعالى؟^(١).

فمعنى معلوم عند الكرمي أنه علم لوصف به بالبر ، فهو إثبات للإطلاق الوارد في الشرع ، دون إثبات معنى .

العلق على
كلام الشيخ
مرعي

ولذلك لما أورد الكرمي المعاي الدعوية للاستواء كاستقرار ، والقهر والعلية ، والصعود ، والاستيلاء ، والاعتدال ، والإقنان ، وغيرها = رفض تفسير صفة الاستواء لله تعالى بجميعها ، حتى إنه قال عن (الاستقرار) بقلا عن السيوطي «وهذا إن صح ، يحتاج إلى تأويل ؛ فإن الاستقرار مشعرٌ بالتجسيم» ، ثم قد عقه «ولعل المراد أن هذا هو تفسيرٌ لمحرّد معنى أصل الاستواء ، كما في قوله تعالى ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ ، وقوله ﴿فَإِذَا أَسْتَوَتْ أُتِ وَفِي مَعَكَ عَلَى الْمَلِكِ﴾»^(٢).

فإذا رفض كل المعاي الدعوية تفسيراً لصفة الاستواء لم يبق إلا تعويض المعنى .

(١) أقاويل لثقات مرعي لكرمي (١٢٢ - ١٢٣) ، وضمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٢١٣/٤ - ٢١٤).

(٢) أقاويل انثقت مرعي لكرمي (١٢٣) ، وضمن مجموع رسائل مرعي لكرمي (٢١٥،٤).

مهم البعلي
لعبارة الإمام
هــك

٨٩ عبد الباقي البعلي الحسني - ابن عبد الباقي بن عبد لقادر
الدمشقي - (ت ١٠٧١هـ) .

فقد قرّر في عقيدته (العين و الأثر في عقائد أهل الأثر) تمويص معنى صفة
لاستواء ، حيث قال «يحترّم تأويل ما يعلو به تعالى وتفسيره كآية الاستواء ،
وحديث الرسول ، وغير ذلك من آيات الصفات ، إلا بصادق عن النبي ﷺ أو بعض
الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مذهب قاطبة السلف .

فلا يقول في التثنية كقول المعطية ، بن ثبّت ولا حرّف ، ووصف ولا نُكَيّف
والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات .

كما شتهر حوّل أبي علي الحسين بن الفصل المحلي عن الاستواء ، فقال
«إن لا يعرف من أسماء العيب إلا مقدر ما كُشف له ، وقد علّما حلّ ذكره - أنه
استوى على عرشه ، ولم يُحبر ما كيف استوى»

ومن اعتقد أن الله سبحانه مفتقرٌ لعرش أو لغيره من المخلوقات ، أو أن
استواءه على العرش كاستواء المخلوق على كرسه فهو صرّ متدع ، فكان الله
ولا زمان ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان (إلى أن قد في تعداد مسائل
الاختلاف بين الحائلة والأشعرية حسب رأيه ، فقل)

مها يؤمن بأنه سبحانه مستوٍ على عرشه ، دائرٌ من حقيقه ، من غير تأويل

فمن أم سلمة رضي الله عنها حوّل في الاستواء (إلى أن قال) فإن قال قائل

ما تقولون في الاستواء ؟ قيل له إن الله مستوٍ على عرشه كما قال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ .

والمُنْطَبِلُ تَأْوِيلٌ مِنْ تَأْوِيلٍ (اسْوَى) بِمَعْنَى سَوَّى أَوْ هَذَا تَفْسِيرٌ لَمْ يَسْرَهُ أَحَدٌ مِنَ السُّنَنَةِ ، مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، بَلْ أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَرِلَةُ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ (الْمَقَالَاتِ) وَكِتَابِ (الْإِدْبَةِ) ، فَإِنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا لِلْسُّنَنِ عَلَمًا ظَاهِرًا ، فَيَكُونُ التَّفْسِيرُ لِمُحَدِّثٍ بِاطِلًا

وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ «الاستواء معلوم» ، وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ» ، فَالْجَهْلُ بِالْكَيْفِ لَا يَعْني عَدَمَ مَا قَدْ عُيِّنَ أَصْلُهُ ، كَمَا يَقَرُّ بِاللَّهِ وَنُؤْمِنُ بِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ) فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ ^١ كَمَا أَنَّ شَيْخَ عَبْدِ الدَّقِيقِ أَشَارَ إِلَى عِبَارَةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي سِيَاقٍ مَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابَةِ فِي الصِّفَاتِ عَمُومًا ، وَفِي الْإِسْتِوَاءِ حَصُوصًا ^٢

وَمَعَ تَصْرِيحِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا حَاءَ فِي الْكِتَابِ وَبِسَبْءٍ ، فَرِشَاتُهُ هُوَ إِثْنَتَا الْفِطْرِ الْوَارِدِ ، وَهُوَ مَا تَوَارَدَ عَلَيْهِ الْحَنَابَةُ قَبْلَهُ ، إِلَّا أَنَّ عَدْرَتَهُ الْأَخِيرَةَ قَدْ تَدُلُّ عَلَى وِفَاقِهِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَهِيَ قَوْلُهُ ، «فَالْجَهْلُ بِالْكَيْفِ لَا يَعْني عَدَمَ مَا قَدْ عُيِّنَ أَصْلُهُ ، كَمَا يَقَرُّ بِاللَّهِ وَنُؤْمِنُ بِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ» أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ) فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ .

توجيه عبارة
موجّهة للبعلي

(١) العين والأثر بعد باقي المعنى - تحقيق مبارك بن راشد الحثلاث دار الترياحين

عمان . سنة ١٤٤١هـ - (٤٧ ، ٦٥ - ٦٦ ، ١٠٧ - ١٠٨)

(٢) لعين والأثر بعد باقي المعنى - تحقيق مبارك بن راشد الحثلاث دار الترياحين

عمان سنة ١٤٤١هـ - (٦١)

مقدمة البعلي
للقريبات ابن
تيمية

وكان يمكن حمل الكلام على موافقه ابن تيمية بولا أن عبد الباقي البعلي يعني حلول الحوادث بدت الله تعالى ، حيث قال « لا تحلُّ الحوادث ، ولا يحل في حدث ، ولا يحصر فيه » ، ومن هنا حلَّ الحوادث بدات الله لا يمكن أن يكون موافقاً لأن تسمية في إثبات معنى بالاستواء ، بل لا بد أن يكون مثبت بالاستواء صفةً أرليةً لله تعالى وهذا ما لا يوفق عليه تقرير ابن تيمية من معنى الاستواء عنه ، وغيره من صفات الأفعال : كالكلام

وقال عبد الباقي البعلي في موضع آخر « فنؤم بالاستواء والبرول والمحيء وإتيان وحوه بلا كيف ، فهو شيء أن يبيِّن ما كيفية ذلك لفعل ، فانتهاها إلى ما أحكمه ، وكفها عما تشابه (ثم أورد عبارات عديد من أئمة السلف تدل على تفويض المعنى ، منها عبارة الإمام الشافعي « آمست بالله وما جاء عن الله وعلى مراد الله ، وامتت برسول الله ﷺ ، وما جاء عن رسول الله ﷺ ، وعلى مراد رسول الله » ، ثم حتم بقله عبارة الإمام مالك^(١) .

فها يقرر الشيخ عبد الباقي أن إثبات اللفظ الوارد والإيمان به هو الواجب ، وما نحور إثبات اللفظ . فهو المنشأ الذي يُكف عنه ؛ لأنه مما لا يعلم بأويله إلا الله تعالى ولا شك أن (المعنى) غير (اللفظ) الوارد ، فهو الذي يجب لكف عنه . وبذلك أورد عبارة الإمام الشافعي الصريحة بتفويض المعنى ، لأنها تحيل في المعنى على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ ، دون خصوص فيما راد على إثبات اللفظ والإيمان به .

(١) إسناد العين وجللاء الغيب لعبد الباقي البعلي - تحقيق مبارك بن راشد النخلائان . دار الرياحين عمان سنة ١٤٤١هـ - (١٢٤-١٢٦)

٩٠ المقه محمد الحلي الشافعي الأسعري نقادري - ابن محمد بن شرف الدين الشافعي - (١١٤٧هـ) .

فهم الخيلي
انقادي عبارة
ابهام مالك

قال الحلي شافعي في (فواه) بعد أن ذكر مذهب أهل التأويل «ومر بم يؤول قال «مؤص علمها إلى الله تعالى ، مع الحرمان تشرية واستقد يس ، واعتقاد عدم إرادة الظاهر جرماً على الطريق الأسلم ، وهذا هو مذهب أكثر السلف ، ولهدا يعفون على قوبه تعالى ﴿وما نعلم تأويله﴾ ، إلا الله ﴿ثم يتأولون﴾ ، ﴿والرئس حور﴾ في العلم يقولون «أمنّا به﴾ .

وفد روى البيهقي بسنده أن رجلاً جاء إلى الإمام مالك عليه السلام فقال يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى ؟ قال فاطرق الإمام مديك رأسه حتى علاه الرخصاء - أي عرق - ثم قال «لاستواء غير مجهول ، والكف غير معقول ، والإيمان به وحب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا متدعا» فأمر به أن يحرح وتقل نحو هذا الكلام عن غير الإمام مالك أيضاً .

ومعنى قوله «الاستواء غير مجهول» أنه غير مجهول الوجود ؛ لأن الله تعالى أخبر به ، وحرره صدق نبياً لا يجوز الشك فيه ، وفي ذلك كلام طويل ^(١) .

٩١ السفاريني الحلي - محمد بن أحمد بن سالم - (١١٨٨هـ)

فهم السفاريني
عبارة الإمام
مالك

قال السفاريني الحلي في (بوائح الأنوار بسمة ونوايح الأفكار السنية) شرح قصيدة بن أبي داود الحثيئة في عقيدة أهل الآثار السلفية «فمذهب السلف الإيمان بذلك جرياً على عاداتهم من عدم اليحوص في التمشابه ، مع تفويض علمه

إلى الله تعالى .. (ثم أورد عبارة الإمام مالك) ^(١) .

وقال أيضًا في (لوامع الأنوار النبية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرّة المصية في عقْد العرقة المرسية) «اعلم أن كثيرًا من الناس يظنون أن القاتل بالجهة أو الاستواء هو من المحسنة ، لأهم يتوهمون أن من لارم ذلك الحسيم ، وهذا وهم فسد ، وظن كاذب ، وحدث حائد ، لأننا نقول أولاً لمن ارتكب هذا المركب لارم المذهب ليس بمذهب عند أئمة أهل التحقيق ، ودوي الساهة والمعرفة والتصديق ، فكيف يحسن أن يُنسب إلى امرء شيء من لوازم كلامه ، وهو من أبعد الناس عنه بقصده ومرامه .

فإن أهل الإثبات المتعين للمصوص من الأحبار والآيات ، يرهون الله تعالى عن التكليف والحد ، ويعتقدون أن من وصفه تعالى بالجسم أو كيف فقد زاع وألحد .

(إلى أن أورد عبارة الإمام مالك ، ثم قال في شرحها) فمعنى قول أم سلمة رضي الله عنها في الحديث ، ومن نحا نحوها من الأئمة «الاستواء معلوم» أي . وصفه تعالى بأنه تعالى على العرش (استوى) استواء معلوم بطريق النقل الثابت بالتواتر ، وأما الوقوف على حقيقة أمر يعود إلى كيفية مجهول ، والجهالة فيه من جهة أنه لا سس لنا إلى معرفة الكيفية ؛ لأنها تنع للماهية .

وقولهم «والسؤال عنه بدعة» ، لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا عنه رسول الله ﷺ ، والتابعين لم يسألوا الصحابة ، ولأن جوده يتضمن الكيفية

(١) نوائح الأنوار النبية ونواحي الأفكار النبية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدته أهل الآثار السليمة للسمازي تحقيق عبد الله بن محمد بن سميح البصري - مكتبة الرشيد : الرياض ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - (١ / ٣٤٩ - ٣٥٠)

ولهذا قيل في الجواب لمن دخلت عليهم لشبهة ، طاليس سؤل لهم التكيف
والتكيف مجهول ، فالذي ثبت بهيه بالشرع و لعقل واتباع السلف إنما هو علم
العباد بالكيفية ، فعندها تفتطع الأطماع ، وعن دركها تقصر العقول ، والوقوف
على ذرح سُلم التسليم منتهى همم الأئمة الفحول»^(١)

٩٢ شهاب الدين الألوسي - أبو الشاء محمود بن عبد الله الخنسي .
(ت ١٢٧٠ هـ) :

قال الألوسي رحمه الله في تفسيره (روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني)
في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ «وليس في الكلام على هذه الآية
وبحواها محتلمون فهم من فسر العرش بالمعنى المشهور ، وفسر الاستواء
بالاستقرار ، وروى ذلك عن الكلبي ومقاتل ، ورواه البيهقي في كتابه (الاسماء
والصفات) بروايت كثيرة عن جماعة من السلف ، وصعقها كلها

فهم الألوسي
بعبارة الإمام
مالك ورآه على
لفهم التيمي
ها

وما روي عن مالك (رضي الله تعالى عنه) أنه سُئل : «كيف استوى ؟ فأطرق
رأسه مليًا ، حتى غلته الرُحضاء ، ثم رفع رأسه ، فقال : الاستواء غير مجهول ،
والكيف غير معقول ، والایمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، ثم قال للسائل
وما أطبك إلا صلاً ، ثم أمر به فأخرج» = ليس نصاً في هذا المذهب ؛ لاحتمال أن
يكون المراد من قوله «غير مجهول» أنه ثابتٌ معلومٌ الثبوت ، لا أن معناه (وهو
لا استقرار) غير مجهول ، ومن قوله «والكيف غير معقول» أن كل ما هو من صفة
الله تعالى لا يُدرك العقل له كيفية ؛ لتعالبه عن ذلك ، فكفُّ الكيف عنه مشلولة

١ لوامع أنوار السهة وسواطع الأسرار لأثره لشرح الدرر المصية في عقيد لمرقة المرضة
لسماريي - مؤسسه الحافضي دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - (١ / ١٩٨ - ١٩٩)

ويبدل على هذا ما جاء في رواية أخرى عن عبد الله بن وهب * «أن مالك سئى عن الاستواء، فأطرق، وأخذة الرحصاء، ثم قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف نفسه، ولا يُقال له كيف، وكيف عنه مرفوع... إلى آخر ما قال

ثم إن هذا إن كان مع نهي اللوارم فالأمر فيه هيئ، وإن كان مع القول به - وانعاد بالله تعالى - فهو ضلال، وأي ضلال؟! وجهل، وأي جهل بالملك المتعال؟! (١)

٩٣ سيح الأهرار الباجوري - إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي - (ت ١٢٧٦هـ):

مهم باجوري
لعبارة الإمام
مالك

ذكر في شرح حوهرة التوحيد المصحح الذي قرره اللقاي تحه
النصوص المتشابهات:

وكلُّ بَصْرٍ أَوْ هَمٍّ شَتَّيْهِ أَوْ سَهْ أَوْ عَوْضٍ وَهُمَّ سَرِيهِ

ثم أورد عبارة الإمام مالك مثالا على تصحيح السلف *

(١) روح المعاني للألوسي (٨/ ١٣٤ - ١٣٥)

(٢) تحفه امريد شرح حوهره لتوحيد باجوري - تحقيق أحمد اشادلي الأهرري

دار النور الميسر عمان . سنة ٢٠١٦م - (٢٥٥ - ٢٦٥)

وهؤلاء الأئمة العلماء يكتفي ليبد الفهم الصحيح لحواب الإمام مالك عن الاستواء ، فهو الفهم الذي تدل عليه عبارته ، ولذلك تتابع عليه هذا الجمع انصهر من أهل العلم ، والدين هم بعضهم ومن تيمّز ذكره منهم ، وليسوا جميعهم فآتي يكون الفهم الصحيح خارجاً عن فهمهم ؟ ! وأنت لا تكدر تجد اتفاقاً مثل هذا الاتفاق بين أهل العلم من جميع المذاهب على فهم واحد ، ومثل هذا التتابع غير معصور !

فلا تحف أيها المستعني بلحق من مخالفة إمام كاس تسمية عليه السلام ، ما دُمّت تسند إلى الدليل ، ويفهم هؤلاء الأئمة جميعاً .

وهو ينتهي من هذا العرص ، وبحسب الكتاب ، بعد أن أتممت فصوله ومباحثه بحمد الله تعالى



الخاتمة

أهم نتائج الكتاب :



١. أن الاختلاف بين مذهب التفويض للمعنى لمصسط ومذهب التأويل المصسط (من عَدَدَنَاهُ اختلافاً) خلافٌ معبر (لا يوجب تبديعاً ، ولا يحير إكثاراً) ، ولدت كذا هما المدهيين اللذين يُمكنُ أن تأنيب عليهما القلوبُ ، ويتوحدّهما الصفّ .

٢. أن أكر المعارك العقدية التي كانت تحصل بين أتباع المدهيين بالردود العبيطة والتبديع وإثارة العامة وإشغال الفتن : إما كانت تحصل بسبب البعي و لتحرّيش شيطان ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا خَاءَتْهُمْ أَلْبَنَتْ نَعْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَفَوْا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ، أو سبب العدو في التفويض أو العدو في التأويل

٣. لم يكن أئمة الحنابلة يعيرون على الأشعرية إلا المبالغة في التأويل (حسب نظرهم) ، ولم يكونوا يرعمون أن الفرق بينهم وبين الأشعرية يتجاوز الخلاف في التأويل إلى الخلاف في تفويض المعنى فلم يكن الحنابلة يرعمون

أن تفويضهم يختلف عن التفويض الذي يقصده الأشعرية ؛ اللهم إلا قلة من علاة المتسبين لمذهب الإمام أحمد ، ممن مال إلى بكراية والمحمسة (قل ابن تيمية) ، ممن لا عثار لحلافهم في حكاية اعتقاد الإمام أحمد ومذهبه فيه

٤ أول عالم حنبلي معتبر ادعى الفرق بين تفويض السلف وتفويض الحلف هو ابن تيمية ، فقد دعى أن تفويض السلف كان إثباتاً للمعنى وتفويضاً للكيف ، وأن تفويض الخلف (ويقصد الأشعرية) هو تفويض للمعنى والكيف ، ووصف تفويض المعنى بالتحهيل والتعطيل .

كما يتبين المقاد أن تفويض المعنى ليس تحجيلاً ولا تعطيلاً ، ولا هو مما يُحكي حطّات الشرع من فائدة ، كما يدّعيه التمتنون وشعّعون به على تفويض المعنى

٥ ادعى ابن تيمية أن جواب الإمام مالك رحمته الله عن سألته عن الاستواء «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول» يدل على إثبات المعنى ، وتفويض الكيف ، وادعى - في سبيل تدعيم قوله هذا - جمعا من العلماء على إثبات المعنى ، منهم الأئمة الدنية أسماؤهم ، وهم أبو محمد ابن أبي ريد ، ومكي بن أبي طالب ، وأبو عمر الطلمنكي ، وابن عبد البر ، وغيرهم .

وتأول ابن تيمية عبارات سلف الدلة على تفويض المعنى على خلاف ظاهرها لكي توافق رأيه ، كقولهم عن خصوص الصفات «لا معنى» ، و «لا تفسير» ، و «أمرؤها كما جاءت» ، و «قراءتها تفسيرها»

فناقش الكتاب فهم ابن تيمية لعبارة الإمام مالك وفق الرواية التي احتارها لجوابه ، وبيّن أنه فهم غير مستقيم ، وأقل ما يُقبل عنه إنه فهم محتمل ، لا يُحرم به ، ولا يصحّ أن يؤسّس عليه مذهب يُنسب إلى السلف بخلاف مذهبهم المقطوع به بدلالة مواقفهم وتقريراتهم .

وردَّ عليه في العمماء الذين حاول سَحْنَهُم إلى موافقته ، بأن يبيِّن أنهم محالِّفون له .

وردَّ عليه تأوُّله لكلام السلف بحلاف طهره في تفويض المعنى

٦ حَرَّحَ نَكْتَابَ رِوَايَاتِ حِوَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَبَيَّنَّ الصَّحِيحُ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ الصَّحِيحِ وَنَحَى عَنْ هَذَا الْفَحْصِ الْعَلْمِيِّ أَنْ أَصْبَحَ الْفِعْلُ حِوَابَ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِقَطْعٍ فَهَمَّ اسْتِثْنَاءٌ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْأَصَحِّ قَالَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ . فَهِيَ عِبْرَةٌ صَرِيحَةٌ بِإِثْبَاتِ الْفِعْلِ الْوَاردِ فَقَطْ ، وَأَنْ كُلَّ مَا تَحْوِرُ الْفِعْلَ إِلَى مُحَاوَلَةٍ تَفْسِيرِهِ بِحَسَبِ طَاهِرِهِ الْمُتَنَادِرِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي صِفَاتِ الْحَلُولِ فَهُوَ (تَكْيِيفٌ) وَتَشْبِيهٌُ مَمْنُوعٌ ، حَتَّى لَوْ نُفِيتْ مَعَ هَذِهِ الْإِثْبَاتِ الْمُمَاثِلَةُ

٧ . بَيَّنَّ الْكُتُبُ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِعِبَارَةِ «الْإِسْتِثْنَاءُ مَعْلُومٌ» ، لَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّهَا لِأَصَحِّ ، وَأَنَّهَا لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِإِثْبَاتِ الْمَعْنَى الَّتِي يَرِيدُهُ اسْتِثْنَاءٌ

٨ أَثْبَتَ الْكُتُبُ أَنَّ (التَّكْيِيفَ) الْمَمْنُوعَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ هُوَ نَفْسُهُ الْمَعْنَى الَّتِي يَرِيدُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَهَذَا هُوَ فَهْمُ الْأَئِمَّةِ سِوَاهُ

٩ أَكَّدَ لِكُتُبِ عَلِيِّ أَنْ عِبْرَاتِ السَّلَفِ نَعْيُ الْمَعْنَى وَالنَّفْسِيرِ وَالْإِمْرَارِ كَمَا جَاءَتْ وَنَحْوُهَا كُلُّهَا عِبَارَاتٌ تَفْوِيضُ لِلْمَعْنَى ، كَمَا هُوَ طَاهِرُهَا ، وَهَكَذَا كَانَ يَفْهَمُهَا الْأَئِمَّةُ ، سِوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَمَنْ قَلَّدَهُ .

١٠ أَثْبَتَ الْكُتُبُ أَنَّ عِبَارَاتِ الْعَمَمَاءِ بِحَمْلِ الْفِعْلِ عَلَى نَظَرِهَا إِنَّمَا كَانَتْ نَعْيُ عَنْهُمْ مَعَ التَّأْوِيلِ ، مَعَ التَّسْلِيمِ لِفِعْلِ الْوَاردِ فِي صِفَةِ اللَّهِ ، مَعَ تَرْيِهِ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَعَنْ كُلِّ شَيْءٍ بِهِمْ

كما ثبت لكتاب أيضاً أن قول بعض العلماء (بحمر الألفاظ على لحقيقه) ، إنما كانوا يعنون به منع القول بالمحار ومع التأويل ، دون إثبات معنى يُزعم أنه هو حقيقة معنى الصفة .

١١ نقل الكتاب حكاية الإجماع عن عددٍ من أهل العلم بأن السب كانوا يتوَصَّون بمعنى ، وليس دعاء نصر د بن تيمية في تعريقه بين تعويض السب وتوبيص الحلف من بدعات هذا الكتاب ، بل هو مسوقٌ له من عدد من الأئمة الذين حكوا الإجماع على أن تعويض السب كان للمعنى الذي هو وكيف

١٢ . اجتمع ثلاثة وثلاثون إماماً ماكيّاً على خلاف ابن تيمية في فهمه لجواب الإمام مالك ، ومعهم ما جاور تسعين إماماً وعالماً كلهم يجهلون ابن تيمية في فهمه لجواب الإمام مالك رحمهم الله

١٣ ثم أحد أحدًا من لأئمة وافق ابن تيمية على فهمه لكلام الإمام مالك ؛ إلا ممن جاء بعده وفلده في رأيه ، كتلميذه ابن قيم الجوزية ، ومن يرغم نساغهما من السلفية المعاصرة .

١٤ أكد الكتاب على بشرية ابن تيمية ، وأنه يحطّط ، وأنه ربما حذف العبارة التي تُشكِّل على تقريره ، وأنه ربما تعامل عن دلالة العبارة التي لا تحتم تقريره ، وأنه في ذلك لا يصدر عن قصد الحيانة ، فحاشاه وكل علماء المسلمين من ذلك ، وربما صدر منه ذلك تحت رعية منه بصرة ما اعتقده حقاً ، وحشي من انتصار ما اعتقده باطلاً عبارةً ها أو هـك لا تسحق عنه الاعتماد عليها وهو الحقاً الذي يشأ من احتلاط الشُّبه بالشهوة ، فيصح الدليلُ شُبهةً والشُّبهةُ دليلاً ، والمُحكَّمُ مُشْتَبِهٌ والمُشْتَبِهُ مُحْكَمٌ !

١٥ لهذا جاء هذا الكتاب ليبيّن سبب حرصي على تحرير (تفويض المعنى) مذهباً للسلف بصالح ؛ لأنه هو مذهب السلف حقاً وصدقاً ؛ ولأنه هو الأمر في توحيد مدارس أهل السنة في مسألة الصفات الإلهية ، التي طرأ أشعلت الفتن بينهم ، وأوعرت الصدور ، وفرقت الجماعات .

وبعد هذا الاستعراض الذي لم أَل فيه جهداً أن أجمع بين الاختصار والكفاية ، وبين إبلاغ الاحتجاج وتحشيب المزاء ، وبين التصريح بخطأ من أخطأ من الأئمة وحفظ حقهم في الإحلال الواجب لهم ، وبين عصبي من مواضع التلبيس والتحريف ولين لدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وبين عدم المداومة في العلم والتنصير باستطالة العلنية = إلا أي أعلم أن الجهد ضعيف ، والطبع الشري لا يقوى على تمام أميات الحق ، فأسال الله أن يعفو عني ما تجاوزت فيه مقصدي ، وأن يحرر نقضه بفصله ورحمته

والواحد على القارئ الذي يريد الحق أن لا يفتش عن خطأ ليُرَدَّ به الصواب ، بل عليه أن يقتل الصواب ، ولو كان قد بين له خطأه هو ، ولو كان قد أكمه ، ولو كشف له عورة ما كان يظنها عورة ثم بعد أن قبل الصواب لا بأس أن يُقيد الخطأ الذي لا بُد واجتهده في أي عمل بشري

هذا هو الواحد الذي لا يُتَمَصَّل به على صاحب الكتاب ، بل يتَمَصَّل به القارئ على نفسه ؛ فإن متسع الأخطاء يردّها صواباً لغيره ما هو إلا متسع لأكثر أخطاء نفسه وأدوائها : وهو الهوى الذي يُعمي عن رؤية الحق ، ومذاق بقي من التقوى مع اتباع الهوى ١٢

يا أحي هدا ديني، وليس إزث أيتك وأمك! وهو دين الله تعالى، فلا تتعصب فيه بغير الله تعالى وبغير الشرع الذي أمره على عباده

سيقولون لك فلان يُحطّي بن تيمية! فإن أنطقك الحق، فقلّ لهم، منهم عند المحقّ هو من ذكر دليل بحطّيء؟ هل كان الدليل قائماً بالحجة على خطأ بن تيمية؟ وإلا فمجرد تحطّيء ابن تيمية لم يكن قطّ مدّةً عند أحد من العقلاء! وسقولون لك ومن يكون فلان حتى يتناول على شيخ الإسلام!؟ فإن وفّقك الله لصدق، فقلّ لهم الصدق يقول إن الحق فوق ابن تيمية، فمن يترّ خطأ لابن تيمية إنما استصدر بما هو فوق ابن تيمية (وهو الحق)، ولم يستطلّ عليه بالجهالة ولحقّه: فدعوا ادعاء الاستطالة حتى نُشوا أن فلاناً قد جهل وحفّ أما أن يكون محرّد رده على ابن تيمية دليل لتناول، فحسب لي يسجو ابن تيمية نفسه من أن يوصف بالتناول على الصّحابة عليهم السلام وعلى التابعين والأئمة المتويعين فيما قد خطّأهم فيه.

ثم قلّ لهم الرّحل قد ذكر سبعين إماماً يحالفون ابن تيمية، فماداً تُذكرون عليه وهو يصف في صفّ لا يهرم، فيه أكثر من سبعين إماماً لا يهرم مثلهم من جهل أو قلة.

فقد يستكبرون في التسليم ببعض هؤلاء الأئمة، ويعالطون ويدسّون بأسم لا يحالفون بن تيمية فقلّ لهم عُدّوهم ثمانين إماماً، لا تسعين، أو عُدّوهم سبعين، أو دون ذلك، فسيقى أن صاحب الكتاب لم يكن وحده في إيراد على ابن تيمية، بل ما هو لا مُبرّر للأئمة الذين ردّوا على تقرير ابن تيمية، ممن سبقوا بن تيمية، وممن لحقوه.

ثم هو افتراضاً أن صاحب الكتاب يقف وحده في الرد على ابن تيمية برعكم،
 وما أسهل أن تُسقطوه حينها إذا ما بُتِمَ خطؤه فيما سبه إلى العلماء الذين خالفوه
 ابن تيمية . فليس عيبكم إلا أن تُشتوا أن التسعين عالماً الذين ذكرهم موافقون لابن
 تيمية ، لكي يَسْقُطَ كتابُ صاحب الكتاب في هُوة الجهل والتطاون على العلماء !
 أما الاستمرار في الافتراء على صاحب الكتاب بِتُهم الباطل وأوصاف
 التَّفَقُّص ، ومحاولة تمهيد الناس عن الكتاب بأوصاف البدعة والكُفر التي اعتدتم
 عليها ، فليس ذلك كله من عُدَدٍ لُصِر في ساحة العلم ، بل هي عُدَدُ البهريمة و حُصَّةُ
 الابدحار .

« من تكلم في غير فقه أتى بالعجائب » ، « لَيْتَهُ بَقِيَ فِي تَحْصِصِهِ » ، عبارات
 تبدلتُموها ، من كثرة ما كُتِرَ تموها لإحفاء عجزكم عن ردّ العلمي وكأنكم صرتم
 أنتم المتحصّصين ، لمحترّدي شهادات الرور لتي بَلّتموها في تحصّصات شرعية لكم
 ! لا والله ، فقد بأتني رسائلكم الجامعية وشهادتكم أنكم لستم سوى نُسَخة سوء
 ، ونقْلة جهل . ولو كنتم متحصّصين حقاً لما اضطُررْتُ للرد على هُدْرِكُم ، ولما
 اكتشمتُ عنكم باسم العلم لذي يدّعون التخصّص فيه . فلو كان صاحبُ هذا
 الكتاب ليس متحصّصاً في نعم لبي أظهر جهلكم فيه ، لو كان كما تفترّون (بعياً
 وحسباً) ، فلستم أنتم أيضاً متحصّصين فيه ، وإلا لما وقعتم في هذه الجهالات
 فدعو ادّعاء التخصّص ، والغيرة عليه . فلستم منه في شيء ، لا برور انشهادات ،
 وادّعاء الكادات فالمتخصّص حقاً هو من عرف الحق وبصره بسببه ، وادّعي
 على التخصّص هو من عرق في الباطل وانتصر له بالجهل . فاتركوا الأدله وبصرة
 الحق هي التي تحدّد صاحب التخصّص من الأدعياء !

ثم احتموا بالدحوء إلى ربنا اللطيف الودود . «اللهم ربَّ حرثنا وميكائيل
وسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، عديم العيب والشهادة ، أنت تحكم بين
عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي
من تشاء إلى صراطٍ مستقيم» .

وأحر دعوايا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء
والمرسلين ، وعلى أرواحه أمهات المؤمنين ، وعلى ذُرِّيَّته إلى يوم الدين

وكتب

أ.د. البشير في خاتمة رب عارف العوني

في مكة المكرمة رادها الله تشريفا وتعظيما

الملحق الأول

سحالّ عفدي حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل
في المسائل الحلافيه من مسائل صفات ربنا الجليل ٥

سحالّ يُشر لأول مرة كان قد وقع بين اس الصلاح والعرّ اس عبد السلام ٥

قصة المناظرة بين شيخي الإسلام ١١

فقد ورد سؤال على شيخ الإسلام أبي عمرو اس الصلاح (ت ٦٤٣هـ) متفرّع
عن مسأله صفه ، كلام الله تعالى ، وعن مسألة بقي كون نقرآن مخلوق ، وهي مسألة
الحرف والصوت : هل هما قديمان ؟ أم مُحدثان ؟

وأحد اس الصلاح بإيجاب لإيمان المحمل بأن القرآن انكرم كلام غير
مخلوق ، وإيجاب ترك الحوص في تفاصيل ذلك .

في حين سُئل شح الإسلام عر الدين عبد العزيز اس عبد السلام المنقّب
بسلطان بعماء (ت ٦٦٠هـ) عن هذه المسألة ، فأوجب الاعتقاد التفصيلي .
واستجمل من يُفتي بإيجاب السكوت .

(١) لقب الإمام الذهبي كلّ واحد منهم بـ (شح الإسلام) ، فانظر سير أعلام
الإسلام (٢٣ ، ١٤٠) ، وتاريخ الإسلام (١٤ / ٩٣٣) . وهو لقب بحصه الإمام
الذهبي ممن جمع بين الإمامة والقدوة في العلم والعمل .

فأعاد ابن الصلاح فوائده مفصلاً مُستديلاً بفتواه لأولى ، ومبياً ظروف السؤال
ومسبب ذلك الجواب

فبلغت العرّ ابن عبد السلام فتواه لتفصيلية ، فردّ عليها ردّ شديد مفصّل
ثم دافع تلميذ ابن الصلاح كمال الدين المغربي (ت ٦٥٠هـ) ، فردّ على ردّ
ابن عبد السلام فعده العرّ ابن عبد السلام ردّاً من ابن الصلاح نفسه ، فتمم الردّ
عليه ، وكأنه بقية فتوى ابن الصلاح

وقد طُبعت تلك الفتوى المختصرة لابن الصلاح ، وطُبعت فتواه المفصلة
التي يرد فيها على العرّ ابن عبد السلام ، وأما ردّ العرّ ابن عبد السلام ، فلم يُطبع
كاملاً (حسب علمي) ، وما نُشر من مختصر فتواه نُشر دون النصّ أها جواب وردّ
على فتوى ابن الصلاح (كما سيأتي بيانه) .

وقد عُرف ما بين الإمامين من المسافرة والردود ، منها مسألة صلاة الرعائب
المعروفة ، والتي طُبع اختلاف الإمامين فيها

وقد وجدت في التنبية على هذه المساجدة الجديدة وتحليلها فوائد عديدة
مهمة متعلّقة بترحمه هذين لإمامين ، وبمستوى تأثير الاختلاف العقائدي على
العلماء ، وعلى حرارة هذا الاختلاف ، ومقدار تأثيره الشديد على الواقع الإسلامي

(١) طُبعت غير مرة ، منها مرة بعنوان 'مساحلة علمية بين الإمامين الجليلين . العز
ابن عبد السلام وابن الصلاح حول صلاة الرعائب المنتدعة بتحقيق محمد
ناصر الدين الألباني ومحمد زهير شاويش المكتب الإسلامي ، بيروت
الطبعة الأولى سنة : ١٣٨٠هـ والثانية سنة : ١٤٠٥هـ .

لعلمي و لاجتماعي ، و موقع ،عوام من هذا الاختلاف في التحرّب و إثارة الفتن ،
وغير ذلك من الهوائد العلمية والتاريخية والاجتماعية المتعلقة بهذا الموضوع ،
وهذا ما جعلني أحب نشر هذه المساجلة .

ولذلك سأذكر الفتوى بحسب ترتيب وقوعها ، مسدّد فتوى ابن الصلاح
المختصرة ، ثم فتويين مختصرتين لغير ابن عبد السلام ، والتي تصممتا ردّاً على
منهم غير مسمى . ثم أذكر فتوى ابن الصلاح المفصّلة ، معلقاً عليها في حواشيها
بردود العز ابن عبد السلام (التي تُشتر كاملة لأول مرة) ، مدتلة برّد تلميذ ابن الصلاح
على رد العز ابن عبد السلام ، محشّناً عليها أيضاً بإكمال العز ابن عبد السلام ردوده
على هذا الرد

أولاً . فتوى ابن الصلاح المختصرة

وَرَدَ بَصْرُ اسْئَالٍ وَالْجَوَابِ فِي فتاوى ابن الصلاح كما يلي «مسألة ٠ طائفة
يعتقدون أن بحروف التي في المصحف قديمة ، والصوت الذي يظهر من لادمي
حالة القراءة قديم ، كيف يحل هذا ؟! ومذهب سلف بخلاف هذا ! ومذهب
أرباب التأويل يخالف هذا ! والمرد أن يفرق الاسناد بين الصفة القديمة والصفة
المحدثة ، حتى لا يتطرق إلى النفس والعقل بسببه أن يُفصلي إلى الصلّان ، أعاد
الله من ذلك .

بينوا لنا هذا بالدليل العقلي والدليل الشرعي ؟

أحب ﷺ : الذي يدين به من يُقتدى به من السالّفين والحالّفين ، واحترمه
عبد الله الصالحون : أن لا يُحصى في صفات الله تعالى بالتكليف ، ومن ذلك القرآن

العرير ، فلا يقال تكاثم كذا وكذا ، بل يقتصر فيه على ما اقتصر عليه لسلف .^(١)
القرآن كلام الله ، مرسل غير مخلوق ، ويقوون في كل ما جاء من امتشاهات اما
به ، مقتصرين على الإيمان حملة من غير تفصيل ونكييف ، ويعتقدون على الحملة
أن الله سبحانه وتعالى له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه ، وتعرضون
عن الخوص خوفاً من أن تزل قدم بعد ثبوتها .

فهم فاعتدوا ، تسلموا

والى هذه الطريق رجع كثير من كدر المنكبين المصنفين ، بعد أن مضوا
مما دلهم من آفات الحوض .

فمهما ورد عنكم شيء من هذه المسائل فقل أعتمد فيها لله تعالى ما
هو الكمال المطلق ، والتبره المطلق ، ولا أحوض فيما وراءه ، يُحرسي الإيمان
المرسل ، والتصديق المحمل . والله أعلم^(١) .

نابا فتوى العز ابن عبد السلام .

نص السؤال «من يقول لا أدخل نفسي فيما لا أستيقنه من أن كلام الله
بحرف وصوت ، أو لا حرف ولا صوت ، وأقول أعتمد في ذلك اعتقاد السي^(٢)
هل يجب الإنكار عليه ؟ وسؤفة إلى غير هذا السيل ؟ أم لا صبر عليه ؟»

(١) فتاوى ابن الصلاح - تحقيق د/ عبد المعطي لفلحجي در الوعي حلب
سنة ١٤٠٣ هـ - (٧٤ رقم ٦٩) وصحتها تصحيحاً بسراً بعدد من نسخ
الخطية في الأهرية وفي مكتبات تركيا وغيرها .

فأجاب العز من عند اسلام بقوله «هذا كلام جاهل لا يدري ما يقول ،
ويلزمه أن يعرف ما يجب لله من أوصاف الكمال ؛ لنألا يبقى مترددا بين اعتقاد
الكمال واعتقاد انقصان ومن العجب في ذلك قوله أعتقد في ذلك ما يعتقده
الرسول ﷺ ، مع جهله بما كان يعتقده»^(١) .

وفي موطن حر يُسأل العز من عند اسلام «هل يحرّح الإنسان عن الواجب
بقوله «ما أقول في القرآن وأحاديث الصفات شيء ، من أعتقد في ذلك ما كان
يعتقده السلف ، والكلام فيه بدعة ، وأمر الأمر على طاهره ؟ أم لا ؟

أجاب من يقول إنه يعتقد في ذلك ما كان يعتقده السلف فقد كذب ، كيف
يعتقد ما لم يشعر به ، ولم يقف على معناه ؟ ! وليس الكلام في هذه بدعة قبيحة ،
ولم الكلام فيه بدعة حسنة و حنة ، لما ظهرت المشبهة وإنما سكبت اسنف
عن الكلام فيه ؛ إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا
يحور حمده عليه ، ولو ظهرت في عصرهم مشبهة لأكدوهم وأنكروا عليهم غاية
الإنكار فقد ردت الصحة و سلف على نقدية لما أظهروا بدعتهم ، ولم يكونوا
قبل ظهورها يتكلمون في ذلك وكذب ردوا على من رعم أن قرآن مخلوق ، ولم
يتعرضوا لذلك قبل ظهور قائله»^(٢) .

(١) الفتوى الموصية للعز من عند اسلام - تحقيق . إياد خالد الطنّاع . دار
الفكر المعاصر ، بيروت ، ودر الفكر دمشق طبعه الأولى ١٤١٩ هـ -
(١٠٢ - ١٠٣ رقم ٧٣) .

(٢) نقلا من نسخة الفتوى المجموعة من فتوى تاج الدين البركاج ومجموعة
من معاصريه - نسخة خطية محفوظة في مكتبة تشترينثي رقم ٣٣٣٠ -
(١٤٥ / ب)

ووجهت أسئلة أخرى حول القرآن والاعتقاد فيه إلى العر ابن عبد السلام .
فكان بحيب بما هو معروف من معتقده الأشعري ، مشدداً فيه على المخالف
ولولا ما بين الإمامين من الاختلاف عموم ، وفي هذه المسألة خصوصاً ،
ولولا ما سيأتي من الجدل الصريح بينهما في هذه المسألة لأمكن عدم الربط
بين وقائع هذه الفتاوى بعضها ، ولأمكن اعتبارها قد صدرت في وقائع مفصلة
لكن مع هذه الواقع الذي ذكره يبقى احتمال تعلقها به لفتاوى بعضها احتمالاً
وإرداءً ، إن لم يكن احتمالاً راجحاً ، إلا أنه يبقى ظناً وإرداءً في أقل تقدير والأهم
أن اختلاف الأخوة سيكون هو فاتحنا إلى فهم مناط الاختلاف بين الإمامين في
سحاهم الصريح الذي نشره اليوم ، وليكون اختلافهما في تلكم الفتاوى مطلقاً
في فهم النقاش التالي الذي دار بين الإمامين .

ولئن كانت فتاوى ابن الصلاح المفصلة قد طُبعت ، فإن فتاوى العر ابن عبد
السلام المفصلة لم تُطبع كاملاً حسب علمي ، اللهم إلا من نُشره مختصرةً منها
نشرها الشيخ جمال الدين القاسمي - وهو محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن
واسم يحيى بن دهمشي - (ت ١٣٣٢هـ) في كتابه (دلائل التوحيد) ، نقلاً عن
مخطوطة لديه من مجموع الفتاوى لنوح الدين الفركاح الشافعي - عبد الرحمن بن

(١) نقلاً من نسخة الفتاوى المجموعة من فتاوى نوح الدين الفركاح ومجموعة
من معاصره - نسخة خطية محفوظة في مكتبة تشترينيني رقم ٣٣٣٠ -
(١٤٩/ب - ١٥٠/أ)

(٢) دلائل التوحيد لجمال الدين القاسمي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة
الأولى ١٤٠٥هـ - (٨٧ - ٩٠)

إبراهيم بن صبياء بن سباع القرري - (ت ٦٩٠هـ) - إلا أن القاسمي - لم يذكر أن هذه الفتوى للعر ابن عبد السلام هي في حقيقتها ردٌ على فتوى ابن الصلاح، ولا أشار إلى ذلك، فصرت ردود العر ابن عبد السلام في الفتوى غير مقيّدة بالفتوى التي صدرت بُقِشها ونُزِدَ عليها، مما لا يتيح لنا فهم الواقعة التي كانت ستلها، كما لا يتيح لنا الموارنة بين الفتويين، مع أهمية ذلك لتمام فهم الفتوى، ولما قسنة الرأيين، ولا شتخلاص الفوائد من هذه السحاح العلمي بين الإمامين

وبذلك سادكر فتوى العر ابن عبد السلام مقبولة من ثلاث نسخ خطية، مع ما نشره الشيخ جمال الدين القاسمي منها أيضًا^١

(١) وصف جمال الدين القاسمي السححة الخطية التي ينقل منها بقوله «من نوادر لفتاوى والكتب المحظوظة عند الموروثة من الجة» ، وقد كان يُعجب بها بعض الأعلام ويُطالعها كثيرًا ، دلائل التوحيد لجمال الدين القاسمي - الحاشية - (٨٨) .

(٢) السححة الخطية المعتمدة في نشر فتوى العر ابن عبد السلام هي . نسحة تشتريتي ، صم من مجموع رقم ٣٨٥٤ . واتحدتها أصلا (فهي السححة الأصل) ، لأنها أتم السح ، وهي فيها (٤٧/ب - ٤٨/ب) . ورحت للسحنتين التاليتين لتصحيح لقراءة فقط ، مع شرة القاسمي أيضًا

نسحة (ب) - وهي نسحة من مجموع الفتوى لتاح الدين الفرّاح ، محصوطة في تشتريتي برقم ٣٣٣٠ (١٥١/ب - ١٥٥/أ) .

- نسحة (ج) وهي نسحة مصورة من مجموع الفتاوى لتاح الدين الفرّاح أيضًا ، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، برقم ٣٥١٧ ، مصورة عن نسحة في مكتبة حيدر آباد ولكن تصويرها الذي وقفت عليه سيء ، فاستمدت منها في بعض المواضع فقط . (صفحة ١٥٠ - ١٥٤) .

ثالث جواب ابن الصلاح المفضل وسبيل تميمه عليه ، مع ذكر ردة العر من
عبد السلام في حواشي الجواب

فقد وردت فتوى ابن الصلاح عن تلك المسألة بأوسع من إجابته السابقة ،
وذلك في فتاوى ابن الصلاح التي كان قد جمعها تميمه ابن الصلاح والملازم له ،
وهو الإمام لفتية كمال الدين إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي
(ت ٦٥٠هـ) .

وسوف أذكر السؤال والجواب تمامه في هذه السحرة من فتاوى ابن
الصلاح ، مُحَشَّيًا لها برّد الإمام العرّ ابن عبد السلام عليها ، فأصع الرد تعديقا
على كل فقرة دقشها العرّ ابن عبد السلام ورّد عليها ، ليتمكن القارئ من مقارنه
الكلامين ، ومن معرفة الرأيين .

وبصر السؤال ندي وُحّه لاسن الصلاح في هذه السحرة من الفتاوى هو الآتي
«استفتاء من السواد فيه السؤال عن الحرف والصوت والاستواء ، وعن مُسْئِة
رسول الله ﷺ ، وما كان [عليه] الحلفاء الراشدون و لأئمة المهديون و تتبعون
ويُشتكى فيه مما وقع بينهم من الشر بخواصهم وتدرعهم في ذلك ، حتى تباشرت
الأعرابُ والحُمقى ودور الألباب ، وكَمَرَ بعضهم بعضًا ، وترك من أحل ذلك
القارئ ، وصُنِّي حلف الأُمِّي ، ويُسأل فيه أئمة المسلمين أن يجتهدوا في كُشْفِ
هذه الظلمة ، وتعطيل هذه الفتن ، وإظهار السنن » .

= وأما بشرة القاسمي فهي أشدها احتصارًا ؛ لأنه احتصرها أصلا من مجموع
فتاوى المِرْكَاح

وقد قدّم تلميذ أسّ الصلاح الإمام كمال الدين المغربي بضّ مقتوى بالشاء عليها ، فقال «أحب أستاذنا بأليق جواب نحن من صدر منه السؤال ، و[أقطع] شيء لمن ، جرى فيه على طريقة أهل الورع و صاحبين ، وسلك مسلكاً يشترك في قوله أهل المذهب الأربعة ، وبقية أهل تصوّب الدين رتب الله في قلوبهم الإيمان وكرّه إليهم بكفر و فسوق والعصيان ، فقال

قد حُرّموا هؤلاء التوفيق ، وأخطأوا الطريق بما يحبّ عبيهم أولاً أن يعتقدوا أن الله تبارك وتعالى كل صفة كمال ، وأنه مقدّس عن كل صفة نقص ،

(١) علّق العرّاسُ عند السلام على ديث بقوله «أما ما سبّه إني أرباب المذاهب وأهل القلوب والورع وفريقي عندهم ، على ما سكره»

(٢) علّق العرّاسُ عند السلام على ديث بقوله «[فهو الذي أخطأ لطريق ، وحرّم سوفيق] لسويته بين أهل الحق ولطال في ذلك ، مع أن الحق لا يعدوهم»
 فإن قال أردت أنهم على سطل لأجل كلامهم في ديث ، فهو خطأ ؛ لأنه مع أهل الحق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن لأهل الحق أن يُكروا المنكر ، ويُرذّوا ، على أهل الباطل أقوالهم وبدعهم فكيف يكون محطّاً من أنكر المنكر ، ودعا إلى المعروف ؟ وإم يراد بالاعتداء عليهم وجهاً لهم يكرهون على أهل البدع بدعهم ، ويصوّون على الحق في ذلك ، كما في مسائل الهدر والإرخاء [و بحر] وحق امرآن وبهي الصفات وغير ديث ثم لو كان ذلك غير سائع من العامي ، فتمّ يحضّر في الاستفتاء عالم من جاهل ، ولا أحرق من عارف ؛ لأن السائل قال ونطرت (الأعرار) والأعرار والحمقى ودووا الألباب .

(أ) وما بين معكوفتين زيادة من نسخة الأصل

(ب) و(الأعرار) تحرفت في الأصل إلى (القراء) ، والتصحيح من (ب) و(ح)

صرّة عن كل شبيه وتمثيل ، وليقولوا عن اعتقاد حارم أم ب الله ، وبما قال الله ، على بمعنى الذي أراده [الله] ، وأما ما جاء عن رسول الله ﷺ ، على الوجه الذي أراده رسول الله ﷺ فهذا جامعٌ يحمل الإيمان ، إذا أتوا به فقد وقوا بما كُلفوا به

(علق العرائس عبد السلام على ذلك بقوله «وأما قوله «يحب عليهم أولا، أن يعتقدوا أن لله تبارك وتعالى كل صفة كمال ، وأنه مقدّس عن كل صفة نقص وتشبيه وتمثيل» ، فكيف يقدر على اعتقاد إثبات كمال وسلب انقصاص من لا يهمهم صفات الكمال من صفات النقص ؟! وهل ثار الخلاف بين الناس ، لا في ذلك ؟! فكل من أثبت لله صفة وهي أخرى ، رغم أن الكمال فيما أثبتته ، والنقص فيما نفيه . وقد أعلق عليهم أبواب السؤال عن ذلك ، وقال السؤال عنه بدعة فإذا جاء واحد وقال أنا محيّر بين صفتي الكمال والنقص ، فلا أدري الكمال في هي التحسين أو الإثبات ؟ أو في سلب الصفات وإثبات أحكامها (كما يقوله المعتزلي) ، أو في إثباتها (كما يقول الأشعري) ؟ ولا أدري الكمال في قدرته على خلق أعمار العباد وإرادته لها ، ووجوب رعاية الأصحح للخلق ، وفقد الصفات ، والعدم بالحرثيات ، وإثبات^(١) ما قالته الفلاسفة ، أو هي ذلك جميعه ؟ فنقول له حينئذ لا تسأل عن هذا ، فإن سؤالك عنه بدعة !!؟ وبأمره أن يبقى في شك وتردّد في ذلك ، ولا سيّئ له الحق من الباطل والخطأ من الصواب ؛ لأن الكلام في ذلك بدعة !!؟ كما رغم !!

وهذا ما لو فتح لا صمحلّ للإسلام ، وارتفعت الأحكام

(١) كذا في الأصل (وإثبات ما قبله) ، والمسبوب إلى لفلاسفة عدم علم الله تعالى بالحرثيات ، فليدعها (أو إثبات) ، وهي في نسخة (ب) و(ح) بحذف كلمة (إثبات) .

من ذلك، وليس من الدين الكلام في لحرف والصوت والاستواء وما شابه ذلك من كل تعرّضٍ لشيء من كيفية صفات الله تبارك وتعالى ، بل ذلك من مصائب الدين ، وافات اليقين ، وهو ربيع عظيم عن مئة رسول الله ﷺ ، ومئة الخنفاء الراشدين وسائر أئمة المتقّين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من السالمين والخاصين ﷺ أجمعين^(١)

(١) علّق العرّاسُ عند السلام على ذلك بقوله «وأما قوله «ليس من الدين الكلام في الحرف والصوت والاستواء» فخطأ فاحش ، يُشتمُّ منه روائع الحشوا وكيف لا يكون من الدين ؟! وقد تكلمت فيه طوائفُ المسمّين - فمهم من تأوله بتأويل معيّن .

- ومهم من أخرّاه عن طاهره ، ولم يعيّن تأويله ، ووكله إلى الله ، وأطلق من ذلك ما أطلقه الشارع .
- ومهم من اعتقد ظاهره

فهو لاء طوائف المسلمين ، وهم بموجب قوله خرجوا من الدين ! فإن عتذر أي أردت بذلك أهل الجهل ، لم يُقبل عُذرُه ؛ لأنه خلاف صريح قوله بل لأهل الجهل أن يتكلموا في ذلك بما يُستوعب الشرع الكلام فيه من بقي وإثبات ولكنه يعتذر في المصديق بمش هذه الأعداد اساردة ﴿لَا تَعْتَبِرُوا﴾ لَنْ تُوْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا إِلَهُ مِنْ أَحْبَارِكُمْ﴾ .

(٢) علّق العرّاسُ عند السلام على ذلك بقوله «ثم إنه أطلق انكيفية عن صفات الله تعالى ، ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب» .

(٣) علّق العرّاسُ عند السلام على ذلك بقوله «ثم هذا الذي أخرّاه على الصحابة والتابعين وأئمة الدين لمتقين جهالة عظيمة ، لا يبيء بمثلها عاقل ؛ لأنه إن نسهم إلى سكوت عن ذلك قبل ظهور اسدعة فلا حجة في سكوتهم ؛ =

وسبيل من أراد سبوك سببهم في هذه الأمور ، وفي سائر الآيات المشتهرة

لأهم سكتوا حيث يحور بهم السكوت ، كما سكتوا عن الكلام في قدم بفرآن ،
إلى أن ظهرت السدعة ، فتكلموا فيها ؛ فالبدع يحور لسكوت عنها ما دمت
حامدة ساكنة ، فإذا ظهرت وثابت وحب الأئيدار إلى إنكارها وإبطالها ،
وتبيين الحق في ذلك ، نُصَحَّ لدين الله وعملاً بكتابه ؛ إذ يقول ﴿ وَلْتَكُنْ
مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾
وإن سبهم إلى أهم سكتوا مع ظهور البدع عن تعيين الحق من الدطل
فقد فسَّههم ، وسبهم إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع أن
المسقول عنهم خلاف قوله فإنهم تكلموا على البدع وعادوها ، وميروا الحق
من الباطن ، وضوا عليه ، ولم يقبوا لأحد لا يتكلم في هذا سعي ولا إشت ،
كما دعم هذا المسكين فإن منهم من عظم الأمر في ذلك الحين ، حتى كفروا
بعض أهل البدع ومنهم من سكت اكتفاءً بكلام غيره ؛ لسقوط الموضع عنه
وكيف يحور اسكوت على باطل ؟ وقد تمكنت شبهته من القلوب ، ويترك
صاحبها متركساً في صلاته ، مصراً على جهته ؛ ولتكن في حل الشهة
سنة ، أول من عمل بها رسول الله ﷺ ، لما سابه رجل عن ليل تكون في
لرميل كأنها بطء ، فبأيتها الحمل الأحرى فنجسها ، فقال به رسول الله ﷺ
« فمن أغذى الأول ؟ ! » ، فقطع شهته في العدوى ، بما يؤدي قوله إنه من
لسلسل أو الدؤور ، ثم جرى على ذلك الصحابة والتابعون وعلماء المسلمين
إلى يومنا هذا

وقد تراءى من عمر من المدريّة في حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري ،
بما أحرى يقول معني في القدر
وطر علي في القدر .

وكذلك باطر ابن عباس وعلي^(١) الحوارج

ولأحذر لمشتبهة أن يقول هذه لها معنى يليق بحلال الله وكمالته وتبديسه المطلق ، الله العالم به ، وليس البحث عنه من شأني ، ثم يلازم السكوت في ذلك ، ولا يسأل عن معنى ذلك ، ولا يخصص فيه ، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة ، وإنه إذا

- وناظر أبو حنيفة الخوارج

- ومناطرة الشافعي مع حمص المرد مشهورة

وناظر السلف المعتزلة القائلين بحلق القرآن وحلق أعمال العباد ، وأنكروا على الحرية والمرحطة ما انتدعوه ، وبنصوا على أن الحق على خلافهم ولم ينهل عن أحد منهم أنه أمر جاهلاً بالسكوت عن الحق ، بل دعواهم إلى اعتقاد بحق ، وعيونه لهم ، ولم يجعلوه ملتبساً بل باطلاً .

وجرى على طريقتهم في ذلك أكثر العلماء ، وصنفوا فيه التصنيف كالحدث بن أسد المحاسبي ، وكان مقدّم في علم الطريقة والشرعة ، وأبي الحسن الأشعري ، ولفاضلي أبي بكر الباقلاني ، وأبي إسحاق الإسفراييني ، وإمام الحرميين ، والعرالي ، والفشيري ، وإنه أبي نصر ، وابن فورك ، وغيرهم ممن يكثّر تعدادُهُ .

فاصطرو إلى من أخرج هؤلاء بأسرهم عن الدين والاستقامة التي دَرَحَ عليها الصحابة والتابعون أ

والعجب أنه لا يكلّم في المسائل المتعلقة بالحشو ، ويتكلم فيما عده من المسائل كحلق القرآن ، وحلق لأعمال ، ولحر ، والإرجاء ، وإثبات الصفات ، يريد أن يوهم كلا الفريقين أنه منهم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبْغُوا بِفِتْنَتِهِمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ .

(أ) في الأصل «ناظر ابن عباس وعليّ في القدر الحوريج» ، والتصويب من (ب) .

شرع فيه فقد حاصر بدينه ، ولعله يكفر فيه ، أو يُشارف الكفر فيه ^(١) ، وهو لا يدري

(١) عَنَّقَ الْعَرُّ أَيْ عَدَّ الْإِسْلَامَ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُ «أَمَّا مَا رَعِمَ مِنْ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ مَلَا رِمَةٍ لِسُكُوتٍ فِي ذَلِكَ ، وَالْقَصَاءُ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ بَدْعٌ ، وَأَنَّهُ إِنْ شَرَعَ فِيهِ فَقَدْ حَاطَرَ بَدِينَهُ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ فَحُطًّا عَظِيمًا فَاحِشًا ، لَا يَبُوءُ بِهِ مَوْفَقًا ، وَلَا يَتَحَلُّهُ عَاقِلٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ أَوْحَتْ عَلَى مَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَنَّ يَبْقَى عَلَى شَكِّهِ وَتَرَدُّدِهِ مُتَحَيِّرًا فِي اللَّهِ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ مَا يَسْجَحُ لَهُ مِنَ الْحَوَاطِرِ الدَّائِرَةِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ «إِنَّمَا شِئَاءُ الْعِجِّي السُّؤَالُ» فَتُحْرَجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَوْحَتْ عَلَى الْمُتَحَيِّرِ فِي اللَّهِ وَفِي صِفَاتِهِ أَنْ يَهْمِيَ عَلَى تَحْيِيرِهِ فِي ذَلِكَ وَتَشْكُكُهُ إِلَى يَوْمٍ يَبْقَاهُ مَدْمُومًا يَقُولُهُ ﴿وَأَرْتَانَتْ قُلُوبُهُمْ فَهَمٌّ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾

وَقَدْ بَصَّ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ الدِّينَ يَجِبُ الْمَرْحُوعُ إِلَى أَقْوَالِهِمْ فِي أَنْ مَنْ تَمَكَّنَتْ مِنْ قَلْبِهِ شُهَّةٌ لَرَمِهِ السَّعْيِ فِي إِطْغَالِهَا وَقَطْعِهَا وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» ، وَمُقْتَضَى هَذَا وَجُوبُ سَعْيِ الْمُرِيدِ الشَّاكِّ فِي إِدْرَاةِ رَبِّهِ وَشَكِّهِ . وَقَدْ مَعَهُ هَذَا الْمُسْكِينُ مِنْ ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ مِنْ جَمْعَةِ الْبِدْعِ ، مَعَ أَنْ أَدْنَى الشَّرْعِ تَنَادِي عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَهْرُوصٌ وَاجِبٌ ، لَا يَسْخُ تَرْكُهُ ، وَلَا يَجُوزُ مُحَالَفَتُهُ

(١) وَمَا كَفَاهُ ذَلِكَ ، حَتَّى ادَّعَى أَنَّهُ طَرِيقُ تَسْلُبِ الصَّالِحِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ التَّوَصُّمَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ حِينَ سَعَّ هَذَا الْمُسْكِينُ .

(١) مِنْ هَذَا إِلَى أَوَّلِ قَوْلِهِ «وَأَمَّا تَشْدِيدُ الشَّافِعِيِّ» سَاقِطٌ مِنْ لِسْحَةِ (ب) وَ(ح)

ويحفظ أيضا قلبه عن [الفكر] فيه والبحث عنه ، ويدفع خواطر ذلك بما يدفع به
موسوس من الأسعاده وغيرها ، ثم لا يتصرف في ألقاط تلك لايات و لأخبار ،
ولا يريد فيها ولا ينقص ، ولا يُفرِّقُ منها مُحتمف ، ولا يجمع منها متفرِّقا ، بل يطق
بها كما جاءت ، و كالأ علقها إلى من أحاط بها - وكل شيء - علما

هذا سبيل السلامة ومنهج الإستقامة .

وعلى ولي الأمر (وفقه الله تعالى) أن يسمع هو لاء القوم وأشاههم عن الحجد
عن هذا السبيل ، ويُعزِّز كل منكلّم منهم في شيء من هذا القليل ، من أي فريق كان ،
وعلى أي مذهب كان . تعريز رادع ، وبأديت سعي ، مُأسّي بعمر من الخطاب .
فيما عامر به صبيح من غسل ، ادي كان يسأل عن المشاهات ، صر به على ذلك
ونفاه ، وبمعه الله بذلك .

وسأل الله سبحانه وتعالى المعصمة والتوفيق ، وهو حسبا ونعم الوكيل

(١) علق العرُّ بن عبد السلام على ذلك بقوله : « ثم جعل من حملة طريق السلف
أن يحفظ القلب عن الفكر في ذلك والبحث عنه » فليت شعري ! من أين طلع
على أب السلف حفظوا قلوبهم عن ذلك ، كما رعم ؟! »

(٢) علق العرُّ بن عبد السلام على ذلك بقوله : « وأما إيجاده على ولي الأمر أن
يُعزِّز أهل الحق وأهل البطل ، فهو أحق بأن يُعزِّد على فتياه هذه التعريز البالغ
الرادع ، وأن لا يُترك من ظهراي المسممين ليُلَسَّ عليهم ديبهم كيف يُعزِّز من
قال الحق وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ؟! »

ولو كان الكلام في ذلك محتمف (كما رعم) لم صحت فتاه ؛ إذ كان يلزمه أن
يقول : يُعزِّز من كان عتفا بتحريمه ، دور من كان جاهلا

هذا هو جواب ابن الصلاح مدَّلاً برَدود العرَّاس عبد السلام

فكما وقف بلميدُّ ابن الصلاح وجامعُ فتاوه كمالُ الدين المغربي (ت ٦٥٠ هـ) على ردود العرَّاس عبد السلام، تعقُّبها برَد التلي، والذي أتمَّ بعرَّاس عبد السلام ردودَه وتعقُّباته عليه أيضًا، بن تعامل العرَّاس عبد السلام مع ما طاهره أنه كلام التلميذ^(١) وكأنه كلام الشيخ ابن الصلاح

وسأذكر تعقُّب التلميذ على العرَّاس عبد السلام، مُحشَّيَّ عليه برَد العرَّاس عبد السلام عليه أيضًا.

قل كمال الدين المغربي، إذاً على العرَّاس عبد السلام، ومشيِّر إلى جواب شيخه ابن الصلاح، «فهذا جواب في نفسه برهانه».

ولما وقف عليه ذلك برحل، ثار، فذَّغ وشَّع، وافتري وأفحش، ورغم أنه لا بد من الحوص والتفصيل، وسبب شيخنا إلى الحشو، وسبحان الله! كيف يكون حشواً وهو سبيل سبب لأمة وساداته، ومذهبُ الأئمة أرباب المذاهب فقهاء الملة^٢

(١) كقول التلميذ فيما يلي «وسبب شيخنا إلى الحشو»، وقوله في تقديم الفتوى «أحب استنادنا بألحق جواب بحال من صدر منه السؤال، و[أقطع] شيء بلص، حري فيه على طريقة أهل لورع والصالحين، وسلك مسلكا يشترك في قوله أهل المذهب الأربعة، ويقبله أهل القلوب لدين ريس الله في قلوبهم الإيمان وكثره إبيهم الكفر والفسوق والعصيان».

(٢) علَّق العرَّاسُ عبد السلام على ذلك بقوله «ثم، لعجب من قوله إن هذا سبيل سبب لأمة وساداته ومذهبُ الأئمة أرباب المذاهب وفقهاء لأمة! كيف أخرج من ذكرناهم من الصحابة والتابعين والعلماء من ذلك؟!».

لا سيما لشافعي وشيخنا أضحى ، والمرى ، ومن شريح فأحسارهم وكسهم
 نطفة بمالعتهم في ذلك ، وتشديد الإمام الشافعي على من حاد عن هذا
 معروف مشهور ، وما للبيهقي فيه من تأويل وتحصيل فهو عقله منه
 ودهون ، وفي كلام الشافعي في مواضع عدة ما يوضح بطلا ، تأويله ولم
 يرل على ذلك احتياؤ كبار فقهاء المسلمين وجميع صالحهم ، والمتكلمون
 من أصحاب لا يقدحون في هذه الطريقة ، وإر كبر الحوص شغلهم وفيهم ،
 فهم يرون حوار الحوص من غير قدح في هذا ، بل يرونه أولى لمن سلم له
 وأسلم للعامة ولأكثر الناس

(١) علق العرأ ابن عبد السلام على ذلك بقوله «وأما تشديد الشافعي على أهل
 الكلام فإن هذا الاسم كان في زمن الشافعي مخصوصاً بأرباب الأهواء
 الخارجين عن الحق ، فأطلقه باعتبار عُرِف أهل زمانه ثم صدر هذا الاسم
 عاماً بعده» .

(٢) علق العرأ ابن عبد السلام على ذلك بقوله «ثم انظر إلى تحطيته للبيهقي ، وما
 نسبه إليه من العفلة والذهول!»

وهذا النص ساقط من النسخة (ب) و(ج) .

(٣) علق العرأ ابن عبد السلام على ذلك بقوله «وأما قوله إن متكلمي
 أصحابنا لا يقدحون في أهل هذه الطريقة فلا يصح ؛ لأنه ادعى أنهم
 أوحوا السكوت ، وحرّموا الكلام والسؤال ، وامتكمون يسكرون ذلك ،
 ويقدحون فيه» .

وهذا النص ساقط من النسخة (ب) و(ج)

وهذا لإمام العراقي ^(١) قد ضيف في تقرير مثل هذا الجواب ندي أحاب
 شيخنا كتب هو آخر تصانيفه سماه (إلجام العوام عن علم الكلام) ، بين فيه بالأدلة
 الساطعة كل ما في جواب شيخنا ، وذكر أنه لا خلاف بين السلف في أن ذلك هو
 الجواب على كل العوم . ولولا أن هذا الكتاب موجود مشهور . لقلب منه سطر
 ما أشار إليه شيخنا في جوابه من دليل على صحته ، كما عرصنا من باب بطلان ما
 قبله هذا المعترض لا يتوقف على التتويل ، بل يُقبل ذلك إلى ما هنا إرشاد من أ. د.
 إلى موضعه ^(١) .

وأشار إمام الحرمين على بطام المُنْت فيما صنفه له بالرم العامة
 سلوك السبل .

واسمعي الإمام العراقي مثل هذا الاستثناء ، فأجاب بجواب موجود مقبول ،
 قرّر فيه مثل ما أحاب شيخنا ، بكلام من حمله «وأما الكلام في أن كلامه حرف
 وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ؛ لأن السلف لم يحو صوا في هذا ، ولم يريدوا
 على قلوبهم ، القرآن كلام الله غير مخلوق . وتسكوت عما يسكت عنه السلف

١/ عنق العر بن عبد السلام على ذلك بقوله «وما ذكره عن العراقي في كونه
 (إلجام العوم) . فليس ذلك سبيهم عن اعتقاد بحق ، ولا أمر بالارتباب
 والتشكك من الصور والخطأ وإنما ما هم أن يتكلموا بما لا يعلمونه ؛ لئلا
 يجرّهم الكلام إلى الكفر أو الابتداع .

مع أن كتب العربي مشحونة بأنه يحب على المرء تصحيح اعتقده ، وأنه إن
 عرّصت له شبهة لرمه السعي إلى إزالتها وذكر ذلك في (الإحياء) ، وهو من
 آخر ما صنفه واعتمد عليه .

[ليس بتقصير] ، واحوص فيما لم يحوصوا فيه فصول قال وكل من يدعو
اعوام إلى نحوص في هذا فليس من أئمة الدين ، وإنما هو من المصلين ومثاله
من يدعو الصبيان الذين لا يعرفون الساحة إلى حوص البحر ، ومن يدعو الرمن
المُفْعَد إلى السفر في البراري من غير مركوب .

وقال في رسالته إلى ابراهيم بن هاشم بن أحمد بن سلامة بن سمي (رحمهما الله)
في كلام أحرأه في هذا المعنى « تصوب للحلق كلهم - [إلا] الشاذ أسادر الذي
لا تسمح لأعصار إلا بوحدهم أو اثنين - سلوك مسلك السيف في الإيمان
المرس والتصديق بمحمل مكن ما أمره الله تعالى وأحرأه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من غير بحث وتفنيش ، والاشعاع بالتقوى ، فيه شغل شاعل » هذا
كلامه بعبارة

ثم إن في سؤال أصحاب الاستفتاء المذكور مريد اقتضاء لدخول ، إذ فيه
سؤالهم عما كان عليه الخلفاء الراشدون والتابعون وما أحياه به شيخنا هو الذي
يطبق هذا ، [لا] الحوص والتفصيل الكلامي .

(١) في المطبوعة (فلسكوت عما سكت عنه السلف بتقصير) ، فكتب في حاشية
نسخة القاتح . « صوابه : ليس بتقصير » .

(٢) عَنَّا الْعُرَّاسُ عَنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى دُخُولِهِ « وَأَمَّا قَوْلُهُ . إِنْ السَّلَفُ لَمْ يَتَكَلَّمُوا
فِي أَمْرِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ سَعِيٍّ وَلَا إِثْبَاتٍ ، فَتَسْتَرْ مَعَهُ ، قَدْ أَبْطَلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ
بَأَمْرِهِمْ تَكَلَّمُوا فِي دَفْعِ كُلِّ بَدْعٍ سَحَتٍ أَوْ ضَلَالَةٍ طَهَرَتْ ، بِمَا فِيهِ مَقْبَحٌ وَأَبْ
الْوَجْهَ قَمْعُ الدَّعَى ، وَالْبَصْرُ عَلَى الْحَقِّ ، مَتَى مَا طَهَرَتْ بَدْعٌ فَهَذِهِ طَرِيقَةُ
عُلَمَاءِ الدِّينِ ، وَسِيرَةُ الْعُبَادِ وَالصَّالِحِينَ ﴿ فَإِنْ يَكْفُرُ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلَا
بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَفَرِينَ ﴾ » .

من أول قوله « وأما قوله » إن السلف لم يتكلموا « إلى قوله « متى طهرت
الدع » : ساقط من النسخة (ب) و(ج) .

وفي الاستثناء أيضا [الشكاية] مما وقع سهم من الشر والتكبر بسبب
تدبرهم في ذلك ، وسألوا أن يجتهد لهم في تعطيل هذه الفتن . فهل يليق بهذا المراد ،
ويقرّب من حصول هذا المرتاد * ما أحاسن به شيخنا ؟ أو التفصيل الذي إذا وزد
عنى هؤلاء من قبل فقهاءهم وزد مدّه على أولئك الآخرين من قبل فقهاءهم ؟
فتمسك كل فريق منهم بقول فقهاءهم ، ولا يتعدونه ، على ما تقدمت تجربته في
حق أصحاب هذه نعتيا خصوصا ، وفي حق غيرهم من العامة عموما ، فيتنازعون ،
ويتجادلون مع عامتهم وجهالهم ، فيرداد الصائل منهم صلاّلا ، ويشارف المهتدي
منهم بحوصه بلا آلة ريعا وعوية ، ويتفقم ما [مثل إطفاءه] من نائرة الفتن التي أثار
ما سهم الشرع ، ولا يرح من ساحنهم ما شكوه من الساعص والتقاطع

وأما [ما] شنع به هذا الرجل على شيخنا من أنه في حوانه قد طعن على من
حاص من العلماء في ذلك ، ومن صنف فيه فهذا انتشيع يلحق للإمام العراسي ، لا
له ؛ فإنه سوى في كتابه (لحم العوام) وفي غيره بين طوائف العوام وطوائف العلماء
في جمع من الحوص ، ولم يُحوّر ذلك إلا لكسار الصالحين والأولياء العارفين بالله
تعالى . وأما جواب شيخنا فهو مخصوص بالعوام وأصحاب الواقعة ، وهم أقوام
فلاحون وقد بين هذا الخصوص بقوله أولا «نقد حُرّم هؤلاء» ، ثم بقوله ثانيا
«يجمع هؤلاء القوم وأشاههم عن بعيد عن هذا السيل» وحسب الله ونعم الوكيل
وهو أعلم^(١) .

(١) فتاوى ابن الصلاح - تحقيق د/ عبد المعطي قلنجي دار المعرفة بيروت
لأولى ١٤٠٦ هـ - (١١٥ - ١١٨) وقابلتها بمخطوط في مكتبة الماتح
برقم ٢٣٤٧ (١٥٠/أ - ١٥٢/أ) ، ولتصحيحات التي بين معكوفتين منها

وهذا آخر هذا السجل الحاذق بين الإمامين :

رابعا : نخرج من هذا السجل بفوائد ، منها

١ حرارة مسألة الحرف والصوت في ذلك العصر ، وهي إحدى أشهر مسائل الاختلاف بين جمهور الحنابلة ولأشعرية ، فضلا عن خلافهم فيها مع المعتزلة إلى درجة أن يكون مثارا لفتن بين العامة ممن لا يميّز بين مقالات الطوائف ، تعصبا بين هؤلاء العامة لمقالات من يتبعوهم من الفقهاء والعلماء

٢ اس الصلاح لم يكن يقرر قدم الحرف والصوت ، ولكنه كان يوجب السكوت في هذه المسألة وما شبهها ، ويوجب التوقيض التام للمعنى في مسائل الصفات المختلف فيها كالحرف والصوت والاستواء ، حتى عدّ هذه الأمور من المشبهات ، التي يكفي فيها الإيمان ، المحمل مع السريه ، وهو أن يؤمن بنطقها الوارد في الشرع ، «على المعنى الذي أراده الله ، وأما بما جاء عن رسول الله ﷺ ، على الوحي الذي أراده رسول الله ﷺ» ، كما قال اس الصلاح ، وكما قال أيضا «لا يتصرف في ألفاظ تلك الآيات والأخبار ، ولا يريد فيها ولا يفتقر منها مجتمع ، ولا يجمع منها متفرقا ، بل يطلقها كما جاءت ، واكتفا علمها إلى من أحاط بها - وبكل شيء - علماء» .

ولاس الصلاح كلام آخر بين حاشا مهما من منهجه العقدي فيما يتعلق بالأسماء والصفات ، فقد قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا تِلْ يَذَاهُ مَبْسُوطَانِ يُضَقُّ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة ٦٤] ، «والناس في تفسير اليد المذكورة في هذه الآية على أربعة فرق

- ورقة يقولون : إنَّ اليد القدرة .

- وفرقة يقولون : إنّ اليد نعمة

- وفرقة يقولون : إنّ اليد جارحة

وفرقة يقولون إنّ اليد صفة من صفات الله تعالى ، لا يُدرى ما هي ، والله تعالى لم يبين لنا هذه الصفة .

وهذه الآية ، كقوله تعالى ﴿ حَقَّقْتُ يَدَيَّ ﴾ رص ١٧٥ ، سواء كلام في هذه الآية وفي تلك

والله تعالى يرى من الحارحة و لأعاص و لأحرأ ؛ لقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة] ، ولم يحر أن يكون تفسير اليدين في هذين الموضعين ، بقدره ؛ لأن الله تعالى خلق جميع الحلائق بقدره ، وبش في هذه الآية أن لادم على إيس مريه من حقه ، لحقيقه ، ولو خلقهما بقدره لما بش مريه آدم على إليس ، وكذلك النعمة ؛ لأن الله تعالى معهم على خلقه نعمة الخلق إياهم ، فلم يبق إلا أن يكون تفسير اليدين في هاتين الآيتين صفة من صفاته تعالى : لا يُدرى ما هي .

ثبت اليد كما جاء في الخبر [و تفسيرها كما يحور له تفسيرها]

واليد واحد ، واحد ؛ لأن صفات الله كلها واحدة ، لا يحور أن يكون ثثن ، فكذلك اليدين ، معناه اليد الواحدة ، وقد يُعبر عن الواحد بلفظ الاثنين ، والمراد به واحد ، كقوله تعالى ﴿ فَمَنْ رُبُّكُمْ يَمْوَسَّى ﴾ ، وكقوله ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمُ اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ، وما أشبه ذلك .

وقوله ﴿نَلْ يَذَاهُ مَبْسُوطَانِ﴾ : هذا كقوله ﴿أَلَلَّهُ بَسْهَرُئْ بِهِمْ﴾ ، ومعناه الله يحريهم وبأسهرائهم ، ولكن لما كان لابتداء استهراء ، فكذلك المحاربة عليه استهراء ، وكقوله ﴿فَأَعْتَدُوا عَذِيهَ بِمَثَلِ مَا أَعْنَدَى غَلَيْكُم﴾ ، والابتداء اعتداء ، وبمكافأة ليست باعتداء ، وأشياء دبت كثيرة ، فكذلك قوله ﴿بَلْ يَذَاهُ مَبْسُوطَانِ﴾ ، بما كان الابتداء باليد فكل ذلك جوابه باسم ما ابتداءه^(١)

فهذا النص يدل على ثلاثة ملامح مهمة من ملامح منهج ابن الصلاح في مسألة الأسماء والصفات :

الأول أنه يميل إلى تفويض بمعنى ، وتفويضه للمعنى تفويض صريح ، حتى إنه لينهي أن تُدرى ما هي الصفة .

الثاني أنه يسحير التأويل ، كما فعل في تشبه أيديين ، والاستهراء

الثالث أنه يجمع من وصف الله تعالى بما يثبت إليه الحرحة والأعاص والأجراء ، وهذا هو منهج أهل تفويض المعنى .

(١) التفسير الوحي لاس الصلاح . مخطوط في مكتبته ولي الدين تركا رقم ٢٨٢ - (٥٠، ب) . مستفاداً من مقال دعوات (لتفسير الوحي لاس الصلاح الشهروري (ت ٦٤٣هـ) تحقيق بسطة وبيان بعض ملامحه) لحمال عماد ياسين ، منشور في موقع مركز تفسير بدراسات بقرأة

https://tafsir.net/article/5523.at_tfsyr_al_wjyz_abn_as_sah

ash_shhrzwry_t643_h_thqyq_nsbt_h_wbyan_b_d_mamhh

وقد أفادني لاطلاع على هذا المقال الباحث الشيخ سلمان أعوان

٣ وهل كان يوجب ديث على العلماء وعلى العامة، على حد سواء ظاهر فتواه الأولى العموم، وإن كان سياق الفتوى المفصلة قد يؤيد تخصيصها بالعوام، ولكنه لم يذكر أي عبارة تخص على أب حكم العامة غير حكم العلماء

٤ هل صدرت فتوى ابن الصلاح مراعيةً للمصالح والمفاسد، لإطفاء الفتنة، كما ذكر ديث التلميذ في تذييله؟ وإن كان كذلك لا يكون هناك أي اختلاف بين الإمامين في الموقف العلمي من المسألة وربما يقتصر الاختلاف بحقيقتيهما في تقدير لمصالح والمفاسد، وما هي صيغة الفتوى التي تحقق المصلحة وتدفع المفاسد؟ وما هي عبارة الصحيحة التي تعبر عن الرأي الصحيح المتفق عليه بين ابن الصلاح ولعل ابن عبد السلام؟ وإن كان العز ابن عبد السلام يرى الاختلاف حقيقياً، يتضح بما يأتي.

٥ هل كان يمكن ابن الصلاح أن يُفتي بغير هذه الفتوى، ليطمئن باز الفتنة التي سُئل عنها، فيجمع بين مقصده وفتوى الموافقة لأشعريته؟ لا نستطيع التثبت في ذلك، لكن نتقد العز ابن عبد السلام يدل على أنه كان يرى إمكان ذلك، ولعله كان يرى أن بيان ما يراه حقاً من الاعتقادات لا يتعارض مع هي العامة من إثارة لفتن ورحلهم عن التعصب الذي يسلب حقوق الأخوة الإسلامية، ولا يعارض أحد على أي شيء الفقهاء الذين ينتصرون للعامة، فيدعونهم إلى الانتصار بمقولاتهم (سواء أكاسب حقاً أو باطلاً) بالتعدي على عبد الله بالقول أو الفعل، إما بالتصريح للعامة بديث تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدب عن حياض الدين، أو بالتدريج إلى ديث، كأن يقولوا حق من يقول كذا أن يفعل به كذا وكذا

فقد سُئل العر ابن عبد السلام «هل يجوز رد السلام على من يقول القرآن مخلوق، أو بحرف وصوت؟ وهل يجب هجره أم لا؟»، فأجاب بقوله «لا يحرم رد السلام على هؤلاء؛ لأهم مسلمون، بل يجب رد السلام عليهم، كما يجب الرد على غيرهم»^(١)

على أن لاختلاف في تقدير المصالح والمفاسد (إن كان هو مطلق الاختلاف) نأت أوسع من الاختلاف في تقرير الحقيقة العلمية

٦. محلّ النزاع بين الإمامين في رأي العر ابن عبد السلام يتضح من أن ابن الصلاح أوجب السكوت وعدم بيان ما يعتقد حَقًّا، أو بعدة أخرى أنه أوجب تفويض المعنى مطلقاً، حتى إنه ساوى في إيجاب السكوت بين من يقول بقدّم الحرف والصوت ومن يعني عن كلام الله الحرف والصوت، بل أوجب على الحُكَماء إلزام الناس بذلك وتعريض من يخالف هذا السكوت ومعنى ذلك أن ابن الصلاح وافق الحنابلة في تحريم التأويل، وهو بذلك قد خالف الأشعرية الذين كان يُعَسِّب الانتساب إليهم فلو أن ابن الصلاح ذكر التفويض كأحد خيارين، تأييدهم هو، والتأويل، بوافق بذلك الأشعرية، ولما اعترض عليه العر ابن عبد السلام؛ إلا لو كان ذلك تفويضاً المعين سيصير قطرة للشبه والتجسيم في نظر العر ابن عبد السلام ولذلك أحد العر ابن عبد السلام على ابن الصلاح أنه ساوى بين من يقول بالحق عند العر (وهو قول الأشعرية) ومن يقول بالباطل عنده (وهو بعض الحنابلة أو جمهورهم).

(١) الفتاوى الموصية لعر ابن عبد السلام (٤٥ رقم ٢٥)

٧ كانت حجة ابن الصلاح على قوله بالإيجاب حجة عليه ؛ لأنه حنخ
 بمواقف السلف ، وكلام الإمام العراقي وإمام الحرمين في تقرير التقييد
 المعنوي ؛ لأن لعر ابن عبد السلام إلمه بواقع السلف وهو أنهم إنما سكتوا
 عند عدم الحاجة للكلام لعدم ظهور السدع ، وأهم قد تكلموا وفضّلوا عند ظهور
 السدع ، وأدبوا الحق وردّوا السدع ، وأما الإحتجاج بالعزالي وإمام الحرمين
 فهو بين كلام يخص الدعوى ولا يشمل العلماء ، وكلام برحق التقييد مع تحوير
 التأويل وعدم رفضه

٨ أرم العر ابن عبد السلام ابن الصلاح بأن يكون موقفه من هذه المسألة
 كموقفه من مسائل ليست في مستواها ، شوقي ، كقدّم لصفات ، وأعلم بالحرثات !
 ولاس الصلاح أن يعترض على ذلك ، بأن ما شئ عنه ليس من جنس تلك المسائل
 المفصّلة ، فلا يصح أن يُرم بتحد فتوه فيها جميعاً ، وهي مختلفة المراتب
 ضمن مراتب الطن واليقين

٩ كانت عبارات العر ابن عبد السلام قاسية جداً تجاه ابن الصلاح ،
 حتى إنه لمره بمحاولة إرضاء جميع الأطراف على حساب الحق ، بل لمره بأنه
 ربما كان يحفي موفقيهم مع أن صريح كلام ابن الصلاح كان يكر ذلك لكن
 مسب ذلك - فيما يبدو - أمران :

الأول أن العر ابن عبد السلام أعرق عوراً وأدق نظراً من ابن الصلاح في
 هذه الدقائق ، وعمق الرأي ودقته تجعل الحفي واضحاً ، فيصير الخطأ الخفي خطأ
 ظهراً مستشعاً عند صاحب العمق والتدقيق .

الثاني العرائس عند اسلام أو دي من بعض حادثة عصره ، فقد سعو ، في سبب
دمه أو سحبه لدى الحكام ، وكادوا أن يذبحوا منه بذلك ، لولا أن سحبه الله من تلك
سنة ومثله سبى في أي محاولة لتتطّف مع أمثال هؤلاء حيدة للدين ومداهة
على حساب سحبه ! ولن يقل بعد الإنكار نصرح عنهم وماستهم كل مباينة
بجلاف اس الصلاح ، الذي كان اشتعاله بالحديث في دار الحديث الأشرفيه ، قد
جعلته قريبا من كل الطوائف ، وهو مكتسب به ولدين ، لا يريد أن يفقده ، لتقديره
المصلحة العامة فيه

١٠ هل كانت هذه المسألة وهذا الاختلاف مما يستدعي هذا التعبط في
الرد من العز على اس الصلاح ؟

أما دت المسألة فلا تستحق ، بد كد القائل بقول الحاصلة في الحرف
والصوت يُنرّه الدي عر وحل عن التحسيم ونشيه فحتى لو عدّه بمخالف
مساقص ، أو عدياً في نفويض الذي قد يؤدي إلى التشبيه ، فما دم يصرّح أنه لا
يلترم باللام ، فأقصى ما يلعبه أن يوصف بالتناقض ، وهذا لا يوجب الإنكار
والتشنيع عليه .

لكن هذا بتحديد الموضوعي في النظر إلى المسألة لا يمكن أن يُحاسب
به من عايش في واقع عبثه تماماً عن النظر العلمي من الكمير والسديع والإيداء
والسعي لسيل من الدم والعرص وكل من حرّب شيئاً من ذلك عرف الفرق بين
التطير والواقع في ذلك ، وأيقن أن السسيه لا تكاد يتسع لها محلّ في مسائل العلم
إلا في باب الإعداد بملاحظة الواقع الذي قرّرت فيه

هذا آخر ما أحسنت التعليق به على هذا السجل ، وهو يحتمل فوق ذلك من التحصيل والاستساظ ، فهي حرارة جدل العلماء بكثرة لقوائد ، ومن علقه عبارتهم تقتصر طرائد العلوم فما أسعد من استخرج كنوز دلت الجدل ، فميرها عن حجارة القسوة ، وعبارة العنطة ، بل أهان على ما سوى الكور ترات الإهمال ، ثم ررع فوقها نبات الإعدار ! وما أشأم من لم يستعد من هذا السجان إلا الحجارة وعبارة ، فخرج علب سوء لأدب وفاحش القول ، عرياً من كل فصل للعلم ، مكشفاً عورات الجهل !

اللهم جمل بالعلم والحلم ، وأعدنا من كل عورات الجهل !

هدا.. والله أعلم .



الملحق الثاني

القدر المشترك

(الذي بإثباته يثبت معنى صفات الله تعالى في التعبير اللفظي)

في بحث صدر مؤخرًا لباحث تيممي عرّف فيه (القدر المشترك) عند ابن تيمية بقوله «لقدّر المشترك هو معنى كلي ذهني يدل عليه اللفظ قبل الإضافة والتخصيص ، ويشترك أفرادُه في حسّه وأصله ، مع اعتقاد التماسك فيما بين أفرادِه .

ويُسمى : أصل المعنى وأصل الحقيقة .

وهو في باب الصفات ؛ الاشتراك في معنى الاسم والصفة المقولة في الرب عز وجل وعلى غيره . وهو ما يهمهم من لغة التخاطب التي يرل بها الوحي ، وهو لاشتراك بين لأسماء والصفات في أصل المعنى ، مع التماسك والتدين في الحقيقة والكُنه»^(١)

(١) مقال منعلقات القدر المشترك في باب الصفات د/ فهد بن كريم الأنصاري . مجلة الدراسات العقدية ، العدد ٣٣ ، رجب سنة ١٤٤٥ هـ (١٨٨ - ١٨٩) .

ويم نقلت هذا التعريف ؛ لأنه حر ما رأيت أنه قد تمخض عنه نحو أنهم
المتخصصة ؛ حيث هم من أعد الدس عن تعريف مصطلحاتهم ؛ إذ ربما أقاموا
لديهم وما أقعدوها وأحسوا حلهم ورحلهم وسودو الصفحات وبعثوا الكلمات
بتقاريرات تناسس على عطف واحد لا يفهمون معناه ، حتى إنك لا تجد لهم في هذا
اللفظ أي تعريف ينصط وتقريراتهم هم أنفسهم ! كـ (العبادة) وشركها ، فإد
ما حاولوا يعرفون ذلك اللفظ الحكم والمؤشس عليه احتجوا فيه بعدم أناس
معرفيهم ، احتلاقاً معويّاً لا بلفظاً !^١ هذا إذا ما عرفوا ، وهم يكتفون بدعاء عدم
الاحتاجة بتعريف المعروف ، هرون من الاعراف بالبحر والنحط الذي هم فيه !

فإن عُد بتعريف السابق لـ (القدر المشترك) وحدده - في الحقيقة - لا يُش
المقصود الدقيق لـ (قدر مشترك) ، ولا يسمع لسراع في فهمه

- فهل بعد المشترك مما يتسع مدلوله حتى يشمل قياس القدر المشترك
لنصفه في الخلق على الخالق عز وجل ؟

- أم أنه يصيق ، حتى لا يدل إلا على عدم حوار هي لفظ لمشت

فكلاهما يمكن أن بعده قدر مشترك ، مع السبب الكبير بينهما !

فأي (قدر مشترك) منهما يكون هو المقصود في صفات الله تعالى ؟

(١) فهو مبال في محلة محكمة متخصصة في الدراسات العقيدية ، لدكتور
وأستاذ مشرك وعصو في الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة
والأديان والعرق والمذاهب .

(٢) كما بيته في كتابي (مفهوم شرك العبادة) .

من حتى في المعنى الأول لقدر المشترك قد تتضمن دلالة اللفظ مقدير
مشركة متعددة، فهل المراد جميعها؟ أم بعضها؟

ولكي أيسر اليان (ومن باب التقريب لا التقرير) أقول: هناك قدران مشتركان
لصفات

الأول: قدرٌ يوجب وجود شبيه ما بين صفة الله تعالى وصفة المخلوق

والثاني: قدرٌ لا يوجب أي شئ؛ إلا في تربيته الله تعالى عن صد هذه الصفة

فلو حثنا (اليد) مثلاً: إن أردنا القدر المشترك لـ (اليد) الذي يهمه العربي
من حواسه ومما يعرفه مما أطلق عليه اسم (اليد) في لعتة، سواء أكانت (اليد) في ذكر
الإنسان أم في الحيوانات (صغيرها وكبيرها) أم في الحشرات (كالمل والجراد) أم
في الحماد (كيد الباب وبه المائدة وبه السيف) سبحانه أن لقدر المشترك بين هدي
الأيدي جميعاً: هو أنها جزءٌ ناتئٌ عن أصل الحسد، وقد يُقيد في (الإنسان) فيقال:
ويستعمل هذا الجزء في الأحذ والإعطاء والصنع والبطش وبحود ذلك

فهل يلترم التيميون بإثبات هذا القدر المشترك في صفة اليد لله تعالى؟ هل
يقولون: إن القدر المشترك الذي نُسبته ليد الله تبارك وتعالى هو أنها جزءٌ من الذات
الإلهية ناتئٌ عن أصل الذات؟!؟

هذا القدر المشترك لا أعلم أحداً يحزو على التصريح بإثباته، حتى إن
تيمية لم يحزو على إثباته قط. ولن يصرح بإثباته إلا المحسّم والمشبه الصريح؛
لأنه التصريح الذي يجعل (اليد) عضواً وجارحةً، ولذلك نهى أهل السنة؛ إلا

التيميون^١ ، الذين رفضوا المعنى بحجة عدم ورود المعنى وعدم ورود الإثبات (وكان
 القدر المشترك الذي يتحمله قد ورد إثباته !) ، أو بحجة الإحتمال في دلالة المقطع
 (وكان القدر المشترك ليس فيه إحتمالاً أيضاً ، كما سيأتي هنا) !

والعريب أن اليميني رغم كثرة كلامهم وتكرار عباراتهم وإملاء تقريرهم
 عن وجوب إثبات القدر المشترك في صفات الله تعالى لا يكادون يثبتون ما هو
 هذا القدر لمشترك الذي يقصدون إثباته لله تعالى في صفاته ؛ إلا إذا صرحوا - أو
 كادوا - بالتشبيه .

هذا هو المعنى الأول للقدر المشترك ، والذي لا ينتج إلا من قياس المعنى
 الذي يعرفه العربي للصفة (مما لا يحرج عن معرفة حواشيه فيما يشاهده من
 المحسّات المخلوقة) على معنى صفة الباري عز وجل الذي هو عيبٌ ﴿لَيْسَ
 كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

هذا هو القسم الأول لمعنى القدر المشترك .

وأما القسم الثاني لمعنى (القدر المشترك) ، وهو الذي يُضَيِّقُ في دلالاته فلا
 يدرك إلا على أنه لا يجوز نفي تلك الصفة عن الله تعالى ، بل يجب إثبات لفظها كما
 أثبتها الله تعالى أو رسوله ﷺ ، دون زيادة أو نقص عن المقطع ، وورد فلا يجوز أن

= الحدود وبعديات ، والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست
 كمنازل المستدعات .

وبذلك يصحّح المتسبون للسلفية المعاصرة بالاعراض على كلام الإمام
 الطحاوي هذا !

يوصف الله تعالى بصدق ما وصف به نفسه في تلك الصفة ، بل يوصف بما وصف به نفسه ويُتوقَّفُ عند هذا الإثبات اللفظي .

فهي (أي يد) مثلاً لا يجوز أن يوصف الله تعالى بأنه لا بد له ، بل يحب إثبات ما أنشأه الله لنفسه ﴿قَالَ يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَبْعَدُكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُوقِفُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ، دون حوصص في صورة اليد ، وعلى علاقتها بما يعرفه لشر من أسدي المخلوقات ، بل شرُّه الله تعالى عن أي شيء بأيدي المخلوقات ؛ لأن هذا يحالف آيات التنزيه ، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ولا مانع أن يستدل بما دل عليه النص ، وهو أنها صفة تدل على الخلق والقدرة وعلى الإعطاء والإعلاء ، لا أن يد الله سبحانه آلة وعصو وجرء تدعى عن أصل الذات كما هي (اليد) في المخلوقات ، فهي لفظ يدل على صفة (المخالق والتقدير والكريم والمعجم) ، ولا تدعى أن لفظ (اليديدي) يدل على آلة لتلك الصفات وكذلك الشأن في صفتي السمع والبصر مثلاً فقد تتسع دلالة (القدر المشترك) ، فتكون شاملة لما عُهد في المخلوقين .

من كون السمع لا يقع إلا بالأصوات ، وبعد وجود الأصوات ، وأن البصر لا يكون إلا للمُبَصَّرَات ، وبعد وجود المبصَّرات

ومن أن للسمع آلة غير آلة البصر (وهي الأذن) ، وأن للبصر آلة غير آلة السمع (وهي العين) ، فلا يسمع أحد من المخلوقين بغيره ، ولا يُبصر أحد منهم بأدنه

فهذا هو القدر المشترك الذي تشترك فيه صفة السمع وصفة البصر المعهودتان في لغة العرب بين المخلوقات ، والتان عُهد عند العرب من

مشاهدة لمخلوقات وهو لقدر المشترك الذي يلزم التقرير التيمي إثباته إذا ما
الترم بدعاء إثبات لقدر المشترك ؛ لأن هذا هو المعنى لكلي الذي يجمع كل من
وُصف بالسمع والبصر ؛ لأن الناس لا يعرفون إلا أن هذا هو السمع والبصر ،
والذي عرفوه من عدم لشهادة معرفة حسية ، لا معرفة سمعية عسية

أما القدر المشترك الذي تَرَبَّأَ تسميته بدلت ، وهو القدر المشترك (المصنِّق)
والذي يجمع التشبيه وأيُّ قَدْرٍ منه ، ويترّاه الباري عز وجل منه فهي (السمع)
و(البصر) .

هو أنه تعالى موصوف بـ (السميع) و (البصير) ، إثبات لفظ الوارد

وأما تعالى كما أنه مرّة عن عدم إدراك المسموعات والمبصريات ، فهو
مرّة عن وجود أيّ شبه بين صفة السمع والبصر بين الله تعالى وبين خلقه

لأنه لا يصح أن يُدعى أن صفة السمع والبصر في الله كما هي في المخلوقات ؛
يد سمع الله أرلي وبصره أرلي ، ولا يستفيد من وقائع أصوات الحلق وأفعالهم
مسموعاً حادثاً ولا مرئياً حادثاً . فلا يصح أن يُقال : يد سمع الله تعالى لا يقع إلا
للأصوات بعد وجودها ، ولا يكون الإبصار إلا للمبصرات بعد وجودها ؛ إلا
بقدر من التشبيه يُحصع صفة الله تعالى الألفية لسلطة الرمان الذي خلقه ، وهو
إثبات حلول الحوادث بداته عز وجل .

كما أنه لا يمكن أن نرغم أن صفة السمع لله تعالى تعجز عن سماع ما ليس
بصوت ، فقد يسمع الله ما شاء ، ولو كان عندما مما لا صوت به ومما لا يُسمع وليس
لإدراكه عندما أيّ علاقٍ بالسمع .

ولا يمكن أن يرغم أنه تعالى لا يبصر إلا الشُّحوص كما عهدناه في القدر المشترك للمصنّعات في الخلق ، بل يرى الله تعالى المعاني ، وما لا شحص له كالأصوات ، كما في الحديث الصحيح «إن الله لا ينظر إلى أحسادكم ، ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم» ، وأشار بأصابعه إلى صدره ، وفي الأثر الثابت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «إن الله ينظر في قلوب العباد ، فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد ، فأعطاه نفسه ، فانتعته برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم ورثاء نبيه ، يقتلون على دينه»

فلا يصح أن يُسمى عن الله تعالى أنه يسمع المصنّعات ويُبصر الأصوات ، مع أن هذا مهيئ عن القدر المشترك للسمع والبصر الذي وُضعت عليه لعة العرب ؛ لأن البشر لا يدركون من معاني الصفات إلا ما يجدونه في عالم الشهادة من المحلوقات . وهذا يعني أن كون السمع هو إدراك المسموعات بعد صدور بصوت فقط (وهذا هو القدر المشترك في معنى السمع الذي يعرفه الخلق) مما لا يصح أن يكون هو معنى الصفة لله تعالى ، ومثله صفة البصر .

كما أنه من القدر المشترك في معنى السمع والبصر أن للسمع آلة خاصة به هي الأذن (على اختلاف صورها وأحجامها) ، وللبصر آلة هي العين (على اختلافها أيضًا) . فيدرم من ادّعى إثبات القدر المشترك أن يُثبت لله تعالى أدن بها يسمع ، ويسمع فقط ، ويُثبت لله عينا (بالقدر المشترك ، حتى لو لم يردّ ه البصر) ، و ه يُبصر فقط . ومع ذلك أحد أن اليمين لا تُحوزون إثبات لأذن ؛ لأنها لم يرد البصر ه ، رغم أن القدر المشترك يُدرم بإثباتها ولا يجوزون إثبات العين إلا لورودها في البصر مضافة لله تعالى ، لا بالقدر المشترك .

وهذا والذي فيه تناقض في إثبات القدر المشترك ، وتحكم في إثبات جزء من القدر المشترك ، وهي جزء منه .

فإن قيل . نُشئت ما يليق ، ونفني ما لا يليق ، قيل بهم من هنا يبدأ غيركم الإثبات ولهي أبص ، وهو أن يكون الإثبات تزيهياً ثم هـد يقتض ادعاء إثبات القدر المشترك ؛ لأنه جعل من لقدر المشترك ما لا يجوز إثباته ، ومنه ما يجوز إثباته ، فعدتم إلى ما منه فرسم ، وبصستم قاعده (القدر لمشرك) ، وهي أن الله حاطب بما تعرف العرب من معهود كلامها مع تزيه الله تعالى عن لمشية ، وعدم هي كل وحوه لشبه ؛ لأن منها ما لا يقتضي المماننة المنفية

وكذلك يستطيع أن يستمر في بيان فساد طريقتهم في بقية الصفات كالوحد والحياة وبحوها من صفات الله تعالى .

فالمشت من صفة الوحد لله تعالى ليس هو القدر المشترك الذي عرفه من المخلوقات ، وإنما هو ما عرفه من صمد الوحد ، وأنه سبحانه تعالى ليس عدم فتزيه الله تعالى عن مشبهة الحق في صفة الوحد ، هو الذي صحح لنا أن نعتقد وحوذه تعالى وحوذاً أرسياً سرمدياً ، أولاً بلا ابتداء ، وأجراً بلا انتهاء ، سبحانه وتعالى ولو أنشأ لقدر المشترك في معنى الوحد الذي عرفه العرب قبل الإسلام ، لأنشأ الله وحوذ الحلق المحدث الهادي (تعالى وبقدس) !

والمشت من صفة الحياة لله تعالى (الحي) لا علاقته به بالحياة التي عرفها في الحلق المحدث الهادي ، بل هي لله تعالى حياةً أرلية سرمدية فالقدر المشترك في حياة الحلق أمم حياة مخلوقة مُحدثة ، وحياةً فاية ، ولا يعرف العرب إلا هذا

القدر المشترك للحياة فإن كان ابن تيمية سيُطرد بالتزام إثبات القدر المشترك في صفات الله ، فإيمانه المقطوع به سيمعه من إثبات هذا القدر المشترك كله في صفة الحياة !

كما أن القدر المشترك في حياة الخلق أن حياتهم مكتسبة من غيرهم (من رهم) ، هذا قدرٌ مشتركٌ مقطوعٌ باشتراكهم جميعاً فيه ، وهو مشتركٌ بين كل المخلوقات التي عليها سُمي العربُ الحياة حياةً ، وأما حياة ربنا عز وجل فهي حياة دائية ، ليست مكتسبة ، فلا تحتجم بذلك صفةُ الحياة لله تعالى مع القدر المشترك لصفة الحياة في الخلق من هذه الجهة أيضاً

وهذا يبيّن لك أن القدر المشترك التيمي لا يطرد إلا مع الوقوع في التشبيه الصريح الذي يترأّ منه ابن تيمية ، ولا يترجم بلوازمه أما التناقض وعدم الاطراد الذي عليه إثباته للقدر المشترك فهو دليلٌ فسادٍ هذا الإثبات للمعنى الذي يزعمه ، والذي بناه على ما سماه بـ (القدر المشترك)

وإذا أردت أن تُلزم التيميين بوهاء تقريرهم طالهم بتحديد المعنى المبيّن للقدر المشترك الذي يرعمونه في كل صفة ، قل لهم لا يكفي أن تقولوا ، نُثبت القدر المشترك ، بل لا بُدَّ أن تُحدّدوا هذا القدر المشترك في كل صفة على حدة في (اليد) وحدها ، وفي (الوجه) وحده ، وفي (الساق) وحده ، وفي (اليمين) وحده ، وفي (الأصابع) وحده ، وبحو ذلك ، ما هو القدر المشترك لكل صفة من هذه الصفات في كل صفة منها على حدة ؟ لأنه بغير هذا التحديد للقدر المشترك لن يكون هناك معنى للصفة ، وربما توهم الناس أن القدر المشترك غير ما هو لديكم ، وربما حَسَمُوا أو عَطَلُوا (حسب وصفكم) ، فبيّنوا للناس ما هو هذا القدر المشترك عندكم ، بالله عليكم ؟

ولا شك أن لحواب عن هـد لطلب لارم عليهم ؛ لأهم يرعمون أن
القدر لمشرك مستعاد من دلالة الةة وما يعرفه العرب من تلك الأوصاف في
الموجودات .

فإنهم لا ماص لهم ، إذا طُلبوا بذلك من أحد أحوال ثلاثة

إم أن يصرحوا بالتشيه ، ولكهم لا يلترمون بالقدر المشترك كله ، كما
يآه أم في (السمع) و(النصر) و(الحياة) وغيرها ، وإم سيكتفون بغير
المشترك ، الذي يطونه مجيآ لهم من التشيه ومن نسبة القائص لله تعالى وهذا
تحكمٌ مهم ، لن يُقبل منهم ؛ لأنه اختيارٌ بغير دليل ، ويحالف دعواهم الأولى
بإثبات القدر المشترك المفهوم من لغة العرب ومعهود معنى اللفظ عندهم ، الذي
يدل على أصل المعنى وجنسه .

مع أن قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نصٌ في نفي كل شيء ، وتريه
عن كل شيء ؛ لأنها بإصافه الكف للمثـ قد أكدت نفي كل ما يصح أن يكون مثلاً ،
والقدر المشترك يجمع المتصفين به في مثليته ، فلا يحلو إثباته من إثبات مثلية من
وجه من الوجوه ، والآية قد أبلغت كل الإبلـ في نفي كل وجه للمثلية ، فصت بذلك
كل وجه من وجوه الشـ ، وصت بذلك القدر المشترك

- وإم أن يتراحعوا عن إثبات قدر مشترك في معنى الصفة ، وعندها يكونون
قد عادوا لقول أهل السنة واسلف والحلف في تفويض المعنى

احتير الطري أنها بمعنى «ليس كشيء» ، تفسير الطري (١٣/٥٥٣)
(٢٠ / ٤٧٦ - ٤٧٧) وهذا نفي لكل شيء بكل شيء ؛ لأن القدر المشترك
شيء ، فنفي الشـ بكل شيء يعني للقدر المشترك

ولما أن يتَهَرَّبوا من الحواب (وهذا هو العالب عليهم) صحیح الثَّرَثَة
واللف والدوران (كعادتهم) .

وهذا الهروب قد يقع منهم سوء باطنية وثقفة عن الاعتراف بالتشبيه ، وقد
يفع منهم عجزاً يَضَعُبُ عليهم الاعتراف به ، وإراد الله بالعاجر منهم حبراً مما له
إلى تفويض المعنى .

والخلاصة :



أما حيث سلما بوجود شيء اسمه (قدر مشترك) بين صفة الله تعالى ومعنى
الصفة في اللغة ، فهو المعنى الكلي المستفاد من اللفظة ، المنزوعة عن تصورات الناس
المستفادة من حواسهم ومما عرفوه في الخلق ، وهو المعنى الذي لا يلدع أن يُحيط
بمعرفة حقيقة الصفة ، والله عز وجل لا تحيط به الأبصار ولا البصائر

وبهذا المعنى فرّقنا بين معاني صفات الله كـ (الخالق) و (الرازق) و (السميع)
و (البصير) و (العزیز) و (الحكيم) وبحوها .

وبهذا المعنى المثلث ، والمعنى المنزوعة عنه الله تعالى نفينا عن الله تعالى
كلّ شبه له بالخلق ؛ لأن أي قدر مشترك مرعوم يوجب وجود أيّ شيء إنما هو
معنى استقّي من مشاهدة المخلوقات ، فهو بذلك مُستَقْي من قياس الخالق على
المخلوق ؛ والله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، ولا يحوز قياسه بخلقه
(سبحانه وتعالى) ، ولا قياس شيء من صفاته (تعالى وتقدس) شيء من معاني
صفات خلقه التي عرفوها من مشاهدة المخلوقات

وبهذا نفرق بين معاني الصفات بين

صفات لا يوجب إثبات معانيها أي شبه للخالق بالمخلوق كـ (الخالق) و (الرازق) و (السميع) و (البصير) و (العزيز) و (الحكيم) ونحوها ؛ لأنها تُثبت معنى لُغوياً لا يستقي المعنى من الحس والمشاهدة ، بل إنه معنى بسببه الله تعالى أوجب محدّدانه سرّيه الله تعالى عن دلالات الحس والمشاهدة فالخَلْقُ يَخْلُقُونَ ' والله عزّ وجلّ يَخْلُقُ ، فإذا وُصف الله تعالى بـ (الخالق) علّم قطعاً أن معنى صفة (الخالق) لله تعالى ليس كمعناها في صفة المخلوق ، وأن معناها مختلفٌ اختلافٌ تنزيهٍ عن كل شبه للخالق بالمخلوق ، وأن المعنى اللغوي الذي صَحَّحَ إطلاق اللفظ على الخالق والمخلوق معاً لم يوجب المشابهة المستفادة من دلالة اللفظ في الحس والمشاهدة

.. وصفات أخرى يوجب إثبات معنى لها شبهاً للخالق بالمخلوق كـ (اليد) و (الوجه) و (الامتواء) و (النزول) ونحوها ، فأوجب العلماء تهريض معانيها لله تعالى ؛ خشيةً من الوقوع في التشبيه ، أو أولوها بما تسمح به أساليب العرب في التعبير من قرائن الساقات أو صوارف الأصول العقديّة القطعية التي ثبتت بأدلة الشرع (نقلها وعقلها)

(١) قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ ، وقال تعالى ﴿فَتَنَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، وقال تعالى ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ، وقد تعالى عن عيسى عليه السلام ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَٰئِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

وبهذا يتضح أن (تفويض المعنى) في هذا الحس من الصفات ليس نصياً للمعنى ، وإنما هو نفيٌ لِعِلْمِنا بحس بالمعنى ، وإيكالُ العلم به إلى الله تعالى

وهذا التفويض للمعنى لا يوجب أن نكون قد خُوطبنا بما لا فائدة فيه ، بل كل صفة تُقَوِّض معناها . يستفيد المسلمون من سياقها فوائد إيمانية ومعاني تزيينية لله تعالى ، لكن لا علاقة لتلك المعاني بادعاء تعيين المعنى المراد فالمعنى المراد لا يعلمه إلا الله تعالى ، وقد يُطلع الله من شاء من عباده عليه (ولو يوم القيامة) ، وقد نكون علاقة بعض تلك الصفات في الحقيقة الإلهية علاقةً محاربة ، وإن كان البشر لا يجزمون بها ، بل لا ينبغي لهم أن يرجحوا أحدها بغير توقيف ، فعِلْمُها عند الله تعالى ، والتعيين من بين المحتملات بغير توقيف محارفةٌ وتهوُّرٌ لا يحور في عالم الشهادة ، فكيف في عالم الغيب ؟! وكيف يغيب العيوب المتعالي على الخلق بحُجُب الربانية والإلهية ربَّنا العلي القدير تبارك وتعالى

ويمكننا أن نقول في التلخيص أيضاً لِيُفهم الحقُّ على وجهه .

القدر المشترك المقبول هو الاشتراك الذي لا يستقي معنى صفة الله تعالى إلا من دلالة اللفظ في اللغة محرَّدةً عن معناها في المخلوقات ، فهو معنى ذهني لا علاقة له بما يعرفه الناس من المخلوقات ، وبهذا المعنى عَلِمْنَا الفرقَ بين (الخالق) و(الرزاق) وبين (السميع) و(البصير) ، وهو المعنى الذي أقام عليه علماء الأمة شَرْحَ الأسماء والصفات ، حتى أئمة الأشعرية منهم^(١) ، فكلهم

(١) كآبي منصور السعدادي الأشعري (ت ٤٢٩هـ) في كتابه (تفسير الأسماء والصفات) ، والبيهقي في (الأسماء والصفات) ، والعراقي (ت ٥٠٥هـ) في (المقصد الأسى في الأسماء الحسنى) ، وأبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في =

يعرف الفرق بين (الحلاق) و(الرزاق) و(العزیز) و(الحكيم) ، دون أن يكون هذا المعنى مما يثبت معنى يوجب التحسيم والتشبيه ، بل مع التنزيه التام لله عن التشبيه . وبغير إثبات هذا المعنى الدعوي المجرد لئ يكون هناك فرق في الدلالة بين الأسماء والصفات ، وهذا النفي المطلق للمعنى لا يقول به إلا أهل التعطيل المطلق .

وأما القدر المشترك في صفات الله تعالى الذي تُستقى من المعنى الذي يعرفه الناس في المخلوقات فهو الذي يُنرّاه الله تعالى عنه ، كـ(اليَد) و(الوجه) و(النزول) و(المجيء) ؛ لأنهم لا يدركون معنى لهذه الألفاظ إلا المعاني التي يستقونها من المخلوقات . أما إذا جرّدوها من تلك المعاني التي استقوها من المخلوقات فقد فوّضوا حينئذ معانيها ، وصارت لا تدل على معنى يُدركونه . وأما إذا أصرّوا على إثبات المعنى الذي عرفوه من القدر المشترك في المخلوقات فقد وقعوا في التشبيه ، أو في ما يلزم منه التشبيه .

تدبيح :

من أهل العلم من يدّرع في صفاتية كثير من الألفاظ المصافة لله تعالى والمعدودة عند غيرهم من صفات ' كيد و لوجه ' ، ويقولون هذه ليست صفات

= (الأمم الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته تعالى) ، وغيرهم من أئمة الأشعرية والماتردية .

(١) وهذا لاختلاف وقع نحوه للمتسبين للسلفية لمعاصرة في ألفاظ أخرى كما في (الهرونة) و(الطل) و(الإرر) و(الرداء) وغيرها . فمهم من يُستنها صفات لله تعالى ، ومهم من ينفي كونه صفات أصلاً ، فلا يجعل نفسه الصفاتية عنها تأويلاً

في لغة العرب أصلاً ، فلا يوصف أحد بأنه مد أو وجه ؛ إلا على المعنى المجازي لليد والوجه ، بخلاف الرحمن والرحيم والكريم والخالق والرازق ونحوها ، فهي صفات أما حقائق هذه الألفاظ المختلفة فيها (كاليد والوجه ونحوهما) في لغة العرب فهي أنها أعضاء وأحرار وحوارج ، وليست في اللغة صفات أصلاً فجنس (اليد) و(الوجه) صفات كصفة (السميع) و(البصير) التي هي صفات في اللغة خطأ على اللغة ، فلا يصح أن تُدحَق بالصفات ، أنفـاط (اليد) و(الوجه) نحوهم ، مما هي في أعضاء وأحرار وحوارج ، وليست بصفات ولذلك ربما سمو ما أُضيف إلى الله تعالى منها كـ (يد الله) و(وجه الله) (الإضافات) ، ويأتون تسميتها بـ (صفات) مما يعني أنها عندهم لا علاقة لها بالصفات أصلاً كـ (يد الله) ، وناق الله وأما التفريق الذي يقرره لتمييز بين إضافة المتصل (كاليد والوجه) وإضافة المنفصل (كـ (يد الله وناق الله) فهو تفريق لا يحل ما ليس بصفة صفة ، لأن (اليد) و(الوجه) أصلاً ليست صفات في ، وإنما هي أحرار وأعضاء ، فإما أن تُثبت لله تعالى على أنها أعضاء وأحرار لا صفات (وهم يهربون من إثبات الأعضاء والأحرار بحجة

(١) مع عدم طرادهم في ذلك ، وإلا لم أشت بعضهم الإرداء والرداء صفات لله تعالى ، كما فعل ابن عثيمين ، حيث قال لسائل «لو أن الله عز وجل يوم القيامة سألت ما تقول ؟ ماذا تقول لله ؟ المسألة ما هي احتمال اللفظ للمعنى ، المسألة كيف تقابل الله عز وجل يوم القيامة ، إذا كان طاهر كلامه أنه إزار حقيقي ورداء حقيقي ، ولكن كيف ارتدى به ؟ كيف ارتد به ؟ هذا عنده عبد الله ، أفهمت ؟»

<https://aathar.net/home/resound/index.php?op=codevi&cod128729>

وانظر أيضاً : لقاء الباب المفتوح لاس عثيمين (١٨ / ٥٢) .

عدم الورود أو الإجمال ، لا يكون عندهم من النشئة الممنوع) ، ويتم سقوط شبهة
 أعصاء وصفات أيضًا ، فيكون بذلك قد رجعوا إلى موافقة من توهموا خلافهم



دليل الموضوعات التفصيلي

- المقدمة (سب تأليف الكتاب ، وأنه لا فرق بين تفويض السلف والحلف) ٥
- التمهيد (وفيه بيان مشأ الاختلاف ومدخل ، سفاشر) ١٣
- حدوث التفريق بين تفويض السلف والحلف بتقرير ابن تيمية ١٤
- بعض عبارات السلف تدل على أنهم كانوا يفوضون المعنى .. ١٧
- سبب اللجوء إلى جواب الإمام مالك عن الاستواء لادعاء التفريق بين التفويضين ٢٠
- الاستواء معلوم والكيف مجهول* هو أحد أكثر مستندات التفريق ٢١
- علو السلفية المعاصرة في ابن تيمية ٢٢
- تحريف السلفية المعاصرة لعبارات السلف في تفويض المعنى ٢٤
- ثبوت تفويض المعنى عن الإمام أحمد ابن حنبل ٢٥
- الرد على كتاب (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد لا كيف ولا معنى) ٢٦

- ٢٨ . محاضرة التمييز لتقرير الإمام أحمد في صفة الكلام
- ٣١ تهويص أبي يعنى لصرء حسلي هو تهويص لمعنى بإقرار من تيممه
- ٣٢ تهويص موفق الدين ابن فدامة الحسلي هو تهويص المعنى
- ٣٤ بص كلام ابن تيمية في احتجاجه بحواش الإمام مائث في الاستواء ومبطلته
- ٣٥ اورد على فهم ابن تيمية لحواش الإمام مائث في الاستواء
- ٣٨ ما يحتمله جواب الإمام مائث من المعنى غير المعنى لذي فهمه ابن تيمية
- ٤١ ابن تيمية ثبت الكيفية لله تعالى وإلما ينفي علمنا بها ...
- المفصل الأول تخريج أهم طرق عبارة الإمام مائث وبيان الثابت من ألفاظها
- ٤٧ - الطريق الأول بلفظ «أَرَحَمُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي» كما وصف نفسه ، ولا يُقال ، كيف ، وكيف عنه مرفوعٌ ٤٧.....
- ٥٠ الطريق الثاني بلفظ «الاستواء معلوم ، و لكيفية غير معلومة»
- ٥٣ الطريق الثالث بلفظ «الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول»
- ٥٧ الطريق الرابع بلفظ «سألت عن غير مجهول ، وكنيت في غير معقول»
- ٥٨ - الطريق الخامس بلفظ «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول»
- ٦٠ الطريق السادس بلفظ «الاستواء منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول»
- ٦١ الطريق السابع بلفظ «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول» .
- ٦٢ - الطريق الثامن بلفظ «استواءه معقول [أو معلوم] ، وكنيته مجهولة»

- ٦٦ الطريق السبع سقط « كيف غير معقول ، والاستواء مجهول »
- ٦٧ الطريق العاشر سقط « سألت عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول »
- ٦٨ الطريق الحادي عشر سقط « الكف مجهول ، والاستواء غير معقول »
- ٧٠ الخلاصة ..
- ٧٠ عبارات أخرى للإمام مالك تؤكد تفويضه للمعنى
- ✽ أن الإمام مالكاً أخذ أئمة السلف الدين صرحوا بتفويض المعنى ، من خلال عبارتهم لشهيرة «أمروها كما جاءت ، بلا تفسير»
- ٧١ ✽ أن الإمام مالكاً كتب يهوى عن التحديث ، لأحاديث النبي توهم التشبيه ، وبولا أنها عنه من امشثتهات التي لا يحسن التعامل معها ، لا أهل العلم ، لما هي عن التحديث بها
- ٧٦ ✽ سب تعريف الإمام مالك بين ما أجاز التحديث به من أحاديث الصفات وما لم يجزه .
- ٨٢
- المفصل الثاني . الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه تفويض منه للمعنى (الاستواء)
- ٨٧ ...
- ٨٧ انمبحث الأول تقرير علماء المالكية للمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء
- ١ أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت ٢١٤هـ) تلميذ الإمام مالك .
- ٨٧ ٢ . يحيى بن إبراهيم بن مزين الطليطلي (ت ٢٥٩هـ)
- ٨٩

٣ أبو بكر الأُمَري محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي المانكي .
(ت ٣٧٥هـ)

٤ . أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ) .

٩٥ ✽ اختلاف العلماء في تصويب عبارة ابن أبي زيد وتحطيطها

٩٦ ✽ ليس في عبارة ابن أبي زيد ما يدل على التبرير التيممي

٩٧ ✽ منع ابن أبي زيد حلول الحوادث بدأت الله تعالى

✽ ادعاء ابن تيمية أن قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ من امتثاله استناداً إلى
كتاب مكذوب على الإمام أحمد

١٠١ ✽ أشعرية ابن أبي زيد

١٠٢ ✽ أهمية معرفة الواقع العلمي في زمن الأئمة لتصحيح فهم الكلامهم

١٠٢ ✽ بيان الواقع العلمي في زمن ابن أبي زيد ، ومن هم الذين كان يُردُّ عليهم

١٠٦ ✽ تبرير القرطبي لاسن ابن أبي زيد من اعتقاد الجهة لله تعالى

١٠٧ ✽ بيان مواقف العلماء من عبارة ابن أبي زيد

♦ أبو بكر محمد بن موهب القُري المانكي بنميد ابن أبي زيد (ت ٤١٨هـ)

♦ معنى حمل الصفة على الحقيقة

♦ مكِّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)

♦ انقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر لعدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) .

- ◆ المقية أبو محمد صاحب الهسكوري الماسي (ت ٦٥٣هـ) ١١٨
- ◆ أبو انوبيد ابن رُشد صاحب كتاب السان والنحصل (ت ٥٢٠هـ) ١١٩
- ◆ ابنُ انصجار - محمد بن عمر بن يوسف المرطبي، المالكي (ت ٤١٨هـ) ١١٩
- ◆ أبو بكر امرادي - محمد بن الحسن الحصري - (ت ٤٨٩هـ) ١٢٠
- ◆ القرافي (ت ٦٨٤هـ) .. ١٢٠
- ◆ أبو بكر انصاف (ت ٦٨٨هـ) ... ١٢١
- ◆ العز ابن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠هـ) . . . ١٢٣
- ◆ أبو عبد الله محمد بن علي بن المحار الحُدّامي الأندلسي (ت ٧٢٣هـ) ١٢٦
- ◆ أبو عبي مصور بن أحمد لميشداني الجبلي (ت ٧٣١هـ) ١٢٧
- ◆ شهاب الدين ابنُ جهل الشافعي الأشعري (ت ٧٣٣هـ) ١٢٨
- ◆ تاج الدين الفاكهازي - عمر بن عبي بن سالم النحوي - (ت ٧٣٤هـ) ١٢٨
- ◆ يوسف بن عمر الأفاصي الماسي (ت ٧٦١هـ) . . ١٣٢
- ◆ أبو عبد الله محمد بن محمد بن سلامة الأمازي التونسي (ت ٧٤٦هـ) ١٣٣
- ◆ أبو الفصل قاسم بن عيسى بن يحيى التوحوي لقيرواني (ت ٨٣٧هـ) ١٣٧
- ◆ أبو عبد الله ابن عرفة التونسي (ت ٨٠٣هـ) ١٣٧
- ◆ ابن جُرّي المالكي (ت ٧٤١هـ) ١٤٠

- ١٣٩ ◆ أبو عبد الله السوسى المالكي الأشعري (ت ٨٩٥هـ) ..
- ١٤١ ◆ أبو العباس زروق (ت ٨٩٩هـ)
- ١٤٢ ❁ خلاصة تقرير ابن أبي ريد وأنه برئ من إثبات الحجة لله تعالى
- ١٤٣ ٥ القاضي عبد بوهاب بن علي بن نصر العلبي المعدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)
- ٦ أبو عمر الطنمكي - أحمد بن محمد بن عبد الله المصافري لأندلسي
(ت ٤٢٩هـ) ١٤٤
- ١٤٧ ❁ الرد على ابن تيمية في احتجاجه بالطنمكي .
- ١٥٠ ٧ مكي بن أبي طالب - القيسي القيرواني ، ثم القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)
- ١٥٣ ❁ الرد على ابن تيمية في احتجاجه بمكي بن أبي طالب .
- ١٥٤ ٨ الإمام المصري أبو عمرو الداني - عثمان بن سعيد - (ت ٤٤٠هـ)
- ١٥٦ ٩ أبو عمر ابن عبد الله القرطبي (ت ٤٦٣هـ)
- ١٦٨ ❁ ذكر بعض العلماء الذين استقدوا عبارة بن عبد الله
- ١٦٨ ◆ ابن جهمل الشافعي (ت ٧٣٣هـ)
- ١٦٩ ◆ أبو عبد الله السوسى المالكي (ت ٨٩٥هـ)
- ١٧٠ ◆ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)
- ١٧١ ◆ أبو عبد الله ابن عرفة (ت ٨٠٣هـ) .
- ١٧٢ ◆ أبو القاسم البرزلي (ت ٨٤١هـ)

- ♦ محمد راهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) ١٧٣
- ✽ عبارات ابن عبد البر التي يحصح بها من يرعاه مشق للمعنى وما شئت ١٧٦
- ♦ طاهر عمارة لاس تيمية تدل على أن الله تعالى عده محيط بالعام ! ١٨٢
- ♦ لرد على الاحتجاج بتوجه لسان في الدعاء إلى جهة لعلو على إثبات الجهة لله تعالى ١٨٣
- ♦ ما مراد ابن عبد البر بحمل الصفة على الحقيقة ١٩٢
- ♦ رفض التأويل لا يعني إثبات المعنى ١٩٤
- ♦ تأويلات ابن عبد البر لبعض الصفات خلاف لتسليمية المعاصرة ١٩٤
- ✽ عبارات من عند ابن لداله على تفويضه للمعنى ١٩٨
- ✽ دفاع المرحلي عن ابن عبد البر في عتقاد الجهة إليه ٢٢١
- ✽ دفاع القرابي عن ابن عبد البر في عتقاد الجهة إليه ٢٢٣
- ✽ الخلاصة أن ابن عبد البر كان مفوضاً للمعنى ٢٢٤
- ١٠ . القاضي أبو الوليد ابن رشد المقيده (ت ٥٢٠هـ) ٢٢٥
- ١١ . أبو العباس الداني (ت ٥٣٢هـ) ٢٣٠
- ✽ فهمة بعدة لسلف «أمروها كما جاءت» على ما تدل عليه من أنها تفويض للمعنى ٢٣٤
- ١٢ . عبد الحق بن عطية المفسر (ت ٥٤٢هـ) ٢٣٤

- ١٣ . أبو بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ٢٣٦
- ١٤ . ابن قُرْقُول الوُزْرَابِي (ت ٥٦٩هـ) ٢٤٠
- ١٥ . أبو محمد عبد الحبيب بن موسى القُضْرِي (ت ٦٠٨هـ) ٢٤٠
- ✽ بيان أن هويصن للمعنى في النصع لا يعنى أن الله تعالى حطما لما لا فائدة فيه ٢٤٥
- ١٦ . ابن تَزِيْرَة التونسي (ت ٦٦٢هـ) ٢٤٩
- ١٧ . أبو عبد الله القرطبي ، صاحب (الجامع لأحكام القرآن) (ت ٦٧١هـ) ٢٥٠
- ✽ إثبات تفويض المعنى عن الإمام محمد بن حريز لطري ٢٥٢
- ✽ بَيَّنَّ ابن تيمية كلام القرطبي بالاحتجاج به على رأيه ! ٢٥٩
- ✽ إسقاط ابن تيمية لحملة حاكمة في كلام القرطبي ، بغيرها يُفهم كلامه على صدق مراده ! ٢٥٩
- ✽ حَذَفُ ابن تيمية للمره اثلاثة حُرء من كلام القرطبي لا يُفهم مداه بغيره ! ٢٦٢
- ✽ رجوع ابن تيمية عن تشييعه على المتكلمين بمقاله بعضهم * طريقه ، لسبب أسلم وطريقه لحلف أعلم وأحكم* ، وبقاء أتباعه على مذهبه القديم في التشيع ! ٢٦٥
- ✽ مثال على تحذيلات السلفية المعاصرة في دعاء موافقة الأعماء لتقريرهم ٢٧٢
- ✽ استشكال مُزْعِي الكُرْمِي الحنسي كلامًا للقرطبي ، وحل إشكاله ٢٧٤
- ١٨ . الإمام انقرابي المالكي (ت ٦٨٤هـ) . ٢٧٥

- ١٩ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي لحذف
(ت ٦٨٨هـ) ٢٧٨
- ٢٠ أبو علي منصور بن أحمد المَشْدُوقي الحنّائي (ت ٧٣١هـ) ٢٨١
- ٢١ تاج الدين الماكهاني الإسكندري (ت ٧٣٤هـ) ٢٨٢
- ٢٢ أبو الحسن البُفَرِّي (ت ٧٣٤هـ) ٢٨٢
- ٢٣ ابن خُريّ المالكي - محمد بن أحمد بن محمد الكلبي العرناطي -
(ت ٧٤١هـ) ٢٨٣
- ٢٤ محمد بن محمد بن سلامة بن حسن الأنصاري لتوسي (ت ٧٤٦هـ) ٢٨٥
- ٢٥ أبو الحجاج يوسف بن عمر لأفاسي الفاسي (ت ٧٦١هـ) ٢٨٥
- ٢٦ الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ٢٨٦
- ٢٧ ابن حلدون (ت ٨٠٨هـ) ٢٨٧
- ٢٨ أبو الفضل ابن باحي التوحجي القيرواني (ت ٨٣٧هـ) ٢٨٨
- ٢٩ أبو القاسم البُرْزُلي (ت ٨٤١هـ) ٢٨٩
- ٣٠ أبو عبد الله السنوسي (ت ٨٩٥هـ) ٢٩١
- ٣١ أبو العباس زُرُوق (ت ٨٩٩هـ) ٢٩٢
- ٣٢ أحمد بن عُثَيم البُقْراوي (ت ١١٢٦هـ) ٢٩٣
- ٣٣ الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) ٢٩٤

- لمبحث ثلثي تقرير بقية العلماء (من غير المالكية) لمعنى جواب الإمام مالك عن
الاستواء. ٢٩٧
٣٤. الإمام الترمذي - صاحب السنن - (ت ٢٧٩هـ) ٢٩٧
- ✽ مبادئ من تأويل الإمام الترمذي ٣٠٠
- ✽ تناقص من تنمية وأنواعه في (الهرولة) ١ ٣٠١
- ٣٥ لحافظ أبو محمد المربي المعقلي (ت ٣٥٦هـ) ٣٠٤
- ٣٦ أبو الليث سمرقندي الحمصي (٣٧٣هـ) .. ٣٠٥
٣٧. الإمام الحطابي (ت ٣٨٨هـ) ٣٠٦
- ✽ خطأ من تنمية في فهم كلام الحطابي وبيان سببه ٣٠٩
- ✽ نقد الحطابي لبعض نقاد الحديث وعلمائه بقله فهمه والكلام فيما لا
يُحسنون ٣١٨
- ✽ وصف الإمام أحمد بن حنبل للمحدثين بقله الفقه ، وإقرار ابن تنمية لذلك ٣١٨
- ✽ معنى «الإحراء على الظاهر» عند الحطابي هو تفويض المعنى ٣٢٠
- ✽ تصريح الحطابي أنصوص الصعوبات من المشتبهات التي لا يعلمها إلا الله
تعالى ٣٢٣
- ٣٨ أبو نصر السخري (ت ٤٤٤هـ) ٣٢٥
٣٩. أبو عثمان الصابوني (ت ٤٤٩هـ) ٣٢٨

- ❖ «الإمر ، على الطاهر» عند تصادف عبارة بدل على تعويض المعنى ٣٣١
- ❖ استعمال السلفية المعاصرة بادعاء كل عالم مُكرِّر للتأويل بأنه ممن يُستوف المعنى ٣٣٤
- ٤٠ . الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ٣٣٦
- ❖ النكيف عند البيهقي هو إثبات المعنى ، لا غير ٣٤٠
- ٤١ . انفصلي أبو يعلى الفراء لحسلي (ت ٤٥٨هـ) . ٣٤١
- ❖ «خَمَلُ النِّصِّ على الطاهر» تعني عند أبي يعلى تعويض لمعنى ٣٤٢
- ❖ اضطراب عبارة أبي يعلى في إثبات الجهة وتأويل الحسلة لهذا الاضطراب ٣٤٢
- ٤٢ . الواحدي المفسر (ت ٤٦٨هـ) ٣٤٩
- ٤٣ . إمام الحرمين أبو المعالي الحويي (ت ٤٧٨هـ) . . ٣٤٩
- ٤٤ . أبو المظفر السمعاني (ب ٤٨٩هـ) .. ٣٥١
- ❖ ادعاء السلفية المعاصرة بأن أنا لمظفر السمعاني على منهجهم ٣٥٣
- ٤٥ . الإمام أبو حامد المعالي (ب ٥٠٥هـ) ٣٥٥
- ٤٦ . أبو المعين السفي الحنفي (ت ٥٠٨هـ) ٣٥٦
- ٤٧ . أبو القاسم الأصباري (ت ٥١٢هـ) ٣٥٧
- ٤٨ . محيي السنة المغوي (ت ٥١٦هـ) ٣٥٨

- ٣٥٩ * «إمرؤها على طهرها» عبارة لا تحذور مذهب تمويص المعنى
٤٩. ابن بزهان الشافعي (ت ٥١٨هـ) . ٣٦٠
٥٠. أبو القاسم التيمي الشهير بقوام ثبته (ت ٥٣٥هـ) . ٣٦٠
٥١. علاء الدين السمرقندي الحمفي (ت ٥٣٩هـ) ٣٦٣
٥٢. الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) ٣٦٤
٥٣. الجمراني الشافعي (ت ٥٥٨هـ) ٣٦٥
٥٤. شيخ الرهد عبد لقدر ايجيلاي الحنيلي (ت ٥٦١هـ) ٣٧١
٥٥. الهرويي الجار (ب ٥٧٥هـ) ٣٧٢
٥٦. أبو الفرح ابن الحوري الحنيلي (ت ٥٩٧هـ) ٣٧٣
٥٧. فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ٣٧٤
٥٨. ابن المفتح (ت ٦١٢هـ) ٣٧٦
٥٩. موفق الدين بن قدامة المقدسي الحنيلي (ت ٦٢٠هـ) ٣٧٧
- ٣٨١ * ابن قدامة يحكي إجماع لسلف على تمويص معنى
٣٨٣. شهاب الدين الشهرستاني الفقيه الشافعي (ت ٦٣٢هـ)
٦١. شرف الدين بن تلمساني (ت ٦٥٨هـ) ٣٨٥
٦٢. الرضعي الحنيلي (ت ٦٦١هـ) ٣٨٦

٦٣. المظهري الحنفي (ت ٦٦٢هـ) ٣٨٩
٦٤. وحيه الدين الأندلسي، نحيي لحنفي (ت نحو سنة ٧٠٠هـ) ٣٩٠
٦٥. حافظ الدين أبو البركات السهمي الحنفي (ت ٧١٠هـ) ٣٩١
٦٦. حسام الدين السعدي الحنفي (ت ٧١٤هـ) ٣٩١
٦٧. علاء الدين البحاري الحنفي (ت ٧٣٠هـ) ٣٩٣
٦٨. ابن جهل اندمشقي الشافعي (ت ٧٣٣هـ) ٣٩٣
٦٩. علاء الدين الحارث لمعسر (ت ٧٤١هـ) ٣٩٤
٧٠. شرف الدين انطيسي الشافعي (ت ٧٤٣هـ) ٣٩٦
٧١. الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ٣٩٦
- ❁ كلام لاس يميزه سبكون لارمه أنه موصى معنى الاستواء ؛ يؤثته الجهة
العدمية ٣٩٨
٧٢. شمس الدين ابن النان الشافعي (ت ٧٤٩هـ) ٤٠٠
٧٣. تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) ٤٠٢
٧٤. ابن عدل العمالي الحنبلي (ت ٧٧٥هـ) ٤٠٣
٧٥. بدر الدين الرزكشي (ت ٧٩٤هـ) ٤٠٤
٧٦. ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) ٤٠٥
٧٧. أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) ٤٠٦

٧٨. تقي الدين الحِصْنِي (ت ٨٢٩هـ) ٤٠٦
٧٩. الحافظ الزُّمَرَوِي (ت ٨٣١هـ) ٤٠٨
٨٠. حلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ٤٠٨
٨١. شهاب الدين افندي (ت ٩٢٣هـ) ٤٠٨
٨٢. شح راده الأماصي الحنفي (ت ٩٤٤هـ) ٤٠٩
٨٣. شهاب الدين أنرملي (ت ٩٥٧هـ) ٤١٠
٨٤. العُلَيْمِي الحنبلي (ت ٩٧٢هـ) ٤١١
٨٥. من ححر الهيثمي أنمكي الشافعي (ت ٩٧٤هـ) ٤١١
٨٦. لحطيط شُرْبُسي الشافعي (ت ٩٧٧هـ) ٤١٢
٨٧. ملا علي نقاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ) ٤١٣
٨٨. مَرْعِي الكَرَمِي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ) ... ٤١٤
٨٩. صد الباقي العلوي الحنبلي (ت ١٠٧١هـ) ٤١٩
٩٠. المقية محمد الحلبي الشافعي (ت ١١٤٧هـ) ٤٢٢
٩١. السُّفَارِي الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) ٤٢٢
٩٢. الألوسي الكبير (ت ١٢٧٠هـ) ٤٢٤
٩٣. شيخ الأزهر الباجوري (ت ١٢٧٦هـ) ٤٢٥
- الخاتمة (تتضمن أهم نتائج الكتاب) ... ٣٢٧

- الملحق الأول : سجالٌ عقدي حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل في المسائل الخلافية من مسائل صفات ربِّنا الجليل ﷺ (سجالٌ يُنشر لأول مرة كان قد وقع بين ابن الصلاح والعزَّاب ابن عبد السلام ﷺ) ٤٣٥
- قصة المناظرة بين شيخي الإسلام ٤٣٥
- أولاً : فتوى ابن الصلاح المختصرة ٤٣٧
- ثانياً : فتوى العزَّاب ابن عبد السلام ٤٣٨
- ثالثاً : جواب ابن الصلاح المفصَّل وتذييل تلميذه عليه ، مع ذكر ردِّ العزَّاب ابن عبد السلام في حواشي الجواب ٤٤٢
- رابعاً : التعليق على هذا السجال ٤٥٥
- ✽ التأكيد على أن ابن الصلاح كان مقوِّضاً للمعنى ٤٥٥
- الملحق الثاني : القدر المشترك (الذي بإثباته يُثبَّت معنى صفات الله تعالى في التقرير التيمي) ٤٦٣
- تعريف (القدر المشترك) في المدرسة التيمية ٤٦٣
- الإجمال الذي ينتاب مفهوم (القدر المشترك) وتعدُّد مفاهيمه ٤٦٤
- بيان تعداد المفاهيم (القدر المشترك) في (اليَد) و(السمع) و(البصر) وغيرها .. ٤٦٥
- إلزامُ يقطع التيميين في (القدر المشترك) ٤٧١
- الخلاصة (وهي في غاية الأهمية) ٤٧٣
- تنبيه : في التفريق بين (الصفات) و(الأعضاء والأجزاء والجوارح) ٤٧٦

دليل الموضوعات الإجمالي

المقدمة	٥
التمهيد	١٣
الفصل الأول : تخرّيج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها ...	٤٧
الفصل الثاني : الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه تفويض منه	
لمعنى (الاستواء)	٨٧
المبحث الأول : تقرير علماء المالكية لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء	٨٧
المبحث الثاني : تقرير بقية العلماء (من غير المالكية) لمعنى جواب الإمام مالك عن	
الاستواء	٢٩٧
الخاتمة : (تتضمن أهم نتائج الكتاب)	٤٢٧
الملحق الأول : سجّال عقدي حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل في المسائل	
الخلافة من مسائل صفات ربنا الجليل ﷺ (سجّال يُنشر لأول مرة كان قد وقع بين	
ابن الصلاح والعزّ ابن عبد السلام ﷺ)	٤٣٥

الملحق الثاني : القدر المشترك ٤٦٣

دليل الموضوعات التفصيلي ٤٧٩

دليل الموضوعات الإجمالي ٤٩٥

